

مَوْلَانَا الشَّيْخُ الرَّضِيُّ ١٠



مِنَارُ مَرْشَدِى الْمُسْلِمِينَ
أَمَانٌ بِحَسْبِى مُسْلِمِينَ



مَرْشَدِى الْمُسْلِمِينَ
أَمَانٌ بِحَسْبِى مُسْلِمِينَ

الذَّخِيرَةُ فِي عِلَالِ الْكَلَامِ

الْمُسَمَّيَّةُ بِالذَّخِيرَةِ الْعَالِمِ بِصَبْرَةِ الْمُتَعَلِّمِ

الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ

عَلِيَّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهَدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

عِدَّةٍ مِنَ الْمُتَحَقِّقِينَ

الْمَوْصَلِيُّ الذَّكْرِيُّ الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ

الذخيرة في علم الكلام

المسمى بالذخيرة العالم بصيرة المتعلم

(وهو تبة الملائخ في أصول الدين)

الشريف المرتضى
علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المجلد الأول

تحقيق

علاء من المحققين

مؤلفات الشريف المرتضى / ١٠



سرشناسه: سیدمرتضی، علی بن حسین، ۳۵۰-۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور: الذخیره فی علم الکلام / الشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی علم الهدی؛ تحقیق: عدّه من المحققین؛
إشراف: محمدحسین الدراستی؛ إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحوزة التابع لمؤسسة دارالحدیث.
مشخصات نشر: مشهد المقدسة: الأستانة الرضویة المقدسة، مجمع البحوث الإسلامیة، ۱۴۴۱ق. - ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهری: ۲ ج.
فروست: المؤتمر الدولي لذكری ألفتة الشریف المرتضی. مؤلفات الشریف المرتضی: ۱۰.
شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۰۶-۰۴۳۶-۳.

وضعیت فهرست نویسی: فیبا.
یادداشت: عربی.
یادداشت: چاپ قبلی: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامی، ۱۴۱۱ق. = ۱۳۷۰.
یادداشت: کتابنامه.
موضوع: کلام شیعه امامیه.
شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۷۲.
رده بندی کنگره: BP ۲۰۹/۷.
شماره کتاب شناسی ملی: ۶۱۰۸۴۶۶.



مرکز پژوهش‌های اسلامی
آستان قدس رضوی



بنیاد پژوهش‌های اسلامی
آستان قدس رضوی

المؤتمر الدولي لذكری ألفتة الشریف المرتضی - مؤلفات الشریف المرتضی / ۱۰ الذخیره فی علم الکلام (المجلد الأول)

الشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی

تحقیق: عدّه من المحققین السید محمد الطباطبائی، جواد فاضل البخشايشي،

حیدر البیاتی (الحسن)، محمدحسین الدراستی وحبّ الله النجفی

إشراف: محمدحسین الدراستی

الإخراج الفتي: محمد کریم الصالحي

تصميم الغلاف: نیما نقوی

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق/ ۱۳۹۹ش/ ۴۰۰ نسخة، وزیري / الثمن: ۷۰۵۰۰۰ ریال ایرانی

الطباعه: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامیة، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف وفاکس وحده المبيعات في مجمع البحوث الإسلامیة: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دارالحدیث، قم: ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دارالحدیث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق.....
٧	الفصل الأول: بين يدي الكتاب.....
٣٠	الفصل الثاني: نصوص مفقودة من الكتاب.....
٤٧	الفصل الثالث: طبعات الكتاب و مخطوطاته و العمل عليه.....
٦٣	نماذج من تصاوير النسخ.....

الذخيرة في علم الكلام

٨١	تممة الباب الثالث: وهو باب الكلام في العدل.....
٨٣	الفصل السادس: الكلام في التوليد.....
٩٩	الفصل السابع: الكلام في الاستطاعة و أحكامها و ما يتعلّق بها.....
١٤٩	الفصل الثامن: الكلام في التكليف.....
٢٢١	الفصل التاسع: الكلام في الإعادة و ما يتعلّق بها و يرجع إليها.....
٢٤١	الفصل العاشر: الكلام في المعارف و النظر و أحكامهما و ما يتعلّق بهما.....
٢٩٩	الفصل الحادي عشر: الكلام في اللطف.....
٣٢٧	الفصل الثاني عشر: الكلام في الأصلح.....
٣٤٧	الفصل الثالث عشر: الكلام في الآلام.....
٣٩٧	الفصل الرابع عشر: الكلام في الأعواض.....

- الفصل الخامس عشر: الكلام في الآجال ٤٣٩
- الفصل السادس عشر: الكلام في الأرزاق ٤٤٩
- الفصل السابع عشر: الكلام في الأسعار ٤٦٣
- الفصل الثامن عشر: الكلام في الأفعال وما يُستحقُّ بها وعليها ٤٦٧

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد بذل علماء الإمامية على مرّ العصور جهوداً كبيرة في سبيل بيان و تعميق أفكار المذهب الإمامي، و الاستدلال لصالحها في مختلف المجالات و منها علم الكلام، فقد قاموا بتأليف المئات من الكتب و الرسائل، مختلفة الحجم و المستوى حول مسائل هذا العلم ذي التأثير بالغ الخطورة.

و قد بذل الشريف المرتضى جهداً ملحوظاً في هذا المجال، فقد قام بتأليف العديد من الكتب و الرسائل الكلامية، و ترك لنا بذلك تراثاً كلامياً ضخماً يستحقّ كلّ تقدير. و من ذلك التراث كتابه الذي بين يدينا و هو «الذخيرة في علم الكلام» الذي احتوى على عدد لا يُستهان به من الأبحاث الكلامية المهمة، و التي تعكس فكر الشريف المرتضى في الكثير من مباحث علم الكلام.

و قد قسمنا هذه المقدمة في ثلاثة فصول:

١. بين يدي الكتاب.

٢. نصوص مفقودة من الكتاب.

٣. طبعات الكتاب و مخطوطاته و العمل عليه.

الفصل الأول: بين يدي الكتاب

شرع الشريف المرتضى بتأليف الذخيرة، و هو ينوي تأليف كتاب متوسط الحجم في علم الكلام، يحتوي على جميع مباحث هذا العلم و أدلّته، من دون

اختصاراً شديداً، كما فعل بعد ذلك في جُمْل العلم والعمل، ومن دون تفصيل كثير، كما فعل في الملخص الذي كان قد بدأ بتأليفه قبل هذا، وكان ينوي تفصيل مباحث علم الكلام فيه.

فبدأ في الذخيرة ببحث إثبات الصانع بالطريقة المتوسطة التي أشرنا إليها، ومن ثمَّ تطرَّق إلى بحث الصفات بأقسامها، حتَّى وصل إلى بحث العدل، فقام ببحث الأفعال وأنواعها، والإرادة، ثمَّ دخل في بحث المخلوق فبحث عن مسؤوليَّة الإنسان عن أفعاله المباشرة.

وفي هذه الفترة الزمنيَّة أو قبلها كان قد وصل إلى نفس هذا البحث من كتابه الملخص الذي كان يحتوي على نفس أبحاث الذخيرة، ولكن بصورة مفصَّلة، وحينها حصل ما لم يكن في الحسبان، فقد انقطع تأليف كتاب الملخص بصورة مفاجئة، لعلَّة خفيَّة بالنسبة لنا، لم يفصح عنها الشريف المرتضى، سوى أنَّه عبَّر عنها في خاتمة الذخيرة بقوله: «عوائق الزمان التي لا تُملَك»، وهو كلامٌ عامٌ يحتمل أموراً كثيرة، من انشغالات بأمر النقاية وغيرها، أو نزاعات سياسيَّة كانت تحدث بين الحين والآخر، و كان يتحتَّم عليه الدخول فيها، بحكم مكانته الاجتماعيَّة والسياسيَّة.

وعلى أيِّ حال، فعلى الرغم من انقطاع تأليف الملخص، إلَّا أنَّ الشريف المرتضى استمرَّ في كتابة الذخيرة، لكنَّه وجد أنَّ أبحاث الملخص المفصَّلة سوف تبقى ناقصة، لذلك قرَّر سدَّ هذا الفراغ من خلال ما تبقى من أبحاث الذخيرة، فغيَّر نيَّته السابقة في هذا الكتاب، وهي إظهاره بصورة نصِّ كلامي متوسط الحجم، وحوَّله إلى نصِّ كلاميٍّ مفصَّل، يماثل النصَّ المفصَّل للملخص من حيث حجمه، ولا ينقص عنه شيئاً، ويكون تكملة لأبحاث الملخص.

و قد أشار في خاتمة الذخيرة إلى أكثر ما ذكرناه، حيث قال:

و بين أوائل هذا الكتاب [يعني الذخيرة] و أواخره تفاوت ظاهر؛ فإن أوله على غاية الاختصار، و البسطُ و الشرحُ معتمدان في أواخره. و العذر في ذلك أننا بدأنا بإملائه و النية فيه الاختصار الشديد؛ تعويلاً على أن الاستيفاء و الاستقصاء يكونان في كتاب الملخص، فلما وقف تمام إملاء الملخص - لعوائق الزمان التي لا تملك - تغيرت النية في كتابنا هذا، و زدنا في بسطه و شرحه. و إذا جُمع بين ما خرج من كتاب الملخص، و جُعل ما انتهى إليه كأنه لهذا الكتاب، وُجد بذلك الكلام في جميع أبواب الأصول مستوفى و مستقصى.^١

و يؤيده ما جاء في بداية إحدى النسخ المعتمدة في هذا التحقيق للذخيرة - وهي النسخة «ص» - ما يشير إلى ذلك، حيث جاء فيها:

نبدأ بعون الله و قوّته في هذا الجزء بذكر أول الكلام المبسوط من الكتاب الموسوم ب: الذخيرة، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز و الاختصار، ليكون تماماً للكتاب الملخص، من حيث انتهى الإملاء منه، حسبما رآه مصنفهما و رَسَمَه.

إذن، لقد كان الذخيرة كتاباً كاملاً مستقلاً يحتوي على جميع بحوث علم الكلام، سوى أنه مقسّم إلى قسمين: الأول منهما متوسط الحجم، و الثاني مفصل. و ممّا يؤسف له أنّه لم يصل إلينا الكتاب كلّهُ، بل وصل إلينا القسم المفصل منه، و أمّا القسم المتوسط فهو مفقودٌ و لم تصل إلينا منه إلا شذرات، سوف يأتي

التطرق إليها خلال هذه المقدمة، إن شاء الله تعالى.

ولأجل سقوط القسم الأول من الذخيرة قد يشك البعض في كونه كتاباً كاملاً يحتوي على كل مباحث علم الكلام، ولكن هناك أدلة تدل على أنه كتاب كامل، وهي:

أولاً. تصريح الشيخ الطوسي - تلميذ المصنّف - بأنه كتاب تام^١.

ثانياً. تصريح الشيخ الطوسي أيضاً بوجود نصف أول للذخيرة، وأنه بالخصوص بحاجة إلى شرح^٢. وهذه إشارة واضحة إلى ما ذكرناه من انقسام الكتاب إلى قسمين.

ثالثاً. إرجاع الشريف المرتضى في أكثر من موضع من الذخيرة الموجود إلى بحوث متقدمة من بدايات الكتاب المفقودة، مثل بحث أن القادر لا يقدر إلا على الحدوث، وبحث الحسن والقبح، وبحث أن الإرادة تتعلق بمرادها على سبيل الحدوث^٣.

كما قال عند البحث عن إرادة العوض عند فعل الضرر: «و قد بيّنّا ذلك في جملة الكلام في باب الإرادة من هذا الكتاب»^٤، وقال عن بحث الحسن والقبح: «... و بسطنا الكلام في صدر الكلام في باب العدل من هذا الكتاب»^٥، وقال عند بحثه عن العلم والاعتقاد: «و قد بيّنّا الوجوه التي إذا وقع عليها الاعتقاد كان علماً في

١. الفهرست، ص ١٦٤.

٢. تمهيد الأصول، ص ١. و سوف يأتي إن شاء الله نقل نص عبارته عند الكلام عن الاهتمام بالكتاب.

٣. الذخيرة، ج ١، ص ١٠٥، ١٤١، ١٩١.

٤. المصدر، ج ١، ص ٤٢٦. و راجع: ج ١، ص ١٩١.

٥. المصدر، ج ١، ص ١٤١. و راجع: ج ١، ص ٣٥٩، ٤٦٧؛ و ج ٢، ص ٤٦.

باب الكلام في الصفات و نفي كونه تعالى عالماً بالعلم المحدث من هذا الكتاب^١.
فهنا نشاهد إرجاعات إلى عدّة بحوث، مثل بحث العلم و الإرادة من باب الصفات، و بدايات باب العدل، و كلّها ساقطة من نسخ الذخيرة التي وصلت إلينا، و هي متعلّقة ببداية الكتاب، و تشهد على أنّ الذخيرة كان محتويّاً على كلّ هذه الأبحاث، و لم يكن كتاباً ناقصاً.

رابعاً. وجود نسخة وصلت إلينا - و هي نسخة الأصل - تحتوي على صفحات قليلة من بدايات الذخيرة، أي أجزاء من فصل أنّه تعالى لا ثاني له، و أجزاء من فصول الردّ على الثنويّة و المجوس و النصاري.

و هذه الفصول ساقطة من النسخ الأخرى للذخيرة و متعلّقة بباب الصفات من بداية الذخيرة، و هي تشهد على أنّ الكتاب لم يكن ناقصاً. و سوف يأتي في خلال هذه المقدّمة نقل نصّ هذه الفصول.

خامساً. نقل الشيخ سديد الدين الحُمُصي (ت أوائل القرن ٧) نصّاً قصيراً من الذخيرة، و صرّح بأنّه منقولٌ من أوّل الذخيرة^٢، و هذا النصّ ساقطٌ أيضاً ممّا وصل إلينا من نسخ الذخيرة.

و بذلك اتّضح أنّ كتاب الذخيرة كتابٌ كلاميٌّ مستقلٌّ يحتوي على جميع أبحاث علم الكلام، سوى أنّ طبيعة الكتاب منقسمة إلى قسمين يختلفان من حيث التفصيل و عدمه، و يشكّل كلّ منهما نصفاً من أبحاث الكتاب تقريباً، وهما: القسم الأوّل: بحثٌ كلامي متوسّط الحجم يحتوي على أبحاث إثبات الصانع، و الصفات، و قسم من أبحاث العدل إلى بحث مسؤوليّة الإنسان عن أبحاثه المباشرة.

١. الذخيرة، ج ١، ص ٢٤٦.

٢. المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٢٧٠.

القسم الثاني: بحثٌ كلاميٌّ مفصّلٌ يحتوي على باقي أبحاث العدل، كال توليد، والتكليف، واللفظ وغيرها، إضافة إلى أبحاث النبوة، والإمامة، والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبحث ختامي عن أسماء الله تعالى.

ونحن نعلم بالدقة الموضوع الذي بدأ منه القسم الثاني المفصّل، وهو فصلٌ متعلّقٌ بأواخر بحث الفعل المباشر من بحث المخلوق، وهذا الفصل يحمل عنوان: «في إفساد قولهم بالكسب»، فقد تقدّم في عبارة نسخة «ص» المعتمدة في هذا التحقيق التصريح بذلك، حيث جاء فيها: «نبدأ بعون الله وقوته في هذا الجزء بذكر أوّل الكلام المبسوط من الكتاب الموسوم بالذخيرة... فصل في إفساد قولهم بالكسب...».

وهذه العبارة صريحة في أنّ الموضوع المفصّل من الكتاب يبدأ من هذا الفصل، وهو يشكّل في الحقيقة بداية القسم الثاني من الذخيرة.

إذن لقد اتّضحت حقيقة كتاب الذخيرة للقارئ اللبيب من خلال هذا العرض، وأنّه كتابٌ كاملٌ مكوّن من قسمين متوسّط ومفصّل، وأنّ القسم الثاني منه صار تكملةً لأبحاث الملخص الناقصة، بحيث إذا أخذ هذا القسم وأضيف إلى كتاب الملخص صارت عندنا دورة كلاميّة كاملة ومفصّلة، تحتوي على جميع أبحاث علم الكلام بصورة تفصيليّة.

وأما القسم الأوّل من الذخيرة ذي الحجم المتوسط فقد بقي ناقصاً، أي لم يتمكّن الشريف المرتضى من أن يقدّم للقارئ كتاباً كاملاً في علم الكلام تكون كلّ أبحاثه متوسطة غير مفصّلة. ولعلّه بسبب هذا النقص أهمل استنساخ هذا القسم من الذخيرة، ولم يصل منه إلينا إلا الشيء القليل، كما سوف يأتي.

ولذلك صار من الضروري إضافة القسم الثاني من الذخيرة إلى ما تمّ تأليفه من

الملخص، وإخراجه بصورة كتاب واحد، و تحت عنوان واحد، مثل عنوان:
الملخص في أصول الدين، أو غير ذلك.

و قد أمر الشريف المرتضى بشيء قريب من هذا، ولكن لم يأمر بتسمية
الجميع باسم الملخص، فقد تقدّم أنّه قال في خاتمة الذخيرة: «وإذا جُمع بين ما
خرج من كتاب الملخص، و جُعل ما انتهى إليه كأنّه لهذا الكتاب، وُجد بذلك
الكلام في جميع أبواب الأصول مستوفى و مستقصى».^١

كما تقدّم في عبارة نسخة «ص» التي نقلناها قبل قليل إشارة إلى ما أمر به،
حيث جاء فيها:

نبدأ بعون الله و قوّته في هذا الجزء بذكر أول الكلام المبسوط من
الكتاب الموسوم بـ«الذخيرة»، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز
و الاختصار، ليكون تماماً للكتاب الملخص، من حيث انتهى الإملاء منه،
حسبما رآه مصنفهما و رَسَمَه.

فالجملّة الأخيرة تدلّ على أنّ الشريف المرتضى قد رأى ذلك و أمر به.

ترتيب الكتاب

لقد كان لما تقدّم من تغير نيّة الشريف المرتضى في طريقة تأليف الذخيرة دورٌ
في اختلاف الصيغ التي ظهر بها هذا الكتاب، أو التي يمكن أن يظهر بها، و يمكن
بيان تلك الصيغ كما يلي:

١. مجموع القسمين: أي أن يخرج الكتاب محتوياً على القسمين المتقدمين
معاً، أي القسم المتوسط و المفصل. و يبدو أنّ نسخ الكتاب الأولى كانت بهذا

الشكل، و هو موافقٌ لطبيعة الأمور، فعندما بدأ الشريف المرتضى بإملاء القسم الأول من الكتاب كان هناك تلامذة يقومون باستنساخه، فلما تغيرت النية و بدأ بإملاء القسم الثاني، استمروا في الاستنساخ، فصارت نسخهم مركبة من القسمين. و قد بقيت نسخة واحدة من الذخيرة تنتمي إلى هذا النوع من النسخ، لكن سقطت أوراق كثيرة منها، و هي نسخة الأصل المعتمدة في هذا التحقيق، و قد بقي من هذه النسخة أربعة فصول على الأقل تنتمي إلى القسم الأول من الذخيرة. و سوف يأتي التعريف بهذه النسخة، إن شاء الله تعالى.

٢. إلحاق القسم الثاني من الذخيرة بكتاب الملخص: و هذه الطريقة هي التي فضّلها الشريف المرتضى، و أمر بها كما تقدّم قبل قليل.

و قد بقيت نسخة واحدة اعتمدت هذا الترتيب، و هي نسخة كتاب الملخص الوحيدة، فقد قام الناسخ بإلحاق القسم الثاني المفصل من الذخيرة بالملخص، ولكن للأسف لم يتم باستنساخ كلّ هذا القسم من الذخيرة، بل استنسخ عدّة فصول فقط من بدايته، حيث انقطعت النسخة بصورة مفاجئة. و قد رمز لهذه النسخة في هذا التحقيق بالرمز «ص».

٣. الاكتفاء بنقل القسم الثاني من الذخيرة من دون توضيح: و هذه الطريقة هي المعتمدة في أكثر نسخ الذخيرة المتبقية، حيث اكتفى النساخ بنقل القسم الثاني المفصل، فترى الكتاب يبدأ فجأةً ببحث التوليد، من دون أي مقدّمة أو إشارة إلى سبب ذلك. و قد يُقنع القارئ نفسه بالقول بأنّ نسخ الكتاب ساقطة من بدايتها. و قد سارت الطبعة السابقة من الذخيرة على خطى هذه النسخ، و بدأت ببحث التوليد من دون أيّ توضيح.

٤. الاكتفاء بنقل القسم الثاني مع بيان كونه تكملة للملخص: و هذه الطريقة هي

المعتمدة في هذه الطبعة، ففي بدايتها تواجهنا عبارة: «تَمَّةُ الباب الثالث وهو باب الكلام في العدل» مع توضيح في الهامش بأنَّ بداية باب العدل قد تقدّمت في كتاب المُلخَص، وأنَّ هذه تكملتها. ثمَّ يبدأ الكتاب بالفصل السادس من باب العدل، وهو بحث التوليد.

نلاحظ أنَّ الطبعة السابقة و هذه الطبعة تبدآن معاً ببحث التوليد، ولكن مع فارقٍ وهو أنَّ تلك الطبعة لم تُعْطِ للقارئ أيَّ توضيحٍ حول ترتيب أبحاث الكتاب، بينما جعلت هذه الطبعة القارئ على بَيِّنَةٍ من أمره، وبيّنت له كيف أنَّ هذه الأبحاث من الذخيرة إنَّما هي تكملةٌ لأبحاث المُلخَص.

هذا إضافة إلى ما جاء من توضيح في مقدّمة هذه الطبعة حول طبيعة تأليف كتاب الذخيرة الذي تفتقده الطبعة السابقة بالكامل.

و لأجل توضيح المسألة بصورة أكبر نضع بين يدي القارئ فهرساً إجمالياً لأهم أبواب وفصول كتابي المُلخَص والذخيرة، مع التأكيد على فصول باب العدل الذي تلتقي فيه بحوث الكتّابين، ليتّضح أنَّ مجموع بحوثهما يشملان كلّ بحوث علم الكلام، وذلك كما يلي:

الباب الأول: الكلام في إثبات الصانع. (و يبدأ كتاب المُلخَص بهذا الباب) و ينقسم إلى فصلين:

الأول: في الدلالة على حدوث الأجسام.

الثاني: في الدلالة على إثبات المُحدَث.

الباب الثاني: الكلام في الصفات.

و ينقسم إلى قسمين رئيسيّين، وكلُّ قسمٍ يحتوي على فصول:

القسم الأول: الصفات الثبوتية الذاتية.

و يحتوي على فصول تعرّضت إلى صفات القدرة، والعلم، والحياة، والإدراك (السمع و البصر)، والوجود، والقَدَم، وأحكام هذه الصفات.

القسم الثاني: الصفات السلبية.

و يحتوي على فصول تعرّضت إلى البحث عن نفي الحاجة (الغنى)، و نفي الجسميّة، و نفي الرؤية، و نفي الثاني (التوحيد)، و الردّ على الأديان المخالفة في الصفات.

الباب الثالث: الكلام في العدل.

و يقسم إلى فصول عديدة:

الفصل الأوّل: ضروب الأفعال و أقسامها.

الفصل الثاني: أنّه تعالى قادرٌ على القبيح، لكن لا يختاره.

الفصل الثالث: الكلام في الإرادة.

الفصل الرابع: الكلام في الكلام و أحواله و أحكامه.

الفصل الخامس: الكلام في المخلوق (و يبحث فيه عن الفعل المباشر. و في هذا الفصل ينقطع إملاء الملخص).

الفصل السادس: الكلام في التوليد (و من هنا تقريباً يبدأ كتاب الذخيرة الموجود).

الفصل السابع: الكلام في الاستطاعة.

الفصل الثامن: الكلام في التكليف.

... (و تستمرّ فصول هذا الباب إلى الفصل الثامن عشر، و لم نذكرها كلّها روماً

للاختصار).

الباب الرابع: الكلام في النبوة.

و ينقسم إلى قسمين رئيسيّين، و كلّ قسمٍ يحتوي على فصول:

القسم الأول: النبوة العامة.

القسم الثاني: النبوة الخاصة.

الباب الخامس: الكلام في الإمامة.

و ينقسم إلى قسمين رئيسيين أيضاً، وكل قسم يحتوي على فصول:

القسم الأول: الإمامة العامة.

القسم الثاني: الإمامة الخاصة.

الباب السادس: الكلام في الوعيد.

الباب السابع: الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الباب الثامن: الكلام في أسماء الله تعالى.

و يحتوي على مقدمات، ثم ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ما يستحقّه تعالى من الأسماء الراجعة إلى ذاته.

القسم الثاني: ما يستحقّه تعالى من الأسماء الراجعة إلى أفعاله.

و ينتهي هذا الباب بفصل ختامي حول أحكام الدعاء.

بملاحظة هذه الأبواب و الفصول التي احتوى عليها مجموع كتابي الملخص

و الذخيرة يتّضح للقارئ بدقّة مكانة كتاب الذخيرة و ترتيبه، و الأبواب

و البحوث التي سقطت منه، كما يتّضح سبب كونه يبدأ بالفصل السادس من

أبواب العدل. كما يتّضح له أنّه إذا جمعنا بين هذين الكتابين فسوف نحصل على

مجموعة كلاميّة كاملة و مفصّلة، تحتوي على كلّ أبحاث علم الكلام، و تمثّل آخر

ما وصل إليه فكر أكبر عالمٍ إماميّ في زمانه، و هذا أمرٌ لا نجد له نظيراً في كتاب

آخر من كتب الإماميّة، ممّا يرجع إلى عصر الشريف المرتضى، و هو يبيّن مدى

أهميّة إعادة تحقيق و نشر هذين الكتابين معاً.

تعريف ببعض مطالب الكتاب

لقد اتضح ممّا تقدّم أنّ الذخيرة يحتوي على حجم كبير من الأبحاث الكلامية الممتدة ما بين أبواب العدل والنبوة والإمامة والوعيد، وغير ذلك من الأبواب والبحوث المهمة. ونحاول في هذا المجال أن نقوم بتعريف مختصر لبعض الأبحاث التي احتوى عليه الكتاب:

أما باب العدل

فقد تقدّم أنّ المتبقيّ منه يبدأ بفصل التوليد، أي بحث مسؤولية الإنسان عن الأفعال غير المباشرة، فأفعاله تنقسم إلى مباشرة وغير مباشرة، و يبحث فيهما عادةً عن عدّة بحوث من أهمّها كون الإنسان مختاراً في أفعاله ومسؤولاً عنها. وقد تحدّث المصنّف في فصل التوليد عن اختيار الإنسان لأفعاله المتولّدة ومسؤوليته عنها.

و بعد أن ثبت اختيار الإنسان انتقل الكلام إلى البحث عن الاستطاعة والقدرة وأحكامها، مثل كونها تتعلّق بالفعل على سبيل الحدوث، وتقدّمها على الفعل، و البحث عن بقائها وعدمه، وغير ذلك.

ولمّا تبين اختيار الإنسان لأفعاله وقدرته عليها أمكن الحديث عن تكليفه، ولذلك تمّ طرح بحث التكليف، والحديث عن حقيقته وصفات المكلف (بالكسر) والمكلف (بالفتح)، ومعرفة حقيقة الإنسان المكلف، وتكليف الكافر، وانقطاع التكليف للوصول إلى الثواب في عالم الآخرة.

وبذلك تمهّد البحث للحديث في فصل مستقلّ عن إعادة الأموات في الآخرة، والكلام عن فناء الجواهر وكيفيته.

وبما أنّ البحث ما زال في فروع بحث التكليف، وبما أنّ أحد تكاليف الإنسان

المختار المكلف هو معرفة الله تعالى، لذلك قام المصنّف بطرح بحث المعارف والنظر والأبحاث المتعلقة به، مثل معنى العلم وأقسامه، وحقائق النظر وكونه مولدًا للعلم، ووجوبه وكونه أول الواجبات.

ومن فروع بحث التكليف البحث عن اللطف الذي يختار عنده المكلف الطاعة ويتعد عن المعصية، حيث تحدّث المصنّف في هذا الفصل عن وجوب اللطف، وحكم تكليف من لا لطف، وغير ذلك.

و يتفرّع على بحث اللطف بحث آخر وهو بحث الأصلح، فاللطف يعني أنّ الله تعالى يفعل بعبده ما يكون معه أقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية، وهذا يعني أنّ اللطف يشمل مجال الدين فقط، لا الدنيا. وقد ظهرت في مقابل ذلك نظرية قالت إنّ الله تعالى يفعل بعبده أفضل وأصلح شيءٍ بالنسبة إليه في أمور دينه ودنياه معاً؛ ولذلك قام المصنّف بطرح بحث الأصلح في فصلٍ مستقل.

وبعد انتهاء بحث التكليف وفروعه، تطرّق المصنّف إلى بحث آخر من بحوث العدل، وهو بحث الآلام، وما يحسن منها وما يقبح، وما شاكل ذلك من أبحاث. ويتفرّع على بحث الآلام بحثُ العوض الذي يكون بدلاً عن الآلام التي تصيب الإنسان في حياته، والوجوه التي يستحقّ بها العوض، وهل هو دائم أو منقطع، وغير ذلك.

وبعد انتقل الكلام إلى بحوثٍ أخرى مختصرة متعلّقة بالعدل، وهي بحث الآجال، والأرزاق، والأسعار.

وفي نهاية باب العدل تعرّض المصنّف في فصل إلى بيان ما يُستحقّ على فعل

الأفعال الحسنة و القبيحة من أمور، و هي: المدح، و الثواب، و الشكر، و الذم، و العقاب، و العوض.

و أما باب النبوة

فقد تحدّث المصنّف في البداية عن أبحاثٍ عامّة تتعلّق بالنبوة، مثل وجه حسن البعثة، و وجه دلالة المعجزات، و عصمة الأنبياء عليهم السلام. و بعد ذلك تركّز البحث على نبوة رسول الله صلى الله عليه و آله، حيث مهّد المصنّف له ببحثين حول الأخبار و النسخ، ثمّ فصلّ الكلام حول معجزة القرآن، و طرح هناك نظرية الصرفة و دافع عنها. و في الحقيقة هذا القسم من الكتاب هو تلخيص لكتاب الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة) الذي ألفه الشريف المرتضى قبل الذخيرة، و أرجع إليه أكثر من مرّة فيها. و في النهاية استعرض بصورة سريعة أهمّ معجزات النبي صلى الله عليه و آله الأخرى غير القرآن.

و أما باب الإمامة

فقد تطرّق فيه أيضاً إلى بحوثٍ عامّة حول الإمامة، مثل وجوب الرئاسة في كلّ زمان، و بعض صفات الإمام. ثمّ ركّز البحث على إمامة أمير المؤمنين و أولاده عليهم السلام، و ردّ خلافة الآخرين.

و هذا الباب هو اختصار أيضاً لبعض أهمّ أبحاث كتاب الشافي في الإمامة، و هو أمرٌ طبعي؛ فإنّ من يؤلّف كتاباً عظيماً كالشافي فسوف تكون كلّ أبحاثه التالية له و الموافقة له في الموضوع تلخيصاً له و ناظرةً إليه؛ لكونه قد استوفى أهمّ الأبحاث في ذلك الكتاب.

و أما باب الوعيد

فقد تطرّق فيه إلى أهمّ الأبحاث السمعية المتعلقة بالمعاد، نحو الشفاعة، و أحكام أهل الآخرة، و عذاب القبر، و أحوال الموقف، إضافةً إلى بحث حول حقيقة الإيمان و الكفر و الفسق.

و أما باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

فقد تعرّض فيه إلى بحوث حول وجوب ذلك و شروطه، و حول الإكراه و أحواله، إضافةً إلى بحث متعلّق بدار الإسلام، و دار الكفر، و دار الفسق. و الجدير بالذكر أنّه يمكن التعرّف من خلال هذا الباب على جوانب من الفكر السياسي للشريف المرتضى، إضافةً إلى رسالته حول العمل مع السلطان، و التي عكست جهةً أخرى من فكره السياسي.

و أما باب أسماء الله تعالى

و هو الباب الأخير من الكتاب، فقد احتوى على معلومات كثيرة حول الأسماء التي يجوز إطلاقها على الله تعالى، و التي لا يجوز إطلاقها، فبما أنّ الشريف المرتضى كان لا يؤمن بتوقيفية الأسماء، لذلك تحتمّ عليه مراجعة الأسماء التي يستعملها الناس، و يطلقونها على الله تعالى في أدعيّتهم و كلامهم ليبين رأيه حول جواز إطلاقها عليه و عدمه.

و في ختام هذا الباب تعرّض إلى بحثٍ مختصر حول الدعاء؛ باعتبار أنّ الأسماء التي تمّ بحثها في هذا الباب كثيراً ما ترد في خلال الأدعية. فهذا استعراض سريع جداً لأهمّ محتويات الكتاب، و الذي يمكن أن يلقي ضوءاً على الأبحاث المطروحة فيه.

اسم الكتاب

سمّاه ناسخ أقدم نسخة وصلت إلينا من الذخيرة - وهي نسخة الأصل التي فُرج من استنساخها سنة ٤٧٢ - في عبارة فراغه من الاستنساخ باسم: «ذخيرة العالم وبصيرة المتعلّم»^١.

وفي الحقيقة هذا الاسم مناسب لطبيعة القسم الأول من الكتاب، فقد تقدّم أن نية الشريف المرتضى في بداية الكتاب كانت تقديم كتاب متوسط الحجم، أي كتاب يكون مُعيناً للعالم والمتعلّم معاً، فلا هو مفصّل بحيث لا يناسب مستوى المتعلّم المبتدئ، ولا هو مختصرٌ قد لا ينفع العالم المدقّق كثيراً. وأسماء الكتب توضع عادةً عند بداية تأليفها، ولذلك جاء هذا الاسم مناسباً للقسم الأول كما ذكرنا. ولم يمكن بعد تغيير النية وتفصيل مطالب الكتاب في القسم الثاني منه، لم يمكن تغيير اسم الكتاب، ولذلك اقتصر المفهرسون عادة - كالبُصروي والنجاشي^٢ - وحتى الشريف المرتضى نفسه^٣ على تسميته بالذخيرة فقط.

ولعلّ هذا الأمر ناشئ من إرادة الاختصار، كما لعلّه ناشئ من عدم مناسبة الاسم الكامل للقسم الثاني الذي لا يناسب المتعلّم المبتدئ في علم الكلام. وأمّا الشيخ الطوسي فقد سمّاه: «الذخيرة في الأصول»^٤. والظاهر أن قوله: «في الأصول» كلمة توضيحية منه، وليست جزءاً من عنوان الكتاب، فهو مثلاً سمّى

١. كما سمّى بهذا الاسم في بداية نسخة أخرى (نسخة هـ)، لكن جاء فيها: «المعلّم بدل المتعلّم»، ولعلّه تصحيف.

٢. المتبقّى من التراث المفقود للشريف المرتضى، ص ٣٠٨؛ فهرست النجاشي، ص ٢٧٠.

٣. في المسألة التاسعة من جوابات المسائل الرازية، والمسألة الأولى من جوابات المسائل الرسية الأولى. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٨؛ ج ٢، ص ٣١٧.

٤. الفهرست، ص ١٦٤.

كتاب الذريعة للشریف المرتضى باسم «الذريعة في أصول الفقه»^١ مع أنَّ اسم الكتاب كما سَمَّاهُ مصنّفه في مقدّمته هو «الذريعة إلى أصول الشريعة»، وهذا يعني أنَّ قوله: «في أصول الفقه» للتوضيح ليس إلّا.

و سَمَّاهُ المحقّق الطهراني: «الذخيرة في علم الكلام»^٢، ولا نعلم دليلاً على هذه التسمية، ولعلّه شاهدٌ نسخة من الكتاب تحمل هذا الاسم، كما قد يكون اجتهداً منه. وعلى أيّ حال، فيبدو أنَّ هذا الاسم أنسب من غيره؛ فإنَّ اسم «ذخيرة العالم وبصيرة المتعلّم» مناسبٌ للقسم الأوّل المفقود من الكتاب كما تقدّم. و اسم «الذخيرة» فقط هو عنوانٌ مجتزأ و ناقص، ولا يدلّ على موضوع الكتاب. و اسم «الذخيرة في الأصول» قد يشبّه بأصول الفقه، خاصّة في زمننا الذي تنصرف فيه كلمة «الأصول» عند إطلاقها إلى أصول الفقه لا أصول الدين^٣.

و أمّا اسم «الذخيرة في علم الكلام» فهو سليمٌ من تلك الإشكالات، ولذلك كان الأرجح نشر الكتاب بهذا الاسم، كما سمّي بذلك في طبعته الأولى.

نسبة الكتاب

لا شكّ في نسبة الكتاب إلى الشریف المرتضى، فقد نسبته إليه كلّ من البصروي و النجاشي و الطوسي كما تقدّم، كما أرجع إليه الشریف المرتضى نفسه في كتبه و رسائله كما سوف يأتي. أضفّ إلى ذلك إرجاعه فيه إلى كتبه المعلومة نسبتهإليه، مثل الشافعي، و الغرر (الأمالی)، و تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام،

١. الفهرست، ص ١٦٥.

٢. الذريعة، ج ١٠، ص ١١.

٣. و لعلّه لهذا صرح البعض بأنّ الذخيرة يدور موضوعه حول أصول الفقه!! (راجع: رياض العلماء، ج ٤، ص ٦٢؛ ریحانة الأدب، ج ٤، ص ١٨٦ - ١٨٧).

والمقنع، و الموضح (الصرفة)، و الموصليات الأولى، و الطرابلسيات الأولى^١.
إذن لا مجال للشك في نسبة الذخيرة إلى الشريف المرتضى.

تاريخ التأليف

لا نعلم تاريخ تأليف كتاب الذخيرة على نحو الدقة، ولكن يمكن تخمين تاريخ تأليفه على نحو تقريبي، فقد تقدّم أنّه قد أرجع فيه إلى بعض كتبه، و تاريخ بعضها معروف، و آخر هذه الكتب من الناحية الزمنية هما كتابا الغر (الأمالي) - الذي فرغ منه سنة ٤١٣هـ^٢ - و المقنع - الذي ألّفه للوزير المغربي (ت ٤١٨هـ)^٣ و الذي صار وزيراً في بغداد بين سنتي ٤١٤ - ٤١٥هـ، و هذا يعني أنّ تأليف الذخيرة كان متأخراً عن تاريخ تأليف هذين الكتابين، أو ربّما كان متزامناً معهما، فيظهر أنّ تأليفه قد تمّ في العقد الثاني من القرن الخامس.

الاهتمام بالكتاب

لقد صار كتاب الذخيرة محلاً لاهتمام العديد من العلماء، من خلال شرحه، أو النقل منه، أو الإرجاع إليه، أو استنساخه، إلى غير ذلك من وجوه الاهتمام. و كان أوّل من أبدى اهتماماً خاصاً بالكتاب هو الشريف المرتضى نفسه، فقد أرجع إليه في أكثر من موضع من مؤلفاته، و خاصّة رسائله الكثيرة^٥.

١. الذخيرة، ج ١، ص ٤٠٨، ٤٧٦؛ و ج ٢، ص ٣٥، ٧٩، ١٠٧، ١٦١، ١٨٤.

٢. أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٩.

٣. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٤. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ص ٨٠.

٥. الذريعة، ج ١، ص ٤؛ ج ٢، ص ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٩٩؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١،

و بعد ذلك جاء تلميذه الشيخ أبو الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧هـ) و قام بشرح الذخيرة^١، و هو يدلّ على اهتمام خاصّ بهذا الكتاب، و ممّا يؤسف له أنّ هذا الشرح مفقود.

و كان بعض تلامذة الشريف المرتضى قد بلغ من شدّة اهتمامه بالكتاب أنّه قام بحفظه، و هو الحسين بن عقبة الضرير (ت ٤٤١هـ)، حيث جاء في ترجمته:

الحسين بن عقبة، أبو عبد الله البصري الضرير، من أعيان الشيعة، قرأ على الشريف المرتضى كتاب الذخيرة، و حفظه و له سبع عشرة سنة. و كان من أذكّاء بني آدم، ورد أنّه قال: أَقْدِرُ أَحْكِي مجالس المرتضى و ما جرى فيها من أوّل يوم حضرتها، ثمّ يسردها مجلساً مجلساً، و الناس يتعجبون^٢.

كما كان هناك اهتمام باستنساخ الكتاب في حياة الشريف المرتضى، و ممّن اهتمّ بذلك أبو الحسن البُصروي (ت ٤٤٣هـ) تلميذ الشريف المرتضى و صاحب فهرس كتبه المشهور. و له في استنساخه للذخيرة حكاية طريفة ذكرها ابن حمدون في تذكرته، حيث جاء فيها:

صنّف المرتضى كتاباً و سمّاه الذخيرة، فاستعاره البُصروي ينسخه، فلمّا أراد الخروج قال له المرتضى: يا أبا الحسن، الذخيرة عندك؟ فعاد و قال: يا سيّدنا، هذا الكتاب!

⇨ ص ١٢٨، ١٣١، ٣١١، ٣٣٦، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٩٠، ٤١٩؛ ج ٢، ص ٣١٧؛ ج ٣، ص ٨١، ١٣٦،

١٥٧، ٢٤٤؛ ج ٤، ص ٢١، ٣٥٢.

١. معالم العلماء، ص ٦٥.

٢. تاريخ الإسلام، ج ٣٠، ص ٤٣؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ٢٩٩.

فقال له: لِمَ عدتَ، وأخرجتَ الكتاب؟

فقال له: يا سيّدنا، تقول لي بمحضر من السادة الأولاد: الذخيرة عندك؟ ما

الذي يؤمنني من مطالبتهم بعد أيام؟ فتبسّم المرتضى^١.

و ممّن أبدى اهتماماً كبيراً بالكتاب هو الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، فقد أرجع إليه و نقل منه نصوصاً في أكثر من كتاب^٢. كما استفاد منه في تأليف كتابيه الاقتصاد و تمهيد الأصول، و خاصّة كتابه الأخير، فإنّه يمكن مشاهدة تطابق كبير بين الكثير من عباراته و عبارات الذخيرة، حتّى لقد استعين في هذا التحقيق الجديد للذخيرة بتمهيد الأصول بصورة كبيرة، حيث تمّ تعديل الكثير من ألفاظ الذخيرة من خلال مراجعة التمهيد.

و من مظاهر اهتمام الشيخ الطوسي بالذخيرة محاولته القيام بشرحه، فقد ذكر في مقدّمة تمهيد الأصول أنّه ينوي أن يكتب شرحاً إمّا لشرحه هذا - يعني التمهيد، فهو في الحقيقة شرح لقسم الكلام من كتاب جُمِل العلم و العمل للشريف المرتضى - أو للذخيرة، فقد قال في مقدّمة التمهيد:

فإنّي - إن شاء الله - فيما بعد أستأنفُ شرحاً مستوفى لهذا الشرح
أو الذخيرة؛ فإنّ الذخيرة أيضاً محتاجة إلى الشرح، و خاصّة النصف
الأوّل منه^٣.

ولكنّه للأسف لم يوفّق لشرح الذخيرة، و لو كان وفّق لذلك لكان قدّم خدمة

١. التذكرة الحمدونية، ج ٩، ص ٣٧٦، الرقم ٧٧١.

٢. الغيبة، ص ١٢؛ عذّة الأصول، ج ١، ص ٨٢؛ تلخيص الشافي، ج ١، ص ١٠٦؛ تمهيد الأصول، ص ٥، ٥٣، ١٨٠، ٢٩٢، ٣٧٩. و الموارد التي نقلها عن الذخيرة في المصدر الأخير أكثر من ذلك.

٣. تمهيد الأصول، ص ١.

جليلةٌ أخرى إلى التراث الإمامي إضافةً إلى خدماته الكثيرة وأياديه البيضاء على هذا التراث، و لكان قد حفظ لنا القسم الأول المفقود من الذخيرة.

و إذا بقينا في القرن الخامس وجدنا ظاهرةً غريبةً بعض الشيء، وهي اهتمام بعض اليهود باستنساخ بعض كتب الشريف المرتضى، ومنها الذخيرة! فقد وصلتنا مخطوطة يرجع تاريخها إلى رجب من سنة ٤٧٢هـ، أي إلى أقل من أربعة عقود من وفاة الشريف المرتضى، تمّ استنساخها في فسطاط مصر، و قام باستنساخها كاتبٌ يهوديٌّ مشهور هو أبو الحسن عالي (علي)¹ بن سليمان المقدسي، و هو ينتمي إلى فرقة القرائين اليهودية المعروفة، و قد قام باستنساخ عدّة كتب من كتب المعتزلة، و شرح بعضها، كما قام بشرح سفر التكوين².

و قد بقيت هذه المخطوطة قابعة في خزان كتب اليهود إلى القرن التاسع عشر الميلادي، حيث قام أبراهام فيركوفيتش (ت ١٨٧٤م) بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٦٥ م برحلةٍ إلى سورية و فلسطين و مصر، و أخرج المخطوطة من مكانها، و هي الآن محفوظة في مكتبة مدينة سان بطرسبورغ الروسية، و قد اعتُمدت في هذا التحقيق، و اعتبرت نسخة الأصل³.

و عندما نتقل إلى بداية القرن السادس و بالتحديد سنة ٥٠٥هـ يمكننا التعرف على نسخةٍ أخرى للذخيرة استُنسخت في الحادي و العشرين من شهر رجب من هذه السنة، و قد كتبها محمّد بن علي بن هارون بن محمّد المو... (نصف الكلمة ساقط من المخطوطة). ولكن و للأسف لقد فقدت هذه النسخة، إلّا أنّه ما زالت

١. اسم «عالي» هو طريقة أخرى لتلفظ اسم «علي».

٢. مجلّة معارف، الدورة العشرون، العدد ٢، ص ٧٠.

٣. راجع تفاصيل أكثر عن هذه المخطوطة في قسم التعريف بنسخ التحقيق من هذه المقدّمة.

بأيدينا النسخة التي استُنسخت من عليها، و قد اعتمدت في هذا التحقيق، و رُمز لها بالرمز «ه».

و قد ظهرت في هذا القرن و ربّما في القرن السابق عليه مجموعةٌ جُمعت من كلام الشريف المرتضى عرفت باسم «مجموعة فنون من علم الكلام»، و قد احتوت بالدرجة الأولى على مقاطع متعدّدة من عبارات كتاب الذخيرة، و هي تدلّ على وجود اهتمام خاصّ بهذا الكتاب.

و لا نعرف اسم الجامع لهذه المجموعة، كما لا نعرف تاريخ جمعها بالدقّة، ولكن توجد نسخةٌ منها محفوظة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في ضمن مجموعة تحمل الرقم ٨٢٨٣، نسخت في سنة ٩٨٦هـ، اعتماداً على نسخةٍ أخرى استنسخت في هذا القرن، أي السادس، و بالتحديد في شهر رجب من سنة ٥٤٥هـ. و لا ندري فرّبما اعتمدت هذه النسخة الأخيرة أيضاً على أخرى كتبت في القرن السابق عليها.

و قد أبدى علماء الإماميّة في القرن السادس اهتماماً كبيراً بالذخيرة: ففي مصر كان أحد علماء الإمامية يؤكّد على دراسة هذا الكتاب، و هذا العالم هو الشيخ ريحان الحبشي (ت حدود ٥٦٠هـ)، حيث جاء في ترجمته: «كان بالديار المصرية، من فقهاء الإماميّة الكبار، [و كان] يكرّر على النهاية و الذخيرة»^١. و جاء في ترجمةٍ أخرى له مقتبسة من تاريخ ابن أبي طي ما يلي: «و حكى لي أبي مذاكرة: كان الفقيه ريحان من أضبط الناس، و كان يكرّر على النهاية، و المقنعة، و الذخيرة»^٢.

١. رفع شأن الحبشان للسيوطي، ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

٢. تاريخ الإسلام، ج ٣٨، ص ٣٤٧.

و هذا يدلّ على أنّ كتاب الذخيرة كان قد وصل صداه إلى مصر التي تبعد عن بغداد مسافات بعيدة، كما يدلّ على أنّه كان يُعتبر عدلاً لكتّابي النهاية للشيخ الطوسي، و المقنعة للشيخ المفيد، حيث كان يعتبر قِمةً في علم الكلام، و هذان قِمةً في علم الفقه. كما قد يُستظهر من ذلك أنّ نُسخ الذخيرة كانت كاملةً في ذلك الوقت، و أنّه كان يشكّل دورةً كلاميّةً كاملة، حاله حال النهاية و المقنعة الذّين يمثلان دورتين فقهيتين كاملتين.

و في حلب أرجع السيّد نجيب الدين عبد الرحمن بن علي الحسيني (ت ٥٨٢هـ) إلى الذخيرة في كتابه^١.

و في إيران أرجع الشيخ قطب الدين محمّد بن الحسن المقرئ النيسابوري (ق ٦) إلى الكتاب أيضاً^٢.

ولكن عندما نصل إلى الحلّة لا نجد - حسب تتبّعنا - ذكراً لكتاب الذخيرة. و أمّا الشيخ سديد الدين الحُمُصي الذي ألّف كتابه المنقذ في هذه المدينة فعلى الرغم من إرجاعه إلى الذخيرة في أكثر من موضع^٣، لكن يظهر أنّه لم يُرجع مباشرةً إلى هذا الكتاب، بل نقل منه بواسطة كتاب تمهيد الأصول للشيخ الطوسي، فإنّ كلّ ما نقله من الذخيرة موجود في التمهيد، و هو لم يُخفِ ذلك بل أرجع إلى الكتّابين معاً في آنٍ واحد، و سوف يأتي بعد قليل تفصيل أكثر لهذا الأمر.

نعم لقد أرجع السيّد ابن زهرة الحلبي (ت ٧٤٩هـ) إلى الذخيرة - إضافةً إلى الملخص - في مسائله التي وجهها إلى العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ).^٤

١. شرح المقدمة في الكلام، ص ٥٥، الورقة ١٤.

٢. التعليق، ص ١٨٢.

٣. المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٢٧٠؛ ج ٢، ص ٢١٣، ٢٢٢.

٤. مسائل ابن زهرة، ص ١١٥. و يوجد في ص ١٢٧ إرجاع إلى كتاب الذريعة للشريف

و في العصور المتأخرة نسبياً نجد العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) يوقف في سنة ١١٠٣هـ نسخة من كتاب الذخيرة يظهر أنها استنسخت في أصفهان، و يصف الذخيرة بـ «الكتاب المستطاب». و هذه النسخة معتمدة في هذا التحقيق، و قد رمز لها بالرمز: (م).

و وصفه السيّد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) بأنّه كتابٌ جليلٌ مشهور^١.
كما اقتنى المحدث النوري (ت ١٣٢٠هـ) نسخةً منه^٢.

الفصل الثاني: نصوص مفقودة من الكتاب

مطالب و نصوص ساقطة من القسم الأول و الثاني من الذخيرة

تقدّم أنّ كتاب الذخيرة مكوّن من قسمين متوسّط و مفصل، و قد سقط القسم الأوّل منه، ولكن بقيت منه مطالب و مقاطع مهمّة قد تصل إلى بضع صفحات، كما ترك في هذا التحقيق للذخيرة فصلان من بداية القسم الثاني المفصل.
و في ما يلي نقوم بنقل عين هذه المقاطع و الفصول المتروكة، و نتحدّث عنها كلّ على حدة، كي لا يبقى شيء من نصوص الذخيرة يمكننا الوصول إليه و لم نذكره في هذه الطبعة:

أولاً: مطلب مختصر من أوّل الذخيرة

ذكر الشيخ الطوسي أنّ الشريف المرتضى تعرّض في بداية الذخيرة إلى شيء من بحث النظر، حيث قال في مقدّمة تمهيد الأصول:

« المرتضى، و لكن يظهر أنّه تصحيف من الذخيرة؛ لأنّ السؤال كان عن مسألة كلاميّة لا أصوليّة و هي مسألة إثبات المعدوم.

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤١ - ١٤٢.

٢. الذريعة، ج ١٠، ص ١١ - ١٢.

و اعلم أنّه بدأ في هذا الكتاب [يعني جُمِلَ العلم و العمل] بالكلام في حدوث الأجسام دون ذكر أوّل ما يجب على المكلف من النظر حسب ما ذكره في الذخيرة والملخص.

ثمّ قال: «و أنا أذكر فصلاً مختصراً [يعني فصلاً يتعرّض فيه إلى أبحاث، منها النظر] في أوّل الكتاب على ما جرت به العادة، و على ما ذكره في الذخيرة و الملخص»^١.

و هذا يعني أنّ الشريف المرتضى قد تعرّض في بداية الذخيرة إلى بحثٍ مختصر حول النظر، و قد سقط هذا البحث من نسخ الذخيرة التي وصلت إلينا، لكنّه فصل البحث عن النظر في القسم الثاني من الذخيرة، أي في الفصل العاشر من أبواب العدل حسب تقسيم هذه الطبعة.

ثمّ لقد أشار الشيخ الطوسي بعد ذلك إلى بحثٍ قصيرٍ جداً كان موجوداً في الذخيرة في ضمن ذلك البحث المختصر الذي لم يصلنا، فبعد أن أثبت أنّ النظر أوّل الواجبات، ذكر أنّ الشريف المرتضى قد عبّر عن ذلك في الذخيرة بما مضمونه: «أنّ النظر أوّل فعلٍ مقصود» بدل من أنّه «أوّل الواجبات»؛ و ذلك احترازاً من (إرادة النظر) لكونها متقدّمة على النظر، فلو عبّرنا بقولنا: «أوّل الواجبات» كانت إرادة النظر أوّل الواجبات لا النظر، لكن إذا قلنا «أوّل فعل مقصود» لم تدخل إرادة النظر؛ لأنّها ليست مقصودة، بينما النظر مقصود. ثمّ صرّح أنّ الشريف المرتضى ذكر كثيراً في درسه بأنّ ذلك غير لازم. و عبارة الشيخ الطوسي كالتالي:

و قد تحرّز في الذخيرة من إرادة النظر بقوله: «أوّل فعل مقصود»؛ لأنّ

الإرادة ليست مقصودة، والنظر مقصود، فلا يلزم على ذلك. وذكر رحمه الله في كثير من تدريسه أنه لا يُحتاج إلى ذلك. وهو الأقوى عندي؛ لأنَّ العالم بما يفعله إذا فعله لغرض يخصّه وكان مخلّىً بينه وبين الإرادة، فلا بدّ من أن يكون مريداً، فلا يتناول هذه الإرادة - والحال ما وصفناه - التكليف^١. والجدير بالذكر أنَّ الشيخ سديد الدين الحُمُصي ذكر هذه المطالب، وصرّح بأنَّ الشريف المرتضى قد ذكرها في «أَوَّل الذخيرة»، وقد أضاف الحُمُصي عبارات أكثر ممّا ذكره الشيخ الطوسي، ولكن يبدو أنّه أضاف تلك العبارات من عنده كشرح، كما خلط بين كلام الشريف المرتضى والشيخ الطوسي.

والذي يبدو أنَّ الحُمُصي لم يشاهد الذخيرة عند تأليفه لكتاب المنقذ من التقليد كما تقدّم، وإنّما نقل ما نقله الشيخ الطوسي في تمهيده. وفي ما يلي نذكر ما ذكره الحُمُصي لكي يقارن القارئ بينه وبين ما تقدّم من عبارة الشيخ الطوسي في التمهيد. قال الحُمُصي:

وقد تحرّز سيّدنا المرتضى علم الهدى - رضي الله عنه - عن إرادة النظر في أَوَّل الذخيرة بأنّ قال: «أَوَّل فعلٍ مقصود يجب على المكلف الكامل العقل»، وفي هذا تسليم وجوب إرادة النظر.

وقد ذكر شيخنا أبو جعفر - قدّس الله روحه - أنّه - رضي الله عنه - يعني السيّد، كثيراً ما كان يقول في تدريسه: إنّنا لا نحتاج إلى هذا التحرّز؛ من حيث إنّ العالم بما يفعله إذا فعله لغرض يخصّه، وكان مخلّىً بينه وبين الإرادة؛ فإنّه لا بدّ من أن يريده، فلا يتناول هذه الإرادة التكليف والحال ما وصفناه، فلا نحتاج إلى التحرّز منه^٢.

١. تمهيد الأصول، ص ٥.

٢. المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٢٧٠.

فيلاحظ هنا أنه قد خلط بين كلام الشريف المرتضى في درسه وبين كلام الشيخ الطوسي بعد ذلك. وبهذا يظهر أن ما نقله قبل ذلك من أول الذخيرة، أي قوله: «أول فعل مقصود يجب على المكلف الكامل العقل» ليس كله من الذخيرة، بل ما جاء بعد قوله: «أول فعل مقصود» هو من إضافات الحمصي. والله العالم. إذن هذا مطلب مختصر منقول من بداية كتاب الذخيرة، وقد سقط مما بأيدينا منه.

ثانياً: أربعة فصول من القسم الأول للذخيرة

تقدم أن هناك نسخة قديمة وصلت إلينا استنسخت سنة ٤٧٢هـ، واعتبرت في هذا التحقيق نسخة الأصل؛ لأهميتها وضبطها وقدمها. وقد احتفظت هذه النسخة بحوالي أربعة فصول من القسم الأول للكتاب غير موجودة في النسخ الأخرى. واستوعبت هذه الفصول أربعة أوراق من المخطوطة، وهي الأوراق ١٣٦-١٣٩، ويدور موضوعها حول أربعة بحوث، وهي إثبات التوحيد ونفي الثاني، والرد على الثنوية، والمجوس، والنصاري.

وقد أشارت البروفسورة زابينة اشميتكه إلى وجود هذه الفصول في مقال قامت فيه بالتعريف بنسخة الأصل المشار إليها، ولكنها أشارت إلى وجود ثلاثة فصول فقط، وهي الرد على الثنوية، والمجوس، والنصاري^١، ولم تذكر المقطع المذكور قبل ذلك المتعلق بفصل إثبات التوحيد ونفي الثاني. كما أنها ذكرت أن هذه الفصول موجودة في خمسة أوراق، هي: ١٣٥ - ١٣٩، مع أن الورقة ١٣٥ لا تعلق لها بهذه البحوث بل هي متعلقة ببحث القدرة والاستطاعة، وهو موجود في القسم الثاني المفصل من الذخيرة.

و لم يكن ممكناً أن تُنقل هذه الفصول في بداية الكتاب؛ لأنّ هذا سوف يؤدّي إلى اختلال نظم فصوله، و شردمة مطالبه، و لذلك فضّلنا نقل هذه الفصول في المقدّمة، فقمنا بقراءتها بمشقة كبيرة و صعوبة بالغة، و ذلك لكون الكثير من كلماتها مطموسة، كما أنّها تعاني من تلف أجزاء كبيرة منها، و خاصّة الورقتان ١٣٨، ١٣٩ فإنّ نصفها تالف، و لذلك حاولنا ترميم ما سقط منها من خلال الرجوع إلى كتابيّ الملخص و تمهيد الأصول.

و نصّ هذه الفصول كما يلي:

١٣٦ ألف^١ / [فصل]

[في أنّه تعالى واحد لا ثاني له في القدم]

... و أيضاً^٢ فإنّ الطعن [في المِثَالِ لا يكون طعنًا] في المُمَثِّل. ولو جَعَلْنَا مَكَانَ المِثَالِ^٣ [و هو أن يُريد أحدهما]^٤ ما لا يُريده الآخر - أن [أحدهما لو دَعَاهُ الداعي إلى ما] لم يدعُ الآخر إليه أو دَعَاهُ إلى ضِدِّهِ، لَصَحَّ الكَلَامُ و زَالَ الطعن. بل لو نقلنا التَمَانُعَ إلى الإرادة و الكراهة، لَصَحَّ أيضاً و بَطَلَ الطعن.

و ليس لأحد أن يقول: ألا امتنعتم من القول [بأنّهما]^٥ لو تمانعا لضعُفا أو ضَعُف أحدهما، [كما امتنعتم من] القول^٦ بأنّه تعالى لو فعَلَ الظلم لدلّ على

١. لقد استفدنا أكثر ما وضعناه بين معقوفين في هذه الورقة و الورقة التالية - أي الورقتان ١٣٦ و ١٣٧ - من بدايات الجزء الثاني من كتاب الملخص، و لذلك سوف لن نشير إلى ذلك في الهامش.

٢. هكذا تبدو الكلمة.

٣. هكذا قد تقرأ هاتان الكلمتان.

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٦. في الأصل: «و القول».

الجهلِ أو الحاجةِ نفيًا وإثباتًا؟

وذلك: أن إثباتَ الموجِبِ والمنعِ مِنَ الموجِبِ نقضٌ ظاهرٌ، والضعفُ^١ سببه و موجبُه المنعُ، فمحالٌ أن يثبتَ المنعُ و يبقى الضعفُ. وليس كذلك ما امتنعنا منه في الظلم؛ لأنَّ الظلمَ ليس بموجبٍ عن الجهلِ والحاجةِ ١٣٦ ب/ [و لا هُما] مُصَحِّحانِ له، [والذي] صَحَّحَ الظلمَ كَوْنُ الفاعِلِ قادرًا. و... ما لامتناع من إطلاقِ^٢ العبارةِ نفيًا وإثباتًا، الموجِبِ لقيامِ الأدلةِ على أصولٍ نحن نرفضُها^٣... عبارة يقتضي إطلاقها. والأمر... لأننا في سبِرِ أمرٍ وكشفه، و لم تتقدّم فيه دلالةٌ قاطعةٌ. إن قيل: الصحيحُ أنَّ مقدورَهما لا يَقَعُ، و [ذلك ليس لأجلِ] الضعفِ؛ لأنَّ الضعفَ إنمّا يثبتُ بحيثُ يكونُ ارتفاعُ الفعلِ سببه نقصانُ المقدورِ و تناهيه، و هاهنا السببُ في ارتفاعِ الفعلِ أنَّ مقدورَهما معاً لا يتناهى، فكيفَ حكمتُم بالضعفِ في غيرِ موضعه؟

قيل: لا شبهةٌ في أنَّ ارتفاعَ مقدورَيْهما في الموضعِ الذي قدرناه لا يدلُّ على ضعفِهما كما يدلُّ ارتفاعُ المقدورَيْنِ مِنّا على الضعفِ؛ لأنَّ المتجاذبينَ للحجرِ إذا وَقَفَ لا ينجذبُ إلى جهةٍ أحدهما، أثبتنا كلَّ واحدٍ مانعاً لصاحبه، و ارتفعَ مرادُهما جميعاً؛ لتناهي مقدورَيْهما معاً. و الأمرُ في القديمينِ المُقدَّرِ وجودُهما بالعكسِ من ذلك؛ / ١٣٧ ألف / لأنَّ ارتفاعَ مقدورَيْهما و إن [لم يؤدِّ] إلى الضعفِ فهو [يؤدِّي] إلى تعذُّرِ الفعلِ بغيرِ جهةٍ منعٍ^٥ و لا وَجِهٍ مَعْقُولِ.

١. كلمة غير واضحة المعالم، و لعلها تقرأ بالصورة التالية: «و القصد» أو «و الفعل».

٢. هكذا قد تقرأ الكلمة، ولكن بصعوبة.

٣. هكذا تقرأ الكلمتان، و الأخيرة قد تقرأ بصورة: «نقضها».

٤. هكذا تبدو الكلمة.

٥. هكذا تبدو الكلمة، و يؤيدها ما جاء في الملخص.

و ليس لهم أن يقولوا: هاهنا وجهٌ معقولٌ، وهو^١ أنَّ مقدورَيهما لا يتناهي، أو تساويهما^٢، أو أنَّ مقدورَ أحدهما ليس بالوجودِ أولى من مقدورِ الآخرِ.

و ذلك: أنَّ عدمَ تناهي المقدورِ لا يُوجبُ تعذُّرَ الفعلِ إذا لم يفعلِ القادرُ ما يَقْدِرُ عليه. ألا ترى أنَّ أحدنا لا يمنعُ^٣ غيره [من التصرفِ] كونه أقدرَ، وإن كان أضعفَ منعه^٤ [بأن] يفعلَ أكثرَ ممَّا يَقْدِرُ عليه ذلك الضعيفُ؟ [وبيانُ ذلك: أنَّ المنعَ من] الفعلِ لا بدَّ من أن يكونَ بينه وبينه تنافٍ، وهو^٥ لا يتأتَّى في المقدورِ إذا كان معدوماً. ولأنَّ كونَ القادرِ قادراً مُصحِّحٌ للفعلِ، فكيفَ يكونُ مانعاً منه؟

و بمثلِ ذلك يُعلمُ أنَّ تساويهما في المقدورِ لا يُوجبُ امتناعَ الفعلِ.

فأمَّا كونُ مقدورِ أحدهما ليس بالوجودِ أولى من الآخرِ، فليس بوجهٍ منعٍ أيضاً؛ لأنَّ الساهيَ / ١٣٧ ب/ يفعلُ أحدَ مقدوريه لأَنَّهُ قادرٌ،^٦ وإن كان أحدهما ليس بالوجودِ أولى من الآخرِ.

[و إذا صحَّ] جوابنا عن السؤالِ الذي ذكرناه يُمكنُ أن يُفردَ دليلُ التوحيدِ، فيقال: لو كان [في] الوجودِ قديمانِ لوجبَ اشتراكهما في جميعِ الصفاتِ النفسيةِ معاً، وكان كلُّ واحدٍ منهما قادراً على ضِدِّ ما الآخرُ قادرٌ عليه. و لو أرادَ أحدهما فعلاً و الآخرُ ضِدَّهُ و وجودُ الضِدِّينِ مُحالٌ، و وجودُ

١. هكذا قد تقرأ الكلمة، و السياق يوافقها.

٢. كذا في الأصل.

٣. هكذا تبدو الكلمة، و يؤيدها ما جاء في الملخص.

٤. هذا هو مقتضى السياق، فإنَّ جزءاً من الكلمة مطموس. و ما في الملخص يؤيد ما أثبتناه.

٥. هكذا تبدو الكلمتان، و هما مطابقتان لما جاء في الملخص.

٦. هكذا قد تقرأ الكلمة، فإنَّ جزءاً منها مطموس، و قد تقرأ: «و ذلك».

٧. ما بين المعقوفين هو الذي يقتضيه السياق، فإنَّ الكلمة مطموسة.

٨. هكذا تبدو الكلمة.

فَعِلْ أَحَدَهُمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ ضَعِيفاً^١، وَ لَا [يَقْدُرُ]^٢ عَلَى فَعِلِ^٣ مَقْدُورٍ لَا يَتَنَاهَى، وَإِذَا لَمْ [يُمْكِنَهُ]^٤ فَعِلْ [ضِدَّ مَا فَعَلَهُ]^٥ الْآخَرُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ يَقْدُرُ بِقَدْرِهِ^٦. وَإِنْ ارْتَفَعَ الْفِعْلَانِ مَعاً، وَعَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا مَنَعَ صَاحِبَهُ، مِثْلَ الْمُتَجَادِبِينَ مِثْلًا حَجَرًا إِذَا وَقَفَ مِنْهُمَا فَلَمْ يَنْجَذِبْ إِلَى جِهَةِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ مَنَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَا فِيهِ يَقْتَضِي تَنَاهِي مَقْدُورِيهِمَا. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ امْتَنَعَ لِغَيْرِ وَجْهِ مَعْقُولٍ. فَإِنْ اعْتَرَضَ بَعْضُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَسَأَلْنَا عَنْهُ مِنَ الْوُجُوهِ، فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ ذَلِكَ. وَ هَذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ يَقْتَضِي إِخْرَاجَ دَلِيلِ التَّمَانُعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِداً؛ لِأَنَّهُ إِذَا....^٧

١٣٨/ ألف / [فصل]

[في الكلام على التوبة]

[الكلام مع التوبة في موضعين: أحدهما في إثبات قديمين، و] قد أبطلناه. [و الآخر اعتقادهم أن الآلام كلها قبيحة، والكلام في أحكام الآلام سيجيء فيما بعد. على أنهم أثبتوا^٩ قدم النور والظلمة]، وهما جسمان يعمهما.... [و الذي أداهم إلى] إثبات فاعلين قديمين [اعتقادهم] أن الخير [والشر]

١. هكذا قد تقرأ الكلمة، و يؤيدها ما جاء في الملخص.
٢. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، و الكلمة في الأصل مطموسة.
٣. هكذا قد تقرأ الكلمة، و قد تقرأ: «غير».
٤. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، و الكلمة في الأصل مطموسة.
٥. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، و الكلمات في الأصل مطموسة كلها أو بعض منها.
٦. هكذا قد تقرأ الكلمة، و هو صريح الملخص. ٧. إلى هنا انقطع البحث.
٨. لقد تلف نصف الورقتين ١٣٨ و ١٣٩، فقمنا بترميمها من خلال مراجعة كتاب تمهيد الأصول للشيخ الطوسي، ص ٩٢ - ٩٤، ووضعنا ما استفدناه منه بين معقوفين، و ما أضفناه من عندنا لاقتضاء السياق فقد أشرنا إليه في الهامش.
٩. في تمهيد الأصول: «أنهما أثبتا»، و قد غيّرنا العبارة بما يتناسب مع السياق.

مُتضادَانِ]، و أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَهُمَا فَاعِلٌ وَاحِدٌ.

و لَيْسَ كَمَا ظَنُّوهُ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ لَا يُضَادُّ الشَّرَّ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَيْرًا وَ كَانَ ذَلِكَ شَرًّا،
بَلِ الْخَيْرُ مِنْ جَنْسِ الشَّرِّ عَلَى مَا قَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَ لَوْ تَضَادَّا كَمَا ظَنُّوا لَجَازَ
أَنْ يَرْجِعَا إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ، كَمَا رَجَعَتِ الْأَكْوَانُ الْمُتَضَادَّةُ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ.
و بَعْدُ، فَالْخَيْرُ نَفْسُهُ مُتَضَادٌّ ١٣٨/ ب/ ١ [و كَذَلِكَ الشَّرُّ، وَ لَمْ يَمْنَعِ تَضَادُّ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ.

و يَلْزَمُهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ بِأَنَّ النُّورَ مَطْبُوعٌ عَلَى الْخَيْرِ، وَ الظُّلْمَةَ مَطْبُوعَةٌ عَلَى الشَّرِّ
قُبْحُ الْأَمْرِ وَ النِّهْيِ وَ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ؛ لِأَنَّ الْمَطْبُوعَ لَا يُؤْمَرُ وَ لَا يُنْهَى.
وَ يَلْزَمُ الدِّيصَانِيَّةَ زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ ذَهَبَتْ إِلَى أَنَّ الظُّلْمَةَ مَوَاتٌ غَيْرُ
حَيَّةٍ، وَ ذَلِكَ أَكْثَرُ قُبْحًا؛ لِأَنَّ الْجَمَادَ وَ الْمَوَاتَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُمدَّحَ وَ لَا أَنْ يُدْمَ.
وَ يَلْزَمُ الْجَمِيعَ قُبْحُ [الاعتذارِ مِنْ [الذَّنْبِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلٍ] الظُّلْمَةُ فَهُوَ ٢
حَسَنٌ مَمْدُوحٌ [وَ الظُّلْمَةُ تُحَسِّنُهُ]، وَ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النُّورِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا
[؛ لِأَنَّ النُّورَ لَمْ يُسَيِّءْ]... ٣ فَيَعْتَذَرُ، وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تُطَوَّلُ بِذِكْرِهَا.

فَصْلٌ

فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَجُوسِ

الْكَلَامُ عَلَى هَؤُلَاءِ يَقْرُبُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الثَّنَوِيَّةِ. وَ مَا نَفَيْنَا بِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ أَنْ يَكُونَ
لِلْقَدِيمِ تَعَالَى ثَانٍ يُبْطَلُ مَذْهَبُهُمْ فِي قَدَمِ الشَّيْطَانِ. وَ قِيَامُ الْأَدَلَّةِ عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ

١. بدل ما بين المعقوفين سقط بمقدار نصف صفحة، وقد أكملناه من تمهيد الأصول.

٢. في الأصل: «وهو»، والأنسب بالسياق ما أثبتناه، وهو كذلك في تمهيد الأصول.

٣. تظهر في الأصل بدل النقاط كلمة «عن»، وما قبلها مطموس، ولعل «عن» هنا هي جزء أخير من كلمة أولها مطموس.

يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُمْ يُثْبِتُونَهُ جِسْماً، وَإِنْ أَثَبَّتَهُ بَعْضُهُمْ قَدِيماً.

وَمَا مَضَى فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ يُبْطِلُ قَوْلَ....

١٣٩/ ألف/ ^١ [فَأَمَّا مَنْ أَثَبَّتَهُ مُحَدَّثاً، فَالَّذِي يُبْطِلُ قَوْلَهُ، أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُحَدَّثُ لَهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ يَكُونَ حَدَثٌ عَنْ فِكْرِهِ عَلَى مَا يَهْدُونَ بِهِ]، أَوْ لَا يَكُونَ [لَهُ مُحَدَّثٌ].

وَكُونُهُ مُحَدَّثاً لَا مُحَدَّثٌ لَهُ بَاطِلٌ بِمَا أَفْسَدَنَاهُ فِيهَا] مَضَى فِي هَذَا [الْكِتَابِ] ^٢ مِنْ أَنْ كُلُّ مُحَدَّثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدَّثٍ.

وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثُهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ - كَذَلِكَ... [فَجَرَى] مَجْرَى [خَلْقِ الشَّرِّ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ عِنْدَهُمْ مَطْبُوعٌ ^٣ عَلَى الشَّرِّ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخَيْرِ، وَ لَا يَلْزِمُنَا ذَلِكَ] [عَلَى] ^٤ مَذَاهِبِنَا فِي خَلْقِهِ... [؛ لِأَنَّ] الشَّيْطَانَ عِنْدَنَا مُخْتَارٌ لِلشَّرِّ قَادِرٌ [وَأِنْ كَانَ شَرِّيراً فَبِسُوءِ اخْتِيَارِهِ].

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَدَثٌ عَنْ فِكْرِهِ تَعَالَى، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى ^٥ هُوَ الْمُحَدَّثُ لِذَلِكَ الْفِكْرِ. فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى [أَنَّهُ تَعَالَى] ^٦ مُحَدَّثُ السَّبَبِ فِي كُلِّ شَرٍّ. وَ الْكَلَامُ مَعَ الْمَجُوسِ فِي تَنَافِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَتَضَادِّهِمَا، وَأَنَّهُمَا لَا يَرْجِعَانِ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ ^٧ قَدْ مَضَى فِي الْكَلَامِ عَلَى الثَّنَوِيَّةِ.

١. بدل ما بين المعقوفين سقط بمقدار نصف صفحة، وقد أكملناه من تمهيد الأصول.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق.

٣. تظهر كلمتان في الأصل يمكن قراءتهما هكذا: «عندهم منطبع»، لكنهما مذكورتان في سطر قبل السطر الذي فيه كلمتا: «كذلك... مجرى» المتقدمتان. وباقي كلمات السطرين ساقطة بسبب تلف الورقة.

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق. ٥. هكذا يبدو ما في الأصل.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، ومكانه مطموس في الأصل.

٧. هذا بحسب اعتقادهم، وإلا فقد تقدّم أنهما يرجعان إلى فاعل واحد.

فصل

في الكلام على النصارى

الكلام مع هؤلاء في التثليث والاتحاد والبنوة^١، وليس ١٣٩/ ب/....

^٢[فأما التثليث، فالظاهر من قولهم غير معقول، وما ليس بمعقول لا يصح اعتقاده؛ لأنه إنما يُعتقد في الشيء صحته أو فساده إذا عقل. وإنما قلنا إنه غير معقول لأن الواحد في الحقيقة لا يجوز أن يكون ثلاثة على الحقيقة؛ لأن في إثباته واحداً نفياً لما زاد عليه من الثاني والثالث وما زاد عليه. ومن أثبت ثلاثة فقد أثبت ما نفى بعينه. هذا إن أرادوا ظاهره، وإن أرادوا بذلك] ما تُريده بقولنا: [«إنسان واحد» و«عشرة واحدة»، فهذا مجاز. ويجب أن يقولوا: إن ذلك مجاز، ولا يقولونه]... المجاز كما... ويجب أن يقولوا [بتغاير الثلاثة كما] يقول^٣ بتغاير أجزاء الإنسان وأعداد [العشرة].

وإن فسروا مذهبهم بما يقوله الكلاية من أنه تعالى واحد وله ذوات هي صفاته، فقد أبطلنا مذهب الكلاية. ويجب على هذا أن تكون الأقسام أكثر من ثلاثة كما كانت صفات الكلاية كثيرة^٤ العدد.

وإن فسروا مذهبهم بأنه واحد له أحوال ثلاثة، فهذا أولاً مما لا يذهب إليه النصارى، والتأمل لمذاهبها يُنافي هذا التخريج لها. ويجب أن^٥ [توصف كل ذات لها أحوال ثلاثة بأنها جوهر واحد له]^٦ ثلاثة أقانيم مثل السواد والجوهر وغيرهما؛ لأن علّة التسمية موجودة، وكان ينبغي أن يُثبتوا الأقسام بعدد الأحوال،

١. في الأصل: «و البنوة»، والصحيح ما أثبتناه كما في تهديد الأصول.

٢. بدل ما بين المعقوفين سقط بمقدار نصف صفحة، وقد أكملناه من تهديد الأصول.

٣. كذا، والأنسب: «يقولون».

٤. هكذا تبدو الكلمة في الأصل.

٥. إلى هنا انقطع هذا الجزء من الذخيرة.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق.

و ذلك لا يقولونه، فَعَلِمَ أَنَّ ما قالوه باطلٌ].^١

ثالثاً: فصلان من بداية القسم الثاني من الذخيرة

لقد احتوت نسخة أخرى من النسخ المعتمدة في هذا التحقيق على فصلين متعلقين ببداية القسم الثاني المفصل من الذخيرة، وهي النسخة التي تحمل الرمز «ص». ففي الحقيقة تحتوي هذه النسخة بصورة رئيسية على نص كتاب الملخص، وفي نهايتها توجد فصول من بداية الذخيرة، فقد قُسمت هذه النسخة إلى أربعة أجزاء، ثلاثة منها تستوعب نص الملخص، والرابع مختص بالذخيرة. وقد جاء في بداية هذا الجزء فصلان هما في الحقيقة تكملة لما بقي ناقصاً من بحوث الملخص التي تدور حول الأفعال المباشرة، ولذلك ألحق هذان الفصلان بنهاية طبعة كتاب الملخص، وذلك إتماماً للفائدة، و صار كتاب الذخيرة يبدأ ببحث التوليد أو الأفعال المتولدة. ولكي لا نترك شيئاً من نصوص كتاب الذخيرة ناقصاً في هذه الطبعة لذلك قمنا بوضع هذين الفصلين هنا في المقدمة، وذلك كما يلي:

[١]

فصل

في إفساد قولهم بالكسب

المذهب يَجِبُ أن يكون مفهوماً قبل أن نتكلم في صحته أو فساده، فلو كان مذهبهم في «الكسب» معقولاً، لفهمناه عنهم مع طول المباحثة والمناظرة. وليس يجوز أن تكون العلة في بُعدنا عن فهمه، اعتقادنا بطلانه؛ لأننا قد نفهم

مذاهب المُبْطِلِينَ عَلَى اختلافِها و تَعْلِيلِها، وَ تَتَكَلَّمُ عَلَى بُطْلَانِها، وَ مَذَاهِبُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الْبَاطِلَةُ فِي غَيْرِ الْكَسْبِ كَثِيرَةٌ، لَا نَدَّعِي أَنَّها غَيْرُ مَفهُومَةٍ.

وَ اعتصامُهم بِالْفَرْقِ الَّذِي نَجِدُهُ بَيْنَ حَرَكَةِ الْمَفْلُوجِ وَ بَيْنَ حَرَكَةِ الْمُخْتَارِ لَا يُغْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَرْقَ أَوَّلًا لِلْحَيِّ دُونَ الْفَعْلِ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَ إِنَّمَا كَلَامُنَا مَعَهُمْ فِي صِفَةٍ يَدَّعُونَهَا لِلْفَعْلِ زَائِدَةٍ عَلَى حُدُوثِهِ.

وَ السَّبَبُ فِي الْفَرْقِ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ: أَنَّ حَرَكَةَ الْمَفْلُوجِ غَيْرُ تَابِعَةٍ لِاخْتِيَارِهِ، وَ حَرَكَةُ الْمُتَصَرِّفِ عَلَى إِرَادَتِهِ وَاقِعَةٌ بِإِثَارِهِ وَ اخْتِيَارِهِ. وَ يَلْزَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، لَوْ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ اللَّوْنُ مَتَى أَرَدْنَاهُ، وَ يَرْفَعَهُ مَتَى كَرِهْنَاهُ، أَنْ تَكُونَ الْأَلْوَانُ مَعَنَا مِثْلَ سَائِرِ مَا يُنْسَبُ إِلَى فِعْلِنَا مِنَ الْحَرَكَاتِ.

عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا ادَّعَوْا فَرْقاً بَيْنَ الْحَرَكَةِ الْضَرُورِيَّةِ وَ الْاخْتِيَارِيَّةِ، يَقْتَضِي تَعَلُّقاً مِنَّا بِأَحَدَاهُمَا، أَمْكَنُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ التَّعَلُّقَ هُوَ بِحُدُوثِ الْاخْتِيَارِيَّةِ بِنَا، وَ وَقُوعِ الْضَرُورِيَّةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِينَا؛ فَمِنْ أَيْنَ [الْكَسْبُ] كَصِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْحُدُوثِ وَ يُمَكِّنُ إِسْنَادَهُ إِلَيْهِ؟

عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ مُمَكِّنٌ فِي جَمِيعِ الْمُتَوَلِّدَاتِ، وَ قَدْ نَفَوْا كَوْنَهَا كَسْباً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ يَكْتَسِبَ وَ يَنْسَخَ مُخْتَاراً، وَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِيَدِهِ آخِذٌ فَيَكْتَسِبَ بِهَا أَوْ يَنْسَخَ، وَ لَمْ يَقْتَضِ ثُبُوتُ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ أَحَدَهُمَا كَسْبٌ.

وَ قَدْ أَلْزَمَهُمُ الشُّيُوخُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَادِراً عَلَى الْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ الْكَسْبِ؛ لِأَنَّ جِهَةَ تَنَاوُلِ الْقَادِرِ لِلْفِعْلِ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَادِرِينَ، كَمَا لَمْ يَخْتَلِفْ ذَلِكَ فِي وَجْهِ الْعِلْمِ وَ الْإِدْرَاكِ، وَ الْمُرَادَاتِ وَ الْأَجْنَاسِ. وَ إِنْ دَخَلَ فِيهَا اخْتِصَاصٌ بَيْنَ الْقَادِرِينَ، فَلَنْ يَدْخُلَ فِي جِهَةِ تَعَلُّقِ الْقَادِرِ بِالْمَقْدُورِ اخْتِصَاصٌ.

و بُطْلَانُ حُدُودِهِمَ لِلْكَسْبِ قَدْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَ ذَكَّرْنَا أَنَّ الْحُدُودَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَعَاطِي تَفْسِيرٍ لَفْظِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ مَعْنَى تِلْكَ اللَّفْظَةِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ تَجَاوَزْنَا عَنْ أَنَّ الْكَسْبَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَعْقُولٌ، لَكَانَ غَرَضُهُمْ فِي ذِكْرِهِ مُتَّقِضاً^١؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَتَى فَعَلَ فِي الْعَبْدِ الْقُدْرَةَ وَ الْفِعْلَ، وَ جَبَّ كَوْنُهُ مُكْتَسِباً، وَ لَمْ يَجْزْ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، وَ مَتَى لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ اسْتِحَالَ كَوْنُهُ مُكْتَسِباً، فَقَدْ صَارَ أَحَدُنَا فِي حُكْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ مَدْحاً وَ لَا ذَمًّا، وَ لَا ثَوَاباً وَ لَا عِقَاباً. وَ إِنَّمَا كَانُوا يَتَنَفَعُونَ بِذِكْرِ الْكَسْبِ لَوْ انْفَكَّ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْآخَرِ.

[٢]

فصل

فِي ذِكْرِ مَا يَلْزَمُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَخْلُوقِ

يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَافِرِ نِعْمَةٌ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ فِيهِ الْكُفْرَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، فَكَفَرَهُ مُفْضٍ بِهِ إِلَى اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ الدَّائِمِ، وَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ، لَمْ يَسْتَحِقِّ اللَّهُ الشُّكْرَ وَ لَا الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّهَا كَيْفِيَّةٌ فِي الشُّكْرِ. وَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ، وَ انْسِلَاخٌ عَنِ الدِّينِ!

وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَتْ لَهُ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ، وَ إِنْ كَانَتْ [لَهُ] عَلَيْهِ نِعْمَةٌ دُنْيَاوِيَّةٌ؛ كَالْحَيَاةِ وَ السَّمْعِ وَ الْبَصَرِ، وَ ضُرُوبِ الْمَنَافِعِ وَ اللَّذَاتِ الْعَاجِلَةِ. وَ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدُوهُ لَيْسَ بِنِعْمَةٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذَا كَانَ مُؤَدِّياً إِلَى الْعِقَابِ،

١. فِي الْأَصْلِ: «مُنْتَقِصاً»، وَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و مُفَضِّياً إِلَى دُخُولِ النَّارِ، بَلْ هُوَ مَضْرُوءٌ وَ بَلِيَّةٌ، وَ إِنْ كَانَ فِيهِ عَاجِلٌ نَفْعٍ، يَجْرِي مَجْرَى مَنْ سَمَّنَ غَيْرَهُ وَ أَطْعَمَهُ الْمَلَأْذُ مِنَ الْمَأْكَلِ وَ غَيْرِهِ [وَ كَانَ] قَصْدُهُ أَنْ يَأْكُلَهُ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِنَافِعٍ لَهُ وَ لَا مُنْعِمٍ عَلَيْهِ.

و لَوْ سَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ نِعْمَةٌ - عَلَى بُعْدِهِ - لَكَانَ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الشُّكْرُ وَ لَا الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اقْتَرَنَ بِهِ وَ انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ خَلْقِ الْكُفْرِ فِيهِ وَ تَصْيِيرِهِ^١ بِهِ إِلَى الْعِقَابِ مَا يَوْفِي مَضْرُوتَهُ، وَ يَزِيدُ عَلَى نَفْعِ تِلْكَ الْمَنَافِعِ الْعَاجِلَةِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى مَنْ مَسَحَ مِنَّا عَنْ وَجْهِهِ غَيْرَهُ ثَرَاباً أَوْ أَصْلَحَ لَهُ [قَلَمًا]^٢، ثُمَّ قَتَلَ لَهُ الْأَوْلَادَ، وَ سَلَبَ مِنْهُ الْأَمْوَالَ، وَ انْتَهَكَ مِنْهُ كُلَّ حَرِيمٍ، فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شُكْرًا بَلْ ذَمًّا وَ لَوْمًا.

و مِمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِمْ^٣ أَيْضاً عَلَى مَذَاهِبِهِمُ الْفَاسِدَةِ: أَنَّ لَا يَكُونُ لَهُ تَعَالَى عَلَى الْمُؤْمِنِ نِعْمَةٌ؛ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ خَلْقَ الْإِيمَانِ فِيهِ لَا يَكُونُ نِعْمَةً، إِلَّا إِذَا قَصَدَ فَاعِلُهُ بِهِ وَجْهَ النِّعْمَةِ، فَأَمَّا إِذَا فَعَلَهُ بِهِ وَ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً، أَوْ قَصَدَ ضِدَّ النِّعْمَةِ، لَا يَكُونُ مُنْعِماً بِغَيْرِ شَكٍّ، وَ لِهَذَا لَا يَكُونُ النَّائِمُ مُنْعِماً عَلَى غَيْرِهِ؛ لِارْتِفَاعِ الْقَصْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا فَعَلَ فِي الْمُؤْمِنِ الْإِيمَانَ، قَصَدَ بِهِ إِلَى نَفْعِهِ؟!

و الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ النِّعْمَةَ لَا تَكُونُ نِعْمَةً إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً، فَإِذَا عَرَضَ فِيهَا قَبِيحٌ خَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ نِعْمَةً.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ النِّعْمَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا الشُّكْرُ وَ التَّعْظِيمُ، وَ الْقَبِيحُ يُسْتَحَقُّ بِهِ^٤

١. فِي الْأَصْلِ: «تَصْيِيرِهِ».

٢. مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنْ كِتَابِ الْمُنْقِذِ مِنَ التَّقْلِيدِ، ج ٢، ص ٦٣.

٣. فِي الْأَصْلِ: «إِلَيْهِ»، وَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «بِهَا».

الدُّمُّ والإِهَانَةُ، فَمُحَالٌ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِالْفِعْلِ الْوَاحِدِ الدُّمُّ وَالْمَدْحُ، وَالتَّعْظِيمُ وَالِاسْتِخْفَافُ.

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَجَازَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ أَنْ يَكُونَ فِي فِعْلِ الْإِيمَانِ بِالْمُؤْمِنِ مَفْسَدَةٌ لغيره، فَيَكُونُ قَبِيحاً مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَيُخْرَجُ بِالْقَبِيحِ مِنْ أَنْ يَكُونَ نِعْمَةً، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْإِلْزَامُ فِي الْمُؤْمِنِ، كَمَا تَحَقَّقَ فِي الْكَافِرِ!

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ أَيْضاً: أَنْ يُجَوِّزُوا ظُهُورَ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ، أَوْ عَلَى صَادِقٍ فِي أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَدْعُونَا إِلَى الضَّلَالِ عَنِ الدِّينِ وَالْبَاطِلِ وَخِلَافِ الْحَقِّ! وَوَجْهُ لُزُومِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْقَوْمَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يَقْبَحُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا الْقَبِيحُ [لِلْأَفْعَالِ الْمَكْلُفِينَ]^١ مِنَ الْمُحْدَثِينَ، وَتَصْدِيقُ مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ يَقْبَحُ^٢ مَنَا، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْبَحَ مِنْهُ تَعَالَى عِنْدَهُمْ؛ لِاسْتِحَالَةِ دُخُولِ الْقَبِيحِ فِي أَفْعَالِهِ.

وَأَفْحَشُ مِنْ تَصْدِيقِ الْكَاذِبِ خَلْقُ نَفْسِ الْكَذِبِ. وَأَغْلَطُ وَأَشْنَعُ^٣ مِنْ إِرْسَالِ مَنْ يَدْعُو إِلَى الْكُفْرِ خَلْقَ نَفْسِ الْكُفْرِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا أَنَّ ذَلِكَ تَعْجِيزٌ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّعْجِيزَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي أَجْنَاسِ الْمَقْدُورَاتِ، وَلَا جَنْسَ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ إِلَّا وَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَيْهِ، عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى. فَكَوْنُ الْمُعْجَزِ دَلِيلًا لَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَنْسِ، وَإِنَّمَا يَسْتَنِدُ إِلَى قُبْحِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعِي صَادِقاً. وَهَذَا بَابٌ قَدْ سَدَّوْهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى، فَجَرَى مَجْرَى امْتِنَاعِهِمْ

١. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ: «الْأَفْعَالِينَ»، وَهُوَ مَهْمَلٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَيَقْبَحُ»، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَشْنَعُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «قَادِرٌ»، وَهُوَ زَائِدٌ.

مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَقْدُورِهِ عِلْمٌ يَكُونُ بِهِ عَالِماً، وَشَهْوَةٌ يَكُونُ بِهَا مُسْتَهْيَأً، وَحَرَكَةٌ يَكُونُ بِهَا مُتَحَرِّكاً، فِي أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَعَجِيزٍ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ لِكَيْفِيَّةِ فِعْلٍ عَلَيْهِ؛ فَأَلَا كَانَ الْأَوَّلُ مِثْلَهُ؟

و وَجْهٌ لِرُزْمِ الْقِسْمِ الثَّانِي: أَيْضاً وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ إِلَى الضَّلَالِ وَالْبَاطِلِ يَقْبَحُ مَنْ دُونَهُ؛ فَأَلَا جَازَ دُخُولُهُ فِي أَعْمَالِهِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْقُبْحُ؟!

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا كَانَ الدِّينُ وَالْحَقُّ هُوَ مَا يُوَدِّعُهُ النَّبِيُّ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْتَضِي شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، فَأَيُّ مَعْنَى لِلْإِلْزَامِكُمْ أَنْ يَدْعُوَ النَّبِيُّ إِلَى خِلَافِ الْحَقِّ؟ وَ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِلْزَامَ يَجِبُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ دُونَ الْبَاطِلِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ فِي الْعَقْلِ قَبِيحاً وَ حَسَناً، وَ بَاطِلاً وَ حَقّاً، فَتَوَجَّهَ الْإِلْزَامُ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا مَا ذَكَرُوهُ، لَكَانَ أَيْضاً مُتَوَجِّهاً؛ لِأَنَّا نَفَرِضُ أَنَّ نَبِيّاً سَابِقاً دَعَا إِلَى دِينٍ وَ حَقٍّ عَرِفاً مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ بُعِثَ مِنْ بَعْدِهِ نَبِيٌّ آخَرُ يَنْهَى عَنْ نَفْسِ مَا أَمَرَ بِهِ، عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْقَبِيحَ، فَهُوَ دَاعٍ إِلَى خِلَافِ الدِّينِ وَ ضِدِّ الْحَقِّ. وَ لَيْسَ قَوْلُهُ بِأَنْ يُتَّبَعَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ السَّابِقِ، فَقَدْ بَانَ بَوَجهُ الْإِلْزَامِ.

و مِمَّا يَلِزُهُمْ أَيْضاً: أَنْ يَصِفُوا^٢ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَ الْجَوْرِ وَ الْكَذِبِ، بِأَنَّهُ ظَالِمٌ جَائِرٌ كَاذِبٌ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً -؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ تَتَّبَعُ مَعْنَى «الْفَعَالِيَّةِ»^٣ الَّتِي قَدْ أَضَافُوهَا^٤ إِلَيْهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

١. فِي الْأَصْلِ: «أَيْنَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ الْجَازَ مُتَعَلِّقٌ بـ «جَرَى».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَصِينُوا»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْفَعْلِيَّةِ»، وَ الْمَالَامُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ فِي الْفِعْلِ لَا الْفَعْلِيَّةِ. رَاجِعْ:

الْمَغْنَى، ج ٧، ص ٢١٤؛ وَ ج ٨، ص ١٧٤ وَ ٢٢٧ وَ ٢٢٨ وَ ٢٣٣.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَضَافُوا».

و قد بيّنا فيما مضى من هذا الكتاب ما يَرِدُ^١ على هذه الإلزامات من الزِّبَادَاتِ،
و أجبنا بالواضح الجلي عنها، و أوردنا في هذا الفصل ما هو لائق به و غيرُ
مُسْتَعْنٍ عنه.

الفصل الثالث: طبعات الكتاب و مخطوطاته و العمل عليه

طباعات الكتاب

طبع الذخيرة لأوّل مرّة في سنة ١٤١١هـ، من قبل مؤسسة النشر الإسلامي التابعة
لجماعة المدرّسين بقم، و بتحقيق السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، ثم أُعيد نشر
هذه الطبعة أكثر من مرّة.

و قد اعتمد في هذا التحقيق على نسختين فقط، و هما: نسخة مكتبة كلّية
الإلهيات في مشهد، و مكتبة مدرسة الغرب بهمدان، و قد أدّى الاكتفاء بهاتين
النسختين - حيث يبدو أنّ النسخ الأخرى لم تكن في متناول يد المحقّق آنذاك -
إلى ظهور أخطاء كثيرة في هذه الطبعة بحيث قد يتعسّر على القارئ أحياناً فهم
مطالب الكتاب بصورة دقيقة، و قد تمّ بحمد الله تفادي معظم تلك الأخطاء في
الطبعة الجديدة التي بين أيدينا.

و لم يطبع الكتاب غير هذه الطبعة ظاهراً.

النسخ المعتمدة في التحقيق

لقد تمّ العثور على أربع نسخ رئيسيّة للذخيرة، ثلاث منها في إيران و واحدة في
روسيّة، و التي في إيران موزّعة بين مدينة مشهد (مكتبة كلّية الإلهيات)، و قم
(مكتبة السيّد المرعشي)، و همدان (مكتبة مدرسة غرب همدان)، و الروسيّة

١. في الأصل: «ما يراد»، و هو خطأ.

مودعة في مدينة سان بطرسبورغ.

و قد تمّ الاعتماد بصورة رئيسية على النسخة الروسية و ذلك لقدّمها و دقّتها، و في حالات وجود سقط فيها - و هو كثير - تمّ التلّفيق بين النسخ الثلاث الإيرانية. كما استعّين بنسخ أخرى ناقصة، و كُتّب يشبه نصّها نصّ الذخيرة، و في ما يلي استعراض لهذه النسخ:

١. نسخة «الأصل»^١.

و هي النسخة المحفوظة في ضمن مجموعة أبراهام فيركوفيتش الثانية، في المكتبة الوطنيّة الروسيّة الواقعة في مدينة سان بطرسبورغ، و تحمل الرقم (النسخ العربيّة، ١١١)٢، و تشتمل على ١٥٤ ورقة، في ٣٠٨ صفحات، مقياس كلّ صفحة ١٤/٥ سم في ١١ سم، و تحتوي كلّ صفحة على ١٦ إلى ١٨ سطراً. و ناسخها عالي (علي) بن سليمان المقدسي، فرغ منها في رجب من سنة ٤٧٢، حيث جاء في آخرها:

تمّ كتاب ذخيرة العالم و بصيرة المتعلّم، إملاء الشريف الجليل المرتضى رضي الله عنه. و فرغ من نسّخه لنفسه عالي بن سليمان بفسطاط مصر، في شهر رجب سنة ٤٧٢. و الحمد لله على نعمائه، و هو حسبي، وبه أستعين وحده.

١. أكثر المعلومات المذكورة هنا حول هذه النسخة مأخوذة من بحث البروفسورة زابينه اشميته التي قامت بالتعريف بها في ضمن مقال ترجم إلى الفارسية تحت عنوان: «نسخه ای کهن از کتاب الذخیره شریف مرتضی» أي «نسخة قديمة من كتاب الذخيرة للشريف المرتضى» (مجلة معارف، الدورة العشرون، العدد ٢، سنة ١٣٨٢ ش).

مميزات النسخة

لقد تميّزت هذه النسخة بعدّة ميزات أهلتها لكي تكون نسخة الأصل في هذا التحقيق، وهي:

أولاً. قدّم النسخة، فقد ناهز عمرها الألف عام، حيث تقدّم أن ناسخها قد فرغ منها في سنة ٤٧٢هـ، وهذا يعني أنها استُنسخت بعد مرور أقل من أربعة عقود من وفاة الشريف المرتضى. ومعنى ذلك بحسب طبيعة الأمور أنه لا تفصلها عن نسخة خطّ المؤلف إلّا نسخة أو اثنتان، وهو يرفع من قيمة النسخة بشكل كبير. ثانياً. قلة الأخطاء والتصحيقات فيها، واحتوائها على الضبط الصحيح للكلمات بصورة عامّة فيما لو قورنت بسائر نسخ الكتاب، ولذلك تمّ تقديم ما فيها من اختلافات على سائر النسخ في معظم الأحيان.

ثالثاً. ما تقدّم من وجود أجزاء من أربعة فصول تنتمي إلى القسم الأول المتوسط الحجم من الذخيرة، وهو أمرٌ لا نشاهده في أيّ مخطوطةٍ أخرى. ويظهر منه أن النسخة كانت كاملة في بداية أمرها، وأنها كانت تحتوي على قسمي الذخيرة - المتوسط والمفصل - معاً. وتلك الفصول هي فصل نفي الثاني، والردّ على الثنويّة، والمجوس، والنصاري، والتي نقلنا نصّها قبل قليل.

رابعاً. اختصّت هذه النسخة أيضاً دون غيرها بعدّة صفحات من بدايات بحث اللطف لا نشاهدها في غيرها، وتلك الصفحات ممتدّة ما بين الأوراق (٦١ ب - ٦٤ ألف)، وقد أُضيفت إلى متن الكتاب في هذا التحقيق.

ولكن وللأسف هذه النسخة ناقصة، فهي لا تحتوي إلّا على أقل من نصف كتاب الذخيرة الحالي.

وقد قام الباحث بوريسوف في سنة ١٩٣٥م بالتعريف بهذه النسخة، لكنّه قام

بالتعريف بـ ١١٠ أوراق فقط من مجموع ١٥٤ ورقة، و الظاهر أنَّ باقي أوراق المخطوطة كانت مبعثرة في داخل مجموعة فيركوفيتش، حيث لم يرها بوريسوف آنذاك، و تمّت إضافة باقي الأوراق إليها فيما بعد حتّى بلغت ١٥٤ ورقة كما تقدّم.

و ما مُنيت به هذه النسخة هو بعثرة أوراقها و عدم ترتيبها وفقاً لترتيب الكتاب، ففُرى الصفحة الأولى منها مثلاً تبدأ بأحد بحوث الإمامة الذي هو من بحوث النصف الثاني من الكتاب، و لا ينبغي أن يوضع في بداية النسخة.

و يبدو أنَّ النسخة كانت قد انحلت عُراها خلال قرون من الزمن مرّت عليها، فتفرّقت أوراقها، و فيما بعد قام أحدهم بإعادة تجميعها بصورة غير علميّة، و لعلّه كان معذوراً في ذلك، فالكتاب ما كان مطبوعاً و نسخه غير متوفّرة في كلّ مكان، و لذا لم يمكنه ترتيب الأوراق بصورة دقيقة.

و قد قامت البروفسورة زابينه اشميتكه بالتعريف بأوراق النسخة في مقالها المشار إليه، فأشارت إلى الفصول التي احتوت عليها و قارنتها بالطبعة السابقة للذخيرة.

و نحاول هنا القيام بعمل آخر مختلف، فسوف نقوم بإعادة ترتيب أوراق المخطوطة، و تقسيمها إلى كُرّاسات، فإنّ ما تقدّم من أنَّ أوراق المخطوطة مبعثرة و غير مرتّبة لا يعني أنَّ كلّ ورقة منها موضوعة في مكان، بل معظم أوراقها مرتّبة و متتالية وفق الترتيب الصحيح للكتاب، ولكن كلّ مجموعة من الأوراق - و التي يمكن أن نسمّيها كُرّاسة - قد وضعت في مكان، ففي الحقيقة الكُرّاسات غير مرتّبة لا الأوراق، و الظاهر أنَّ المخطوطة لم تتفكّك أوراقها كلّها، و إنّما تفكّكت على شكل مجموعات، و لذلك لم يختلّ ترتيب معظم الأوراق، ولكن اختلّ ترتيب تلك المجموعات.

و الذي قام بتجميع هذه المجموعات قام بترقيم أوراق المخطوطة وفق ترتيبها

الخاطئ الذي جمعها عليه، فصارت الكُرَّاسة الأولى مثلاً واقعة في نهايات المخطوطة أي في الورقة ١٣٦، فيما بدأت الكُرَّاسة الثانية بالورقة ١٢٨. و سوف نقوم في ما يلي بإعادة ترتيب تلك المجموعات أو الكُرَّاسات وفقاً لترتيب الكتاب، مع الإشارة إلى مكان وجودها في المخطوطة من خلال الإشارة إلى أرقام الأوراق التي تقع فيها، والتي تقدّم أنّها أرقام خاطئة، ثمّ نضع أمامها أرقام الصفحات التي تطابقها من الذخيرة المطبوع:

الكُرَّاسة الأولى: الأوراق ١٣٦ - ١٣٩. هذه الكُرَّاسة لا توجد في مخطوطة أخرى ولا في المطبوع، فهي تحتوي على فصول نفى الثاني، و الردّ على الثنوية و المجوس و النصارى، و هي تنتمي إلى القسم الأول من الكتاب كما تقدّم.

الكُرَّاسة الثانية: الأوراق ١٢٨ - ١٣٥ (ج ١، ص ١٠٥ - ١٢٨).

الكُرَّاسة الثالثة: الأوراق ١١٦ - ١٢٧ (ج ١، ص ٢٥١ - ٢٨٢) (تأتي الورقة ٣٣ (ج ١، ص ٢٨٤ - ٢٨٦). بعد هذه الكُرَّاسة، لكنّها تفصلها عنها ورقة واحدة فقط قد سقطت و لم تصل إلينا. و الورقة ٣٣ هي الوحيدة التي لا تتّصل بأي كُرَّاسة بصورة مباشرة، ولكن لكونها تأتي بعد الكُرَّاسة الثالثة بفارق ورقة واحدة كما ذكرنا، لذلك ألحقناها بها).

الكُرَّاسة الرابعة: الأوراق ٦٠ - ٨٩ (ج ١، ص ٢٩٧ - ٣٦٩). و هذه أطول كُرَّاسة. و الأوراق ٦١ ب - ٦٤ ألف منها غير موجودة في مخطوطة أخرى، فهي تحتوي على جزء من بحث اللطف كما تقدّم.

الكُرَّاسة الخامسة: الأوراق ١٠٦ - ١١٥ (ج ١، ص ٣٧٦ - ٤٠٧).

الكُرَّاسة السادسة: الأوراق ٩٠ - ١٠٥ (ج ١، ص ٤١٦ - ٤٦٥).

الكُرَّاسة السابعة: الأوراق ١٤٠ - ١٤٣ (ج ٢، ص ٥٧ - ٦٩).

الكراسة الثامنة: الأوراق ٢٥ - ٣٢ (ج ٢، ص ٩٥ - ١١٦).

الكراسة التاسعة: الأوراق ٤٢ - ٥١ (ج ٢، ص ١٦٤ - ١٨٥).

الكراسة العاشرة: الأوراق ١ - ١٤ (ج ٢، ص ١٩٣ - ٢٢٩).

الكراسة الحادية عشرة: الأوراق ١٥، ١٧، ٢٤، ١٦ (ج ٢، ص ٢٣٨ - ٢٦٧). هذه

الكراسة التي تمتد ما بين الأوراق ١٧ و ٢٤، تأتي قبلها مباشرة - أي قبل الورقة ١٧ - الورقة ١٥، و تأتي بعدها مباشرة أيضاً - أي بعد الورقة ٢٤ - الورقة ١٦. فالورقتان ١٥ و ١٦ تقع أولاهما في بداية الكراسة، وأخراهما في نهايتها.

الكراسة الثانية عشرة: الأوراق ٣٤ - ٤١ (ج ٢، ص ٢٨٧ - ٣١١).

الكراسة الثالثة عشرة: الأوراق ٥٢ - ٥٩ (ج ٢، ص ٣٦٧ - ٣٨٩).

الكراسة الرابعة عشرة: الأوراق ١٤٤ - ١٥٤ (ج ٢، ص ٤٧٩ - ٥٠٤). وهذه

الكراسة هي الوحيدة الموضوعة في مكانها، والسبب في ذلك أنها تحتوي في نهايتها على خاتمة الكتاب، ولذلك تمكّن جامع المخطوطة من أن يعرف مكانها الصحيح. ولذلك أيضاً صارت أرقام أوراق هذه الكراسة صحيحة.

إذن، هذا هو الترتيب الصحيح لكراسات نسخة الأصل، ونحن نأمل من مسؤولي مكتبة سان بطرسبورغ أن يقوموا بتفكيك هذه الكراسات، وإعادة ترتيبها وفقاً للترتيب الذي قمنا به، وإعطاء أرقام جديدة للأوراق يتناسب مع هذا الترتيب الجديد، وبذلك يكونون قد أسدوا خدمةً للعلم والتراث البشري.

٢. نسخة «ه».

وهي نسخة كُتِبَت في مشهد، وتحمل الرقم ١٤٩٠٥، وتحتوي على ١٥٥ ورقة، في ٣١٠ صفحات، وتتراوح سطورها في كل صفحة بين ٢١ - ٢٥ سطراً تقريباً. وتاريخها على ما جاء في فهرسها يرجع إلى أواخر القرن التاسع،

أي سنة ٨٩٢ هـ^١، ولكن نعثر على ما يدل على أنها استنسخت في هذا القرن؛ فالذي جاء في خاتمتها كما سوف يأتي أنه تم الفراغ منها سنة (٩٢) فقط من دون تعيين القرن. أما ناسخها فهو عليّ الإسترآبادي، وقد استنسخها من نسخة يرجع تاريخها إلى بداية القرن السادس، أي سنة ٥٠٥ هـ. و يشاهد على هامشها تصحيحات للكثير من الكلمات.

و يشاهد في بدايات المخطوطة علامات رطوبة، وتلف بعض أجزاء أوراقها بسبب التجليد وغير ذلك، ولكن صفحاتها الأخرى سليمة. و قد جاء على صفحة العنوان ما يلي:

كتاب ذخيرة العالم وبصيرة المعلم، [كذا، و الصواب: «المتعلم»، كما تقدّم]، و هو من تنمّة كتاب الملخص في أصول الدين، من إملاء السيّد الأجلّ الأفاضل الأعلم، قدوة العلماء و النقباء، سيّد [كذا] المرتضى، علم الهدى، ذو [كذا] المجدين، أبي القاسم عليّ بن الحسين الموسوي، رضي الله عنه بالنبيّ و آله.

ثم قال الناسخ، و هو عليّ الإسترآبادي كما تقدم: كتب كتاب الذخيرة و الانتصار، بعون الله الملك الجبار، في ثلاثة أشهر بلا انتظار، فاعتبروا يا أولي الأبصار، ربّ اغفر و ارحم يا غفار، بمحمّد و آله الأخيار. حرّره علي.

و لم تتمكّن من العثور على نسخة الانتصار التي أشار إليها هنا، فلعلّه كان فيها ما يساعدنا على التعرف على شخصيته بصورة أكبر، أو معرفة القرن الذي استنسخت فيه بصورة أدق.

١. فهرست نسخه‌های خطی دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد [= فهرس مخطوطات کلیة الإلهیات و العلوم الإسلامية في مشهد]، ج ٢، ص ٢١٩.

و جاء في فهرس مخطوطات كَلِيَّةِ الإِلَهِيَّاتِ أَنَّهُ يوجد على الصفحة الأولى للمخطوطة خاتم لمعزّ الدين محمد الحسيني^١، ولكن لم نتمكن من قراءته في ما بأيدينا من مصوِّرة المخطوطة.

و جاء في أوَّل النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيّد المرسلين محمد وآله الطاهرين، و سلم تسليمًا. في أنا نفعل على سبيل التوليد...».

كما جاء في خاتمتها:

اتَّفَق الفراغ من اكتبه [كذا] يوم السبت، الخامس والعشرين من جمادى الأولى في تاريخ سنة اثني [كذا، والصواب: اثنتين] وتسعين^٢. وقد كان تاريخ أصل النسخة التي كتبتها منه: (هكذا كتب الكاتب: «اتَّفَق الفراغ من اكتبه [كذا] يوم الخميس، الحادي والعشرين من رجب سنة خمس وخمسمائة. كتبه محمد بن علي بن هارون بن محمد المو... [نصف الكلمة ساقط]، غفر الله ذنوبهما و ذنوبهم بمحمد وآله».

نقله من كتابه الشريف العبد الضعيف النحيف الراجي إلى [كذا] رحمة الله الهادي تعالى و غفرانه، عليّ بن كمال الدين عليّ الإسترآبادي، و قد مضى من عمره الآن بعدد فرق أمة النبي المكي^٣، و الحمد لله الذي جعله من الناجين بوسيلة النبي وآله المعصومين. اللهم احشرهم [كذا، و الصواب: احشره] يوم القيامة معهم، متمسكاً بقوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ

١. فهرست نسخه‌های خطی دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد [= فهرس مخطوطات

کلیّة الهیات و العلوم الإسلامية في مشهد]، ج ٢، ص ٢١٩.

٢. لم يُحدّد القرن.

٣. يظهر من ذلك مضيّ اثنتين و سبعين سنة من عمر الناسخ.

أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ» [الإسراء (١٧): ٧١]، اللَّهُمَّ ... [كلمة غير مقروءة]
استجب دعاءنا بفضلِكَ و جودِكَ و رحمتِكَ، يا أرحمَ الرَّاحِمِينَ، و صَلَّي
اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ و آلِهِ أَجْمَعِينَ.

و توجد في الورقة ١٠٦ منها ملاحظة بخط حاتم بن نظام الملك^١.
و لهذه النسخة مصوَّرة محفوظة في مكتبة السيّد المرعشي برقم: ٤٤٦، كما
ورد في فهرس مصوَّراتها (ج ١، ص ٣٧٥).

٣. نسخة «م».

و هي نسخة مكتبة السيّد المرعشي النجفي رحمه الله في قم، و تحمل الرقم
٦٧٣٨^٢، و تحتوي على ١٦٩ ورقة، في ٣٣٨ صفحة، و في كلّ صفحة ٢١ سطراً.
و ليس لها تاريخ محدّد، ولكن جاءت في بدايتها و قفّية بقلم العلّامة المجلسي
(ت ١١١١هـ).

جاء في أولها: «أمّا بعد، فهذا الكتاب المستطاب ممّا عُمِل و صُنِع و استُنسخ
من نماء الحمّام الواقع من [كذا] أراضِي نقش جهان ببلدة أصفهان...».
و هو يدلّ على أنّ هذه النسخة قد استنسخت في تاريخ قريب من تاريخ هذه
الوقفية التي كتبها العلّامة المجلسي في رجب من سنة ١١٠٣، أي أنّ هذه النسخة
قد استنسخت في السنوات الأولى من القرن الثاني عشر، أو في أواخر القرن
الحادي عشر. كما قد يظهر من كلام العلّامة المجلسي أنّها استنسخت في أصفهان.
و قد جاء في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين،
و صَلَّي الله عَلَى سيّد المرسلين مُحَمَّدٍ و آلِهِ الطاهرين، و سَلَّمَ تسليمًا. في أنا

١. المصدر.

٢. تمّ التعريف بها في فهرسها، ج ١٧، ص ٢٨٩.

نفعل على سبيل التوليد....».

فبدايتها نفس بداية النسخة السابقة بعينها، و هو قد يقوّي احتمال أن تكون مستنسخة منها.

و هي كاملة الآخر أيضاً، فليس فيها سقطٌ من آخرها.
و يشاهد في إحدى صفحاتها عبارة بلاغ مقابلة، بهذه الصورة: «بلغت قبلاً بعونه تعالى».

و تحتفظ مكتبة جامعة طهران بمصوّرة هذه النسخة برقم: ٣٢٩٥، كما ورد في فهرس مصوّراتها، ج ٢، ص ١١٦.

٤. نسخة «خ».

و هي نسخة مدرسة الغرب في همدان، و تحمل الرقم ٤٦٣٥. و تحتوي على ٢٢٨ ورقة، في ٤٥٦ صفحة.

و قد سقطت من أولها صفحة واحدة - لا ورقة - من بحث التولّد الذي تبدأ به عادة أكثر نسخ الكتاب، فهي تبدأ بقوله: «لولم يكن متولّداً عن المجاورة...» و هي عبارة من بدايات بحث التولّد.

و قد جاء قبل ذلك بخطّ مختلف عن خطّ النسخة ما يلي: «بسم الله تعالى، هذا كتاب في الكلام و أصول الدين للسيد المرتضى رحمه الله، و لعله هو كتابه المسمّى بالذخيرة، و هو كتاب جليل مشهور».

كما جاء في حاشيته بنفس الخطّ: «هذا المجلّد في علم الكلام للسيد المرتضى رحمه الله. عليّ بن... [كلمة غير واضحة المعالم، و لعلّها: حسين أو جمعة].

كما جاءت بعده عبارة تملّك، و هي: «بسم الله تعالى، من عواري الدهر لدى عبد الرزاق بن علي رضا أصفهاني [كذا] الحائري» و بعدها خاتم بيضوي كتب

عليه: «الوائق [أو: وثق] بالله عبد الرزاق بن علي رضا». كما نشاهد هذا الخاتم على الصفحة الأخيرة من المخطوطة أيضاً.

و بعد الصفحة الأولى تختفي عدّة أوراق قد تصل إلى عشر لتبدأ النسخة من جديد عند قوله: «على الكون بالبصرة، وإن كان لا يصحّ بها...».

كما سقطت من آخرها ورقة واحدة، فهي تنتهي بهذه العبارة: «أن يكون لطفاً في التكليف، و ينقسم إلى ما يكون». أي أنّه قد سقطت منها خاتمة الكتاب، و سطور من آخر فصل من فصول الكتاب المتعلّق ببحث الدعاء.

و تحتفظ بمصورة هذه النسخة مكتبة السيّد المرعشي برقم: ٤٢٧، كما ورد في فهرس مصوّراتها، ج ١، ص ٣٧٨.

٥. نسخة «ص».

و هي نسخة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، و تحمل الرقم ١٠٠٧٣، و تاريخها ١٠٢٧ هـ أو ١٠٣٧ هـ، كما هو مذكور في نهاية الجزء الثاني منها، و هي في الحقيقة نسخة كتاب الملخص الفريدة كما تقدّم، لكنّها تحتوي على قسم من بدايات الذخيرة، فقد قسّمت النسخة إلى أربعة أجزاء، ثلاثة منها احتوت على نصّ كتاب الملخص، و الجزء الرابع احتوى على بدايات نصّ كتاب الذخيرة. و هذا الجزء الأخير يحتوي على ١٦ ورقة، في ٢٨ صفحة، و في كل صفحة ٢٣ سطراً.

و قد كانت هذه النسخة في مكتبة شيخ الإسلام الزنجاني (ت ١٣٧٣ هـ)، و شاهدها المحقّق الطهراني هناك^١، إلى أن استقرّت في مكتبة مجلس الشورى في طهران. و قد جاء في بداية هذا الجزء الذي يشكّل بداية هذه النسخة المعتمدة في

تحقيق الذخيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم، هو ثقتي وحسبي.
 نبدأ بعون الله وقوته في هذا الجزء بذكر أول الكلام المبسوط من
 الكتاب الموسوم بالذخيرة، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز و
 الاختصار، ليكون تاماً للكتاب الملخص، من حيث انتهى الإملاء منه،
 حسبما رآه مصنفهما ورسمه، وبالله عز وجلّ التوفيق.
 فصل في إفساد قولهم بالكسب....

وجاء في هامشه عبارة: «عَدَّ النجاشي من كتب السيد المرتضى قدس سره
 الشريف كتاب الملخص في أصول الدين، وكتاب الذخيرة».
 وينقطع هذا الجزء فجأة - وبه تنقطع النسخة - وذلك عند قوله: «... ألا ترى أنَّ
 المُلجأ إلى الهرب من الأسد».

وهذه النسخة غريبة بعض الشيء، فأجزاؤها الثلاثة التي تحتوي على نصّ
 كتاب الملخص تعتبر من أردأ النسخ على الإطلاق، فهي تحتوي على أخطاء و
 تصحيفات كثيرة للغاية، بينما الجزء الرابع الذي يحتوي على قسم من الذخيرة هو
 نصّ سليم و قليل الأخطاء، فقد تمّ تقديم ما في هذه النسخة في كثير من الأحيان
 على سائر النسخ، مع أنَّ ناسخ الأجزاء الأربعة واحد، بقرينة اتّحاد الخطّ.
 وهذا الأمر قد يرجع إلى أنَّ النسخة المستنسخ منها مختلفة، فكانت نسخة
 الملخص رديئة، ونسخة الذخيرة سالمة، و أنَّ الناسخ لم يكن مقصراً في ذلك، بل
 كان ينسخ ما كان يراه. والله أعلم.

ميزات النسخة

تمتاز هذه النسخة على الرغم من كونها ناقصة جداً بما يلي:
 أولاً: احتوائها على فصلين غير موجودين في سائر النسخ، وهما: «فصل في

إفساد قولهم بالكسب»، و «فصل في ذكر ما يلزمهم على القول بالمخلوق». و هذان الفصلان يشكّلان بداية القسم الثاني المفصل من الذخيرة كما تقدّم، ولكن بما أنّ هذين الفصلين متناسبان مع بحث الفعل المباشر الذي شغل أواخر كتاب المُلخَص، لذلك تمّ إلحاقهما بنهاية الطبعة المحقّقة لكتاب المُلخَص. و قد نقلنا نصّ هذين الفصلين قبل قليل في هذه المقدّمة.

ثانياً: قلّة التصحيّفات و الأخطاء فيها كما تقدّم، و لذلك تمّ الاعتماد عليها، خاصّة و أنّها تغطّي قسماً من الذخيرة لا تغطّي نسخة الأصل.

٦. رسالة «مجموعة فنون من علم الكلام».

تقدّم أنّه قام أحدهم بجمع رسالة من كلمات الشريف المرتضى، و أنّ أكثرها مأخوذ من كتاب الذخيرة، و قد تمّت مقابلة الذخيرة مع هذه الرسالة، و إثبات أهمّ الاختلافات فيها.

٧. كتاب تمهيد الأصول.

لقد تمّت مقابلة معظم عبارات كتاب تمهيد الأصول للشيخ الطوسي مع الذخيرة، و ذلك لوجود تطابق كبير بين عبارات الكتّابين كما تقدّم، و قد ساعد هذا الأمر على قراءة الكثير من العبارات، و خاصّة تلك العبارات التي سقطت من نسخة الأصل. و قد تمّ الاعتماد على طبعة جامعة طهران من تمهيد الأصول، و التي حقّقها الدكتور عبد المحسن مشكاة الديني.

٨. كتب كلامية أخرى.

تمّت الاستعانة أيضاً بنصّ كتاب الاقتصاد للشيخ الطوسي، و المنقذ من التقليد للشيخ سديد الدين الحُمَصي، إضافة إلى كتاب المغني للقاضي عبد الجبار.

عملنا في الكتاب

١. مقابلة الكتاب مع نُسخه التي تقدّمت الإشارة إليها، وبالخصوص مع نسخة الأصل مقابلة متأنية و دقيقة، وذلك ثلاث مرّات، وبالنسبة لنسخة الأصل أربعة مرّات من قبل أربعة من المحقّقين المتمكّنين؛ زيادة في الضبط، وتجنّباً من الخطأ و الغلط.

٢. تقويم النّصّ و تصحيح المتن. و كان الأسلوب المتّبع في تصحيح المتن هو تلفيق النسخ مع التركيز على نسخة الأصل و وضع اللفظ الراجح في المتن و الإشارة إلى المرجوح في الهامش. و كما ذكرنا قبل قليل فقد تمّت الاستعانة في تقويم النّصّ ببعض الكتب الشبيهة بنصّ الكتاب، كتمهيد الأصول و كتاب الاقتصاد للشيخ الطوسي و المنقذ من التقليد لسديد الدين الحُمّصي و كتاب المغني للقاضي عبد الجبار و غيرها، وذلك إضافة إلى سائر كتب الشريف المرتضى. و قد احتُرز من الاجتهاد و القياس في التصحيح إلّا إذا كان الخطأ في المتن واضحاً لا يمكن توجيهه بأيّ وجه، و قد تمّ التصريح في تلك المواضع بأنّ التصحيح غير مأخوذ من النسخ و وضعت الكلمة المقترحة بين معقوفين، و ذلك في موارد قليلة.

٣. تقطيع النّصّ و وضع العلامات الفارقة كالنقاط و الفوارز. و كان الهدف من وراء وضع تلك العلامات هو التسهيل على القارئ كي يقدر على فهم نصّ الكتاب من غير أن يواجه تعقيداً أو ابهاماً. و احتُرز في هذا الأمر من الإكثار إلّا في المواضع التي يواجه فيها القارئ صعوبةً في فهم الكتاب، فلم يكن هناك بُدٌّ من إكثار العلامات.

٤. وضع العناوين و تبويب الكتاب. فقد أتممنا تبويب الكتاب و قسّمنا الكتاب إلى أبواب و فصول متوازنة، و أضفنا عناوين تفصيليّة إلى الكتاب، و ذلك إضافة إلى ترقيم الكثير من محتويات الكتاب، كالاستدلالات، و الإشكالات، و أجوبة الشبهات و غير ذلك، و جعلناها بين معقوفين ممّا يساعد كثيراً على فهم مطالب الكتاب.

٥. تخريج ما لزم تخريجه من الآيات و الروايات و الأقوال و الآثار و الأشعار و ما شابه ذلك، اعتماداً على أهم المصادر و أقدمها. ثم إن هناك مواضع في الكتاب أرجع فيها المصنّف رحمه الله إلى كلامه فيما تقدّم، أو كلامه فيما سيأتي، فقد تمّ تخريجها على أساس ترقيم هذه الطبعة. و هناك مواضع أخر أرجع فيها رحمه الله إلى كلامه في كتبه الأخرى، فقد تمّ تخريجها على أساس ترقيم الطبعات السابقة لتلك الكتب، و لهذا قرّر مسؤولو مؤتمر الشريف المرتضى وضع أرقام الطبعات السابقة في حاشية صفحات طبعة المؤتمر.

٦. إضافة تعليقات مهمّة تساعد على فهم النصّ، و توضيح العبارات المعقدة و المبهمة، نظراً لقدم النصّ و مصطلحاته المنسيّة.

٧. تشكيل الكلمات و إعراب الكتاب، و ذلك وفقاً لقواعد اللغة العربيّة، و هو بدوره يساعد على فهم النصّ بصورة صحيحة و دقيقة.

٨. شرح اللغات المشكّلة و الكلمات الغريبة من مصادر اللغة القديمة، و كذلك شرح المصطلحات الكلاميّة الضروريّة.

٩. ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في متن الكتاب ترجمةً مختصرةً، و كذلك شرح الفروق و المذاهب الكلاميّة و غيرها.

١٠. وضع أرقام صفحات نسخة الأصل بين قوسين في داخل النصّ، و أرقام الطبعة السابقة للذخيرة في خارج النصّ على جانب الصفحة.

١١. قد استعملنا رمز (+) في الهامش لبيان الزيادة في بعض النسخ - كلمة كانت أو كلمات -، و وضعنا رمز (-) لبيان النقصان.

١٢. إعداد فهرس فنيّة عامّة و متنوّعة في آخر الكتاب، تسهياً للوصول إلى مطالب الكتاب.

كلمة الشكر

و في الختام نرى من الواجب علينا أن نقدّم جزيل الشكر و الثناء لجميع الأصدقاء الكرام و السادة الأعزّاء الذين بذلوا جهدهم في تحقيق هذا السفر القيم و الأثر الخالد، و نخصّ منهم بالذكر: حجج الإسلام السيّد محمّد الطباطبائي، و الشيخ جواد فاضل البخشايشي، و الدكتور حبّ الله النجفي لمساهمتهم جميعاً في مقابلة النسخ و التدقيق فيها، و تقويم النصّ و تصحيح الكتاب، و التخريجات، و التعليقات و ترتيب الهوامش، و وضع الحركات. و الشيخ محمّد حسين الدرايتي لتوليّه إدارة مشروع تحقيق مصنّفات الشريف المرتضى رحمه الله عامّة، و المساهمة في تحقيق هذا الكتاب و مراجعته، و متابعة مراحل العمل و الإشراف عليها. و أمّا نحن فإضافة إلى كتابة المقدّمة، فقد قمنا بالمراجعة النهائية العلميّة للكتاب مع ملاحظة نسخة الأصل و التدقيق فيها، كما قمنا بتقطيع الكتاب إلى أبواب و فصول، و وضعنا عناوين لأهمّ محتوياته، إضافةً إلى بعض التعليقات العلميّة التي أُضيفت إلى الهامش.

والحمد لله ربّ العالمين

حيدر البياتي (الحسن)

نماذج من تصاویر النسخ

علمه وما كسبه
لان هذا علم لا يتفك
الامام من علمه به فعلمه
له واحد انما طريق
منه فبه
ايضا فمبني
سوى العقل
فلم في الثواب لانه
وهذا ليس مجرد
تونه اسبح الله مني ان دعوتها
اشهد به السبع وانه
يدعوا وان له شجرة العلم انما بالاجماع
وعدان خوز في العقل اساق جامعة
صغرة الامام وعدان خوز في النور
دعوا في النور من الرؤسا كالانما الا ان
اسم الامام عرفه الناس من نور له لا بد فوق يد

ما لا يخلو من تأمله الا يتلذذ في سحره
 او اذلة وكسطن الطربيا مبلغ السطر والصفح
 والجمال لعوليا على ااعد لغناه ذلك والجاه
 من اسماه مرة ثروته ...
 ... المستغنى المستند ...
 ... الحق المشبه للذوب بالصدق
 معادلا خفا لظرفه ونسجه في كنه سن
 احواله عز ما يل الى ان يكون الحق في اعدا دون
 صاحبه حتى يكون مقبله الى فهمه واكرامه الى اخرى
 بعد الد الذي يسميه نظره وبلجه فتره وان
 نشره عند اسفاده لسي منه من الدعاء لنا واليه
 عليا ع حياه وموت رجاء وفوت ...
 ومن اوابل هذا الابواب واسره معاوت طاهره
 مان ... على غايه الا ...
 ... العذر في ذلك اننا ...
 ... الابهة ...
 ... الاحصار ...
 ...

ان في حكمة الله لا يسعها ان يكون في الدنيا
 المحصر علماً وعقلاً امام المحصر لعقوب
 البرهان الذي لا يملك لعبرت انتم في ثبات هذا
 وزجراً بوزر ولست بمرحون في اجمع
 من ما في كتاب المحصر وعلمها اسهل اليه
 اول هذا الكتاب وعيد ذلك اللام في جميع ابواب
 الاصول مسبوفا مستقفا وكفى محمد الله
 لعالي علمي ما وعفته ولست به وسهله من دراهم
 ولست به ان يحمله خالها لوائه ومومنا من عقاب الله لعالي
 ثم كتاب دجنرة العالم ولست به المعلم
 املا الشرف الكامل الذي في الله
 وقرع من سوء لفته عالي بن سليمان
 لست به مصر في سحر رخصته
 بلا عو وللمجد لعالي لعانه وهو حجة
 استعين وحده ه



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ومن بعد ذلك الحمد للمسلمين ثم الحمد للعالمين وسلم قبلنا
والنا فعل من قبلنا المثل لما دنا من الشاغل من قبلنا المثل لما دنا من وجوبه
ذلك بحسب الحقائق وفيها ثبات في التولد فحيث ان يدل بينهما دليل المدح والذم
الذي بيننا ايضا في المباشرة في التولد فان الظلم والكذب وما لا يفي استحقاقه
لا يكونا في التولدين والاحسان الذي يستحق بالفضل لا فعله ثم بعد ذلك لا فعله
التولد من طريق لا يوجب بالباشرة ان يقع بحسب مقتضاها وهذا القليل لا يفي اعتداله
ابتداءً في المباشرة لا تسمى على ما لم ينتظم العلم وفي التولد انما يشاء على مقتضى العلم ونها
ان الافعال للتولد تقع بحسب الاسباب وهذا تحصيل المزايا من بحسب الدفع والاعتقاد
الصور بحسب الحد فلو لم يكن من خلقه ما وقع بحسب الاسباب كما حصل في غير ولا يفي
على ما ذكرناه ان في الافعال للتولد ما لا يقع بحسب مقتضاها لا لانه لا وجود لفضل الله
مع ارضاع القليل ليس بغيره وانما التقصير في الدليل مع ارتفاع الدلول ومنها اذا لم يكن
بينهما فلا بد من وجود اثاره فلا وجه لوجوب وجوده على ما يمكن تولد على المباشرة
لاذ كان من فضل على الموضلة ابتداءً كما ان لا فعله ومنها ان الاعتدال في التكرار الحانة
على الجرم الخفيف والزيق لا بد ان يتطعمه وقد يؤلف ان كان من غير اقله المصطلح في الما
لولا ان كان لا يقع من التولد ذكره وليس لم ان يطعنوا على قولنا في التولد بان من شأن
التولد في التولد ان يتولد على علم هذا الاعم في التولد وذلك من غير التولد ولا يتولد على
التولد على ان لا فعله في التولد انما لا يكون تولداً لان في الافعال لا اثر له كما ان فيها الاثر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآل الطاهرين وسلم
 فلما فعل من غير الشرع ما دأب الله تعالى من غير الشرع من غير الشرع
 ذلك بحسب الحوائج وفيها ثابت في التولد فحسب ان يدل بينهما دليل المخرج والدم
 الذي بينهما ايضا في المباشرة في التولد فان الظلم والكذب وهو لا من استحقاق الله
 لا يكونا في التولدين والاحسان الذي يستحق بالفضل لا فعله ولا عمله ولا فعله
 التولد من غير الشرع لا يجزى بالباشرة فيها التوقيع بحسب قدره وهذا القليل لا يتبع اعتباره
 ابتداء في الباشرة لا تنسب على ما يستلزم العلم وفي التولد انما يتناهى على ما تقدم العلم بها
 ان الاصل في التولد يتبع بحسب الاسباب وهذا التحصيل هو كونه متبع بحسب الاسباب والاعتقاد
 الغرور بحسب الهند فلو لم يكن من خلفه الواقع بحسب الاسباب كمثل المنزلة لا يعرض
 على اذكرناه ان في الاصل في التولد ما لا يتبع بحسب الهند والاسباب كالام لان وجود فضل الله
 مع ارتفاع الدليل ليس يقتضي انما التفتت وجود الدليل مع ارتفاع الدليل ومنها اذا جاز
 بين لهما فلا بد من وجود التاليف فلا وجه لوجوب وجوده ولو لم يكن مولدا اصل الجاهلية
 لانه لو كان من فعله قال لو ضلنا ابدا لمجا ان لا نفعله ومنها ان الاعتبار بالتركيب لم يأت
 على الجم الخفيف والترقيق لا بد ان يتطعمه وقره قوله ان كل حين اقل لم يكن الصلح من ليا
 الوالام كما ان لا يتبع على ما استلزم ذكره وليس لم ان يطعن على قولنا في التولد بان من شأن
 القادر في التولد ان يتبدل على تله وهذا الامر في التولد وذلك من غير القادر ان يتبدل على
 الفصل على ان لا يتبدل على تله فيكون هذا الامر في الاصل اما لا يولد ان كان فيها الاصل

هذا الكتاب والذين تناولوا قلة على غاية الاختصار . بسط والمخرج معقدا
 ان في الخرم والعهد في ذلك انابا فلما سلافة والنية فيه الاختصار الشديد تعبد على ان
 الاستيفاء والاختصار . يكونان في كتاب المخلص فلما وقف تمام املوا والمخلص لعون الربنا
 التي لا تملك تغييرات لنية في كتابنا هذا ورمنا في بسطه ومثمه واذا جمع بين ما خرج من
 الكتاب المخلص وجعلنا اشبه اليكاه هذا الكتاب وجد بذلك الكلام في جميع ابوالايسر
 مستر في ونحن فمد الله تعالى على اوقته وقدره ويده وسهله من ذلك كله ان يجعل
 خالصا للثواب وهو مناس عقابه الله على ايشاء قدير وصلوة على خزيه من خلقه فمد الله
 الطامرين وسلمه وهو حسينا ونعم الوكيل فلم يولد فيهم الفير عزانك ربنا واليد المصير

تت

هذا المجلد في علم الكلام
للسيد المرتضى في شرح

بسم الله تعالى
من عوارض الدهر لري
عبد الزمان بن علي
أصفهاني الكاظم



هذا المجلد في علم الكلام
للسيد المرتضى في شرح
دعوى جليل شريفة
٣٩٣٥
لو لم يكن متولدا من الجاهل لانه لو كان من فعله تعالى او عطايته
لما كان لا منفعة ومنها ان المتولد ليس له مادة على الجسم الحقيقي
والريق لا بد ان يقطعه ومنه قد يؤيده ان كان حيا فاولئك قطع
متولدا اولا له لجا ان لا يقع على ما تقدم ذكره وليس لهم ان يطعوا
على قولنا في المتولد ان من شأن القادر في المتولد ان يقدر على تركه و
هذا لا يتم في المتولد وذلك من شرط القادر ان يقدر على ان لا
يقعله والقول شرط في كونه قادرا لان في الافعال لا يكون له مكان
فيها ما لا استدله ويتحقق ما ذكره بالقدر تعالى لان اذا
كانه وليس لهم ان يرضوا بان القول بالمتولد منفعة
بالقدرة الواحدة لا ينعاد بها امر لوجه
الواجب لا يجوز الواحد اذا
والمتولد ليس له
بوجه

ان سلم الداعي لو انما يطلب بديانته بعدد رايه يعموه وذلك
 يسمى بمنع ما الله تعالى ان يعمه كل من يصفاة وعذرة وكنت
 ومن شرطه ان لا يعمه ايضا ان يعلم من ما يطلبه بالتمام والكمال
 ذلك بان لا يكون فيه وجه نفع ظاهر وما عاينته من وجه النفع
 له مفيدة وجبان لشرط في عاينه وبطلان يطلبه لغيره
 يكون مفيدة وان لم يعلم هذا الشرط في عاينه فماذا ان يعمه
 له وجه ومن الشروط ان لا يكون عالما بان ما يطلبه لا يقع كالنظر
 عنوان يسئل الله تعالى الحياء الموت لغيرهم او فقل ان فعله للحداد
 ومذاق على ان ذلك يقع قفلا وهذا ارجا لهم انه يقع بالشرع
 كان مفيدة وليس يقع والعقل وقد يحسن ما ان قد هو حاله
 بفعل ما تعلم انه بفعله لاها له وانما عرض ذلك على سبيل الاستعلام
 ولا ان فيه مصلحة ولطفنا لهذا اخرنا الاستعداد للغير المكونة
 على ادينا المولى والمصلحة المعتبرة ولا يستحق ان يكون ذلك عند
 الدماء لا يستحق اياه له وينقسم ما يتناوله الدماء الى اثنين احدهما
 قد تقدم العلم بانه واجب مفعول لاها له نحو اية المولى المقتول
 مولى النبي صلوات الله وسلامه عليه واله فالفايد فيه العقيد
 والتقرب لا طلب ما يتناوله الدماء وانقسم الامر الى علم وجوبه
 وحصول فعله لاها له وهو على مرتين احدهما ان يكون واجبا
 وان غيضا وجوبه مثل ان يكون لطفنا في التكليف بمقتضى



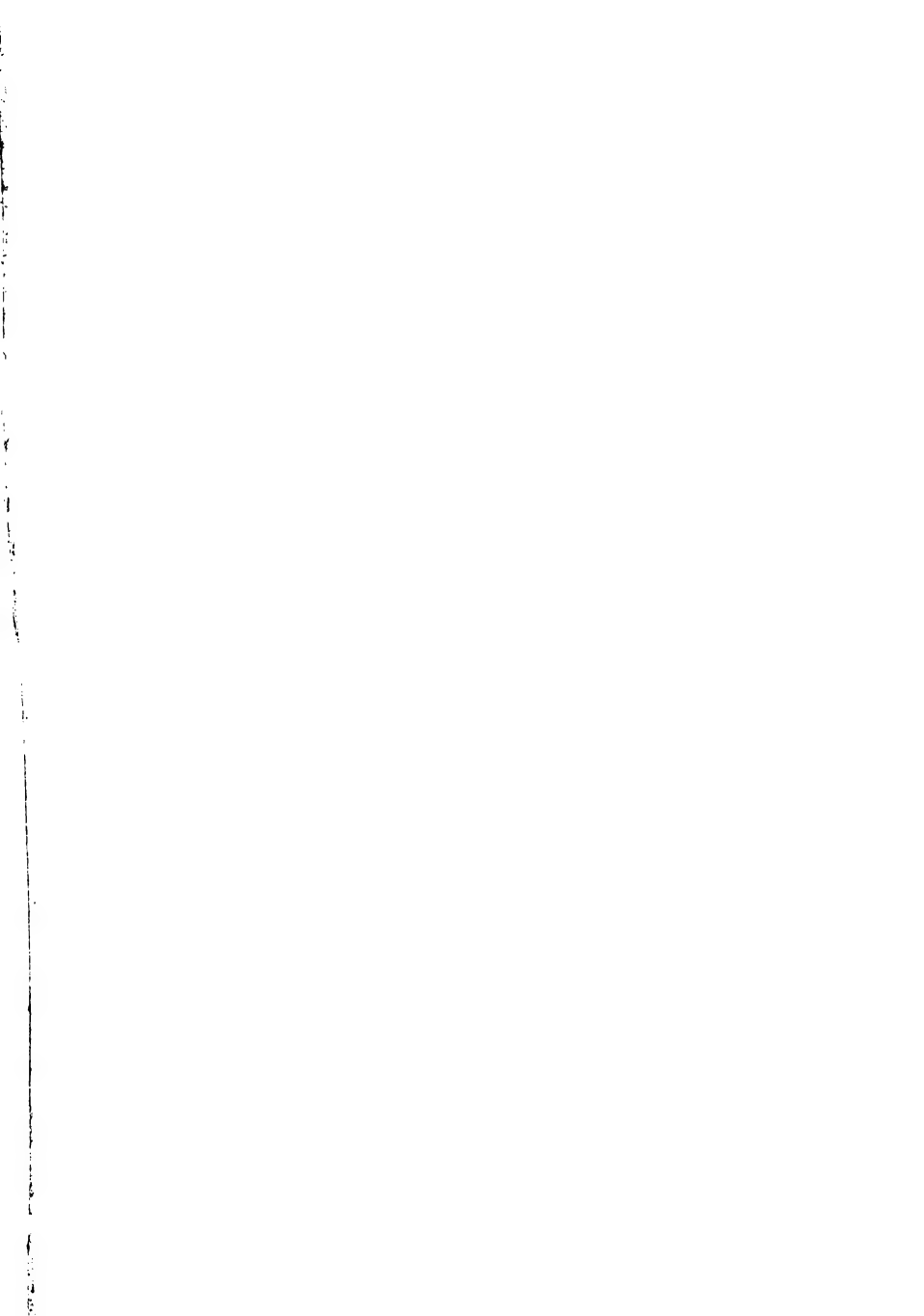
ايضا وضح لان الدعا الى الضلال وادخال فيه من دوننا لا ينافي قوله تعالى لا تدعوا الى ما يضلون
 ان تقولوا ان الذين اهلوا به وادخلوا في الضلال لا يضلون شيئا من ذلك فاني لا اذكر ان من ادخل
 الى ضلاله من ذلك ان الاثم يجب ان يترجم على المذهب الصحيح وان ادخل وادخله فما سكت ان لا
 استعمل فيهما من ذلك اطلاقا فتوجب الاثم ثم وسكت ذكره. لكن ايضا فتوجب ان تفرق ان تهاب
 الله الى دين وحق وان من جنت ثم يبت من بعده حتى اتوا به من شئ امر به وادخل به في شئ فليس هو الذي
 الدين وادخله في الدين بل بان يوضح ان من قول الله ان فتنة بالذبح والادام وما عرهم ايضا واليه
 قال من فعل الشيء وهو راكض بان يظلمه بركا ذنب على الاصل من ذلك لا يكره لان هذا هو
 شئ من الضلال التي قد افترقا في امره فادخله في ضلاله من معنى هذا الكتاب ايضا على هذه الاثبات التي
 واجهنا بها من كل جهة وادخلنا في هذا الفصل في بيان ما يترتب من هذا

في الاضلال على سبيل التوكيد ولعل من الضلال على سبيل التوكيد الذي يترتب من وجوب افعي ذلك
 كسبا وان وادخلنا في التوكيد ان بدل فيهما بدل الجمع التوكيد الذي بينا ايضا في الماشر في قوله
 فان انظموا الكتاب وما الاصل في استحقاق التوكيد لا يكون ان التوكيد والادام في الذي يترتب في الضلال
 متولد او مستند الاضلال المتولد من معرف لا يكتفي في البشارة من التوكيد كونه اما ادخل في الجمع
 في الذي يترتب من الضلال المتولد من العلم به وفي التوكيد ان ينادى على تقدم العلم به وان الاضلال المتولد من التوكيد
 والعلم بالكلية لا يترتب من التوكيد الاضلال المتولد من العلم به كونه من الضلال لا يترتب من التوكيد
 ولا يترتب من العلم به ذكره ان في الاضلال المتولد من العلم به التوكيد كونه من الضلال لا يترتب من التوكيد
 او تفرق التوكيد من الضلال انما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به
 ان يتركه وهو واجب وجوده كونه من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به
 مستند منها ان المستند اليه كونه من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به
 متولد الاثم لا يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به
 على ان يتركه على تركه وهذا لا يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به
 وليس كونه من العلم به فانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به
 فذلك من العلم به لا يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به وانما التوكيد هو الذي يترتب من العلم به

في

[illegible]

الذخيرة في علم الكلام



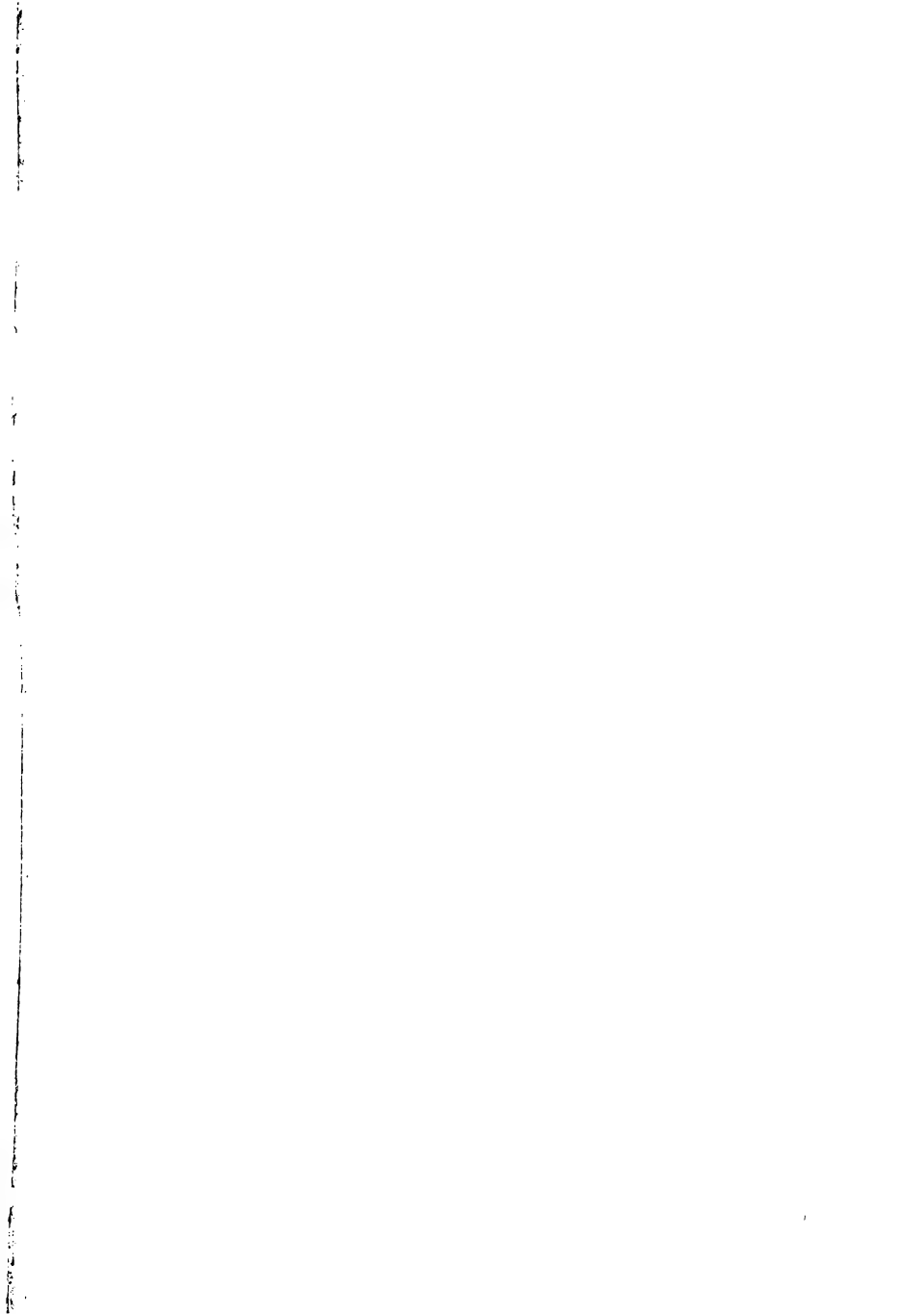
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
الطَّاهِرِينَ، وَسَلَّم تَسْلِيمًا.^١

[تَمَّةُ الْبَابِ الثَّالِثِ]

أَوْ هُوَ بَابُ الْكَلَامِ فِي الْعَدْلِ^٢

١ . هكذا في نسخة «ه». وجاء على غلافها قبل ذلك: «كتاب ذخيرة العالم و بصيرة المعلم، وهو من تَمَّةِ كتاب الملخص في أصول الدين، من إملاء السيد الأجل الأفضل الأعلام، قدوة العلماء والنقباء، السيد المرتضى، علم الهدى، ذو (كذا) المجدين أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي رضي الله عنه بالنبي وآله». وجاء في بداية نسخة «خ»: «بسم الله تعالى، هذا كتاب في الكلام و أصول الدين للسيد المرتضى رحمه الله، ولعله هو كتابه المسمى بالذخيرة، وهو كتاب جليل مشهور».

٢ . هذا هو الباب الثالث من أبواب الكتاب بعد بابي التوحيد والصفات، وقد وردت هذه الأبواب الثلاثة بصورة مفصلة في كتاب الملخص، وصل البحث هناك إلى الفصل الخامس من باب العدل حيث انقطع إملاء الكتاب، وسوف يبدأ كتاب الذخيرة بالفصل السادس من أبواب العدل ليكون تَمَّةً متصلة بكتاب الملخص، وليشكل معاً دورة كلامية مفصلة وكاملة.



[الفصل السادس]

[الكلام في التوليد^١]

[١]

فصل^٢

في أنا^٣ نفعل على سبيل التوليد

[الدليل الأول]

ما دلَّ على أنا^٤ نفعل على سبيل المباشرة^٥، من وجوب وقوع ذلك بحسب أحوالنا ودواعينا^٦، ثابت في المتولد^٧، فيجب أن يدلَّ فيهما.

١. انتهى الكلام في الفصل الخامس من أبواب العدل من كتاب الملخص إلى البحث في المخلوق، حيث تعرض المصنف رحمه الله هناك إلى مسؤولية الإنسان عن أفعاله المباشرة وكونه هو الفاعل لها، وصل البحث الآن إلى أفعال الإنسان المتولدة ومسؤوليته عنها.

٢. هكذا في «ص». وفي «م، هـ»: - «فصل». وفي المطبوع: «باب».

٣. في المطبوع: «أنا».

٤. هكذا في «ص». وفي «م، هـ» والمطبوع: «أنا».

٥. سوف يرجع المصنف رحمه الله إلى مواضع من الجزء الساقط من بداية هذا الكتاب الذي لم تصلنا نسخته، لذلك اكتفينا في مثل هذه الحالة بالإرجاع إلى الكتاب الملخص.

٦. في «هـ.» والمطبوع: «دواعينا وأحوالنا».

٧. الملخص، ج ٢، ص ٣١٦.

[الدليل الثاني]

و دَلِيلُ المَدْحِ وَ الذَّمِّ - الَّذِي بَيَّنَّاهُ أَيْضاً فِي المُبَاشَرِ^١ - قائمٌ فِي المُتَوَلَّدِ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ وَ الكَذِبَ - وَ هُمَا^٢ الأَصْلُ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ - لَا يَكُونَانِ إِلَّا مُتَوَلَّدَيْنِ^٣، وَ الإِحْسَانُ - الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ^٤ الشُّكْرُ - لَا نَفَعْلُهُ^٥ إِلَّا مُتَوَلِّدًا^٦.
وَ تَسْتَبِيدُ الأَفْعَالُ^٧ المُتَوَلَّدَةُ مِنَّا بِطَرَقٍ^٨ لَا نَجِدُهَا فِي المُبَاشَرِ^٩.

[الدليل الثالث]

منها: أَنَّهَا تَقَعُ^{١٠} بِحَسَبِ قُدْرِنَا. وَ هَذَا الدَّلِيلُ لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهُ ابْتِدَاءً فِي المُبَاشَرِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِهِ، وَ^{١١} فِي المُتَوَلَّدِ إِنَّمَا بَيَّنَّاهُ^{١٢} عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِهِ.

[الدليل الرابع]

ومنها: ^{١٣} أَنَّ الأَفْعَالَ المُتَوَلَّدَةَ تَقَعُ بِحَسَبِ الأسبابِ، وَ لِهَذَا تَحْصُلُ^{١٤} الحَرَكَاتُ

٧٤

١. المُلَخَّصُ، ج ٢، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

٢. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي «م، هـ.» وَ المَطْبُوعُ: «و هو».

٣. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي «م، هـ.» وَ المَطْبُوعُ: «لِلْمُتَوَلَّدَيْنِ».

٤. فِي «ص»: - «بِهِ». ٥. فِي المَطْبُوعِ: «لَا يَفْعَلُهُ».

٦. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي «م، هـ.»: «لِلْمُتَوَلَّدِ». وَ فِي المَطْبُوعِ: «إِلَّا مُتَوَلَّدًا».

٧. فِي «م، هـ.»: «لِلْأَفْعَالِ».

٨. فِي «ص»: «بِطَرَفِ».

٩. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي «م، هـ.» وَ المَطْبُوعُ: «لَا يَجِدُهُ بَاقِي المُبَاشَرِ».

١٠. فِي «ص، م، هـ.» وَ المَطْبُوعُ: «أَنَّهُ يَقَعُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظَةِ «الأَفْعَالِ المُتَوَلَّدَةِ».

١١. فِي المَطْبُوعِ: - «و».

١٢. فِي «ص، م، هـ.» وَ المَطْبُوعُ: «بَيَّنَّاهُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِهِ».

١٣. فِي «ص»: «و مِنَّا».

١٤. فِي «ص»: «يَحْصُلُ». وَ فِي «م»: «تَحْصِيلُ».

مِنَا^١ بِحَسَبِ الدَّفْعِ^٢ وَ الْاعْتِمَادِ^٣، وَ الصَّوْتُ^٤ بِحَسَبِ الصَّكَّةِ^٥، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فِعْلِنَا لَمَا وَقَعَ بِحَسَبِ أَسْبَابِنَا كَفِعْلِ الْغَيْرِ.

و لَا يَعْتَرِضُ^٦ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٧ أَنَّ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ مَا لَا يَقَعُ بِحَسَبِ الْقَدَرِ وَ السَّبَبِ، كَالْأَلَمِ.

لَأَنَّ وَجُودَ مِثْلِ^٨ الْمَدْلُولِ مَعَ ارْتِفَاعِ الدَّلِيلِ لَيْسَ بِنَقْضٍ^٩، وَإِنَّمَا النَقْضُ وَجُودُ الدَّلِيلِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَدْلُولِ.

[الدليل الخامس]

و منها: أَنَا^{١٠} إِذَا جَاوَرْنَا^{١١} بَيْنَ أَجْزَاءِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ التَّأْلِيفِ، وَ لَا^{١٢} وَجَهَ لَوْجُوبِ وَجُودِهِ^{١٣} لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَلِّدًا عَنِ الْمُجَاوَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى أَوْ فِعْلِنَا ابْتِدَاءً لَجَازَ أَنْ لَا نَفْعَلَهُ.^{١٤}

١. في «ص»: «منه».

٢. في «ص»: «الدفعة».

٣. الاعتماد: معنى إذا وجد أوجب كون محله في حكم المدافع لما يماسه مماسه مخصوصة الحدود، ص ٣٦.

٤. في «م»: «و».

٥. هكذا في «ص». و في «م»: «الصدر». و لم تُقرأ الكلمة في «ه». و في المطبوع فراغ.

٦. في «م» و المطبوع: «و لا يُعْتَرِضَنَّ».

٧. في المطبوع: «ما ذكرناه».

٨. في «م» و المطبوع: «فعل».

٩. في «م» و المطبوع: «ليس ينقض».

١٠. هكذا في «ص». و في «م، ه». و المطبوع: - «أنا».

١١. في «ص، م، ه»: «جاورنا». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمطبوع.

١٢. هكذا في «ص». و في «م، ه». و المطبوع: «فلا».

١٣. من البسمة إلى هنا ليس في «خ».

١٤. أي لجاز أن نفعل المجاورة و لا نفعل التأليف، و هو غير ممكن كما تقدّم في العبارة.

[الدليل السادس]

و منها: أَنَّ الْمُعْتَمِدَ بِالسَّكِينِ الْحَادَّةِ عَلَى الْجِسْمِ النَّحِيفِ^١ الرَّقِيقِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْطَعَهُ وَيُفَرِّقَهُ^٢ وَ يُؤْلِمَهُ^٣ إِنْ كَانَ حَيًّا، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَطْعُ مُتَوَلِّدًا^٥ أَوْ الْأَلَمُ لَجَازَ أَنْ لَا يَقَعَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٦.

[مناقشة الإشكالات التي أوردت على القول بالتولد]

[الإشكال الأول]

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَطْعَنُوا عَلَى قَوْلِنَا فِي التَّوَلَّدِ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ^٧ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى تَرْكِهِ، وَ هَذَا لَا يَتِمُّ فِي التَّوَلَّدِ^٨.
و ذَلِكَ أَنَّ^٩ مِنْ شَرْطِ الْقَادِرِ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْفِعْلِ^{١٠} وَ^{١١} عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ، وَ لَيْسَ التَّرْكُ شَرْطًا^{١٢} فِي كَوْنِهِ قَادِرًا؛ لِأَنَّ فِي الْأَفْعَالِ مَا لَا تَرَكَ لَهُ، كَمَا أَنَّ فِيهَا مَا لَا ضِدَّ لَهُ.

١. في «ص»: - «النحيف و». و في المطبوع: «السخيف و».

٢. في «خ، م، هـ»: «و هزقه».

٣. في «ص»: «تقطعه و تفرقه و تؤلمه».

٤. سوف يأتي في ص ٣٥٠ أَنَّ الذي يولد الألم على التحقيق هو التفريق، بشرط انتفاء صحّة الحي.

٥. القطع يكون متولدًا من الاعتماد.

٦. أي ما تقدم في الدليل السابق، و ذلك يعني أَنَّهُ لَجَاز أَنْ يَقَعَ الاعتماد و التفريق و لا يحصل القطع و الألم، و هو غير ممكن كما تقدم في المجاورة و التأليف.

٧. هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ» و المطبوع: «في التولد» بدل «على الشيء».

٨. هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ». و المطبوع: «المتولد».

٩. كلمة «أَنَّ» أثبتناها عن نسخة «ص».

١٠. في «خ»: - «على الفعل».

١١. كلمة «و» أضفناها من «ص»، و بها يستقيم المعنى.

١٢. هكذا في «ص». و في «م»: «و الترك شرطًا». و في «خ» و المطبوع: «و الترك شرط».

وَيَنْقُضُ مَا ذَكَرُوهُ بِالْقَدِيمِ عَزَّ وَجَلَّ^١؛ لَأَنَّ التَّرْكَ لَا يَجُوزُ^٢ عَلَيْهِ.

[الإشكال الثاني]

٧٥

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَعْتَرِضُوا بِأَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّوَلَّدِ يَنْقُضُ أَصْلَنَا الْمُقَرَّرَ فِي «أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا يَفْعَلُ بِهَا مِنْ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ إِلَّا جُزْءً وَاحِدًا»^٤،^٥ إِذَا قَدَّرْنَا وَضَعَ أَحَدِنَا بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ جُزْءًا وَاحِدًا بَيْنَ أَجْزَاءِ خَمْسَةِ أَوْ سِتَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ التَّأْلِيفِ بَعْدَ مَا جَاوَزَهُ مِنَ^٦ الْأَجْزَاءِ الْخَمْسَةِ أَوْ السِّتَّةِ^٧.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْاعْتِرَاضِ: أَنَّ الْمَحَالَ هَاهُنَا مُخْتَلِفَةٌ^٩، وَإِنَّمَا حَلَّتِ الْأَجْزَاءُ مِنَ التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْجُزْءِ الْوَاحِدِ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى حَاجَةِ جِنْسِ التَّأْلِيفِ إِلَى الْمَحَلِّينِ^{١٠}، وَإِلَّا فَالْمَحَالَ مُخْتَلِفَةٌ.

وَأَيْضًا^{١١} فَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ أَنْ نَفْعَلَ بِالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى الشَّرْطِ

١. هكذا في «ص». وفي «خ، م» والمطبوع: «بالقدر تعالى».

٢. عبارة: «الترك لا يجوز» أثبتناها عن «ص، م».

٣. عبارة: «ينقض أصلنا المقرر في أن» أثبتناها عن «ص، م».

٤. يأتي الاستدلال على هذا الأصل في ص ١١٣.

٥. هكذا في «ص». وفي «خ، م» والمطبوع: «إلا جزءاً واحداً».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بين».

٧. في «ص»: - «الخمس أو الستة». وفي «م»: - «الخمس أو». وراجع: المغني، ج ٩، ص ٤٥.

٨. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

٩. كلمة «مختلفة» لم تذكر في المطبوع، وهي غير واضحة في «ه»، وقد أثبتناها عن «ص، م».

١٠. فإن التأليف عبارة عن معنى يفتقر عند الوجود إلى محلين. الحدود، ص ٤٠.

١١. كلمة «و أيضاً» أثبتناها عن «ص»، وهي غير واضحة في «ه». وفي «م»: «فالمحال مختلفة

فيها». وفي المطبوع: «هاهنا» بدل «و أيضاً».

المذكورة^١ أكثر من جزء واحد لئلا يؤدي إلى ما لا ينحصر ولا يتناهى [بسبب] ارتفاع جهة الحصر^٢، وفي الموضع الذي عيّنه جهة الحصر ثابتة^٣ مع التعدي^٤.

[الإشكال الثالث]

فإن قيل: كيف يكون المتولد^٥ من فعله^٦ ويتعلق^٧ أحكامه به مع^٨ وجوب وجوده عند السبب؟

قلنا: كما يكون من فعله ويتعلق^٩ أحكامه به وإن وجب وجوده عند توفّر دواعيه في الفعل المباشر.

و بعد، فقد كان يجوز أن لا يقع هذا المتولد، بأن لا يفعل سببه. على أن الوجوب على بعض الوجوه لا ينافي الفعلية؛ لأن فعل الملجأ واجب، ولم يخرجّه وجوبه مع الإلجاء من أن يكون^{١٠} فعلاً له.

١. في «ص»: «المختلفة».

٢. فإنه مع ارتفاع جهة الحصر لا يقف ما يصح أن يفعل بالقدرة الواحدة عند حد، و يؤدي إلى حمل الجبال الثقيلة بالقدرة الواحدة، وهو واضح البطلان. المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ٤٥.

٣. فإن أقصى ما يقتضيه المثال المذكور ستة أجزاء من التأليف، وهو عدد محصور.

٤. أي مع التعدي عن الجزء الواحد.

٥. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «متولد».

٦. أي من فعل القادر.

٧. في «م» والمطبوع: «+ به».

٨. هكذا في «ص، م». وفي غيرهما من النسخ: «يدفع» بدل «به مع». وفي المطبوع: «بدفع» بدلها.

٩. في «م» والمطبوع: «+ به».

١٠. في «ص»: «من كونه».

[بيان الأقوال النافية لنسبة الأفعال المتولدة إلينا]

وهذه الجملة التي ذكرناها تُسقطُ كُلَّ الخلافِ في هذا الباب؛ ففي الناس مَنْ نَفَى أفعالَ الجوارح ولم يُثَبِّتْ لأحدنا فعلاً سوى الإرادة والفكر، وفيهم مَنْ نَفَى أن يكونَ فعلاً له كُلُّ ما تَعَدَّى حَيِّزَهُ^١، وقال فيه: إنه حَدَثٌ لا مُحَدِّثٌ له، أو هو مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أو وَقَعَ بطَبْعِ المَحَلِّ^٢.

[إبطال نظرية الطبع]

ومِمَّا يُبْطِلُ الطَّبْعَ - زائداً على ما تَقَدَّمَ في خُلَلِ كلامنا :-

٧٦

[١.] أنه غَيْرُ مَعْقُولٍ، على ما يَبَيِّنُ في غَيْرِ مَوْضِعٍ^٣.

[٢.] ولأنَّ الفِعْلَ يَقْتَضِي مؤثراً له صِفَةُ المُخْتَارِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أن يُسَدَّدَ^٤ إلى طَبْعٍ وَلَيْسَ له هذه الصِّفَةُ المُرَاعَاةَ، وَبَيْنَ أن يُنْفَى تَعَلُّقُهُ^٥ بِمُحَدِّثٍ على سَبِيلِ الجُمْلَةِ؛ لأنَّ الخُرُوجَ بالقَوْلَيْنِ^٦ جَمِيعاً عَمَّا دَلَّ عليه الدَّلِيلُ سِوَاهُ^٧.

[٣.] وأيضاً فالقَوْلُ^٨ بالطَّبْعِ يَقْتَضِي أن لا يَصِحَّ تَحَرُّكُ الجِسْمِ إلى الجِهَاتِ المُخْتَلِفَةِ؛ لأنَّ الطَّبْعَ لا يُوجِبُ إلَّا أمراً واحداً.

١. في «خ، م»: «خير». وفي «ص»: «ضره»؛ هكذا يُقْرَأُ.

٢. هذه الأقوال الأربعة محكية على الترتيب عن الجاحظ، وثمامة، والمجبرة، ومعر. تمهيد الأصول، ص ١٣٧.

٣. الملخص، ص ٧٥، و ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

٤. في «م» والمطبوع: «نسنده». وفي غيرها من النسخ: «يسنده». ومقتضى السياق ما أثبتناه، وقوله رحمه الله: «وبين أن يُنْفَى» قرينة عليه.

٥. هكذا في «ص». وفي «م، ه»: «تعلق». وفي المطبوع: «تألف».

٦. هكذا في «م». وفي «ه»: «القولين». وفي «ص»: «بالقول». وفي المطبوع: «بين القولين».

٧. في «ص»: - «سواء».

٨. في «ص»: «فإن القول».

[٢]

فَصْلٌ

فِي أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ

[الدليل الأول]

ما دَلَّ عَلَى أَنَّ أَحَدَنَا يَفْعَلُ مُتَوَلِّدًا ثَابِتٌ^١ فِيهِ تَعَالَى؛ مِنْ وَقْعِ^٢ أَفْعَالِنَا^٣ بِحَسَبِ
الْأَسْبَابِ وَمَقَادِيرِهَا، وَإِثْبَاتُ الدَّلِيلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ وَرَفْعُ مَدْلُولِهِ^٤ نَقْضٌ
ظَاهِرٌ.

[الدليل الثاني]

و أَيْضًا^٥ فَإِنَّ الْمُجَاوِرَةَ وَالاعْتِمَادَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَسْبَابِ إِنَّمَا وَلَدَا لِأَمْرِ
يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا^٦ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ اخْتِلَافُ الْقَادِرِينَ^٧، كَمَا لَا يُؤَثِّرُ اخْتِلَافُهُمْ فِي وَجْهِهِ

١ . في «ص»: «ثابتاً»، وهو سهو قطعاً؛ فَإِنَّ «ما» مبتدأ، و«ثابت» خبرها.

٢ . عبارة: «ثابت فيه تعالى من وقوع» أثبتناها عن «ص، م».

٣ . في «م» والمطبوع: «أفعالها».

٤ . في «م»: «يدفع مدلوله». وفي «ص»: «رفع مدلول». والصحيح ما أثبتناه بقرينة السياق.

٥ . عبارة: «الوجه الذي يدُلُّ وَرَفْعُ مَدْلُولِهِ نَقْضٌ ظَاهِر». وأيضاً «أثبتناها عن «ص، م».

٦ . عبارة: «من الأسباب إنما ولدا لأمر يرجع إليهما» أثبتناها عن «ص، م».

٧ . في «م»: «القادر»، وهو سهو ظاهر؛ لمكان ضمير الجمع في «اختلافهم».

فُجِحَ الْأَفْعَالِ وَحُسْنُهَا؛ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مِنْ فِعْلِهِ مُؤَلَّدَةً^١ كَمَا كَانَتْ^٢ مِنْ فِعْلِنَا كَذَلِكَ.

[الدليل الثالث]

و أَيْضاً كَانَ يَجِبُ عَلَى [خِلَافٍ]^٣ هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَجُوزَ حُصُولُ الْمُجَاوِرَةِ بَيْنَ الْجَوْهَرَيْنِ، وَ لَا يَوْجَدُ التَّأْلِيفُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا التَّوْلِيدُ الَّذِي نَذَكَّرُهُ لَمْ يَكُنْ هَاهُنَا سَبَبٌ يَقْتَضِي وجودَهُ لَا مُحَالَةً.

[مناقشة الإشكالات التي أوردت على كونه تعالى فاعلاً على سبيل التوليد]

[الإشكال الأول]

و لَيْسَ لِأَبِي^٤ عَلِيٍّ^٥ - الْمُخَالَفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٦ - أَنْ يَعْتَذِرَ فِي وَجوبِ وجودِ

١. في «ص»: «متولدة».

٢. عبارة: «القادرين كما لا يؤثر اختلافهم... متولدة كما كانت» أثبتناها عن «ص، م».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. راجع: المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ٩٨.

٤. في «م» بدل «لأبي» كلمة لا تُقرأ.

٥. أبو علي الجبائي، محمد بن عبد الوهاب البصري (٢٣٥ - ٣٠٣ هـ) شيخ المعتزلة بالبصرة ومنظرها، سعى من خلال آرائه ونظرياته نشر فكرة الاعتزال وكان موفقاً في ذلك. وصف بالنبوغ وسعة العلم والنباهة وسرعة الجواب والقدرة على الجدل وإفحام الخصم، كان غزير الانتاج، قال عنه أبو الحسين البصري: «كان أصحابنا يقولون: إنهم حرّروا ما أملاه أبو علي فوجدوه مائة ألف وخمسين ألف ورقة». من أبرز تلامذته ابنه أبو هاشم وأبو الحسن الأشعري الذي خالفه لاحقاً وأسس المدرسة الأشعرية. عاش ثمانين سنة، ومات بالبصرة ودفن بها. الفهرست لابن النديم، ص ٢١٧؛ مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٢٣٦؛ الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ٧٤-٧٥؛ طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص ٨٠-٨٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣.

٦. ذهب أبو علي الجبائي إلى أن الله تعالى لا يفعل بأسباب كما لا يفعل بآلة، وأن كل ما يفعله إنما يفعله على نحو الاختراع والابتداء. المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ٩٤.

التأليف مع المُجاوِرة بأنَّ المَحَلَّ لا يخلو ممَّا يَحْتَمِلُهُ.

لأنَّ هذا المَذْهَبَ غَيْرُ صَحِيحٍ، و قد بَيَّنَّا^١ في غَيْرِ مَوْضِعٍ^٢ صِحَّةَ خُلُوءِ المَحَلِّ ممَّا يَحْتَمِلُهُ.

ثمَّ إنَّ هذه العِلَّةَ تَنْفِي أن يَكُونَ التَّأْلِيفُ مُتَوَلِّدًا مِن فِعْلِنَا أَيْضًا؛ إِذَا اعْتَدَرْنَا فِي التَّوَلِيدِ مِن فِعْلِنَا بِهَا.

[الإشكال الثاني]

و لا له أن يقول: كَيْفَ تُوَلَّدَ المُجاوِرةُ مِن فِعْلِهِ التَّأْلِيفُ^٣، و مِن شَأْنِ السَّبَبِ جَوَازُ وجودِهِ مع فَقْدِ المُسَبِّبِ، لِيَنْفَصَلَ بِذَلِكَ مِن المَوْجِبِ الحَقِيقِيِّ؟

و ذلك أنَّ الكَوْنَ عَلَى سَبِيلِ المُجاوِرةِ قد يوجَدُ بَعَيْنِهِ فِي الجُزْءِ مُنْفَرِّدًا، و لا يَجِبُ التَّأْلِيفُ، و هذا القَدْرُ كَافٍ فِي^٤ انْفِصَالِهِ مِنَ العِلَلِ المَوْجِبَةِ، و إِنَّمَا جَازَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ وجودُ السَّبَبِ^٥ مع ارتفاعِ المُسَبِّبِ فيما له ضِدٌّ كَالْعِلْمِ، و التَّأْلِيفُ لا ضِدَّ لَهُ. عَلَى أَنَّ هذه العِلَّةَ تَرْجِعُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي إثْبَاتِهِ المُجاوِرةَ مِن فِعْلِنَا مَوْلَدَةً لِّلتَّأْلِيفِ.

٧٧

[الإشكال الثالث]

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ فَعَلَ بِالسَّبَبِ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، و لَانْتَقَضَ^٦ بِذَلِكَ كَوْنُهُ قَادِرًا لِنَفْسِهِ.

١ . الملخص، ص ٣٨٣ - ٣٨٥.

٢ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «موضعه».

٣ . في «خ» - «التأليف».

٤ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٥ . هكذا في «ص». و في غيرها من النسخ و المطبوع: - «السبب».

٦ . في «ص»: «و ينتقض». و في المطبوع: «و لا ينتقض».

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ مَا يَحْتَاجُ^١ إِلَيْهِ الْفِعْلُ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَا يَصِحُّ وَقَوْعُهُ إِلَّا مَعَهُ، لَا تُسْنَدُ الْحَاجَةُ فِيهِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا فَعَلَ الْعَرَضُ الْمُفْتَقِرَ إِلَى الْمَحَلِّ، لَا تَقُولُ:^٢ «إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْمَحَلِّ فِي فِعْلِ هَذَا الْعَرَضِ»، وَإِذَا فَعَلَ عَرَضًا^٣ يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ فِي مَحَلِّهِ كَحَاجَةِ الْعِلْمِ إِلَى الْحَيَاةِ، لَا تَقُولُ: «إِنَّهُ مُحْتَاجٌ فِي فِعْلِ الْعِلْمِ إِلَى الْحَيَاةِ؟»^٤ وَإِنَّمَا الْمُحْتَاجُ فِي الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِهِ مَنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ إِيقَاعُهُ وَإِبْقَاعُ أَمْثَالِهِ فِي الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ بِهِ، مَتَى لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ الشَّيْءَ الَّذِي قُلْنَا:^٥ «إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ» وَإِنْ وَقَعَ مِنْ قَادِرٍ غَيْرِهِ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْوَجْهِ؛ فَالْحَاجَةُ عَلَى^٦ هَذَا الْقَوْلِ لَا تُضَيِّفُهَا^٧ إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ. وَالْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ أَمْثَالَ هَذَا^٨ الْمُسَبِّبِ - الْقَائِمَةِ مَقَامَهُ - فِي الْغَرَضِ^٩ الْمَقْصُودِ بِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَإِنْ كُنَّا مُحْتَاجِينَ إِلَى الْأَسْبَابِ، وَلِهَذَا كَانَ أَحَدُنَا فِي صُعُودِ السَّطْحِ مُحْتَاجًا إِلَى السَّلَمِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتِمُّ لَهُ صُعُودُهُ^{١٠} إِلَّا بِهِ أَوْ بِمِثْلِهِ، وَلَا يَكُونُ^{١١} الطَّاوِزُ - وَإِنْ صَعِدَ السَّطْحَ بِالسَّلَمِ -

١. هكذا في «ص». وفي «م» والمطبوع: «لأنها محتاج».

٢. في «ص»: «لا يقول».

٣. عبارة: «وإذا فعل عرضاً أثبتناها عن «ص، م»».

٤. عبارة: «إنه محتاج في فعل العلم إلى الحياة» أثبتناها عن «ص، م».

٥. في «م» والمطبوع: «قلناه»، والضمير لغو لا يحتاج إليه.

٦. في «ص»: «إلى».

٧. في «م»: «لا يضيفها». وفي المطبوع: «لا يضيفها».

٨. العبارة من قوله: «من قادر...» إلى هنا أثبتناها عن «خ، ص، م».

٩. في «م» والمطبوع: «العرض».

١٠. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بحيث لا يتم صعود السطح».

١١. في «ص»: «وأن لا يكون».

مُحْتَاجاً إِلَيْهِ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الصُّعُودِ بِغَيْرِ سُلْمٍ.

[الإشكال الرابع]

فإن قيل: لو كان تعالى يفعل متولداً لكان هبوط الحجر الثقيل من فعله^١، وقد علمنا أننا^٢ نمنع الحجر الثقيل^٣ من النزول في بعض الأوقات؛ فكان يجب أن نكون^٤ قد منعنا تعالى من فعله.

قلنا: هو تعالى عالم بما يتولد عن ثقل^٦ الحجر من الحركات، فلا يريد منها إلا ما يقع، وما يعلم أنه لا يقع بتسكين غيره للحجر لا يريده، فلا يجب أن يكون ممنوعاً؛ لأنه لو لم يسكن الحجر منا من سكنه، لكان تعالى لا بد أن يفعل ما يمنع من هبوطه، وإنما يجب أن يكون ممنوعاً لو أراد فعلاً من الأفعال منع أحدنا منه؛ ألا ترى أن الضعيف أو الطفل إذا قبض على يد قوي فسكنها والقوي لا يريد تحريكها، لا يوصف بأنه مانع له من الحركة؟! ولا يعتبر بإطلاق العبارة في هذا الباب وقولهم: «منعنا الحجر من النزول، و البرد من الوصول إلى الأرض»؛ لأن ذلك مجازاً ومستعاراً^٧.

و هذا السؤال يتقلب على^٨ أبي علي وإن لم يقل بالتوليد؛ لأنه يذهب إلى أن

١. إن هبوط الحجر الثقيل يكون متولداً من الاعتماد سفلأً، و يسمى هذا الاعتماد: «ثقلاً». الحدود، ص ٣٧.

٢. في «ص»: «فقد علمنا أنه».

٣. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «الثقيل».

٤. في النسخ و المطبوع: «يكون»، و الصحيح ما أثبتناه.

٥. في المطبوع: «عن».

٦. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «فعل».

٧. راجع: المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ١٠٨.

٨. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى».

حَرَكَهَ الْحَجَرِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى ابْتِدَاءً، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^١ مَا نَعِينُ لَهُ.

[الإشكال الخامس]

فإن قيل: لو فَعَلَ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ التَّوَلِيدِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُدْخِلًا نَفْسَهُ فِي الْفِعْلِ بِفِعْلِ سَبَبِهِ^٢؛ وَهَذَا نَقْضُ^٣ فِي الْقَادِرِ.
قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنْتَهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْمُسَبَّبِ^٤، وَإِنْ وُجِدَ السَّبَبُ، فَلَمْ يَدْخُلْ نَفْسَهُ فِي الْفِعْلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ أَنْ نَمْنَعَ مِنَ الْمُسَبَّبِ مَعَ وجودِ السَّبَبِ.
ثُمَّ هَذَا السُّؤَالُ يَنْقَلِبُ عَلَى^٥ أَبِي عَلِيٍّ، فَلَا فَرْجَ لَهُ فِيهِ.

١. في النسخ والمطبوع: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه.

٢. في «م»: «سبب».

٣. في «ص»: «نقص».

٤. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «السبب».

٥. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».

[٣]

فَصْلُ

فِي أَنْ مَنْ فَعَلَ الْفِعْلَ مُتَوَلِّدًا، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ بَعِيْنُهُ مُبْتَدَأً؟
وَهَلْ فُصِّلَ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ فِي ذَلِكَ؟

لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ أَحَدُنَا مُسَبَّبًا، لَا يَجُوزُ أَنْ تَبْتَدِئَهُ بَعِيْنُهُ^١. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ
فِيهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ أَبَا هَاشِمٍ^٢ ذَكَرَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ حَالَهُ فِي ذَلِكَ يُخَالِفُ حَالَنَا، وَإِنْ
سَوَّى فِي مَوَاضِعٍ آخَرَ^٣ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^٤.

١. وَإِنَّمَا يَصَحُّ أَنْ نَفْعَلَ مِثْلَهُ. تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٣٧.
٢. أَبُو هَاشِمٍ، عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامِ الْجُبَّائِيِّ، مِنْ عُمَدِ مَعْتَزَلَةِ
الْبَصْرَةِ وَرُؤُوسِهَا وَمَنْظَرِهَا. وَلَدَ سَنَةَ ٢٧٧ هـ بِالْبَصْرَةِ، وَتَلَقَّى الْعِلْمَ فِيهَا، ثُمَّ هَاجَرَ عَامَ ٣١٧ هـ
إِلَى بَغْدَادٍ وَاسْتَوطنَهَا إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ. أَخَذَ عِلْمَ الْكَلَامِ عَنْ أَبِيهِ وَفَاقَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ
لَأَرَاثِهِ السِّيَادَةُ عَلَى الْفِرْعِ الْبَصْرِيِّ مِنْ مَذْهَبِ الْاِعْتِرَالِ فِي الْقَرْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ الْهَجْرِيَيْنِ،
وَمِنْ أَمْزَجَ تَلَامِيذِهِ: أَبُو عَلِيٍّ بْنُ خَلَّادٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْعِيَّاشِيُّ، وَأَبُو
الْقَاسِمِ السِّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُمْ. تُوفِّيَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ٣٢١ هـ. طَبَقَاتُ الْمَعْتَزَلَةِ، ص ٩٤ - ٩٦؛
الْفَهْرَسْتُ، ص ٢٤٧؛ تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ١١، ص ٥٥؛ وَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٣، ص ١٨٣؛ سِيرُ أَعْلَامِ
الْأَنْبِيَاءِ، ج ١٥، ص ٦٣.

٣. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «آخِر».

٤. ذَكَرَ أَبُو هَاشِمٍ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآخِرُ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي نَقْضِ
الْأَبْوَابِ. نَكَتُ الْكِتَابِ الْمَغْنِيِّ، ص ٢٦.

و الصحيح أنه لا يجوز ذلك من قديم ولا محدث.

[بيان أدلة عدم جواز أن يكون الفعل بعينه متولداً و مبتدأ]

[الدليل الأول]

و الذي يدل على ذلك أنه يؤدي إلى وجود الفعل من وجهين: بالسبب، و مبتدأ بالقدرة. و هذا يفسده ما أفسد وجوده بقدرتين و قادرين.^١
و هذا دليل مشترك في نفي ذلك منا و منه تعالى.

[الدليل الثاني]

و أيضاً فقد ثبت أن الوجود لا يتزايد، فلو صح فيما يقع متولداً^٢ أن يبتدأ^٣ لصح ذلك فيه مع تقدم السبب؛ لأن تقدمه لا يغير تناول القدرة و حال القادر. و هذا يقتضي جواز وجوده من الوجهين، و هذا غير صحيح؛ لأن حاله و قد وجد من الوجهين كحاله و قد وجد من أحدهما في جميع الأحكام، و [ذلك]^٤ يوجب أن لا يكون للوجه الثاني تأثير، و ما لا تأثير له في حكم معقول لا يصح إثباته. و هذا الدليل أيضاً مشترك في أفعاله تعالى و أفعالنا.

[الدليل الثالث]

و أيضاً من حق ما يبتدأ^٥ بالقدرة أن يصح فعله و أن لا يفعل، و من حق المتولد

١ . الملخص، ص ٢٧٠.

٢ . في «م» و المطبوع: «متولد».

٣ . في «م»: «نبتدى».

٤ . ما بين المعقوفين استفدناه من تمهيد الأصول، ص ١٣٨.

٥ . في «م» و المطبوع: «نبتدى».

أَنْ يَجِبَ وُجُودُهُ بِوُجُودِ سَبَبِهِ، مع ارتفاعِ الموانعِ؛ واجتماعُ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ يَتَنَافَى.
و هذا أيضاً مُشْتَرَكٌ.

[الدليل الرابع]

و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ يَخْتَصُّ^١ أَفْعَالُنَا: أَنَّ مِنْ حَقِّ الْقُدْرَةِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا^٢ فِي كُلِّ وَقْتٍ جُزْءٌ مِنَ الْحَرَكَةِ^٣ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ وَالْوَقْتُ وَاحِدًا، وَ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ هَذَا الْحُكْمِ أَنْ يَقَعَ بِهَا سَبَبٌ حَرَكَةٍ^٤. فَلَوْ جَازَ أَنْ نَبْتَدِئَ بِمَا^٥ فَعَلْنَا سَبَبَهُ، لَجَازَ أَنْ نَفْعَلَهُ وَ نَفْعَلَ الْحَرَكَةَ الْأُخْرَى - الَّتِي قُلْنَا: إِنَّ الْقُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا - فِي هَذِهِ الْحَالِ مَعَ فِعْلِ سَبَبِ الْحَرَكَةِ الْأُخْرَى. وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَرَكَتَيْنِ لَا يَتَنَافَى وَ لَا يَتَضَادُّ، وَ الْقُدْرَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِمَا. وَ هَذَا يُوْدِي إِلَى عَدَمِ انْحِصَارِ مَقْدُورِ^٦ الْقُدْرَةِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ وَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ.

وَ لَا يَرْجِعُ ذَلِكَ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ مَعَ تِلْكَ الشَّرَاطِطِ بِأَكْثَرِ مِنْ جُزْءٍ وَاحِدٍ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُمْ؛ لِإِبْطَالِهِمْ تَعَلُّقَهَا بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَخْتَصُّ».

٢. أَيْ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا ابْتِدَاءً.

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي كُلِّ وَقْتٍ حَرَكَةٌ». الْمَغْنِيُّ، ج ٩ (التوليد)، ص ١١٤.

٤. فَتَكُونُ هَذِهِ الْحَرَكَةُ الثَّانِيَّةُ مُتَوَلِّدَةً، بَيْنَمَا كَانَتِ الْأُولَى مُبْتَدَأَةً.

٥. الْأَنْسَبُ «مَا». تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٣٨.

٦. فِي «م» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَقْدُورُهُ»، وَ الضَّمِيرُ لَعُو.

[الفصل السابع]^١

الكلام في الاستطاعة وأحكامها وما يتعلّق بها

[١]

فصل

في إثبات القدرة^٢ وإشارة إلى مهمّة^٣ أحكامها

[الدليل الأول]

قد بيّنا - فيما تقدّم - الطريق إلى إثبات حال القادر منّا، وهو صحّة الفعل^٤، وبيّنا أنّ هذه الحالة راجعة إلى الجملة لا إلى الأجزاء^٥.

[الدليل الثاني]

وما دلّلنا به على إثبات الأكوان^٦ يدلّ على إثبات القدرة؛ فالطريقة واحدة.

١ . في جميع النسخ والمطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢ . يريد في هذا الفصل إثبات القدرة الزائدة على الذات، وأنّ القادر منّا قادر بقدرة زائدة، لا قادر لنفسه وذاته.

٣ . في «ص»: «و الإشارة إلى فهم».

٤ . الملخص، ص ٧٤.

٥ . الملخص، ص ٧٧.

٦ . الملخص، ص ٥١. والكون معنى إذا وجد يوجب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

[الدليل الثالث]

و يَزِيدُ عليها أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَعْضُ الْأَجْسَامِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْأَجْسَامُ كُلُّهَا قَادِرَةً؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ مُتَمَاثِلَةً، فَمَا^١ اخْتَصَّ بِهِ بَعْضُهَا مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى جَمِيعِهَا، وَإِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى كَوْنِهَا مُتَّفِقَةً مُخْتَلِفَةً.

وَكَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهَا وَاحِدًا، كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ^٢ لَوْ كَانَتْ مُتَمَاثِلَةً لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهَا وَاحِدًا.

و أَيْضًا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ كَوْنُهَا قَادِرَةً - لَوْ كَانَ لِلنَّفْسِ - إِلَى كُلِّ جُزْءٍ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةَ تَخْتَصُّ كُلَّ ذَاتٍ بِهَا، وَلا تَقِفُ^٣ أَحْكَامُهَا عَلَى الْجَمَلِ^٤.

و أَيْضًا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهَا غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، كَمَقْدُورَاتِ الْقَدِيمِ تَعَالَى.

و أَيْضًا فَكَانَ يَجِبُ اسْتِحَالَةُ الْخُرُوجِ عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ؛^٦ لِأَنَّ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةَ^٧ لَا تَخْرُجُ الذَّوَاتُ عَنْهَا.

فَأَمَّا الَّذِي يُبْطِلُ كَوْنَ الْأَجْسَامِ قَادِرَةً لِّلنَّفْسِ وَلا لِلْعِلَّةِ - سَوَاءً أَضِيفَ ذَلِكَ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ لَمْ يُضَفْ - أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ أَنْ لَا يَتَنَاهَى مَقْدُورَاتُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ يَقْتَضِي التَّخْصِصَ وَالتَّنَاهِي.

٨١

١. في غير «ص» من النسخ: «فيما»، وهو سهو؛ لِأَنَّ «ما» مبتدأ، و «يجب» خبره.

٢. كذا في النسخ، والأصح: «الْقُدْرَةُ».

٣. في «م» والمطبوع: «ولا يقف».

٤. وقد تقدّم في بداية الفصل أَنَّ حال القادر راجعة إلى الجملة، لا الأجزاء.

٥. في «ص»: «الحمل». وفي «م»: «حمل».

٦. في «ص»: «الصفات».

٧. في «ه»: «الذاتية».

ولأنه كانَ يَجِبُ أيضاً أن يَصِحَّ من القادرِ مِنّا الاختراعُ في المَحالِّ كُلِّها؛ لأنَّه لا وَجَهَ يوجبُ وقوفَ ما نَبْتَدِئُهُ من الفِعلِ على أبعاضنا.
و أيضاً فالترائِدُ في كَوْنِ أَحَدِنَا قادراً معلومٌ، وصحَّةُ الترائِدِ في الصحَّةِ توجبُ أنَّها عن عِلَّةٍ، وتُبطلُ^١ ما خَرَجَ عنها مِنَ الوُجوهِ كُلِّها.

[بيان بعض أحكام القدرة]

١. في بيان وجوب وجود ما نكون به قادرين

فأمّا ما يَدُلُّ على وجوب وجود ما نَكُونُ به^٢ قادرين ما تَقَدَّمَ مِن أن المَعْدومَ لا يَتَعَلَّقُ بغيره، ولأنَّه كانَ يَجِبُ كَوْنُ أَحَدِنَا قادراً فيما لَمْ يَزَلْ.

٢. في بيان حلول القدرة في بعض القادر

فأمّا ما يَدُلُّ على حُلُولِهِ^٣ في بعض القادرِ، فهو أن القُدرةَ لا بُدَّ فيها من اختصاصٍ بمن توجبُ^٤ له الحال، ولا فرقَ بينَ عَدَمِها و بَيِّنَ وجودِها غيرَ مُخْتَصِةٍ؛^٥ ولا اختصاصَ للقادرِ بها يُعَقَّلُ إلا بأن تَحُلَّ في بعضه.
و أيضاً فإنَّ أَحَدِنَا قد يَخِفُّ عليه حَمْلُ الجِسْمِ الذي يَتَقَلَّلُ حَمْلُهُ بإحدى يَدَيْهِ إذا حَمَلَهُ بِكِلْتَا^٦ يَدَيْهِ، بل رُبُّما تَعَذَّرَ^٧ أن يَحْمِلَهُ بإحدى اليدين وتأتى منه باليدين.

١. في غير «ص» من النسخ والمطبوع: «يبطل».

٢. هكذا في «ص، ه». وفي «خ، م»: «والمطبوع: - «به».

٣. كذا في النسخ والمطبوع، والصحيح: «حلولها» لرجوع الضمير إلى القدرة.

٤. في «م» والمطبوع: «لمن يوجب».

٥. في «ص»: «لا فرق بين وجودها ومختصة وبين عدمها».

٦. في «ص، م، ه»: «بكِلْتَايَ».

٧. في غير «خ، ص» من النسخ: «يعذر». وفي «ص» الحرف الأول غير منقوط.

ولا وَجَهَ لذلك إِلَّا ما تَقُولُهُ مِنْ وجوبِ حُلُولِ القُدْرَةِ فِي المَحَلِّ الَّذِي يُبْتَدَأُ فِيهِ الفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ قادراً بِجَمِيعِ قُدَرِ جَسَمِهِ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ قُدْرِهِ فِي يَدِهِ، لَمْ يَفْعَلْ بِهَا^١ عَلَى حَدِّ ما يَفْعَلُ مع الاستعانة بِغَيْرِهَا.

[٣. في بيان أَنَّ القُدْرَةَ غير الصَّحَّة]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القُدْرَةَ غَيْرُ الصَّحَّةِ، فَهُوَ أَنَّ المَرْجِعَ بِالصَّحَّةِ إِلَى مَعَانٍ تَخْتَصُّ بِالمَحَلِّ، كالتأليفِ ووجودِ مقاديرِ مِنَ الرُّطوباتِ وِاليُوساتِ واعتدالِ المِزاجِ؛ وَإِنْ لَمْ يُعَنَّ بِهِ بَعْضُ ما ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ معقولاً. وَقد بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ ما يَرْجِعُ^٢ حُكْمُهُ إِلَى المَحَلِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يوجِبَ حالاً تَرْجِعُ إِلَى الجُمْلَةِ^٣ وَكَوْنُ القادِرِ قادراً مِنْ صفاتِ الجُمْلَةِ لَا المَحَلِّ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ما يوجِبُ حُكْماً للمَحَلِّ، يوجِبُ حُكْماً للجُمْلَةِ مع إيجابِهِ الحُكْمَ للمَحَلِّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ استحالةُ وجودِهِ إِلَّا مع الإيجابِ؛ لِأَنَّ معلولَ العِلَّةِ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ العِلَّةِ، وَقد عَلِمْنَا جَوَازَ وجودِ كُلِّ ما يُشارُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ «صَحَّةٌ» مِنْ تَأْلِيفٍ وَغَيْرِهِ^٤ فِي الجَمَادِ، وَفِيمَا لَيْسَ بِحَيٍّ.

وَأَيْضاً كَانَ يَجِبُ فِي هَذَا المَعْنَى المَوْجِبِ صِفَةً للجُمْلَةِ وَالمَحَلِّ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ عَلَى صِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ لِلنَفْسِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي الذَّوَاتِ المُحَدَّثَةِ لِأَمْرِ يَخْصُصُهَا.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَوْلا أَنَّ القُدْرَةَ هِيَ الصَّحَّةُ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً

١ . في «خ» و المطبوع: «به ما» بدل «بها».

٢ . في «ص»: «+ إليه»، وكون القادر قادراً من صفات».

٣ . في «ص»: «يزجع إليه» بدل «ترجع إلى الجملة».

٤ . في «ص»: «و عسرة»، هكذا تقرأ الكلمة.

سَلِيمًا، لَيْسَ بِقَادِرٍ.

لَأَنَا نَجُوزُ ذَلِكَ وَلَا نَمْنَعُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يُخَالِفُ أَبُو عَلِيٍّ فِيهِ؛ لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّ الْمَحَلَّ إِذَا
احْتَمَلَ ضِدَّيْنِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْ أَحَدِهِمَا.

[٢]

فصل

في أن القدرة لا بد من أن يكون لها مقدور
أو أنها^١ تتعلّق على سبيل الحدوث وليست بموجبة؟

[أ. إن القدرة لا بد أن يكون لها مقدور يصحّ فعله]

لو وُجِدَت القدرة غير متعلّقة بمقدور يصحّ أن يفعل بها لنقض ذلك حقيقة القادر؛ لأنّ القادر إنّما ينفصل من غيره بصحة الفعل منه على بعض الوجوه. والممنوع لا يلزم على هذا؛ لأنّ الفعل يصحّ^٢ منه متى ارتفع المنع، ولا يجري مجرى العاجز ومن ليس بقادر. وليس كذلك لو^٣ لم تكن القدرة متعلّقة؛ لأنّ الفعل كان لا يصحّ^٤ بها مع ارتفاع كلّ منعه، وعلى كلّ وجه.

(١٢٨/الف) وبمثل هذا الجواب نجيب عن كونه تعالى قادراً فيما لم يزل، وإن كان وجود الفعل في تلك الأحوال لا يصحّ؛ لأنّه إنّما تعذّر لأمر يرجع إلى الفعل لا إلى القادر.

٨٣

١. في «ص»: «أو أنها».

٢. في «ص»: «لا يصحّ».

٣. كلمة «لو» أثبتناها عن «ص»، وبها يستقيم المعنى.

٤. في غير «ص»: «يصحّ» بدل «لا يصحّ».

[ب. بيان تعلق القدرة بالضدين]

و القدرة وإن تعلقَتْ^١ عندنا بالضدين^٢ فهي متعلقة بأن يوجد كُلُّ واحدٍ بدلاً من صاحبه، فلم تتعلّقْ إلا بما يصحُّ وجوده.

[ج. بيان تعلق القدرة بما يقع في الوقت العاشر]

وكذلك القدرة تتعلّقْ بما يقع^٣ في العاشر، وإن كان لا يصحُّ وقوعه في الثاني؛ لأنَّ هذا المقدور المتعلّقْ بالعاشر، وإن لم يصحَّ من القادر قبل العاشر - لأمر يرجع إليه وإلى اختصاصه بالوقت - فهو يصحُّ في وقتٍ من الأوقات وعلى وجهٍ من الوجوه. وليس كذلك لو لم تكن القدرة متعلقة بمقدور.^٤

على أنَّ القدرة وإن كان لا يصحُّ أن يفعلَ بها في الثاني ما يختصُّ بالعاشر، فهي متعلقة في كُلِّ وقتٍ بما يصحُّ وقوعه في الثاني إذا ارتفع المنع.

[د. إن تعلق القدرة لا يكون إلا لوجه الحدوث]

وأما^٥ الكلام في أنَّ تعلق القدرة لا يكون إلا لوجه الحدوث، فقد مضى في هذا الكتاب مستقصى^٦؛ حيث بينا أنَّ القادر لا يقدِرُ إلا على الحدوث.

[هـ. إن القدرة غير موجبة للفعل]

فأما الكلام في أنَّ القدرة غير موجبة للفعل، فهو أنَّها لو كانت موجبة لم يخلُ

١. في «خ، هـ»: «تعلقه».

٢. يأتي بيان ذلك في ص ١١١.

٣. في «خ، م» والمطبوع: «يصح».

٤. في «ص»: «فأما».

٥. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقد».

٦. الملخص، ص ٦٦.

من أن توجب إيجاب العِلَل، أو إيجاب الأسباب^١.
ولا يجوز أن تكون علة:

[١]. لأن العلة ما أوجبت لغيرها^٢ حالاً، ولا (١٢٨/ب) تتعلّق به إلا وهي موجودة وهو موجود. وهذا مستحيل في تعلّق القدرة بالمقدور؛ لأنها لا تتعلّق به إلا وهو معدوم، فإذا وجد بطل التعلّق.

[٢]. وأيضاً فلو^٣ كانت علة في حدوث المقدور، لكان وجه حاجته إليها حدوثه، وهذا يوجب في القدرة أن تكون حادثة أيضاً عن علة أخرى توجبها، ويتصلّ ذلك بما لا نهاية له.

[٣]. على أنه يجوز^٤ المنع من مقدور القدرة^٥، ولا يجوز ذلك في معلول العلة. ومتى قيل: إنها علة، وجوز المنع^٦ من موجبها، فقد صرّح بأنها سبب^٧.
وأما الذي يبطل أن تكون^٨ سبباً، فهو:

[١]. أنه كان يجب أن يكون مقدورها فعلاً لله تعالى؛ لأنّ المسبّب من فعل فاعل السبب، وهذا قد بيّناه في باب الكلام في التولّد^٩.

١. راجع الفرق بين العلة والسبب في كتاب الحدود، ص ١١٦ - ١١٧.

٢. هكذا في الأصل و«ص». وفي «خ، م» والمطبوع: «أوجب لغيره».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لو».

٤. في «ص»: «تبطل».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يجوز».

٦. في الأصل: «للقدرة».

٧. في الأصل: «في المنع» بدل «وجوز المنع»، وهو لا يلائم السياق.

٨. في الأصل: «مسبّب».

٩. في النسخ: «يكون»، وهو سهو؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «القدرة».

١٠. تقدّم في ثانياً بحث التولّد، وخاصة في الفصل الثاني منه.

[٢]. و^١ إذا ثَبَتَ بما سَنَذْكُرُهُ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالضَّدِّينِ^٢ لَمْ يَجُزْ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ موجِبَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِالْوُجُودِ أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ.

[٣]. وَلِأَنَّ الْمَقْدُورَ مُتَعَلِّقٌ^٣ بِاخْتِيَارِ الْقَادِرِ وَدَوَاعِيهِ، وَبَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ يَخْرُجُ الْمُسَبَّبُ مِنْ اخْتِيَارِ الْقَادِرِ وَالتَّعَلُّقِ بِدَوَاعِيهِ.

[٤]. وَأَيْضاً فَإِنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْمُسَبَّبِ مَعَ وَجُودِ السَّبَبِ جَائِزٌ، وَهَذَا يُبْطِلُ غَرَضَ الْقَوْمِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ موجِبَةٌ، وَ [يُوجِبُ] إخراجَهُمْ^٤ إِلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ خُلُوقِهَا مِنَ الْفِعْلِ وَتَقَدُّمِهَا (١٢٩/ألف) له.

وَمَتَى قَالُوا: إِنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ وَجُودُهُ إِلَّا مَعَهَا وَلَا يَجُوزُ وَجُودُهَا إِلَّا مَعَهُ وَهِيَ سَبَبٌ فِيهِ، لَزِمَهُمْ أَنْ لَا تَكُونَ الْقُدْرَةُ بِأَنَّ تَوَلَّدَ الْفِعْلُ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُؤَلِّدَهَا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الْمُسَبَّبِ بِأَنْ يَصِحَّ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَجُودُهُ مَعَ الْمَنْعِ مِنَ الْمُسَبَّبِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى حَاجَةُ الْقُدْرَةِ فِي وَجُودِهَا إِلَى الْمَقْدُورِ:

[١]. لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى جَوَازِ وَجُودِ الْمَقْدُورِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ مَعَ عَدَمِ الْمُحْتَاجِ جَائِزٌ.

[٢]. وَلِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ صَحَّةُ وَجُودِهَا مَعَ أَمْثَالِ مَقْدُورِهَا؛ لِأَنَّ الْمُحْتَاجَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى عَيْنٍ مَخْصُوصَةٍ، بَلْ يَسُدُّ أَمْثَالُهُ مِنَ الْجَنْسِ^٥ مَسَدَّهُ فِي جَوَازِ وَجُودِهِ^٦ مَعَهُ.

١. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: - «و».

٢. يَأْتِي بَيَانُهُ فِي ص ١١١.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَلِأَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ». وَ فِي «ص»: «وَلِأَنَّ الضَّدِّينِ الْمَقْدُورَ مُتَعَلِّقٌ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «إِخْرَاجَهُمْ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٥. فِي «ص»: - «مِنَ الْجَنْسِ».

٦. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «وَجُودُهُ». وَ الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى «الْقُدْرَةِ».

[٣]. ولأن ما احتاج^١ إلى غيرهِ لا يَصِحُّ وجودُهُ مع ضِدِّهِ، فكان^٢ يَجِبُ استحالةُ وجودِ نوعِ القُدرةِ مع ضِدِّ الحَرَكةِ، وقد عَلِمْنَا جَوَازَ ذَلِكَ.

١ . هكذا في الأصل. وفي «ص»: «ما يحتاج». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «احتياجه».

٢ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وكان».

[٣]

فصل

في أن القدرة تتعلّق بالمتّفق والمختلف والمتّضادّ^١
من أجناس مقدورات العباد وكيفية تعلّقها بذلك وجوهه

[في بيان تعلّق القدرة بالمتّفق والمختلف]

قد علّمنا أنّه متى صحّ من أحدنا بعض أجناس مقدورات العباد، صحّ^٢ منه^٣ الجميع؛ ولهذا متى قدّر على أن يعتمد في جهة، فلا بُدّ من أن يكون قادراً على أن يعتمد^٤ في غيرها، ومتى (١٢٩/ب) قدّر على جنس من الأصوات قدّر على سائرهما، ومتى قدّر على الإرادة قدّر على الاعتقادات والنظر وما أشبه ذلك من أفعال القلوب، ومتى صحّ أن يتحرّك بمنّة صحّ منه أن يتحرّك^٥ يسرة إذا زالت الموانع. فلولا أن القدرة تتعلّق^٦ بذلك أجمّع لم يجب هذا الحكم المعلوم ضرورة.

١. في الأصل: «من المتضاد» بدل «والمتضاد».

٢. في «ص»: «فقد صح».

٣. هكذا في الأصل وحاشية «خ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من». والصحيح ما أثبتناه. وللمزيد راجع: المنقذ من التقليد، ج ١، ص ١٧٧؛ أبكار الأفكار، ج ٢، ص ٣٤٨.

٤. من قوله رحمه الله: «في جهة» إلى هنا لم يرد في الأصل.

٥. في «ص»: - «أن يتحرّك».

٦. هكذا في الأصل. وفي «ص»: «ولولا أن القدرة تتعلّق». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولولا أن القدرة تتعلّق».

[إبطال أن يكون تعلق القدرة بالعادة]

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْلَقَ ذَلِكَ بِالْعَادَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَاهَا بِأَنْ يَفْعَلَ فِينَا الْقُدْرَ
الْمَتَغَايِرَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وذلك أن هذا يوجب وجوداً لا يتناهى من القدر فينا؛ لأن الجهات التي يصح أن
يتحرك إليها لا تنهاى، واستمرار هذا الحكم ووجوبه مساوٍ لحكم سائر الواجبات،
فإسناده إلى العادة - وحكمه حكم الواجب - كإسناد جميع الواجبات إلى العادات.
على أن ما طريقه^١ العادة لا يمتنع اختلافه بالأزمان، وفي البلدان، وعلى بعض
الوجوه. وقد علم العقلاء كذب من أخبرهم عن^٢ بعض البلاد، بأن فيها من يحمل
الجسم الثقيل، ويتعذر عليه حمل^٣ الخفيف، ويتحرك يمينه كيف شاء، ويتعذر
عليه مع ارتفاع الموانع الحركة يسرة.

يُبَيِّن^٤ ذلك: أن العلوم لما اختصت بجنس دون غيره، وضرب دون ما عداه، لم
يَمْتَنِعْ في العالمين الاختصاص بجنس أو ضرب من غير تعدد، وكذلك القول في
الإرادة؛ لأنها تجري (١٣٠/ألف) مجرى العلوم في الاختصاص. والشهوة لما
جرت مجرى القدرة في التعدي إلى أمثال الجنس، لم يجز أن يكون في الناس من
يشتهي شيئاً، ولا تتعلق^٥ شهوته بأمثاله^٦ وبما^٧ هو على سائر صفاته.

١. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «طريق».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عن».

٣. في الأصل: - «حمل».

٤. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يتبين».

٥. في «م»: «ولا يتعلق».

٦. في «ه» والمطبوع: «بما مثاله».

٧. في الأصل: «و ما». وفي «ص»: «إنما».

[في بيان تعلق القدرة بالصدّين و المختلفين]

و ممّا يَدُلُّ على أنّ القُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالصَّدِّينِ، و بالمُخْتَلَفَيْنِ أَيْضاً و إن لم يَكُنْ مُتَضَادَّيْنِ: أَنَا قَدْ عَلِمْنَا اتِّبَاعَ تَصَرُّفِنَا لِدَوَاعِينَا و قُصُودِنَا و وَقُوعَهَا^١ بِحَسَبِهَا؛ و لَوْ كَانَتْ^٢ القُدْرَةُ مُخْتَصَّةً بِالشَّيْءِ دُونَ خِلَافِهِ و ضِدِّهِ، لَمْ يَقِفِ الْأَفْعَالُ عَلَى دَوَاعِينَا و قُصُودِنَا^٣ و اخْتِيَارِنَا،^٤ بَلْ كَانَ^٥ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَابِعاً^٦ لِلقُدْرَةِ و مَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ^٧، فَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَدْعُوهُ الدَّاعِي إِلَى الْحَرَكَةِ فِي جِهَةٍ و يُرِيدَهَا، فَيَقَعُ مِنْهُ الْحَرَكَةُ فِي غَيْرِهَا.^٨

و أَيْضاً فَلَوْ تَضَادَّتْ^٩ قُدْرَةُ الصَّدِّينِ، لَتَضَادَّ كَوْنُ أَحَدِنَا قَادِراً عَلَى الصَّدِّينِ، و كَانَ^{١٠} يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ اسْتِحَالَةُ وجودِ قُدْرَتِي الصَّدِّينِ فِي مَحَلِّينِ^{١١} مِنَّا؛ لِأَنَّ مَا يَتَضَادُّ^{١٢} مِنَ الْأَحْوَالِ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِحَالَةِ بَيْنَ وجودِهِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا^{١٣} و بَيْنَ وجودِهِ فِي مَحَلِّينِ، كَالْعِلْمِ و الْجَهْلِ.

١. الأنسب: «و وقوعه» لرجوع الضمير إلى التصرف.

٢. في الأصل: - «تصرفنا لدواعينا و قصودنا و وقوعها بحسبها، ولو كانت».

٣. في الأصل: - «وقصودنا».

٤. في «هـ»: - «و اختيارنا».

٥. في الأصل: «بل هو» بدل «بل كان».

٦. في الأصل: «تابعة».

٧. أي و ما هي مختصة به من الشيء دون خلافه و ضده.

٨. و ذلك لاختصاص القدرة بالجهة الأخرى، فتكون الإرادة متعلقة بجهة، و القدرة مختصة بجهة أخرى، فيقع ما اختصت به القدرة، لكون الجهة الأخرى غير مقدورة.

٩. في «ص»: «تضاد».

١٠. في «ص»: «فكان».

١١. في «خ، م»: «المحليين». و هكذا ما في سطرين بعده.

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بضاد».

١٣. في الأصل: - «منها».

و كَانَ يَجِبُ أَيْضاً لَوْ تَضَادَّ كَوْنُ أَحَدِنَا قَادراً عَلَى الضَّدِّينِ أَنْ يَتَضَادَّ كَوْنُ الْقَدِيمِ تَعَالَى قَادراً عَلَيْهِمَا؛^١ لِأَنَّ كُلَّ صِفَتَيْنِ تَضَادَّتَا عَلَى بَعْضِ الْمَوْصُوفَيْنِ، فَهِيَ مُتَضَادَّةٌ عَلَى جَمِيعِهِمْ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِاخْتِلَافِ وَجْهِ الِاسْتِحْقَاقِ^٢، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى الضَّدِّينِ.

[بيان بعض أحكام تعلق القدرة بالأفعال]

وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا^٣ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ، وَ لَا يَنْحَصِرُ مُتَعَلِّقُهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا بِانْحِصَارِ الْمَحَالِّ؛^٤ (١٣٠/ب) وَ لِهَذَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّ قَادِرٍ أَنْ يَفْعَلَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ.

وَ الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ أَيْضاً^٥ بِمَقْدُورِهَا فِي الْأَوْقَاتِ مَتَى بَقِيَتْ، فَإِنْ فِي بَقَائِهَا شَكٌّ؛^٦ وَ لِهَذَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الْقَادِرُ بِهَا الْأَفْعَالَ مَا دَامَتْ بَاقِيَةً، فَهِيَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضاً لَا يَتَنَاهَى مَقْدُورُهَا.

وَ يَتَعَلَّقُ أَيْضاً مِنْ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ مَقْدُورِ الْعِبَادِ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَ هَذَا يَبَيِّنُ فِي أَفْعَالِ^٧ الْقُلُوبِ^٨ كَالْاِعْتِقَادَاتِ وَ الْإِرَادَاتِ، فَأَمَّا أَفْعَالُ الْجَوَارِحِ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ^٩ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مُخْتَلِفٍ يَصِحُّ وَجُودُهُ بِهَا،^{١٠} وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْحَصِراً؛

١. في «خ، هـ» و المطبوع: «عليها».

٢. في الأصل: «أن يفعلها».

٣. في الأصل: «للحال».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أيضاً تتعلّق».

٥. في «خ، هـ» و المطبوع: «شك»، و هو سهو. و سوف يأتي بيان توقّف المصنّف رحمه الله و شكّه في بقاء القدرة، في ص ١٣١ من هذا الكتاب.

٦. الكلمة غير واضحة في الأصل. و في «ص، م، هـ»: «الأفعال».

٧. في «ص»: «للقلوب».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فالقدرة».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيها».

لأن الذي لا يَنْحَصِرُ مِنْ أفعالِ الجوارحِ هو^١ الْمُتَضَادُّ والمُتَمَائِلُ.
و قد تَتَعَلَّقُ القُدْرَةُ بِالْمُتَضَادِّ، لَكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الْبَدَلِ.
و لا تَتَعَلَّقُ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ وَاحِداً و الوقتُ أيضاً وَاحِداً إِلَّا
بِجُزْءٍ وَاحِدٍ.

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهَا لَوْ تَعَلَّقَتْ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ، لَمْ يَنْحَصِرْ مُتَعَلِّقُهَا مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهَا لَمَّا تَعَلَّقَتْ بِالْفِعْلِ فِي الْأَوْقَاتِ وَ الْمَحَالِّ^٢ وَ بِالْمُخْتَلِفِ، لَمْ
يَنْحَصِرْ تَعَلِّقُهَا مِنْ هَذِهِ^٣ الْوُجُوهِ. وَ لِأَنَّ كُلَّ مُتَعَلِّقٍ بِغَيْرِهِ مُفْصَلاً^٤ مَتَى تَعَدَّى فِي
التَّعَلُّقِ الْوَاحِدَ لَمْ يَتَنَاهَ مُتَعَلِّقُهُ، كَالْقُدْرَةِ^٥ وَ الشَّهْوَةِ، وَ مَتَى انْحَصَرَ مُتَعَلِّقُهُ لَمْ يَتَجَاوَزِ
الْوَاحِدَ، (١٣١/ألف) كَالْعُلُومِ وَ الْإِرَادَاتِ.

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُ^٦ الْقُدْرَةِ^٧ - وَ الْجِنْسُ وَ الْوَقْتُ وَ الْمَحَلُّ وَاحِداً^٨ -
غَيْرَ مُتَنَاهٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي^٩ أَنْ^{١٠} لَا يَتَعَذَّرَ عَلَى أَحَدِنَا حَمْلُ أَعْظَمِ الْجِبَالِ، وَ لَا
يَتَفَاوَضَ الْقَادِرُونَ مِنْهَا^{١١} فِيمَا يَصِحُّ^{١٢} أَنْ يَحْمِلُوهُ وَ يَنْقُلُوهُ.

١. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و هو» بالواو، و هو سهو.

٢. في الأصل: «و في المحال».

٣. هكذا في الأصل و المطبوع. و في غيرها من النسخ: «هذا».

٤. في «ص»: «منفصلاً». ٥. في «خ»: «كالقوة». و في المطبوع: «كالقدر».

٦. هكذا في الأصل و «ص». و في «م»: «يكون قوله فيه». و في سائر النسخ و المطبوع: «تكون مقمّلة».

٧. في «ص»: «القدر».

٨. هكذا في الأصل و «ص، م». و في سائر النسخ و المطبوع: «واحداً».

٩. في «خ»: «- يقتضي».

١٠. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «على أن».

١١. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «- متناً».

١٢. هكذا في الأصل. و في «ص»: «لا يصح». و في سائر النسخ و المطبوع: «فيصح».

و كَانَ أَيْضاً يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ^١ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يُمَانَعَ الْقَدِيمَ تَعَالَى^٢ الْقَادِرَ لِنَفْسِهِ.
و يَجِبُ أَيْضاً^٣ أَنْ لَا يَخْفَ عَلَى أَحَدِنَا حَمْلُ الْجِسْمِ إِذَا أَعَانَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، أَوْ^٤
اسْتِعَانَ بِيَدِهِ مَعاً عَلَى حَمْلِهِ.

و يَجِبُ أَيْضاً أَنْ لَا يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا مُضْطَرّاً إِلَى شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ
كَالْعُلُومِ وَالْإِرَادَاتِ، وَلَا أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ.^٥

و اعْلَمْ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ كَالْمُبَاشِّرِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ
مِنْهُ - وَ الْجِنْسُ وَاحِدٌ، وَ الْقُدْرَةُ وَاحِدَةٌ، وَ الْمَحَلُّ وَاحِدٌ، وَ الْوَقْتُ وَاحِدٌ - إِلَّا الْجُزْءُ
الوَاحِدُ.^٦

و كَذَلِكَ^٧ قُدِّرَ الْقُلُوبُ تُسَاوِي فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ قُدَّرَ الْجَوَارِحِ، وَ كُلُّ حُكْمٍ
ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ هُوَ عَامٌّ لِجَمِيعِ أَجْنَاسِ الْقُدَرِ، مَعْدُومِهَا وَ مَوْجُودِهَا؛ لِأَنَّ
الْقُدْرَ^٨ وَ إِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْأَجْنَاسِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَعَلِّقُهَا مُتَغَايِرًا^٩، فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ
الْأَحْكَامِ فِي التَّعَلُّقِ وَ وَجْهِهِ^{١٠} وَ شَرْوِطِهِ، وَ عَمُومِهِ^{١١} وَ خُصُوصِهِ.

١. في الأصل: - «أَنْ يَحْمِلُوهُ وَ يَنْقُلُوهُ، وَ كَانَ أَيْضاً يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ».

٢. في غير الأصل: - «تَعَالَى».

٣. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أَيْضاً يَجِبُ».

٤. في غير الأصل: «و».

٥. لِأَنَّهُ يَقْدَرُ مِنْ أَضْدَادِهَا عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ. تمهيد الأصول، ص ١٤٨.

٦. في «ص»: «أَكْثَرُ مِنْ جُزْءٍ وَاحِدٍ» بدل «و الْمَحَلُّ وَاحِدٌ، وَ الْوَقْتُ وَاحِدٌ، إِلَّا الْجُزْءُ الْوَاحِدُ».

٧. في «ص»: «كَذَا».

٨. في «خ» و المطبوع: - «مَعْدُومِهَا وَ مَوْجُودِهَا؛ لِأَنَّ الْقُدْرَ».

٩. هكذا في الأصل. و في «ص» بياض. و في سائر النسخ و المطبوع: «مَغَايِرًا».

١٠. في «ص»: «و وَجْوهِهِ».

١١. في «ص»: - «و عَمُومِهِ».

[٤]

فصل

في الدلالة على أن القدرة يجب أن تتقدم الفعل

[الدليل الأول]

مما يدل على وجوب تقدمها: أن القدرة إنما يحتاج إليها لإخراج المقدور و نقله من العدم إلى الوجود، و نقل الموجود إلى الوجود مُحال؛ فيجب أن تتعلق بالمعدوم، (١٣١/ب) و تخرج بوجوه عن التعلق^١ به.

[جواب إشكالات الدليل]

[بيان عدم لزوم تقدم الإرادة و العلم و السبب المقارن]

ولا يلزم على ما ذكرناه الإرادة^٢؛ لأنها لا يحتاج إليها لنقل^٣ المراد من العدم إلى الوجود، و إنما هي جهة للفعل، و تؤثر في وقوعه على وجه دون وجه^٤، ولهذا وجب أن تقارن المراد.

١. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «من المتعلق». و في سائر النسخ: «من التعلق».

٢. أي لا يلزم وجوب تقدم الإرادة على المراد.

٣. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «النقل».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «على جهة دون غيره».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلهذا».

وكذلك القول في ^١ العلم الذي يؤثر في إحكام الفعل؛ لأنه إنما يُضام ^٢ الفعل المُحكَّم ^٣ لتأثيره في غير الحدود والوجود بل في جهة الإحكام، ^٤ كما قلناه في الإرادة.

ولا يلزم أيضاً السبب المقارن للمُسبَّب؛ لأن السبب لا يُخرج المُسبَّب من الغدَم إلى الوجود، بل المُخرج له على الحقيقة كَوْن القادر قادراً، والسبب كالألة فيه والوصلة إليه.

[بيان وجه لزوم تقدّم النظر على العلم، وفرقه مع الإرادة]

فإن طعن فيما ذكرناه - من وجوب مقارنة «الإرادة» ^٥ لما تؤثر فيه؛ من حيث كانت كالجبهة - بـ «النظر»، وأنه جهة لوقوع الاعتقاد علماً، وهو مع ذلك مُتقدّم غير مُقارن.

فالجواب عنه: أن الإرادة إنما وجب كونها مُصاحبة ^٦ لما تؤثر فيه - أو ^٧ مُصاحبتها لأول جزء منه إذا لم تكن المُصاحبة للجميع كالخبر والأمر - لجواز وقوعه على وجوه مُختلفة؛ فإذا اختصَّ بأحدها، وجب أن يكون ذلك لأمرٍ مُقارن ^٨.

٨٩

١. في «خ، م، هـ» والمطبوع: - «القول في».

٢. في الأصل: «ضام». وضام الشيء الشيء: انضمّ معه. لسان العرب، ج ٨، ص ٨٨ (ضمم).
والمقصود به هنا: «المقارنة».

٣. في الأصل: - «المحكّم».

٤. من قوله رحمه الله: «لأنه إنما يُضام» إلى هنا لم يرد في «خ، م، هـ» والمطبوع.

٥. في «خ» - «الإرادة».

٦. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «وجبت بمصاحبتها».

٧. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

٨. في الأصل: «الأمر مقارن»، وهو من سهو القلم. وفي «ص» والمطبوع: «لأمر يقارن».

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعِلْمُ (١٣٣/الف) الْوَاقِعُ عَنِ النَّظَرِ؛^١ لِأَن مَعَ تَقَدُّمِ^٢ النَّظَرِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الْإِعْتِقَادُ إِلَّا عِلْمًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ بَدَلًا مِنْ كَوْنِهِ عِلْمًا وَ الْحَالُ^٣ وَاحِدَةٌ. وَ جَزَى الْعِلْمُ فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى سَائِرِ الْمُتَوَلَّدَاتِ فِي أَنَّهَا لَا يُحْتَاجُ فِي وَقْعِهَا عَلَى وَجْهِ إِلَى مُؤَثِّرٍ مُصَاحِبٍ، بَلِ الْمُؤَثِّرُ فِيهَا يَكُونُ مُقَارِنًا لِلْسَبَبِ؛^٤ لِأَن بَوْجُودَ^٥ السَّبَبِ الْمُسَبِّبِ فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ، وَلِهَذَا وَجَبَ مُصَاحَبَةُ الْفِعْلِ^٦ الْمُحْكَمِ الْمُتَبَدِّلِ^٧ لِمَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي الْمُتَوَلَّدِ وَإِنْ كَانَ مُحْكَمًا.

وَقَدْ قِيلَ فِي هَذَا أَيْضًا: إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي كَوْنِ الْإِعْتِقَادِ الْوَاقِعِ عَنِ النَّظَرِ عِلْمًا هُوَ كَوْنُ النَّازِئِ فِي تِلْكَ الْحَالِ - الَّتِي يَكُونُ الْإِعْتِقَادُ فِيهَا عِلْمًا^٨ - عَالِمًا بِالذَّلِيلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ بِشَرَطِ تَقَدُّمِ النَّظَرِ. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ أَنْ يَكُونَ لَهَا شَرَطٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا؛ بَدَلًا لِأَنَّ فِعْلَ الْقَبِيحِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الذَّمُّ إِلَّا بِشَرَطِ تَقَدُّمِ كَوْنِ فَاعِلِهِ^٩ عَاقِلًا وَعَالِمًا^{١٠} - أَوْ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ^{١١} - بِالْقَبِيحِ.

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «عن نظر».

٢ . في «ص»: «تقديم».

٣ . في «ص»: «وكذلك» بدل «و لا يصح أن يقع... والحال».

٤ . هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «للمسبب».

٥ . في «خ، م، هـ» و المطبوع: «وجود».

٦ . في غير الأصل: «وجبت مصاحبة كون الفعل».

٧ . في «ص»: «ابتداء».

٨ . في «ص»: - «علماً».

٩ . في الأصل: - «تقدم». و في سائر النسخ و المطبوع: «كونه» بدل «كون فاعله».

١٠ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «عالمًا و عاقلاً»؛ بتقديم و تأخير.

١١ . أي يكون متمكنًا من العلم. تمهيد الأصول، ص ١٥٠.

وإنما جعل المؤثر كونه عالماً بالدليل بالشرط الذي ذكرناه و لم يُسند إلى النظر المتقدّم؛ لأن الناظر لو خرج من كونه عالماً بالدليل،^١ لشبهة (١٣٢/ب) دخلت عليه، لم يقع ذلك الاعتقاد في الثاني علماً.

[بيان الفرق بين القدرة و سائر ما يحتاجه الفعل من حيث التقدم أو المقارنة]

فإن قيل: الفعل قد يحتاج إلى أمور كثيرة تُقارن^٢ وجوده؛ كالمحلّ و البنية فيما يحتاج إلى بنية،^٣ من علم و قدرة و حياة.^٤ و العلم أيضاً يحتاج^٥ إلى الحياة في حال وجوده. فألا احتاج الفعل إلى القدرة و كانت مُصاحبة له؟

قلنا:^٦ المعتبر في هذا الباب بجهة الحاجة لا بنفس الحاجة، و الفعل المفتقر إلى محلّ لم يحتج إليه ليحصل له الوجود، و إنما احتاج إليه^٧ في وجوده و عند وجوده، و كذلك ما يحتاج إلى معانٍ في المحلّ، إنما يحتاج^٨ إليها في وجوده، لا ليحدث بها و يوجد، و لهذا احتاج إلى هذه الأمور كلّها في حال بقائه و استمرار وجوده، كما احتاج إليها في ابتداء وجوده. و القدرة لم يحتج إليها الفعل في وجوده ليتجدّد له بها الوجود، ففارقت كلّ ما ذكره.

١. في الأصل: - «بالدليل».

٢. في المطبوع: «يقارن».

٣. في المطبوع: «و البينة فيما يحتاج إلى بينة»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: تقريب المعارف، ص ٧٩.

٤. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «من علم و حياة و قدرة».

٥. في المطبوع: «يحتاج أيضاً».

٦. في الأصل: «قيل».

٧. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: - «إليه».

٨. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «احتاج».

و لو جُعِلَ هذا الذي ذَكَرناه دَلِيلًا في أَصْلِ المسأَلَةِ لَجَازًا^١ أَنْ يُقَالَ: لو احتَاجَ الفِعْلُ في ابتداءِ وجودِهِ إلى القُدْرَةِ، لاحتَاجَ إليها مع البقاءِ و استمرارِ الوجودِ؛^٢ قياسًا على المَحَلِّ و المعاني^٣ التي يُحتَاجُ^٤ إليها في المَحَلِّ.

فإن قيل: أليس في الأفعالِ ما يَحْتَاجُ إلى آلاَتٍ تَقْتَرِنُ بها؟ فألا جَرَتِ (١٣٣/ألف) القُدْرَةُ في ذلك مَجَرَى الآلَةِ؟

قلنا: ^٥ليس تَجِبُ في ^٦الآلاَتِ مُصاحِبَةُ الفعلِ ^٧الذي يَحْتَاجُ إليها، ^٨إلا ما كانَ مَحَلًّا للفِعْلِ، أو في حُكْمِ المَحَلِّ، كالسَّكِينِ في القَطْعِ، و الجَنَاحِ في الطَّيْرانِ، ^٩و ما جَرى ^{١٠}مَجْراهُما. و النارُ في الإحراقِ إنَّما وَجَبَتْ فيها المُقارَنَةُ لَأَنَّها تَنفُذُ^{١١} في الجِسْمِ المُحترِقِ، فلا بُدَّ مِنْ وجودِها في تلكَ الحالِ. و لهذا لَمَّا كانتِ القَوْسُ آلَةً في الإِصابةِ و لَمْ تَكُنْ مَحَلًّا لها وَجَبَ تَقَدُّمُها،^{١٢} و جَازَ أَنْ تَقَعَ^{١٣} الإِصابةُ مع

١. في غير «خ، هـ» و المطبوع: «و هو».

٢. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و استمر له» بدل «و استمرار الوجود».

٣. في «ص»: «المعنى».

٤. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «احتاج».

٥. في الأصل: «قيل».

٦. هكذا في الأصل. و في «ص»: «ليس تجب من». و في سائر النسخ و المطبوع: «ليس نجد من».

٧. هكذا في الأصل. و في «ص»: «مصحبة للفعل». و في سائر النسخ و المطبوع: «مصالحة للفعل».

٨. في «خ، م، هـ» و المطبوع: «إليه».

٩. في «خ، م، هـ» و المطبوع: «الطير».

١٠. في «ص»: «يجري».

١١. من قوله رحمه الله: «و النار في الإحراق» إلى هنا لم يرد في الأصل.

١٢. في «خ، م، هـ» و المطبوع: «تقديمها».

١٣. في «خ، م، هـ» و المطبوع: «يقع».

خُرُوجِهَا عَنْ صِفَتِهَا. وَالْقُدْرَةُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ تُخَالِفُ هَذَا كُلُّهُ؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا تَقْتَضِي التَّقَدُّمَ دُونَ الْمُقَارَنَةِ، وَلِهَذَا الْجُمْلَةُ جَوِّزْنَا وَقَوَّعَ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْدُومَةٍ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ مِثْلُ^١ ذَلِكَ فِي الْجَارِحَةِ الْمَعْدُومَةِ.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرٌ: وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ:^٢ أَنَّا وَجَدْنَا الْمَقْدُورَ مَتَى بَقِيَ خَرَجٌ مِنْ كَوْنِهِ مَقْدُوراً، وَإِنَّمَا خَرَجَ فِي حَالِ بَقَائِهِ عَنِ الْقُدْرَةِ^٣؛ لَوْجُودِهِ، وَالْوُجُودُ حَاصِلٌ لَهُ فِي حَالِ الْحُدُوثِ، فَيَجِبُ خُرُوجُهُ^٤ بِالْحُدُوثِ^٥ مِنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ.

[جواب إشكالات الدليل]

وَعَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَسْئَلُهُ:

[بيان عدم تعلق القدرة بالباقي]

مِنْهَا: أَنْ يُقَالَ: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ الْبَاقِيَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَقْدُورِ؟
وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَكُونُ فِي حَالِ بَقَائِهِ مَقْدُوراً لِلَّهِ تَعَالَى^٦ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي حَالِ عَدَمِهِ^٧؛ لِأَنَّهُ (١٣٣/ب) لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ

١. فِي «ص»: - «مِثْل».

٢. فِي «ص»: «عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً»؛ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ.

٣. فِي «ص»: «مِنَ الْقُدْرَةِ». وَفِي «خ، م، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ«ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «خُرُوجُهَا». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْمَقْدُورِ».

٥. فِي «ص»: «بِالْحَدَث».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ«ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «و».

٧. فِي «ص»: «عَزَّ وَجَلَّ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ«ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «كَمَا كَانَ فِي عَدَمِهِ».

لَكَانَ^١ تَعَالَى فِي كُلِّ^٢ وَقْتٍ مُجَدِّدًا لِفَعْلِهِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَهُ^٣ وَهُوَ
بِبَعْدَادٍ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي بِالصِّينِ، وَقد عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ ذَلِكَ.

[بيان أن مقدور القدر يخرج من كونه مقدوراً عند بقائه، وفقاً لجميع النظريات، في
بقاء المقدورات]

ومنها: أن يقال: إنَّ مقدور القدر لا يبقى، و دليلكم مبني على البقاء.
والجواب عن ذلك: أن مَنْ قَالَ مِنَ الشُّيُوخِ ببقاء بعض مقدورات القدر، يُجِيبُ^٤
عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يَبْنِيَ^٥ الدَّلَالَةَ عَلَى بقاء مَا يَقُولُ^٦ ببقائه منها.^٧ وَمَنْ^٨ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهَا
لَا تَبْقَى، أَوْ يَشْكُ فِي ذَلِكَ^٩، يُمَكِّنُ أَنْ يُجِيبَ^{١٠} عَنِ السُّؤَالِ بِأَنْ يَقُولَ: ^{١١} لَوْ قَدَّرْنَا
فِيهَا الْبَقَاءَ لَاسْتَغْنَتْ عَنِ الْقُدْرَةِ،^{١٢} وَإِنَّمَا اسْتَغْنَتْ^{١٣} لوجودها؛ وَالتقديرُ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ كَافٍ.

١. في غير الأصل و «ص»: + «الله».

٢. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: - «كل».

٣. هكذا في «ص». و في الأصل: - «يجب أن». و في سائر النسخ و المطبوع: «يجب يصح أن يفعل».

٤. في «خ، ه» و المطبوع: «نجيب».

٥. هكذا في الأصل. و في «ص»: «بأن يبين». و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن مبني».

٦. في «ص»: «نقول».

٧. في الأصل: «فيها».

٨. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «من» بدون الواو.

٩. و هو رأي المصنف رحمه الله كما سوف يأتي في ص ١٣١.

١٠. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «نجيب».

١١. في «خ، ه» و المطبوع: «نقول».

١٢. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «لاستغنت من القدر».

١٣. في «خ، م، ه» و المطبوع: «استغنت».

على أننا قد بينّا أن الجسم الباقي يخرج من المقدور لأجل وجوده، فيجوز^١ أن يجعل أصلاً في كل موجود، وإن لم يجز عليه البقاء.

[بيان حقيقة بقاء «الاعتماد»]

ومنها: أن يقال: عندكم أن الاعتماد سفلًا يحتاج في استمرار وجوده^٢ إلى وجود الرطوبة، ولا^٣ يحتاج في وجوده إليها،^٤ فالأ جرت القدرة مجرى ذلك؟
و^٥ الجواب: أننا لا نقول: «إن الاعتماد سفلًا يحتاج في استمرار وجوده إلى الرطوبة» والذي نقوله أن الاعتماد إذا وجد وجب عدمه في الثاني، إلا أن يمنع مانع؛ فوجود الرطوبة مانع^٦ من عدمه، وإذا لم (١٣٤/ ألف) يُعَدَم استمر^٧ وجوده، وكان باقياً.

[بيان أن جهة الحاجة إلى القدرة تمنع من تعلقها بالفعل حدوثاً أو بقاءً]

ومنها: أن يقال: إذا كان الفعل لا يجوز أن يكون حسناً ولا قبيحاً في حال بقائه، وكان كذلك في حال حدوثه - وإن كانت^٨ صفة الوجود واحدة - فلم لا يجوز مثل ذلك في القدرة؟

١. في تمهيد الأصول: «فيجب».

٢. في «ص»: «وجودها».

٣. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا».

٤. في الأصل: - «إليها».

٥. في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

٦. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فوجود الرطوبة مانع».

٧. في «ص»: «وإذا لم يمنع استمرار».

٨. في «خ، ه» والمطبوع: «كان».

والجواب: أن المؤثر في حسن الفعل^١ قبحه وجوه يحدث عليها لا تجدد له في حال البقاء، فلهذا اختص الحسن والقبح بحال الحدوث.

وبمثل هذا نجيب إذا سئلنا عن الإرادة؛ فإنها^٢ تؤثر^٣ في الفعل في حال حدوثه ولا تؤثر^٤ في حال البقاء؛ وكذلك كون العالم عالماً يؤثر في المحكم من الأفعال في^٥ حال الحدوث دون حال البقاء؛^٦ لأن الوجه الذي تؤثر^٧ فيه الإرادة والعلم يختص بحال الحدوث دون حال البقاء.^٨ وقد مضى هذا من كلامنا في الدليل الأول.^٩

وفي الجملة ليس نكير أن يكون بين الباقي والحادث فرق، وأن يكون بعض الأحكام يتعلق بإحدى الحالتين دون الأخرى بعد أن يكون ذلك الحكم^{١٠} معقولاً، وجهته أيضاً معقولة، و^{١١} بحسب ما يدل عليه الدليل من ذلك.

والقدرة بخلاف هذا^{١٢} كله؛ لأن جهة الحاجة إليها هي نقل الفعل من العدم إلى الوجود، فوجوده يجب أن يستغنى عنها، ويتساوى في (١٣٤/ب) ذلك الموجود الحادث^{١٣} والباقي.

١. في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و أنها».

٣. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «مؤثرة».

٤. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «ولا مؤثر».

٥. في «ص» - «في».

٦. من قوله رحمه الله: «و كذلك كون العالم عالماً» إلى هنا أضفناه من الأصل و«ص».

٧. في الأصل: «المؤثر» بدل «الذي تؤثر». وفي «م»: «الذي مؤثر».

٨. في «ص»: - «حال».

٩. تقدم في ص ١١٥.

١٠. في «ص»: «المحكم».

١١. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

١٢. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذلك».

١٣. في الأصل و«ص»: «و الحادث».

[بيان أن الفعل يستغني عن الفاعل في حالتي الحدث والبقاء]

و بتأمل كلامنا هذا^١ يَسْقُطُ طَعْنُهُمْ بِأَنَّ الْفِعْلَ عِنْدَهُمْ يَتَعَلَّقُ^٢ بِالْفَاعِلِ فِي^٣ حَالِ الْحُدُوثِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ^٤ فِي حَالِ الْبَقَاءِ؛ لِأَنَّا لَا^٥ نَبِثُ الْفِعْلَ مُحْتَاجاً إِلَى فَاعِلِهِ فِي حَالِ حُدُوثِ^٦ وَلَا بَقَاءٍ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ^٧ بِالْدُخُولِ فِي الْوُجُودِ قَدْ اسْتَغْنَى عَنْهُ.

[بيان تفسير صحيح للقول: بأن الفعل متعلق بالفاعل في حال الحدث]

و لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ» مَعْنَى لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ^٨ تَفْسِيرَهُ أَنَّهُ لَوْلَا تَقَدُّمُ كَوْنِهِ قَادِرًا لِلْحَالِ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا بِلا فَصْلٍ لَمَّا حَدَثَ، وَ هَذَا حُكْمٌ لَا يُوْجِدُ لِلْبَاقِي. وَ رُبَّمَا فُسِّرَ^٩ بِأَنَّ أَحْوَالَ الْفَاعِلِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا^{١٠} وَ مُرِيداً قَدْ يُوْثِّرُ فِي الْوُجُوهِ^{١١} الَّتِي يَحْدُثُ عَلَيْهَا الْفِعْلُ، وَ مِثْلُ^{١٢} هَذَا لَا يَكُونُ فِي حَالِ الْبَقَاءِ.

١. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: - «هذا».

٢. هكذا في الأصل. و في «ص»: «يتعلق عندهم». و في سائر النسخ و المطبوع: - «عندهم».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «في».

٤. في «خ، م، ه» و المطبوع بدل «به»: «قادرًا للحال التي وُجد فيها بلا فصل لما حدث، و هذا حكم لا يوجد للباقي. و رُبَمَا فُسِّرْنَا بِأَنَّ أَحْوَالَ الْفَاعِلِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا». و هذا النص سوف يأتي بعد قليل.

٥. في «خ، ه» و المطبوع: - «لا».

٦. في «ص»: «حدوثه».

٧. في «ص»: - «إنه».

٨. في «ص»: «لأنه».

٩. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «فُسِّرْنَا».

١٠. من قوله رحمه الله: «قادرًا للحال التي وُجد» إلى هنا لم يرد في هذا الموضع من «خ، م، ه» و المطبوع. بل تقدم قبل قليل، كما أشرنا إلى ذلك في هامش سابق.

١١. في المطبوع: «الوجود».

١٢. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «وقيل».

[بيان أن «الكون» يمنع في حال الحدوث دون البقاء والوجه في ذلك]

٩٣

و يَسْقُطُ أَيْضاً طَعْنُهُمْ بِأَنَّ الْكَوْنَ يَمْنَعُ فِي حَالِ الْحُدُوثِ دُونَ الْبَقَاءِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نُنَكِّرُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ^١ إِذَا كَانَتْ مَفْهُومَةً، وَجِهَاتُهَا صَحِيحَةً.
و قد قِيلَ: إِنَّ الْمَنْعَ فِي الْكَوْنَ إِنَّمَا اخْتَصَّ حَالَ الْحُدُوثِ لِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَ الْكَوْنُ الْحَادِثُ يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ عَلَى التفسيرِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ، وَ الْبَاقِي لَا يَتِمُّ ذَلِكَ فِيهِ.

[الدليل الثالث]

دليل آخر: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ: أَنَّ تَنَاوُلَ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا لِلْمَقْدُورِ^٢ لَا يَخْتَلِفُ (١٣٥/ألف) فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْقَادِرِينَ، وَ إِنْ كَانَ^٣ بَعْضُهُمْ يَقْدِرُ لِنَفْسِهِ^٤ وَ بَعْضُ^٥ يَقْدِرُ بِقُدْرَةٍ، كَمَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْعَالِمُونَ وَ الْمُدْرِكُونَ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَ إِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ اسْتِحْقَاقِهِمْ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ.

وَ إِذَا تَقَرَّرَتْ^٦ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَلَوْ كَانَ أَحَدُنَا لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى مَوْجُودٍ لَوَجَبَ فِي الْقَدِيمِ تَعَالَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَ لَمَّا عَلِمْنَا تَقَدُّمَ كَوْنِهِ قَادِرًا لِكَوْنِهِ فَاعِلًا^٧، وَجَبَ فِينَا مِثْلَ ذَلِكَ؛ لَوْجُوبِ الْمُطَابَقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بَيْنَ الْقَادِرِينَ وَ الْعَالِمِينَ وَ الْمُدْرِكِينَ^٨ فِي كَيْفِيَّةِ التَّعَلُّقِ.

١. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «الحالين».

٢. في «ص»: «بالمقدور».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أن» بدون «كان».

٤. هكذا في الأصل و «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «بنفسه».

٥. في «ص»: «بعضاً».

٦. هكذا في «ص». و في الأصل: «فإذا تقرر». و في سائر النسخ و المطبوع: «و إذا تقرر».

٧. في «خ» و المطبوع: - «فاعلاً».

٨. في الأصل: - «و المدركين».

[جواب الإشكال على الدليل]

و مما^١ يَطْعَنُونَ به في هذا الدليل من أنه^٢ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى أَجْناسٍ لَا تَقْدِرُ عَلَيْهَا،^٣ أو يَقْدِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ وَلَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ، أو أنه تَعَالَى يَقْدِرُ^٤ عَلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ^٥ وَإِنْ كُنَّا لَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ.

[و الجواب: إِنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ] لِأَنَّ هَذَا كُلُّهُ خَارِجٌ عَمَّا اعْتَبَرْنَاهُ،^٦ وَلَمْ يَرْجِعِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ إِلَى كَيْفِيَّةِ التَّعَلُّقِ وَ حَقِيقَةِ التَّنَاوُلِ؛^٧ بَلْ إِلَى أُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْ ذَلِكَ. وَ الْقَدِيمُ تَعَالَى وَ إِنْ اخْتَصَّ بِأَجْناسٍ لَا تَقْدِرُ^٨ عَلَيْهَا، وَ قَدَّرَ^٩ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ الَّذِي لَا يَصِحُّ مِنَّا، وَ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى عَلَى الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ، فَكَيْفِيَّةُ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ أَجْمَعَ لَا يُخَالِفُ كَيْفِيَّةَ كَوْنِنَا قَادِرِينَ، وَ هِيَ جِهَةٌ الْإِحْدَاثِ وَ الْإِيجَادِ، وَ إِنَّمَا أَوْجَبْنَا^{١٠} (ب/١٣٥) التَّسَاوِيَّ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ دُونَ غَيْرِهَا.

٩٤

١ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَمَا».

٢ . فِي «ص»: «مِنْ اللَّهِ».

٣ . فِي «م»: «لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا». وَ فِي «خ، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَقْدِرُ» بِدُونِ «عَلَيْهَا».

٤ . فِي «خ، م، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَيَقْدِرُ» بِدَلِّ «أَوْ يَقْدِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، أَوْ أَنَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ».

٥ . هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَاحِد».

٦ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «اعْتَبَرْنَا».

٧ . فِي «ص»: «التَّنَاوُلِ».

٨ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَقْدِرُ».

٩ . فِي الْأَصْلِ: «وَيَقْدِرُ».

١٠ . فِي الْأَصْلِ وَ «ص»: «وَأِنَّمَا أَوْجَبْتَ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَأَوْجَبْنَا».

[الدليل الرابع]

دليل آخر: ومما يدل على تقدم القدرة: ما دللنا به على تعلّقها^١ بالضدين^٢، فلو وجب كونها مع مقدورها لوجب اجتماع الضدين.

[جواب الإشكال على الدليل]

وأقوى ما اعترض^٣ به على هذه الطريقة أن يقال: هي قدرة على الضدين، إلا أنها إنما تؤثر^٤ في أحدهما الوجود^٥ بمقارنته ومصاحبه، ومتى لم تقارنه^٦ لم يصح تأثيرها فيه. و يصح أن تتقدم عارية من الضدين، غير موجودة مع واحد منهما؛ غير أنها إذا أثرت في بعض مقدوراتها وخرج بها من عدم إلى وجود، أثرت فيه مصاحبة^٨.

وهذا السؤال على الترتيب الذي رتبناه، لا يوجد جواب عنه في كتب الشيوخ المسطورة^٩ على التعيين؛ لأنهم إنما تكلموا في غير هذا^{١٠} الموضع،^{١١} و^{١٢} تشاغلوا

١. هكذا في «ص». وفي الأصل الكلمة لا تقرأ. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعلق القدرة».

٢. تقدم في ص ١١١.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «طعن».

٤. في «ص»: «لا». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إنما».

٥. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «مؤثر».

٦. هكذا في «ص». وفي الأصل الكلمة مبهمة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للوجود».

٧. هكذا في الأصل و«ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يقارنه ولم يصاحبه».

٨. هكذا في الأصل و«ص، هـ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بمصاحبه».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلها».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأنهم لما تكلموا في هذا».

١١. في «خ، ص»: «المواضع».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

بِالرَّدِّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَحْكِيِّ^١ عَنِ ابْنِ الرَّائِدِيِّ^٢ - أَنَّهَا تَكُونُ قُدْرَةً عَلَى الضَّدِّينِ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهِمَا بِوُجُودِهَا، وَأَنَّهَا لَا تَعْرِى مِنْ أَحَدِهِمَا - وَبَسَطُوا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْجِنْسِ الَّذِي لَيْسَ بِمُشْتَبِهٍ، وَتَرَكُوا مَوْضِعَ الْاِشْتِبَاهِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ. وَلَيْسَ إِذَا لَمْ يَقُلْ هَذَا الَّذِي رَتَّبْنَاهُ ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَلَا غَيْرُهُ، وَجَبَ أَنْ يُعَدَلَ^٣ عَنْ إِفْسَادِهِ،^٤ وَ الْكَلَامُ كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.

وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي إِبْطَالِ هَذَا السُّؤَالِ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِالضَّدِّينِ وَمُؤَثَّرَةً فِي أَحَدِهِمَا، مَتَى أَثَّرَتِ الْمُصَاحِبَةُ^٥ لَهُ، لَمْ تَخُلْ^٦ فِي هَذِهِ^٧ الْحَالِ الَّتِي وُجِدَ بِهَا مَقْدُورُهَا مِنْ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالضَّدِّ الْآخَرِ وَالْأَضْدَادِ الْبَاقِيَةِ، أَوْ يَكُونَ التَّعَلُّقُ بَاقِيًا.

فَإِنْ خَرَجَتْ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالْأَضْدَادِ، وَجَبَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ التَّعَلُّقِ بِهَذَا الْمَقْدُورِ

١. راجع: مقالات الإسلاميين، ص ٢٣٠ - ٢٣١؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٢٦٨.
٢. أبو الحسين الراوندي، أحمد بن يحيى بن إسحاق، المتوفى سنة ٩٨ هـ. فيلسوف مجاهر بالإلحاد، كان أولاً من متكلمي المعتزلة، ثم تزندق واشتهر بالإلحاد، ويقال: كان غاية في الذكاء. وقد قيل فيه: إنه إنما عمل الكتب التي شنع بها عليه معارضة للمعتزلة وتحدياً لهم؛ لأن القوم كانوا أساءوا عشرته واستقصوا معرفته، فحمله ذلك على إظهار هذه الكتب ليبين عجزهم عن استقصاء نقضها وتحاملهم عليه في رميه بقصور الفهم والغفلة. كذا حكاه العلامة السيد حسن الأمين في استدرآكاته على الأعيان، ج ٥، ص ٣٠٤. وترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ٨٤. وبهامشه مصادر أخرى عن ترجمته.

٣. في «م» والمطبوع: «نُعَدَل».

٤. في «ص»: «فُسَادِهِ».

٥. هكذا في «خ، م، هـ» والمطبوع وتمهيد الأصول. وفي «ص»: «المصاحبة».

٦. في النسخ والمطبوع: «لم يخل». والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «القدرة». وهكذا الكلام في لفظة «تخرج»، وهي في النسخ والمطبوع: «يخرج».

٧. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «هذا».

في هذه الحال؛ لأنَّ دُخُولَهَا في التعلُّقِ بالْبَعْضِ دُخُولٌ في التعلُّقِ بِالْكُلِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا مَتَى وَجَدَتْ تَعَلَّقَتْ بِالْجَمِيعِ؟! وَخُرُوجُهَا مِنَ التعلُّقِ بِالْبَعْضِ^١ خُرُوجٌ مِنَ التعلُّقِ بِالْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا عُدِمَتْ خَرَجَتْ مِنْ كُلِّ التعلُّقِ، وَ لَوْ خَرَجَتْ مِنَ التعلُّقِ بِالْكُلِّ لَمَا أَثَّرَتْ فِي هَذَا الْمَقْدُورِ الْمَوْجُودِ؛^٢ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَوَثَّرُ فِيهِ لثُبُوتِ تَعَلُّقِهَا بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهَا مَا خَرَجَتْ مِنَ التعلُّقِ بِأَضْدَادِ هَذَا الْمَقْدُورِ فِي هَذِهِ الْحَالِ. قُلْنَا: مَعَ ثُبُوتِ التعلُّقِ لَا بُدَّ مِنْ صَحَّةِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَضْدَادَ^٣ هَذَا الْفِعْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَوْجَدَ^٤ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْبَتَّةَ، فَكَيْفَ يَكُونُ التعلُّقُ ثَابِتًا وَ حُكْمُهُ مُرْتَفِعًا؟

و أَيْضًا: فَإِنَّ حَقِيقَةَ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورَاتِ كُلِّهَا، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَعْقُولَةً وَ مُتَّفَقَةً^٥ فِي كُلِّ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ.^٦ وَ لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى التعلُّقِ هُوَ صَحَّةُ التَّأْثِيرِ، أَوْ وَقُوعَهُ وَ ثُبُوتَهُ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا تَكُونَ^٧ مُتَعَلِّقَةً وَ الْفِعْلُ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ^٨ يَخْرُجُ بِالثُّبُوتِ عَنِ الصَّحَّةِ. وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي، وَجَبَ^٩ أَنْ

١. من قوله رحمه الله: «دخول في التعلُّق بالكل» إلى هنا لم يرد في «خ» و المطبوع.

٢. هكذا في «ص» و تمهيد الأصول. و في «خ، م، ه» و المطبوع: «لوجود».

٣. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «أضداد».

٤. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «يوجد».

٥. في «ص»: «معقولة متفقة» بدون واو العطف.

٦. في النسخ و المطبوع: «يتعلَّق». و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «القدرة».

و في «ص»: «بها» بدل «به».

٧. في النسخ و المطبوع: «لا يكون». و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «القدرة».

٨. في «ص»: «الوجود».

٩. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «يجب».

١ لا تكون القدرة متعلقة بمقدوراتها قبل أن تؤثر فيها، ولا توجد^٢ عارية من مقدوراتها^٣ مع أنها متعلقة بها؛ لأن الثبوت هاهنا مرتفع. ومحال أن ينقسم^٤ معنى التعلق فيكون فيما وجد له حقيقة وفيما لم يوجد له حقيقة أخرى؛ لأن ذلك نقض الأصول.

و الدليلان اللذان قدّمناهما في صدر هذا الفصل على أن القدرة متقدمة، و بينّا بهما أن الوجود يُجِلُّ^٥ تعلق القدرة و يُبطل الحاجة إليها، يُفسدان^٦ هذا الطعن الذي حكّيناه و رتبناه.

١ . هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «لا».

٢ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا تجد».

٣ . في «خ»: «مقدّراتها».

٤ . هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «يقسم».

٥ . في المطبوع: «يختل».

٦ . في النسخ و المطبوع: «يُفسد». و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «الدليلان».

في الكلامِ على بقاءِ القدرةِ وبيانِ الصحيحِ منه

ذَهَبَ البَغْدَادِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَبْقَى، وَكَذَلِكَ^١ قَوْلُهُمْ فِي^٢ سَائِرِ الْأَعْرَاضِ. وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو هَاشِمٍ وَأَصْحَابُهُمَا إِلَى الْقَطْعِ عَلَى بَقَاءِ الْقُدْرَةِ.^٣ وَالصَّحِيحُ الشُّكُّ فِي ذَلِكَ، وَالتَّوَقُّفُ عَنِ الْقَطْعِ فِي الْقُدْرَةِ^٤ عَلَى بَقَاءٍ أَوْ عَدَمٍ فِي الثَّانِي؛^٥ لِفَقْدِ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَالشُّكُّ فَرَضٌ مَن لَا دَلِيلَ لَهُ، إِلَّا أَنَّ مَعَ الشُّكِّ^٦ لَا بُدَّ مِنَ التَّجْوِيزِ^٧ لِكَوْنِهَا مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي لَا يَبْقَى أَوْ يَبْقَى،^٨ وَإِنَّمَا يُمْنَعُ^٩ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِفَقْدِ الدَّلِيلِ.

١ . في المطبوع: «فكذلك».

٢ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «في».

٣ . راجع: المغني، ج ٦، ص ١٤١؛ أباكار الأفكار، ج ٢، ص ٢٩٣-٢٩٥؛ مناهج اليقين، ص ١٥٢ - ١٥٩؛ إشراق اللاهوت، ص ٣٧٨؛ الإرشاد للجويني، ص ٩٠ - ٩١.

٤ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «القدر».

٥ . أي في الوقت الثاني.

٦ . هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «مع أَنَّ الشُّكَّ» بدل «إِلَّا أَنَّ مَعَ الشُّكَّ».

٧ . في «خ، م، ه» والمطبوع: + «لبقائها والتجويز».

٨ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أو يبقَى».

٩ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقع المنع» بدل «يمنع».

[مناقشة دليل القول بأن القدرة لا تبقى]

فأما البلخي^١ و من وافقه من البغداديين فمَعُولُهُمْ^٢ في أنها لا تَبْقَى على أن الباقي الذي^٣ يَجُوزُ أن يَبْقَى ولا يَبْقَى، لا يَبْقَى^٣ إلا ببقاء، والأعراض كُلُّها لا يَجُوزُ عليها البقاء؛ لأن البقاء لا يَجُوزُ أن يَحُلَّها ولا يوجب^٤ لها صفة.

وقد بينا في مواضع من كتبنا أن البقاء ليس بمعنى^٥، وأبطلنا مذهب من قال بذلك، وبيننا أن الصفة إنما تُسندُ إلى معنى إذا تميّزت وعُرفت، وليس للباقي بكونه باقياً صفة، وفائدة وصفه بذلك أن وجوده مستمر، فالتعليل باطل.

ولو كانت هاهنا صفة لم يَجُزْ إسنادها إلى معنى؛ لوجوب حصولها. ألا ترى أنه متى استمر وجوده فلا بُدَّ من كونه باقياً، ومتى وُجدَ حالة واحدة لم يكن باقياً؟! والصفة إنما تُسندُ إلى علّة إذا كان جواز حصولها كجواز^٦ أن لا تحصل^٧ والشروط كُلُّها واحدة.

[مناقشة أدلة القول بأن القدرة تبقى]

[الدليل الأول]

فأما أبو عليّ وأبو هاشم من بعده فإنهما استدلا على بقاء القدرة بأن أحدنا

١. في «خ»: «فمعين لهم»، وفي «م، ه» والمطبوع: «فمعنى لهم»، بدل «فمَعُولُهُمْ».

٢. في «ص»: - «الذي».

٣. في «ص»: - «لا يبقى».

٤. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «ولا يجوز».

٥. الملخص، ص ٥٩ - ٦٠.

٦. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: - «أنه».

٧. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «لجواز».

٨. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يحصل».

يَحْسُنُ أَنْ يَأْمُرَ غُلَامَهُ بِمُتَاوَلَتِهِ^١ كُوزًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغُلَامِ مَسَافَةً، وَيَحْسُنُ أَنْ يَذُمَّ الْغُلَامَ إِذَا لَمْ يَتَاوَلْهُ^٢ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ^٣ لَمْ يَتَاوَلْهُ^٤ بَعْدَ أَنْ يَمْضِيَ مِنَ الزَّمَانِ الْقَدْرُ الَّذِي يَتَسَبَّحُ لِلْمُتَاوَلَةِ^٥ وَقَطَعَ الْمَسَافَةَ لَوْ تَعَاطَاهَا، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَذُمَّهُ عَلَى أَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا فِيهِ - وَهُوَ فِي مَكَانِهِ - مِنَ الْقُدْرَةِ قُدْرَةً عَلَى الْمُتَاوَلَةِ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ^٦ إِلَّا بَأَنْ يَجُوزَ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ، حَتَّى إِذَا قَطَعَ الْمَسَافَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُوزِ تَتَاوَلْ بِقُدْرَتِهِ الْكُوزَ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ^٧ قُدْرَةً عَلَى مَا لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ.

وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ بَاطِلٌ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْقُدْرَةَ الَّتِي فِيهِ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمُتَاوَلَةِ، وَإِنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ الْمُتَاوَلَةُ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ وَعُدُولِهِ^٨ عَنْ قَطْعِهَا.

وَالَّذِي يَذَلُّ عَلَى أَنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَى الْمُتَاوَلَةِ: أَنَّهَا لَوْ فَعَلَتْ فِيهِ فِي أَقْرَبِ الْمُحَاضِرَاتِ إِلَى الْكُوزِ لَصَحَّ مِنْهُ^٩ تَتَاوُلُهُ^{١٠} بِهَا.

١. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه»: «بتناولته»، وهو تصحيف عن «بتناوله» أو عن «بمتناولته».

و في المطبوع: «بتناولته».

٢. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «لم يتناولته».

٣. أي «لأنه»، وهو تعليل لحسن الذم.

٤. في «ص»: - «على أنه لم يتناولته». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «لم يتناولته». ولما اخترناه في هذا المورد وكذا في الموردين قبله قرآن في كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى.

٥. في «ص»: «المتناول».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «كذلك».

٧. في «ص»: «لا تصح أن يكون».

٨. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «عدوله» بدون واو العطف.

٩. في «خ، ه» والمطبوع: «ليصح فيه». وفي «م»: «يصح منه».

١٠. في «ص»: «تناولها».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ إِذَا فُعِلَتِ الْقُدْرَةُ فِيهِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْكُوزِ أَنْ لَا تَكُونَ^٢ قُدْرَةٌ عَلَى تَنَاوُلِهِ؛ لِأَنَّ التَّنَاوُلَ لَا يَصِحُّ بِهَا عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ بِتَقْدِيرٍ لَمْ يَقَعْ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةٌ عَلَى تَنَاوُلِ^٣ الْكُوزِ وَإِنْ فُعِلَتْ فِيهِ^٤ وَهُوَ عَلَى بُعْدٍ؛ وَيُعْلَمُ أَنَّهَا مَعَ الْبُعْدِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمُنَاوَلَةِ بِأَنَّهَا لَوْ فُعِلَتْ فِيهِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْكُوزِ لَتَنَاوَلَهُ بِهَا، فَلَوْلَا أَنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ.

وَعِنْدَ مُخَالَفَتِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٥ أَنَّ الْقُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةً بِمَا يَقَعُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَالْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْقَادِرِ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ^٦ قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الْعَاشِرِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِذِهِ الْقُدْرَةَ فِي الثَّانِي الْمَقْدُورِ الَّذِي يَقَعُ فِي الْعَاشِرِ، وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ أَيْضاً: إِنَّ الْقُدْرَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْقَادِرِ بِبَعْدَادٍ قُدْرَةٌ فِي الثَّانِي عَلَى الْكَوْنِ بِالْبَصَرَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ^٧ بِهَا عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ تَكُونُ^٨ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَصِحُّ بِهَا عَلَى وَجْهِ؟ اعْتَذَرُوا بِأَنْ يَقُولُوا: هَذِهِ الْقُدْرَةُ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فِي الثَّانِي مَا يَقَعُ

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا أن».

٢. في النسخ والمطبوع: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «القدرة».

و هكذا الكلام في نظيره الآتي يُعيد هذا.

٣. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مناولة».

٤. في «م»: «منه». و هكذا نظيره الآتي يُعيد هذا.

٥. أي القائلين ببقاء القدرة.

٦. في «ص»: «في أول وقت».

٧. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ذلك».

٨. في «م»: «يكون».

في العاشر، فهي قُدْرَةٌ عليه؛ لأنها إذا بَقِيَتْ إِلَى العاشرِ صَحَّ أَنْ يُفَعَلَ بِهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدٍ حَالٍ لَهَا لَمْ تَكُنْ.^١ وَأَيْضاً لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّهَا فُعِلَتْ فِي الْقَادِرِ فِي الْوَقْتِ التَّاسِعِ، لَفَعَلَ فِي الْعَاثِرِ.

وَيَعْتَذِرُونَ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَوْنِ فِي الثَّانِي بِالْبَصَرَةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ بِبَعْدَادٍ بِمِثْلِ^٢ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.^٣

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ بِمِثْلِ هَذَيْنِ الْعُذْرَيْنِ يَعْتَذِرُ الطَّاعِنُ عَلَى دَلِيلِ الْكُوزِ، فَيَقُولُ: لَوْ فُعِلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْقُدْرَةُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْكُوزِ لَفَعَلَ بِهَا الْمُنَاوَلَةُ^٤ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدٍ حَالٍ لَهَا؛ فَدَلَّ ذَلِكَ^٥ عَلَى أَنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَيْهِ مَعَ الْبُعْدِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: هَذَا تَقْدِيرٌ لِحَالٍ^٦ لَمْ يَقَعْ.

قُلْنَا: وَأَنْتُمْ أَيْضاً عَوَّلْتُمْ عَلَى تَقْدِيرِ حَالٍ لَمْ يَقَعْ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فَاسِداً فَهُوَ^٧ لَكُمْ وَعَلَيْكُمْ.

وَلَنَا أَيْضاً أَنْ نَقُولَ: لَوْ قَدَّرْنَا بَقَاءَ الْقُدْرَةِ - فَإِنْ تَقْدِيرَ ذَلِكَ فِيمَا يُشَكُّ فِي بَقَائِهِ أَوْ يُقَطَّعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى جَائِزٌ - لَكَانَتْ مَعَ الْبَقَاءِ يَصِحُّ أَنْ يُفَعَلَ^٨ بِهَا الْمُنَاوَلَةُ، وَالْبَقَاءُ الْمُقَدَّرُ مَا جَدَّدَ^٩ لَهَا حَالاً، وَهِيَ عَلَى^{١٠} مَا كَانَتْ عَلَيْهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يكن».

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مثل». وهكذا الكلام في «بمثل» الآتي.

٣. في «خ، م، ه» والمطبوع: «الموجودين». ٤. في «خ، م» والمطبوع: «المتناول».

٥. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ذلك».

٦. في «ص»: «بحال».

٧. هكذا في «ص». وفي «م، ه» والمطبوع: «فاسد فهو». وفي «خ»: «هو» بدل «فهو».

٨. في «خ، م، ه» والمطبوع: + «صح».

٩. في «ص»: «ما يجدد».

١٠. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: - «على».

تَكُونُ^١ في جميع الأحوال^٢ قُدْرَةٌ عَلَى الْمُنَاوَلَةِ. وهذا ممَّا لَا فَصْلَ^٣ فِيهِ الْبَتَّةَ.
وَالْقُدْرَةُ الْمَوْجُودَةُ بِبَعْدَادٍ أَيُّ نَفْعٍ^٤ لَهُمْ فِي أَنْ يَصِحَّ - إِذَا بَقِيَتْ - وَقَوْعُ الْكَوْنِ
بِالْبَصَرَةِ بِهَا فِي الْعَاشِرِ مَثَلًا - أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِحَاجَتِهِ فِي قَطْعِ الْمَسَافَةِ إِلَى أَوَاقَاتٍ
كَثِيرَةٍ - وَهُوَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ فِي الثَّانِي الْكَوْنَ بِالْبَصَرَةِ مَعَ أَنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي
وَسَائِرِ الْأَوَاقَاتِ؟ أَوْ^٥ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي^٦ أَنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ وَقَوْعُهُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ
وَلَا غَيْرِهِ؟ فَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ إِلَّا التَّقْدِيرُ^٧ لِمَا وَقَعَ خِلَافُهُ. فَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُمْ: كَانَ يَجِبُ
مَعَ وَقْعِ خِلَافِ ذَلِكَ الْمَقْدُورِ أَنْ لَا تَكُونَ الْقُدْرَةُ مُتَعَلِّقَةً بِمَا لَا يَصِحُّ^٨ وَقَوْعُهُ بِهَا
عَلَى وَجْهِهِ، وَإِنْ رَضِيتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ بِذَلِكَ فَارْضَوْا مِنَ الطَّاعِنِ فِي دَلِيلِ الْكُوزِ بِمِثْلِهِ.^٩

٩٩

[الدليل الثاني]

فَإِنْ اسْتَدَلُّوا عَلَى بَقَاءِ الْقُدْرَةِ بِدَلِيلِ أَبِي هَاشِمٍ، وَهُوَ: أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكَوْنِ
بِالْبَصَرَةِ يَجُوزُ^{١١} وَجُودُهَا فِي الْقَادِرِ وَهُوَ بِبَعْدَادٍ، وَمُحَالٌ^{١٢} أَنْ تَكُونَ^{١٣} قُدْرَةٌ عَلَى

١. في «ص» والمطبوع: «يكون». ٢. في «خ»: - «الأحوال».

٣. في «ص»: «لا فضل».

٤. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه»: والمطبوع: «أي يقع».

٥. هكذا في «م، ه»، وفي «ص»: «و». وفي «خ» والمطبوع: «إذ».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: + «أَنْ يَكُونَ».

٧. في «خ» والمطبوع: «التعدي».

٨. في «خ» والمطبوع: «بما يصح».

٩. في «خ» والمطبوع: - «و».

١٠. هكذا في النسخ والمطبوع. وفي «ص»: + «ذلك».

١١. في «خ، م، ه» والمطبوع: «فيجوز».

١٢. في «خ»: «و لا محال».

١٣. في «ص»: «أَنْ يَكُونَ».

ما يَسْتَحِيلُ حَدُوْثُهُ بها؛^١ فَيَجِبُ أَنْ يَصِحَّ وَقُوْعُ الْكُوْنِ بِالْبَصْرَةِ بهذه القُدْرَةِ على بعض^٢ الوجوه، وإلّا لَمْ تَكُنْ قُدْرَةٌ عليه؛ ولا يَصِحُّ وَقُوْعُهُ بها إلّا بأنْ تَبْقَى^٤ حَتَّى يَقْطَعَ الْمَسَافَةُ بَيْنَ بَغْدَادَ وَالْبَصْرَةِ.

وَالطَّعْنُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ قَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الطَّعْنِ عَلَى دَلِيلِ الْكُوْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: يَصِحُّ وَقُوْعُ الْكُوْنِ بِالْبَصْرَةِ بهذه القُدْرَةِ على أَحَدِ^٥ الْوَجْهَيْنِ: ^٦إِمَّا بِأَنْ تُفْعَلَ^٧ فِيهِ وَهُوَ قَرِيبُ الْمَكَانِ إِلَى الْبَصْرَةِ - وَهَذَا جَائِزٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ - فَيُفْعَلُ بِهَا^٨ الْكُوْنُ،^٩ أَوْ بِأَنْ يُقَدَّرَ بَقَاؤُهَا،^{١٠} فَيَصِحَّ أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ الْكُوْنُ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدٍ حَالٍ^{١١} لَهَا. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَقْدِيرُ الْمُحَالِ،^{١٢} أَوْ^{١٣} لِمَا لَمْ يَقَعْ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا.

فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي دَلِيلِ الْكُوْنِ، وَالطَّعْنُ الْمُسَكِّتُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ عِنْدَهُمْ قُدْرَةٌ فِي الثَّانِي عَلَى الْكُوْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَلا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِهَا فِي

١. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «حدوثها».

٢. في «ص»: - «بعض».

٣. في «خ، م، ه» والمطبوع: «لم يكن».

٤. في «خ، م، ه» والمطبوع: «يبقى».

٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «إحدى».

٦. من قوله رحمه الله: «وإلّا لم تكن قدرة عليه» إلى هنا لم يرد في «ص».

٧. في «ص»: «يفعل».

٨. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بهذا».

٩. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الكوز». وهكذا الكلام في «الكون» الآتي بعيد هذا.

١٠. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ببقائها».

١١. في «م»: «محال».

١٢. في «خ»: «للحال». وفي «ص»: «محال».

١٣. في «ص»: «و».

القادر وهو ببغداد أن يفعل بها في الثاني كوناً بالبصرة على وجهه. ولا يفزعون في ذلك إلا إلى تقدير لما لم يقع، فلا يجب أن ينكروه إذا استعملنا مثله.

[الدليل الثالث]

وإن^١ استدّل على ذلك باستمرار حال أحدنا في كونه قادراً، وأنه لا يخرج عن هذه الصفة^٢ إلا بضد؛ إما للقدرة، أو لما تحتاج إليه القدرة.

فهذه طريقة واضحة الفساد؛ لأن أحدنا - على المذهب الصحيح - لا يجد من نفسه كونه قادراً، فكيف يعلم استمراره؟! ١٠٠

ثم الاستمرار يمكن أن يكون للبقاء، كما يمكن أن يكون^٣ لتجديد^٤ القديم تعالى^٥ لفعل القدرة^٦ في كل حال؛ وإذا كان^٧ محتملاً^٨ للأمرين كيف يقطع على أحدهما؟ وقد يستمر كون أحدنا مريداً ومُستهيأاً أوقاتاً كثيرة، ولم يوجب ذلك بقاء الشهوة والإرادة.

وَدَعَوَاهُمْ: «أَنَّ الْقَادِرَ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَّا بِضِدٍّ غَيْرِ مَسْلَمَةٍ^٩، وَالْخِلَافُ فِيهِ، وَلَوْ سُلِّمَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ [تَجْدِيدٍ]^{١٠} الْقُدْرَةَ.

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».

٢. في «ص»: «الطريقة». والكلمة مخرومة في «ه».

٣. في «ص»: «+» للقديم.

٤. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لتحديد».

٥. في «م»: «تعالى».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لقدرة الفعل».

٧. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإذ».

٨. في «خ» والمطبوع: «محتمل».

٩. في غير «ه»: «غير مسلم».

١٠. في النسخ والمطبوع: «تحديد». والصواب ما أثبتناه.

فَأَمَّا الطَّعْنُ^١ فِي بَقَاءِ الْقُدْرَةِ بِجَوَازِ^٢ وجودِ مِثْلِهَا فِي الثَّانِي لَوْ كَانَ لَهَا مِثْلٌ، فَبَاطِلٌ؛
لأنَّ الْقُدْرَةَ لَا مِثْلَ لَهَا، وَ مَا لَهُ مِثْلٌ^٣ مِنَ الْأَعْرَاضِ لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ
فِيهِ؛ لِأَنَّهَا مُتَقَفِضَةٌ بِالشَّهْوَةِ وَالْإِرَادَةِ وَ [الْمَوْتِ]^٤ وَالْفَنَاءِ.

١ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «التعلق».

٢ . هكذا في «ص» و المطبوع. و في «خ، م، هـ»: «يجوز».

٣ . في «م، هـ»: «مثال».

٤ . في «خ» و المطبوع: «و الصورة». و في غيرهما: «و الصوت». و الصواب ما أثبتناه.

في إبطال تكليف ما لا يُطاق

إِعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ مَا يَتَعَذَّرُ وَجُودُهُ؛ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لارتفاعِ قُدْرَةٍ، أَوْ
وَجُودِ عَجْزٍ أَوْ زَمَانَةٍ، أَوْ فَقْدِ آلَةٍ وَجَارِحَةٍ أَوْ عِلْمٍ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ
سَوَاءٌ فِي قُبْحِ تَكْلِيفِهِ وَالأَمْرِ بِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ التَّعَذُّرِ.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ يَقْبَحُ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يَأْمُرَ بِالْفِعْلِ الْجَمَادِ
أَوْ الْعَاجِزِ أَوْ الْمَيِّتِ أَوْ الزَّمِينِ، وَكَذَلِكَ^١ يَقْبَحُ أَنْ يَأْمُرَ الْأَعْمَى بِنَقْطِ الْمَصَاحِفِ
وَالْأُمِّيَّ بِالْكِتَابَةِ.^٢ وَإِنَّمَا قُبْحُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ لِمَا لَا يُطَاقُ وَيَتَعَذَّرُ وَجُودُهُ؛ بِدَلَالَةِ
أَنَّهُ مَعَ التَّائِي^٣ لَا يَقْبَحُ، وَعِنْدَ التَّعَذُّرِ يَقْبَحُ، فَعَلِمَ^٤ أَنَّهُ جِهَةٌ^٥ الْقُبْحِ.

١٠١

[إبطال بعض الوجوه المدعاة لقبح تكليف ما لا يُطاق]

و^٦ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قُبْحُهُ لِتَعَرُّيهِ^٧ مِنْ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ
حَالَ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ وَحَالَ تَكْلِيفِ مَا يُطَاقُ سَوَاءٌ فِي صِحَّةِ اخْتِيَارِ الْعُقَلَاءِ

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكذلك».

٢. في «م»: «إلا في الكتابة». ٣. في «خ» والمطبوع: «الثاني».

٤. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «يُعلم».

٥. في «خ»: «جوده». ٦. في «خ» والمطبوع: «أو».

٧. في «ص، م»: «لتعريه».

لِكُلِّ واحدٍ منهما مع التساوي في المَنَافِعِ ودفعِ^١ المَضَارِّ، وقد عَلِمَ خِلَافُ^٢ ذلك،
وَبَسَطْنَا الكلامَ فيه^٣ في صَدْرِ الكلامِ في بابِ العدلِ من هذا الكِتَابِ.^٤
ولا يَجُوزُ أن يَقْبَحَ ذلك^٥ مِنَّا ولا يَقْبَحَ^٦ منه تَعَالَى؛ لَأَنَّ جِهَةَ الْقُبْحِ إذا كَانَتْ
حَاصِلَةً في فِعْلِهِ تَعَالَى فلا بُدَّ مِنَ الْقُبْحِ. وهذا أيضاً مِمَّا بَيَّنَّاهُ مُتَقَدِّماً.^٧
وَبَيَّنَّا أيضاً أَنَّهُ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ عِلَّةً قُبْحِهِ مِنَّا النِّهْيَ والحِظْرَ^٨، ولا كَوْنَنَا
مُحَدِّثِينَ مَرْبُوبِينَ^٩، ولا غَيْرَ ذلكَ مِنَ الوجوهِ التي يُعْتَرَضُ^{١٠} بِهَا في^{١١} قُبْحِ الظُّلْمِ
وَالْكَذِبِ مِنْهُ تَعَالَى^{١٢؛ ١٣} فلا مَعْنَى لِإِعَادَةِ ما مَضَى مُسْتَقْصَى.

[جواب بعض إشكالات المجبرة]

وَرُبُّمَا تَعَلَّلَ القَوْمُ في دَفْعِ كَلَامِنَا بِأن يَقُولُوا:^{١٤} الكَافِرُ إِنَّمَا أُتِيَ^{١٥} في تَعَذُّرِ

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «دفع».
٢. في «ص»: - «خلاف».
٣. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: - «فيه».
٤. لقد سقط هذا البحث من نسخ كتاب الذخيرة، ولكن تعرّض له المصنّف بالتفصيل في صدر باب العدل من كتاب الملخص، ص ٣١٠ وما بعدها.
٥. في «ص»: - «ذلك».
٦. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «ولا يصح».
٧. الملخص، ص ٣١١-٣١٩.
٨. الملخص، ص ٣١٩.
٩. الملخص، ص ٣١٨.
١٠. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعرّض».
١١. كذا، والصواب: «على».
١٢. الملخص، ص ٣١٣-٣١٨.
١٣. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «منّا» بدل: «منه تعالى».
١٤. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بأن يقول».
١٥. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أوتي». وهكذا الكلام في نظيره الآتي بعيد هذا، إلا أَنَّهُ في «خ، هـ» أيضاً مثل ما في «ص».

الإيمان عليه من قِبَلِ نَفْسِهِ؛ لِتَشَاغُلِهِ بِالْكَفْرِ.

و هذا باطلٌ؛ لأنَّه شُغِلَ بِالْكَفْرِ وَ خُلِقَ فِيهِ هُوَ وَ قُدْرَتُهُ الْمَوْجِبَةُ لَهُ، فَمَا أَتَى -
على قولهم - إِلَّا مِنْ [قِبَلِ] خَالِقِهِ.^٢

على أَنَّ هَذَا^٣ تَعْلِيلٌ لِرِثْقَانِ الطَّاقَةِ عَنْهُ، وَ تَسْلِيمٌ لَكَوْنِهِ غَيْرَ مُطَبَّقٍ؛ وَ هُوَ وَجْهُ
الْقُبْحِ، وَ إِنْ اخْتَلَفَتْ^٤ جِهَاتُ التَّعْذُرِ.

وَ بَعْدُ، فَهَذَا يَوْجِبُ فَيَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَنْ يَصِحَّ^٥ تَكْلِيفُهُ، وَ فَيَمَنْ قَطَعَ رِجْلَ نَفْسِهِ
أَنْ يَحْسُنَ^٦ تَكْلِيفُهُ^٧ السَّعْيِ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا أَتَيَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِمَا.

وَ رُبَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْعَاجِزِ وَ الْكَافِرِ بِأَنَّ الْكَافِرَ تَارَكَ الْإِيمَانَ، وَ الْعَاجِزُ لَيْسَ كَذَلِكَ.
وَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ مَا ظَنُّوهُ؛ لِأَنَّ حَالَ الْكَافِرِ عِنْدَهُمْ أَسْوَأُ مِنْ حَالِ الْعَاجِزِ؛ لِأَنَّ
الْكَافِرَ فِيهِ مِنَ الْمَوَانِعِ عَنِ الْإِيمَانِ أَشْيَاءٌ: أَوَّلُهَا الْكُفْرُ، وَ ثَانِيهَا قُدْرَةُ الْكُفْرِ،^٨ وَ ثَالِثُهَا
إِرَادَةُ الْكُفْرِ، وَ رَابِعُهَا قُدْرَةُ إِرَادَةِ الْكُفْرِ. وَ الْعَاجِزُ مَا فِيهِ مِمَّا يُضَادُّ الْإِيمَانَ وَ يَمْنَعُ
مِنْ وَجُودِهِ إِلَّا الْعَجْزُ وَحْدَهُ.

على أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْكَافِرَ تَارَكَ الْإِيمَانَ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ إِنَّمَا يُطَلَّقُ فَيَمَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ

١٠٢

١. هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ» و المطبوع: «فيما».

٢. في المطبوع: «خالقه».

٣. في «ص»: - «أَنَّ». و في «خ، م، هـ» و المطبوع: «أَنَّهُ» بدل «أَنَّ هذا».

٤. في «خ، هـ»: «لَا ارْتِفَاعَ». و في «م»: «الارتفاع».

٥. في «خ» و المطبوع: «اختلف».

٦. في «ص»: + «منه».

٧. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «أَنْ يَصِحَّ».

٨. في «خ» و المطبوع: - «و فَيَمَنْ قَطَعَ رِجْلَ نَفْسِهِ أَنْ يَحْسُنَ تَكْلِيفُهُ».

٩. في «ص»: + «و هو لا يقدر».

و عَلَى الْأَخْذِ^١ مَعًا، فَيَخْتَارُ أَحَدَهُمَا بَدَلًا مِنَ الْآخَرِ. وَإِنْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَافِرَ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِيمَانِ تَارِكًا لَهُ، قِيلَ فِي الْعَاجِزِ أَيْضًا: إِنَّهُ تَارِكٌ.

و رُبَّمَا قَالُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ^٢ مَوْهُومٌ مِنَ الْكَافِرِ - وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ -، أَوْ جَائِزٌ مِنْهُ، [أَوْ] هُوَ^٣ مُطْلَقٌ غَيْرُ مَمْنُوعٍ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَاجِزُ.

و هَذَا كُلُّهُ غَيْرُ نَافِعٍ:

أَمَّا الْوَهْمُ: فَهُوَ الظَّنُّ؛ وَإِذَا كَانَ الْكَافِرُ عِنْدَهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِيمَانِ وَفِيهِ مَوَانِعُ وَأُصْدَادٌ تَمْنَعُ^٥ مِنْهُ، فَقَدْ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ الْإِيمَانُ؛ فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُونَ خِلَافَ مَا يَعْتَقِدُونَ؟! فَأَمَّا نَحْنُ فَقَطَّعْ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْإِيمَانُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ^٦ الَّتِي هُوَ مَأْمُورٌ عِنْدَهُمْ فِيهَا بِالْإِيمَانِ؛ فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ أَوْ يُظَنُّ مِنْهُ الْإِيمَانُ؟^٧

و^٨ أَمَّا الْجَوَازُ: فَالصَّحِيحُ الْمُسْتَقَرُّ مِنْ مَعْنَى^٩ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فِيمَا طَرِيقُهُ الْعَقْلِيَّاتُ: الشُّكُّ، وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ كَيْفَ

١. كَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ: «الْآخَرِ». وَالْمُرَادُ بِالْآخَرِ: الضَّدَّ، أَيْ أَنَّ التَّرِكَ يَطْلُقُ عَلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الضَّدِّينَ فَيَخْتَارُ أَحَدَهُمَا وَيَتْرَكُ الْآخَرَ. رَاجِعْ: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٥٥؛ التَّعْلِيلُ، ص ١٥٥.

٢. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ + «هُوَ».

٣. فِي «خ، ص، م، ه» وَالْمَطْبُوعِ: «وَهُوَ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ بِقِرْنَةِ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَأَمَّا الْإِطْلَاقُ وَالتَّخْلِيَةُ وَارْتِفَاعُ الْمَنْعِ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ لَهُمْ».

٤. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي «خ، م، ه» وَالْمَطْبُوعِ: «أَمَّا الْوَهْمُ أَوْ الظَّنُّ: فَإِذَا».

٥. فِي «خ»: «نَمْنَعُ».

٦. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «الْحَالَةِ».

٧. فِي «ص»: «الْإِيمَانُ مِنْهُ».

٨. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «و».

٩. هَكَذَا فِي «ص، ه». وَفِي «م»: «عَنْ مَعْنَى». وَفِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: - «مَعْنَى».

يُشَكُّ فِي ذَلِكَ حَتَّى^١ [يُقَالُ]:^٢ «إِنَّهُ جَائِزٌ»؟!

و إن عَنَّا بهذه اللفظة نَفْي^٣ الإِسْتِحَالَةِ، فَالِإِسْتِحَالَةُ ثَابِتَةٌ مَعَ وَجُودِ الْكُفْرِ
و قُدْرَتِهِ؛ وَ قَدْ مَضَى^٤.

فَأَمَّا الْإِطْلَاقُ وَ التَّخْلِيَةُ وَ ارْتِفَاعُ الْمَنْعِ: فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ^٦ الْإِطْلَاقَ^٧
وَ التَّخْلِيَةَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْقَادِرِ إِذَا ارْتَفَعَتْ عَنْهُ الْمَوَانِعُ، وَ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ
جُمْلَةً^٨ لَا يَوْصَفُ بِذَلِكَ. فَأَمَّا^٩ [ارْتِفَاعُ]^{١٠} الْمَنْعِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنَّ مَوَانِعَ
الْكَافِرِ عَنِ الْإِيمَانِ أَكْثَرُ مِنْ مَوَانِعِ الْعَاجِزِ^{١١}.^{١٢}

وَ كُلُّ هَذِهِ الْفُرُوقِ لَوْ صَحَّتْ لَا تَمْنَعُ^{١٣} مِنْ كَوْنِ الْكَافِرِ غَيْرَ مُطَبِّقٍ لِلْإِيمَانِ،
وَ ذَلِكَ وَجْهٌ قُبِحَ تَكْلِيفُهُ.

١٠٣

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: + «أنه لا».

٢. في النسخ والمطبوع: «يقول». والصواب ما أثبتناه.

٣. في «ص»: - «نفي».

٤. مضى آنفاً.

٥. في «ص»: - «و قد مضى».

٦. في «ص»: «أن».

٧. في «م»: «الإخلاف». وفي «ه»: «لا خلاف».

٨. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «حملة».

٩. في «خ» والمطبوع: «وأمّا».

١٠. ما بين المعقوفين أضفناه بمقتضى قوله رحمه الله: «فأمّا الإطلاق والتخليه وارتفاع المنع».

١١. تقدم قبل قليل.

١٢. في «ص»: - «من موانع العاجز».

١٣. في «خ» والمطبوع: «لا يمنع».

[٧]

فصل

في إبطال البدل

إِنَّمَا فَرَعَ^١ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ إِلَى ذِكْرِ الْبَدَلِ لَمَّا أُلْزِمُوا تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، فَتَعَلَّلُوا بِأَنْ
قَالُوا: الْكَافِرُ يَجُوزُ مِنْهُ الْإِيمَانُ فِي حَالِ كُفْرِهِ.

فَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ وَالْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ؟
قَالُوا حِينَئِذٍ: يَجُوزُ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ، بَأَنْ لَا يَكُونَ «كَانَ الْكُفْرُ».

[وجوه بطلان المعنى الخاطي للبدل]

[١]. وَأَوَّلُ^٢ مَا يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا أَجَزْتُمْ مِنَ الْكَافِرِ الْإِيمَانَ بِشَرْطٍ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ
«كَانَ الْكُفْرُ»، وَقد عَلِمْتُمْ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَمْ يَقَعْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ الْمُعْلَقُ بِهِ
مُرْتَفِعاً وَإِلَّا بَطَلَ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: «يَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا لَوْ لَمْ
يَكُنْ قَدْ أَعْلَمْنَا أَنَّهُ قَدْ خَتَمَ النَّبُوَّةَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» فَقَدْ شَرَطْنَا أَمْرًا عَرَفْنَا
الآنَ ارْتِفَاعَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَرْتَفِعَ تَجْوِيزُ بَعَثِهِ نَبِيًّا^٣ مَعَ فَقْدِ الشَّرْطِ فِي التَّجْوِيزِ.

١. في «ص»: «فرغ».

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأول».

٣. هكذا في «ص». وفي «م»: «بعث نبي». وفي «هـ» الكلمة ممسوحة. وفي «خ» والمطبوع:
«بعثه نبي».

وكذلك إذا أجزنا دخول زيد الدار بشرط أن لا يخبر^١ نبي بأنه لا يدخلها، متى أخبر^٢ نبي بأنه لا يدخلها ارتفع الجواز.

[٢]. و بعد، فإنه يلزم تجويز الإيمان من العاجز، بأن لا يكون «كان^٣ العجز» و^٤ بأن تكون^٥ القدرة بدلاً منه.

[٣]. و أيضاً يلزم تجويز كون القديم محدثاً و المحدث قديماً على جهة البدل الذي ذكره؛ و أن يجوز^٦ البدل في صفاته تعالى، و^٧ في الماضي، و في^٨ الباقي المستمر الوجود.

و ما يلزم على هذه الطريقة لا يكاد يحصى.

[بيان المعنى الصحيح للبدل]

و الفرق بين تجويزنا^٩ من المكلف الإيمان و الكفر في الحالة^{١٠} الثانية على البدل و بين قولهم واضح؛ لأن البدل كالشرط، و من حقه أن لا يدخل إلا في الأمور المنتظرة المستقبلية، و لما كان ما لم يوجد منتظراً،^{١١} صح دخول البدل فيه إذا امتنع

١٠٤

١. هكذا في «ص». و في سائر النسخ: «لا تخبرني». و في المطبوع: «لا يخبرني».

٢. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «أخبرني».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «كان».

٤. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و».

٥. في «خ، ص، م»: «يكون».

٦. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أن تجوزوا».

٧. في تمهيد الأصول: «و».

٨. هكذا في «ص». و في سائر النسخ: «و المستقبل و» بدل «و في». و في المطبوع: «و المستقبل و».

٩. في «ص»: «تجوزنا».

١٠. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «حال».

١١. في «م»: «منتظر و».

اجتماعه. و الموجود واقِعٌ غَيْرُ مُتَنَظَّرٍ، فلا يَصِحُّ فيه البَدَلُ؛ إذ لو صَحَّ ذلك فيه لَصَحَّ في الماضي و الباقي.

و ممَّا يَقُولُونَهُ: إِنَّ الكَافِرَ تَارِكٌ لِلإِيمَانِ، و لا يَصِحُّ كَوْنُهُ تَارِكاً لِمَا يَسْتَحِيلُ، كَمَا لَا يَكُونُ تَارِكاً لِلْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينِ.

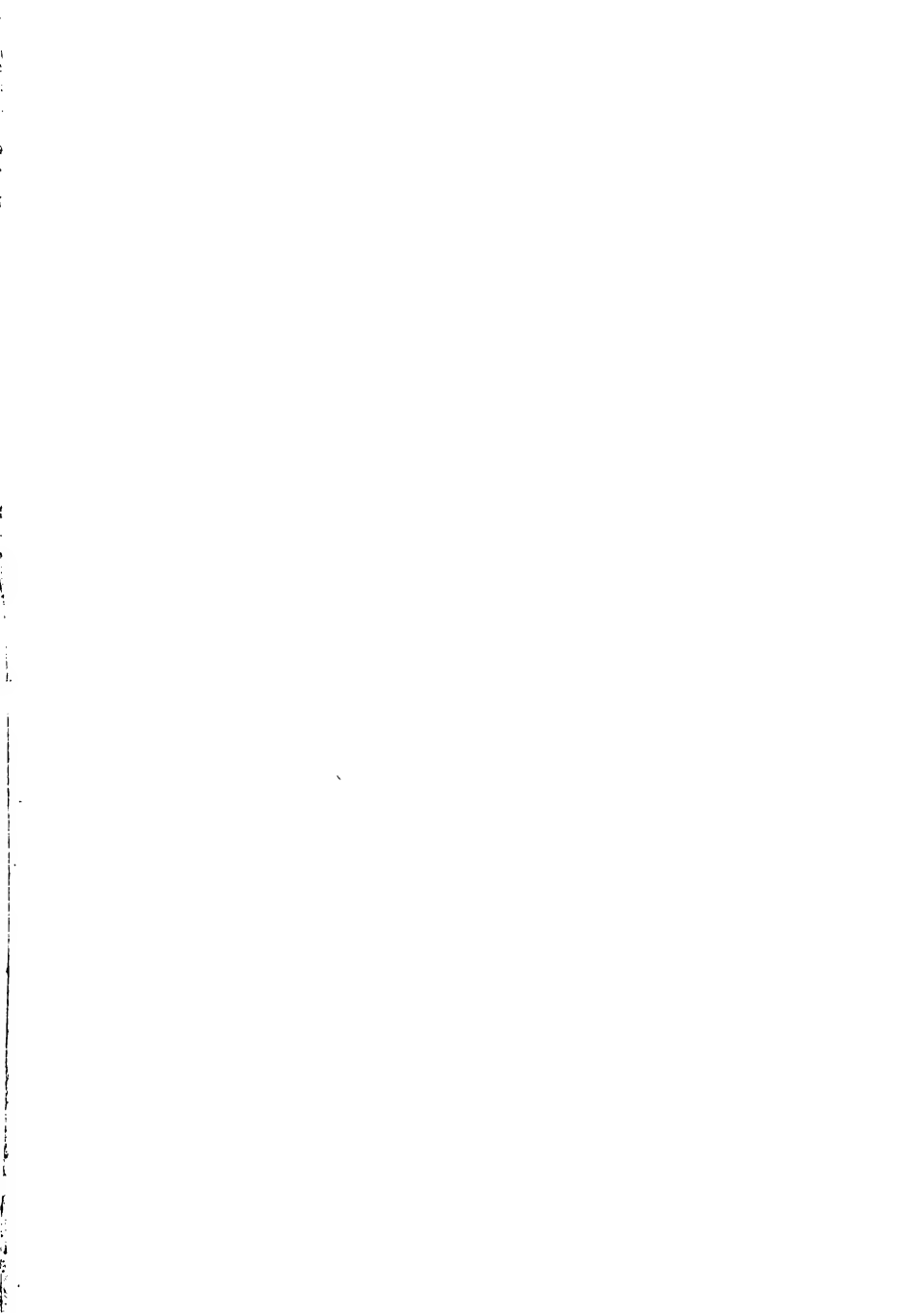
و هذا غَيْرُ نَافِعٍ؛ لِأَنَّ الكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ و إِنْ كَانَ تَارِكاً لِلإِيمَانِ فَهُوَ تَارِكٌ لِمَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ و جَائِزاً^١ مِنْهُ، و إِنْ كَانَ الْآنَ^٢ قَدْ خَرَجَ عَنِ الْقُدْرَةِ وَ الصَّحَةِ وَ الْجَوَازِ. وَ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينِ: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الضَّدِّينِ^٣ مُسْتَحِيلٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الإِيمَانُ فِي حَالِ الْكُفْرِ؛ فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ تَارِكٌ بِالْكَفْرِ الإِيمَانُ» وَ لَمْ يُقَلَّ^٤ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينِ.

١. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «جائز».

٢. في تمهيد الأصول: «الإيمان» بدل «الآن».

٣. في «ص»: - «أَنَّ الجمع بين الضدين».

٤. هكذا في «ص». و في سائر النسخ: - «يُقَلَّ». و في المطبوع: «و لم [يجز]».



[الفصل الثامن]^١الكلام في التكليف^٢

فصل [تمهيدئ]

في جملة أصول^٣ هذا الباب

لَمَّا كَانَ قَوْلُنَا «تَكْلِيفٌ» لَهُ تَعَلُّقٌ بِمُكَلَّفٍ^٤ وَ مُكَلَّفٍ وَأَفْعَالٍ يَتَنَاوَلُهَا^٥ التَّكْلِيفُ، وَجَبَ أَنْ يُبَيَّنَ مَا هُوَ التَّكْلِيفُ؟ وَ مَا صِفَاتُ الْمُكَلَّفِ الَّتِي مَعَهَا يَحْسُنُ أَنْ يُكَلَّفَ؟ وَ مَا الْغَرَضُ مِنْ^٦ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَ الْوَجْهُ الْمُجْرئُ بِهِ إِلَيْهِ؟ وَ مَا الْأَفْعَالُ الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا؟ وَ مَا الْمُكَلَّفُ الَّذِي كُلَّفَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ؟ وَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَخْتَصُّ^٧ مِنَ الصِّفَاتِ حَتَّى يَحْسُنَ أَوْ يَجِبُ تَكْلِيفُهُ؟

-
- ١ . في جميع النسخ و المطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.
 - ٢ . بعد أن ثبت أن الإنسان مستطيع و قادر على أفعاله المباشرة و المتولدة، أمكن الكلام عن تكليفه القيام ببعض الواجبات، و بهذا وصلت النوبة إلى بحث «التكليف».
 - ٣ . هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ» و المطبوع: - «أصول».
 - ٤ . هكذا في «ص». و في «خ، م» و المطبوع: «بالمكلف».
 - ٥ . في «خ، هـ» و المطبوع: «متساوٍ لها».
 - ٦ . في «ص»: «في».
 - ٧ . في «خ» و المطبوع: «مختص».

و رُبَّمَا تَدَاخَلَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأُصُولِ لِقُوَّةِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَهَا وَ التَّمَازُجِ.
و الْغَرَضُ^١ اسْتِيفَاءُ الْكَلَامِ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَ لَا اعْتِبَارَ بِتَرْتِيبٍ أَوْ تَقْدِيمٍ
أَوْ تَأْخِيرٍ.^٢

١ . في المطبوع: «و الفرض».

٢ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و تقديم و تأخير».

[١]

فَصْلُ

في حقيقة التكليف

[التعريف الأول و هو المختار]

هو^١ الأولى أن يَكُونَ التكليف^٢ «إرادة المريد من غير ما فيه كُلفٌ و مَشَقَّةٌ».

[التعريف الثاني]

و إذا قيل: «إن الأمر بما فيه كُلفٌ و مَشَقَّةٌ^٣ تكليفٌ» فالمرجع به إلى الإرادة؛ لأنَّ الأمر إنما يكونُ أمراً بإرادة الأمرِ الفعلِ المأمور به^٤، ولهذا لو عَرَفْنَا صيغة الأمر من بعضنا و لم نَعْلَمْ^٥ أنه مُريدٌ للفعلِ لم نَصِفْهُ^٦ بأنه مُكَلَّفٌ و لا أمرٌ. و الأقوى أن تكونَ الرُّتبةُ مُعْتَبَرَةً فيه، كالأمر.

١. في «خ» و المطبوع: «و هو»، و الأنسب تأخير «هو»، فتكون العبارة: «.. هو إرادة المريد...».

٢. هكذا في «ص». و في «م، ه، خ» و المطبوع: - «الأولى أن يكون التكليف».

٣. في «ص»: - «و مشقة».

٤. قال الشيخ الطوسي: «أما التكليف فقد ذكره رحمه الله في الذخيرة أنه إرادة المريد من غيره ما فيه كلفة و مشقة. قال: و متى قيل في الأمر بما فيه كلفة و مشقة تكليف، فالمرجع به إلى الإرادة؛ لأنَّ الأمر إنما يكونُ أمراً بإرادة الأمرِ المأمور به. و لهذا توجد صيغة الأمر فيما ليس بتكليف إذا لم يعلم أنه أريد المأمور به». تمهيد الأصول، ص ١٥٧.

٥. في «ص»: «لم يعلم». و في «خ، م، ه»: - «نعلم». و في المطبوع: «لم [نعرف]».

٦. في «ص»: «لم يصفه».

[التعريف الثالث]

و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ التَّكْلِيفَ هُوَ «إِعْلَامُ الْمُكَلَّفِ وَجُوبَ الْفِعْلِ أَوْ الصِّفَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى حُسْنِهِ، أَوْ إِعْلَامُهُ^١ قُبْحُهُ». وَ رُبَّمَا ذَكَرُوا «الْإِرَادَةَ» وَ جَعَلُوهَا شَرْطاً فِي حُسْنِ^٢ التَّكْلِيفِ، لَا فِي حَدِّهِ^٣. وَ فَسَّرُوا هَذَا الْإِعْلَامَ بِخَلْقِ الْعِلْمِ فِي الْمُكَلَّفِ، أَوْ نَصْبِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَحْوَالِ الْفِعْلِ.

و الصَّحِيحُ مَا بَدَأْنَا بِذِكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أَرَادَ أَحَدُنَا مِنْ غَيْرِهِ فِعْلاً تَلَحَّقهَ الْمَشَقَّةُ فِيهِ،^٤ وَصِفَ بِأَنَّهُ «مُكَلَّفٌ» وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْلِماً لَهُ شَيْءٍ وَ لَا دَالاً عَلَى شَيْءٍ، وَ لِهَذَا صَحَّ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ:^٥ «كَلَّفْتَنِي الْقَبِيحَ» وَ «كَلَّفْتَنِي مَا لَا يَلْزَمُنِي»، وَ نَقُولُ كُلُّنَا: «إِنْ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ^٦ قَبِيحٌ» فَتُجْرِي^٧ لَفْظَةُ «تَكْلِيفٍ» وَ «مُكَلَّفٍ» مَعَ الْقَبِيحِ وَ الْحُسْنِ، وَ الْوَاجِبِ وَ غَيْرِ الْوَاجِبِ. وَ لَوْ كَانَ الْحَدُّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْإِعْلَامِ بِوَجُوبِ الْفِعْلِ لَمْ يَصِحَّ هَذَا كُلُّهُ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِنَفْسِ الْإِعْلَامِ مُكَلِّفاً لَوَجَبَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْوَصْفُ مَعَ فَقْدِ الْإِرَادَةِ، بَلْ مَعَ الْكَرَاهَةِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ خِلَافِ ذَلِكَ.

١. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِعْلَامٌ».

٢. فِي «ص»: «جَنْسٌ». وَ فِي «هـ» الْكَلِمَةُ مَمْسُوحَةٌ.

٣. جَمَعَ أَبُو هَاشِمٍ الْجَبَّائِي بَيْنَ الْأَمْرِ وَ الْإِرَادَةِ فِي تَعْرِيفِ التَّكْلِيفِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ هُوَ «الْأَمْرُ وَ الْإِرَادَةُ لِلشَّيْءِ الَّذِي فِيهِ كَلْفَةٌ عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ» (الْمَغْنِي، ج ١١) (التَّكْلِيفُ)، ص ٢٩٣ - ٢٩٤) بَيْنَمَا رَكَزَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى عِنَصِ الْإِرَادَةِ فَقَطْ.

٤. فِي «ص»: «تَلَحَّقَ مِنْهُ الْمَشَقَّةُ». وَ فِي «م»: «مَا لِحَقَهُ الْمَشَقَّةُ فِيهِ».

٥. فِي «ص»: «أَنْ يَقَالَ» بَدَلَ «أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ».

٦. فِي «ص»: «إِنَّ التَّكْلِيفَ لِمَا لَا يُطَاقُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَتُجْرِي».

و لصِحَّة^١ ما ذَكَرناه ما يَمْضِي في كلامِ الشُّيُوخِ كَثِيرًا: أَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْسُنُ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ الْعَقْلِ وَ نَصْبِ الْأَدَلَّةِ^٢، وَ أَنَّهُ تَعَالَى^٣ أَكْمَلَ الْعُقُولَ وَ حَصَّلَ سَائِرَ الشُّرُوطِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُكَلَّفَ. وَ قَالُوا: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُكَلَّفْ وَ الْحَالُ هَذِهِ كَانَ^٤ التَّعْرِيفُ وَ خَلَقَ الشَّهْوَةَ قَبِيحِينَ أَوْ الشَّهْوَةَ وَحَدَّهَا.

وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ غَيْرُ التَّعْرِيفِ، وَ أَنَّ التَّعْرِيفَ مَا يَتَّبَعُهُ شُرُوطٌ فِي^٥ وَجُوبِهِ. وَ التَّعْرِيفُ يَجْرِي مَجْرَى الْإِقْدَارِ وَ التَّمَكِينِ الَّذِي^٦ تَنَزَّاهُ بِهِ الْعِلَّةُ؛ فَكَمَا^٧ لَا يَكُونُ التَّكْلِيفُ التَّمَكِينِ^٨ وَ الْإِقْدَارَ، فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ الْإِعْلَامُ^٩.

فَإِنْ قِيلَ: الْحَدُّ الَّذِي اخْتَرْتُمُوهُ يَوْجِبُ^{١٠} أَنْ مَنْ أَرَادَ مِنَّا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَصُومَ يَكُونُ مُكَلَّفًا لَهُ.

قُلْنَا: يَبْعُدُ فِيمَا سَبَقَ فِيهِ تَكْلِيْفُهُ تَعَالَى أَنْ يُضَافَ^{١١} إِلَى غَيْرِهِ، وَ لَوْ أَضِيفَ لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا^{١٢} وَ إِنْ قُلَّ اسْتِعْمَالُهُ.

١. هكذا في «ص» و في سائر النسخ و المطبوع: «و بصحة».

٢. المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٢٩٨.

٣. في تمهيد الأصول: «متى».

٤. في «ه» - «كان».

٥. هكذا في «ص». و في «خ»: «شرط». و في «م، ه» و المطبوع: «شرط في».

٦. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «التي».

٧. في «ص»: «و كما».

٨. في «خ»: - «التمكين». و في «ص»: «و التمكين».

٩. راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٢٩٣ - ٢٩٨؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٣٥٢.

١٠. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «وجب».

١١. هكذا في «ص». و في «خ»: «تكليف بغير أن يضاف». و في «م»: «تكليفه تعالى أن يضافه».

و في «ه» و المطبوع: «تكليف بغير أن يضاف».

١٢. في «خ، م، ه» و المطبوع: «منكر».

على أن هذا يلزم من حدّ التكليف بالإعلام فيمن نَبّه مِنَّا غَيْرَه على وجوبِ
عبادةٍ عليه؛ فإن امتنع من إضافة التكليف إلينا واعتذر بشيءٍ فهو عُذْرُنَا، وإن
أطلقه أطلقنا مثله.

فصل

في صفات المُكَلَّفِ تعالى

[١] يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى حَكِيمًا مَأْمُونًا مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ أَوْ الْإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ؛ لِيُعْلَمَ انْتِفَاءُ الْقُبْحِ^١ عَنْ^٢ هَذَا التَّكْلِيفِ. وَ قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ وَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْعَدْلِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.^٣

[٢] وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الثَّوَابِ الَّذِي عَرَّضَ بِالتَّكْلِيفِ^٤ لَهُ وَ عَالِمًا بِمَبْلَغِهِ. وَ قَدْ مَضَى مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا؛ حَيْثُ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ وَ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ.^٥

[٣] وَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرَّضٌ فِي التَّكْلِيفِ وَ ابْتِدَاءُ الْخَلْقِ يَحْسُنُ^٦ التَّكْلِيفُ وَ الْابْتِدَاءُ لِمِثْلِهِ. وَ سَنَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي فَصْلِ نُفَرِّدُهُ^٧.

١. هكذا في تمهيد الأصول. و في سائر النسخ و المطبوع: «القبيح».

٢. في المطبوع: «من».

٣. قد سقط هذا البحث مما وصل إلينا من الذخيرة لكنه ذكره في الملخص، ص ٣٣٧.

٤. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «غرض التكليف».

٥. الملخص، ص ٧٣ - ٨٢، و ١٤٣.

٦. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «ليحسن».

٧. و هو الفصل التالي.

٨. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «بمثله».

[٤]. و يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مُنْعِماً بِمَا يَجِبُ لَهُ مَعَهُ الْعِبَادَةُ؛^١ لِأَنَّ فِي التَّكْلِيفِ مَا يَقَعُ عَلَى جِهَةِ الْعِبَادَةِ.

و الْعِبَادَةُ تَتَّبَعُ النُّعْمَ الْمَخْصُوصَةَ الْمُتَمَيِّزَةَ بِصِفَاتٍ:

مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا^٢ لَا تَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهَا.

و مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ أَصُولاً لِلنُّعْمِ كُلِّهَا، فَلَا تَدْخُلُ^٣ نِعْمَةٌ غَيْرُهُ تَعَالَى فِي كَوْنِهَا نِعْمَةً إِلَّا مُسْتِنْدَةً إِلَيْهَا، وَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى تَقْدِيمِهَا.

١٠٨

و مِنْهَا: أَنْ تَبْلُغَ الْغَايَةَ الْعُظْمَى فِي الْمَنْزِلَةِ وَ الْكَثْرَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا الْمَصْلَحَةُ.

و لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِنِعْمٍ بَعْضُهَا^٤ عَلَى بَعْضٍ جُزْءٍ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْعِبَادَةَ غَايَةٌ فِي الشُّكْرِ وَ نِهَائِيَّةٌ، وَ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ^٥ بِنِعْمٍ مَخْصُوصَةٍ مَوْصُوفَةٍ، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا^٦ الْإِنْقِسَامُ وَ التَّبْعِيضُ كَمَا يَجُوزُ^٧ ذَلِكَ فِي الشُّكْرِ.^٨

[٥]. وَ مِمَّا يَجِبُ كَوْنُ الْمُكَلَّفِ أَيْضاً عَلَيْهِ: أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِتَكَامُلِ شَرَائِطِ^٩

١. هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ»: «مع العبادة». و في المطبوع: «من العبادة».

٢. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «بنفوسها».

٣. في «م»: «فلا يدخل».

٤. هكذا في «ص» و تمهيد الأصول، و به يستقيم المعنى، كما يُعلم من المصادر الآتية. و في سائر النسخ و المطبوع: «بعضها».

٥. في «خ، ص، م» و المطبوع: «يستحق».

٦. هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ» و المطبوع: «فيه».

٧. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «لا يجوز»، و بما أثبتناه يستقيم المعنى. و للمزيد راجع: المعنى، ج ٥، ص ١٤٨؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٠٩؛ التبيان، ج ٦، ص ١٦، ذيل الآية ٦١ من سورة هود (١١).

٨. في «خ»: - «في الشكر».

٩. هكذا في «ص» و تمهيد الأصول، و به يستقيم المعنى، كما يُعلم من المصدر الآتي. و في سائر النسخ و المطبوع: «بشرائط» بدل «بتكامل شرائط».

التكليف في المُكَلَّف؛ من إقداره^١ و غيرِه من سائر ضُروبِ التمكين وإِزاحةِ العِلَلِ.

فصل^٢

في بيان الغرض بالتكليف ووجه الحكمة فيه وفي ابتداء الخلق

الوجه في حُسنِ التكليف أنه تعريضٌ لَمَنْزِلَةٍ عَالِيَةٍ لَا تُنَالُ إِلَّا بِهِ، وَالتعريضُ لِلشَّيْءِ فِي حُكْمِهِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَنَا إِذَا حَسَنَ مِنْهُ التَّوَصُّلُ إِلَى بَعْضِ الْأُمُورِ حَسَنَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يُعَرِّضَهُ لَهُ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: ^٣ إِنَّ التَّعْرِيضَ لِلْمَنَافِعِ مَنَفَعَةٌ، وَالتَّعْرِيضُ لِلْمَضَارِّ مَضَرَّةٌ.

[بيان حقيقة التعريض وشروطه]

و لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ التَّعْرِيضِ، فَفِيهِ عَقَدْنَا الْكَلَامَ:
إِنَّ التَّعْرِيضَ هُوَ «تَصْيِيرُ الْمُعَرَّضِ^٤ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوَصُولِ إِلَى مَا عُرِّضَ لَهُ».
و لَا بُدَّ مِنْ إِرَادَةِ الْمُعَرَّضِ لِلْفِعْلِ^٥ الَّذِي عُرِّضَ لَهُ،^٦ وَ عُرِّضَ لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ^٧

١. هكذا في «ص»، و في سائر النسخ و المطبوع: «إقدار». و للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٠٩.

٢. هذا الفصل تابع للفصل السابق، فهو يبحث عن الصفة الثالثة من صفات المكلف تعالى، و لذلك لم نغرد له ترقباً مستقلاً.

٣. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «فلهذا فأما» بدل «و لهذا قلنا».

٤. في «ص»: «العرض»، و هو سهو، و لعله تصحيف عما في المتن. و للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٠٩.

٥. هكذا في «ص» و الاقتصاد. و في سائر النسخ و المطبوع: «الفعل».

٦. أي عرضه له، كما في الاقتصاد.

٧. في «ص»: «المستحق له».

أو للتوصل^١ به إليه.

و يَجِبُ أَنْ يُشْتَرَطَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ عَالِماً أَوْ ظَانّاً وَصُولَ الْمُعَرِّضِ^٢ إِلَى مَا عُرِّضَ لَهُ مَتَى مَا^٣ فَعَلَ مَا هُوَ وَصْلَةٌ إِلَيْهِ.

أَمَّا تَكَامُلُ الصِّفَاتِ الَّتِي مَعَهَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعَرِّضِ^٤ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَا يَكُونُ مُعَرِّضاً لغيرِهِ لِمَنَافِعٍ أَوْ فَضَائِلٍ^٥ إِلَّا مَعَ تَمَكُّنِ الْمُعَرِّضِ^٦ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا.

١٠٩

[وجه اشتراط الإرادة في التعريض]

وَإِنَّمَا عَتَبْنَا الْإِرَادَةَ فِي التَّعْرِيفِ لِأَنَّ التَّمَكُّنَ يَسْتَوِي فِيهِ مَا عُرِّضَ لَهُ وَمَا لَمْ يُعَرِّضْ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ مُخَصَّصٍ. وَلِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ مَكَّنَ غَيْرَهُ بِالْمَالِ مِنَ الْمَنَافِعِ^٧ وَالْمَضَارِّ مَعاً^٨، لَمْ يَكُنْ مُعَرِّضاً لَهُ لِلْمَنَافِعِ دُونَ الْمَضَارِّ^٩ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ. وَالْقَدِيمُ تَعَالَى إِذَا أَقْدَرَ الْمُكَلَّفَ وَمَكَّنَهُ وَخَلَقَ فِيهِ الشَّهْوَةَ^{١٠}، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَنَالَ بِهَا الْمُشْتَهَى كَمَا^{١١} أَمَكَّنَ أَنْ يَتَجَنَّبَهُ عَلَى وَجْهِ يَشُقُّ فَيَسْتَحِقُّ^{١٢} عَلَيْهِ الثَّوَابَ،

١. في النسخ والمطبوع: «التوصل». وما أثبتناه هو الصواب، وفقاً للنسخة «أ» من الاقتصاد.

٢. في «خ»: «المُعَرِّض»، وهو تصحيف.

٣. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ما».

٤. في «خ، هـ» والمطبوع: - «المُعَرِّض».

٥. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وفضائل».

٦. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «المعترض».

٧. في «ص»: «للمنافع».

٨. أي لو أعطى غيره مالا يتمكّن به من المنافع والمضار معاً.

٩. في «ص»: «المضاد»، وهو تصحيف.

١٠. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «بالشهوة».

١١. في «ص»: «بما».

١٢. في «ص»: «على وجه سبق للمستحق».

فَلَيْسَ يَتَخَصَّصُ^١ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ دُونَ الْآخَرِ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: يَكْفِي فِي تَخَصُّصِهِ^٢ وَمَزَيَّتِهِ إِعْلَامُهُ وَجُوبُ الْوَاجِبِ وَفُحِّ الْقَبِيحِ، وَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ دَاعٍ وَالْآخَرُ صَارِفٌ.
لأنَّ هَذَا يَوْجِبُ أَنْ لَوْ كَرِهَ مِنْهُ الْفِعْلُ^٣ مَعَ هَذَا الْإِعْلَامِ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّضاً لَهُ،^٤ وَأَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا لَوْ مَكَّنْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَالِ وَأَعْلَمَهُ^٥ وَنَبَّهَهُ عَلَى حُسْنِ الْحَسَنِ^٦ وَفُحِّ الْقَبِيحِ^٧ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّضاً لَهُ^٨ لِلْإِنْفَاقِ فِي الْوَجْهِ الْحَسَنَةِ دُونَ الْقَبِيحَةِ بِالْإِعْلَامِ، وَإِنْ كَرِهَ مِنْهُ الْإِنْفَاقَ فِي الْحَسَنِ.

[وجه اشتراط العلم في التعريض]

فَأَمَّا وَجْهُ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِالْوَصُولِ^٩ إِلَى مَا عَرَّضَ لَهُ، أَوِ الظَّنِّ فِيمَنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ، فَهُوَ [أَنَّهُ] لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ شَرْطاً وَمُعْتَبَراً، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْ عَرَّضَ مِنْهُ غَيْرَهُ لِأَمْرِ^{١٠} مِنَ الْأُمُورِ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِبَعْضِ^{١١} الْأَفْعَالِ، عَالِماً بِأَنَّهُ وَإِنْ فَعَلَ تِلْكَ^{١٢}

١. في النسخ والمطبوع: «بتخصيص». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخة «ج» من الاقتصاد.

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تخصيصه».

٣. أي الفعل الحسن. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٦٠.

٤. في «ص»: «- له».

٥. في «ص»: «أو علمه».

٦. في «ص»: «حسن الخلق والحسن».

٧. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «قبح القبح».

٨. هكذا في «ص». وفي «خ، م» والمطبوع: «- له». وفي «هـ» الكلمة ممسوحة.

٩. في «ص»: «بالوجه».

١٠. في المطبوع: «الأمر».

١١. في المطبوع: «بعض».

١٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بتلك».

الْوَصْلَةُ لَا يَصِلُ^١ إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ وَلَا يَنَالُهُ، أَنْ يَكُونَ^٢ مَعَ هَذَا مُعَرَّضًا^٣، وَ قَدْ عُلِمَ خِلَافُ ذَلِكَ.

[نفي اشتراط إرادة الثواب في حال التعريض]

و لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ عَرَّضَ لِلثَوَابِ مُرِيدًا لَهُ^٤ فِي حَالِ التَّعْرِيطِ وَ التَّكْلِيفِ، بَلْ يَكْفِي فِي كَوْنِهِ مُعَرَّضًا لَهُ إِرَادَتُهُ لِلْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ؛ وَ لِذَلِكَ يَوْصَفُ أَحَدُنَا بِأَنَّهُ عَرَّضَ وَلَدَهُ لِلْفَضْلِ وَ الْمَدَحِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الْعُلُومِ وَ الْأَدَابِ، إِذَا مَكَّنَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَ أَزَاحَ عِلَلَهُ وَ أَرَادَ مِنْهُ الْوَصْلَةَ إِلَيْهِ،^٥ وَ إِنْ لَمْ يُرِدْ فِي حَالِ التَّعْرِيطِ مَدَحَهُ عَلَى تِلْكَ الْفَضَائِلِ، بَلْ يَكْفِي فِي تَعْرِيطِهِ لَهُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلْأَفْعَالِ الَّتِي تَوْصِلُ إِلَيْهِ.

١١٠

[وجه الحكمة في التكليف و بيان بعض أحكامه]

وَ إِنَّمَا قُلْنَا فِي التَّكْلِيفِ: «إِنَّهُ تَعْرِيطٌ لِلثَّوَابِ» لِأَنَّهُ^٦ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمَا كَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ خَلَا مِنْ عَرَضٍ كَانَ عَبَثًا، وَ إِنْ كَانَ لَعَرَضٍ فِيهِ الْمَضَرَّةُ كَانَ قَبِيحًا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيطًا لِلنَّفْعِ. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَفْعًا لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ وَ لَا يَوْصَلُ بِهِ إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ وَ صَوْلُهُ إِلَى الثَّوَابِ الْمُسْتَحَقِّ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ.

١. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يتصل».

٢. في «ص»: «ولا يكون». و في سائر النسخ و المطبوع: «و يكون». و ما أثبتناه هو الصواب.

و للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١١٠.

٣. في «خ» و المطبوع بين معقوفين: «للايفاق».

٤. في «ص»: «من بدا له» بدل «مريداً له»، و هو تصحيف. و الضمير في «له» راجع إلى الثواب.

٥. في «ص»: «إليه». و في «ه»: «الوصل إليه».

٦. هكذا في «ص». و في «خ، م، ه» و المطبوع: «إنه».

وإنما قلنا: «إن^١ منزلة الثواب لا تُنال إلا بالأفعال التي تتأولها التكليف» لأن
الابتداء بالثواب ولا استحقاق^٢ قبيح؛ لمقارنته التعظيم له، وقبح التعظيم المبتدأ معلوم،
وليس يستحق الثواب إلا بهذه الأفعال التي تعلق بها^٣ التكليف؛ فثبت ما قصدناه.
وَيَبْتَنِي^٤ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي بَيَّنَّاها^٥ مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ كَثِيراً مِنْ أَنَّ التَّكْلِيفَ
مَتَى صَحَّ^٦ وَحَسُنَ وَجَبَ، فلا^٧ واسطة له بَيْنَ حَالَتِي الْوَجُوبِ وَالْقُبْحِ؛ لأنَّ
الْمُكَلِّفَ إِذَا تَكَامَلَتْ شُرُوطُهُ فِي جَمِيعِ وَجُوهِ التَّمَكِينِ، وَحَصَلَ^٨ الْفِعْلُ الْوَاجِبُ
شَاقاً^٩ عَلَيْهِ، وَكَانَ مُتَرَدِّدَ الدَّوَاعِي،^{١٠} وَانْتَفَى عَنْهُ الْإِلْجَاءُ، وَجَبَ تَكْلِيفُهُ؛ وَ يَقْبُحُ
التَّكْلِيفُ مَعَ انْتِفَاءِ بَعْضِ هَذِهِ الشُّرُوطِ أَوْ جَمِيعِهَا.

وإنما قلنا بوجوب^{١١} التكليف مع تكامل الشروط؛ لأنه متى انتفى^{١٢} وجب
كونه تعالى إما عابثاً أو مغرباً بالقبيح؛ وبيان ذلك: أنه تعالى إذا كان قادراً على أن
يُغْنِيَهُ بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَبِيحِ فَلَمْ يَفْعَلْ وَ أَحْوَجَهُ إِلَيْهِ بِالشَّهَوَاتِ الْمَخْلُوقَةِ فِيهِ

١. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ص» والمطبوع: - «إن».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «والاستحقاق».

٣. هكذا في «ص»، وهو الصحيح؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «الأفعال». وفي «خ، م، هـ»
والمطبوع: «به».

٤. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ويُبنى».

٥. في «م، هـ»: «بيناناها». وفي «ص»: + «على».

٦. في «ص»: «قبح»، وهو تصحيف.

٧. كذا في النسخ والمطبوع. والأصح: «ولا».

٨. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجعل».

٩. في «خ»: «ساقاً»، وهو تصحيف. وفي «م»: - «شاقاً».

١٠. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «متردداً للدواعي».

١١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجوب».

١٢. أي التكليف.

و التخلية بينه وبينه، فإما أن لا يكون له غرض فالبعث حاصل، ولا غرض^١ بعد ذلك إلا التكليف، وأن يكون ملزماً له^٢ تجنب المشتبهى - وإن^٣ شق ذلك - للمنفعة العظيمة بالثواب، فإن لم يكن ذلك فالإغراء بتقوية الدواعي إلى نيله^٤ [حاصل].^٥

ولا يلزم أن تكون البهائم مغرأة بالقبيح لأجل الشهوة؛ وذلك أن^٦ معنى الإغراء لا يصح في البهائم، وإنما يصح فيمن يتصور العواقب،^٧ ويأمن المصرة فيها، وهذا مما يختص به العقلاء.

[بيان وجه الحكمة في ابتداء الخلق]

فإن قيل: فما وجه الحكمة في ابتداء الخلق؟

قلنا: وجه ذلك لا يخرج عن ثلاثة أقسام: إما نفع المخلوق، أو^٨ أن ينفع غيره، أو أن يكون إرادة [خلق]^٩ ما ذكرناه^{١٠} مع تعري [كل] ذلك من وجوه القبح. وإذا حسن الخلق لنفع المخلوق، حسن ذلك لنفعه وليتفع بسببه؛^{١١} لأنه إذا حسن

١. في «م»: «و لا عرض».

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

٣. في «ص»: «ولو».

٤. في «ص»: «مثله».

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و ذلك لأن».

٧. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «في العواقب».

٨. في «ص»: «إما».

٩. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ١٠٠. وهكذا ما بعده.

١٠. أي المخلوق وغيره من المخلوقات.

١١. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «وليتفع به».

لأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^١ كَانَ أَوْلَىٰ بِالْحُسْنِ لِاجْتِمَاعِيهِمَا^٢.

وَإِذَا حَسُنَ مِنْهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَخْلُقَ لِيَنْفَعَ بِالتَّفْضِيلِ، فَأَوْلَىٰ أَنْ يَحْسُنَ خَلْقَ مَنْ خَلَقَهُ لِيَنْفَعَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَمِنْ غَيْرِهِ. وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُكَلَّفَ مَخْلُوقٌ لِيَنْفَعَ بِالتَّفْضِيلِ^٤ وَلِيَنْفَعَ بِالثَّوَابِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ إِيْلَامَهُ مَصْلَحَةٌ لَهُ أَوْ لغيرِهِ فَقَدْ خُلِقَ أَيْضاً لِيَنْفَعَ بِالْعَوَضِ، فَيَتَكَمَّلُ فِيهِ الْوَجْهُ الثَّلَاثَةُ^٥. فَأَمَّا غَيْرُ الْمُكَلَّفِ فَإِنَّمَا خُلِقَ لِيَنْفَعَ بِالتَّفْضِيلِ وَالْعَوَضِ إِنْ كَانَ فِي إِيْلَامِهِ مَصْلَحَةٌ لِمُكَلَّفٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا أَقْلُ مَا^٦ يَحْسُنُ مِنْهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَخْلُقَهُ^٧ ابْتِدَاءً؟

قُلْنَا: خُلِقَ حَيٌّ^٨، وَخُلِقَ شَهْوَةٌ فِيهِ لِمُدْرَكٍ مَوْجُودٍ يُدْرِكُهُ فَيَلْتَذُّ بِهِ. وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُدْرَكُ غَيْرَ هَذَا الْحَيِّ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَهِيَ الْحَيُّ إِدْرَاكَ^٩ بَعْضِهِ أَوْ مَا^{١٠} يَحُلُّ فِي بَعْضِهِ مِنَ الْمُدْرَكَاتِ. وَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ فِعْلِ إِرَادَةٍ^{١١} لَخَلْقِ ذَلِكَ الْحَيِّ وَلِحَيَاتِهِ وَشَهْوَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ إِذَا فَعَلَ شَيْئاً وَلَيْسَ بِمَمْنُوعٍ مِنَ الْإِرَادَةِ

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجهين».

٢. أي كان اجتماع الوجهين أولى بالحسن.

٣. هكذا في «ص». وفي «خ»: «مع اجتماعها». وفي «م، ه» والمطبوع: «مع اجتماعهما».

٤. من قوله رحمه الله: «فأولى أن يحسن خلق من خلقه» إلى هنا لم يرد في «ص».

٥. أي الانتفاع بالتفضل وبالثواب والعوض. قال الشريف المرتضى في الأمالي: «والمَنَافِعُ التي عَرَضَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْأَحْيَاءُ لَهَا ثَلَاثٌ: مَنَفَعَةٌ تَفْضِيلٌ، وَمَنَفَعَةٌ عَوَضٌ، وَمَنَفَعَةٌ ثَوَابٌ». الأمالي، ج ١، ص ٧٢.

٦. هكذا في «ص». وفي «خ، م، ه» والمطبوع: «مما».

٧. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يخلق».

٨. في «ص»: - «حي».

٩. هكذا في «ص». وفي «خ، م» والمطبوع: «أن إدراك». وفي «ه»: «أن يدرك».

١٠. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مما».

١١. في «ص»: - «إرادة».

فلا بُدَّ من أن يُريدَه؛ لأنَّ الداعيَ إلى المُرادِ داعٍ إلى إرادَتِه.
 ولهذه الجُمْلَةُ قِيلَ في الكُتُبِ: إِنَّ تَقَدُّمَ الجَمَادِ عَلَى الحَيَوَانِ قَبِيحٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ
 عَبَثًا^١.

١. في «خ»: - «كان عبثاً».

٢. بعد أن ذكر الشيخ الطوسي في تمهيد الأصول هذا الكلام، نقل كلاماً للشرif المرتضى قاله خلال درسه، و ذلك كما يلي: «و ذكر المرتضى رحمه الله في تدرسه أنه لا يمتنع أن يبتدئ بخلق الجماد إذا علم أنه إذا خلق بعد ذلك مكلفاً وأخبره بأن الجماد خلق أولاً، كان ذلك لطفاً له. ولا يمكن أن يكون هذا الخبر صدقاً إلا بأن يكون خلق الجماد تقدماً». و بعد ذلك أشكل الشيخ الطوسي على هذا الكلام، ثم حاول توجيهه. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٦١ - ١٦٢.

[٣]

فصل

في بيان صفات الأفعال التي يتناولها التكليف

[١]. لا بُدُّ في كُلِّ فِعْلٍ تَنَاوَلَهُ التَّكْلِيفُ مِنْ صَحَّةٍ إِيْجَادِهِ مِنَ الْمُكْلَفِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كُفِّلَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَمْكِينٌ وَلَا^١ يَحْسُنُ التَّكْلِيفُ إِلَّا مَعَهُ.

[٢]. وَمِنْ شُرُوطِهِ تَقْوِيَةُ^٢ الْقَدِيمِ تَعَالَى دَوَاعِي الْمُكْلَفِ إِلَى فِعْلِهِ بِاللُّطْفِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا لَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ. وَذَلِكَ أَيْضاً يَجْرِي مَجْرَى التَّمْكِينِ فِي الْوَجُوبِ.

[٣]. وَمِنْ شُرُوطِهِ^٣ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مِمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ وَالثَّوَابُ.

وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ وَجْهَ حُسْنِ التَّكْلِيفِ إِذَا كَانَ هُوَ التَّعْرِيزُ لِلثَّوَابِ - عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ^٤ - لَمْ يَجْزِ تَنَاوُلُهُ إِلَّا لِمَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ.

١ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا».

٢ . في «ص»: «تقويم».

٣ . هكذا في «ص». وفي «خ» والمطبوع: «شرطه». وفي «م، ه»: «شرط».

٤ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قلّمنا».

٥ . تقدّم في الفصل السابق.

[تقسيم التكاليف إلى واجب و نذ، و نفي المباح]

و لَمَّا كَانَ مَا^١ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ يَنْقَسِمُ^٢ إِلَى مَا يُسْتَحَقُّ^٣ الْعِقَابُ بِالْإِخْلَالِ بِهِ -
 وَ هُوَ الْوَاجِبُ - وَ إِلَى مَا لَا يُسْتَحَقُّ ذَلِكَ عَلَى الْإِخْلَالِ بِهِ - وَ هُوَ النَّذْبُ -، جَعَلْنَا
 التَّكْلِيفَ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْوَاجِبِ وَ النَّذْبِ، وَ نَفَيْنَا التَّكْلِيفَ بِالْمُبَاحِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا
 يَسْتَحِقُّ [الْمُكْلَفُ] بِهِ^٤ مَدْحًا وَ لَا ثَوَابًا.

١ . في المطبوع: - «ما».

٢ . في «ص»: «و هو لَمَّا يَنْقَسِمُ بدل «و لَمَّا كَانَ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ يَنْقَسِمُ».

٣ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: + «به»، و هي زائدة.

٤ . في «خ» و المطبوع: - «به».

[٤]

فَصْلُ

الكلام فيما يتعلّق بالمكلف وما يجب أن يكون عليه

١١٣

إِعْلَمَ أَنَّ الكَلَامَ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ ^١ فَرَّعَ عَلَى مَعْرِفَةِ الذَّاتِ وَ تَمْيِيزِهَا، وَ الْحَيِّ مِنَّا ^٢ وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ ^٣ نَفْسَهُ ضَرُورَةً وَ لَا يَشْكُ فِيهَا فَذَلِكَ عِلْمٌ جُمْلَةً، وَ الْإِخْتِلَافُ وَاقِعٌ فَيَمْنُ هُوَ الْحَيُّ الْمُدْرِكُ الْقَادِرُ الْعَالِمُ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ. وَ لِهَذَا ضَعَّفَ ^٤ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى «أَنَّ الْحَيَّ مِنَّا هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ» بِمَا يَمْضِي ^٥ فِي الْكُتُبِ بِأَنَّا نَعْلَمُ ^٦ أَحْوَالًا لَنَا كَثِيرَةً ضَرُورَةً، كَعِلْمِ الْإِنْسَانِ بِكَوْنِهِ قَاصِدًا وَ مُعْتَقِدًا، وَ الْعِلْمُ بِالصِّفَةِ فَرَّعَ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَوْصُوفِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِالْحَيِّ ^٧ طَرِيقَهُ ^٨

١ . يريد التكلم هنا عن صفات المكلف و الشروط التي يجب أن يتوفّر عليها كي يصحّ تكليفه، من قدرة و علم و غيرها.

٢ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: - «منا».

٣ . في «خ» و المطبوع: - «يعرف».

٤ . في «ص»: «يُضَعَّف».

٥ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «مضى».

٦ . في «خ، م، ه» و المطبوع: «لا نعلم».

٧ . في «ص»: + «دليل».

٨ . هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «طريقة».

الاستدلال؟! فَنَبَتَ أَنَّهُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ الْمَعْلُومَةُ ضَرُورَةً.

وَإِنَّمَا ضُعِّفَتْ^١ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لِأَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: ^٢إِنْ أَحَدُنَا يَعْلَمُ نَفْسَهُ ضَرُورَةً لَكِنْ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَصَحَّ أَنْ يَعْلَمَ صِفَاتِهِ أَيْضاً بِالضَّرُورَةِ. وَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يَعْرِفَ^٣ الْأَصْلَ عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ مَنْ يَعْرِفُ الْفَرْعَ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ^٤ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى «أَنَّ لِلْأَجْسَامِ مُحَدِّثاً» يَعْلَمُ مُحَدِّثَهَا عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ دُونَ التَّفْصِيلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى كَوْنِهِ قَادِراً عَالِماً حَيّاً، فَيَعْلَمَ صِفَاتِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ؟

عَلَى^٥ أَنْ مَنْ^٦ قَالَ: «إِنَّ الْحَيَّ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ» لَا يَعْلَمُ عَلَى التَّفْصِيلِ بُنْيَةَ^٧ الْحَيِّ - الَّتِي مَتَى انْتَقَضَتْ^٨ خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ حَيّاً - وَتَمَيِّزَهَا^٩ مِنْ سَائِرِ الْجُمْلَةِ ضَرُورَةً، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ، وَتَعْيِينِهِ وَتَمَيِّزِهِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. فَقَدْ صَارَ الْأَصْلُ مَعْلُوماً جُمْلَةً، وَالْفَرْعُ مَعْلُوماً^{١٠} تَفْصِيلاً.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْإِنْسَانِ وَمَا هُوَ، ثُمَّ الْكَلَامُ فِي صِفَاتِهِ.

١. فِي «ص»: «فَإِنَّمَا ضُعِّفَتْ». وَفِي «م»: «وَإِنَّمَا ضُعِّفَ».

٢. فِي «خ»: «أَنْ يَقُولَ».

٣. فِي «ص»: «أَنْ يَعْلَمَ».

٤. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنَّ».

٥. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَعَلَى»، وَهُوَ لَا يِلَاقِمُ السِّيَاقَ.

٦. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٧. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «بُنْيَةِ».

٨. هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأُصُولِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «انْتَقَضَتْ».

٩. هَكَذَا فِي «ص». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَيَمَيِّزَهَا».

١٠. فِي «ص»: «وَالْفَرْعُ مَعْلُوماً».

[أ]

فصل

في ماهية الإنسان

لَمَّا أَحَوَّجْنَا الْكَلَامَ فِي التَّكْلِيفِ إِلَى بَيَانِ مَا هُوَ الْمُكَلَّفُ لِتَعْلُقِهِ بِهِ، وَجَبَ بَيَانُهُ. ١١٤

[بيان الأقوال في حقيقة الإنسان]

و الْمُكَلَّفُ هُوَ «الْحَيُّ»، وَ يُسَمَّى الْحَيُّ مِنَّا «إِنْسَانًا» وَ إِنْ سُمِّيَ الْحَيُّ فِي^٣ الْمَلَائِكَةِ وَ الْجِنِّ بِأَسْمَاءٍ أُخَرَ،^٤ وَ كَذَلِكَ الْحَيُّ مِنَ الْبَهَائِمِ يُسَمَّى بِأَسْمَاءٍ أُخَرَ^٥ مَوْضُوعَةً لِدَلَالَةِ الْجِنْسِ.^٦ وَ الْفَلَاسِفَةُ يُسَمُّونَ الْحَيَّ الْفَعَّالَ بِأَنَّهُ «نَفْسٌ».^٧ وَ الْحَيُّ عَلَى الْمَذْهَبِ^٨ الصَّحِيحِ هُوَ «هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُشَاهِدُهَا، دُونَ أِبْعَاضِهَا». وَ بِهِ تَعَلَّقَتِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا؛^٩ مِنْ أَمْرِ وَ نَهْيٍ وَ مَدْحٍ وَ ذَمٍّ.

١. فِي «ص»: «مَائِيَّة».

٢. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «يُسَمَّى».

٣. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «هُوَ». وَ فِي الْمُطْبُوعِ: «مِنْ». وَ هُوَ الْأَنْسَبُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَ كَذَلِكَ الْحَيُّ مِنَ الْبَهَائِمِ».

٤. فِي «ص»: «بِاسْمِ أُخَرَ».

٥. مِنْ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَ كَذَلِكَ الْحَيُّ» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «خ». وَ فِي «ص»: «بِاسْمِ أُخَرَ».

٦. فِي «خ»: «لِلْجِنْسِ».

٧. رَاجِعْ: رِسَالَتِ إِبْخْوَانَ الصَّفَادِ ج ٣، ص ١٩٧ وَ ٢٣٧ وَ ٣٧٣؛ ج ٤، ص ٦ وَ ٨٤؛ الشَّوَاهِدُ الرَّبُوبِيَّةُ (التَّعْلِيقَاتُ)، ص ٦٤٩.

٨. فِي «م»: «مَذْهَبٌ».

٩. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: - «كُلُّهَا».

و قد خَالَفَ فِي ذَلِكَ قَوْمٌ:

فَقِيلَ: ^١ إِنْ الْحَيِّ الْفَعَالُ هُوَ «ذَاتٌ» ^٢ مِنَ الذَّوَاتِ لَيْسَتْ بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ وَلَا عَرَضٍ ^٣ وَلَا حَالٍ ^٤ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُ فِيهَا وَيُدْبِرُهَا وَيُصَرِّفُهَا. وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُحْكِيٌّ عَنْ مُعَمَّرٍ ^٥، وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ ابْنُ نَوْبَخْتٍ ^٦.
و قِيلَ: إِنَّهُ «جُزْءٌ فِي الْقَلْبِ»، عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَالْفُوطِيِّ ^٧.
و قَالَ الْأُسَوَارِيُّ ^٩: هُوَ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الرُّوحِ ^{١٠}.

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و قالوا».

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذات».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «ولا حال ولا عرض» بتقديم وتأخير.

٤. في «م»: «ولا حاد».

٥. معمر بن عباد، أبو المعتمر البصري العطار، المعتزلي، أحد كبارهم ومتبوعهم. توفى سنة ٢١٥ هـ. تُنسب إليه طائفة تُعرف بالمعمرية. راجع: التبصير في الدين، ص ٦٣؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ١٥، ص ٤١٣؛ طبقات المعتزلة، ص ٥٤.

٦. المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٣١٤ و ٣٢١-٣٢٢؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١١٣-١١٤.

٧. حكي عنهما في المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٣١١؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١١٤.

٨. الفوطي بضم الفاء وفتح الواو: نسبة إلى الفوط - كصرد - وهي ثياب تُجلب من السند، أو مآزر مخططة، الواحدة: فوطة. وبعضهم ضبطه بضم الفاء وسكون الواو؛ يعني بضمّة مشبعة. والمقصود منه - كما يتراءى - هو أبو محمد هشام بن عمرو الفوطي الشيباني - مولا هم - الكوفي المعتزلي، المتوفى سنة ٢٢٦ هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢١٤؛ إكمال الكمال، ج ٧، ص ١٤٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٧؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ١٦، ص ٤٤١؛ طبقات المعتزلة، ص ٦١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٧٣-٥٧٤؛ تاج العروس، ج ١٠، ص ٣٦٩.

٩. الأسواري يُطلق على جماعة، أعرفهم هو أبو علي عمرو بن فائد الأسواري التميمي، ولعله هو المقصود هنا، وهو معتزلي قَدَرِيٌّ من أهل البصرة، أخذ عن عمرو بن عبيد، وله معه مناظرات، عدّه ابن المرقضى من الطبقة السادسة. قال ابن حجر: مات بعد المائتين بيسير. راجع: طبقات المعتزلة، ص ٦٠؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٣٧٢.

١٠. المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٣١١؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١١٤.

و قَالَ النَّظَامُ: إِنَّهُ الرُّوحُ، وَ هُوَ الْحَيَاةُ الْمُدَاخِلَةُ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.^١
و حَكِيٌّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ: أَنَّهُ جِسْمٌ رَقِيقٌ يَنْسَابُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ
الْجُمْلَةِ.^٢

[إقامة الدليل على التعريف المختار للإنسان]

و الَّذِي يَدُلُّ^٣ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ:

[١] أَنَّ الْأَحْكَامَ الرَّاجِعَةَ إِلَى الْحَيِّ^٤ كُلَّهَا نَجِدُهَا تَظْهَرُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

[٢] وَ مِنْهَا أَنَّ^٥ الْإِدْرَاكَ يَقَعُ بِأَعْضَائِهَا، وَ التَّأَلُّمُ وَ التَّلَذُّذُ تَابِعٌ لِلْإِدْرَاكِ.

[٣] وَ الْفِعْلُ الْمُبْتَدَأُ يَظْهَرُ فِي أَطْرَافِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ إِسْنَادِ ذَلِكَ إِلَيْهَا وَ إِلَى مَا لَهُ
تَعَلُّقٌ مَعْقُولٌ بِهَا.

وَ إِذَا أَفْسَدْنَا جَمِيعَ مَا ادَّعَى^٦ مِنْ وَجْهِهِ التَّعَلُّقَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.^٧

[إبطال الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان]

[إبطال قول معمر]

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ خَارِجاً عَنْهَا وَ لَيْسَ فِيهَا، كَمَا

١. المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٣١٠؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١١٤؛ أبكار الأفكار، ج ٥، ص ٤٣.

٢. حكاه الشيخ الطوسي رحمه الله عن ابن الإخشيد في الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١١٤.

٣. سوف يأتي تفصيل هذه الأدلة فيما بعد.

٤. من أمر و نهى و مدح و ذم، كما تقدم قبل قليل.

٥. هكذا في «ص». و في «خ، م، هـ» و المطبوع: «لأن».

٦. في «خ»: - «ما ادَّعَى».

٧. يمكن اعتبار هذا دليلاً رابعاً على التعريف المختار.

يُحْكِي عن مُعَمَّرٍ و مَنْ وافَقَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ يَقْتَضِي أَنْ يَخْتَرَعَ الْأَفْعَالُ^١ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَ يَبْتَدِئُهَا؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى مَذْهَبِهِمُ الْفَاسِدِ^٢ قَائِمَةٌ بِهِ لَا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ. وَ هَذَا يَبْطُلُ بِمَا نَعْلَمُهُ ضَرُورَةً مِنْ أَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ حَمْلُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ أَوْ يَثْقُلُ، فَإِذَا اسْتَعَانَ بِالْيَدَيْنِ تَأْتَى الْمُتَعَذَّرُ أَوْ خَفَّ الْمُسْتَنْقَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجَهَ لِهَذَا الْحُكْمِ الْمَعْلُومِ بِاضْطِرَارٍ مَعَ الْقَوْلِ بِالِاخْتِرَاعِ وَ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ لَيْسَتْ بِمَحَالٍّ لِلْقُدْرِ^٣، وَ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى قَوْلٍ^٤ مَنْ أَثَبَّتْ فِي^٥ الْيَدِ الْيُمْنَى مِنَ الْقُدْرِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَعَّلَ^٦ بِهِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهَا وَ مُبَاشَرَتِهَا، وَ أَنَّ الْقَادِرَ وَ إِنْ كَانَ قَادِرًا بِمَا فِي الْيَمِينِ وَ الْيَسَارِ لَا يَصِحُّ^٧ أَنْ يُفَعَّلَ بِقُدْرِ الْجَمِيعِ مَعَ اسْتِعْمَالِ إِحْدَى الْيَدَيْنِ.

[إبطال قول ابن الراوندي والفوطي والأسواري]

و بهذه الطريقة أيضاً يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى فِي الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ عَلَى^٨ هَذَا الْمَذْهَبِ لَيْسَتَا بِمَحَالٍّ لِلْقُدْرِ^٩، وَ إِنَّمَا تَحُلُّ الْقُدْرُ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْقَلْبِ. وَ يُبْطَلُ هَذَا الْمَذْهَبُ، زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ كَانَ مَعْنَى فِي الْقَلْبِ^{١٠} لَمَا صَحَّ ظُهُورُ الْحَرَكَاتِ فِي الْأَطْرَافِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِرَاعِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ،

١. أي أن يخترع الفاعل الأفعال.

٢. في «خ، م، هـ»: «القائد»، وهو تصحيف.

٣. في «ص»: «القدرة». وهكذا في قوله رحمه الله: «من القدر».

٤. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مذهب».

٥. في «م»: «من».

٦. في «خ» والمطبوع: «يُفَعَّل».

٧. من قوله رحمه الله: «أَنْ يُفَعَّلَ بِهِ» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «ص».

٨. في «خ» والمطبوع: «وَيُبْطَلُ» بِدَلِّ «لِأَنَّ الْيَدَيْنِ عَلَى».

٩. هكذا في «ص». وفي «خ» والمطبوع: «بِمَحَالٍّ لِلْقُدْرِ». وفي «م، هـ»: «بِحَالٍّ لِلْقُدْرِ».

١٠. من قوله رحمه الله: «وَيُبْطَلُ هَذَا الْمَذْهَبُ» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «خ» والمطبوع.

وإن كانت على سبيل التوليد فقد علمنا خلافه؛ لأن ذلك يقتضي الجذب^١ من القلب والدفع^٢، وقد علمنا أن اليد تتحرك من غير أن تسري^٣ إليها من القلب حركة.

[وجوه أخرى لإبطال قول معمر وغيره]

ومما يبطل هذين المذهبين معاً - يعني: مذهب معمر، ومن قال: إنه معنى^٤ في القلب -: أن المريض المدينف^٥ قد ينتهي به المرض إلى^٦ تعذر تحريك يده عليه^٧ مع احتمالها للحركة؛ فلو كان الإنسان مخترعاً لجاز أن يخترع بقدره^٨ - التي هي قائمة به على كل حال في الأعضاء - الفعل مع المرض. ومحال أن يكون المرض أخرج العضو من^٩ احتمال الحركة؛ لأن غير المريض يحركها^{١٠}. وإذا كان المرض^{١٢} ما نفى قدر اليد - على ما يقوله -^{١٣} فما الموجب لتعذر ذلك، والقادر الفاعل عندهم ما خرج عن كونه قادراً؟

١. في «ص»: «الحدوث».

٢. في «ص»: - «و الدفع». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الرفع». والصواب ما أثبتناه، وهو الموافق لما في تمهيد الأصول.

٣. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يسري».

٤. في «ص»: - «معنى».

٥. في «ص»: - «المدنف».

٦. في «خ، م، ه» والمطبوع: + «تعريض».

٧. في «ص»: - «عليه».

٨. في «ص»: «بقدره».

٩. في «خ» والمطبوع: «عن».

١٠. في «ص»: «تحريكها».

١١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإذا».

١٢. من قوله رحمه الله: «ومحال أن يكون المرض» إلى هنا لم يرد في «خ».

١٣. في «ص»: «تقوله».

و هذا الوجه أيضاً يلزم من قال: إن الإنسان جزءٌ في القلبِ يُحرِّكُ الأطرافَ لا على جهة الاختراع.

و ممَّا يُبطلُ مذهبَ مُعَمِّرٍ و مَنْ وافقه: أنَّ الإنسانَ يَجِدُ كَوْنَهُ مُريداً من ناحية قلبه، و إذا أَدَمَّنَ الفِكَرَ و النَّظَرَ وَجَدَ التَّعَبَ و الأَلَمَ في جهةِ قلبه؛ فلو لا أنَّ القلبَ محلٌّ لذلك^١ لَمْ تَكُنْ هذه الأحكامُ، فلا وَجَهَ لها إلا ما نذهبُ إليه.

و يُبطلُ ذلكَ زائداً على ما ذكرناه: أنَّ الفاعِلَ لو كانَ غَيْرَ^٢ مُجاوِرٍ لهذه الجُمْلَةِ و لا حالاً فيها^٣ و إنما يَخْتَرِعُ الفِعْلَ فيها^٤ اختراعاً، لَمْ يَكُنْ بعضُ الجُمْلِ بِذلكَ أولى من بعضٍ؛ فأَيُّ وَجِهٍ للاختصاصِ؟!

فإن قيل: لَيْسَ بِمُنكَرٍ أَنْ يَخْتَصَّ بِصَحَّةِ الفِعْلِ في^٦ بعضِ^٧ الأشخاصِ دونَ بعضٍ لَضَرْبٍ مِنَ التعلُّقِ، و إن لَمْ يُعْلَمْ^٨ على سَبِيلِ التفصيلِ؛ كَمَا يَقُولُونَ: إنَّ الحالَّ مِنَ الأعراضِ في المَحالِّ يَخْتَصُّ ببعضِ الجواهرِ دونَ بعضٍ، فلا يَصِحُّ وجودُهُ في غَيْرِهِ؛ و كذلكَ ما كانَ به الحَيُّ زائداً^٩ بَعَيْنِهِ مِنَ الأجزاءِ لا يَجوزُ أَنْ يَنْضَمَّ^{١٠} إلى حَيٍّ آخَرَ.

١. أي للإرادة والفكر.

٢. في «ص»: - «غير».

٣. في «ص»: «و لا خلافها».

٤. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: - «الفعل فيها».

٥. هكذا في «ه». و في سائر النسخ و المطبوع: «الحمل».

٦. كذا، و لعل «في» زائدة.

٧. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: + «هذه».

٨. في «ص»: «لم نعلم».

٩. في تمهيد الأصول: «زيداً».

١٠. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «يُضَمُّ».

قُلْنَا: بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ؛^١ لِأَنَّا لَمَّا جَعَلْنَا الْعَرَضَ^٢ مُخْتَصّاً بِمَحَلِّهِ، لَمْ يَجْزِ^٣ أَنْ يُوْجَدَ فِي غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ وَكَذَلِكَ الْجَوَاهِرُ الَّتِي تَخْتَصُّ^٤ زَائِدًا^٥ لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَصَّ بِغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِهِ. وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْفَاعِلَ فِي الْجَسَدِ لَوْ زِيدَتْ فِيهِ الْأَجْزَاءُ الْكَثِيرَةُ وَانْضَمَّتْ إِلَيْهِ^٦، لَكَانَ ذَلِكَ الْفَاعِلُ يَفْعَلُ فِيهِ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ فَاعِلًا فِيهِ^٧ قَبْلَهَا. وَتَقُولُونَ: إِنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ كَانَ الْفِعْلُ وَقَاعًا فِي الْجَمِيعِ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى. فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَنْبَغِيَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأَجْزَاءُ^٩ الَّتِي إِذَا زَادَهَا فِي جِسْمٍ زِيدَ فَعَلٌ فِيهَا شَخْصًا آخَرَ، فَيَفْعَلُ فِيهِ زِيدٌ كَمَا يَفْعَلُ فِي الشَّخْصِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا زِيدٌ وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِالتَّعَلُّقِ بِهَا وَلَيْسَ لغيرِهِ بِهَا تَعَلُّقٌ؟

وَبَعْدُ، فَمَا الْوَجْهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ فِي خُرُوجِ الْحَيِّ الْفَاعِلِ الْقَادِرِ مِنْ صِفَاتِهِ وَعَدَمِهِ عِنْدَ ضَرْبِ رَقَبَةِ هَذَا الْجِسْمِ أَوْ قَطْعِ وَسَطِهِ، وَلَيْسَ لِنَقْضِ بِنْيَةِ هَذَا الْجِسْمِ تَأْثِيرُهُ فِي خُرُوجِهِ مِنْ صِفَاتِهِ؟

وَهَذَا مِمَّا لَا يُعْقَلُ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ تَصَوُّرُهُ؛ لِأَنَّا إِذَا أَوْجَبْنَا خُرُوجَ الْحَيِّ مِنْ^{١٠}

١. في «ص»: «ولايًا» بدل «واضح؛ لأنَّا».

٢. في «ص»: «العضو».

٣. من هنا إلى قوله (في ص ١٨٠): «و استحال أيضاً أن يكون المحل بها حياً» ساقط من «ص».

٤. في «خ» و «المطبوع»: «يختص». وهكذا نظيره الآتي.

٥. في تمهيد الأصول: «زيد».

٦. من خلال السمن.

٧. في النسخ و المطبوع: «فيها». و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظ «الجسد».

٨. في «خ، م» و المطبوع: «يقولون».

٩. في «خ»: - «الأجزاء».

١٠. في «خ»: - «الحي من». و في «م، ه»: «إلى مو» بدل «الحي من».

كَوْنَهُ حَيًّا يَنْقُضُ^١ بِنِيَةِ الْحَيَاةِ، فَقَدْ أَحَلَّنَا إِلَى أَمْرِ مَفْهُومٍ. وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ عَدَمَ الْمَحَلِّ يَوْجِبُ عَدَمَ الْحَالِّ، فَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى مَعْقُولٍ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا تَعَلَّقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مِنْ وَجْهِ مَعْقُولٍ.

وَبَعْدُ، فَكَيْفَ خَرَجَ ذَلِكَ الْحَيُّ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى صِفَاتِهِ وَبَطَلَ^٢ بِقَطْعِ الْوَسْطِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِقَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ فِيمَا لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَلَا حَالٌ^٣ فِيهَا؟ وَسَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ الْحَيَّ عِنْدَ إِبَانَةِ الرَّأْسِ [أُعْذِمُ]^٤، أَوْ خَرَجَ عَنْ صِفَاتِهِ وَلَمْ يُعْذَمْ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ مَعْقُولٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

[تفصيل الأدلة على القول المختار]

وَمِمَّا يَدُلُّ ابْتِدَاءً عَلَى أَنَّ الْحَيَّ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ: أَنَا نَجِدُ أَحْكَامًا وَصِفَاتٍ تَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهَا وَمُسْتِنِدَةً إِلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ لَا تَتَجَاوَزَهَا؛^٥ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِتَعْلِيلِهَا بِغَيْرِهَا - وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ - وَالْعُدُولُ بِهَا عَنْ الْجُمْلَةِ الْمَعْقُولَةِ مَعَ إِمْكَانِ التَّعَلُّقِ، يُوْدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ^٦، وَإِلَى تَجْوِيزِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ الَّتِي تُسْتَحَقُّ عَنْ الْمَعَانِي الْمَعْقُولَةِ مُتَعَلِّقَةً بِغَيْرِهَا مِنْ طَبَعٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ السَّوَادُ لَمْ يَنْفِ الْبَيَاضَ الطَّارِئَ عَلَى مَحَلِّهِ، بَلْ نَفَاهُ غَيْرُهُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ عَلَى الْأَفْعَالِ أَوْ الذَّمِّ، فِي تَجْوِيزِ تَعْلِيلِهِ بِغَيْرِ الْمَعْقُولِ الَّذِي ظَهَرَ حُكْمُهُ.

١١٨

١. فِي النسخ والمطبوع: «ينقض». والصحيح الملائم للسياق هو ما أثبتناه.

٢. فِي النسخ والمطبوع: «يبطل». ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. فِي النسخ والمطبوع: «و الحال».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُولِينَ أَضْفَاهُ بِمَقْتَضَى السِّبَاقِ.

٥. فِي «خ، م» والمطبوع: «لا يتجاوزها».

٦. فِي «خ» والمطبوع: «الجهات». وَفِي «م»: «جهالات».

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْإِدْرَاكَ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - يَفْعُ بِكُلِّ أَعْضَاءِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَعْضَاءِ حَيَاةٌ لَكَانَتْ كَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ لَا يُدْرِكُ بِهِمَا.

وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حَيَاةٍ تَحُلُّ الْأَعْضَاءَ، وَ مُحَالٌ^١ أَنْ تَوْجِبَ الْحُكْمَ لِكُلِّ مَا حَلَّتْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي كَوْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَحْيَاءً كَثِيرِينَ، فَكَانَتْ لَا تَتَصَرَّفُ بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ؛^٢ وَلَا تَكُونُ^٣ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَا تَسَعُ^٤ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَحْيَاءِ الْاِخْتِلَافُ وَ التَّمَانُعُ، وَ لَجَرَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَجْرَى أَحْيَاءٍ كَثِيرِينَ ضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ خِلَافَ ذَلِكَ.

وَ مِنْ الْمُحَالِ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَيَاةُ تَوْجِبُ الْحُكْمَ لِعَبْرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِفَقْدِ الْاِخْتِصَاصِ، وَ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ بِأُولَى مِنْ غَيْرِهِ.

وَ لَا يَجِبُ أَنْ تَوْجِبَ الْحَيَاةُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْبَعْضِ الْحُكْمَ لِبَعْضٍ آخَرَ؛ لِفَقْدِ الْاِخْتِصَاصِ أَيْضاً.

وَ إِذَا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُ الْحَيِّ غَيْرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ^٥ وَ لَا بَعْضُهَا وَ لَا كُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا، ثَبَّتَ مَا نَذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْحَيَّ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي أَحَدِ الْأَجْزَاءِ هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي هَذَا بَعْضُ لَهَا.

[إبطال قول النظام]

وَ قَدْ بَطَلَ مَذْهَبُ النَّظَامِ بِبَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ يُبْطَلُهُ^٦ أَيْضاً: أَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يُحْرَكُ

١. فِي تَهْيِيدِ الْأَصُولِ: «فَمُحَالٌ».

٢. فِي «م»: «وَاحِدٌ».

٣. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا يَكُونُ».

٤. فِي «خ، هـ»: «وَلَا سَعُ». وَ فِي «م»: «وَلَا سَعُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَسَعُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «- الْجُمْلَةُ».

٦. فِي «خ»: «يُبْطَلُهُ».

يَدِيهِ فِي جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ؛ فَلَوْ كَانَ الْحَيُّ شَيْئاً فِي هَذَا الْجِسْمِ، لَمْ يَصِحَّ ابْتِدَاءُ الْحَرَكَاتِ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الْأَطْرَافِ.

و أَيْضاً فَإِنَّ الْيَدَ إِذَا سُئِلَتْ لَمْ يُمَكِّنْ مِنْ قَبْضِهَا وَ بَسْطِهَا مَا كَانَ يُمَكِّنُ وَ هِيَ صَحِيحَةٌ، فَلَوْلَا أَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ لَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ، وَ لَوْ كَانَ الْحَيُّ^١ مُنْفَصِلاً عَنْهَا^٢ لَمْ يُوَثِّرْ تَغْيِيرُ^٣ صِفَاتِهَا فِي فِعْلِهِ^٤ فِيهَا.

١١٩

و لَيْسَ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِالشَّلَلِ مِنْ اِحْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحَرِّكُهَا، وَ غَيْرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي الْيَدُ الشَّلَاءُ مُتَّصِلَةٌ بِهَا أَيْضاً يُحَرِّكُهَا، وَ لَوْلَا اِحْتِمَالُهَا لِلْحَرَكَةِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

و بَعْدُ، فَإِنْ أَشَارَ بِالرُّوحِ إِلَى الْحَيَاةِ الَّتِي يَقُولُ: «إِنَّهَا عَرَضٌ» فَالْحَيَاةُ^٥ لَا يَصِحُّ فِيهَا أَنْ تَكُونَ حَيَّةً عَالِمَةً قَادِرَةً. وَ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْهَوَاءَ الْمُتَرَدِّدَ فِي مَخَارِقِ هَذَا الْجِسْمِ، فَذَلِكَ أَيْضاً مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ تَحُلَّ الْحَيَاةُ، وَ لَا يُدْرِكُ الْأَلَمُ وَ اللَّذَّةُ بِهِ وَ هُوَ عَلَى صِفَتِهِ. وَ إِنْ لَمْ يُرِدْ^٦ ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ.

عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقَعُ بِظَاهِرِ الْجَسَدِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ فِي الظَّاهِرِ مَوْجُودَةً، وَ الْفِعْلُ يَقَعُ ابْتِدَاءً فِي الْأَطْرَافِ؛ فَلَوْ كَانَ الْمُحَرِّكُ لَهَا شَيْئاً مُدَاخِلًا لِهَذَا الْجِسْمِ لَكَانَتْ الْحَرَكَةُ عَلَى سَبِيلِ الْجَذْبِ وَ الدَّفْعِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ خِلَافِ ذَلِكَ.

١. فِي «م» - «الحي».

٢. فِي «م»: «عنها منفصلاً».

٣. فِي «م» وَ الْمَطْبُوعُ: «بغير».

٤. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ: «فعلها». وَ مَقْتَضَى السِّيَاقُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. هَكَذَا فِي «ه». وَ فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «بالحياة».

٦. فِي «خ»: «لم يرد».

[إبطال قول ابن الإخشيد]

و بعدُ، فما السبب الموجب لتلف هذه^١ الروح المُداخِلَة عند قطع الوَسَطِ
و الرأس، و لم تتلف عند قطع اليد أو الرجل؟ فعلى [ما أبطلنا به]^٢ مذهب النِّظامِ
من الكلام يبطل قول من يذهب في الإنسان [إلى] أنه جسم رقيق مُنسب إلى
جميع هذه الجملة؛ لأن هذا المذهب يضاهي مذهب النِّظامِ.

و احتسّسَ الذاهِبُ إليه ممّا يلزم النِّظام في الفرق بين قطع الرأس و اليد، بأن
قال: اليد إذا قُطعت تقلص الباطن فلم يتلف، و إذا قُطع الرأس انقطع الظاهر و الباطن.
و هذا تعلل بالباطل، و إذا جاز التقلص باليد جاز في الرأس و الوَسَطِ، و إذا
جوزناه لم نأمن فيمن قطع رأسه و وسطه أن يبقى حيّاً.

و قد ألزم قائل هذا المذهب أن يكون الإدراك بظاهر الجسد متناقضاً؛ لمُجاورة
الأجزاء التي فيها الحياة لما لا حياة فيه، كإدراك العضو الخدر.^٣

و هذا غير لازم؛ لأن التناقض إنما يكون بالإضافة إلى إدراك متكامل كما نقوله^٤
في العضو الخدر و السليم،^٥ فإذا كان مذهب القوم في جميع الأعضاء أن فيها
أجزاء لا حياة فيها و أجزاء فيها الحياة، فالتناقض [يكون بالإضافة]^٦ إلى ماذا؟^٧

١. في النسخ و المطبوع: «هذا». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

٣. في «خ، هـ»: «الحذر». و في «م»: «الحذر». و حذر العضو خدراً من باب تعب، أي استرخى
فلا يطيق الحركة. راجع: المصباح المنير، ص ١٦٥ (خدر).

٤. في المطبوع: «يقوله».

٥. في النسخ و المطبوع: «الحذر و التسليم». و في المطبوع: «الخدر و التسليم». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٧. في النسخ و المطبوع: «+ هي»، و هي زائدة.

[دفاع المصنّف عن رأيه في الإنسان]

و ممّا^١ يَجِبُ عِلْمُهُ: أَنَّ الَّذِي قَوَّى الشُّبْهَةَ فِي الْإِنْسَانِ حَتَّى ذَهَبَ الْقَوْمُ فِي الْخَطَا إِلَى كُلِّ مَذْهَبٍ، أَنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا أَنْ تَرْجَعَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَأَنْ يَنْضَمَّ^٢ مَا لَيْسَ بِحَيٍّ إِلَى مَا لَيْسَ بِحَيٍّ فَيَصِيرَ حَيًّا. وَالْأُمُورُ^٣ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الضَّرُورَةِ فَإِنَّمَا الْمَفْرَعُ فِيهَا إِلَى الدَّلِيلِ وَ يَجِبُ اتِّبَاعُ مَا يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ فِيهَا، وَلَا مَعْنَى لِلتَّعَجُّبِ مِمَّا تَقُودُ^٤ إِلَيْهِ الْأَدَلَّةُ وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ قَوْلٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ كَانِنًا مَا كَانَ. وَ رَجُوعُ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ إِلَى جُمْلَةٍ أَجْزَاءٍ مِنَ الْجَانِزِ، فَإِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ وَجَبَ إِبْثَاتُهُ، وَ ذَلِكَ فِي الْجَوَازِ^٥ كَرْجُوعِ الصِّفَاتِ الْكَثِيرَةِ إِلَى الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَيَّ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ أِبْعَاضِهَا؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ دُونَ أَجْزَائِهَا؛ مِنْ مَدْحٍ وَ ذَمٍّ. وَ مَعْلُومٌ لِلْإِنْسَانِ ضَرُورَةُ أَنَّهُ مُدْرِكٌ وَاحِدٌ، مُرِيدٌ وَاحِدٌ. وَ إِذَا اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ فَوَجَدْنَا الْحَيَّ مِنَّا يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْنَى يَكُونُ بِهِ حَيًّا، وَ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَوْجِبُ لَهُ هَذَا الْحُكْمَ إِلَّا مَعَ غَايَةِ الْاِخْتِصَاصِ، وَ اسْتِحْطَالِ حُلُولِ الْحَيَاةِ الْوَاحِدَةِ فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ، وَ اسْتِحْطَالِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ بِهَا حَيًّا^٦ فَلَمْ يَبْقَ فِي تَعَلُّقِ الْحَيَاةِ بِالْجُمْلَةِ وَ إِيْجَابِهَا الْحَالَ لَهَا إِلَّا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ حُلُولِ بَعْضِهَا وَ إِيْجَابِهَا الْحُكْمَ لَهَا.^٧ وَ لَمَّا وَجَدْنَا الْحَيَّ يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا عِنْدَ

١. فِي «خ»: «و هُنَا». وَ فِي «م»: «و مَا».

٢. فِي النِّسْخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «انْضَمَّ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمَلَاتِمُ لِلْسِّيَاقِ.

٣. فِي «م»: «و لَا مَعَهُ».

٤. فِي النِّسْخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «و إِنَّمَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى السَّابِقِ.

٥. فِي النِّسْخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «بِمَا يَقُودُ»، وَ الْأَوَّلَى مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٦. فِي «خ»: - «فِي الْجَوَازِ».

٧. مِنْ قَوْلِهِ (فِي ص ١٧٥): «أَنْ يَوْجَدَ فِي غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ» إِلَى هُنَا سَاقُطٌ مِنْ «ص».

٨. مِنْ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «خ»، م، هـ وَ الْمُطْبُوعِ.

نَقَضَ بِنِيَّةٍ^١ هَذَا الْجِسْمِ، عَلِمْنَا أَنَّ الْحَيَّ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنِيَّةٍ وَإِنْ لَمْ نَوْقِفْ^٢ عَلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ وَتَحْدِيدِهِ.

١٢١

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْضَمَّ مَا لَيْسَ بِذِي صِفَةٍ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ، فَتَحْصُلَ الصِّفَةُ الَّتِي مَا كَانَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَنْضَمُّ^٣ مَا لَيْسَ بِمُعْجِزٍ وَلَا خَارِقٍ لِلْعَادَةِ إِلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ، فَيَصِيرُ مُعْجِزاً وَخَارِقاً لِلْعَادَةِ؛ وَ مَا لَيْسَ بِمُحْكَمٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَا دَالٌّ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِماً إِلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ، فَيَصِيرَانِ بِالْاجْتِمَاعِ دَالَّةً^٤ عَلَى الْعِلْمِ؛ وَ مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ إِلَى مَا لَيْسَ جِسْماً فَيَصِيرُ جِسْماً؛ وَ الْمَحَلُّ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ قَبْلَ وَجُودِ الْحَرَكَةِ فِيهِ،^٥ فَإِذَا وُجِدَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِ وَ هِيَ^٦ أَيْضاً غَيْرُ مُتَحَرِّكَةٍ^٧ صَارَ مُتَحَرِّكاً.

[ب]

فصل

في الصفات والشرائط التي يكون عليها المكلف

[١]. لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا حَتَّى يَصِحَّ مِنْهُ مَا كُفِّلَ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَ فَقَدْ كَوْنَهُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ يَقْتَضِي تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَ قَدْ بَيَّنَّا قُبْحَهُ.^٨

١. في «ص»: «عند نقص بنية بعض».

٢. في «م، ه» و المطبوع: «لم يوقف».

٣. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى»، و هي زائدة كما لا يخفى.

٤. في «ص»: «دالة».

٥. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه».

٦. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و هو».

٧. في المطبوع: «غير متحرك».

٨. تقدم في ص ١٤٠.

[٢]. و يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا كُتِّفَ، أَوْ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ^١؛ لِأَنَّ فِيمَا كُتِّفَ مَا لَهُ صِفَةُ الْمُحَكَّمِ مِنَ الْفِعْلِ، وَ ذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ. وَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِالْفِعْلِ الْوَاجِبِ^٢ إِلَّا إِذَا فَعَلَهُ لِهَذَا الْوَجْهِ^٣، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ. وَ كَذَلِكَ الْقَبِيحُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ الثَّوَابَ إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ لِقَبِيحِهِ^٤. وَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ أَدَّى مَا كُتِّفَ، وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ آمِنٍ مَعَ بَذْلِ الْمَجْهُودِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفَرِّطًا.

[تعريف العقل]

[٣]. وَ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ تَحْتَاجُ إِلَى كِمَالِ الْعَقْلِ^٥، وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ كَامِلَ الْعَقْلِ. وَ الْعَقْلُ هُوَ «مَجْمُوعُ عُلُومٍ تَحْصُلُ لِلْمُكَلَّفِ»، وَ هَذِهِ الْعُلُومُ وَ إِن لَمْ تَكُنْ مَحْصُورَةً الْعَدَدِ^٦ فَهِيَ مَحْصُورَةُ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي الْعَقْلِ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَ إِنَّمَا يُرَادُ وَصْلَةً^٧ إِلَى اِكْتِسَابِ الْعُلُومِ الَّتِي كُتِّفَهَا، وَ وَقَعَ الْأَفْعَالِ عَلَى الْوُجُوهِ^٨ الَّتِي تَنَاوَلَهَا التَّكْلِيفُ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَحْصُلَ لِلْمُكَلَّفِ مِنَ الْعُلُومِ مَا يَتِمَكَّنُ مَعَهُ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ. وَ لَمَّا كَانَ لِلْعُلُومِ مِنَ تَعَلُّقِ الْبَعْضِ بِالْبَعْضِ مَا لَيْسَ لغيرِهَا، وَ جَبَّ حُصُولُ كُلِّ

١٢٢

١. مثل أن تُنصب له دلالة على العلم. ولهذا صار الكفار مكلفين بالشرائع؛ لكونهم متمكنين من تحصيل العلم بها. راجع: تهديد الأصول، ص ١٦٩.

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالواجب» بدل «بالفعل الواجب».

٣. أي لوجوبه.

٤. هكذا في «ص». وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «بقبحه» بدل «منه لقبحه».

٥. في «م، هـ»: «العلل».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «العدة».

٧. في «ص»: - «وصلة».

٨. في «م»: «وجوه».

ما لا تَسْلَمُ^١ هذه العلوم إلا معه ولا تَثْبُتُ^٢ إلا بثبوتِهِ. و تفصيل ذلك يطول.

[أقسام العلوم التي تسمى عقلاً]

وقد قُسمَتِ العلومُ المُسمَّاةُ عقلاً إلى ثلاثة أقسامٍ: أوَّلُها العِلْمُ^٣ بأصول الأدلة، و ثانيها ما لا يَتِمُّ العِلْمُ بهذه الأصول إلا معه، وثالثها ما لا يَتِمُّ الغَرَضُ المطلوبُ إلا به. مثال الأول: العِلْمُ بأحوال الأجسام التي تَتَغَيَّرُ^٤ عليها مِنْ حَرَكَةٍ و سُكُونٍ و قُرْبٍ و بُعْدٍ،^٥ و العِلْمُ باستحالة خُلُوقِ^٦ الذاتِ مِنَ النَّفْيِ و الإثباتِ الْمُتَقَابِلِينَ، و العِلْمُ بأحوالِ الفاعِلِينَ^٧ و تَعَلُّقِ الأفعالِ بهذه الأحوالِ. و لَيْسَ يَصِحُّ العِلْمُ بذلك إلا مِمَّنْ هو عالمٌ بالمُدْرَكَاتِ، أو مِمَّنْ يَعْلَمُهَا مَتَى أدْرَكَهَا، و مِمَّنْ إذا مارَسَ الصَّنَاعَ عَلمَهَا.

و العِلْمُ بالعوادَاتِ مِنْ أصولِ الأدلةِ الشَّرْعِيَّةِ، فلا بُدَّ مِنْهُ. و هذا هو مثال القسم الثاني. و قد الحَقَّ قَوْماً بذلك العِلْمُ بِمُخْبِرٍ^٨ الأخبارِ، على خِلافٍ فيه. فأمَّا مثال القسم الثالث: فهو العِلْمُ بِجِهَاتِ المَدْحِ و الذَّمِّ، و الخَوْفِ و طُرُقِ المَضَارِّ، حَتَّى يَصِحَّ خَوْفُهُ مِنْ إِهْمَالِ النِّظَرِ، فَيَجِبَ عَلَيْهِ النِّظَرُ و التَّوَصُّلُ بِهِ إِلَى العِلْمِ.

١. في «ص»: «لا يسلم».

٢. في النسخ و المطبوع: «و لا يثبت». و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «هذه العلوم».

٣. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «العلوم».

٤. في «خ، م، ه» و المطبوع: «يتغير».

٥. في «ص»: «و بُعد و قرب».

٦. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «خلق».

٧. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «بالفاعلين» بدل «بأحوال الفاعلين».

٨. في «ص»: «مخبر». و في «م»: «لمخبر».

والذي يَدُلُّ على أن^١ ما^٢ بيناه هو العقل دُونَ ما قاله صُنُوفُ الْمُبْطِلِينَ^٣: أَنَّ عِنْدَ حُصُولِ هَذِهِ الْعُلُومِ وَتَكَامُلِهَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَاقِلًا، وَمَتَى لَمْ تَتَكَامَلْ^٤ لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا، وَإِنْ وُجِدَ عَلَى^٥ كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهَا؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا هِيَ^٦ الْعَقْلُ، دُونَ غَيْرِهَا. وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ عَقْلًا لِأَمْرَيْنِ:

١٢٣

[الأوَّل]: مِنْ حَيْثُ تَمَنَعُ وَتَعْقِلُ عَمَّا^٧ تَدْعُو النَّفْسُ إِلَيْهِ مِنَ الْقَبَائِحِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهَا^٨ الشَّهَوَاتُ؛ تَشْبِيهًا بِعَقَالِ النَّاقَةِ. وَالْأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّ مَعَ ثُبُوتِ هَذِهِ^٩ الْعُلُومِ تَثَبُّتُ الْعُلُومُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ؛ فَكَأَنَّهَا عَاقِلَةٌ لَهَا^{١٠}.

ولهذه الجملة لم نصِّفه تعالى بأنه عاقل، وإن كان عالمًا بجميع المعلومات. [٤] ومما يجب كون المكلِّف عليه: أن يكون مُتِمِّكِنًا مِنَ الْأَلَاتِ الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا تَكْلِيفُهُ؛ لِأَنَّ فَقْدَ الْآلَةِ يَجْرِي مَجْرَى فَقْدِ الْقُدْرَةِ فِي قُبْحِ التَّكْلِيفِ، وَلِأَنَّ تَعَذُّرَ الْفِعْلِ مَعَ فَقْدِهَا كَتَعَذُّرِهِ^{١١} مَعَ فَقْدِ الْقُدْرَةِ.

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «أن».

٢. في «م، ه»: - «ما».

٣. راجع الأقوال حول حقيقة العقل في: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٣٧٥.

٤. في «خ، م، ه» والمطبوع: «لم يتكامل».

٥. في «ص»: - «على».

٦. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «هي».

٧. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مما».

٨. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «به».

٩. في «ص»: + «الجملة».

١٠. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لها».

١١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لتعذره».

إِلَّا أَنْ الْآلَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

منها: ما لا يَقْدِرُ عَلَى تَحْصِيلِهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ؛ فَيَجِبُ مَعَ التَّكْلِيفِ أَنْ يُحْصَلَ تَعَالَى لِلْمُكَلَّفِ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَتِمَّكُنُ الْعَبْدُ مِنْ تَحْصِيلِهِ لِنَفْسِهِ،^٢ كَالْقَلَمِ فِي الْكِتَابَةِ، وَالْقَوْسِ فِي الرَّمْيِ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى تَحْصِيلُهُ، بَلِ التَّمَكُّنُ مِنْ تَحْصِيلِهِ^٣ وَالْإِجَابُ لَذَلِكَ كَافٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْأَفْعَالُ عَلَى ضَرَبَيْنِ -: ضَرْبٌ لَا يَحْتَاجُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ إِلَى إِرَادَةٍ،^٤ كَرَدِّ الْوَدِيعَةِ. وَضَرْبٌ آخَرٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِرَادَةِ، كَقَضَاءِ الدِّينِ وَالصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ - جَازٍ أَنْ يُكَلَّفَ مَعَ^٥ مَنَعِهِ مِنَ الْإِرَادَةِ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، وَلَمْ يَجْزِ تَكْلِيفُهُ^٦ مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِرَادَةٍ^٧ مَعَ الْمَنَعِ مِنَ الْإِرَادَةِ. [٥] وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ عَلَيْهِ: صَحَّةُ كَوْنِهِ مُسْتَهَيِّاً وَنَافِراً، وَإِلْماً وَمُلْتَذِاً.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالتَّكْلِيفِ إِذَا كَانَ هُوَ التَّعْرِضُ لِلثَّوَابِ، فَلَنْ^٨ يَصِحَّ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ إِلَّا بِمَا عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِه مَشَقَّةً، وَإِنَّمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «على».

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من نفسه».

٣. في «ص»: «منه» بدل «من تحصيله».

٤. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الإرادة» بدل «إلى إرادة».

٥. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٦. في «ص»: «تكليف».

٧. في المطبوع: «الإرادة».

٨. في النسخ والمطبوع: «ولن». والصحيح ما أثبتناه؛ لربط الجزاء بالشرط.

٩. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لو».

الفِعْلُ بَأَنْ يَكُونَ نَافِرَ الطَّيْعِ عَنْهُ وَ مُشْتَهِيًّا لِمَا كُتِّفَ الْعُدُولَ عَنْهُ.

ولهذه الجملة^١ قيل: إنه لا بُدَّ مِنْ مَشَقَّةٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي الْفِعْلِ نَفْسِهِ، أَوْ فِي^٢ سَبَبِهِ، أَوْ فِيمَا يَتَّصِلُ بِهِ. وَ فِي تَفْصِيلِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ^٣ طَوَّلٌ.

[٦.] وَ مِنْ الشَّرَاطِ الْمُرَاعَاةِ فِي الْمُكَلَّفِ: كَوْنُهُ مُخْلِئًا، وَ ارْتِفَاعُ ضُرُوبِ الْمَنْعِ عَنْهُ؛^٤ لِأَنَّ مَعَ الْمَنْعِ - سَوَاءً كَانَ مِنْهُ تَعَالَى أَوْ مِنْ غَيْرِهِ - يَتَعَذَّرُ الْفِعْلُ. وَ يَقْبَحُ تَكْلِيفُهُ مَعَ التَّعَذُّرِ، لِأَيِّ جِهَةٍ كَانَ التَّعَذُّرُ؛ فَإِنَّ الْقَبْحَ لَا يَخْتَلِفُ. فَإِنْ قِيلَ: جَوَّزُوا أَنْ يُكَلِّفَهُ تَعَالَى بِشَرَطِ زَوَالِ الْمَنْعِ.

قُلْنَا: لَا يَحْسُنُ الْاِشْتِرَاطُ فِي التَّكْلِيفِ مِمَّنْ يَعْلَمُ الْعَوَاقِبَ؛ وَإِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنْ أَحَدِنَا لِفَقْدِ عِلْمِهِ بِالْعَاقِبَةِ، فَيَشْتَرِطُ مَا يُخْرِجُ تَكْلِيفَهُ مِنَ الْقَبْحِ إِلَى الْحُسْنِ. وَ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ^٥ تَكْلِيفُهُ تَعَالَى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعِجْزُ بِشَرَطِ ارْتِفَاعِ الْعَجْزِ، أَوْ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ بِهَذَا الشَّرْطِ.^٦

[٧.] وَ مِمَّا^٧ يَجِبُ اشْتِرَاطُهُ: زَوَالُ^٨ الْإِلْجَاءِ^٩ عَنِ الْمُكَلَّفِ؛ وَ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْغَرَضَ بِالتَّكْلِيفِ إِذَا كَانَ التَّعْرِضُ لِلثَّوَابِ، فَمَا أَخْرَجَ الْمُكَلَّفَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ

١. في «خ» و المطبوع: «الجملة».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و في «ص»: «فيما». و في سائر النسخ و المطبوع: - «في».

٣. في «خ» و المطبوع: «الجملة». و في «م»: «بحمله».

٤. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: - «عنه».

٥. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «جاز».

٦. أي بشرط أن لا يموت.

٧. في «خ، م» و المطبوع: «و ما».

٨. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أن» بدل «زوال».

٩. الإلجاء: ما يقوِّي الداعي إلى الفعل أو الصارف عنه إلى حدٍّ يخرج الفاعل من استحقاق

المدح و الذم على الفعل و الترك. الحدود، ص ٧٤.

المدح بالفعلِ وأن لا يفعلَ معاً^١ أجدرُ أن لا يستحقَّ به الثواب، والإلجاءُ يسقطُ استحقاقَ المدحِ في أن يفعلَ وأن^٢ لا يفعلَ معاً.

ألا ترى أنه لا يستحقُّ مدحاً مَنْ لم يقتلْ نفسه والحميمَ مِنْ ولده إذا زالتِ الشبهةُ^٣، وكذلك لا يستحقُّ مدحاً على الهربِ مِنَ السَّبْعِ والنارِ؟
ولأنَّ الفعلَ إنما يستحقُّ به المدحُ متى فعلَ لحسنه^٤ وجوبه، والمُلجأُ يفعلُ الفعلَ خوفاً مِنَ المَصْرَةِ^٥ ودفعاً لها.

[أقسام الإلجاء]

والإلجاءُ على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: يجري مجرى المنع، وهو أن يُعلمَ الله تعالى العبدَ أنه إن رامَ بعضَ الأفعالِ منعه منه، فيكونَ مُلجأً إلى أن لا يفعلَه. ومثاله في الشاهدِ مَنْ غَلَبَ في ظنِّه بقوة الأماراتِ أنه إن رامَ قتلَ بعضِ^٦ الملوِكِ مُنِعَ^٧ منه، فهذا مُلجأٌ إلى أن لا يقتله.^٨ وبهذا الوجه كانَ أهلُ الآخرةِ مُلجئِينَ إلى الإمتناعِ مِنَ القبيحِ؛^٩ لأنَّ الله

١. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وأن لا يفعل معاً».

٢. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو» بدل «وأن».

٣. قال الشيخ الطوسي في توضيح ذلك: «لأنه إن دخلت عليه شبهة فاعتقده حسناً، جاز أن يفعل ذلك كما تفعله جماعة من الهند، من تحريقهم نفوسهم، لما اعتقدوا في ذلك التقرب إلى الله والتعريض لثوابه». تمهيد الأصول، ص ١٧١.

٤. في «خ» والمطبوع: «هذا حسنه». وفي «م، ه»: «أمن لحسنه»؛ بدل «لحسنه».

٥. في «خ»: «الضرة». وفي «ه»: الكلمة مبهمه.

٦. في «ص»: «قتله» بدل «قتل بعض».

٧. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ: «نمنع». وفي المطبوع: «يمنع».

٨. في «م»: «أن لا يقتل».

٩. في «م»: «القبح».

تَعَالَى^١ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُمْ مَتَى رَامُوا الْقَبِيحَ مُنِعُوا مِنْهُ.^٢

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ مِنَ الْإِلْجَاءِ: مَا يَكُونُ بِالْمَنَافِعِ الْخَالِصَةِ الْكَثِيرَةِ وَالْمَضَارِّ^٣ الشَّدِيدَةِ، كَمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْجَنَّةِ وَعَلِمَ مَا فِيهَا مِنَ الْمَنَافِعِ فَهُوَ مُلْجَأٌ إِلَى دُخُولِهَا، وَمَنْ خَافَ الْقَتْلَ إِنْ أَقَامَ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِينِ فَهُوَ مُلْجَأٌ إِلَى مُفَارَقَتِهِ.
وَالْإِلْجَاءُ يَنْقَسِمُ:

فَمِنْهُ مَا لَا يَخْرُجُ^٤ مِنْ كَوْنِهِ إِلْجَاءً^٥ وَلَا يَتَغَيَّرُ حَالُهُ، وَهُوَ الْإِلْجَاءُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْلَامُ بِالْمَنْعِ.

وَأَمَّا الْإِلْجَاءُ الرَّاجِعُ إِلَى الْمَضَارِّ وَالْمَنَافِعِ، فَقَدْ^٦ يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ وَخُرُوجُ مَا هُوَ إِلْجَاءٌ مِنْهُ عَنْ صِفَتِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُلْجَأَ^٧ إِلَى^٨ الْهَرَبِ مِنَ الْأَسَدِ،^٩ وَإِلَى^{١٠} التَّغَوُّثِ عِنْدَ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرْغَبَ فِي الثَّوَابِ الْعَظِيمِ، فَلَا يَهْرَبُ مِنْهُ وَلَا يَتَغَوُّثُ؟

وَقَدْ ثَبَتَ مَعَ الْإِلْجَاءِ الْإِخْتِيَارُ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ يَتَنَاوَلْهَا الْإِلْجَاءُ؛ لِأَنَّ

١. في «ص»: «عَزَّ وَجَلَّ».

٢. في «ص»: - «مِنْهُ».

٣. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «والمضارة».

٤. في «ص»: «يَخْرُجُ» بدون «لَا». وراجع: تمهيد الأصول، ص ١٧٢؛ المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٣٩٨.

٥. في «ص»: «الْإِلْجَاءُ».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فهذا».

٧. في «م»، هـ: «الْمِجَاءُ».

٨. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مِنْ».

٩. إِلَى هُنَا انْتَهَى مَا وَرَدَ فِي مِلْحَقِ مَخْطُوطَةِ كِتَابِ الْمُلْجَأِ، فَقَدْ قَابَلْنَا الْمَتْنَ مَعَهُ - مُضَافاً إِلَى النِّسْخِ الْآخَرِ لِكِتَابِ الذَّخِيرَةِ - وَأَشْرْنَا إِلَى مَوَارِدِ الْإِخْتِلَافِ بِحَرْفِ «ص» كَمَا تَقَدَّمَ مَرَاراً.

١٠. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عِنْدَ» بَدَلَ «إِلَى». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمَلَاثِمُ لِلْسِّيَاقِ.

المُلْجَأُ^١ لِيَخَوْفَ مِنَ الْأَسَدِ إِلَى الْهَرَبِ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْجِهَاتِ الَّتِي يَأْخُذُ فِيهَا. فَأَمَّا الْمُلْجَأُ إِلَى الْكَفِّ عَنْ قَتْلِ بَعْضِ الْمُلُوكِ لِعِلْمِهِ أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهُ مَتَى رَامَهُ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي أَفْعَالِهِ، وَإِنْ كَانَ مُلْجَأً إِلَى^٢ الْكَفِّ عَنِ الْقَتْلِ.

[بيان الأمور التي لا تشترط في المكلف]

[١.] وَلَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَلَّفِ^٣ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ؛ لِأَنَّهُ:

إِنْ أُريدَ بِذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ^٤ أَنْ مُكَلَّفًا كَلَّفَهُ، فَهَذَا مِمَّا لَا اعتِبَارَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَعْلَمُ وَجُوبَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَيَتِمَكَّنُ مِنْ أَدَائِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَ أَنَّ لَهُ مُكَلَّفًا؛ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ.

و إِنْ أُريدَ [بِالْعِلْمِ]^٥ بَأَنَّهُ مُكَلَّفَ الْعِلْمِ بِوَجُوبِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ أَوْ التَّمَكُّنُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ^٦ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُضَافًا إِلَى مَوْجِبٍ وَ مُكَلَّفٍ، فَذَلِكَ شَرْطٌ لَا مَحَالَةَ قَدْ بَيَّنَّاهُ.^٧

[٢.] وَلَيْسَ مِنَ الشُّرُوطِ أَيْضًا: أَنْ يَعْلَمَ الْمُكَلَّفُ قَبْلَ الْفِعْلِ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ لِلْفِعْلِ^٨

١. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «الْحَيِّ» وَلَعَلَّهُ مَصْحَفٌ مِنْ «الْجَيِّ». وَ فِي «هـ»: «الْحَقَّ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٢. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ هُوَ وَاضِحٌ.

٣. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْكَفِّ»، وَ هُوَ سَهْوٌ أَوْ تَصْحِيفٌ؛ فَإِنَّ الْبَحْثَ فِي الصِّفَاتِ وَ الشَّرَاطِئِ الَّتِي لَا يَكُونُ عَلَيْهَا الْمُكَلَّفُ. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ١٠٥.

٤. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «أَنْ يَعْلَمَ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَيْنَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٦. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «التَّمَكُّنُ بِهَذَا الْعِلْمِ».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ١٨٢.

٨. فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ: «بِالْفِعْلِ».

لا مَحَالَةَ، وَ أَنَّهُ ^١ أَوْجِبَ عَلَيْهِ قَطْعاً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ شَرْطاً لَكَانَ الْمُكَلَّفُ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ سَيَقْنِي إِلَى وَقْتِ الْفِعْلِ، وَ هَذَا يَوْجِبُ الْإِغْرَاءَ بِالْفَيْحِ. وَ لِأَنَّ كُلَّ مُكَلَّفٍ يُجَوِّزُ الْإِخْتِرَامَ فِي كُلِّ زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَ هَذَا يُنَافِي ^٢ الْقَطْعَ عَلَى الْبَقَاءِ.

وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مَا نَذَهَبُ ^٣ إِلَيْهِ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ فِي الْعِصْمَةِ مِنَ الْأَثْمَةِ عَلَى جَمِيعِهِمْ ^٤ السَّلَامُ، أَنَّهُمْ زُبَّانًا عِلْمُوا الْبَقَاءَ قَطْعاً، وَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ سَيَقْنِي إِلَى حِينٍ أَدَاءٍ ^٥ مَا حُمِّلَهُ مِنَ الشَّرْعِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْإِغْرَاءِ فِي الْمَعْصُومِ الْمُوثُوقِ بِأَنَّهُ لَا يُقَارِفُ قَبِيحاً ^٦ زَائِلٌ. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْمُكَلَّفُ عِنْدَكُمْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُحَاطَبٌ بِالصَّلَاةِ وَ مُكَلَّفٌ لِفِعْلِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَفْعَلَهَا، وَ قَبْلَ ذَلِكَ يُجَوِّزُ الْإِخْتِرَامَ وَ يُجَوِّزُ أَنْ لَا تَكُونَ ^٧ عَلَيْهِ وَاجِبَةً،

فَكَيْفَ يَلْزَمُهُ ^٨ فِعْلُ الصَّلَاةِ مَعَ تَضَيُّقِ الْوَقْتِ وَ إِيقَاعِهَا عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ؟
قُلْنَا: هَذَا الْمُكَلَّفُ وَ إِنْ جَوَّزَ عَلَى نَفْسِهِ الْإِخْتِرَامَ، فَهُوَ يَعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ لَا يَبْقَى وَ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْمُكَلَّفِ إِلَّا وَ تَلَزَمَهُ ^٩ الصَّلَاةُ، فَيَلْزَمُهُ التَّحَرُّزُ وَ التَّحَرِّيُ ^{١٠} مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ لِنَلَا يَسْتَحِقَّ الذَّمَّ؛ وَ إِنَّمَا يَتَحَرَّزُ بِإِقَاعِ الصَّلَاةِ.

١. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «وإنما».

٢. في النسخ و المطبوع: «في» بدل «ينافي»، و هو سهو، و الصحيح ما أثبتناه. و للمزيد راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٤٠١؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٢٠.

٣. في «خ، م» و المطبوع: «يذهب».

٤. في «خ، م» و هو تصحيف عما أثبتناه في المتن.

٥. في النسخ و المطبوع: «بأنه يفارق قبيحاً». و في تمهيد الأصول: «لا يرتكب شيئاً من القبائح». و الصواب ما أثبتناه، و الظاهر أن «يفارق» مصحّف من «يقارف».

٦. في «م»: «أن لا يكون».

٧. في «م»: «تلتزم».

٨. في «م»: «يلزم».

٩. كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «التعري».

[٥]

فصل

الكلام في تكليف الله تعالى من يعلم أنه يكفر

من خالف في هذا الباب^١ رُبَّمَا ظَنَّ أَنَّ «الْعِلْمَ بِأَنَّ الْمُكَلَّفَ^٢ لَا يُطِيعُ» يُحِيلُ تَكْلِيفَهُ وَيَمْنَعُ مِنْ^٣ أَنْ يُرَادَ مِنْهُ^٤ الطاعة، و منهم مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ إِمْكَاناً وَ يُخَالِفُ فِي حُسْنِ هَذَا التَّكْلِيفِ وَ يَدَّعِي قُبْحَهُ، وَ إِنِ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ. وَ يَنْبَغِي أَنْ نَبْدَأَ بِالْكَلَامِ عَلَى مَنْ أَحَالَ ذَلِكَ، ثُمَّ نَتَّبِعَهُ بِالْكَلَامِ عَلَى مَنْ^٥ خَالَفَ فِي حُسْنِهِ:

[أ]

فصل

في صحة إرادة ما عليم المرید أنه لا يقع

[الدليل الأول]

قد مضى في هذا الكتاب^٦ أَنَّ الإرادة تتعلّق بمُرَادِهَا عَلَى جِهَةِ الْحُدُوثِ؛

١. أي باب التكليف. راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ١٥٨.

٢. في النسخ و المطبوع: «بالتكليف» بدل «بأن المكلّف». و الصحيح ما أثبتناه. و للمزيد راجع:

المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ١٥٩؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٢١ - ١٢٥.

٣. في «خ» و المطبوع: - «من».

٤. في «خ»: «من».

٥. هكذا في «م». و في «خ، هـ» و المطبوع: «ما».

٦. لقد سقط هذا البحث ممّا وصل إلينا من كتاب الذخيرة، لكنّه مذكور في الملخص، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

فإن^١ [كان] يعلم أو يعتقد صحة حدوثه^٢، جاز أن يُريدَه. ولما كان ما المعلوم أنه لا يقع لا يخرج عن صحة حدوث - وإن [كان] يعلم ذلك من حاله -، صحَّ أن يُراد^٥.

[الدليل الثاني]

و أيضاً فلو كان العلم بأنه لا يقع يحيل إرادته لوجب مثل ذلك في الظن، و قد علمنا باضطرار أن أحدنا يريد من كثير من المخالفين في الدين الإيمان وإن غلب في ظنه أنهم لا يفعلون بأمارات تظهر له، و يريد من الجائع - و قد قدم له الطعام - أن يأكل و إن [غلب] في ظنه - لما يعهده من لجأته^٧ - أنه لا يأكل. فلو أحال العلم بأنه لا يقع إرادته لأحال ذلك الظن.

و إنما جمعنا بين الأمرين لأن المصحح لكون الشيء مراداً يساوي فيه العلم بصحة حدوثه الاعتقاد و الظن، و كذلك المحيل لكونه مراداً يساوي فيه هذه الأمور؛ لأن العلم باستحالة حدوث الذات، كالاعتقاد لذلك و الظن، في إحالة تعلقي الإرادة، فلو كان العلم بأنه لا يقع محيلاً لإرادته لساواه في ذلك الظن.

١. في النسخ و المطبوع: «وإن». و الصحيح ما أثبتناه؛ للتفريع على السابق.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. و هكذا نظيره الآتي بعيد هذا.

٣. في المطبوع: «أنه» بدل «حدوثه».

٤. من قوله رحمه الله: «أو يعتقد صحة حدوثه» إلى هنا لم يرد في «خ».

٥. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٤٩.

٦. في النسخ و المطبوع: «وأن» بدل «وإن غلب». و الصحيح ما أثبتناه، و به يستقيم المعنى، و قوله رحمه الله قبيل هذا: «وإن غلب على ظنه» قرينة عليه.

٧. في النسخ و المطبوع: «لا يعهده من لجاثة». و مقتضى السياق ما أثبتناه. و للمزيد راجع:

شرح الأصول الخمسة، ص ٣٤٧؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٢٢.

[الدليل الثالث]

و أيضاً فقد يُريدُ أحدنا مِن غَيْرِهِ الفِعْلَ ثُمَّ يَنْكَشِفُ لَهُ أَنَّهُ مَا وَقَعَ، وَ لَا يُفَرِّقُ هَذَا التُّرِيدُ بَيْنَ حَالِهِ هَذِهِ وَ بَيْنَ حَالِهِ^١ لَوْ أَرَادَ مَا وَقَعَ، كَمَا لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ حَالَتَيِ كَوْنِهِ مُعْتَقِداً لِمَا يَقَعُ وَ لِمَا^٢ لَا يَقَعُ.

وَ لَيْسَ الْإِرَادَةُ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ يَتَعَلَّقُ^٣، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِخُذُوثٍ مَا لَا يَحْدُثُ^٤، وَ الْإِرَادَةُ وَ إِن تَنَاقَلَتْ خُذُوثُ الْأَمْرِ فَلَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ؛ فَهِيَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْاِعْتِقَادِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ^٥ بِمُتَعَلِّقِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ وَ عَلَى مَا لَيْسَ بِهِ، وَ تَجْرِي^٦ أَيْضاً مَجْرَى الْقُدْرَةِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَعَلَّقَ بِمَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَصِحُّ^٧ خُذُوثُهُ.

[الدليل الرابع]

وَ قَدْ اسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يُرِيدُ مِنْ أَبِي لَهُبٍ الْإِيمَانَ وَ إِن عَلِمَ بِخَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَ أَنَّا تُرِيدُ مِنْ جَمَاعَاتِ الْكُفَّارِ الْإِيمَانَ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ وَ إِن عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ.

١. فِي النسخ وَ المَطْبُوعِ: «بَيْنَ حَالَةِ هَذِهِ وَ بَيْنَ حَالَةِ».

٢. فِي «خ» وَ المَطْبُوعِ: «+ يَتَعَلَّقُ».

٣. فِي «خ» وَ المَطْبُوعِ: «- يَتَعَلَّقُ». وَ فِي «م»: «فَهِيَ يَتَعَلَّقُ» بَدَلُ «يَتَعَلَّقُ». وَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقَالَ: «لَأَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ».

٤. لِأَنَّهُ يَكُونُ جَهْلًا.

٥. فِي «خ» وَ المَطْبُوعِ: «تَعَلَّقُ».

٦. فِي «خ» وَ المَطْبُوعِ: «وَ يَجْرِي».

٧. فِي «م، هـ»: «مِمَّا لَا يَصَحُّ».

[ب]

فصل

في حُسن تكليفِ الله تعالى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ

[الدليل الأول]

قد كُنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ التعريضَ للشيءِ في حُكمِهِ^١، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ حَسَنَ مِنْهُ التَّوَصُّلُ
إِلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ^٢ يَحْسُنُ مِنْ غَيْرِهِ تَعْرِضُهُ لَهُ إِذَا انْتَفَتَ وَجْهُ الْقُبْحِ، وَبِعَكْسِ^٣
ذَلِكَ الْقُبْحِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَبِحَ مِنْهُ^٤ التَّوَصُّلُ إِلَى شَيْءٍ قَبِحَ مِنْ غَيْرِهِ تَعْرِضُهُ لَهُ.
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَنَا يَحْسُنُ مِنْهُ التَّوَصُّلُ إِلَى الثَّوَابِ بِالْأَفْعَالِ الَّتِي يُسْتَحَقُّ بِهَا،
فَيَجِبُ أَنْ يَحْسُنَ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يُعَرِّضَهُ لِلثَّوَابِ وَيُكَلِّفَهُ فِعْلَ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ.
وَإِذَا حَسَنَ مِنَّا أَنْ نُعَرِّضَ نَفُوسَنَا أَوْ نُعَرِّضَ^٥ غَيْرَنَا لِلْمَنَافِعِ الْمُتَقَطِّعَةِ، كَانَ أَوْلَى
بِالْحُسْنِ^٦ تَعْرِضُنَا^٧ لِلْمَنَافِعِ الْعَظِيمَةِ الدَّائِمَةِ^٨.
وَإِنَّمَا اسْتَضَرَّ^٩ الْكَافِرُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ، لَا مِنْ^{١٠} جِهَةِ مُكَلِّفِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى فِعْلِ

١. تقدّم في ص ١٥٧.

٢. في «خ» والمطبوع: «أمرين كأمر» بدل «أمر من الأمور».

٣. في «م»: «ويعكس».

٤. في «خ» والمطبوع: «من».

٥. في النسخ والمطبوع: «تعرض». والصحيح ما أثبتناه؛ بقرينة قوله رحمه الله: «أن نعرض».

٦. في «م»: «أول ما يحسن».

٧. في النسخ والمطبوع: «تعريضاً». والصحيح المناسب للسياق ما أثبتناه.

٨. راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٢٢.

٩. هكذا في تهديد الأصول. وفي النسخ: «ستضر». والظاهر أنه أيضاً تصحيف عما في المتن.

١٠. في «خ، م، هـ»: «لأن من» بدل «لا من».

ما يَسْتَحِقُّ به الْعِقَابُ بسوءِ اختيارِهِ، بَعْدَ أَنْ نَهَاَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَحَذَّرَهُ بِوَعِيدِهِ^١ عَلَيْهِ وَرَغَّبَهُ فِي خِلَافِهِ؛ فَهُوَ الَّذِي ضَرَّ نَفْسَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ مُكَلَّفِهِ. بَلْ قَدْ نَفَعَهُ مُكَلَّفُهُ^٢ غَايَةَ النِّفْعِ بِتَعْرِضِهِ لِمَنْزِلَةِ الثَّوَابِ الَّتِي لَا تُنَالُ^٣ إِلَّا بِالتَّكْلِيفِ وَحُثِّهِ عَلَيْهَا، وَفِعِلْ كُلُّ مَا يَدْعُوهُ وَيَبْعَثُهُ عَلَيْهَا.

[بيان الوجه في حُسن تكليف من عِلْم أَنَّهُ يَكْفُر]

وَالْوَجْهُ فِي حُسْنِ تَكْلِيفِ مَنْ عِلْمٌ أَنَّهُ يَكْفُرُ هُوَ الْوَجْهُ فِي حُسْنِ تَكْلِيفِ مَنْ عِلْمٌ أَنَّهُ يُؤْمِنُ؛ وَهُوَ التَّعْرِيزُ لِلانْتِفَاعِ بِالثَّوَابِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا لَا يَرْجِعُ إِلَى التَّكْلِيفِ؛ مِنْ اخْتِيَارِ الْمُؤْمِنِ لِمَا^٥ يُؤَدِّي إِلَى نَفْعِهِ وَسَلَامَتِهِ، وَاخْتِيَارِ الْكَافِرِ مَا يُؤَدِّي إِلَى عَطَبِهِ^٦ وَاسْتِضْرَارِهِ.

[بيان انتفاء وجوه القبح عن تكليف من عِلْم أَنَّهُ يَكْفُر]

فَإِنْ قِيلَ: يَبَيَّنُوا بَأْنَ وَجْهَ الْقُبْحِ مُتَنَفِّئَةً عَنْ هَذَا التَّكْلِيفِ؛ لِيَصِحَّ لَكُمْ الْاسْتِدْلَالُ^٧ عَلَى حُسْنِهِ.

قُلْنَا: وَجْهُ الْقُبْحِ فِي الْعُقُولِ مَعْقُولَةٌ، وَهِيَ أَجْمَعُ مُتَنَفِّئَةً عَنْ هَذَا التَّكْلِيفِ مَنْ عِلْمٌ أَنَّهُ يَكْفُرُ.

١. هكذا في «ه». وفي «خ، م» والمطبوع: «بوعده». والظاهر أَنَّهُ تصحيف عن كلمة: «وَتَوَعَّدَهُ»، وهو أنسب بالسياق، كما هو مذكور في تمهيد الأصول.

٢. في «م، ه»: «يكلفه». وهو أيضاً تصحيف عما في المتن.

٣. في النسخ والمطبوع: «لا يُنال». والصحيح ما أثبتناه، وهو واضح.

٤. في «خ» والمطبوع: «يعلم».

٥. في «خ» والمطبوع: «بما».

٦. في النسخ: «عطية». والظاهر أَنَّهُ تصحيف عما في المتن.

٧. في «خ، م»: «الاستهلال»، وكتب فوقه في «م»: «كذا». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

وَمَتَى ادَّعِيَ فِي وَجْهِ قُبْحٍ^١ هَذَا التَّكْلِيفِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، أَوْ فَقَدُ عِلْمِهِ^٢ بِأَنَّهُ يُؤْمِنُ، أَوْ كَوْنُهُ عَيْنًا لَا [مَحْصُولَ]^٣ لَهُ، أَوْ أَنَّهُ إِضْرَارٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ أَدَّى إِلَى مَضَرَّتِهِ، أَوْ قِيلَ: إِنَّهُ مَفْسَدَةٌ؛^٤ لِحُصُولِ الْفَسَادِ عِنْدَهُ، وَلَوْلَاهُ لَمَا حَصَلَ. أَوْ إِنَّهُ سَوْءٌ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ خَيْرٌ وَأَحْسَنَ الْإِخْتِيَارَ لِنَفْسِهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْتَارَهُ.^٥

فجوابنا عن ذلك:

[١.] أَنَّ مَنْ ادَّعَى أَنَّ عِلْمَهُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ وَجْهَ قُبْحٍ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْاِكْتِسَابِ.

وَالأَوَّلُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْقُبْحِ وَالحُسْنَ عَلَى جِهَةِ الْجُمْلَةِ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ، كَالْعِلْمِ بِقُبْحِ الظُّلْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَحُسْنِ الْإِحْسَانِ، وَ لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ اخْتِصَاصٌ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ؛ وَ نَحْنُ كُلُّنَا لَا نَعْلَمُ مَا ادَّعَوْا عِلْمَهُ ضَرُورَةً. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ ادَّعَائِهِمْ ذَلِكَ - مَعَ فُسَادِهِ - وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ بِحُسْنِ التَّعْرِیضِ لِلثَّوَابِ وَ إِنْ عِلْمُ الْمُعَرَّضِ أَنَّ الْمُعَرَّضَ لَا يَخْتَارُ.

وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مُكْتَسَبًا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَصْلٍ فِي الشَّاهِدِ يُرَدُّ إِلَيْهِ، كَمَا وَجَبَ فِي نَظَائِرِهِ مِنْ رَدِّ الْكَذِبِ الَّذِي فِيهِ^٦ نَفْعٌ أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ إِلَى الْكَذِبِ^٧ الْخَالِي مِنْ ذَلِكَ

١٣٠

١. في «خ»: - «قبح».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «فقد علم». والصواب ما أثبتناه.

٣. في النسخ والمطبوع: «لا بحصول». ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في «خ، م»: «مفيدة». وفي «هـ» الكلمة مبهمة. وفي المطبوع: «مفيد».

٥. فهذه ستة وجوه مدعاة لبيان قبح تكليف من علم أنه يكفر، و سوف يقوم المصنف رحمه الله بمناقشة كلها.

٦. هكذا في تمهيد الأصول.

٧. في «م»: «إلى التكليف بالكذب». وفي «خ» والمطبوع: «إلى التكليف بالكذب».

في القبح. وهذا مُتَعَذِّرٌ في التكليف؛ لأنه لا طَرِيقَ في الشاهدِ إِلَى العِلْمِ بِأَنَّ المَأْمُورَ أو المُكَلَّفَ يَعْصِي أو يُطِيعُ.

وأيضاً قد عَلِمْنَا أَنَّ ما طَرِيقُ حُسْنِهِ المَنَافِعُ و طَرِيقُ قُبْحِهِ المَضَارُّ، يَقُومُ الظَّنُّ فِيهِ مَقَامَ العِلْمِ؛ كالتَّجَارَاتِ و طَلَبِ العُلُومِ و ضُرُوبِ التَّصَرُّفِ. و نَحْنُ عَالِمُونَ بِحُسْنِ إرشادِ الضَّالِّ عن الحَقِّ إِلَيْهِ مع الظَّنِّ بِأَنَّهُ لا يَقْبَلُ ذَلِكَ، و كذلك بِحُسْنِ تَقْدِيمِ الطَّعَامِ إِلَى الجَائِعِ مع الظَّنِّ بِأَنَّهُ لا يَأْكُلُ، و إدلاءِ الحَبْلِ إِلَى الغَرِيقِ لِيَنْجُو بِهِ مع الظَّنِّ بِأَنَّهُ لا يَتَمَسَّكُ بِهِ فَيَخْرُجَ. فَلَوْ عَلِمْنَا ذَلِكَ بَدَلًا مِنَ الظَّنِّ لَمَا اخْتَلَفَ الحُسْنُ، كَمَا [لَمْ] ^١ يَخْتَلِفُ حُسْنُ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ طَلَبِ الأَرْيَاحِ و العُلُومِ و سَاوَى العِلْمِ فِيهِ الظَّنُّ.

و إذا كَانَ التَّكْلِيفُ مِمَّا يَحْسُنُ لِلْمَنَافِعِ مَتَى كَانَ حَسَنًا، و يَقْبُحُ لِأَجْلِ المَضَارِّ مَتَى كَانَ قَبِيحًا، وَجَبَ أَنْ يَقُومَ العِلْمُ فِيهِ مَقَامَ الظَّنِّ؛ و قد بَيَّنَّا ^٢ حُسْنَهُ فِي الشَّاهِدِ مع الظَّنِّ أَنَّ المَأْمُورَ لا يَقْبَلُ، و كذلك ^٣ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مع العِلْمِ.

فإن فَرَّقُوا بَيْنَ التَّكْلِيفِ وَ بَيْنَ ما ذَكَرْنَاهُ - مِنْ إرشادِ الضَّالِّ عن الدِّينِ، و تَقْدِيمِ الطَّعَامِ و إدلاءِ الحَبْلِ - بِأَنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ فِي مَضَرَّةٍ حَاصِلَةٍ و إِنَّمَا عَرَّضْنَاهُمْ لِزَوَالِهَا، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلُوا كَانُوا عَلَى ما هُمْ عَلَيْهِ و لَمْ يَزِدَادُوا ضَرَرًا، و التَّكْلِيفُ يَحْصُلُ ^٤ عِنْدَهُ ضَرَرٌ ما كَانَ ^٥ حَاصِلًا، و لَوْلَاهُ لَمْ يَحْصُلْ.

١ . ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢ . بيَّنه قبل ذلك بسطورٍ.

٣ . كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «فكذلك» للتفريع على السابق.

٤ . في «خ» و المطبوع: - «يحصل».

٥ . في «خ، م» و المطبوع: + «عنده».

قلنا: مَنْ عَرَّضْنَاهُ لِنَفْعٍ^١ - مِنْ ضَالٍّ عَنْ طَرِيقِ [الحَقِّ]^٢، وَ مُحْتَاجٍ إِلَى طَعَامٍ، وَ حَاصِلٍ فِي لُجَّةٍ - فَلَمْ يَقْبَلْ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ ضَرَرًا زَائِدًا عَلَى مَا كَانَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَوَّتْ نَفْسُهُ الْخَلَاصَ مِنَ الْمَضَرَّةِ بِامْتِنَاعِهِ، يَسْتَحِقُّ الدَّمَ مِنَ الْعُقَلَاءِ وَ الْعِقَابَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يُعَرَّضْ فَيَمْتَنِعْ. فَبَانَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: [إِنْ كَانَ]^٣ مَا ذَكَرْتُمُوهُ صَحِيحًا فَأَجِيزُوا، أَوْ يُعَرَّضُ الْوَالِدُ وَلَدَهُ بِدَفْعِ بِضَاعَةٍ إِلَيْهِ لِلرَّيْحِ وَ النَّفْعِ، وَ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَغْرُقُ فِي طَرِيقِهِ وَ يُقْتَلُ وَ يُؤْخَذُ الْمَالُ مِنْهُ.

قلنا: مَنَافِعُ الْوَلَدِ وَ مَضَارُّهُ عَائِدَةٌ إِلَى وَالِدِهِ، وَ إِذَا عَرَّضَهُ لِلْمَنَافِعِ فَلَا تَنَفُّعَ بِذَلِكَ وَ يُسَرُّ بِهِ. فَإِذَا عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَغْرُقُ وَ يَتَلَفُ مَالُهُ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَخْتَارَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مَحْضٌ يُوَصِّلُهُ إِلَى نَفْسِهِ وَ غَمٌّ يَتَعَجَّلُهُ.

وَ التَّكْلِيفُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَالِصٌ لِنَفْعِ الْمُكْلَفِ، وَ لَا انْتِفَاعَ لَهُ تَعَالَى وَ لَا اسْتِزْرَارَ بِشَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِ الْمُكْلَفِ؛ فَلَا يَجِبُ حَمْلُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَ أَكْثَرُ مَا يَلْزَمُنَا أَنْ نُجِيزَ مَتَى قَدَرْنَا فِي الشَّاهِدِ مَنْ يُعَرَّضُ غَيْرَهُ لِنَفْعٍ يَخْصُصُ الْمُعَرَّضَ، وَ لَا يَعُودُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى مُعَرَّضِهِ، وَ لَا يَلْحَقُهُ بِمَضَرَّتِهِ ضَرَرٌ وَ لَا غَمٌّ

١. فِي «خ، م»: «لِنَفْعِي». وَ فِي «هـ»: «لِنَع»!! وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لِنَفْي».

٢. تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ أَنَّهُ ضَالٌّ عَنِ الْحَقِّ أَوْ عَنِ الدِّينِ، وَ لِهَذَا أَضْفَعْنَا مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ. وَ فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ: «الضَّالُّ عَنِ الْحَقِّ».

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَعْنَا لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٤. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي جِيزُوا». وَ فِي «م، هـ» لَمْ يُنْقَطِ الْحَرْفُ التَّالِي لِلْفَاءِ. وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

ولا تُفَوِّرُ طِبَاعَ - وإن كَانَ ذَلِكَ مُتَعَدِّراً لَا يُوَجِّدُ^١ - أَنْ يَحْسُنَ تَعْرِضُهُ وَهَذِهِ حَالُهُ^٢ لِمَا^٣ نَعْلَمُ أَوْ نَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ، وَ يَسْتَضِرُّ بِسُوءِ اخْتِيَارِهِ بِعَاقِبَتِهِ. وَ نَحْنُ نُجِيزُ ذَلِكَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَ التَّقْدِيرِ.

[٢.] فَمَا الدَّلِيلُ^٤ عَلَى أَنَّ فَقَدْ عَلِمَهُ بِأَنَّهُ يُطِيعُ لَيْسَ بِوَجْهِ قُبْحٍ: فَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي قُبْحَ كُلِّ أَمْرٍ فِي الشَّاهِدِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مِنَّا غَيْرَهُ بِالْفِعْلِ الْمُؤَدِّي إِلَى نَفْعِهِ إِذَا امْتَثَلَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطِيعُ أَوْ يَعْصِي، وَلَا طَرِيقَ لَهُ^٥ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ فَكَانَ^٦ يَجِبُ قُبْحُ كُلِّ أَمْرٍ فِي الشَّاهِدِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَهُ.

[٣.] فَمَا دَعَوَى كَوْنِهِ عَبَثًا فِباطِلَةً؛ لِأَنَّ الْعَبَثَ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ أَوْ^٧ لَيْسَ فِيهِ غَرَضٌ مِثْلُهُ، وَ فِي التَّكْلِيفِ غَرَضٌ جَلِيلٌ، وَ هُوَ تَعْرِضُ الْمُكْلَفِ^٨ لِمَنْزِلَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِالثَّوَابِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَحَقَّ وَ لَا يَحْسُنَ إِلَّا بِهَذَا التَّكْلِيفِ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَبَثًا؟
فَبِإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ مَنْ زَرَعَ سَبَخَةً مَعَ ظَنِّهِ الْقَوِيَّ بِأَنَّهُ لَا تُجْدِي يَوْصَفُ بِأَنَّهُ عَابِثٌ، وَ لَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ غَرَضِي^٩ التَّعَرُّضُ لِلْإِنْتِفَاعِ بِالزَّرْعِ؟» فَأَلَا^{١٠} كَانَ مِثْلَهُ تَكْلِيفٌ مَنْ يَكْفُرُ؟

١. أي لا يوجد في الشاهد. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٧٦.

٢. في المطبوع: «حالة».

٣. في النسخ والمطبوع: «كما».

٤. في «خ» - «الدليل».

٥. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «لنا». ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٦. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «وكان». والصواب ما أثبتناه؛ للتفريع على السابق.

٧. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «و». والصواب ما أثبتناه.

٨. في «خ» - «المكلف».

٩. في «م» - «غرض».

١٠. في «خ، م» والمطبوع: «و ألا». وفي «هـ» الكلمة مبهمه. والصحيح ما أثبتناه؛ للتفريع على السابق.

قُلْنَا: زَارِعُ السَّبَخَةِ مع ظَنَّهُ أَنَّهَا لَا تُجْدِي شَيْئاً فَعَلَهُ قَبِيحٌ، لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ عَبَثًا، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتْلِفًا^١ لِمَالِهِ، وَ مُضِرًّا لِنَفْسِهِ، وَ مُتَعَجِّلًا^٢ الْعَمَ بِذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جُعِلَ لَهُ بَازَاءٌ مَا يَتْلَفُ مِنْ بَذَرِهِ الْمَنَافِعُ السَّنِيَّةُ لَحَسَنَ مِنْ ذَلِكَ، وَ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ فِي الْأَرْضِ أَنَّهَا لَا تُنْبِتُ؟ فَعِلِمٌ^٣ أَنْ وَجَهَ الْقَبِيحِ هُوَ الْمَضَارُّ الْوَاصِلَةُ إِلَيْهِ دُونَ ظَنِّهِ أَنَّهَا لَا تُنْبِتُ، وَ لَوْ قَبِيحَ ذَلِكَ لِلْعَبَثِ لَخَرَجَ بِأَدْنَى غَرَضٍ عَنِ الْعَبَثِ، فَكَانَ يَحْسُنُ^٤ مِنْهُ أَنْ يَزَرَعَ السَّبَخَ إِذَا سَرَّ بِذَلِكَ بَعْضُ أَصْدِقَائِهِ أَوْ ضَحِكَ مِنْ فَعْلِهِ.

فَيَلْزَمُ مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ مِنْ بَغْدَادِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ - فَإِنَّهُمْ يُقْبِحُونَ تَكْلِيفَ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكْفُرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لُطْفًا فِي إِيْمَانٍ غَيْرِهِ^٥ - أَنْ يَحْسَنَ تَكْلِيفُ الْخَلْقِ بِأَسْرِهِمْ وَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ^٦ لُطْفًا فِي إِيْمَانٍ وَاحِدٍ بَلْ فِي طَاعَةٍ وَاحِدَةٍ تَقَعُ مِنْ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ الْيَسِيرَ مِنَ الْأَغْرَاضِ يَخْرُجُ الْفِعْلُ مِنْ كَوْنِهِ عَبَثًا، وَ هُمْ يَأْتُونَ^٧ ذَلِكَ وَ يَمْتَنِعُونَ مِنْهُ.

وَ بَعْدُ، فَتَكْلِيفُ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكْفُرُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُكْلَفِ نَفْعًا عَلَى مَا نَقُولُهُ، أَوْ ضَرَرًا عَلَى مَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُونَ. فَإِنْ كَانَ نَفْعًا فَلَا مَعْنَى لِإِجَابِ كَوْنِهِ لُطْفًا حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْعَبَثِ، وَ إِنْ كَانَ ضَرَرًا فَلَيْسَ يُخْرِجُهُ^٨ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا أَوْ قَبِيحًا انْتِفَاعَ الْغَيْرِ وَ إِيْمَانُهُ.

١. في «خ» و المطبوع: «مضيئاً».

٢. في «م»: «و يتعجل».

٣. في «خ» و المطبوع: - «فَعِلِمٌ».

٤. في النسخ و المطبوع: «حسن». و الصواب ما أثبتناه.

٥. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٥٠؛ مناهج اليقين، ص ٣٨٣.

٦. في «خ، م» و المطبوع: «كذلك».

٧. في «خ»: «يأتون»، و هو تصحيف. و في «م» الكلمة مبهمه.

٨. في المطبوع: «فليس بخروجه».

[٤]. و أما إبطال كونه إضراراً من حيث أدنى إلى المَصْرَة، فإنَّ^١ لا نُسَلِّمُ كونه إضراراً؛ بل غاية النِّفَعِ والإحسانِ، على ما أوضحناه.^٢ و ليس التَّكْلِيفُ هو المؤدِّي إلى المَصْرَة؛ بل الكُفْرُ هو الذي أدَّى إلى استحقاقِ العقابِ والاستضرارِ، و الكُفْرُ من فِعْلٍ المُكَلِّفِ باختياره، و قد زَجَرَ عنه تَعَالَى غَايَةَ الزَّجْرِ رَغْبَةً فِيمَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الثَّوَابَ فَخَالَفَ.^٣

و كَيْفَ يَكُونُ التَّكْلِيفُ الْمُتَقَدِّمُ لاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ قَبِيحاً لِأَجْلِ الضَّرَرِ بِالْعِقَابِ، وَ وَجْهُ قُبْحِ الْأَفْعَالِ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَتِهِ لَهَا، وَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا؟ وَ لَوْ كَانَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الضَّرَرِ بِمَعْصِيَتِهِ وَجْهاً لِقُبْحِ التَّكْلِيفِ، لَوَجَبَ إِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ الْمُكَلِّفُ وَالْأَمْرُ - إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَ لَا ظَنَّهُ - أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ قَبِيحاً؛ لِتَجْوِيزِ^٤ ثُبُوتِ وَجْهِ الْقُبْحِ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ وَجْهِ الْقُبْحِ كُتِبَتْ^٥ فِي قُبْحِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ. وَ كَانَ يَجِبُ^٦ أَنْ يَقْبَحَ مِنَّا عَرَضُ الطَّعَامِ عَلَى الْجَائِعِ، وَ إِرْشَادُ الضَّالِّ عَنِ الدِّينِ إِلَيْهِ؛ لِتَجْوِيزِنَا أَنْ يَعْصِيَا^٧ وَ يَسْتَضِيرَّا، وَ هُوَ وَجْهُ الْقُبْحِ. بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُضِرّاً بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا قَالُوهُ يُوَدِّي إِلَى الْمَصْرَةِ. وَ مَعْلُومٌ خِلَافُهُ.

[٥]. وَ لَيْسَ تَكْلِيفٌ مِّنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَكْفُرُ مَفْسَدَةً عَلَى مَا ادَّعَى؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ مَا

١. في «خ، م» و المطبوع: «قلنا» بدل «فإننا».

٢. تقدّم في ص ١٩٤.

٣. في النسخ و المطبوع: «مخالف»، و كأنه تصحيف عما أثبتناه.

٤. في «خ، م» و المطبوع: «لتجوز». و في «هـ» الكلمة مبهمه. و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٥. في «خ» و المطبوع: - «لأنّ تجويز وجه القبح».

٦. في «م»: «لثبوته».

٧. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «يجب».

٨. في «خ، م» و المطبوع: «أن يعصينا». و في «هـ» الكلمة مبهمه.

وَقَعَ عِنْدَهَا الْفُسَادُ، وَلَوْلَاهَا لَمْ يَقَعْ، مَعَ تَقَدُّمِ التَّمَكُّينِ. وَرُبَّمَا قِيلَ: مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا حَظٌّ فِي التَّمَكُّينِ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ فِي حُكْمِ الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ وَالْبَاعِثِ عَلَيْهِ، وَالدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ لَا يَكُونُ تَمَكُّينًا فِيهِ، بَلِ التَّمَكُّينُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ.

وَمِثَالُ الْمَفْسَدَةِ أَنْ^١ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ إِنْ^٢ خَلَقَ لَزِيدٍ وَلَدًا^٣ كَفَرُ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْهُ أَمَنَ، أَوْ لَمْ يَكْفُرْ وَلَمْ يُؤْمِنْ. فَهَذَا^٤ مَفْسَدَةٌ بَغِيرِ شُبْهَةٍ؛ لِدُخُولِهِ تَحْتَ الْحَدِّ^٥ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَلَا يُشْبِهُ ذَلِكَ تَكْلِيفَ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّكْلِيفَ تَمَكُّينٌ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْفُسَادِ وَالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ^٦ ارْتَفَعَ التَّمَكُّينُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ^٧. وَلَيْسَ خَلْقُ الْوَلَدِ وَمَا أَشْبَهَهُ تَمَكُّينًا^٨ بَلْ هُوَ مُحَضُّ الْاِسْتِفْسَادِ؛ بَلِ التَّمَكُّينُ سَابِقٌ لَهُ، وَإِذَا ارْتَفَعَ^٩ فَالتَّمَكُّينُ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْفُسَادِ ثَابِتٌ. وَيَجِبُ عَلَى مَا^{١٠} ادَّعِيَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ فِي^{١١} تَكْلِيفِ^{١٢} مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكْفُرُ،

١٣٤

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «فأن».

٢. في «خ»: - «إن».

٣. في «خ، م، ه»: «ولذا».

٤. أي خلق الولد.

٥. في «خ»: - «الحد».

٦. في النسخ والمطبوع: + «التمكين من ذلك كله»، وهو مكرر.

٧. في النسخ: + «ارتفع»، وهو زائد.

٨. أي تمكيناً من الصلاح والفساد كما سوف يأتي بعد قليل.

٩. أي خلق الولد الذي هو محض الاستفساد.

١٠. في النسخ والمطبوع: «من». والصحيح ما أثبتناه بمقتضى السياق، و قوله رحمه الله: «من المفسدة» إلى آخره بيان له.

١١. في «خ، م»: «من».

١٢. في النسخ والمطبوع: «التكليف»، ولا خفاء في صحة ما أثبتناه.

أَنْ يَكُونَ إِرْشَادُ^١ الضَّالِّ عَنِ الدِّينِ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ مَفْسَدَةً، وَكَذَلِكَ^٢ إِدْلَاءُ الْحَبْلِ إِلَى الْغَرِيقِ الَّذِي لَا يَتَشَبَّهُ^٣ [به] وَنَظَائِرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ؛ [و] مَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ. فَإِنْ قِيلَ: مَا تَقُولُونَ فِي مُدْلِيِ الْحَبْلِ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ^٤ يَخْتَنِقُ بِهِ نَفْسَهُ، هَلْ هُوَ فِي حَيْزِ الْمَفْسَدَةِ أَوْ التَّمَكِينِ؟

قُلْنَا: فِي حَيْزِ الْمَفْسَدَةِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ بِأَعْضَائِهِ، فَبإِدْلَاءِ الْحَبْلِ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ قَتْلِ كَأَن قَبْلَهُ غَيْرَ مُتِمَكِّنٍ مِنْهُ، فَخَلَصَ كَوْنُهُ مَفْسَدَةً^٥. وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِدْلَاءُ الْحَبْلِ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَتِمَسَّكُ بِهِ فَيَخْرُجُ - وَإِنْ كَانَ هَذَا أَوْ ذَاكَ مَعًا قَدْ حَصَلَ فِي ضَرَرٍ وَفَسَادٍ -؛ لِأَنَّ إِدْلَاءَ الْحَبْلِ تَمَكِينٌ لَهُ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى وَجْهِ مَا كَانَ حَاصِلًا مِنْ قَبْلُ، فَاخْتِيَارُهُ^٦ لِفَسَادٍ^٧ عِنْدَهُ^٨ لَا يُلْحِقُهُ^٩ بِالْمَفْسَدَةِ؛ بَلْ بِهِ يُمَكَّنُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ^{١٠} وَالْمَفْسَدَةِ، وَلَوْ ارْتَفَعَ الْإِدْلَاءُ لَارْتَفَعَ التَّمَكِينُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ [الإدلاء إلى]^{١١} قَاتِلِ نَفْسِهِ بِالْحَبْلِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا حَظَّ لَهُ فِي التَّمَكِينِ؛ [والتَّمَكِينِ] سَابِقُ

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي «خ، هـ» والمطبوع: «إرشاد». وفي «م»: «إرسال». ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٢. في النسخ والمطبوع: «مفسدة كذلك، و»؛ بتقديم وتأخير.

٣. في «خ، م»: «لا يسبت». والكلمة في «هـ» غير واضحة.

٤. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «أنه».

٥. فإنه كان قبل إدلاء الحبل متمكناً من قتل نفسه - بواسطة أعضائه - وعدمه، فصار إدلاء الحبل إليه مع العلم أو الظن بأنه يخنق نفسه، مفسدة محضة. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٧٨.

٦. في النسخ والمطبوع: «فاختاره». والمناسب للسياق ما أثبتناه.

٧. في «م»: «الفساد».

٨. في النسخ والمطبوع: «عنه». والصواب ما أثبتناه.

٩. هكذا في «هـ». وفي «خ، م» والمطبوع: «لا يلحقها».

١٠. في النسخ والمطبوع: «و» به يُمكن بالمصلحة بدل «بل به يُمكن من المصلحة».

١١. ما بين المعقوفين أضفناه بمقتضى السياق. وهكذا ما بعده.

له، فَتَجَرَّدَ^١ كَوْنُهُ مَفْسَدَةً.

[٦]. فَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا التَّكْلِيفَ سَوْءٌ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ لَوْ خُيِّرَ فِيهِ^٢ الْمُكْلَفُ وَأَحْسَنَ^٣ الْإِخْتِيَارَ لَمْ يَخْتَرْهُ،^٤ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُكْلَفَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ عَاقِبَتَهُ^٥ الْإِسْتِضْرَارُ وَاسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ - وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بِجَنَائِيَّتِهِ^٦ - لَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْتَارَهُ، فَيَكُونَ^٧ مُدْخِلًا نَفْسَهُ فِي ضَرَرٍ مَحْضٍ يَتَعَجَّلُ الْغَمُّ بِهِ وَالْخَوْفُ مِنْهُ.^٨

و هَذَا الْوَجْهُ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي مُكْلَفِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ خُيِّرَ فَأَحْسَنَ الْإِخْتِيَارَ لِنَفْسِهِ لَمَا اخْتَارَ الْعِقَابَ فِي الْآخِرَةِ وَلَا الْحُدُودَ فِي الدُّنْيَا، وَلَا اخْتَارَ الدَّمَ قُبَالَهُ وَاللَّوْمَ عَلَى الْقَبَائِحِ، وَلَمْ يَوْجِبْ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ كَوْنَهُ قَبِيحًا مِنْ فَاعِلِهِ؟! وَمَا يَخْتَارُهُ الْحَكِيمُ لغيرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا يَجِبُ حَمْلُهُ فِي قُبْحٍ أَوْ حُسْنٍ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ؛ وَلِهَذَا حَسَنَ مِنَّا تَقْدِيمُ الطَّعَامِ إِلَى الْجَائِعِ مَعَ ظَنِّنَا أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ، وَاسْتِدْعَاءُ الْمُخَالَفِ إِلَى الْحَقِّ وَإِنْ ظَنَّنَا أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ^٩ وَلَا يَحْسُنُ مِمَّنْ دَعَوَانَهُ أَنْ يَخْتَارَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، وَلَا أَنْ يُدْخَلَ نَفْسَهُ فِيهَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّهُ يَجْلِبُ عَلَيْهِ ضَرَرًا.

١٣٥

١. في «م»: «فتحرز».

٢. في «خ» والمطبوع: «منه».

٣. في النسخ والمطبوع: «أو أحسن»، والصحيح ما أثبتناه لما تقدّم في بداية البحث عن وجوه قبح تكليف من علم أنّه يكفر.

٤. في «خ» لم يُنْقَطِ الحرف التالي للخاء. وفي المطبوع: «لم يخيّره».

٥. هكذا في تهديد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «عاقبة». وعليه تبقى «أن» بدون خبر، فالصحيح ما أثبتناه.

٦. أي ولو كان ذلك بسبب جنائيه ومعصيته.

٧. أي لأنّه سوف يكون.... راجع: تهديد الأصول، ص ١٧٨.

٨. في «خ»: «فيه».

٩. في «م»: «لا يصل»؛ هكذا تُقرأ الكلمة.

[الدليل الثاني]

طريقة أخرى: و مما يدل على حسن تكليف الله من يعلم أنه يكفر: أنه تعالى قد كلف من هذا حاله، و قد ثبت بالأدلة القاهرة الواضحة أنه تعالى ممن لا يفعل القبيح، فيجب القطع على حسن تكليف من علم أنه يكفر، و انتفاء جميع وجوه القبح عنه.

و هذه الطريقة تُغني عن إشارة إلى وجه حسن هذا التكليف^١ على التفصيل، أو بيان انتفاء كل وجوه القبح عنه على التفصيل. و سلوك هذه الطريقة في هذا التكليف أو جب منها في كل موضع؛ لأن تكليفه تعالى من يعلم أنه يكفر لا نظير له على الحقيقة في الشاهد، و لا مثال يشبهه^٢ من كل وجوه؛ فجرى مجرى خلق^٣ شهوة القبح^٤ في أنه لما لم يكن لها أصل في الشاهد اعتمدنا في حسنيتها على فعل الله تعالى، و كذلك نَعْتَمِدُ في أن الحسن قد يفعل لحسنه^٥ على أنه تعالى قد فعل ذلك مع استحالة المنافع عليه؛ فعلم أنه إنما فعله لمجرد حسنه.

[بيان حسن تكليف من يعلم أنه يموت على كفره]

و ليس لأحد أن يَنَازِعَ في موت من يموت^٦ على كفره، و يدَّعي أن كل من^٧

١. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «حسن هذا التكليف».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «و الأمثال يشبه». و الصحيح ما أثبتناه؛ و ما قبله قرينة عليه.

٣. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «خلق».

٤. في النسخ و المطبوع: «القبح». و الصواب ما أثبتناه.

٥. أي لمجرد حسنه، كما سوف يأتي بعد قليل.

٦. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «يكفر» بدل «يموت».

٧. في «خ، هـ»: - «من».

أظهرَ الكُفْرَ لا بُدَّ أن يتوبَ قَبْلَ مَوْتِهِ، و^١ لولا هذا ما حَسُنَ تَكْلِيفُهُ.
وذلك أن هذه مُكَابَرَةٌ؛ لأنَّا نَعْلَمُ الاعتقاداتِ مِن غَيْرِنَا ضَرُورَةً، وَنُضْطَرُّ إِلَى
اسْتِمْرَارِ كَثِيرٍ مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى كُفْرِهِ إِلَى حَالِ مَوْتِهِ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ
مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ضَرُورَةً، وَ مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ فِي
الْكُفَّارِ مَنْ يَمُوتُ عَلَى كُفْرِهِ وَ يُعَاقَبُ فِي الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، لَكَفَى.
على أَنَّ الشَّاكَّ فِي قُبْحِ تَكْلِيفٍ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَعْصِي، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ وَجَهَ
الْقُبْحِ، لَا يُفَرِّقُ^٢ بَيْنَ عَاصٍ مُسْتَمِرٍّ عَلَى عِصْيَانِهِ وَ بَيْنَ مَنْ يَتُوبُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ
اسْتِحْقَاقَ الدَّمِّ وَ الضَّرَرَ قَدْ حَصَلَ بِالْكُفْرِ الْأَوَّلِ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُتَخَلَّصَ مِنْهُ
بِتَكْلِيفٍ آخَرَ أَوْ لَا يُتَخَلَّصُ؟^٣

[بيان قبح بعثة نبي يعلم أنه لا يؤدي الرسالة]

فإن قيل: إن كان العلم بأنَّ المُكَلَّفَ يَعْصِي لَا يَقْتَضِي قُبْحَ تَكْلِيفِهِ^٤، فَأَجِيزُوا^٥
بِعِثَةِ نَبِيٍّ يُعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يُوَدِّي الرِّسَالَةَ.
قُلْنَا: بَعِثَةُ مَنْ لَا يُوَدِّي إِلَى الْعِبَادِ مَصَالِحَهُمْ تُخْلُ^٦ بِإِزَاحَةٍ عَلَيْهِمْ فِي تَكْلِيفِهِمْ،
وَ تَقْتَضِي مَنَعَ اللُّطْفِ^٧ فِي التَّكْلِيفِ وَ التَّمَكِينِ^٨؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ، لَا لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ

١. في «خ، م» و المطبوع: - «و».

٢. في النسخ و المطبوع: «لا يفرق»، و الواو زائدة؛ إذ معها تبقى «أن» بلا خبر.

٣. في «م»: «يتخلص» بدل «لا يتخلص».

٤. في «خ، م» و المطبوع: «تكليفها».

٥. في «م»: «و أجزوا».

٦. في «خ» و المطبوع: «يحل». و في «م، ه» الكلمة غير منقوطة.

٧. في النسخ و المطبوع: «يقضي مع اللطف». و لا محصل له في المقام، و الصحيح ما أثبتناه.
و في تمهيد الأصول: «و توجب مع اللطف».

٨. أي و منع التمكين.

مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَعْصِي.
و لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَعْرِضَ فِي تَكْلِيفٍ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُؤْمِنُ^١ وَجَهٌ
يَقْتَضِي قُبْحَهُ؛ وَهُوَ غَيْرُ مَا ظَنَّهُ^٢ مُخَالِفُونَا.

[ج]

فَصْلُ

فِي تَمْيِيزِ^٣ وَجْهِ حُسْنِ تَكْلِيفٍ مَنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَعْصِي
مِنْ الْوَجْهِ الَّتِي يَقْبُحُ^٤ عَلَيْهَا

التعريضُ^٥ لِلنَّفْعِ يَجْرِي مَجْرَى الْإِبْتِدَاءِ بِهِ.

[بَيَانُ وَجْهَيْنِ لِقُبْحِ تَكْلِيفٍ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَعْصِي]

و هَذَا التَّكْلِيفُ إِنَّمَا يَقْبُحُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْسَدَةً لِهَذَا الْمُكْلَفِ نَفْسِهِ فِي فِعْلٍ آخَرَ، أَوْ لِمُكْلَفٍ غَيْرِهِ.

و الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي طَاعَةٍ أُخْرَى - [هِيَ]^٦ غَيْرُ الَّتِي يَعْلَمُ أَنَّهُ

يَعْصِي فِيهَا - أَنَّهُ إِنْ كَلَّفَهُ إِيَّاهَا أَطَاعَ فِيهَا، وَ الثَّوَابُ عَلَى الطَّاعَتَيْنِ^٧ مُتَسَاوٍ؛ فَإِنَّهُ لَا

١. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «يعصي» بدل «يؤمن».

٢. في «خ» و المطبوع: «ظن».

٣. في «م»: «تصيير».

٤. في «خ» و المطبوع: «يقع».

٥. في «خ»: «التعرض».

٦. في النسخ و المطبوع: «في». و الصواب ما أثبتناه.

٧. في النسخ: «الطاعين».

يَجُوزُ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يُكَلِّفَهُ مَا يَعْصِي فِيهِ، بَلْ يُكَلِّفَهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطِيعُ فِيهِ.
وَلَا شُبْهَةً فِي قُبْحِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ مَفْسَدَةً مَتَى
حَصَلَ كَانَ الْفِعْلُ قَبِيحًا.

وَأَمَّا الْوَجْهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّهُ مَتَى كَانَ غَرَضُهُ فِي تَكْلِيفِهِ أَنْ يُعَرِّضَهُ
لِمَبْلَغٍ مِنَ الثَّوَابِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يُطِيعُ إِذَا كَلَّفَهُ بَعْضُ الْأَفْعَالِ وَيَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الثَّوَابَ
الَّذِي عُرِّضَ لَهُ وَأَنَّهُ يَعْصِي إِذَا كَلَّفَهُ غَيْرَهُ مِنَ الْفِعْلِ،^١ لَمْ يَحْسُنْ تَكْلِيفُهُ مَا يَعْصِي
فِيهِ؛ سَوَاءً كَانَ الْوَقْتُ وَاحِدًا أَوْ مُخْتَلِفًا؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَهُ^٢ مَا يَعْصِي فِيهِ - وَالْحَالُ هَذِهِ -
دُونَ مَا يُطِيعُ عَبَثًا، وَزَيْمًا قِيلَ: إِنَّهُ نَقَضَ الْغَرَضَ.

وَقَدْ اسْتَدِلَّ عَلَى قُبْحِ هَذَا التَّكْلِيفِ وَأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْعَبَثِ بِأَنَّ مَنْ كَانَ غَرَضُهُ
مِنَّا سَدَّ جُوعَةٍ غَيْرِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مَتَى قَدَّمَ إِلَيْهِ طَعَامًا مَخْصُوصًا امْتَنَعَ مِنَ الْأَكْلِ وَإِنْ
قَدَّمَ غَيْرَهُ أَكَلَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ^٣ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُهُ،^٤ وَلَوْ فَعَلَ لَكَانَ عَابِثًا.^٥
وَلَيْسَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى أَنْ يَكُونَ فِي الطَّاعَةِ الْأُخْرَى مَزِيدُ ثَوَابٍ عَلَى الَّتِي
يُطِيعُ فِيهَا وَارَادَ تَعْرِضَهُ لِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ النِّفَعِ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ
يُكَلِّفَهُ مَا يَعْصِي فِيهِ دُونَ مَا يُطِيعُ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ مِنْ^٦ نَفْعِهِ مَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَكْلِيفٍ^٧
مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَعْصِي فِيهِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَتَى انْفَعَلَ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنْ يُعَرِّضَهُ لِمَبْلَغٍ مِنَ الثَّوَابِ» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «خ».

٣. فِي «م»: «يُقَدَّم».

٤. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَأْكُل».

٥. فِي «خ، م»: «عَبَثًا».

٦. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «فِي».

٧. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «تَكْلِيف».

[في بيان حال تكليف الكافر الذي علم تعالى أنه إن أبقاه آمن أو تاب]

و على هذه الطريقة يَجِبُ أن يُقَالَ فِيمَنْ كَفَرَ و عَلِمَ تَعَالَى أَنَّهُ إِنْ بَقَّاهُ آمَنَ
أو تَابَ: إِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقَدْرُ الَّذِي عُرِّضَ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ، يَتَسَاوَى
فِيهِ التَّكْلِيفُ الَّذِي عَصَى فِيهِ وَ التَّكْلِيفُ الَّذِي لَوْ بَقِيَ فِيهِ لِأَطَاعَ، أَوْ لَا يَتَسَاوَى.
فَإِنْ تَسَاوَى فِيهِ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُكَلَّفَ الْأَوَّلَ، بَلْ يُكَلَّفُ الثَّانِي الَّذِي يُطِيعُ فِيهِ، عَلَى
مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.^١ فَإِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَعَصِي فِيهِ هُوَ الزَّائِدُ الثَّوَابِ، لَمْ يَجِبِ
التَّبَقُّيَّةُ وَ جَازَ الْإِخْتِرَامُ. وَ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ الثَّانِي هُوَ الزَّائِدُ الثَّوَابِ، لَمْ يَجِبِ
التَّبَقُّيَّةُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّعْرِيزِ الْقَدْرُ الْمَخْصُوصُ مِنَ الثَّوَابِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ
الثَّانِي. هَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ^٢ وَ حَرَّرَهُ صَاحِبُ كِتَابِ الْمُغْنَى،^٣ وَ ذَكَرَ أَنَّ أَصُولَ أَبِي هَاشِمٍ
تَقْتَضِيهِ.^٤

[جواز تكليف المكلف بما يعصي فيه دون ما يطيع فيه، و إن تساوى ثواب

التكليفين]

و الَّذِي يَقْوَى الْآنَ فِي نَفْسِي خِلَافُ هَذَا، وَ الْأَشْبَهُ الْأَلْيَقُ بِمَذْهَبِ أَبِي هَاشِمٍ:

١. الذخيرة، ص ١٣٦.

٢. في النسخ و المطبوع: «قَرَّرَ». و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما بعده.

٣. و هو كتاب «المغني في أبواب التوحيد و العدل» للقاضي عبد الجبار المعتزلي، المتوفى سنة ٤١٥ هـ. تطرق فيه إلى ذكر آراء متقدمي المعتزلة و دراستها، كما تعرّض فيه إلى آراء متقدمي الأشاعرة أيضاً و من أبناء عصره كابن فورك و الباقلاني بما ينم عن طول باعه و سعة معرفته بالمذاهب الكلامية و الآراء المختلفة فيها. و قد ردّ على قسم الإمامة من «المغني» سيدنا المؤلف في كتابه «الشافعي» كما هو المعروف.

٤. في النسخ و المطبوع: «يقتضيه». و الأضبط ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «أصول».

و راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٢٢٦ - ٢٤٩.

إجازة أن يُكَلَّفَ ما يَعِصِي^١ فيه من الطاعَتَيْنِ^٢ دون ما يُطِيعُ فيه وإن كانَ الغَرَضُ قَدْرًا مِنَ الثَّوَابِ [هُمَا] مُتَسَاوِيَانِ^٣ فيه. ولا يَجِبُ أن يَكُونَ تَكْلِيفُ ما يَعِصِي فيه عِبْتًا عَلَى ما ذَكَرْ؛ لِأَنَّ الْعِبْتَ ما لا غَرَضَ فيه، وهذا التَكْلِيفُ فيه غَرَضٌ؛ وَهُوَ التَّعْرِيزُ لِلثَّوَابِ وَالنَّفْعِ، وَيَجِبُ أن يَكُونَ إِحْسَانًا وَإِنْعَامًا؛ لِأَنَّ التَّعْرِيزَ لِلشَّيْءِ فِي حُكْمٍ إِصْلَاحِهِ إِلَيْهِ. وَبِهَذَا أَجَبْنَا كُلَّ مَنْ طَعَنَ فِي «تَكْلِيفِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ» بِأَنَّهُ عَبْتُ^٥.

وإن قيل: إِنَّهُ عَبْتُ لَا مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَانَ بِإِزَائِهِ ما يُطِيعُ فيه وَيَبْلُغُ بِهِ الغَرَضَ.

قُلْنَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ نَسَبَ هَذَا التَّكْلِيفَ إِلَى أَنَّهُ عَبْتُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْ، وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَكْلِيفُ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَالْعُدُولُ عَنْ تَكْلِيفِ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَوْمِنُ قَبِيحٌ وَعَبْتُ.

فَإِذَا قِيلَ: الغَرَضُ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ التَّكْلِيفَيْنِ غَيْرُ الغَرَضِ فِي الْآخَرِ.

قُلْنَا: لَكِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَمِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ فِي الإِحْسَانِ إِلَى زَيْدٍ هُوَ حُسْنُ الإِحْسَانِ وَانْتِفَاعُ الْمُحْسَنِ إِلَيْهِ، فَإِذَا فَاتَ^٦ هَذَا فِي شَخْصٍ وَكَانَ الغَرَضُ تَامًا فِي شَخْصٍ آخَرَ، كَانَ تَعْرِيزُ مَنْ لَا يَقْبَلُ وَالْعُدُولُ^٧ عَنْ تَعْرِيزِ

١. هكذا في تهديد الأصول وقد نقله من كتاب الذخيرة. وفي النسخ والمطبوع: - «ما يعصي».

٢. هكذا في تهديد الأصول وقد صرح من كتاب الذخيرة. وفي النسخ والمطبوع: «الطاعين».

٣. في «م»: «متساوياً».

٤. في «خ» والمطبوع: «كلنا». وفي «م»: «كانا». وفي «هـ» الكلمة مبهمه. والصحيح ما أثبتناه.

٥. تقدم ذلك في ص ١٩٩ - ٢٠٠.

٦. هكذا في تهديد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «فاق».

٧. في النسخ والمطبوع: «و العروض». ومقتضى السياق ما أثبتناه.

مَنْ يَقْبَلُ^١ فِي حُكْمِ الْعَبَثِ^٢.

و الشاهد الذي فَرَعُوا إليه في هذا الباب قاضٍ عليهم؛ فَإِنَّهُمْ كَمَا^٣ يَسْتَقْبِحُونَ تقديمَ طعامٍ مخصوصٍ لا يأكلُهُ و تَرَكَ تقديمَ غَيْرِهِ و معلومٌ أَنَّهُ يأكلُهُ، يَسْتَقْبِحُونَ^٤ مِمَّنْ لَهُ غَرَضٌ فِي حَاجَةٍ مَخْصُوصَةٍ - يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ إِنْ أَنْفَذَ فِيهَا أَحَدَ غِلْمَانِهِ فَضَاهَا و إِنْ أَنْفَذَ الْآخَرَ لَمْ يَقْضِهَا - أَنْ يُنْفِذَ الْمُخْفِقُ^٥ دُونَ الْمُنْجِحِ و يَعْدُوْنَهُ عِبَثًا؛ سَوَاءٌ تِلْكَ الْحَاجَةُ تَخْصُ نَفْعَ الْمُرْسِلِ أَوْ^٦ الْمُرْسَلِ بِهِ.

١٣٩

و أَمَّا تقديمُ الطعامِ، الذي جُعِلَ عُمْدَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: فَتَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَنَا إِذَا كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يُشْبِعَ بَعْضَ الْجِياعِ، وَ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ إِلَيْهِ طَعَامًا مَخْصُوصًا لَمْ يَتَنَاوَلْ مِنْهُ^٧ شَيْئًا و إِنْ كَانَ لَوْ تَنَاوَلْ لَشَبِعَ بِهِ، وَ فَرَضْنَا أَنَّ هُنَاكَ طَعَامًا آخَرَ لَا يُشْبِعُ لَكِنَّهُ يُمَسِّكُ الرَّمَقَ وَ يَنْبُتُ مَعَهُ الْحَيَاءُ، وَ عِلْمٌ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَهُ إِلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ تَنَاوَلْ مِنْهُ وَ أَمْسَكَ رَمَقَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ أَنْ يُقَدِّمَ الطَّعَامَ الْمُشْبِعَ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ وَ لَا يَتِمُّ فِيهِ غَرَضُهُ، وَ يَعدِلُ عَنِ الثَّانِي الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُهُ وَ يُمَسِّكُ رَمَقَهُ. وَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الْاعتِدَارُ بِأَنَّ «غَرَضِي الشَّبِعُ، وَ هَذَا إِنَّمَا^٨ يَتِمُّ فِي الطَّعَامِ الَّذِي لَا

١. في «خ، م» و المطبوع: «يفعل».

٢. جاء في تهجد الأصول، ص ١٨١ في عبارة شبيهة ما يلي: «... كان تعريض من لا يقبل في حكم تعريض من يقبل و في حكم العبث».

٣. في «خ» و المطبوع: «+ لا».

٤. في النسخ و المطبوع: «و يستقبحون»، و الواو زائدة.

٥. الْمُخْفِقُ: مَنْ طَلَبَ حَاجَةً وَ لَمْ يُدْرِكْهَا، وَ مِنْ غَزَا وَ لَمْ يَغْنَمْ. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٠٩ (خفق).

٦. في «خ» و المطبوع: «و» بدل «أو».

٧. في «خ»: «فيه».

٨. في النسخ و المطبوع: «لا» بدل «إنما». و الصواب ما أثبتناه.

يَتَنَاوَلُ دُونَ الَّذِي يُتَنَاوَلُ؛ لِأَنَّ الْعُقْلَاءَ لَا يَقْبَلُونَ هَذَا الْعُذْرَ، وَيَقُولُونَ لَهُ: الطَّعَامُ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كُلُّ غَرَضِكَ فِيهِ شَطْرُهُ^٢ أَوْ أَكْثَرُ^٣، وَإِذَا عَدَلْتَ إِلَى تَقْدِيمِ طَعَامٍ مِنْ جَنْبِهِ لِلشَّبَعِ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُتَنَاوَلُ، كُنْتَ عَابِثًا مُقَبِّحًا وَنَاقِضًا لِلْغَرَضِ. إِنْ قِيلَ: [كَيْفَ قِيلَ^٤ فِي الْمَوْضِعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ: «إِنَّهُ نَقَضَ لِلْغَرَضِ» وَ قَدْ أَجْزَيْتُمْ كُلَّكُمْ - مَعَشَرَ أَصْحَابِ أَبِي هَاشِمٍ بِإِلَاحٍ مِنْهُ وَلَا مِنْكُمْ - أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ^٥ تَعَالَى الطَّاعَةَ الَّتِي يَعْلَمُ أَنَّ الْمُكَلِّفَ يَعْصِي فِيهَا، وَيَعْدِلُ عَنْ تَكْلِيفِهَا الطَّاعَةَ^٦ الَّتِي يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطِيعُ فِيهَا، إِذَا عَلِمَ أَنَّ ثَوَابَ مَا يَعْصِي فِيهِ أَوْفَرُ، وَكَانَ غَرَضُهُ التَّعْرِضُ لِدَلَالَةِ الْقَدْرِ الْوَافِرِ مِنَ الثَّوَابِ^٧. وَ هَذَا نَظِيرُ مَا أَشْكِلُ^٨ فِي قُبْحِهِ مِنَ الْمَثَلِ بِتَقْدِيمِ الطَّعَامِ الْمُشْبِعِ وَالْعُدُولِ عَنِ الَّذِي يُمَسِّكُ الرِّمَقَ.

فَإِنْ قِيلَ: أَحَدُنَا^٩ لَهُ نَفْعٌ وَ سُرُورٌ فِي بُلُوغِ غَرَضِهِ، وَ يَلْحَقُهُ غَمٌّ وَ ضَرَرٌ بِقَوْتِ غَرَضِهِ؛ فَلِهَذَا اسْتَقْبَحَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

قُلْنَا: وَ عَلَيْكُمْ مِثْلُ هَذَا فِي الْاسْتِشْهَادِ بِتَقْدِيمِ الطَّعَامِ الَّذِي لَا يُتَنَاوَلُ وَالْعُدُولِ عَمَّا يُتَنَاوَلُ، فَلَا تَجْعَلُوا ذَلِكَ أَصْلًا لِتَكْلِيفِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي لَا يَلْحَقُهُ فِي تَمَامِهِ^{١٠}

١٤٠

١. هكذا في تمهيد الأصول و المطبوع. و في النسخ: «لا» بدل «لأن».

٢. في النسخ: «سطره». و الصواب ما أثبتناه وفقاً للمطبوع.

٣. في «خ» و المطبوع: «إذا أكثر».

٤. ما بين المعقوفين إنما أضيف من أجل استقيم به المعنى.

٥. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «أَنْ تَكْلِيفِ اللَّهِ»، و بما أثبتناه يستقيم

المعنى، و قوله رحمه الله: «و يَعدِلُ» يُعْطَفُ عَلَيْهِ.

٦. في «خ، م هـ» و المطبوع: «لِلطَّاعَةِ». و الصواب ما أثبتناه.

٧. راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

٨. في النسخ و المطبوع: «من إشكال»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٩. في «خ» و المطبوع: «أخذنا».

١٠. في «خ، م»: «تمام».

نَفْعٌ وَلَا فِي قَوْتِهِ ضَرَرٌ؛ وَ لِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ فِي مَسْأَلَةٍ^١ «مَنْ يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَكْفُرُ» - إِذَا هُوَ عَلَيْهِمْ بِإِرَادِ تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ الرَّائِعَةِ^٢ مِثْلُ دَفْعِ السَّيْفِ إِلَى مَنْ يَقْتُلُ بِهِ نَفْسَهُ وَ أَوْلَادَهُ دُونَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ فِي مَصَالِحِهِ -: إِنْ تَكْلِيفَ أَحَدِنَا لَا يَكَادُ يَخْلَصُ مِنْ انْتِفَاعٍ يَمَسُّ الْمُكْلَفَ وَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ، وَ لَا مِثَالُ^٣ لَتَكْلِيفِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْجَدُ فِي الشَّاهِدِ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ وَ عَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُكْلَفَ اللَّهُ تَعَالَى مُكْلَفًا الْيَوْمَ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعْصِي فِيهِ وَ لَا يُكْلَفُهُ^٤ الْيَوْمَ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطِيعُ فِيهِ وَ إِنْ تَوَالَى ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُلِّ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ يُكْلَفَ كُلُّ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَ لَا يُكْلَفُ أَحَدًا مِمَّنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ.

وَ الصَّحِيحُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ إِمَاتَةُ الْكَافِرِ وَ إِنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ بَقَا مُكْلَفًا لَأَمَّنْ، بِخِلَافِ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ^٥ وَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ التَّكْلِيفَ فِي الْأَصْلِ تَفْضُّلٌ، وَ غَيْرُ وَاجِبٍ تَكْلِيفٌ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ فِي الْأَصْلِ وَ كَذَلِكَ فِي الْفَرَعِ، وَ أَيْ فَرَقٍ فِي سَقُوطِ الْوُجُوبِ بَيْنَ ابْتِدَاءِ تَكْلِيفٍ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ [يُؤْمِنُ]^٦ وَ بَيْنَ اسْتِمْرَارِ التَّكْلِيفِ عَلَى مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ؟ وَ قَدْ بَيَّنَّ فِي مَوَاضِعَ أَنَّ التَّكْلِيفَ الثَّانِي لَا يَكُونُ لُطْفًا فِي الْأَوَّلِ فَيَجِبُ لِمَكَانِهِ؛ لِأَنَّ اللَّطْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُنْتَظَرٍ. وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ تَمَكِينٌ، وَ التَّمَكِينُ مُنْفَصِلٌ مِنَ اللَّطْفِ. فَلَمْ يَبَقْ

١. فِي «م»: «عَلَّة». وَ فِي «خ» الْكَلِمَةُ مُبْهَمَةٌ.

٢. فِي «خ، هـ»: «الرَّابِعَةُ»، وَ هُوَ تَصْحِيفٌ عَمَّا فِي الْمَتْنِ.

٣. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَالْأَمْثَالُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «يَعْلَمُ».

٥. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَكْلَفُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. رَاجِعِ: الْمَغْنِي، ج ١١ (التَّكْلِيفُ)، ص ٢٣٠.

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَيْنَاهُ بِمَقْتَضَى السِّيَاقِ. وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَجِبُ التَّكْلِيفُ الثَّانِي لِأَنَّهُ تَمَكِينٌ مِنْ إِزَالَةِ الْمَضَرَّةِ بِالْعِقَابِ. وَهَذَا غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ الْمَضَرَّةَ^١ إِنَّمَا أُتِيَ فِي اسْتِحْقَاقِهَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ وَ قَدْ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ أَنْ لَا يَسْتَحْجِئَهَا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَوْجَبَ التَّمَكِينَ فِي إِزَالَةِ الْعِقَابِ، وَ بَيْنَ مَنْ أَوْجَبَ التَّمَكِينَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ.

[حكم تبقية المؤمن الذي إذا بقي كفر]

وَأَمَّا تَبْقِيَةُ التَّكْلِيفِ عَلَى مُؤْمِنٍ عُلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ التَّكْلِيفُ كَفَرَ: فَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَ أَبِي هَاشِمٍ.^٢ وَ الْوَجْهُ فِي حُسْنِ تَكْلِيفِ مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكْفُرُ ابْتِدَاءً وَجْهٌ فِي حُسْنِ ذَلِكَ^٣ [و هو] التَّعْرِضُ لِنَفْعٍ لَا يُنَالُ إِلَّا بِالتَّكْلِيفِ.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ اسْتَحَقَّ الثَّوَابَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُحِيطُ بِهِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ فِي الْأَصْلِ فَلَمْ يَأْتِ بِشُبْهَةٍ؛^٤ لِأَنَّ إِحْبَاطَهُ لِلثَّوَابِ إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِهِ بِسُوءِ اخْتِيَارِهِ وَ جِنَايَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ، جَرَى مَجْرَى اخْتِيَارِهِ - مُسِينًا إِلَى نَفْسِهِ - مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ فِي الْأَصْلِ^٥ الْعِقَابَ؛ فَإِنْ قُبِحَ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ^٦ قُبِحَ لِلْآخَرِ.

١. في تمهيد الأصول: «المكلف» بدل «المضرة».

٢. راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٢٣٠ - ٢٣٢. وهذا مخالف لمبنى المصنف رحمه الله في الموافاة، حيث ذهب إلى أنَّ المؤمن لا يكفر، و أنَّه لا بدَّ أن يوافي بإيمانه. راجع: ج ٢، ص ٣٥٤ من هذا الكتاب؛ تمهيد الأصول، ص ١٨٢.

٣. أي حسن تبقية ذلك المكلف المؤمن الذي إذا بقي كفر.

٤. الشبهة هاهنا معناها: الحجة.

٥. في النسخ و المطبوع: «أصل». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٦. في المطبوع: «أمرين».

[٦]

فصل

في وجوب انقطاع التكليف

إذا كَانَ الْغَرَضُ فِي التَّكْلِيفِ تَعْرِضُ الْمُكَلَّفِ^١ لِلثَّوَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ انْقِطَاعِهِ؛ لِيَصِلَ الْمُكَلَّفُ إِلَى الثَّوَابِ الَّذِي هُوَ الْغَرَضُ بِالتَّكْلِيفِ. وَلَيْسَ يُوقَّتُ^٢ انْقِطَاعُهُ بِزَمَانٍ بَعَيْنِهِ، بَلْ نَوْجُهُ^٣ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ يَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ أَيْضاً قَدْ يَقْبَحُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي قُبْحِ إِحْدَى الْجِنَايَتَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ عَلَى الْجُمْلَةِ دُونَ التَّعْيِينِ. وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى قَطْعُ التَّكْلِيفِ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ الْقَطْعُ مِنْ غَيْرِهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا انْقِطَاعُ تَكْلِيفِ جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِمَاعِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَوْجِبُهُ؛ فَإِنَّ عُلَمَ فِالسَّمْعِ. وَ الْعَقْلُ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْخَلْقِ مُتَابِعاً فِي وَقْتٍ غَيْرِهِ فِيهِ بَعَيْنُهُ مُكَلَّفٌ.

١. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: - «تَعْرِضُ الْمُكَلَّفِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَيْسَ بِوَقْتٍ».

٣. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «يَوْجِبُهُ».

[إشارة إلى تكليف الملائكة في الآخرة]

وإجماع الأمة على أن الآخرة «دارُ ثوابٍ» لا يمنع أن يكون الملائكة هناك مُكَلَّفِينَ.^١

وإن قلنا: «إنها دارُ ثوابٍ لكلِّ مُكَلَّفٍ» حملنا ما تنوَّله الملائكة من الثواب والعقاب في دارِ الآخرة على أن لهم فيه شهواتٍ ومساراً^٢ ولذاتٍ.

١ . في «خ» والمطبوع: - «مكلفين».

٢ . هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «مسار».

[٧]

فَصْلُ

في أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَقْتَرِنُ بِالتَّكْلِيفِ وَلَا يَتَعَقَّبُهُ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ

[عدم جواز اقتران الثواب بالتكليف]

إِذَا كَانَ مِنْ شَأْنٍ^١ الثَّوَابُ أَنْ يَكُونَ خَالِصاً مِنَ الشُّوبِ وَ التَّكْدِيرِ حَتَّى يَحْسُنَ
إِلْزَامُ الْمَشَاقِّ الْعَظِيمَةِ لَهُ، لَمْ يَجْزِ امْتِزَاجُهُ بِالتَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَعْرِئُ مِنَ
الْمَشَاقِّ وَالْمَضَارِّ وَالْغُومِ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ اقْتِرَانَ الثَّوَابِ بِالتَّكْلِيفِ يَقْتَضِي الْإِلْجَاءَ إِلَى^٢ الْفِعْلِ الَّذِي ضَمِنَ عَلَيْهِ^٣.
فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ يُسْتَحَقُّ بِالطَّاعَةِ ثَوَابٌ فِي الثَّانِي مِنْ حَالِ الْفِعْلِ؟
قُلْنَا: لَيْسَ^٤ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْرِضَ فِي الْحَقُوقِ الْمُسْتَحَقَّةِ أَمْرٌ يَقْتَضِي تَأْخِيرَهَا، وَلَا
تَخْرُجُ^٥ بِذَلِكَ عَنْ^٦ الْإِسْتِحْقَاقِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وَلِيَّ الْيَتِيمِ لَوْ عَلِمَ أَوْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «شأن».

٢. في «خ» والمطبوع: «في».

٣. كذا؛ وكأنه مأخوذ من «ضَمِنَ عَلَى أَهْلِهِ وَنَحْوِهِمْ: صَارَ كَلَّاً وَعَالَةً عَلَيْهِمْ». ويعني أَنَّ الثَّوَابَ
وَالْمَنَافِعَ الْعَظِيمَةَ يُلْجِئُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ الثَّوَابُ عَلَيْهَا.

٤. في النسخ: + «أَنَّ»، وهي زائدة.

٥. في «خ، م» والمطبوع: «وَلَا يَخْرُجُ».

٦. هكذا في «هـ». وفي «خ، م» والمطبوع: - «عَنْ».

أَنْ بَعْضَ حَقُوقِ الْيَتِيمِ لَوْ تَعَجَّلَهَا أَوْ قَبَضَهَا مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ تَلَفٌ وَهَلَكٌ، لَوَجَبَ عَلَيْهِ تَأْخِيرُهُ طَلَبًا لِمَصْلَحَةِ الْيَتِيمِ، وَ الْعُدُولُ عَنْ تَعَجُّلِهِ خَوْفًا مِنْ مَضَرَّتِهِ؟ وَإِذَا كَانَتْ^١ الْإِثَابَةُ فِي حَالِ التَّكْلِيفِ عَانِدَةً عَلَى نَقْضِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ، وَجَبَ تَأْخِيرُهَا وَ تَوْفِيرُ مَا يَسْتَحِقُّهُ^٢ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي أُخِّرَ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ عِنْدَ إِصَالِ الثَّوَابِ^٣ إِلَيْهِ.

[عدم جواز تعقب الثواب للتكليف، مع عدم تحديد الوقت الذي يكون بينهما]

وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ أَنْ يَتَعَقَّبَ الثَّوَابُ التَّكْلِيفَ بِلَا فَصْلٍ وَمِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي الْإِلْجَاءَ إِلَى الطَّاعَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُصَاحِبِ لِلتَّكْلِيفِ وَبَيْنَ الْمُتَعَقِّبِ لَهُ بِغَيْرِ تَرَاخٍ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ الْحَاصِلِ. وَ النِّفْعُ إِذَا كَانَ حَاضِرًا، اقْتَضَى أَنْ تَكُونَ الطَّاعَاتُ مَفْعُولَةً لَا لِحُسْنِ الطَّاعَاتِ؛ وَ ذَلِكَ مُخِلٌّ بِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ.

وَالْمُدَّةُ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ^٤ التَّكْلِيفِ وَفِعْلِ الثَّوَابِ لَا يَعْلَمُ بِحَقِيقَتِهَا^٥ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَيْسَ تَمْيِيزُ ذَلِكَ مِنْ فُرُوضِنَا. وَ يَكْفِينَا الْعِلْمُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ^٦ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُهْلَةٍ وَ تَرَاخٍ.

١٤٣

١. في النسخ والمطبوع: «كان». والأضبط ما أثبتناه.

٢. في تمهيد الأصول: «يفوته» بدل «يستحقه».

٣. في «خ» والمطبوع: «اتصال». والكلمة مهملة في «ه».

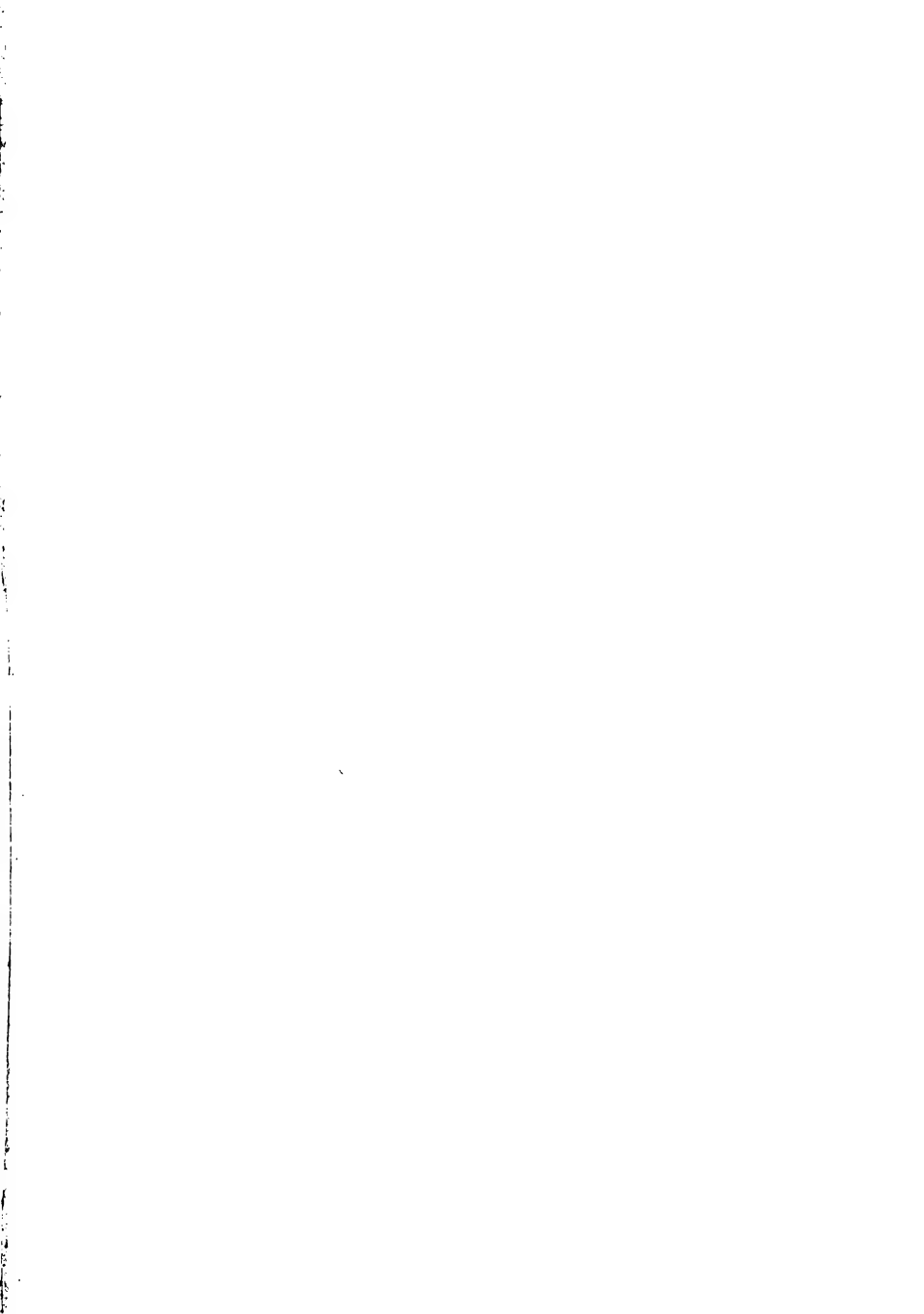
٤. هكذا في تمهيد الأصول. وفي «خ» والمطبوع: «من». وفي «م»، «ه»: «مني». والصحيح ما أثبتناه.

٥. هكذا في «م». وفي «خ» والمطبوع: «تحقيقها». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

٦. في «خ»: - «الجملة».

[كيفية قطع تكليف آخر المكلفين]

و إذا وَجَبَ قَطْعُ التَّكْلِيفِ، فَهُوَ تَعَالَى مُخَيَّرٌ فِي قَطْعِهِ فِي آخِرِ الْمُكَلَّفِينَ
بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْإِفْنَاءِ، أَوْ بغيرِ ذَلِكَ مِمَّا بِهِ يُقَطَّعُ التَّكْلِيفُ.
و قد قِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ فِي آخِرِ الْمُكَلَّفِينَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْفَنَاءِ؛
لأنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ أَحَدِهِمَا عَيْنًا.



[الفصل التاسع]^١الكلام في الإعادة وما يتعلّق بها ويرجع إليها^٢

[١]

فصل

في جواز الفناء على الجواهر

إِعلَمَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ يَصِحُّ أَوْ يَسْتَحِيلُ فِيهِ الْفَنَاءُ؛
لَأَنَّ الْأَمْرَيْنِ مُجَوِّزَانِ عَقْلاً. وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّمْعِ، وَإِذَا وَرَدَ السَّمْعُ بِأَنَّهُ
تَعَالَى يُفْنِي الْجَوَاهِرَ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْبَاقِيَ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِضِدٍّ، قَطَعْنَا عَلَى أَنَّ لِلْجَوَاهِرِ
ضِدّاً، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يُفْنِيهَا^٣ بَأَن يَفْعَلَ ذَلِكَ الضِّدَّ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الْجَوْهَرَ^٤ - لَوْ جازَ عَقْلاً وَجُوبٌ وَجُودِهِ أَبَدًا - مُمَائِلًا
لِلْقَدِيمِ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَدِيمَ إِنَّمَا خَالَفَ غَيْرَهُ بِوُجُوبِ الْوُجُودِ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ،

١. في جميع النسخ والمطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢. بعد أن تبين أن الإنسان مكلف، وأن تكليفه منقطع، فإذا انقطع تكليفه بالفناء وجبت إعادته لإثباته، لذلك لزم البحث عن الفناء والإعادة. وأكثر أبحاث هذا الفصل متعلّقة بالفناء، فكان الأولى تسميته: «الكلام في الفناء والإعادة». راجع: المعني، ج ١١ (التكليف)، ص ٤٣١ - ٤٣٢.

٣. في «م» والمطبوع: «يغنيها».

٤. في النسخ والمطبوع: «الجواهر». والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما بعده.

وأنه لم يَجِبْ له عن عِلَّةٍ ولا فاعِلٍ، بل لما هو عليه في ذاته. والجواهر وإن جازَ بعدَ وجودها أن يَسْتَمِرَّ الوجودُ لها وجوباً، فقد كانَ يجوزُ أن لا توجد^١ في الأولِ بأن لا يختارَ الفاعلُ إيجادها، فلا تكونَ موجودةً في الأوقاتِ المُستقبَلة، بل تكونَ معدومةً فيها؛ فلا مُماثَلةَ بينَ القديمِ تعالى وبينها لو وجبَ وجودها على بعضِ الوجوه.

وليسَ لأحدٍ أن يقولَ: «لو لم يكنَ تعالى قادراً على إيجادِ ضدِّ الجواهرِ لما كانَ مُتَخَيِّراً^٢ في فعلها»؛ وذلك أنَّ المُتَخَيِّرَ يكفي فيه صحَّةُ أن يفعلَ الفعلَ وأن لا يفعلَه. [و]^٣ في الأجناسِ ما لا ضدَّ له كالتأليفِ وغيره، وفاعلُه مُتَخَيِّرٌ فيه ومُفَارِقٌ للمُضْطَرِّ.^٤

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «أن لا يوجد». والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «الجواهر».

٢. في النسخ: «متخيراً»، وهكذا في الموارد الآتية، وما أثبتناه من المطبوع، وهو الأنسب للسياق.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه بمقتضى السياق.

٤. لتفصيل البحث ولزيد من الاطلاع راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

[٢]

فصل

في ذكر ما يدلُّ على فناء الجواهر من جهة السَّمْعِ

[الدليل الأول]

أَكْذَبُ ما يدلُّ على ذلك إجماعُ الأُمَّةِ على أنَّه تعالى يُفْنِي الجواهر ثُمَّ يُعِيدُهَا^١،
وأنَّه تعالى قادرٌ على إفناء الجواهر؛ وهو معلومٌ ضرورةً من حالهم.

[الدليل الثاني]

و يدلُّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾^٢؛ وَكَوْنُهُ أَوَّلًا يَقْتَضِي
أَنْ يَكُونَ سَابِقًا لِلْمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا، وَكَوْنُهُ آخِرًا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ آخِرًا
لِلْمَوْجُودَاتِ.

غَيْرَ أَنَّ الدَّلِيلَ^٤ قد دَلَّ على أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ دائِمَتانِ، وَالثَّوَابَ وَالْعِقَابَ لَا
يَنْقَطِعَانِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى آخِرًا مُنْفَرِدًا بِالْوُجُودِ قَبْلَ دُخُولِ الْخَلْقِ الْجَنَّةَ
وَالنَّارَ. وَهَذَا يَقْتَضِي فَنَاءَ الْجَوَاهِرِ وَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ.

١. في «م»: «أكبر». والكلمة غير واضحة في «ه».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «يعيد».

٣. الحديد (٥٧): ٣.

٤. وهو الإجماع. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٨٥.

[الدليل الثالث]

و مما^١ يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾،^٢ و حقيقة الفناء هو العدم. وإذا كان فناء بعض^٣ الجواهر يقتضي فناء الجميع - على ما نبينه^٤ - علمنا أن جميع العالم وإن لم يكن داخلاً تحت قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^٥ لا بد أن يفنى.

وليس لأحد أن يقول: إن الفناء هاهنا ليس هو العدم، وإنما هو التفريق و تشذّب الأجزاء،^٦ كما قال الشاعر:

يا بُنَيَّ أُمِّيَّةً، إِنِّي عَنْكُمَا غَانٍ و ما الغنى غَيْرَ أَنِّي مُرْعَشٌ^٧ فَانٍ^٨
و الجواب عن ذلك: أن إطلاق لفظ «الفناء» يقتضي العدم، [و]^٩ إنما يستفاد به غيره في بعض الأماكن استعارةً و تشبيهاً. وإنما أراد الشاعر أنني مقارب للفناء و مُشْرِفٌ عليه، كما يُقال في الشيخ الهرم: «إنه ميّت»، و هذه عادة للعرَب معروفة.

١٤٦

١. في النسخ: «و بما». و في المطبوع كما أثبتناه في المتن، و هو الصحيح.

٢. الرحمن (٥٥): ٢٦.

٣. هكذا في «ه». و في «خ» و المطبوع: «فناء لبعض». و في «م»: «فبالبعض».

٤. هكذا في «خ». و في «م، ه» الكلمة مبهمة. و في المطبوع: «بنيته».

٥. يأتي في ص ٢٣٢.

٦. فإن المراد بالآية خصوص العقلاء. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٨٥.

٧. التشذّب: التفريق. القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٤ (شذّب).

٨. في النسخ و المطبوع: «مرعش». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لما جاء في الأغاني.

٩. الشعر لأُمِّيَّة بن الأسكر، أنشأه خطاباً لابنيه؛ قال أبو الفرج الأصبهاني: «عمر أُمِّيَّة عمراً طويلاً حتى خُرف، فكان ذات يوم جالساً في نادي قومه و هو يحدث نفسه، إذ نظر إلى راعي ضأن لبعض قومه يتعجب منه، فقام لينهض فسقط على وجهه، فضحك الراعي منه، و أقبل ابنه إليه، فلما رأهما أنشأ يقول: ...». الأغاني، ج ٢١، ص ١٤.

١٠. ما بين المعقوفين هو مقتضى السياق. و هكذا ما بعده.

وَيُمْكِنُ^١ أَيْضاً أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ أَنَّنِي فَانِي الْقُدْرَةَ وَالْمُتَّةَ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَحَذَفَ
لِلإِخْتِصَارِ.

وَلَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَنَاءِ فِي الْآيَةِ الْعَدَمُ^٢ إِلَّا [الْمَفْهُومُ] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾^٣ لَكَفَى وَأَغْنَى.

١. في «خ، م»: «وَيُمْكِنُ». وفي «هـ» الكلمة مبهمّة.

٢. في «خ»: «للعدم».

٣. الرحمن (٥٥): ٢٧.

[٣]

فصل

في أن الجواهر لا تغنى إلا بضد

[إجمال الدليل على ذلك]

الجواهر باقية، و الباقي لا يخرج عن الوجود إلا بضد ينفيه أو بانتفاء ما يحتاج إليه، و الجواهر لا يحتاج إلى غيره فينتفي بانتفائه، فيجب متى انتفى أن يكون ذلك بضد نفاه؛^١ و نحن نبيّن هذه الجملة:

[تفصيل الدليل]

[المقدمة الأولى: أن جنس الجواهر باق]

أما الدليل على أن جنس الجواهر باق: فهو أن أحدنا يعلم من نفسه ضرورة أنه الذي كان بالأمس قاصداً، و لا يدخل عليه شك في ذلك، و قد بينا أن الحيّ مناهو الجواهر المخصوصة^٢، و إذا ثبت ما ذكرناه في الحيّ، ثبت في سائر أجناس الجواهر؛ لتمامها. على أن أحدنا يعلم ضرورة في كثير من الأجسام - وإن لم تكن حيّة - أنها التي كانت بالأمس.

١. في «م» و المطبوع: «بقاه». و الكلمة غير واضحة في «خ، ه». و لا خفاء جداً في صحّة ما أثبتناه.

٢. أي هذه الجملة التي نشاهدها، كما تقدم في ص ١٦٩.

و يَدُلُّ أيضاً على بقاء الجواهر: أنها لو تَجَدَّدَت لَفَبِحَ المَدَحُ و الذَّمُّ؛ لأنَّ المَدَحَ و الذَّمَّ إِنَّمَا يَحْسُنُ في الحالِ^١ الثانيةِ مِنْ وقوعِ الفِعلِ، و مع تَجَدُّدِ الجواهرِ الممدوحُ و المذمومُ غَيْرُ الفاعِلِ.

[إبطال أن يحدث الله تعالى الجواهر و يجددُها دائماً]

١٤٧

فإن قيل: جَوَّزُوا أن تَكُونَ الجواهرُ باقيةً لا لأنها في نَفْسِها مِمَّا يَسْتَمِرُّ وجودُها، بل اللهُ يُحْدِثُها في كُلِّ حالٍ و يُجَدِّدُها، و الجَوهرُ الثاني هو الأوَّلُ.

قلنا: هذا يَمْتَنِضِي جَوَّازٌ أن يوجَدَ الجَوهرُ و هو في الوقتِ الأوَّلِ بِبَغْدَادَ في الثاني بالصينِ، حَتَّى لا يَكُونَ مِنْ كَوْنِهِ في البَلَدَيْنِ زَمَانٌ؛ لأنَّ وجودَهُ إذا تَعَلَّقَ به تَعَالَى ثانياً كَمَا تَعَلَّقَ به أولاً، و هو في الأوَّلِ مُخَيَّرٌ في إيجاده بَيْنَ البَلَدَانِ كُلِّهما، فَكَذَلِكَ في الثاني، و قد عَلِمْنَا صَرُورَةَ بَطْلَانِ ذَلِكَ.

و يَدُلُّ أيضاً على ذلك: أَنَّهُ لو كَانَ تَعَالَى هو المُجَدِّدَ لوجودِ الجَوهرِ في كُلِّ حالٍ، لَكَانَ تَعَالَى هو الذي يوجَدُ فيها الأَكْوَانُ^٢ في كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ به تَعَالَى صَارَ عَلَى الصِّفَةِ المَوْجِبَةِ عن الكَوْنِ^٣. و قد عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ؛ لأنَّا نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا صِفَةَ التَّخَيَّرِ^٤ فِي الكَوْنِ بِكُلِّ مَكَانٍ^٥، و كَانَ أيضاً يَسْقُطُ المَدَحُ و الذَّمُّ عَلَى الكَوْنِ فِي الجِهَاتِ كُلِّها.

١. في المطبوع: «الحالة».

٢. الكَوْن: معنى إذا وجد يوجب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

٣. و هي صفة الكون في جهة.

٤. في النسخ: «لتخيير». و في المطبوع: «لتخيير». و الصواب ما أثبتناه. و في تمهيد الأصول: «و قد علمنا أننا مختارون في تنقلنا في الجهات».

٥. في «خ» و المطبوع: - «في».

٦. أي أننا نجد أنفسنا مختارين في التنقل من جهة إلى أخرى، و الذهاب إلى أي مكان.

[إبطال انتهاء الجواهر إلى وقت تنعدم فيه بلا ضد]

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «جَوَّزُوا أَنْ يَنْتَهِيَ الْحَالُ بِالْجَوَاهِرِ^١ إِلَى وَقْتٍ يَجِبُ عَدْمُهَا فِيهِ بِلا ضِدٍّ، وَ يَجْرِي هَذَا الْوَقْتُ مَجْرَى الْوَقْتِ الثَّانِي فِيمَا لَا يَبْقَى». وَ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَعَدَّى^٢ وَجُودَهُ الْوَقْتُ الْوَاحِدَ، فَلَا انْحِصَارَ لَأَوْقَاتٍ صَحَّةِ وَجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقْتَضِيٍّ لِلْحَصْرِ. وَ هَذِهِ طَرِيقَتُنَا فِي أَنَّ مَا تَعَدَّى فِي تَعَلُّقِهِ بِغَيْرِهِ^٣ الْوَاحِدَ^٤ لَمْ يَنْحَصِرْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلانْحِصَارِ وَجْهٌ مَعْقُولٌ؛ فَإِذَا تَعَدَّى الْجَوْهَرُ الْوَقْتُ الْوَاحِدَ فِي وَجُودِهِ لَمْ يَنْحَصِرْ أَوْقَاتٍ صَحَّةِ وَجُودِهِ.^٥

[المقدمة الثانية: حاجة الجوهر في وجوده إلى غيره]

وَ أَمَّا حَاجَةُ الْجَوْهَرِ فِي وَجُودِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَمِنَ الْبَيِّنِ الْفَسَادُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى يُشَارُ إِلَيْهِ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْجَوْهَرَ يَحْتَاجُ فِي الْوُجُودِ إِلَيْهِ.

[نفي حاجة الجوهر في وجوده إلى معنى «الكون»]

وَ مَتَى قِيلَ: جَوَّزُوا ذَلِكَ بِأَنَّ^٦ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْكَوْنُ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْكَوْنِ فِي وَجُودِهِ، فَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي كَوْنِهِ كَانَتْ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ مَعَ الْوُجُودِ.

١. في «م»: «بحال الجواهر» بدل «الحال بالجواهر».

٢. في «خ»: «تقدير» بدل «تعدى».

٣. في المطبوع: «بغير».

٤. من قوله رحمه الله: «فلا انحصار» إلى هنا لم يرد في «خ».

٥. و أشار الشيخ الطوسي بعد ذلك إلى شك المصنف رحمه الله في ذلك، حيث قال: «و كان رحمه الله في آخر تدريسه يشك في ذلك، و كان يقول: إن هذا استقراء». تمهيد الأصول،

ص ١٨٦.

٦. في النسخ والمطبوع: «أن». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

والجواب الذي يَمْضِي^١ في الكُتُبِ عن هذه الشُّبْهَةِ: أَنَّ الْأَكْوَانَ بَاقِيَةٌ،
وَلَا يَنْتَفِي كُلُّ وَاحِدٍ إِلَّا بِكَوْنٍ يُضَادُّهُ وَيَحُلُّ مَحَلَّهُ؛ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ تَعَالَى فِي
الْجِسْمِ الْكَوْنَ فِي الثَّانِي، فَإِنَّ الْكَوْنَ الْأَوَّلَ بَاقٍ فِيهِ؛ فَلَا يَجِبُ انْتِفَاءُ الْجِسْمِ عَلَى مَا
سُئِلْنَا عَنْهُ.

وَإِذَا كُنَّا شَاكِكِينَ فِي بَقَاءِ الْأَكْوَانِ^٢، جَازَ أَنْ يُحْمَلَ^٣ هَذَا الشُّكُّ عَلَى الْفَنَاءِ؛ وَإِنْ
كَانَتْ بَاقِيَةٌ قَطَعْنَا عَلَى إِثْبَاتِهِ.

وَيُمْكِنُ إِبْطَالُ هَذَا السُّوَالِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَعَ الشُّكِّ فِي بَقَاءِ جَنْسِ^٤ الْأَكْوَانِ:
وَهُوَ أَنَّ الْكَوْنَ يَحْتَاجُ إِلَى الْجِسْمِ فِي وَجُودِهِ لَا مَحَالَةَ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ
الْجِسْمُ إِلَى الْكَوْنِ فِي الْوُجُودِ؟ وَهَذَا يَقْتَضِي حَاجَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْوُجُودِ
إِلَى صَاحِبِهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى حَاجَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

فَأَمَّا الْجَوَابُ الْمُعْتَمَدُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّ الْأَكْوَانَ بَاقِيَةٌ، وَلَا يَنْتَفِي كَوْنٌ مَعَ
وُجُودِ مَحَلِّهِ إِلَّا بِكَوْنٍ يُضَادُّهُ، وَلَيْسَ لِلْأَكْوَانِ ضِدٌّ يَخْرُجُ عَنْ نَوْعِ الْأَكْوَانِ. وَلَوْ كَانَ
كَذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ الضَّدُّ يَحُلُّ الْجَوْهَرَ حَتَّى يَنْفِي الْأَكْوَانَ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَوْهَرُ
مُتَنَفِّيًا بِهِ وَهُوَ حَالٌّ فِيهِ؟!

وَمَتَى قِيلَ: إِنَّ الْكَوْنَ يَبْطُلُ بِبُطْلَانِ الْجَوْهَرِ، لَا بِضِدِّ لَهُ. فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِتَعَلُّقِ
بُطْلَانِ الْجَوْهَرِ بِبُطْلَانِ الْكَوْنِ، وَتَعَلُّقِ بُطْلَانِ الْكَوْنِ بِبُطْلَانِ الْجَوْهَرِ.

١. في «خ»: - «يمضي». وفي المطبوع: «مضي».

٢. وهو رأي المصنف رحمه الله، فقد كان يشك في بقاء الأكوان. تمهيد الأصول، ص ١٨٧،
لكنه سوف يقويه بعد قليل.

٣. في النسخ والمطبوع: «أن يجعل». والأنسب ما أثبتناه.

٤. في «خ» والمطبوع: - «جنس».

[بحث حول بقاء الأكوان وبعض الأعراض]

فإن قيل: كيف تَعْتَمِدُونَ على ما يَبْتَنِي على بقاء الأكوان قطعاً و أنتم تَشْكُونَ في بقاء كثير من الأعراض، و لا تَقْطَعُونَ على بقاء^١ لا خلاف فيه؟
 قلنا: نحنُ نَشْكُ في بقاء أجناس كثيرة من الأعراض كالألوان^٢ و الطُعم و الأرياح و القدر و غير ذلك، و قاطعون على أنَّ أجناساً منها لا تَبْقَى كالأصوات و الإرادة و الكراهة، و يَقْوَى عندنا بقاء الأكوان و التأليف أيضاً.
 و الذي يَدُلُّ على قوَّة بقاء الأكوان - شكاً ينافي^٣ القطع على إثبات الفناء بقول: ^٤ «إن كانت^٥ الأكوان غير باقية، فلا قطع» -: أنا نَجِدُ الأجسام لابنةً مكانها الزمان الطويل، فلا يَخْلُو من أن تَكُونَ^٦ استمرت على ذلك؛ لبقاء الكون، أو لأنَّ الله تعالى يُجَدِّدُها في كُلِّ حالٍ، أو لأنَّ الكونَ يُولَدُ أمثاله. فإن كان الأول فهو المطلوب. و إن كان الثاني بطل؛ لأنَّه تعالى مُخْتارٌ لأفعاله، و قد يَجُوزُ^٧ أن لا يُجَدِّدَ^٨ هذه الأكوان، فتَخْرُجَ عن أماكنها بغير فاعلٍ و لا ناقلٍ؛ و معلومٌ خلاف ذلك. و إن كان الثالث [و] ^٩ هو التوليدُ فيَبْطُلُ بأنَّ الأكوان في الجهة الواحدة

١٤٩

١. في النسخ و المطبوع: «ولا»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٢. هكذا في «ه». و في «خ، م» و المطبوع: «كالأكوان».

٣. في النسخ و المطبوع: «في». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في «خ» و المطبوع: «فبقول». و في «م»: «و مقول».

٥. في النسخ و المطبوع: «كان». و الصحيح ما أثبتناه، و هو واضح.

٦. في النسخ و المطبوع: «يكون»، و هو سهو واضح.

٧. في «ه»: «نجوز».

٨. في النسخ و المطبوع: «أن لا تجدد». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٩. ما بين المعقوفين أضفناه بمقتضى السياق.

مُتَمَاثِلَةٌ، و لا مانِعَ يَمْنَعُ مِنْ وجودِ المُسَبِّبِ مع السببِ فيها؛ فلو وَلَدَ الكَوْنُ مِنْهُ لَوَلَدَهُ في الحالِ، و أدَّى إلى إثباتِ ما لا نِهائِيَّةَ له.

[نفي حاجة الجوهر في بقائه إلى معنى «البقاء»]

و هذه الطريقةُ إذا سُلِكَتْ في بقاءِ التَّأْلِيفِ عَلَى الوَجْهِ الذي رَتَّبناه اسْتَمَرَّتْ. و لا يُمكنُ أن يَدَّعى: «أَنَّ الجَوْهَرَ يَحْتَاجُ في بَقَائِهِ إلى مَعْنَى هو البَقَاءُ، فإذا لَمْ يُفْعَلْ له البَقَاءُ انْتَفَى الجَوْهَرُ مِنْ غَيْرِ ضِدٍّ؛ و ذلكَ لِأَنَّ البَقَاءَ لَيْسَ بِمَعْنَى، و قد ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنَ الأدْلَةِ عَلَى ذلكَ في الكلامِ عَلَى بَقَاءِ القَدَرِ مِنْ هَذَا الكِتَابِ^١ و في كِتَابِنَا المُلَخَّصِ^٢.

و ممَّا لَمْ نَذْكُرْهُ هُنَاكَ: أَنَّ البَقَاءَ لَوْ كَانَ مَعْنَى لَجَازَ وجودُهُ في الجَوْهَرِ في الحالِ الأولى مِنْ وجودِهِ؛ لِأَنَّ التَّحْيِيزَ^٣ - الذي هو مُصَحِّحُ الاحْتِمَالِ لِلْأَعْرَاضِ - حَاصِلٌ في الأوَّلِ و الثَّانِي. و البَقَاءُ لَوْ ثَبَّتَ مَعْنَى لَكَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَّا إِلَى مَحَلِّهِ، و هذا يوجبُ أن يَكُونَ الجَوْهَرُ أَوْ^٤ الجِسْمُ باقِيًا في الحالِ الأولى!^٥

١. تقدّم في ص ١٣١ و ما بعدها.

٢. الملخص، ص ٥٩ - ٦٠.

٣. في «م»: «التمييز»، و في «خ» مردّد بينه و بين ما في المتن.

٤. في «خ» و المطبوع: «على» بدل «أو».

٥. من قوله رحمه الله: «لكان لا يحتاج» إلى هنا لم يرد في «خ».

في وجوب فناء الجواهر بالضد الواحد

١٥٠

إنما تنفي^٢ الذاتَ غيرَها بأن تكونَ في نفسها على صفةٍ تقتضي^٣ التنافي، ثمَّ
توجدَ على الوجه الذي وجدت تلك الذاتُ عليه. و الجزءُ من الفناء في نفسه صفةٌ
تقتضي نفي الجواهر، وإذا وجدَ لا في محلٍّ متعرياً من كلِّ مُعلَقٍ^٤ به فقد حصلَ
المقتضي والشرط؛ فلم يبقَ مُنتظَرٌ في المنافاة.
ولهذه العلةِ نفى الجزء من السوادِ جميعَ أجزاءِ البياضِ إذا طرأ عليها والمحلُّ
واحدٌ.

و ليسَ يُمكنُ أن يدعى الاختصاصُ بأحدِ الجوهرين من حيثِ الحُلُولِ؛ لأنَّ
ذلك يقتضي اجتماعهما في الوجودِ والحالِ واحدةً، وذلك يُبطلُ التنافيَ بينهما.
و ليسَ له أن يقولَ: «إنَّ الفناءَ يُعني من الجوهرِ ما يختصُّ بمحاذاته»؛ وذلك أنه

١. في «خ»: - «فصل».

٢. في النسخ والمطبوع: «ينفي». والصحيح ما أثبتناه، وهو واضح، وما بعده قرينة عليه.

٣. في النسخ والمطبوع: «يقتضي». والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «الصفة».
وهكذا نظيره الآتي يُعيد هذا.

٤. في تمهيد الأصول، «متعلق».

يَقْتَضِي كَوْنَ الْفَنَاءِ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ بِكَوْنِ، وَ مُسْتَحِيلٌ إِيْجَابُ الْكَوْنِ لِلْفَنَاءِ كَوْنَهُ فِي الْجِهَةِ؛ لِأَنَّ وَجُودَهُ مَعَ وَجُودِ الْفَنَاءِ مُسْتَحِيلٌ؛ لِحَاجَةِ الْكَوْنِ إِلَى مَحَلٍّ، وَ الْفَنَاءُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لَهُ؛ لِفَقْدِ التَّحْيِيزِ.

و لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ الْفَنَاءَ اخْتَصَّ بِالْجِهَةِ لِذَاتِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْكَوْنِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ بِالْعَكْسِ مِنْ صِفَتِهِ - لِأَنَّ حُكْمَ التَّضَادِّ يَقْتَضِي ذَلِكَ -؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُوَافِقًا لَهُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ؟ وَ أَيْضاً^٢ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَتَمَاثَلَ^٣ الذَّاتَانِ فِي^٤ الصِّفَةِ وَ كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهَا، وَ هُوَ فِي إِحْدَاهُمَا لِلذَّاتِ وَ فِي^٥ الْأُخْرَى لِعِلَّةٍ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ الْفَنَاءَ إِنَّمَا يَنْفِي الْجَوْهَرَ مِنْ حَيْثُ اخْتَصَّ بِمُحَادَاثَتِهِ الَّتِي^٦ هُوَ فِيهَا، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَصِحُّ وَجُودُهُ فِي مُحَادَاثَاتٍ أُخْرَى؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْتَفْيِي الْجَوْهَرُ بِالْفَنَاءِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى الْعَرَضِ - لَوْ صَحَّ انْتِقَالُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ - فِي أَنَّهُ كَانَ لَا يَجِبُ عَدَمُهُ إِذَا طَرَأَ ضِدُّهُ.

١ . فِي «خ»: + «وَ أَيْضاً».

٢ . فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «أَيْضاً». وَ فِي «م»: + «وَ».

٣ . فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَتَمَاثَلُ». وَ فِي «م»: «تَمَاثَلُ».

٤ . فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

٥ . هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأُصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «فِي».

٦ . هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأُصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الَّذِي».

[٥]

فصل

في صحّة الإعادة عليه

[بيان جواز الإعادة على الجواهر]

الجواهرُ يَصِحُّ وجودُها في كُلِّ وقتٍ - أو ما نُقدِّره^١ تقديرَ الوقتِ - على العموم، إلّا بحيثُ يُوَدِّي إلى خروجهَا من أن تكونَ مُحدثةً بأن توجَدَ فيما لم يَزَلْ، أو فيما يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ما لَمْ يَزَلْ أوقاتٌ مُتناهيةً.

و وجودُها في هذه الأوقاتِ كُلِّها يَصِحُّ على سبيلِ الابتداءِ، و على جِهَةِ الاستمرارِ و البقاءِ. فيَجِبُ أن يَجُوزَ وجودُها على سبيلِ الإعادة؛ لأنَّ وجودَها ابتداءً و على سبيلِ الاستمرارِ^٢ و على سبيلِ الإعادة لا يَخْتَلِفُ في نَفْسِهِ.

[بيان قدرة الله تعالى على إعادة مقدوراتِه]

و القَدِيمُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى العُمومِ مِن غَيْرِ اختصاصٍ بوقتٍ؛ فَمَتَى صَحَّ في مقدوره الوجودُ، كَانَ قَادِرًا عَلَى إيجاده.

و إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ إعادته تَعَالَى لِمَا لَا يَبْقَى مِن مقدوراتِه؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ في الوجودِ

١. في «م» و المطبوع: «نقدِّره».

٢. في «خ» و المطبوع: - «و على سبيلِ الاستمرار».

بَوَقْتٍ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ.^١

وإنما لم يَقْدِرْ أَحَدُنَا عَلَى إِعَادَةِ مَا يَبْقَى مِنْ مَقْدُورَاتِهِ؛ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ مَقْدُورِ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ - وَالْوَقْتُ وَالْجِنْسُ وَالْمَحَلُّ وَاحِدٌ - إِلَّا بِجُزْءٍ، فَلَوْ جَازَ إِعَادَةُ مَقْدُورِهَا لِأَدْنَى إِلَى خِلَافِ هَذَا الْحُكْمِ، وَإِلَى أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُنَا عَلَى سَبِيلِ الإِعَادَةِ مَا لَا يَنْحَصِرُ، وَالْمَحَلُّ وَالْوَقْتُ^٢ وَالْجِنْسُ وَاحِدٌ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَفْقُودٌ فِيهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ جَوَازُ إِعَادَتِهِ مَقْدُورَاتِهِ الْبَاقِيَةَ.

١. في «خ»: «و يتأخر» بدون «لا».

٢. في «خ»: - «و الوقت».

[٦]

فصل

في ذكر ما يجب إعادته ولا يجب وكيفية الإعادة

[أصناف من تجب إعادته أو لا تجب عقلاً أو سمعاً]

١٥٢

كُلُّ مَنْ مَاتَ وَلَهُ حَقٌّ لَمْ يَسْتَوْفِهِ فِي الدُّنْيَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهِ لِيُوفَى حَقَّهُ؛ غَيْرَ أَنَّ الْحَالَ فِي ذَلِكَ يَخْتَلِفُ:

[أ.] فَمُسْتَحَقُّ الثَّوَابِ يَجِبُ إِعَادَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ لَا يَجُوزُ تَوْفِيرُهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا؛ لِدَوَامِهِ وَخُلُوصِهِ.

[ب.] وَمُسْتَحَقُّ الْعَوَضِ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَفَّرَ عَلَيْهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، فَلَا يَجِبُ إِعَادَتُهُ.

[ج.] وَأَمَّا مُسْتَحَقُّ الْعِقَابِ فَغَيْرُ وَاجِبَةٍ إِعَادَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْعِقَابَ يَحْسُنُ عَقْلاً إِسْقَاطُهُ - عَلَى مَا بُيِّنَ إِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى مَكَانِهِ، بِمَشِينَةِ اللَّهِ تَعَالَى ٢ - وَإِذَا أُسْقِطَ لَمْ يَحْسُنِ اسْتِيفَاؤُهُ، فَلَمْ يَجِبِ الْإِعَادَةُ.

وَإِنَّمَا نَعْلَمُ بِالسَّمْعِ أَنَّهُ يُعِيدُ مُسْتَحَقِّي الْعِقَابِ:

١. فِي «خ»: «وَيَسْتَحَقُّ».

٢. يَأْتِي فِي ص ٥٢٢.

فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ عِقَابُهُ دَائِمًا اسْتَوْفَاهُ بِدَلَالَةِ السَّمْعِ.
وَمَنْ كَانَ عِقَابُهُ مُنْقَطِعًا فَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لِلثَّوَابِ الدَّائِمِ
بِطَاعَاتِهِ. فَإِذَا أُعِيدَ زُبْمَا اسْتَوْفَى عِقَابَهُ ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الثَّوَابِ الدَّائِمِ، وَزُبْمَا عُفِيَ عَنْ
عِقَابِهِ وَفُعِلَ بِهِ الثَّوَابُ. فَإِعَادَتُهُ وَاجِبَةٌ عَقْلًا؛ لَشَيْءٍ^١ يَرْجِعُ إِلَى اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ،
لَا الْعِقَابِ.^٢
[د.] وَ قَدْ وَرَدَ السَّمْعُ بِإِعَادَةِ أَطْفَالِ الْمُكَلَّفِينَ وَ الْمَجَانِينَ، وَ كُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ
وَاجِبٍ عَقْلًا.

[بيان كيفية الإعادة، و الأجزاء التي يجب إعادتها]

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِعَادَةِ، فَالَّذِي يَجِبُ إِعَادَتُهُ الْأَجْزَاءُ الَّتِي هِيَ أَقْلُ مَا يَكُونُ مَعَهُ
الْحَيَّ حَيًّا، وَ هِيَ الَّتِي مَتَى انْتَقَضَتْ بِنَيْتِهَا خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَيًّا.
وَلَا مُعْتَبَرٌ^٣ فِي الْإِعَادَةِ بِالْأَطْرَافِ وَ أَجْزَاءِ السَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ لَا يَخْرُجُ بِمُفَارَقَتِهَا
مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا، وَ لِأَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَسْتَحِقُّ الْمَدَحَ وَ الذَّمَّ، ثُمَّ يَسْمَنُ فَلَا يَتَغَيَّرُ حَالُهُ
فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ.

وَ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا وَ قُلْنَا: «إِنَّهَا أَقْلُ مَا يَكُونُ مَعَهُ الْحَيَّ حَيًّا» لَا
يَجُوزُ التَّبَدُّلُ فِيهَا، وَ لَا أَنْ تَصِيرَ مَرَّةً زَيْدًا وَ مَرَّةً عَمْرًا؛ فَإِذَا اغْتَذَى حَيَوَانٌ بِحَيَوَانٍ
فَبِأَنَّ الْأَكْلَ لَا يَغْتَذِي مِنَ الْمَأْكُولِ بِالْأَجْزَاءِ الَّتِي هِيَ أَقْلُ مَا يَكُونُ الْمَأْكُولُ حَيَوَانًا
مَعَهُ، وَ إِنَّمَا يَغْتَذِي بِالْأَجْزَاءِ الَّتِي هِيَ عَلَى سَبِيلِ السَّمَنِ، وَ بِالْأَجْزَاءِ الَّتِي لَا حَيَاةَ

١. فِي «م»: «عِنْدَ الشَّيْءِ» بَدَلُ «عَقْلًا لَشَيْءٍ». وَ فِي «هـ» مَرَدَّدٌ بَيْنَهُمَا.

٢. فِي «م»: «إِلَى الْعِقَابِ» بَدَلُ «لَا الْعِقَابِ».

٣. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا يُعْتَبَرُ».

٤. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِنَّهُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «هَذِهِ الْأَجْزَاءِ».

فيها. ولهذا تفصيلٌ طويلٌ ليسَ هذا موضِعُه.

وإنّما قلنا بهذه الجملة لأنّ العلم بأنّ الحيّ حيّ^١ يرجع إلى الأجزاء؛ ألا ترى أنّ من علم منّا أنّه [هو]^٢ الذي كان مُريداً بالأمس و صَغيراً و شابّاً، فمعلومٌ علمه هو الحيّ لا ما يختصّ به من الصفة؟ فيجبُ اعتبارُ عَيْنِ الأجزاء في الإعادة دونَ غيرها.

[عدم وجوب إعادة الحياة، مع تفصيل في ذلك]

و قولٌ من ذهبَ بالإعادة إلى الحياة^٣ و جَوَزَ تبدلَ الأجزاء^٤ إلى غيرها باطلٌ؛ لأنّ المُستحقَّ لثوابٍ أو عقابٍ هو الحيّ دونَ الحياة، و كونُ الحيّ حيّاً يرجعُ إلى أجزائه لا إلى حياته؛ فلا وجهَ لإعادة الحياة.

إلا أنّ الحياةَ المُختصةَ بهذه الأجزاء - الذي^٥ يرجعُ في كونِ الحيّ حيّاً إليها - إن كانت أعياناً مخصوصةً و جَبَتِ إعادتها؛ لأنّه لا يُمكنُ أن تكونَ هذه الأجزاءَ حيّةً إلّا بها. و إن قام^٦ غيرها مقامها في كونِ تلك الأجزاءَ حيّةً لم يجبِ إعادةُ الحياة الأولى، بل ما يقومُ مقامها و يسدُّ مسدّها.

[عدم وجوب إعادة التأليف]

فأمّا التأليفُ فلا يجبُ إعادته، و الأمرُ فيه أوضحُ من الحياة؛ لأنّ حكمه راجعٌ

١. في النسخ و المطبوع: «حيّاً»، و هو سهو واضح.

٢. في النسخ و المطبوع: «كان» بدل «هو». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. الحياة: معنى إذا وجد أو جب كون الغير حيّاً. الحدود، ص ٦٤.

٤. في المطبوع: «الأشياء».

٥. كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب «التي» لكونه نعتاً لـ «الأجزاء».

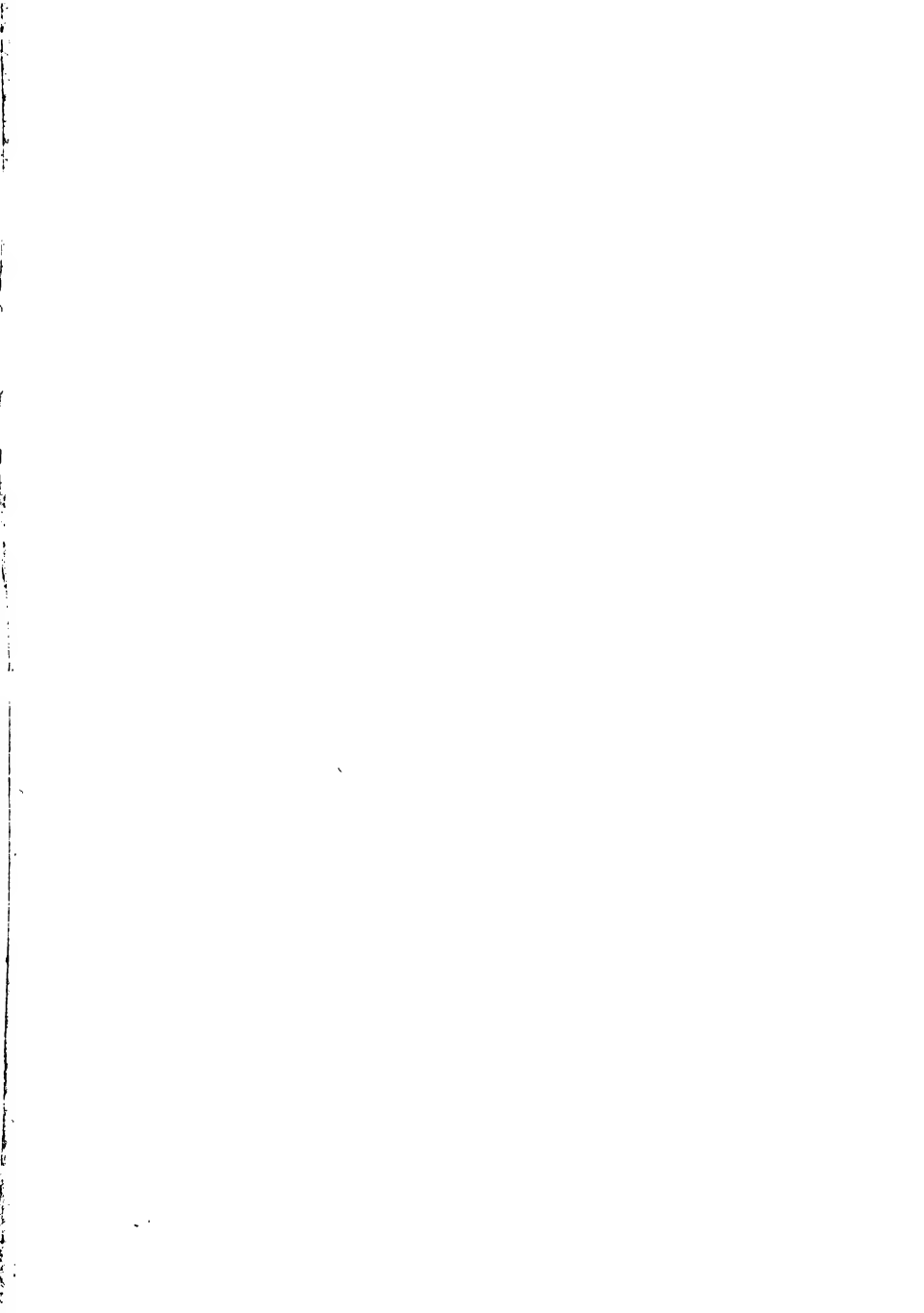
٦. في «خ، م» و المطبوع: «أقام».

إِلَى الْمَحَلِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَيَّزَ لِمِثْلِهِ^١ الْجُمْلُ^٢ وَلَا تَعْلُقُ لِلتَّالِيفِ بِالْجُمْلَةِ، كَمَا لَا تَعْلُقُ^٣ لِلْكَوْنِ بِهَا.

١ . كذا في النسخ والمطبوع، والأنسب: «أن تَمَيَّزَ بِمِثْلِهِ».

٢ . في «م، هـ»: «الحمل».

٣ . في النسخ والمطبوع: «لا يَتَعْلَقُ». والصحيح ما أثبتناه؛ بقرينة ما قبله.



[الفصل العاشر]^١الكلام في المعارف والنظر وأحكامهما وما^٢ يتعلّق بهما^٣

[١]

فصل

في حدّ العلم وبيان مُهمِّ أحكامه

[تعريف العلم، و بيان كونه من جنس الاعتقاد]

العلم «ما اقتضى سُكُونُ النَّفْسِ إلى ما تَنَاولَهُ»؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ
اعْتِقَادٌ مُعْتَقَدٌ^٤ عَلَى ما هُوَ بِهِ وَاقِعٌ^٥ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.

وَلَيْسَ يَجِبُ دُخُولُ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَتَعَدَّى ذِكْرَ ما يَبِينُ بِهِ
الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَا^٦ يَحْصُلُ بِخِلَافِهِ، [و]^٧ لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ^٨ بَعْضُ الصِّفَاتِ

١ . في جميع النسخ والمطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢ . في «خ»: - «ما».

٣ . بعد أن أنضح أن الإنسان مكلف، وصل الكلام إلى أحد تكاليفه، وهو تكليف النظر، ولذلك
لزم البحث عن حقيقة النظر وما يتولّد منه من العلوم والمعارف.

٤ . في «خ، م» والمطبوع: «يُعتَقَد».

٥ . في المطبوع: «واقع به».

٦ . من قوله رحمه الله: «على بعض الوجوه» إلى هنا لم يرد في «خ».

٧ . ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. وهكذا ما بعده.

٨ . في «خ، م» والمطبوع: «لم يكن».

المُشْتَرَكَةِ بِأَنْ تَدْخُلَ^١ فِي الْحَدِّ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادِ: [أَنَّهُ] لَوْ لَمْ يَكُنْ^٢ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا [بِهِ] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَقِدًا لَهُ، [أَوْ يَكُونَ مُعْتَقِدًا لَهُ]^٣ مَعَ^٤ سُكُونِ النَّفْسِ وَلَا يَكُونَ عَالِمًا، وَمَعْلُومٌ فَسَادُ ذَلِكَ.

وَأَيْضًا فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ مِنْ جِنْسِ الْإِعْتِقَادِ لَكَانَ مُخَالِفًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ضِدَّهُ لَمْ يَجِبْ^٥ أَنْ يَجِدَ^٦ الْعَالِمُ نَفْسَهُ مُعْتَقِدَةً لِمَا هُوَ عَالِمٌ بِهِ كَمَا يَجِدُهَا كَذَلِكَ فِيمَا يُقَلَّدُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُفَارِقُ الْعِلْمُ التَّقْلِيدَ بِسُكُونِ النَّفْسِ. وَلَوْ كَانَ مُخَالِفًا لَهُ لَمْ يَجِبْ انْتِفَاؤُهُمَا بَضِدٍّ وَاحِدٍ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالشَّيْءِ يُخْرِجُهُ مِنْ كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا لَهُ.

[أقسام العلم]

وَالْعُلُومُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرُورِيٌّ، وَمُكْتَسَبٍ.

وَقَدْ حُدِّدَ الْضَرُورِيُّ بِأَنَّهُ «الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ الْعَالِمُ بِهِ نَفْسَهُ إِذَا انْفَرَدَ»^٧، كَالْعِلْمِ بِالْمُشَاهَدَاتِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا.

١٥٥

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَدْخُلُ».

٢. فِي «م، هـ»: - «يَكُنْ». نَعَمْ، أُضِيفَ اللَّفْظُ فِي «م» اسْتَظْهَارًا.

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَاسْتَفْدَنَاهُ مِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِ «تَهْمِيدِ الْأُصُولِ»، ص ١٩٠؛ وَلَوْلَا لَمْ تَصَحَّ الْعِبَارَةُ.

٤. فِي «م»: - «مَعَ».

٥. الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: «لَمْ يُجَزْ» فَإِنَّ الضَّدِّينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَهْمِيدِ الْأُصُولِ، ص ١٩٠.

٦. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَحْدَ». وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَمَا يَجِدُهَا» قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. سَوْفَ يَرْفُضُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا التَّعْرِيفَ فِي ج ٢، ص ٥٣.

و إِنَّمَا ذُكِرَ «الانفراد» احترازاً^١ مِنْ اجتماعِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ معِ الْمُكْتَسَبِ و تَعَذُّرِ نَفَيْهِمَا مَعاً، فَلَوْ لَمْ يُشْتَرَطِ الانفرادُ لَأُدْخِلَ الْمُكْتَسَبُ فِي حَدِّ الضَّرُورِيِّ.
 مثاله: أَنْ يُخْبِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ زَيْدًا بِأَنْ عَمَرًا فِي الدَّارِ، ثُمَّ يُشَاهِدَهُ فِيهَا، فَيَجْتَمِعَ لَهُ عِلْمَانِ بِهِ: ضَّرُورِيٌّ وَ مُكْتَسَبٌ؛ فَلَوْ شَكَّ فِي النُّبُوَّةِ لَمَّا خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِأَنْ عَمَرًا فِي الدَّارِ، وَ لَوْ انْفَرَدَ هَذَا الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ عَنِ الضَّرُورِيِّ لَخَرَجَ بِالشَّكِّ فِي النُّبُوَّةِ عَنْهُ.

و الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ يَقَعُ بِسَبَبٍ وَ لَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ، وَ الضَرْبُ الثَّانِي يَحْصُلُ فِي الْعَاقِلِ ابْتِدَاءً.

و يَنْقَسِمُ مَا يَحْصُلُ عَنْ سَبَبٍ إِلَى قِسْمَيْنِ:
 أَحَدُهُمَا يَجِبُ حُصُولُهُ عِنْدَ سَبَبِهِ؛ كَالْعِلْمِ بِالمُشَاهَدَاتِ معِ كَمَالِ الْعَقْلِ وَ فَقْدِ اللَّبْسِ.

و الثَّانِي يَحْصُلُ عِنْدَ سَبَبِهِ بِالْعَادَةِ. وَ هُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
 أَحَدُهُمَا: الْعَادَةُ فِيهِ مُتَّفَقَةٌ غَيْرُ مُتَّفَاوِتَةٍ، كَالْعِلْمِ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ عِنْدَ مَنْ قَطَعَ أَوْ جَوَّزَ أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ ضَّرُورِيًّا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى^٢؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ حُصُولُهُ عِنْدَ سَمَاعِ الْخَبَرِ وَ تَكَامُلِ الشَّرَائِطِ فِي عَدَدِ الْمُخْبِرِينَ وَ صِفَاتِهِمْ.
 وَ الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا طَرِيقُهُ الْعَادَةُ، وَ يَتَفَاوَتْ فِيهِ الْعَادَةُ؛ كَالْحِفْظِ لِمَا يُدْرَسُ^٣ وَ الْعِلْمِ بِالصَّنَائِعِ عِنْدَ مُمَارَسَتِهَا.

١. فِي النسخِ وَ المَطْبُوعِ: «احترازاً». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ.
 ٢. الَّذِي قَطَعَ بِذَلِكَ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ وَ أَبُو هَاشِمٍ وَ مَنْ وَافَقَهُمَا. وَ أَمَّا الَّذِي جَوَّزَهُ فَهُوَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعِلْمُ ضَّرُورِيًّا أَوْ كَسْبِيًّا. وَ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ ذَلِكَ فِي ج ٢، ص ٤٩ وَ مَا بَعْدَهَا.
 ٣. فِي «م»: «يُنْدَرَس».

و كُـلُّ هَذَا مَعْلُومٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

و أمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ - وَ هُوَ مِمَّا يَحْصُلُ فِي الْعَاقِلِ ابْتِدَاءً مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ - فَهُوَ كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَوْجُودَ لَا يَخْلُو مِنْ قِدَمٍ أَوْ حُدُوثٍ وَ الْمَعْلُومَ لَا يَخْلُو مِنْ عَدَمٍ أَوْ وَجُودٍ، وَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ فِي الْمَكَائِنِ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ، وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ وَ أَشْبَهَهُ.

وَ قَدْ مَضَتْ أَقْسَامُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ.

١٥٦

فَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ فَحَدُّهُ: «مَا يُمَكِّنُ الْعَالِمَ بِهِ نَفْيَهُ عَنْ نَفْسِهِ بِإِدْخَالِ الشُّبْهَةِ إِذَا انْفَرَدَ».

وَ الْوَجْهُ فِي اشْتِرَاطِ «الانفراد»^١ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي حَدِّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ. وَ إِنَّمَا ذَكَّرْنَا «الشُّبْهَةَ» فِي إِخْرَاجِهِ نَفْسَهُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ تَقَوَّى دَوَاعِيهِ إِلَى اسْتِمْرَارِهِ عَلَى مَا عَلِمَهُ وَ سَكَنتَ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، فَإِذَا عَرَضَتِ الشُّبْهَةُ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعِلْمٍ وَ أَنَّ الْعِلْمَ خِلَافُ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَ أَخْرَجَ نَفْسَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ. وَ الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا لَا يَحْصُلُ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا مُتَوَلِّدًا عَنْ نَظَرٍ فِي ذَلِيلٍ، وَ الضَّرْبُ الْآخَرُ يَقَعُ عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ.

وَ الْكَلَامُ فِي الضَّرْبِ الْأَوَّلِ - وَ هُوَ الْوَاقِعُ مُتَوَلِّدًا عَنْ نَظَرٍ - يَجِيءُ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي النَظَرِ، بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.^٢

وَ أمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي وَ هُوَ مَا يَفْعَلُهُ الْمُتَنَبِّهِ مِنْ نَوْمِهِ^٣ - وَ قَدْ كَانَ عَالِمًا قَبْلَ النَّوْمِ

١. فِي النسخ وَ المَطْبُوع: «انفراد الاشتراط». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٢. يَأْتِي فِي ص ٢٥٢.

٣. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ. وَ فِي «خ» وَ الْمَطْبُوع: «يَفْعَلُ الْمُتَنَبِّهِ فِي نَوْمِهِ». وَ فِي «م» هـ: «يَفْعَلُ الْمُتَنَبِّهِ فِي نَوْمِهِ».

بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ - فَإِنَّهُ عِنْدَ انْتِبَاهِهِ وَذِكْرِهِ لِنَظَرِهِ يَفْعَلُ اعْتِقَاداً لِمَا كَانَ لَهُ مُعْتَقِداً، فَيَكُونُ ذَلِكَ الِاعْتِقَادُ عِلْماً.

وإنما قلنا: «إنه مع الذكر لا بُدَّ من أن يفعل هذا الاعتقاد، ولا يجوز أن لا يفعله»؛ لأن الدواعي إلى العلم وسكون النفس به إليه ^١ قوّة؛ لأنه كالنفع الخالص. وإذا خرج من هذه الحال ينظر في الدليل كما فعل أولاً؛ لأن النظر ممّا يجده ^٢ أخذنا من نفسه، وقد علمنا أن المتنبّه ^٣ من نومه العائد إلى مثل حاله في العلم لا يجد نفسه ناظراً ولا مفكراً. ^٤

وبعد، فإن تلك العلوم تحصل له في حالة واحدة، فلو كانت واقعة عن نظير ترتبت بترتبه ^٥ كما جرى الأمر عليه في الأول. ^٦

و العلوم المكتسبة كلها ^٧ من أفعالنا، كما أن العلوم الضرورية من فعل غيرنا فينا. وإنما قلنا ذلك لاتباع المكتسبة لمقاصدنا ودواعينا وأسبابنا، ومفارقة الضرورية ^٨ لها في ذلك كله؛ فجزت العلوم في هذا الحكم مَجْرَى الحركات الضرورية والمكتسبة.

١. أي: إلى سكون النفس بالذكر إلى العلم.

٢. في «خ» والمطبوع: «يجدنا». وفي «م»: «يحدثنا».

٣. في «م، هـ»: «المتنبّه».

٤. في النسخ والمطبوع: «ناظر ولا مفكر»، وهو سهو واضح.

٥. في النسخ والمطبوع: «ترتيب يترتبه»؛ وعليه تكون العبارة مبهمة، وتوضح بما أثبتناه.

٦. وأدنى ذلك إلى طول مدة حصول العلم. راجع: تمهيد الأصول، ص ١٩١.

٧. الكلمة غير واضحة المعنى في النسخ؛ ففي «خ» والمطبوع: «كائناً»، وفي «م»: «كلنا»، وفي «هـ»: «كلنا». وأما ما أثبتناه فمعناه واضح في المقام جداً، وبه تستقيم العبارة.

٨. في «خ»: - «الضرورية». وفي «هـ» والمطبوع: «الضرورة».

و الْعِلْمُ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا لِحُدُوثِهِ وَ جِنْسِهِ - لِمُشَارَكَةِ^١ مَا لَيْسَ يَعْلَمُ فِي ذَلِكَ - فَلَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ لَهُ كَانَ عِلْمًا، وَ قَدْ بَيَّنَّا «الْوُجُوهَ الَّتِي إِذَا وَقَّعَ عَلَيْهَا الْإِعْتِقَادُ^٢ كَانَ عِلْمًا» فِي بَابِ «الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ وَ نَفْيِ^٣ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا بِالْعِلْمِ الْمُحْدَثِ» مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.^٤

[بَيَانُ مَعْنَى «صَحَّةُ الْعِلْمِ»]

فَأَمَّا قَوْلُنَا: «إِنَّ الْعِلْمَ صَحِيحٌ» فَهُوَ أَنَّ نَفْسَ الْعَالَمِ سَاكِنَةٌ إِلَى مَا عَلِمَهُ بِهِ، وَ أَنَّ الشَّكَّ وَ الرَّيْبَ عَنْهُ مُرْتَقِعَانِ، وَ الْإِنْسَانُ يَجِدُ نَفْسَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عِنْدَ مَا يُدْرِكُهَا وَ يَعْلَمُهَا مِنَ الْمُدْرَكَاتِ إِذَا زَالَتْ وَجُوهُ اللَّبْسِ وَ طَرِيقُ^٥ الشُّبْهَةِ. وَ لِهَذَا نَجِدُ الْعُقَلَاءَ يَتَصَرَّفُونَ^٦ فِي أَفْعَالِهِمْ بِحَسَبِ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي يَجِدُونَهَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَقَّوْنَ النَّارَ أَنْ يَقْرَبُوا مِنْهَا أَوْ يَمْشُوا عَلَيْهَا، وَ يَهْرَبُونَ مِنَ السَّبْعِ إِذَا شَاهَدُوهُ، وَ جَمِيعُ تَصَرُّفِهِمْ يَقَعُ بِحَسَبِ عُلُومِهِمْ وَ سُكُونِ نَفْسِهِمْ.^٧

وَ لَا اعْتِبَارَ بِمَا يُحْكِي عَنْ السُّوْفِسْطَائِيَّةِ مِنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ؛^٨ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يُخَالِفُ فِيمَا يَجْرِي مَجْرَى هَذَا مِنَ الْأُمُورِ، فَمَنْ أَظْهَرَ خِلَافًا فِيهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَاذِبٌ

١. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «كُمُشَارَكَةِ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعُ: الْمُلَخَّصُ، ص ١٤٦.

٢. فِي «هـ»: «الْإِعْتِقَادُ عَلَيْهَا».

٣. فِي «م»: - «نَفْيِ».

٤. لَقَدْ سَقَطَ هَذَا الْبَحْثُ مِمَّا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ كِتَابِ الذَّخِيرَةِ، لَكِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي الْمُلَخَّصِ، ص ١٤٦ - ١٤٨.

٥. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «و طَرِيقُ».

٦. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مُتَصَرِّفُونَ»، وَ هُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ. وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَ جَمِيعُ تَصَرُّفِهِمْ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٧. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٢ (النَّظَرُ وَ الْمَعَارِفُ)، ص ٣٦ - ٤٠.

٨. رَاجِعُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ، ص ٤١ - ٤٦.

وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَهُ الْمُحَاجَّةُ وَطَرِيقَةُ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.
وَأَمَّا اسْتَعْمَالُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمَشَايخِ مَعَ هَذِهِ الْفِرْقَةِ ضَرْبًا مِنَ الْمُنَاقَضَةِ وَالْإِلْزَامِ؛
لِيَقُودُوهُمْ إِلَى الْاعْتِرَافِ بِمَا عَلِمُوهُ، لَا^٢ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْعِلْمُ حَاصِلًا.

[الفرق بين العلم والظن]

فَأَمَّا مَنْ خَالَفَ فِي صِفَةِ الْعِلْمِ الَّذِي يَذْكُرُهُ وَيَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ،
إِلَّا أَنَّهُ يَشْتَبِه^٣ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ وَالتَّبْخِيحِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ لَا تَمَيِّزَ^٤ مِمَّا يَقُولُ أَنَّهُ عِلْمٌ وَبَيْنَ
الظَّنِّ، وَطَرِيقَ^٥ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَنْ تُبَيِّنَ^٦ أَنَّ سُكُونَ النَفْسِ الْحَاصِلَ عِنْدَ الْعِلْمِ لَا
يَحْصُلُ^٧ مَعَ الظَّنِّ وَالتَّبْخِيحِ، وَهَذَا^٨ مِمَّا يَعْلَمُهُ كُلُّ عَاقِلٍ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَكَيْفَ يُشَبَّهُ
الْعِلْمُ بِالظَّنِّ لَوْلَا قِلَّةُ الْفِطْنَةِ؟!

١٥٨

١. في النسخ والمطبوع: «و طريقتنا». و الصواب ما أثبتناه.

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ والمطبوع: «ولا» مع الواو، و هي زائدة في المقام.

٣. أي: يشتهه عنده.

٤. في المطبوع: «لا يميز».

٥. كذا في النسخ و المطبوع، و الصحيح: «فطريق»؛ للزوم الفاء في جواب «أما».

٦. في «خ»: «تبين».

٧. في النسخ و المطبوع: «لا تجعل». و الصحيح ما أثبتناه، و قوله رحمه الله: «الحاصل عند العلم قرينة عليه. و لعل ما في النسخ و المطبوع تصحيف عما في المتن. و في تمهيد الأصول: «غير حاصل».

٨. في المطبوع: «أو هذا».

فصل

في ذكر النظر وبيان مهم أحكامه

[بيان حقيقة النظر وكونه متحداً مع الفكر]

«النظر» و إن كَانَ لفظه مُشْتَرَكاً بَيْنَ أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ، فالذي تُريدُه^١ من^٢ هذا المَوْضِعِ هو «الفكر»، و أَحَدُنَا يَجِدُ نَفْسَه مُفَكِّراً بِقَلْبِهِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ. وَ الَّذِي يُبَيِّنُ^٣ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ مُفَكِّرٍ يُسَمَّى نَاطِراً بِقَلْبِهِ، وَ النَاطِرُ بِقَلْبِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفَكِّراً؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ النَظَرَ فِي هَذَا المَوْضِعِ الفِكْرُ، وَ الفِكْرُ هو «التأملُ للشيءِ المُفَكَّرِ فِيهِ وَ التمييزُ^٤ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ».

[بيان أحكام النظر]

وَ هَذِهِ الْحَالُ مُتَمَيِّزَةٌ مِنْ سَائِرِ أَحْوَالِ الْحَيِّ؛ كَوْنِهِ^٥ مُعْتَقِداً وَ مُريداً. وَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تَحْصُلُ عَنْ مَعْنَى هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُريدٌ مُعْتَقِدٌ بِمَعْنَى، وَ النَاطِرُ بِكَوْنِهِ نَاطِراً حَالٌ كَمَا لَهُ بِكَوْنِهِ مُعْتَقِداً وَ مُريداً؛ وَ لِهَذَا يَجِدُ نَفْسَه نَاطِراً كَمَا يَجِدُ نَفْسَه مُريداً مُعْتَقِداً، وَ لَوْ كَانَ نَاطِراً لَأَنَّهُ فَعَلَ النَظَرَ مَا وَجَبَ ذَلِكَ.

١ . في النسخ: «والذي يريد». و في المطبوع: «والذي نريده». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٢ . كذا في النسخ و المطبوع و الأنسب: «في». ٣ . في «خ»: «يبنى».

٤ . هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «و التمييز».

٥ . في «خ» و المطبوع: «الحس لكونه». و في «م، هـ»: «الحي لكونه». و الصحيح ما أثبتناه.

و لو كان الناظرُ «مَنْ فَعَلَ النظرَ» لما كانَ القَدِيمُ تعالى قادراً على جِنْسِ النظرِ^١،
و قد عَلِمنا دُخُولَهُ تَحْتَ مقدوره.

و النظرُ يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ كالاِعتقادِ، و تَعَلُّقُهُ يُخَالِفُ تَعَلُّقَ الاعتقادِ؛ لأنَّ النظرَ يَتَعَلَّقُ
بأنَّ^٢ المَنْظُورَ فيه على الصِّفَةِ أو لَيْسَ عليها.

و من شأنه أن لا يَتَعَلَّقَ بِالْمَنْظُورِ فيه إلا و الناظرُ غَيْرُ ساهٍ عنه - و يُخَالِفُهُ^٣
الاعتقادُ في هذا الحُكْمِ - و يَجْري فيه مَجْزَى الإرادة و ضِدُّها.

١٥٩

و من شأنِ النظرِ أن يُوَلِّدَ العِلْمَ، و لا يَجُوزُ أن يُوَلِّدَ الشَّكَّ و لا الجَهْلَ و لا الظَّنَّ؛
و سَنَدُّ على ذلكَ فيما يَأْتِي بإِذْنِ اللَّهِ تعالى.^٤

و البقاءُ غَيْرُ جائزٍ عليه؛ لأنَّ الناظرَ يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ ناظِراً مِنْ غَيْرِ ضِدٍّ و لا ما^٥
يَجْري مَجْراه. فَأَشْبَهَ في ذلكَ الحُكْمِ الإرادةَ.

و عندَ أَبِي عَلِيٍّ و أَبِي هاشِمٍ أن مِنْ شَرَطِ النظرِ الشَّكَّ في المَنْظُورِ فيه، و عندَ بَعْضِ
مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِ أَبِي هاشِمٍ أنَّ النظرَ لا يَصِحُّ مع العِلْمِ بالمدلولِ، و لَيْسَ بِواجِبٍ
أن يُجَامَعَ الشَّكُّ في المدلولِ؛ بَلْ^٦ قد يَصِحُّ مع اعتقادِ المدلولِ أو مع الظَّنِّ به.^٧

١. لأنَّه لو فعلَ النظرَ لكانَ «ناظراً» وفقاً للتعريف، مع أنَّه لا يجوزُ أن يسمَّى بذلك؛ لأنَّ الناظرَ
يجوزُ أن يكونَ الشيءَ على ما هو به، و أن لا يكونَ كذلك، وهو غيرُ جائزٍ عليه تعالى؛ لكونه
عالمًا لنفسه. راجع: تهديد الأصول، ص ١٩٢.

٢. في النسخ: «بما». و المطبوع: «بها». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. في النسخ و المطبوع: «و يخالفنا»، و لا محصلٌ له في المقام. و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. يأتي في ص ٢٥٢.

٥. في النسخ و المطبوع: «+ لا»، و هي زائدة بشهادة السياق.

٦. هكذا في «م»، هـ. و في «خ» و المطبوع: «هل».

٧. في النسخ و المطبوع: «له». و الصحيح ما أثبتناه طبقاً لما في «المغني». و المراد بالبعض هو

و الأولي أن يُقال: إنَّ النظرَ لا يَصِحُّ إلا مُقْتَرِناً بتجويزِ كَوْنِ المنظورِ فيه على الصفةِ و أنه ليسَ عليها، و هذا التجويزُ الذي ذَكَرناه قد يَحْصُلُ مع الشكِّ، و قد يَحْصُلُ أيضاً مع الظنِّ و الاعتقادِ على طريقِ التَّبْخِيتِ.

و إنَّما يَرْتَفِعُ هذا التجويزُ مع العِلْمِ و مع الجَهْلِ الواقعِ عن^١ شُبْهَةٍ؛ لأنَّ الجاهلَ كالعالمِ في أنه لا يُجَوِّزُ خِلَافَ ما اعتَقَدَه، و إنْ كانَ السُّكُونُ في حَيِّزِ العِلْمِ دونَ الجَهْلِ.

و مِن شأنِهِ أن يَتَعَلَّقَ بالدليلِ إذا كانَ مُؤَلِّداً للعِلْمِ، و بالأَمارةِ إذا كانَ الظنُّ هو الحاصِلُ^٢ عنده.

[و]^٣ مِن شأنِ^٤ النظرِ إذا وَلَّدَ العِلْمَ أن يَكُونَ الناظرُ عالِماً بالدليلِ على الوجهِ الذي يَدُلُّ لِيَصِحَّ في النظرِ أن يُولِّدَ^٥ العِلْمَ، كَمَا يَجِبُ أن يَكُونَ مُعْتَقِداً لَهُ لِيَصِحَّ أن يَنْظُرَ فيه؛ و [إن]^٦ فَقَدَ الاعتقادُ لَمْ يَصِحَّ^٧ وَقَوَّعَ النظرَ معه أصلاً. و [إن] فَقَدَ العِلْمُ -

« أبو عبد الله الحسين بن عليّ البصري. راجع: المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ١١؛ و ج ١٤ (الأصلح)، ص ١٣٢.

١. في النسخ و المطبوع: «على». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لما في الاقتصاد فيما يتعلقُ بالاعتقاد، ص ١٥٩.

٢. في النسخ و المطبوع: «الجاهل»، و هو تصحيف عما أثبتناه في المتن.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه بمقتضى السياق.

٤. في النسخ و المطبوع: «سائر». و الصحيح ما أثبتناه بقرينة نظيره الآتي، و هو المصرَّحُ به في الاقتصاد فيما يتعلقُ بالاعتقاد، ص ١٥٩.

٥. في المطبوع: «يؤيد».

٦. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. و هكذا ما بعده.

٧. في «م، ه» و المطبوع: «ليصح». و من قوله رحمه الله: «في النظر أن يُولِّدَ العلم» إلى هنا لم يرد في «خ».

وإن صَحَّ وقوعُ النظرِ معه - امتنع^١ عنده توليدُ النظرِ للعلمِ.

و قد استدلَّ على وجوبِ هذا الشرطِ بأنه لو لم يكن واجباً (١١٦/الف) لم يمتنع أن يكون عالماً بأنَّ زيداً قادرٌ من حيث^٢ صحَّ الفعلُ منه^٣ وهو ظانٌّ أنَّ الفعلَ صحيحٌ منه غيرُ عالمٍ بذلك! فهو إذا كان ظانناً للشيءِ جَوَّزَ خلافه، فكيف يجوزُ أن يكونَ قاطعاً على أنه قادرٌ مع تجويزِ أن يكونَ الفعلُ مُتَعَدِّراً عليه غيرَ صحيحٍ منه؟

و من شأنِ النظرِ أن يُولَّدَ العلمُ في الحالِ الثانيةِ، فهو في هذا الحكمِ كالاعتمادِ.^٥ وإنما قلنا ذلك لأنه لا يجوزُ أن يكونَ عالماً بالشيءِ وهو ناظرٌ فيه، ولهذا اختصَّ النظرُ من بينِ سائرِ الأسبابِ بأنه يُولَّدُ ما لا يصحُّ وجوده معه.

١. في النسخ والمطبوع: «انتفع». والصواب ما أثبتناه.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «أنه». نعم، أُشير في «هـ» إلى زيادتها.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صحَّ منه الفعل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأن».

٥. في الأصل: «كالاعتقاد».

[٣]

فَصْلُ

في أن النظر يُولَّد العلم

ولا يُولَّد الظنُّ ولا الشكُّ ولا شَيْئاً^١ سِوَى الْعِلْمِ

[في بيان توليد النظر للعلم]

[الدليل الأول]

الذي يَدُلُّ على تَوَلِيدِ النَّظَرِ الْعِلْمَ: هو أنَّ^٢ الْعِلْمَ يَجِبُ وَقَوْعُهُ عِنْدَ النَّظَرِ مَعَ تَكَامُلِ الشَّرَائِطِ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ عَنْهُ لَمْ يَجِبْ، كَمَا لَا يَجِبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا يُولَّدُ^٣ غَيْرُهُ. والَّذِي يُبَيِّنُ وَجُوبَ وَقَوْعِهِ مَعَ تَكَامُلِ الشَّرَائِطِ: أنَّ كُلَّ مَنْ نَظَرَ فِي صَحَّةِ الْفِعْلِ مِنْ زَيْدٍ مَعَ تَعَذُّرِهِ عَلَى^٥ غَيْرِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى مُفَارَقَةٍ^٤ لِمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ؛ فَيَصِيرُ عَالِماً بَعْدَ أَنْ كَانَ خَالِياً مِنَ الْعِلْمِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «شيء».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للعلم: أن».

٣. في «م»: «و لا يولد».

٤. من قوله رحمه الله: «فلولا أنه متولد عنه» إلى هنا لم يرد في الأصل.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن».

٦. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «أنه مفارقة ليست» بدل «أنه على مفارقة». وفي تمهيد الأصول: «علم أنه على مفارقة ليست لمن تعذر عليه».

[إبطال أن يكون النظر طريقاً أو داعياً إلى العلم]

وإذا ثَبَّتَ^١ هذه الجملة، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَقُوعُ الْعِلْمِ عِنْدَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ عَنْهُ^٢ عَلَى مَا قُلْنَا. (١١٦/ب) أَوْ^٣ لِأَنَّ النَّظَرَ طَرِيقٌ إِلَيْهِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي الْإِدْرَاكِ وَفِي الْعِلْمِ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ.^٤ أَوْ لِأَنَّهُ دَاعٍ قَوِيٌّ إِلَيْهِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي تَذَكُّرِ الْأَدْلَةِ. وَيُبْطَلُ كَوْنُهُ طَرِيقاً كَالْإِدْرَاكِ: أَنَّ مُتَعَلِّقَ الطَّرِيقِ إِلَى الْعِلْمِ هُوَ بَعِينُهُ مُتَعَلِّقُ الْعِلْمِ، وَالنَّظَرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ، وَ مِنْ شَأْنِ الطَّرِيقِ أَيْضاً أَنْ يَخْتَصَّ تَعَلُّقُهُ بِمَا هُوَ طَرِيقٌ إِلَيْهِ، وَ النَّظَرُ فِي كَوْنِ الْجِسْمِ قَدِيماً أَوْ مُحَدَّثاً لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ بِهَا؟ وَ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ كَالْخَبَرِ فِي أَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى^٥ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الْخَبَرِ هُوَ مُتَعَلِّقُ الْعِلْمِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ النَّظَرُ. وَ بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ^٦ يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ دَاعِياً إِلَى الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ يَخْتَصُّ بِمَا هُوَ دَاعٍ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يُخَالِفُهُ^٧، وَ لَا اخْتِصَاصَ لِلنَّظَرِ^٨ بِمَا يَقَعُ الْعِلْمُ بِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.^٩

١٦١

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ثبت».
٢. قوله رحمه الله: «لأنه متولد عنه» خبر لـ «يكون». وفي الأصل: «لأنه متولد عنه».
٣. هكذا في الأصل و «خ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».
٤. حيث يقال: إن الإدراك طريق إلى العلم بالمدرَك، وإن الأخبار طريق إلى العلم بمخبرها. ولعمري من التوضيح لهذا البحث راجع: تمهيد الأصول، ص ١٩٣.
٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».
٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذكرنا».
٧. في الأصل: «مما يخالفه». وفي «ه»: «ما يخالفه».
٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و النظر لا اختصاص».
٩. تقدّم قبل ذلك بسطور.

و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ النَّظَرُ دَاعِيًا إِلَى الْعِلْمِ لَوَجَبَ مَتَى حَصَلَ لِلنَّاظِرِ دَاعٍ إِلَى خِلَافِهِ -
و هُوَ عَالِمٌ بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ وَ مُتَكَامِلٌ الشَّرَاطِطُ^١ - أَنْ لَا يَحْصُلَ
الْعِلْمُ، وَ قَدْ عُلِمَ خِلَافُ ذَلِكَ.

[إبطال كون حصول العلم عند النظر بالعادة]

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُصُولُ الْعِلْمِ عِنْدَ النَّظَرِ بِالْعَادَةِ؛ لَوْجُوبِهِ، وَ لَا وَجُوبَ فِيمَا
طَرِيقَهُ الْعَادَةُ، وَ لَا اسْتِمْرَارَ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَزِدْ فِي الْحُكْمِ
عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ طَرِيقَ الْمُتَوَلِّدَاتِ كُلِّهَا وَ تُضَافُ إِلَى الْعَادَةِ.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ مِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا^٢ عَلَى ذَلِكَ: أَنَا وَجَدْنَا الْعِلْمَ يَقَعُ بِحَسَبِ النَّظَرِ،
وَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَظَرَ فِي دَلِيلِ «حُدُوثِ الْأَجْسَامِ» عِلْمٌ حُدُوثُهَا دُونَ سَائِرِ
الْمَعْلُومَاتِ، وَ كَذَلِكَ إِذَا نَظَرَ فِي «أَنَّ زَيْدًا قَادِرٌ» حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ
الصِّفَةِ دُونَ غَيْرِهَا؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّدًا لِلْعِلْمِ كَبَاقِي الْأَسْبَابِ.

[نفى أن يكون الإدراك و التذكّر مولدين للعلم]

وَ لَا يَلَزَمُ - عَلَى هَذَا - الْإِدْرَاكُ وَ إِنْ وَقَعَ الْعِلْمُ بِحَسَبِهِ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ لَيْسَ بِمَعْنَى
فِيضَافِ التَّوَلِيدِ إِلَيْهِ، وَ لَوْ كَانَ مَعْنَى لَفَازِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ قَدْ يَحْصُلُ وَ لَا عِلْمٌ -
مَعَ احْتِمَالِ الْقَلْبِ لَهُ - فِي الطِّفْلِ وَ الْمَجْنُونِ وَ السَّاهِي^٣.
وَ لَا يَلَزَمُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ التَّذَكُّرُ مُؤَلَّدًا لِلْعِلْمِ - عَلَى مَا قُلْنَاهُ^٤؛ - لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يدل و يتكامل الشرائط».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أيضاً».

٣ . في الأصل: - «و الساهي».

٤ . تقدّم في ص ٢٥٥.

بحسبه،^١ و قد يتدكر الإنسان الشيء فيقع له^٢ العلم بغيره.
و أما تذكر النظر والاستدلال - وإن وجب حصول (١١٧/ب) العلم عنده - فإنه
على سبيل الداعي لا التوليد؛^٣ بدلالة أنه لو طرأت عليه شبهة اعتقد أنها تقدح في
الدليل لأنصرف^٤ بذلك عن فعل العلم، فلو كان متولداً لوقع على كل حال.

[تبعية العلم للنظر في الزيادة والنقصان]

و قد اعتمدت^٥ هذه الطريقة التي ذكرناها، و فسر قولنا «إن العلم يقع بحسب
النظر» بأنه^٦ يتبعه في الزيادة والنقصان؛ فجرى مجرى الوهي^٧ - في توليده^٨ الألم
- و سائر الأسباب. و لا شبهة في أن النظر في الأدلة المتكاثرة^٩ تكثر معه العلوم.
و لا يلزم على هذا^{١٠} الإدراك؛ لما تقدم^{١١}.
و لا يلزم العلم بمخبر الأخبار؛ لأنه ليس^{١٢} يوجد بحسب الخبر؛ بدلالة أنه إذا

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مع حسبه».

٢. في الأصل: - «له».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «لا التوليد».

٤. في «خ، ه» و المطبوع: «لا تصرف». و في «م»: «لا يصرف». و الظاهر أنهما تصحيف عما في المتن، و هو عين ما في الأصل.

٥. هكذا في الأصل. و في «خ، م»: «و قد اعتمد». و في «ه» و المطبوع: «و قد اعتمد على».

٦. في النسخ كلها و المطبوع: «أنه»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يجري مجرى الوحي». و الوهي: الشق في الشيء. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٤٦٦ (وهي).

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «توليد».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «المتغيرة».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك».

١١. تقدم في الصفحة الماضية.

١٢. في الأصل: - «ليس».

لَمْ يَبْلُغْ حَدًّا مِنَ الْكَثَرَةِ لَمْ يَقَعْ الْعِلْمُ، وَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ وَكَثُرَ لَمْ يَكْثُرِ الْعِلْمُ؛
فَفَارَقَ^١ النَّظَرَ الَّذِي يَقِلُّ الْعِلْمُ بِقِلَّتِهِ وَ يَكْثُرُ بِكَثَرَتِهِ^٢.

[نفى أن يكون الخبر مولداً للعلم]

على^٣ أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤَلِّدًا لِلْعِلْمِ؛ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ قَدْ سُطِرَتْ، مِنْ
أَقْوَاهَا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ هُوَ الْمُؤَلِّدُ لِلْعِلْمِ؛ لِحُصُولِهِ عِنْدَهُ،
وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يُؤَلَّدَ هَذَا الْحَرْفُ وَإِنْ انفَرَدَ،^٤ وَ قَدْ عُلِمَ خِلَافُ ذَلِكَ^٥.

(١١٨ / ألف) وَ أَيْضاً فَقَلْبُ الْمَجْنُونِ وَالطِّفْلِ^٦ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ^٧ مِنَ الْعُقَلَاءِ
قَصْدَ الْمُخْبِرِ يَحْتَمِلُ الْعِلْمَ، فَكَانَ يَجِبُ تَوَلِيدُ الْعِلْمِ لَهُمْ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ حَاصِلٌ
وَالْمَحَلَّ مُحْتَمِلٌ^٨.

وَلَا يَلْزَمُ - عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي اعْتَمَدْنَاهَا - أَيْضاً التَّذَكُّرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْثُرُ فَلَا^٩
يَكْثُرُ الْعِلْمُ، وَ الْحَالُ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ.

وَلَا يَلْزَمُ أَيْضاً الْحِفْظُ وَالدَّرْسُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَفَاوَتُ وَلَا يَتَّبِعُ الْحِفْظُ الدَّرْسَ فِي
الْقِلَّةِ وَ الْكَثَرَةِ.

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مفارق».

٢ . راجع: المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٩٣ - ٩٤.

٣ . في الأصل: «و على».

٤ . في الأصل: «تفرّد».

٥ . من قوله رحمه الله: «الأخير هو المولد» إلى هنا لم يرد في «خ».

٦ . في الأصل: - «و الطفل».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يعرض».

٨ . راجع: المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٨٥.

٩ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ولا».

و لا يَلْزَمُ أيضاً فَعَلَ الْعِلْمُ عِنْدَ تَذَكُّرِ الْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْثُرُ بكَثْرَتِهِ، وَ يَقِلُّ^١ إِذَا انْفَقَتْ شُبْهَةٌ تَوَثَّرَتْ فِي الدَّاعِي، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ^{٢،٣}.

[نفي توليد العلم بالدليل للعلم بالمدلول]

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ النَّظَرَ هُوَ الْمَوْلَدُ لِلْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ النَّاطِرُ عَالِماً بِالدَّلِيلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ، وَ بَيَّنَّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ بِالدَّلِيلِ^٤ هُوَ الْمَوْلَدُ بِشَرَطِ كَوْنِهِ نَاطِراً؟

قُلْنَا: ^٥يَبْطُلُ ذَلِكَ بَأَنَّ الْعِلْمَ بِالْإِدْلَالَةِ قَدْ يَكُونُ ضَرُورِيّاً، فَلَوْ وَلَّدَ الْعِلْمُ بِالْمَدْلُولِ لَكَانَتْ الْمَعَارِفُ ضَرُورِيَّةً، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالدَّلِيلِ لَوْ كَانَ الْمَوْلَدُ^٦ لِلْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ لَوَجَبَ أَنْ يُولَدَهُ فِي حَالِهِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ (١١٨/ب) إِذَا لَمْ يَخْتَصَّ بِجِهَةٍ وَ جَازَ وَجُودُهُ مَعَ مُسَبِّهِ،^٧ فَإِنَّهُ يُولَدُهُ فِي حَالِ وَجُودِهِ؛ كَالْمُجَاوِرَاتِ مَعَ^٨ التَّالِيفِ، وَ الْوَهْيِ مَعَ الْأَلَمِ. وَ إِذَا وَجَبَ فِي الْعِلْمِ بِالْإِدْلَالَةِ أَنْ يُولَدَ الْعِلْمُ بِالْمَدْلُولِ فِي حَالِهِ لَوْ كَانَ مَوْلَداً لَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوطاً بِالنَّظَرِ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ فِي حَالِ الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ.

١ . في الأصل: - «يقُل».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذكره».

٣ . تقدّم قبل قليل في ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

٤ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «بالدليل».

٥ . في الأصل: «قيل».

٦ . في الأصل: «مولد».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «سببه».

٨ . في «خ»: - «مع».

[نفى أن يكون المخالفون ينظرون كمنظرونا]

فإن قيل: فَلِمَ^١ لا يُولَّدُ النَّظَرُ الْعِلْمَ لِمَنْ خَالَفَكُمْ وَهُمْ يَنْظُرُونَ كَنَظَرِكُمْ؟
 قلنا: ^٢ غَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ كَنَظَرِنَا؛ لَأَنَّهُمْ لَوْ نَظَرُوا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي نَظَرْنَا
 عَلَيْهِ لَعَلِمُوا كَمَا عَلِمْنَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الرُّمَّةَ إِذَا رَمَوْا عَلَى سَمْتٍ وَاحِدٍ وَأَصَابَ
 أَحَدَهُمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ إصَابَةِ جَمِيعِهِمْ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ رَمَى عَلَى سَمْتِ الْمُصِيبِ فَلَمْ
 يُصِبْ غَيْرُ صَادِقٍ؟ وَالمَخَالِفُونَ مَا نَظَرُوا فِي الْأَدَلَّةِ، وَإِنَّمَا نَظَرُوا فِي الشُّبْهِ؛^٣ وَإِنْ
 نَظَرُوا فِي الْأَدَلَّةِ فَلَمْ يَنْظُرُوا مِنْ حَيْثُ هِيَ أَدَلَّةٌ.^٤ وَلِيُخَطِّئَهُمْ وَجُوهٌ مذكورة.
 وَفِيمَا قُلْنَا كِفَايَةً.

[في بيان عدم توليد النظر للظنّ والشكّ والنظر والجهل]

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَا يُولَّدُ الظَّنَّ: فَهُوَ أَنَّهُ لَا نَظَرَ ادَّعَى أَنَّهُ يُولِّدُهُ^٥ إِلَّا^٦
 وَقد يَحْصُلُ مع ارتفاعِ الظَّنِّ؛ لِاتِّفَاقِ بَعْضِ الدَّوَاعِي وَبَعْضِ الصَّوَارِفِ.^٧
 وَقد يَحْصُلُ الظَّنُّ عِنْدَ الْأَمَارَةِ مِنْ غَيْرِ (١١٩/ألف) نَظَرٍ^٨ فِيهَا؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لِمَ».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الشبهة».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «دالة». والمراد أنهم لم ينظروا من الوجه الذي يُولَّدُ العلم.

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «فهو أنه لا ينظر إلا ادَّعَى أَنَّهُ يُولِّدُهُ». وفي «م، هـ»: «فهو أنه لا ينظر ادَّعَى أَنَّهُ يُولِّدُهُ».

٦. في المطبوع: «أولاً».

٧. هكذا في الأصل. ومن قوله: «إلا وقد يحصل» إلى هنا لم يرد في سائر النسخ والمطبوع.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «غير ينظر». وفي المطبوع: «غير [أن] ينظر».

٩. بل لقوة الدواعي.

أَنْ^١ بَعْضَ اللَّبَاسِ زِيٍّ^٢ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ شَاهَدَ ذَلِكَ الرَّيِّ،^٣ جَازَ أَنْ يَظُنَّ فَيَمَنَ شَاهَدَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ تِلْكَ الطَّائِفَةِ، مِنْ دُونِ نَظَرٍ وَ تَأْمُلٍ.

و أَيْضاً فَقَدْ يَشْتَرِكُ فِي الْأَمَارَةِ وَ النَّظَرِ فِيهَا^٤ نَفْسَانِ، وَ لَا يَشْتَرِكَانِ فِي الظَّنِّ^٥.

فَأَمَّا^٦ الشُّكُّ فَلَيْسَ بِمَعْنَى فَيُقَالُ: إِنَّ النَّظَرَ يُؤَلِّدُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّعَرِّي مِنَ

الاعتقادات^٧ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ^٨.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَا يُؤَلِّدُ النَّظَرَ: أَنَّهُ لَوْ وَلَدَهُ لَمَا انْقَطَعَ كَوْنُ النَّاظِرِ نَاطِرًا.

و الْمَعْلُومُ خِلَافُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ^٩ [انْقِطَاعَ]^{١٠} النَّظَرِ مِمَّا يَجِدُ أَحَدُنَا نَفْسَهُ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَا يُؤَلِّدُ الْجَهْلَ: فَهُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو^{١١} الْمُؤَلَّدُ مِنْهُ لِلْجَهْلِ

مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّظَرُ فِي الدَّلَالَةِ، أَوْ الشُّبْهَةِ^{١٢}.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّدَ الْجَهْلُ النَّظَرَ فِي الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يُؤَلَّدُ^{١٣} الْعِلْمَ،^{١٤}

١. في «خ» و المطبوع: «أنه».

٢. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «ذي».

٣. في «خ، م»: «الذي» بدل «الري». و في المطبوع: «الذي».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيها».

٥. لكن لقد شكك المصنف رحمه الله فيما بعد في ذلك، أي في حصول الظن عند الأمانة من دون نظر. راجع: الذريعة، ج ١، ص ٢٣ - ٢٤؛ تمهيد الأصول، ص ١٩٦.

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أمّا».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الاعتقاد».

٨. الشك هو خلو القلب عن الاعتقاد مع خطور الشيء بالبال. الحدود، ص ٩٥.

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن».

١٠. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و الشبهة» بالواو.

١٣. في «خ، م»: «يؤيد»، و هو تصحيف.

١٤. تقدّم في ص ٢٥٢.

و مُحَالٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ^١ يُؤَلَّدُ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ.

فَأَمَّا الشُّبْهَةُ، فَلَوْ كَانَ النَّظَرُ فِيهَا يُؤَلَّدُ الْجَهْلَ، لَكَانَ كُلُّ نَاطِرٍ فِيهَا يُؤَلَّدُ لَهُ الْجَهْلُ،
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّا نَنْظُرُ فِي كُلِّ شُبْهَةٍ لِلْمُخَالَفِينَ ^٢ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَنْظُرُوا وَلَا يَتَوَلَّدُ لَنَا
شَيْءٌ مِنَ الْجَهْلِ.

و أَيْضاً فَإِنَّ ^٣ (١١٩/ب) الْقَوْلَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ يَقْتَضِي قُبْحَ جَمِيعِ النَّظَرِ، وَ قَدْ
عَلِمْنَا حُسْنَهُ وَ وَجُوبَهُ. وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاطِرَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَلَّدَ لَهُ الْعِلْمُ يُجَوِّزُ أَنْ
يَتَوَلَّدَ لَهُ الْجَهْلُ، إِنْ كَانَ فِي النَّظَرِ ^٤ مَا يُؤَلَّدُ الْجَهْلَ. وَ هُوَ قَبْلَ حُصُولِ الْعِلْمِ لَهُ
لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ نَاطِرًا فِي دَلِيلٍ أَوْ شُبْهَةٍ، فَيَجِبُ قُبْحُ الْإِقْدَامِ عَلَى كُلِّ نَظَرٍ؛ لِأَنَّ
تَجْوِيزَ وَجْهِ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ كَالْقَطْعِ عَلَيْهِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «يقال: إنه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في شبهة مخالفتنا».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إن».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الناظر».

[٤]

فصل

في فساد التقليد

[الدليل الأول]

إِعلمُ أَنَّ الأقوالَ الْمُخْتَلِفَةَ عِنْدَ الْمُقَلِّدِ مُتَسَاوِيَةٌ، فَلَيْسَ هُوَ^٢ بَأَن يَعْتَقِدَ إِثْبَاتَ الصَّانِعِ بِأُولَى مِنْ أَن يَعْتَقِدَ نَفْيَهُ؛ فَإِذَا أَن يَعْتَقِدَ الْجَمِيعَ وَهُوَ مُحَالٌ، أَوْ يَتَوَقَّفَ عَنِ الْكُلِّ لِأَجْلِ التَّسَاوِيِ.^٣

١٦٥

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَن يُرْجَّحَ بِالكَثَرَةِ أَوْ بِإِظْهَارِ الصَّلَاحِ وَالعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ قَدْ يَتَّفَقُ فِي الْحَقِّ^٤ وَالبَاطِلِ، وَلَيْسَ بِأَمَارَةٍ عَلَى أَحَدِهِمَا. وَرُبَّمَا وَقَعَ التَّسَاوِيُ مَعَ الْأَقْوَالِ الْمُتَضَادَّةِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، فَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ جِهَةٍ أُولَى مِنْ أُخْرَى.^٥

[الدليل الثاني]

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى فَسَادِ التَّقْلِيدِ: أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَا يَخْلُو مِنْ أَن يَكُونَ عَالِماً بِأَنَّ الْمُقَلِّدَ مُحِقٌّ، أَوْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ. فَإِن كَانَ لَا يَعْلَمُ، جَوَزَ كَوْنُهُ مُخْطِئاً وَ قَبِيحَ تَقْلِيدِهِ؛ لِأَنَّهُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إبطال».

٢. في «خ» الكلمة مبهمه. وفي المطبوع: «مقو».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للتساوي».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأن ذلك قد يتفق بالحق».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ليس بتقليد جهة الأولى من الأخرى».

لا يَأْمَنُ الْجَهْلَ (١٢٠/ألف) والْخَطَأَ. وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بَأَنَّ مَنْ قَلَّدَهُ مُحِقٌّ، لَمْ يَخْلُ^١ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ ضَرُورَةً، أَوْ بِدَلِيلٍ. وَاعْلَمُ الضَّرُورَةَ مَعْلُومٌ ارْتِفَاعُهُ. وَإِنْ عُلِمَ بِدَلِيلٍ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ غَيْرَ التَّقْلِيدِ وَهُوَ الْقِسْمُ الصَّحِيحُ، أَوْ يَكُونَ بِالتَّقْلِيدِ عِلْمٌ^٢؛ وَهَذَا^٣ يَوْجِبُ أَنَّ الْمُقَلَّدَ أَيْضًا مَا عَلِمَ صَحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّقْلِيدِ، وَيُؤَدِّي إِلَى اثْبَاتِ مُقَلَّدِينَ^٤ لَا نِهَايَةَ لَهُمْ.

[الدليل الثالث]

وَلَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى فَسَادِ التَّقْلِيدِ إِلَّا أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى التَّبْخِيحِ الَّذِي لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ الْإِصَابَةُ وَالْخَطَأُ مَعًا [كَانَ كَافِيًا]، فَكَمَا يَقْبَحُ بِلَا خِلَافٍ التَّبْخِيحُ؛ لِتَسَاوِي الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ فِيهِ، فَكَذَلِكَ التَّقْلِيدُ.

[الدليل الرابع]

وَلَوْلَا فَسَادُ التَّقْلِيدِ لَكَانَ إِظْهَارُ^٥ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي حُكْمِ الْعَبَثِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يخلو». وهكذا نظيره الآتي بعيد هذا.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «علم».

٣. في الأصل: «وبهذا».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المقلدين».

٥. في الأصل: - «إظهار».

[٥]

فصل

في أن العبادَ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَعَارِفِ وَأَنَّهَا مِنْ فِعْلِهِمْ

[الدليل الأول]

الذي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْجَهْلَ مَقْدُورٌ لَنَا بِغَيْرِ شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِينَا لِقُبْحِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى^١ فِينَا؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى^٢ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبِ غَيْرِهِ عِلْماً وَلَا جَهْلاً.

وإذا (١٢٠/ب) ثَبَّتَ كَوْنَهُ مَقْدُوراً لَنَا، وَالْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ كَوْنُهُ قَادِراً عَلَى جَنْسٍ ضِدِّهِ مَتَى^٣ كَانَ لَهُ ضِدٌّ، وَالْعِلْمُ ضِدُّ الْجَهْلِ؛ فَيَجِبُ أَنْ نَكُونَ قَادِرِينَ عَلَيْهِ.^٤ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا السَّهْوُ؛ لِأَنَّا لَا^٥ نَقْدِرُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ ضِدُّ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ السَّهْوَ لَيْسَ بِمَعْنَى يُضَادُّ الْعِلْمَ.^٦

١. في الأصل: - «تعالى».

٢. في المطبوع: - «على».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إن».

٤. في «خ» والمطبوع: «عليهما».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لا».

٦. في الأصل: «إليه» بدل «العلم».

[الدليل الثاني]

و يَدُلُّ أيضاً على ذلك: أَنَّ النَّظَرَ يَجِبُ حُصُولُهُ بِحَسَبِ أحوالنا و دَواعينا، و انتفاؤه بِحَسَبِ كَراهاتنا^١ و صَوَارِفِنا؛ فواجب^٢ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثاً بنا و فِعْلاً لنا كسائرِ الأفعالِ. و قد ثَبَّتَ أَنَّ النَّظَرَ يُؤَلِّدُ الْعِلْمَ - على ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٣ - فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعُلُومُ و الْمَعَارِفُ مِنْ فِعْلِنَا؛ لِتَوْلُدِهَا عَنِ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ فِعْلُنَا.

[إبطال أن تكون المعارف بالطبع]

فإن قيل: أَلَا كَانَتْ الْمَعَارِفُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيكُمْ بِالطَّبْعِ عِنْدَ النَّظَرِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَاحِظُ؟^٤

قُلْنَا: ^٥ إِذَا تَبَيَّنَتْ فِي الْوُقُوعِ دَوَاعِينَا و فِي الْإِنْتِفَاءِ صَوَارِفُنَا، ثَبَّتَ أَنَّهَا مِنْ فِعْلِنَا، و بَطَلَ^٦ قَوْلُ مَنْ يُضَيِّفُهَا^٧ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِطَّبْعٍ أَوْ غَيْرِهِ. و الشُّكُّ فِي أَنَّ الْمَعَارِفَ مِنْ أَفْعَالِنَا مَعَ الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَالشُّكِّ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ. و طَرِيقَةُ الْمَدْحِ^٨ و الذَّمِّ^٩ الَّتِي تَوَصَّلُنَا بِهَا إِلَى تَعَلُّقِ الْأَفْعَالِ بِنَا ثَابِتَةٌ فِي الْمَعَارِفِ.^{١٠}

١. في الأصل: «كراهتنا».

٢. في الأصل: «و واجب».

٣. تقدّم في ص ١٦٠.

٤. رسائل الجاحظ، ص ١١٣ - ١١٥ و ١٢١. و حُكي عنه في المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٢٦٣؛ الملل و النحل للبغدادي، ص ١٢٤.

٥. في الأصل: «قيل».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أبطلنا».

٧. في الأصل: «يصرّفها».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الحمد».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الذي».

١٠. هذا إشارة إلى دليل ثالث على أَنَّ المعارف مقدورة للعباد.

و لو كانت المعارف^١ تَقَعُ بالطَّبْعِ لَمَا (١٢١/ألف) احتجَّ إِلَى النَّظَرِ^٢ وَ النَّامِلِ وَ التَّدْبِيرِ، وَ لَمَا كَانَ أَيْضاً لِنَصَبِ الْأَدَلَّةِ مَعْنَى.

وَ قَدْ بَيَّنَّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَنَّ الطَّبْعَ لَيْسَ بِمَعْنَى مَعْقُولٍ يُمَكِّنُ إِسْنَادُ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ وَ وَقُوعُهَا بِحَسَبِهِ،^٣ وَ قِيلَ: إِنَّ الطَّبْعَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرِيدُوا بِهِ نَفْسَ الْمَحَلِّ أَوْ مَعْنَى فِيهِ أَوْ صِفَةً لَهُ، وَ عَلَى كُلِّ الْوُجُوهِ كَانَ^٤ يَجِبُ فِيمَا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ^٥ يَقَعُ بِالطَّبْعِ أَنْ لَا يَخْتَصَّ وَقْتاً دُونَ غَيْرِهِ، وَ لَا تَكُونُ الْحَرَكَةُ بِأَنْ تَقَعُ^٦ يَمْنَةً أَوَّلَى مِنْ يَسْرَةٍ.

[نفي أن يكون تكليف المعرفة تكليفاً بما لا تعلم عاقبته]

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَكْلِيفَ الْمَعْرِفَةِ يَجْرِي مَجْرَى الْحَدْسِ وَ التَّخْمِينِ؛ لِأَنَّ النَّاضِرَ لَا يَدْرِي ثَمَرَةَ نَظَرِهِ، مِنْ عِلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ النَّظَرِ. وَ هَذِهِ شُبْهَةُ الْجَاحِظِ.

و الْجَوَابُ: أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا عَلِمَ حُسْنَ النَّظَرِ وَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُثْمِرُ جَهْلًا وَ لَا قَيْحًا، فَأَمَّنَ فِي عَاقِبَتِهِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَحْمُودَةٍ.

وَ هَذِهِ الشُّبْهَةُ تَعْرِضُ^٧ عَلَى وَجُوبِ النَّظَرِ وَ حُسْنِهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ.

وَ بِمِثْلِ ذَلِكَ نُجِيبُ^٨ مَنْ قَالَ: كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْرِفُهُ وَ لَا يُمَيِّزُهُ؟

١. في الأصل: «معارفاً»، والصحيح: «معارف».

٢. في الأصل: - «النظر».

٣. تقدّم في ص ٨٩؛ الملخص، ص ٧٥.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ و المطبوع: «و».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ و المطبوع: «أن».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ و المطبوع: «يقع».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ و المطبوع: «تعرض».

٨. في «خ»: «يجب»، وهو سهو.

فنقول: ^١ تمييزُ السببِ و معرفته يُغني عن تمييزِ المُسبَّبِ على التفصيل؛
و العاقلُ يُمَيِّزُ النظرَ و يَعْرِفُهُ، فكأنَّه مُمَيِّزٌ للمعرفة.

[٦]

فَصْلُ

في وجوبِ النظرِ في معرفةِ الله عَزَّ وَجَلَّ^١ وِجْهَةً وجوبه
وأنه أولُ الواجباتِ

[بيان وجوب النظر]

(١٢١/ب) إَعْلَمَ أَنَّ جِهَةً وجوبِ^٢ النظرِ في الدِّينِ والدُّنْيَا واحدةٌ؛ وهي خَوْفُ
المَضَرَّةِ بتركه، وتَأْمِيلُ دَفْعِهَا بِفِعْلِهِ؛ فَيَجِبُ النظرُ تَحَرُّزاً مِنَ الضَّرَرِ، كَمَا يَجِبُ لهذا
الوجهِ سائرُ الأفعالِ.

ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ المَضَرَّةُ معلومةً أو مظنونةً في وجوبِ ما يُتَحَرَّزُ به منها؛
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ واقِفاً^٣ عَلَى^٤ المَضَارِّ المَعْلُومَةِ دُونَ المَظْنُونَةِ، لَمْ يَجِبْ في الشَّاهِدِ
شَيْءٌ مِنَ الأَفْعَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرُّزِ مِنَ المَضَارِّ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ فِيهَا إِلَى العِلْمِ، وَإِنَّمَا
طَرِيقُهَا الظَّنُّ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٢. في الأصل: - «وجوب».

٣. في «خ» والمطبوع: «واقفاً».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لذلك» بدل «على».

ولا بُدُّ أن يَشْتَرَطَ في الفِعْلِ الذي يَجِبُ لِلتَّحَرُّزِ^١ مِنَ الضَّرَرِ: إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ ضَرَرٌ، أَوْ إِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ فَهُوَ دُونَ مَا يُتَحَرَّزُ بِهِ مِنْهُ بِكَثِيرٍ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ التَّحَرُّزَ مِنَ الْمَضَارِّ مُلْجِئًا فَيُسْقِطَ الْوُجُوبَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الضَّرَرَ الْمَخُوفَ قَدْ يَبْلُغُ إِلَى حَدٍّ يَحْصُلُ مَعَهُ الْإِلْجَاءُ، وَقد يَقْصُرُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِّ فَيَنْبُتُ مَعَهُ^٢ الْوُجُوبُ وَ يَرْتَفِعُ الْإِلْجَاءُ. وَكَيْفَ يَكُونُ الضَّرَرُ الدِّينِيُّ الْمُتَخَوَّفُ^٣ مُلْجِئًا أَوْ خَارِجًا عَنِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ مُؤَجَّلٌ غَيْرُ مُعْجَلٍ؟ وَ الْمَضَارُّ الْمُلْجِئَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَاجِلَةً فِي الشَّاهِدِ.

وَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، لَمْ يَمْتَنِعْ^٤ وَجُوبُ النَّظَرِ فِي الدِّينِ عَلَى الْعَاقِلِ مَتَى خَشِيَ فِي إِهْمَالِهِ الْمَضَارَّ الْعَظِيمَةَ وَ رَجَا^٥ (١٢٢/ألف) زَوَالَهَا بِالنَّظَرِ، وَإِنَّمَا يَخَافُ عِنْدَ دُعَاءِ الدَّاعِي أَوْ خُطُورِ الْخَاطِرِ الْمُتَّبِعِ لَهُ عَلَى جِهَةِ الْخَوْفِ وَ أَمَارَتِهِ، عَلَى مَا سَبَّيْنُهُ آنِفًا^٦. وَإِذَا خَافَ الْعِقَابَ - وَهُوَ أَعْظَمُ الْمَضَارِّ - وَ أَمَّلَ زَوَالَهُ بِالنَّظَرِ، وَجَبَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَرِهَ^٧ وَ شَقَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُؤْمَلُ دَفَعَهُ^٨ مِنَ الْمَضَارِّ أَغْلَظَ وَ أَعْظَمَ^٩.

١٦٨

[بيان أن العلم بوجوب النظر مكتسب غير ضروري]

وَ الصَّحِيحُ أَنَّ الْعِلْمَ بِوُجُوبِ^{١٠} النَّظَرِ الْمُعَيَّنِ فِي بَابِ الدِّينِ مُكْتَسَبٌ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ يَتَنَاوَلُ وَجُوبَ مَا يَخْتَصُّ بِصِفَةٍ، كَمَا أَنَّ

١. في الأصل: «التحرز».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «فيه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «المخوف».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «لم يمتنع».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «و رجا».

٦. يأتي في ص ٢٧٤. ٧. في تمهيد الأصول: «كبير».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «بدفعه».

٩. في الأصل: - «أغلظ و». ١٠. في «م، ه»: «يوجب».

العِلْمُ^١ الضروريُّ بِقُبْحِ الظُّلْمِ^٢ عَلَى الْجُمْلَةِ يَقْتَضِي قُبْحَ مَا اخْتَصَّ بِصِفَةِ الظُّلْمِ،
فَإِذَا^٣ عِلِمَ الْعَاقِلُ فِي ضَرَرٍ بَعَيْنِهِ أَنَّهُ بِصِفَةِ الظُّلْمِ، فَعَلَ لِنَفْسِهِ اعْتِقَاداً لِقُبْحِهِ يَكُونُ
عِلْماً؛ لِمُطَابَقَتِهِ^٤ الْعِلْمَ بِالْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

و هَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ الْمُفْصَّلِ^٥ بِوَجوبِ نَظَرٍ مُعَيَّنٍ أَنَّهُ مُكْتَسَبٌ - عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي قَدَّمْنَاهُ - غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُكْتَسَباً فَلَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ لِمَنْ عِلِمَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى
و عِلِمَ فِي نَظَرٍ مُعَيَّنٍ أَنَّهُ بَتِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا عِلْمُ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ كَالْمُلْجَأِ
إِلَى فِعْلِ هَذَا الْعِلْمِ، وَحَالُهُ هَذِهِ كَمَا نَقَوْلُهُ فِي فِعْلِ الْعِلْمِ بِقُبْحِ الظُّلْمِ الْمُفْصَّلِ^٦،
وَكَمَا نَقَوْلُهُ فَيَمَنْ عِلِمَ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ مَا^٧ لَمْ يَسْبِقِ الْحَوَادِثُ^٨ فَهُوَ مُحَدَّثٌ، وَ عِلِمَ
فِي ذَاتِ بَعَيْنِهَا أَنَّهَا لَمْ (ب/١٢٢) تَسْبِقِ الْحَوَادِثُ.

[بيان وجوه انتفاء الخوف من ترك النظر عند بعض العقلاء]

و مِنْ شُبُهٍ^٩ الْمُخَالِفِينَ لَنَا فِي الْمَعَارِفِ، الْقَوِيَّةِ عِنْدَهُمْ، أَنْ يَقُولُوا: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ
بِوَجوبِ النِّظَرِ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^{١٠} عَاماً لِلْعُقَلَاءِ عِنْدَ الْخَوْفِ بِالْخَاطِرِ
أَوْ غَيْرِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَعْلَمَ الْعُقَلَاءُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِمْ وَلَا تَدْخُلَ فِيهِ^{١١} شُبُهَةٌ. وَ قَدْ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «علم».

٢. في «م»: - «الظلم».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وإذا».

٤. في «خ» و المطبوع: «المطابقة».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «المتصل».

٦. في «خ» و المطبوع: «المتصل».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «ما».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «المحدثات».

٩. في «خ» و المطبوع: «سنة». و في «هـ» الكلمة مبهمه.

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيهم».

عَلِمْنَا أَنَّ أَصْحَابَ الْمَعَارِفِ جَمِيعاً وَالذَاهِبِينَ إِلَى التَّقْلِيدِ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ وَلا يَجِدُونَهُ ^١ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَمِثْلُهُمْ لَا يَجْعَدُ مَا يَجْعَدُ ^٢ مِنْ نَفْسِهِ؛ لَكَثَرَتِهِمْ. فَإِنْ ادَّعَيْتُمْ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ الْمُكَابَرَةَ، جَازَ لِأَصْحَابِ الْمَعَارِفِ وَالْإِلْهَامِ أَنْ يَدَّعُوا مِثْلَهَا عَلَيْكُمْ إِذَا جَحَدْتُمْ الْمَعَارِفَ الَّتِي يَدَّعِي ^٣ مُخَالَفُكُمْ أَنَّهَا فِيكُمْ ضَرُورَةٌ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْعِلْمَ بِوَجُوبِ النَّظَرِ الْمُفْصَّلِ فِي طَرِيقِ الْمَعْرِفَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْخَوْفِ فِي ابْتِدَاءِ التَّكْلِيفِ، وَيَحْصُلُ لِبَعْضِ الْعُقَلَاءِ فِي حَالٍ لَا يَحْصُلُ فِيهَا لِجَمَاعَتِهِمْ ^٤؛ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ.

وَلَا يَمْتَنِعُ ^٥ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُدْخَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ شُبْهَةً فَيَزُولَ هَذَا الْخَوْفُ، فَلَا يَعْلَمُ وَجُوبَ النَّظَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِوَجُوبِ هَذَا النَّظَرِ إِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ بِوَجُوبِ مَا لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ يَجُوزُ أَنْ تَعْتَرِضَ ^٦ شُبْهَةً فِيهَا، وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى إِدْخَالِ (١٢٣/ألف) الْخَوَارِجِ ^٧ عَلَى أَنْفُسِهِمْ شُبْهَةً فِي قَتْلِ ^٨ مُخَالَفِيهِمْ الَّذِي هُوَ ظُلْمٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، حَتَّى اعْتَقَدُوا حُسْنَهَ لَمَّا جَهِلُوا صِفَتَهُ الْمَخْصُوصَةَ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْخَوْفَ رُبَّمَا كَانَ مَغْمُوراً بِبَعْضِ الْأُمُورِ، فَلَا يَجْعَدُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ؛ لِانْغِمَارِهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ بَمَنْ يُشْفِي عَلَى الْمَوْتِ ^٩ بِالْمَرَضِ الشَّدِيدِ وَفِي

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا يجدون».

٢. في «م»: «يجد».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تدعي».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بجماعتهم».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا يمنع».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعترض».

٧. في «خ»: «الجوارح»، وهو تصحيف.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مثل».

٩. يُقال: أشفى على الموت، إذا أشرف عليه. المصباح المنير، ص ٣١٩ (شفي).

أمواله حقوق و عليه مظالم، فإنه لا بُدَّ أن يَكُونَ خائفاً من إهمال الوصية و عالمًا بوجوبها عليه، و مع ذلك رُبَّمَا ذَهَبَ عن هذا الداعي و لها عنه و صارَ خَوْفُهُ مغموراً، و إن كَانَ ثابتاً.

و بعدُ، فما نَعْرِفُ من أصحابِ المَعَارِفِ - و من ^١ يَدَّعي أنها ضَرُورِيَّةٌ - جَمَاعَةٌ يُنْكِرُونَ العِلْمَ بوجوبِ النظرِ [و] لا يَجُوزُ على مِثْلِهِم جَحْدُ الضَّرُورَةِ. فأما أصحابُ التقليدِ فما يُنْكِرُونَ ^٢ النظرَ الذي هو الفِكرُ و التأملُ، و إنما يُنْكِرُونَ المُنَاطَرَةَ و هي غَيْرُ النظرِ، و رُبَّمَا ألْجَأَتْهُم الحالُ إلى المُنَاطَرَةِ و استَعْمَلوها مع اعتقادِهِم فسادَها.

فَقَدْ بَانَ بِجَمِيعِ ما ذَكَرْنَاهُ الفَرْقُ بَيْنَنَا إِذَا ادَّعَيْنَا العِلْمَ بوجوبِ النظرِ و بَيْنَ أصحابِ المَعَارِفِ إِذَا ادَّعَوْا عُمُومَ المَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِلْعُقُلَاءِ مع إنكارِهِم لَهَا و جَحْدِهِم إِيَّاهَا و عَمَلِهِم بِخِلَافِهَا، و أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا ^٣ لا يَجُوزُ (١٢٣/ب) دُخُولُ الشُّبْهَةِ فِيهِ و لا التَّنَاسِي لَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا جَحْدُ الضَّرُورَةِ المَعْلُومِ خِلَافُهَا.

[نفي أن يكون العلم بوجوب النظر أول الواجبات]

فإن قيل: إذا كان العلم بوجوبِ النظرِ مُكْتَسَباً غَيْرَ ضَرُورِيٍّ، فَيَجِبُ أن يَكُونَ مُتَقَدِّماً ^٤ في الوجوبِ عَلَى النظرِ؛ و ذَلِكَ ^٥ يُبْطِلُ قَوْلَكُمْ: ^٦ إِنَّ النظرَ أَوَّلُ الواجباتِ.

١. في الأصل: «من» بدون الواو.

٢. من قوله رحمه الله: «العلم بوجوب النظر» إلى هنا لم يرد في «خ».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بما».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مقدماً».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «ذلك».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «قولهم».

قلنا: ^١ العلمُ بوجودِ النظرِ وإن كانَ مُكتسباً فلا بُدَّ - على ما ذكّرناه - من حصوله، ولا يجوزُ مع العلمِ بأنَّ له صفةَ الواجبِ أن لا يفعلَ بوجوبه؛ لأنَّه لو لم يفعلَ ^٢ علماً بوجوبه لخرَجَ بذلك من أن يكونَ واجباً، فلم ^٣ يلزم أن يكونَ أوَّلُ ^٤ الواجباتِ.

[في بيان أن النظر أوَّل الواجبات]

فإن قيل: فما الدليلُ على أنَّ النظرَ في طريقِ معرفةِ الله عزَّ وجلَّ ^٥ أوَّلُ الواجباتِ؟

قيل: العبارةُ المُجرَّدةُ في هذا أن نقولَ: إنَّ أوَّلَ ما يَجِبُ مِنَ الأفعالِ ^٦ المقصودةِ التي لا يعرَى مَنْ كَمَلَ عقله منها، النظرُ في طريقِ معرفةِ الله تعالى. وقلنا: ^٧ «ما يَجِبُ مِنَ الأفعالِ» احترازاً ^٨ من وجوبِ التحرُّزِ مِنَ القبائحِ العقليةِ كالظلمِ وما أشبهه. وشرطنا «القصدَ» احترازاً من إرادةِ النظرِ؛ لأنها غيرُ مقصودةٍ في نفسِها، وهي تابعةٌ للنظرِ، والداعي إليها واحدٌ. وشرطنا «عدمَ التَّعَرِّيِ مع كمالِ العقلِ منه» احترازاً من رَدِّ الوديعَةِ وقضاءِ الدينِ وشُكْرِ النعمةِ؛ لأنَّه قد يعرَى مع كمالِ العقلِ (١٢٤/ألف) مِنْ كُلِّ ذَلِكَ وإن لم يعرَ من وجوبِ النظرِ.

١. في الأصل: «قيل».

٢. في الأصل: «بوجوبه؛ لأنَّه لو لم يفعل».

٣. في الأصل: «و لم».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «أول». وفي المطبوع بين المعقوفين: «من».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٦. من قوله رحمه الله: «أول الواجبات؟ قيل: العبارة» إلى هنا لم يرد في غير الأصل.

٧. في «خ» والمطبوع: «قلنا» بدون الواو.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «احتراز». وهكذا نظيره الآتي بعيد هذا.

فإذا قيل: فهو لا يعرئ في كُلِّ حالٍ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ،^١ وإن جاز أن يعرئ مِنْ نِعَمٍ غَيْرِهِ.

قلنا:^٢ هو كذلك، إلا أن شُكْرَ النعمة لا يَجِبُ إلا بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا نِعْمَةٌ، و أنْ فاعِلُهَا قَصْدٌ وَجْهُ الْإِنْعَامِ وَالْإِحْسَانِ. ولا يَصِحُّ ذَلِكَ^٣ فِي نِعْمَةِ اللَّهِ^٤ تَعَالَى إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ وَبِصِفَاتِهِ.

١٧١

و الدليل على صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ - مِنْ أَنَّ النَظَرَ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ - : أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ عَلِمْتَ تَأْخُرَهَا عَنْ هَذَا الْوَاجِبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: عَقْلِيٍّ، وَ سَمْعِيٍّ. وَ السَّمْعِيُّ لَا شُبْهَةَ فِي تَأْخُرِهِ عَنْ وَجوبِ النَظَرِ فِي مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى، وَ مَا فِيهِ شُبْهَةٌ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ - كَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَ شُكْرِ النِعْمَةِ وَ قَضَاءِ الدَّيْنِ وَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى^٦ - قَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ.^٧

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «العلم بذلك» بدل «ذلك».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «نعمه».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «معرفة».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و ما جرى هذا المجرى».

٧. مضى قبل عدة أسطر؛ و راجع: شرح جمل العلم و العمل، ص ١٢٤ - ١٢٥.

[٧]

فَصْلُ

في كَيْفِيَّةِ حُصُولِ الْخَوْفِ لِلْعَاقِلِ حَتَّى يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ
وَالكَلَامُ فِي جَنْسِ الْخَاطِرِ وَصِفَتِهِ

[بيان وجوه حصول الخوف الموجب للنظر]

إِعْلَمُ أَنَّ النَّظَرَ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَجِبُ تَحَرُّزاً مِنَ الْمَضَرَّةِ،
فَلَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ الْخَوْفِ مِنَ الْمَضَرَّةِ لِلْعَاقِلِ. وَإِذَا كَانَ الْخَوْفُ لَا يَقَعُ ابْتِدَاءً،
فَلَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ وَ أَمَارَةٍ.

[١]. و لا (١٢٤/ب) شُبْهَةٌ فِي أَنَّ النَّاشِئَ بَيْنَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ أَصْحَابِ
الشَّرَائِعِ وَ مُثَبِّتِي النُّبُوتِ - الَّذِينَ يُحَذِّرُونَ بِالنَّارِ وَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ مِنْ إِهْمَالِ
الْمَعْرِفَةِ وَ الإِعْرَاضِ عَنْهَا، وَ يُرَغَّبُونَ بِالثَّوَابِ الْجَزِيلِ الدَّائِمِ - لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ
خَائِفاً؛ فَبِإِعْضِ ذَلِكَ مَا يَخَافُ الْعُقَلَاءُ.

[٢]. وَ إِنَّمَا يَعْرِضُ^١ الْكَلَامُ فِي مُنْفَرِدٍ عَنِ النَّاسِ مَا سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الدُّعَاءِ
وَ الإِعْذَارِ، وَ مَنْ هَذِهِ^٢ صِفَتُهُ إِنَّمَا يَكُونُ خَائِفاً بِأَنْ يَدْعُوهُ دَاعٍ، وَ يُخَوِّفُهُ مُخَوِّفٌ

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «نفرض».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «هذا».

و يُشِيرُ إِلَى الْأُمَارَاتِ^١ الْقَائِمَةِ فِي عَقْلِهِ - عَلَى مَا^٢ سُبِّيَّهُ^٣ - فَيَخَافُ لَا مَحَالَةَ،
فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ. أَوْ يَكُونُ مَعْنَى يَتَّقُوْهُ لَهُ أَنْ يُفَكِّرَ^٤ فِي أَحْوَالِ نَفْسِهِ، وَ يُشَاهِدَ^٥
آثَارَ الصَّنْعَةِ فِيهِ وَ أُمَارَاتِ النَّعْمِ عَلَيْهِ، فَيَتَنَبَّهُ عَلَى مَا يُتَنَبَّهُ^٦ الْخَاطِرُ أَوِ الدَّاعِي^٧ عَلَيْهِ
وَ يُرْتَّبُهُ لَهُ، فَيَخَافُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخَافُ عِنْدَ دُعَاءِ الدَّاعِي وَ خُطُورِ الْخَاطِرِ بِظُهُورِ
أُمَارَاتِ الْخَوْفِ، فَإِذَا تَفَكَّرَ فِيهَا مُبْتَدِئًا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَائِفًا.

١٧٢

[٣]. فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْوُجْهَانِ الْأَوَّلَانِ، وَجَبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُخْطِرَ بِبَالِهِ مَا
يَقْتَضِي وَجُوبَ النَّظَرِ عَلَيْهِ؛ بِكَلَامٍ يَفْعَلُهُ دَاخِلٌ سَمِعَهُ يَتَضَمَّنُ مَا سَنُوضِّحُهُ^٨.
فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ (١٢٥/الف) الْأَصَمَّ الَّذِي وَلَدَ كَذَلِكَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ؛ لِأَنَّ
الْخَاطِرَ وَ الدَّاعِي لَا يَصِحُّ أَنْ يُخَوِّفَاهُ^٩ مَعَ الصَّمَمِ.

قُلْنَا: ^{١٠} يَجُوزُ فِيمَنْ وَلَدَ أَصَمًّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ^{١١} يَتَفَكَّرُ مِنْ تَلْقَاءِ
نَفْسِهِ وَ يَتَنَبَّهُ عَلَى الْأُمَارَاتِ الَّتِي يُشِيرُ إِلَيْهَا^{١٢} الْخَاطِرُ أَوِ الدَّاعِي، فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و يشير إليه بالأمارات».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «ما».

٣. يأتي في ص ٢٨١ - ٢٨٢.

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن تفكر».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيشاهد».

٦. هكذا في الأصل. و في «خ، ه،»: «يتنبه». و في «م»: «يتنبه».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الدواعي».

٨. سيأتي بعد بسطور.

٩. في الأصل: «أن يخوفانه»، و هو خطأ واضح.

١٠. في الأصل: «قيل».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تشير إليه».

على أنه ^١ ليس كُلٌّ مَنْ كَانَتْ فِي خَارِجِ سَمْعِهِ ^٢ آفَةٌ تَمْنَعُهُ مِنْ إِدْرَاكِ الْأَصْوَاتِ، يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ الصَّوْتَ فِي دَاخِلِ سَمْعِهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْآفَةُ فِي خَارِجِهِ، فَلَا سَبِيلَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى ^٣ أَنَّ الصُّمَّ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ.

[بحث حول «الخاطر»]

و جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي الْخَاطِرِ يَنْقَسِمُ إِلَى بَيَانِ جِنْسِهِ وَ مَا يَتَضَمَّنُهُ، ثُمَّ الْكَلَامُ فِي مَا يُعَارِضُهُ وَيُقَابِلُهُ.

و أَصَحُّ الْأَقْوَالِ فِي جِنْسِهِ: ^٤ أَنَّهُ كَلَامٌ يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى دَاخِلَ سَمْعِ الْمُكَلَّفِ بِحَيْثُ يَقْرُبُ ^٥ مِنْ صَدْرِهِ ^٦؛ وَلِهَذَا يَلْتَبَسُ الْخَاطِرُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ وَ الْفِكْرِ. وَ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ تَعَالَى ^٧ بَعْضَ الْمَلَائِكَةِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

[في بيان الدليل على أَنَّ الْخَاطِرَ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْخَاطِرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، أَوْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

و أَفْعَالُ الْجَوَارِحِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ بِهَا تَخْوِيفٌ (١٢٥/ب) هِيَ الْكَلَامُ، أَوْ ^٨ الْإِشَارَةُ، ^٩ أَوْ الْكِتَابَةُ.

١. في الأصل: «على أن».

٢. في «خ»: - «سمعه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «على».

٤. في الأصل: «نفسه».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و يجب تقرب».

٦. في «م»: «مصدره».

٧. في الأصل: - «تعالى».

٨. هكذا في تهديد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «و».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الإشارة أو الكلام».

و أفعال القلوب إما أن تكون اعتقاداً، أو ظناً.
و إنما لم يدخل العلم في الأقسام لأن من يرد عليه الخاطر يكون خائفاً غير قاطع، و العلم يقتضي القطع.
و لا شبهة في^١ أن ما عدا ما ذكرناه لا يجوز^٢ أن يكون هو الخاطر، كالإرادة و الكراهة؛ لأن التخويف لا يقع بهما.
فأما الفكر نفسه فهو مما^٣ يجب عند الخاطر، فلا يجوز أن يلتبس بالخاطر.^٤

[إبطال أن يكون الخاطر إشارة و تجويزه أن يكون كتابة]

و الذي يفسد أن يكون الخاطر إشارة: أن الإشارة إنما تُفيد بالاضطرار إلى قصد^٥ المُشير، و الخاطر مضاف إليه تعالى، و ذلك لا يصح فيه.
و قيل في إبطال كونه كتابة: إن^٦ المفروض في الخاطر أن يكون مفعولاً في نواحي القلب، و وجود الكتابة هناك^٧ لا فائدة فيه؛ لأنها لا تشهد و لا تُقرأ.
و هذا ليس بمُعتمد؛^٨ لأننا و إن أضفنا الخاطر إليه تعالى فما وقع الاتفاق على محله و كيفية فعله؛ و إنما يذهب من جعله كلاماً إلى أنه مفعول في^٩ داخل السمع،

١. في الأصل: - «في».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا يجوز».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الخاطر».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «القصد».

٦. في الأصل: - «إن».

٧. هكذا قرأنا ما في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «هناك».

٨. في الأصل: «ليس يعتمد».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى».

وَمَنْ ذَهَبَ^١ إِلَى أَنَّهُ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ يَجْعَلُهُ^٢ فِي الْقَلْبِ. وَمَنْ يَقُولُ: «إِنَّهُ (١٢٦/ألف) كِتَابَةٌ» لَا يَلِيقُ بِمَذْهَبِهِ هَذَا.

وَقِيلَ: إِنَّا نَعْلَمُ مِنْ نَفْسِنَا ضَرُورَةً بِأَنَّنَا مَا شَاهَدْنَا كِتَابَةً تَتَضَمَّنُ^٣ مَا يُرْتَّبُ^٤ فِي الْخَاطِرِ.

وَهَذَا أَيْضاً ضَعِيفٌ مِنَ الْحُجَّةِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى مِثْلِهِ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغْنِيًّا عَنِ الْخَاطِرِ بِدُعَاءِ الدُّعَاءِ وَالتَّفَكُّرِ^٥ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، وَرُبَّمَا شَاهَدَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ تَكْلِيفِهِ^٦ ثُمَّ تَنَاسَا.

وَقِيلَ: إِنَّ الْخَاطِرَ لَوْ كَانَ كِتَابَةً لَمْ يَصِحَّ تَكْلِيفُ الْأَعْمَى.

وَهَذَا أَيْضاً غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى يَجُوزُ أَنْ يَقَوْمَ لَهُ فِي تَكْلِيفِهِ مَقَامَ الْخَاطِرِ الدُّعَاءِ، أَوِ التَّنْبِيهِ^٧ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْخَاطِرَ^٨ لَوْ كَانَ كِتَابَةً لَكَانَ فِيهِ^٩ نَقْضٌ عَادَةً إِذَا شُوهِدَتْ كِتَابَةً مَفْهُومَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَاهَدَ فَاعِلُهَا.^{١٠}

وَهَذَا أَيْضاً ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحْدِثُ كِتَابَةً تَتَضَمَّنُ مَا

١. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «و يذهب». وفي «م، هـ»: «و مذهب».

٢. في المطبوع: «يجعله».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما شهدنا كتابته يتضمن».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يترتب».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو يتفكر» بدل «و التفكر».

٦. في «خ» والمطبوع: «تكليف».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «والتنبيه».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إنَّ الخاطر».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيه».

١٠. في «خ»: «ما عليها» بدل «فاعلها».

رُتِّبَ فِي الْخَاطِرِ مِنَ التَّخْوِيفِ بِحَيْثُ لَا تُشَاهَدُ^١ ابْتِدَاءَ حُدُوثِهَا، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ نَقْضَ الْعَادَةِ؛ ثُمَّ يُشَاهَدُ تِلْكَ الْكِتَابَةُ الْمُكْلَفُ^٢ وَيَقْرَأُهَا، فَيَتَنَبَّهُ بِهَا عَلَى النَّظَرِ، وَيَحْصُلُ لَهُ الْخَوْفُ الْمُبْتَغَى^٣ فِي وَجوبِ النَّظَرِ.

(١٢٦/ب) وَالصَّحِيحُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْخَاطِرَ لَا يَمْتَنِعُ^٤ أَنْ يَكُونَ كِتَابَةً، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي حَدَّدْنَاهُ وَحَصَرْنَاهُ، فَلَمْ يَبْقَ فِي قِسْمَةِ^٥ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ إِلَّا الْكَلَامُ.

[إِبْطَالُ أَنْ يَكُونَ الْخَاطِرُ اعْتِقَادًا]

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَاطِرَ لَا يَكُونُ اعْتِقَادًا؛ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، أَوْ مِنْ فِعْلِ الْمُكْلَفِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكْلَفِ؛^٦ لِأَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبِ غَيْرِهِ^٧ اعْتِقَادًا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ^٨ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُعْتَقَدُهُ عَلَى مَا لَيْسَ بِهِ كَانَ جَهْلًا قَبِيحًا، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ.^٩ وَإِنْ كَانَ مُعْتَقَدُهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْعَالِمِ بِمُعْتَقَدِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ حَالَ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْخَاطِرُ لَيْسَتْ حَالُ الْقَاطِعِ الْعَالِمِ، بَلْ صِفَةُ الْمُجَوِّزِ الظَّانِّ.

١. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يُشَاهَدُ».

٢. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «الْمُكْلَفِينَ». ٣. فِي الْأَصْلِ: «الْمَتَنَّى».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَمْنَعُ».

٥. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «قِسْمَتِهِ».

٦. فِي الْأَصْلِ: - «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكْلَفِ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «قَلْبِهِ» بِدَلِّ «قَلْبِ غَيْرِهِ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَعَلَ اللَّهُ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «قَبِيحًا».

و لا يجوزُ أن يكونَ من فعلِ المُكَلَّفِ نَفْسِهِ؛ لأنَّ ما يَبْتَدِئُهُ العاقلُ مِنَ الاعتقاداتِ لا حُكْمٌ^١ لها؛ لأنها تجري مجرى التَّبَيُّحِ والتَّحْمِينِ، و لا تأثيرٌ لمثلِ ذلكِ.
و قد قيلَ: لو كانَ اعتقاداً من فعلِهِ تعالى لكانَ علماً ضرورياً - على ما ذكرناه^٢ -
و لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أن يَتَعَلَّقَ بِلُحُوقِ الْعِقَابِ لِلْعاصي^٣ قطعاً، أو يَتَعَلَّقَ بِأنَّهُ لا يُؤْمَنُ
مِنْ ذلكِ.

و الْقِسْمُ (١٢٧/ألف) الأولُ باطلٌ؛ لأنَّ الْقَطْعَ على أنَّ الْعِقَابَ يَلْحَقُهُ لا مَحَالَةَ فَرُعٌ
على المَعْرِفَةِ باللَّهِ سُبْحَانَهُ^٤ و صِفَاتِهِ و أحواله، و المُكَلَّفُ في ابتداءِ تَكْلِيفِهِ لا
يَعْرِفُ اللَّهَ تعالى، فكيفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُعاقِبُ الْعَصَاةَ؟
و إن كانَ علماً بأنَّهُ لا يُؤْمَنُ نُزُولُ الْعِقَابِ بِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ، فهذا عِلْمٌ مَرَكُوزٌ^٥ في
عَقْلِ كُلِّ عاقلٍ، فلا حاجةَ بِالْمُكَلَّفِ إلى تجديده له و هو حاصلٌ عنده، و كلامنا
فيما يَتَجَدَّدُ بَعْدَ كمالِ الْعَقْلِ.

١٢٥

[إبطال أن يكون الخاطر ظناً]

و الذي يُفْسِدُ كَوْنَهُ ظَنًّا - إذا كانَ الظَّنُّ جِنْساً غَيْرَ الاعتقادِ؛ لأنَّهُ إن كانَ مِنْ جِنْسِ
الاعتقادِ فما تَقَدَّمَ^٦ يُفْسِدُهُ -: أَنَّهُ لا يَخْلُو أن يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تعالى، أو مِنْ فِعْلِ
المُكَلَّفِ نَفْسِهِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «لا حلم». و في المطبوع: «لا علم».
٢. مضى قبل ذلك بسطور، و راجع شرح جمل العلم و العمل، ص ١٢٩.
٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالمعاصي».
٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».
٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من كون» بدل «مركز».
٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا».
٧. من قوله رحمه الله: «يُفْسِدُ كَوْنَهُ ظَنًّا» إلى هنا لم يرد في «خ».

فَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الظَّنَّ لَا حُكْمَ لَهُ إِلَّا^١ إِذَا كَانَ وَاقِعًا
عَنْ أَمَارَةٍ^٢ - وَإِلَّا جَرَى مَجْرَى ظَنِّ السَّكَرَانِ^٣ - وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَمَارَةُ
أَمَارَةً لِفَاعِلِ الظَّنِّ، كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ الْمُؤَثِّرَةَ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ خَبَرًا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٥
إِرَادَةً لِفَاعِلِ ذَلِكَ الْخَبَرِ حَتَّى تَكُونَ تَوَثُّرُ فِيهِ. وَإِذَا كَانَتْ^٦ الْأَمَارَاتُ مُسْتَحِيلَةً عَلَيْهِ^٧
تَعَالَى، بَطَلَ^٨ أَنْ يَكُونَ الظَّنُّ الَّذِي لَا حُكْمَ لَهُ إِلَّا (١٢٧/ب) بِالْأَمَارَةِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى.
و أَيْضًا فَلَوْ كَانَ الظَّنُّ مِنْ فِعْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^٩ لَكَانَ الْفَاعِلُ مُضْطَرًّا إِلَى ذَلِكَ الظَّنِّ،
و قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ حَالَنَا وَ حَالَ غَيْرِنَا فِي ظُنُونِنَا وَ أَفْكَارِنَا^{١٠} لَا تَخْتَلِفُ^{١١} فِي أَنَا
مُخَيَّرُونَ فِيهَا وَ غَيْرُ مُضْطَرَّيْنِ إِلَيْهَا، وَ أَنَّهَا تَابِعَةٌ لِدَوَاعِينَا.

وَإِنْ كَانَ الظَّنُّ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ - وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الظَّنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا حُكْمَ لَهُ - فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ عَنْ أَمَارَةٍ، وَ لَا^{١٢} بُدَّ مِنْ مُنَبِّهِ عَلَى النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْأَمَارَةِ وَ مُخَوِّفٍ مِنْ

-
١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «إلا».
 ٢. في الأصل: «على أمارَةٍ». و للمزيد راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٠؛ المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٤٠٦ - ٤١١.
 ٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الشك» بدل «ظن السكران». و للمزيد راجع: المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٤٣٣.
 ٤. في الأصل: - «و».
 ٥. في غير الأصل: «يكون».
 ٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «حتى يؤثر فيه. و إذا كان».
 ٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «على الله».
 ٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يبطل».
 ٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».
 ١٠. في الأصل: «ظنوننا و أفكارنا».
 ١١. في غير الأصل: «لا يختلف».
 ١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا».

تَرْكِهِ. وَ الْكَلَامُ فِي الْمُنْبَهِ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَمَارَةِ حَتَّى يَحْصُلَ الظَّنُّ كَالْكَلَامِ فِي الْمُنْبَهِ عَلَى النَّظَرِ فِي الدَّلَالَةِ حَتَّى يَحْصُلَ الْعِلْمُ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّسْلُسَ.

وَ لَا يَجِبُ إِذَا كَانَ الْخَاطِرُ كَلَاماً أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُكَلِّماً لِكُلِّ أَحَدٍ، فَلَا يَخْتَصُّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْفَضِيلَةِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ فَضِيلَةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا هِيَ فِي أَنَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ ^١ كَلَّمَهُ جَهْرَةً وَ [عَلَى] ^٢ ذَاكَ ^٣ الْوَجْهَ الْمَخْصُوصَ، بِخِلَافِ مَا يَرِدُ بِهِ الْخَاطِرُ.

وَ أَيْضاً فَمَنْ أَثَبَّتَ الْخَاطِرَ كَلَاماً، جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْمَلَائِكَةِ ^٤ وَ لَمْ يَقْطَعْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

١٧٦

[بيان مضمون الخاطر]

وَ أَمَّا مَا يَتَضَمَّنُهُ الْخَاطِرُ، فَإِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَضَمَّنَهُ هُوَ التَّخْوِيفُ لَهُ ^٥ مِنْ إِهْمَالِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ ^٦ بِالْخَوْفِ يَجِبُ النَّظَرُ - عَلَى مَا قَدَّمَاهُ -.. وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْبَهَ ^٧ عَلَى أَمَارَةِ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ بَغَيْرِ أَمَارَةٍ لَا حُكْمَ لَهُ. وَ هُوَ إِنْ كَانَ بِهَذَا الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَحْصُلُ خَائِفاً وَ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَنْبِيهِهِ عَلَى جِهَةٍ وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِيَعْلَمَ هَذَا التَّخْوِيفَ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. و للمزيد راجع: المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٤٠٣.

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك».

٤. في غير الأصل: «عليهم السلام».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أما ما يتضمَّنه فالذي يجب تضمَّنه له التخويف». و للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٦٥.

٦. هنا تنقطع نسخة الأصل.

٧. هكذا في «م» و تمهيد الأصول. و في «خ» و المطبوع: «ينبَّه». و في «هـ»: «بتنبَّه».

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ هَدَّدَ غَيْرَهُ عَلَى أَكْلِ^١ طَعَامٍ بِعَيْنِهِ بِالْقَتْلِ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ مِنْ أَكْلِهِ، وَلَا يَعْلَمُ قُبْحَ إِيْجَابِ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْأَكْلِ عَلَيْهِ أَوْ حُسْنِهِ. فَإِذَا قَالَ لَهُ: «لَا تَأْكُلْهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ سُمًّا» وَتَبَّهَ^٢ عَلَى أَمَارَةِ كَوْنِ السُّمِّ فِيهِ، عَلِمَ حُسْنَ إِيْجَابِ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْأَكْلِ. وَ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَجِبُ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْخَاطِرُ أَنَّكَ تَجِدُ فِي نَفْسِكَ أَثَارَ الصَّنْعَةِ، فَلَا تَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ لَكَ صَانِعٌ صَنَعَكَ وَدَبَّرَكَ، أَرَادَ مِنْكَ مَعْرِفَتَهُ؛ لِتَفْعَلَ^٣ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ فِي عَقْلِكَ، وَتَنْتَهِيَ عَنِ الْقَبِيحِ. وَأَنْتَ تَجِدُ فِي عَقْلِكَ قُبْحَ أَفْعَالٍ فِيهَا لَكَ نَفْعٌ عَاجِلٌ وَوَجُوبُ أَفْعَالٍ عَلَيْكَ فِيهَا مَشَقَّةٌ عَاجِلَةٌ، وَتَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَ الدِّمِّ عَلَى الْقَبِيحِ، وَأَنَّ الدِّمَّ مِمَّا يَغُمُّكَ وَيُضْرُكَ؛ فَلَا تَأْمَنُ كَمَا اسْتَحَقَّقْتَ بِهِ الدِّمَّ وَإِنْ انْتَفَعْتَ بِهِ عَاجِلًا أَنْ تَسْتَحِقَّ بِهِ الْعِقَابَ وَالْآلَامَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدَ الْاسْتِحْقَاقَيْنِ أَمَارَةٌ لِلْاسْتِحْقَاقِ الْآخَرِ.

ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: فَهَتَى لَمْ تَعْرِفِ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مُجَازَاتِكَ عَلَى الْقَبِيحِ بِالْعِقَابِ،^٤ كُنْتَ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ أَقْرَبَ وَمِنْ تَرْكِه أْبْعَدَ، وَإِذَا عَرَفْتَهُ تَكُونُ مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ أْبْعَدَ وَمِنْ تَرْكِه أَقْرَبَ.

وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَجِدُهُ فِي عَقْلِهِ مُتَمَهِّدًا، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ عَلَيْهِ النَّظَرُ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنَّمَا يَتَضَمَّنُ الْخَاطِرُ تَرْتِيبَ^٥ النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْمُقَدَّمِ مِنْهَا وَالْمُؤَخَّرِ.

١. فِي النسخ والمطبوع: «كُلَّ»، وَلَا حَاجَةَ لَهَا فِي الْمَقَامِ.

٢. هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ. وَفِي النسخ والمطبوع: «وَتَبَّهَ».

٣. هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ. وَفِي النسخ والمطبوع: «لِتَفْعَلَ». وَهَكَذَا قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَنْتَهِيَ».

٤. هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ. وَفِي «خ»: «عَلَى الْعِقَابِ». وَفِي «م»: «عَلَى الْعِقَابِ بِالْقَبِيحِ». وَفِي «هـ» والمطبوع: «عَلَى الْعِقَابِ بِالْقَبِيحِ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. فِي النسخ والمطبوع: «لِتَرْتِيبِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَسَوْفَ نَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ عِبَارَةً شَبِيهَةً بِذَلِكَ.

و كان أبو عليٍّ يوجبُ أن يتضمَّنَ الخاطرُ ذلكَ. و ذَكَرَ أبو هاشِمٍ أن ذلكَ مُستغنى عن تضمُّنِ الخاطرِ له، و إنما يتنبَّه^١ الإنسانُ عليه من تلقاءِ نفسه؛^٢ لأنَّ العاقلَ يَعْلَمُ إذا وَجَبَ عليه النظرُ في معرفةِ اللهِ تعالى أن معرفته إنما تُلْتَمَسُ^٣ بالنظرِ في أفعاله دونَ عَدَدِ النجومِ.

و الأولُ أن يتضمَّنَ الخاطرُ التَّنبيةَ على ترتيبِ النظرِ في الأدلَّة؛ لأنَّ ذلكَ ممَّا يَبْعُدُ^٤ أن يَستدركه العاقلُ بنفسه، لا سِيَّما فيمَن كَمَلَ عقلُه و لم يُخالِطِ^٥ الناسَ و يَعْرِفِ العاداتِ.

[معارضة الخاطر بخاطر آخر]

و أما (٣٣/ألف) في مُعارضةِ الخاطرِ، فالواجبُ أن يُقالَ: إنَّ المُعارضَ للخاطرِ الذي ذَكَرناه على صَرِيحٍ: صَرَبٌ يُوَثِّرُ فيه،^٦ و الضربُ الآخرُ غَيْرُ مؤثِّرٍ.^٧ فما يُوَثِّرُ هو المُعارضُ على الحقيقة، و يَجِبُ أن يَمْنَعَ اللهُ تعالى منه لِيَسْلَمَ الخَوْفُ للمُكَلَّفِ و يَجِبَ عليه النظرُ. و الضربُ الذي لا يُوَثِّرُ لَيْسَ بمُعارضٍ على التحقيقِ، فلا يَجِبُ المَنعُ منه، لكنَّ يَجِبُ على المُكَلَّفِ اطِّراحُه و العُدُولُ عن الالتفاتِ إليه. و الضربُ المؤثِّرُ إن لم يوجِدْ له مثالٌ مُعَيَّنٌ جازَ، و قد قلنا: إنَّه إذا كانَ ممَّا يَقْدَحُ

١. في النسخ: «تنبيه». و في المطبوع: «تنبيه».

٢. راجع: المغني، ج ١٢ (النظر و المعارف)، ص ٢٦٦.

٣. في النسخ و المطبوع: «يُلتَمَسُ». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في تمهيد الأصول: «لا يبعد».

٥. هكذا في تمهيد الأصول. و الكلمة غير واضحة في النسخ؛ فهي مرددة بين «يخالط» و «يحاط».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه يُوَثِّرُ».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يُوَثِّرُ».

في وجوبِ النظرِ وَجَبَ الْمَنْعُ عنه، وذلك كافٍ.

وأجودُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قِيلَ فِي مِثَالِ هَذَا الْوَجْهِ: أَنْ يَأْتِيَ الْخَاطِرُ الْمُعَارِضُ فَيَقُولُ لَهُ: لَا تَأْمَنُ إِنْ نَظَرْتَ أَنْ يَفْضِيَ^١ بِكَ النَّظْرُ إِلَى^٢ أَنَّهُ لَا صَانِعَ لَكَ تَخَافُ مِنْ جِهَتِهِ عِقَاباً^٣ وَلَا تَرْجُو ثَوَاباً. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يَأْمَنُ ذَلِكَ قَبْلَ النَّظْرِ. ثُمَّ يَقُولُ: وَإِذَا عَلِمْتَ قَطْعاً أَنَّهُ (٣٣/ب) لَا صَانِعَ، أَمِنْتَ الْعِقَابَ وَأَقْدَمْتَ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ بِطَمَآنِينَةٍ. وَهَذِهِ أَمَارَةٌ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ أَمِنَ^٥ الضَّرَرَ أَقْدَمَ عَلَى مَا يَسْتَهْيِهِ، فَقَدْ صَارَ هَذَا الْخَاطِرُ مُعَارِضاً لِمَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا هُوَ مُقَرَّرٌ^٦ فِي عَقْلِهِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَ[مِنْ]^٧ كُلِّ مَا أَشَبَّهُهُ مِمَّا يُوْثِّرُ فِي الْخَوْفِ وَيَقْدَحُ فِي وَجوبِ النَّظْرِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَيْضاً: إِنَّ هَذَا الْخَاطِرَ لَا يُعَارِضُ الْخَاطِرَ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَوْجِبُ النَّظْرَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخَافُ فِي إِهْمَالِ النَّظْرِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَسْتَحَقَّ الْعِقَابَ الْعَظِيمَ الدَّائِمَ الَّذِي لَا يَتَحَمَّلُ مِثْلَهُ^٨، وَإِنَّمَا يَخَافُ إِذَا نَظَرَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى - عَلَى مَا أَلْقَاهُ إِلَيْهِ الْخَاطِرُ الْمُعَارِضُ - أَنْ يَفْضِيَ^٩ بِهِ النَّظْرُ إِلَى^{١٠} أَنَّهُ لَا صَانِعَ،

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقضي».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي الأصل الكلمة ممسوحة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي الأصل الكلمة ممسوحة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عقلاً».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وهذا».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «أمن من». وفي المطبوع: «[من] أمن من».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «متقرر».

٧. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٨. وهذا الخوف ناشئ مما ألقاه إليه الخاطر الأول.

٩. هكذا في تمهيد الأصول. وفي الأصل الكلمة ممسوحة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقضي».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «إلى».

فِيَنهَمِكَ فِي الْمَعَاصِي. وَ مَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى الْمَعَاصِي مِنَ الدِّمِّ لَا يَسَ بَصَرِ الْبَتَّةَ،
وَ إِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ قَدْ يَسْتَضِرُّ^٢ بِهِ لِأُمُورٍ تَقْتَضِيهِ، فَلَا يُقَارِبُ الْاِسْتِضْرَارَ
بِالْعِقَابِ الدَّائِمِ. فَالنَّظَرُ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛^٣ لِيَتَحَرَّزَ بِهِ مِنَ
الضَّرَرِ الْأَعْظَمِ الَّذِي لَا يُقَابِلُهُ مَا يَتَخَوَّفُهُ مِنَ الضَّرَرِ بِالْإِهْمَاكِ فِي الْمَعَاصِي.
وَ هَذَا وَجْهٌ قَوِيٌّ.

وَ أَمَثَلُهُ الْوَجْهُ الثَّانِي^٤ كَثِيرَةٌ مَوْجُودَةٌ فِي الْكُتُبِ،^٥ وَ جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: إِمَّا أَنْ
يَكُونَ تَخْوِيفاً بِلا أَمَارَةٍ، وَ لَا وَجْهَ يَقْتَضِي وَقُوعَ الضَّرَرِ الَّذِي خَوَّفَ مِنْهُ.
أَوْ تَخْوِيفاً لِضَرْبٍ يُتَحَمَّلُ مِثْلُهُ فِي جَنْبِ التَّحَرُّزِ مِنَ الْمَضَارِّ الْعَظِيمَةِ؛ وَ ذَلِكَ
قَوْلُهُمْ: إِنْ الْمُعَارِضُ يَرِدُ بِأَنَّكَ إِنْ نَظَرْتَ تَحَمَلْتَ مَشَقَّةً وَ كُفَّةً، وَ لَا تَأْمَنُ بِأَنَّكَ
لَا تُحْطِي بِمَا قَصَدْتَ إِلَيْهِ، فَتَعَجَّلِ الرَّاحَةَ. وَ هَذَا غَيْرُ مُؤَثِّرٍ؛ لِأَنَّ تَحَمْلَ مَشَقَّةِ النَّظَرِ
أَهْوَنُ وَ أَيْسَرُ مِمَّا يَخَافُهُ مِنَ إِهْمَالِ النَّظَرِ مِنَ الْعِقَابِ الْعَظِيمِ. وَ هَذَا أَيْضاً يَقْتَضِي
سُقُوطَ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِ الدُّنْيَا كُلِّهَا بِهَذِهِ الْعِلَّةِ.
وَ كَقَوْلِهِمْ: لَا تَأْمَنُ أَنَّكَ إِنْ عَرَفْتَ اللَّهَ تَعَالَى عَاقِبَكَ، وَ إِنْ لَمْ تَعْرِفْهُ لَمْ يُعَاقِبْكَ.
وَ هَذَا لِأَمَارَةٍ^٦ عَلَيْهِ فِي الْعَقْلِ، فَلَا يُعَارِضُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ^٧ مِنَ الْأَمَارَاتِ، الْأَقْرَبُ فِي

١٧٩

١. هكذا في تمهيد الأصول، و به تتضح العبارة. و في النسخ و المطبوع: - «من الدِّم».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «قد استضر».

٣. هنا تنقطع نسخة الأصل.

٤. و هو الضرب غير المؤثر من الخواطر المعارضة.

٥. في «خ» و المطبوع: - «في الكتب». و راجع أمثلة الوجه الثاني في تمهيد الأصول، ص ٢٠٢ -

٢٠٣. و سوف يذكر المصنّف رحمه الله أمثلته هنا أيضاً.

٦. هكذا في «ه». و في «خ» و المطبوع: «وهذه الأمانة». و في «م»: «وهذا الأمانة».

٧. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

العقول: أن المُنْعِمَ إذا عُرِفَ وأُطِيعَ، كَانَتْ السَّلامَةُ منه^١ أولى.
 وكَقَوْلِهِمْ: ^٢ لا تَأْمَنُ أن يَكُونَ لَكَ إِلَهٌ سَفِيهٌ إِنْ عَرَفْتَهُ عَاقِبَتُكَ؛ لِأَن هَذَا أَيْضاً فِي
 [العقلِ لَيْسَ عَلَيْهِ] ^٣ أَمَارَةٌ، وَلِأَن السَّفِيهَ لَا يُتَحَرَّزُ مِنْ عِقَابِهِ بِشَيْءٍ، وَ يَجُوزُ أن
 يُعَاقَبَ مَعَ النِّظَرِ ^٤ وَ الإِخْلَالِ بِهِ مَعاً.
 وَ مَا ذَكَرْنَاهُ يُنَبِّهُ عَلَى الْجَوَابِ عَمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ؛ فَإِنَّهُ مُتَقَارِبٌ، وَ الْجُمْلَةُ الَّتِي
 عَقَدْنَاهَا كَافِيَةً فِيهِ.

١. في تمهيد الأصول: «معه» بدل «منه».

٢. في النسخ والمطبوع: «لقولهم». والصحيح ما أثبتناه كما لا يخفى.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. وفي تمهيد الأصول: «لأن هذا أيضاً لا أمانة عليه».

٤. في «خ» والمطبوع: «بالنظر».

[٨]

فصل

في أنه تعالى موجب على كل عاقل معرفته

وأن المعرفة الضرورية لا تقوم في اللطف مقام المكتسبة وما يتصل بذلك

إعلم أن جهة وجوب معرفة الله تعالى إذا كانت هي أن اللطف في التكليف لا يتم إلا بها، فلا بد من عمومها لكل مكلف؛ وإذا بينا أن الضرورة في ذلك لا تقوم^١ مقام الاكتساب، لم يكن بد من تكليف المعرفة.

[في بيان أن اللطف في التكليف لا يتم إلا بمعرفة الله تعالى]

وإنما قلنا: «إن اللطف في التكليف لا يتم إلا بها»؛ لأن من المعلوم^٢ الذي لا يشته أن العلم بالضرر^٣ في الفعل صارف عنه وبالنفع فيه داع إليه، وإذا علم المكلف أنه يستحق على المعصية عقاباً عظيماً وعلى الطاعة ثواباً جزيلاً، كان ذلك أقرب له إلى فعل الطاعة وتجنب المعصية.

١. في المطبوع: «لا يقوم».

٢. في «خ» والمطبوع: «أن».

٣. في النسخ والمطبوع: «بالضرورة»، وهو تصحيف، وقوله رحمه الله: «و بالنفع فيه» قرينة عليه.

و معلومٌ أنَّ العِلْمَ باستحقاقِ الثوابِ و العقابِ لا يصحُّ إلا بعدَ المعرفةِ باللهِ تعالى و بصفاته و حكمته، و أنَّه عالمٌ لنفسه و لا يجوزُ أن يجهلَ مقدارَ المستحقِّ من الثوابِ فلا يفعله، و أنَّه قادرٌ لنفسه [و لا يجوزُ أن يعجزَ عن ثوابه و عقابه، و أنَّه حكيمٌ]^١ و لا يجوزُ أن يمنَعَ^٢ من فعلِ المستحقِّ من الثوابِ أو [أن يفعلَ غيرَ المستحقِّ من]^٣ العقابِ؛ فالذي هو اللطفُ على الحقيقةِ العِلْمُ باستحقاقِ الثوابِ و العقابِ، غيرُ أن ما لا يتمُّ هذا العِلْمُ إلا به - و لا بُدُّ منه - جارٍ مجرى اللطفِ في الحاجةِ إليه و تناوُلِ التكليفِ له.

[في بيان أنَّ المعرفةَ الضروريةَ لا تُغني عن المكتسبةِ في اللطف]

فأما الذي يدلُّ على أنَّ المعرفةَ الضروريةَ لا تقومُ مقامَ المكتسبةِ في اللطفِ:
[١] أنَّ منَ المعلومِ المُتَقَرَّرِ أنَّ مَنْ تَحَمَّلَ مَشَقَّةً عَظِيمَةً لِكَيَّ^٤ يَصِلَ إلى فِعْلٍ غَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، يَكُونُ أَقْرَبَ إلى فِعْلٍ ذَلِكَ الْغَرَضِ إِذَا تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهِ مِنْهُ^٥ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ تَكَلَّفَ مَوْنَةً عَظِيمَةً فِي بِنَاءِ دَارٍ لَيْسَ كُنْهًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى سُكْنَاهَا وَ أَحْرَصَ عَلَيْهِ مِنْهُ إِذَا وَهَبَتْ لَهُ تِلْكَ الدَّارُ وَ وَصَلَتْ إِلَيْهِ بِلا مَشَقَّةٍ؟ وَ كَذَلِكَ مَنْ سَافَرَ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَ الْأَدَبِ وَ تَحَمَّلَ الْمَشَاقَّ، يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى

١. ما بين المعقوفين استفدناه من تمهيد الأصول مع تصرف في العبارة للتلازم مع السياق.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. و في النسخ و المطبوع: «المنع» بدلاً منه.

٣. ما بين المعقوفين استفدناه من تمهيد الأصول مع تصرف في العبارة. و في النسخ و المطبوع: «فعل» بدلاً منه.

٤. في النسخ: «لكن»، و هو تصحيف. و الصواب ما أثبتناه وفقاً للمطبوع.

٥. في المطبوع: «من».

التأديب والتعلم منه^١ إذا صار^٢ إليه العلماء في بلد في داره من غير كلفة. وأمثلة ذلك كثيرة معروفة.

وإذا كانت^٣ المعرفة إنما تُراد لتدعو^٤ إلى فعل الواجب وتصرف عن فعل القبيح، وجب أن^٥ لا تقوم الضرورية - ولا مشقة فيها - مقام المكتسبة، على ما بيناه^٦.

[٢]. ومما يدل أيضاً على ذلك: أننا قد علمنا يقيناً من أحوال أنفسنا أننا غير مضطرين إلى هذه المعارف، وإنما الكلام في أحوال غيرنا؛ فلو كانت المعرفة معرفة^٧ ضرورية لبعض المكلفين، لوجب تساوي جميعهم في الاضطرار إليها؛ لأن الوجه الذي يقتضي في بعضهم أن تفعل^٨ هذه المعرفة قائم في الجميع؛ لأن الذي يمكن أن يقال: إن كونها ضرورية أبلغ وأقوى في باب اللطف، أو لأن الغرض حصول العلم. وهذا الوجهان يوجبان أن يتساوى الخلق في الاضطرار إليها، وقد علمنا خلاف ذلك.

وليس يمكن أن يقال: إن الغرض هو حصول العلم، ولا فرق بين الاضطرار فيه والاكساب، فهو^٩ مخير بين فعل المعرفة وبين^{١٠} تكليفه لها.

١٨١

١. في «خ، م»: «من». وفي المطبوع: «ممن».

٢. هكذا في «ه». وفي «خ، م»: «إذا حار». وفي المطبوع: «إذا جاء».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «كان».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «وتدعو».

٥. في تمهيد الأصول: «وجب أن تحصل على أبلغ الوجوه». وبه توضح العبارة بصورة أكبر.

٦. تقدم آنفاً.

٧. هكذا قرأناها في «ه». وفي «خ، م» والمطبوع: «تكون» بدل «معرفة».

٨. في النسخ والمطبوع: «أن يفعل». والصحيح ما أثبتناه؛ وهو واضح.

٩. أي الله تعالى.

١٠. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «و من». والصحيح ما أثبتناه؛ وهو واضح.

وذلك أنه إذا قام^١ فعله تعالى مقام فعلنا في ذلك، كان تكليفنا المعرفة عبثاً بلا فائدة.

[٣]. ومما يدل أيضاً على^٢ ذلك: أن المعرفة الضرورية لو قامت مقام المكتسبة فيما ذكرناه، وكان تعالى في حكم المخير بين^٣ أن يفعلها فينا وبين أن يكلفنا إياها، لوجب أن يفعلها تعالى فيمن علم أنه يكفر، وقد علمنا خلاف ذلك.^٤

وبهذه الطريقة أيضاً يعلم^٥ أن المعرفة الضرورية لا تزيد على المكتسبة؛ لأنه كان يجب أن يفعلها فيمن يعلم أنه يكفر، بل وفي كل من كلف.

فإن قيل: لو كانت المعرفة لطفاً في ارتفاع القبائح لما عصى عارف بالله تعالى. قلنا: معنى قولنا في المعرفة: «إنها لطف» أن^٦ المكلف يكون معها أقرب إلى فعل الواجبات وأبعد من فعل القبائح، وقد يكون قريباً من الواجب وبعيداً من القبيح وإن عصى وخالف.

ولا يلزم على ما قلنا وجوب النوافل؛ لأنها^٧ مسهلة للواجبات مؤكدة للداعي^٨ إليها، والمسهل المؤكد لا يجب كما يجب المقرّب والذي هو أصل^٩ في الدعاء والتقريب.

١. في النسخ والمطبوع: «أقام». ولا خفاء في صحة ما أثبتناه.

٢. في النسخ والمطبوع: «في». والصحيح ما أثبتناه؛ وهو واضح.

٣. في النسخ والمطبوع: «من». ولا خفاء في صحة ما أثبتناه.

٤. أي وقد علمنا أنه لم يفعلها قطعاً.

٥. هكذا في «ه». وفي «خ، م» والمطبوع: «نعلم».

٦. في النسخ والمطبوع: «بأن». والصحيح ما أثبتناه، وهو مقتضى السياق.

٧. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «لأنها».

٨. في تمهيد الأصول: «للدواعي».

٩. في «م»: «أجل».

[وجوب تبقية المكلف قدرًا من الزمان]

و الصحيح: أن المكلف يجب أن يُبقيه^١ الله تعالى من الزمان القدر^٢ الذي يتمكّن فيه من تحصيل^٣ كمال المعارف^٤ له بالله تعالى [و بأحواله و توحيده و عدله، و يبقى بعد ذلك زماناً يمكنه^٥ فيه فعل واجب أو ترك قبيح؛ لأن الغرض بإيجاب المعرفة هو اللطف في الواجبات العقلية، فلا بد مما ذكرناه.

فإن قيل: خبرونا^٦ عن عصي و قد كلف المعارف فلم يفعل ما وجب عليه الابتداء به من النظر - مثلاً في إثبات الأعراض -؛ أ تقولون: إنه مع المعصية يكلف النظر في الأوقات المستقبلة، أو يكون غير مكلف؟

١٨٢

فإن خرج عن التكليف بمعصيته^٧ فكيف يخرج عنه مع كمال عقله و تكامل شروطه؟ وإن جاز هذا في بعض العقلاء - و هو من عصي و أخل^٨ بالنظر - جاز في جميعهم.

و إن قلتم: لا يخرج عن التكليف العقلي مع كمال عقله، لكنه يخرج من تكليف تجديد^٩ النظر ثانياً إذا عصي فيه أولاً.

١. في النسخ و المطبوع: «أن يُبقِي». و الصحيح ما أثبتناه. و للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٦٨.

٢. في «خ» و المطبوع: - «القدر». و في الاقتصاد: «قدرًا من الزمان».

٣. في النسخ و المطبوع: «من جميع». و الصواب ما أثبتناه وفقاً للمصدر السابق.

٤. في تهديد الأصول: «يتمكّن فيه من كمال يحصل المعارف به و أحواله».

٥. في «م»: «يمكن».

٦. في «خ» و المطبوع: «خبرنا».

٧. في «خ» و المطبوع: «بمعصية».

٨. هكذا في «ه». و في «خ، م» و المطبوع: «داخل» بدل «و أخل»، و المظنون قوياً أنه تصحيف عنه، بناءً على مقارنة العبارة مع نظيرها في تهديد الأصول، ص ٢٠٤.

٩. في «خ، م» و المطبوع: «تحديد» بالحاء المهملة.

قِيلَ: وَكَيْفَ يَخْرُجُ عَنْ وَجوبِ النَّظَرِ عَلَيْهِ مُسْتَقْبَلًا، وَالْخَوَاطِرُ الْمُخَوِّفَةُ وَارِدَةٌ عَلَيْهِ كَمَا كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ؟ فَإِنْ جازَ سَقُوطُ الْوَجوبِ عَنْهُ ثَانِيًا جازَ أَوَّلًا.

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ بَعْدَ الْمَعْصِيَةِ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ مُكَلَّفٌ لِلنَّظَرِ.

قِيلَ لَكُمْ: لَيْسَ يَخْلُو - وَقد عَصَى أَوَّلًا فِي النَّظَرِ فِي إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ النَّظَرِ فِي حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ، أَوْ اسْتِثْنَاءِ النَّظَرِ فِي إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ. فَإِنْ كَانَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا لِمَا يَسْتَحِيلُ^١ وَتَعَذَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُكَلَّفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ - وَقد قَصَرَ فِي إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ - أَنْ يَعْلَمَ حُدُوثَهَا. وَإِنْ كَانَ الْقِسْمُ الثَّانِي وَجَبَ إِذَا كُلِّفَ اسْتِثْنَاءَ النَّظَرِ أَنْ يَبْقَى الزَّمَانُ الَّذِي يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ اسْتِيفَاءِ^٢ جَمِيعِ مَا أُلْزِمَهُ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَوَقْتُاً^٣ بَعْدَهُ يَصِحُّ فِيهِ أَدَاءُ وَاجِبٍ أَوْ امْتِنَاعُ مِنْ^٤ قَبِيحٍ؛ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا عَصَى أَبَدًا أَنْ يَبْقَى^٥ أَبَدًا!!

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ إِذَا كَلَّفَهُ بَعْدَ التَّقْصِيرِ التَّكْلِيفَ الثَّانِي أَنْ يُبْقِيَهِ الْمُدَّةَ الَّتِي يَسْتَوْفِي فِيهَا الْمَعَارِفَ كَمَا قُلْنَا فِي التَّكْلِيفِ الْأَوَّلِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي أَوْجَبْنَا لَهَا الْبَقَاءَ الْأَوَّلَ ثَابِتَةٌ فِي الثَّانِي. وَكَيْفَ يُكَلَّفُ نَظْرًا الْغَرَضُ^٦ فِيهِ وَالْمُقْتَضَى لِحُسْنِهِ الْمَعْرِفَةُ وَيُقَطَّعُ دُونَ الْوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ؟

١. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «اسْتَحِيلَ»، وَهُوَ مِنْ سَهْوِ الْقَلَمِ.

٢. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ، وَسَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «اسْتِثْنَاءٌ» بِدَلِ «اسْتِيفَاءٍ».

٣. فِي «خ، م»: «وَقَفًا».

٤. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٥. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «يَبْغِي».

٦. فِي «خ»: «نَظَرُ الْغَرَضِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «نَظَرُ الْعَرَضِ».

و هذا سؤالٌ قَوِيُّ الشُّبْهَةِ.

والجواب: أَنَّ العاصِيَّ فِي النَظَرِ الْأَوَّلِ - الَّذِي هُوَ عَلَى التَّقْدِيرِ النَظَرُ فِي إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ - لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُقْتَصَرَ بِهِ عَلَى الْمُكَلَّفِ^١ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ، أَوْ يُكَلَّفُ^٢ بَعْدَهُ سِوَاهُ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُكَلَّفَ بَعْدَ تَقْصِيرِهِ فِي النَظَرِ الْأَوَّلِ اسْتِثْنَاءَ النَظَرِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي تَكْلِيفِ النَظَرِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْغَرَضُ فِي تَكْلِيفِ الْمَعْرِفَةِ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا. وَإِذَا قَدَرْنَا أَنَّ^٣ هَذَا الْعَاصِيَّ فِي النَظَرِ الْأَوَّلِ لَمْ يُكَلَّفْ إِلَّا الْقَدَرُ مِنَ التَكْلِيفِ الَّذِي لَوْ لَمْ يَعْصِ فِي طَرِيقِ الْمَعْرِفَةِ لَعَرَفَهُ^٤ وَكَانَتْ^٥ مَعْرِفَتُهُ لُطْفًا فِيهِ، وَقَدْ فَوَّتَ نَفْسَهُ هَذَا اللَّطْفَ بِمَعْصِيَّتِهِ، وَلَمْ يُكَلَّفْ^٦ زِيَادَةً عَلَى التَكْلِيفِ الْأَوَّلِ؛ فَلَا وَجْهَ لِتَكْلِيفِهِ اسْتِثْنَاءَ نَظَرٍ لَا يُوْدِي إِلَى مَعْرِفَةٍ وَلَا^٧ غَرَضٍ فِيهِ.

وَإِنْ قَدَرْنَا أَنَّ الْمُقْتَصَرَ فِي ابْتِدَاءِ النَظَرِ قَدْ كُتِفَ زِيَادَةً عَلَى التَكْلِيفِ الْأَوَّلِ - الَّذِي لَوْ نَظَرَ^٨ وَعَرَفَ لَكَانَتْ مَعْرِفَتُهُ لُطْفًا فِيهِ - فَلَا بُدَّ مِنْ تَكْلِيفِهِ اسْتِثْنَاءَ النَظَرِ وَتَبْقِيَّتِهِ^٩ الْمُدَّةَ الَّتِي يَصِحُّ فِيهَا تَكَامُلُ الْمَعَارِفِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ.

١. المراد من المكلف هنا التكليف أو المكلف به. وهكذا ما بعده.

٢. في «خ، م» والمطبوع: «مكلف».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «أَنَّ».

٤. هكذا في «هـ». وفي «خ، م» والمطبوع: «لعرِف».

٥. في «خ» والمطبوع: «وكان».

٦. في «خ» والمطبوع: + «لو»، ولا موقع لها في المقام.

٧. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «لَا».

٨. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «لو ينظر».

٩. في النسخ والمطبوع: «تبقية». وما أثبتناه هو مقتضى السياق، والكلمة معطوفة على «تكليفه».

و الضميران يرجعان إلى «المقصر».

ولا يَجِبُ أن يُؤدِّيَ ذلكَ إلى ما لا نِهَايةَ له مِنَ البقاءِ و التكلِيفِ؛ لأنَّ التكلِيفَ مُنْقَطِعٌ، و لا بُدَّ مِنْ^١ أن يُريدَ [ه] ^٢اللَّهُ تَعَالَى مِنَ المُكَلَّفِ إلى غايةٍ مُتَنَاهِيَةٍ.

فَيَنْتَهِي الحالُ فيمَنْ عَصَى إلى أَنَّهُ لا يَجِبُ تكلِيفُهُ استِثْنافَ النظرِ.

و لَيْسَ يَجِبُ إذا قُلْنَا: «إِنَّ العاصِيَ في ابتداءِ النظرِ - إذا كانَ مُقْتَصِراً^٣ به على التكلِيفِ الأولِ مِنْ غَيْرِ زيادةٍ عليه - غَيْرُ مُكَلَّفٍ لاستِثْنافِ النظرِ» أن يَكُونَ مِمَّنْ لا يُرَدُّ عليه الخَوَاطِرُ المُخَوِّفَةُ مِنْ تَرْكِ النظرِ؛ بَلْ لا بُدَّ مِنْ أن يُصَرَّفَ^٥ عن ذلكَ، و يُلَهَّى عن خُطُورِ الخَوَاطِرِ المُخَوِّفَةِ.

و لَيْسَ يَجِبُ أن يَكُونَ بِذلكَ فاقِداً لِعَقْلِهِ و مَسْلوباً تَمييزَه؛ لأنَّ في العُقْلَاءِ مَنْ يَنْصَرِفُ عن أُمُورٍ كَثِيرَةٍ دِينِيَّةٍ و دُنْيَاوِيَّةٍ، و عن الفِكْرِ فيها و التَخَوُّفِ مِنْهَا مع ظُهورِ أماراتِها؛ لأسبابٍ^٦ شَاغِلَةٍ و صَوَارِفَ مُلْهِمَةٍ.

١٨٤

و لَيْسَ يَجِبُ إذا خَرَجَ مِنْ ذَكَرْناهِ مِنَ تكلِيفِ استِثْنافِ النظرِ - لِلوَجْهِ الَّذِي أَوْضَحْناهُ - أن يَخْرُجَ عن التكلِيفِ العَقْلِيِّ؛ لأنَّهُ لا يَجُوزُ خُرُوجُهُ عن التكلِيفِ العَقْلِيِّ، كَالامْتِناعِ مِنَ الظُّلْمِ و شُكْرِ النِّعْمَةِ و ما أَشْبَهَ ذلكَ؛ لأنَّ كَمَالَ العَقْلِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ هَذَا التكلِيفِ. و تكلِيفُ النظرِ إذا لَمْ يَكُنْ طَرِيقاً إلى المَعْرِفَةِ لا وَجْهَ له، و إذا كانَ المَوْجِبُ له و المُنْبِئُ عليه التَخْوِيفُ و قَدَرْنَا زَوَالَه فَقَدْ زالَ وَجْهُ و جُوبُ النظرِ. فإِنْ قِيلَ: أ تَقُولُونَ: إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ إذا فَرَطَ في النظرِ الأولِ الذَّمَّ و العِقَابَ على تَرْكِ

١. في «خ» و المطبوع: - «من».

٢. ما بين المعقوفين استفدناه من تمهيد الأصول.

٣. في «خ» و المطبوع: «مفتقراً».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «لا».

٥. لعلَّ الأنسب: «يَنْصَرَفُ» كما سوف يأتي بعد قليل.

٦. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «الأسباب».

النظر في الأحوال المُستقبلة؟ فإن قلتم: «لا يستحق ذلك» أخرجتم النظر في^١ هذه الأوقات من أن يكون واجباً عليه. وإن قلتم: «إنه يستحق الذم والعقاب على ذلك أجمع» أوجبتم استحقاق الذم والعقاب على ما يتعدّر على المكلّف ويستحيل منه؛ لأن معصيته في النظر الأول تحيل^٢ وقوع النظر في الثاني والثالث على وجه يوجب العلم.

قلنا: إنما يستحق الذم على ترك النظر في الأوقات المُستقبلة كلها إذا عصى في الأول، وإن كان هذا النظر المُستأنف مع التقصير في الأول يتعدّر عليه؛ لأنه أتى في تعدّره من قبل نفسه، وهو الذي أخرج نفسه بتقصيره في الأول من التمكن من تأتّي ما وجب عليه من النظر. ولسنا أن نقول^٣: إن النظر في الأوقات الآتية يجب عليه وقد قصر^٤ في الأول؛ بل نقول: كان واجباً عليه فضيعة وفوته نفسه.

و جرى ذلك مجرى من كلف صوم يوم فأكّل في أوله، أنه يستحق الذم والعقاب على تفريطه في صوم اليوم كله؛ وإن كان متى فرط في صوم أوله يتعدّر عليه صيام باقيه، لكن ذلك التعدّر من جهته وأتى فيه من قبل نفسه؛ فالذم متوجّه نحوه على صيام جميع اليوم.

وهكذا القول فيمن أمر عبده بمناولته كوزاً^٥ في وقت مخصوص وبينهما

١٨٥

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «من» بدل «في».

٢. في المطبوع: «يحيل».

٣. في تمهيد الأصول: «ولا نقول».

٤. في تمهيد الأصول: «إذا» بدل «وقد».

٥. في «م» والمطبوع: «قضى».

٦. من قوله رحمه الله: «من التمكن من تأتّي ما» إلى هنا لم يرد في «خ».

٧. في النسخ والمطبوع: «في مناولة كوز». والصواب ما أثبتناه.

مَسَافَةٌ: إِنْ الْعَبْدَ مَتَى فَرَطَ فِي قَطْعِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ فَإِنَّهُ مَذْمُومٌ عَلَى تَرْكِ^١ تِلْكَ الْمُنَاوَلَةِ؛ وَ إِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِهِ فِي قَطْعِ الْمَسَافَةِ قَدْ تَعَدَّرَتْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ، (٦٠/ألف) وَ اللَّوْمُ مَعَ ذَلِكَ مُتَوَجِّهٌ؛^٢ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالصَّحِيحُ مِنَ الْأَقْوَالِ^٣ الْمُخْتَلِفَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ وَ^٤ الْعِقَابِ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالنَّظَرِ الْمُرْتَبِ: أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ فِي أَوْقَاتِ الْإِخْلَالِ عَلَى تَدْرِيجٍ، وَ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ جَزَاءُ الْكُلِّ فِي وَقْتِ الْإِخْلَالِ بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِ. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي السَّبَبِ وَ الْمُسَبَّبِ، وَ أَنَّ ثَوَابَ الْمُسَبَّبِ أَوْ عِقَابَهُ يُسْتَحَقُّ فِي حَالِ^٥ وَقُوعِهِ، دُونَ حَالِ وَقُوعِ سَبَبِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتْ الْمَعَارِفُ لَا تَتَكَامَلُ لِلْمُكَلَّفِ - مَثَلًا - إِلَّا فِي مِائَةِ وَقْتٍ، وَ كَانَ مُكَلَّفًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ بِطَوْلِهَا الْعَقْلِيَّاتِ، أَوْ فَلَيْسَ تَكْلِيفُهُ طَوْلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ قَدْ عَرِيَ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ لُطْفًا فِيهِ؟! وَ إِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي قَصِيرِ الْمُدَّةِ، جَازَ فِي طَوِيلِهَا.^٦

قُلْنَا^٧: هَذِهِ الْمُدَّةُ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا وَقُوعَ الْمَعْرِفَةِ عَلَى وَجْهِ الْاِكْتِسَابِ - وَ هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي عَلَيْهِ تَكُونُ^٨ لُطْفًا - وَ مَا بَعْدَهَا^٩ مِنْ الْأَوْقَاتِ^{١٠} يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ لُطْفًا

١. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «ترك».

٢. في الأصل: «متوجها».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الأقوال».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «الذم». و في المطبوع: «الذم و».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «حال».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «طولها».

٧. في الأصل: «قيل».

٨. في الأصل: «تكون عليه». و في «خ، م» و المطبوع: «عليه يكون».

٩. في الأصل الكلمة ممسوحة. و في غيرها: «بعده». و الصواب ما أثبتناه.

١٠. هكذا في الأصل و المطبوع. و في «خ، هـ»: «الآفات». و في «م»: «الأنات».

في التكليف^١ فيه. وما يَسْتَحِيلُ فيه وقوعُ المَعْرِفَةِ لا يُحْمَلُ ما يُمَكِّنُ وقوعُها فيه عليه ولا يُقَاسُ (٦٠/ب) إليه؛ وذلك أَنَّ الزمانَ المضروبَ للتشاعُلِ بما يؤدي إلى المَعْرِفَةِ مِنَ النَظَرِ لا يَكُونُ للتكليفِ العَقْلِيِّ فيه لُطْفٌ مِنْ جِهَةِ المَعْرِفَةِ. و يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ظَنَّ استحقاقِ^٢ الْعِقَابِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ كَافٍ فِي اللَّطْفِ؛ إِذْ لَيْسَ^٣ يُمَكِّنُ سِوَاهُ. وَ قَدْ يَقُومُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الظَّنُّ مَقَامَ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ^٤ الْعِلْمُ.

و هذه جُمْلَةٌ مُقْنَعَةٌ.^٥

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التكاليف».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ الثواب و».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وليس».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يكن».

٥. في الأصل: - «وهذه جملة مقنعة».

[الفصل الحادي عشر]^١

الكلام في اللطف

[١]

فصل

في معنى اللطف والعبارات المختلفة عنه

والإشارة إلى مهم أحكامه

[تعريف اللطف وأقسامه، وتسميات أقسامه]

إِعْلَمَ أَنَّ اللَّطْفَ مَا دَعَا إِلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ. وَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَخْتَارُ الْمُكَلَّفُ عِنْدَهُ
فِعْلَ الطَّاعَةِ وَلَوْلَاهُ لَمْ يَخْتَرْهَا،^٢ وَإِلَى مَا يَكُونُ [مَعَهُ]^٣ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا. وَ كِلَاهُ
الْقِسْمَيْنِ يَشْمَلُهُ كَوْنُهُ دَاعِيًا.

وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُشْتَرَطَ فِي ذَلِكَ انفصاؤه من التمكين.
و يُسَمَّى بِأَنَّهُ «تَوْفِيقٌ» إِذَا وَافَقَ وَقُوعَ الطَّاعَةِ لِأَجْلِهِ، وَ لِهَذَا لَا يُسَمَّى اللَّطْفُ

١. في جميع النسخ - ما عدا الأصل - و المطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لم يختره».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٤. في المطبوع: «و كل».

المُقَرَّبُ^١ مِنَ الطَّاعَةِ^٢ إِنْ لَمْ تَقَعْ عِنْدَهُ^٣ «تَوْفِيقًا».

و يُسَمَّى بِأَنَّهُ «عِصْمَةٌ» (٦١/ألف) إِذَا لَمْ يَخْتَرْ الْمَكْلُوفُ لِأَجْلِهِ الْقَبِيحَ.

و قد يوصَفُ بِأَنَّهُ: «صَلَّاحٌ» فِي الدِّينِ، وَ «أَصْلَحُ»؛ لِأَنَّ الصَّلَاحَ هُوَ النَّفْعُ أَوْ مَا أَدَّى إِلَيْهِ.

و لَا يوصَفُ مَا يَخْتَارُ عِنْدَهُ الْقَبِيحُ، وَ لَوْلَاهُ لَمَّا اخْتَارَهُ بِأَنَّهُ لَطَفٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَتَّى يُقَيَّدَ؛ لِأَنَّ التَّعَارُفَ فِي إِطْلَاقِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَقْتَضِي فِعْلَ الطَّاعَةِ، وَ إِنَّمَا^٥ يوصَفُ مَا يُخْتَارُ عِنْدَهُ الْقَبِيحُ - إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا مِنَ التَّمَكِينِ - بِأَنَّهُ «مَفْسَدَةٌ» أَوْ «اسْتِفْسَادٌ»^٦.

[بيان بعض أحكام اللطف]

[أ] وَ لَا بُدَّ مِنْ مُنَاسَبَةِ بَيْنِ اللَّطْفِ وَ الْمَلُطُوفِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ دَاعٍ إِلَيْهِ، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ لَمْ يَكُنْ بَأَن يَدْعُو إِلَيْهِ أَوْلَى مِنْهُ بَأَن يَدْعُو إِلَى غَيْرِهِ. وَ تِلْكَ الْمُنَاسَبَةُ لَا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَهَا^٨ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

[ب] وَ الصَّحِيحُ أَنَّ اللَّطْفَ^٩ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُدْرَكًا؛ بَلْ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدْعُو إِلَى الْفِعْلِ.

١ . فِي الْأَصْلِ: «الْقَرَبُ» بَدَلَ «اللُّطْفِ الْمُقَرَّبِ».

٢ . فِي الْأَصْلِ: «و».

٣ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «لَمْ يَقَعْ» بَدَلَ «لَمْ تَقَعْ عِنْدَهُ».

٤ . فِي الْأَصْلِ: «مَا».

٥ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَمَا» بَدَلَ «وَ إِنَّمَا».

٦ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ اسْتِفْسَادٌ».

٧ . فِي الْأَصْلِ: «أَنْ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٨ . فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يَعْلَمُهَا».

٩ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «اللُّطِيفُ».

و الدليل على ذلك: أَنَّ اللَّطْفَ دَاعٍ إِلَى الْفِعْلِ، فهو كسائر الدواعي. و قد عَلِمْنَا أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الدَّوَاعِي مَا عَلَيْهِ الْفَاعِلُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ اعْتِقَادٍ (٦١/ب) أَوْ ظَنٍّ، ولهذا قد يُعْتَقَدُ النِّفْعُ فِي شَيْءٍ لَا نَفْعَ فِيهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ^١ ذَلِكَ الْاعْتِقَادُ دَاعِيًا، و بالعكس مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الصَّارِفِ؛ فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِيمَا لَا يُدْرِكُ أَنْ يَدْعُو الْمُكَلَّفَ إِلَى الطَّاعَةِ إِذَا عَلِمَهُ.

[ج] و مِنْ حَقِّ اللَّطْفِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَلُطُوفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ دَاعٍ إِلَى الْفِعْلِ وَ بَاعِثٌ عَلَيْهِ، وَ الدَّاعِي الْبَاعِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَقَدِّمًا. وَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى^٢ مَا هُوَ لُطْفٌ فِيهِ وَقْتًا وَاحِدًا، وَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ بِأَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ بَعْدَ أَنْ لَا يَخْرُجَ بِذَلِكَ التَّقَدُّمُ مِنْ كَوْنِهِ دَاعِيًا وَ بَاعِثًا، وَ لَا يَكُونُ^٣ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْسِيٍّ. وَ زُبْمًا كَانَ فِي تَقَدُّمِهِ زِيَادَةٌ فِي كَوْنِهِ لُطْفًا؛ أَلَا تَرَى أَنْ أَحَدَنَا قَدْ تَقَدَّمَ الرَّفْقُ بَوْلَدِهِ وَ الْحَثُّ لَهُ عَلَى التَّعَلُّمِ بِأَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ عَلَى زَمَانِ التَّعْلِيمِ، بَلْ زُبْمًا كَانَ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ أَدْعَى لَهُ إِلَى التَّعَلُّمِ؟

[أقسام أخرى للطف]

و يَنْقَسِمُ اللَّطْفُ إِلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ تَعَالَى.

و ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ الَّذِي اللَّطْفُ لُطْفٌ لَهُ.

و ثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَ فِعْلِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ الَّذِي (٦٢/ألف) اللَّطْفُ لَهُ.

١. في الأصل: «و يكون».

٢. من هنا إلى قوله بعد حوالي أربع صفحات: «للاوصاف و الشروط متوجهاً نحو هذه» ساقط من «خ، م، هـ» و المطبوع، و قد أثبتناه عن الأصل.

٣. الكلمة «يكون» مخرومة في الأصل لا تُقرأ؛ و قد أثبتناها من الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد.

و الذي مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى يَنْقَسِمُ، إِنْ كَانَ واقِعاً بَعْدَ تَكْلِيفِ الْفِعْلِ الذي هُوَ لُطْفٌ فِيهِ كَانَ واجباً، عَلَى مَا سُبِّحَتْهُ بِعَوْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَإِنْ كَانَ واقِعاً مَعَ تَكْلِيفِ الْفِعْلِ لَمْ يَوْصَفْ بِأَنَّهُ واجبٌ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَمْ يُوْجِبْهُ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ سَبَبٌ وَجوبٌ، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ كَالْوَجْهِ فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ.

فَأَمَّا اللَّطْفُ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ نَفْسِ الْمُكَلَّفِ فَهُوَ تَابِعٌ لِمَا هُوَ لُطْفٌ فِيهِ؛ إِنْ كَانَ واجباً فَهُوَ واجبٌ، وَإِنْ كَانَ لُطْفاً فِي نَفْلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّطْفُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ تَعَالَى وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ الذي اللَّطْفُ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ معلوماً مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ الْفِعْلَ عَلَى الْوَجْهِ الذي كَانَ لُطْفاً فِيهِ فِي الْوَقْتِ الذي هُوَ لُطْفٌ فِيهِ، وَإِنْ عَلِمَ^١ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فَتَجِبَ التَّكْلِيفُ الذي هَذَا الْفِعْلُ لُطْفٌ فِيهِ. هَذَا مَتَى لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَلٌ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ إِنْ كَانَ لَهُ بَدَلٌ يَسُدُّ مَسَدَّهُ فِي مَقْدُورِهِ تَعَالَى، جَازَ التَّكْلِيفُ بِأَنْ يَلُطَّفَ فِيهِ (٦٢/ب) تَعَالَى بِمَا هُوَ مِنْ مَقْدُورِهِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ هَذَا الْمُكَلَّفِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَصَالِحَ غَيْرِنَا لَا تَجِبُ عَلَيْنَا. وَلِهَذَا الْعِلَّةِ قُلْنَا: إِنْ أَدَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - الشَّرْعَ إِلَى أُمَّتِهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ تَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْأَدَاءُ واجباً عَلَيْهِ.

[حَكْمُ دُخُولِ الْأَبْدَالِ فِي الْأَلْطَافِ]

فَأَمَّا دُخُولُ الْأَبْدَالِ فِي الْأَلْطَافِ وَقِيَامُ بَعْضِهَا مَقَامَ بَعْضٍ، فَالْقَوْلُ فِيهِ عَلَى مَا نُلَخِّصُهُ: اللَّطْفُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ، أَوْ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِمَا، عَلَى مَا تَقَدَّمَ قِسْمَتُهُ.

١. الكلمة هنا مطموسة في الأصل، استظهرناها على ما في تمهيد الأصول، ص ٣١٠.

و ما يَكُونُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَالْعَقْلُ مُجَوِّزٌ لِدُخُولِ الْبَدَلِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ لُطْفٍ فَعْلُهُ مِنْ [أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ]^١ أَوْ غَيْرِهِ مَا يَقُومُ فِي اللَّطْفِ مَقَامَهُ فَيَكُونُ مَخِيرًا فِيهِمَا.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ فِعْلِ نَفْسِ الْمُكَلَّفِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَدَلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْبَدَلُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ، أَوْ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي أَفْعَالِهِ مَا يَقُومُ فِي اللَّطْفِ مَقَامَ الصَّلَاةِ - مَثَلًا - لَوَجَبَ أَنْ يَدُلَّ اللَّهُ تَعَالَى (٦٣/ألف) عَلَيْهِ حَتَّى لَا يُعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَلَمَّا أُلْزِمْنَا أَنْ نَعْتَقِدَ^٢ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَاتِ أَنَّهَا عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَ الصَّلَاةِ فِي اللَّطْفِ.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا وَجَبَ عَلَيْنَا اعْتِقَادُ وَجوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْنَا مَعَ تَكَامُلِ الشَّرَائِطِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ سَوَاءً وُجِدَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى حَادَثٌ، أَوْ لَمْ يَوْجَدْ.

[بيان أحكام الألفاظ من حيث الوجوب والندب والإباحة]

و هذه الجملة التي تَقَدَّمَتْ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اللَّطْفُ مَتَى كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا. وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ وَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، جَازَ أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا وَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَنَدْبًا؛ إِلَّا أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِهَةً كَوْنَهُ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا أَنَّهُ لُطْفٌ لِلْغَيْرِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مَصْلَحَةً لَزِيدٍ لَيْسَ بِجِهَةٍ لَوْجُوبِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا كَانَ

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمات لا تُقرأ. و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و جملة «أن نعتقد» مخرومة في الأصل.

مِنْ فِعْلِ الْغَيْرِ الشَّرْطُ فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ [بِه] ^١ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ يَقَعُ لَا مَحَالَةَ. وَأَمَّا اللَّطْفُ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَأَخَّرَ عَنْ (٦٤/ألف) التَّكْلِيفِ ^٢ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَاجِبًا، وَأَمَّا إِذَا قَارَنَ التَّكْلِيفَ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّطْفَ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا، وَذَبَحُ الْبَهَائِمِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْعِبَادَةِ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ لُطْفٌ وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُبَاحِ؟

قِيلَ: ذَبَحُ الْبَهِيمَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ الْعِبَادَاتِ كَانَ لُطْفًا لَغَيْرِ الذَّابِحِ؛ فَلَا يَنْقُضُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

[بيان أقسام الشرعيات]

وَمِمَّا يَجِبُ عِلْمُهُ أَنَّ الشَّرْعِيَّاتِ عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ:
أَحَدُهَا: مَا يَجِبُ لِكُونِهِ مَصْلَحَةً، وَإِنَّمَا قُبِحَ تَرْكُهُ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبِ.
وِثَانِيهَا: مَا يَقْبُحُ لِأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ، وَتَرَكَهُ إِنَّمَا يَجِبُ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْقَبِيحِ.
وِثَالُثُهَا: مَا رُغِبَ فِيهِ لِأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ. وَلَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُرْغَبِ ذِكْرُ التَّرْكِ؛ فَإِنَّ النَّدْبَ لَا يَقْتَضِي حُكْمًا فِي تَرْكِهِ، بَلْ هُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلِ الْقِسْمَةُ «مَا يَكُونُ فِعْلُهُ لُطْفًا وَتَرَكَهُ مَفْسَدَةً» لِأَنَّ الدَّلِيلَ اقْتَضَى خِلَافَ ذَلِكَ - وَإِلَّا فَهُوَ جَائِزٌ فِي نَفْسِهِ - كَالصَّلَاةِ إِنَّمَا تَجِبُ لِكُونِهَا مَصْلَحَةً، لَا لِأَنَّ تَرَكَهَا مَفْسَدَةٌ؛ وَلِهَذَا عُيِّنَتْ فِي الشَّرِيعَةِ أَوْصَافُهَا ^٣. وَكَذَلِكَ الْقَبَائِحُ الشَّرْعِيَّةُ

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. وهكذا ما بعده.

٢. هكذا في تمهيد الأصول. والكلمة مخرومة في الأصل.

٣. دون أوصاف تركها.

(٦٤/ألف) كَالرُّبَا وَغَيْرِهِ إِنَّمَا قُبِحَ لِأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ، لَا لِأَن تَرَكَهُ مَصْلَحَةٌ؛ وَ لِهَذَا كَانَتْ الْإِشَارَةُ وَ التَّعْيِينُ فِي الشَّرِيعَةِ لِلأَوْصَافِ وَ الشُّرُوطِ مُتَوَجِّهًا نَحْوَ هَذِهِ^١ الْأَفْعَالِ دُونَ تَرْكِهَا.

[بيان أن الصلاة لم تجب لكون تركها مفسدة، بل لأن فعلها مصلحة]

وَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ تَجِبْ لِكَوْنِ تَرْكِهَا مَفْسَدَةً بَلْ^٢ لِأَنَّهَا مَصْلَحَةٌ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنَّ يُبَيِّنَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُكَلَّفِ ذَلِكَ التَّرْكَ وَ يَخُصَّهُ^٣ بِمَا يَبَيِّنُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي بَابِ التَّكْلِيفِ. وَ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِقُبْحِ تَرْكِهَا وَ يَتَّبَعَهُ الْعِلْمُ^٤ بِوُجُوبِهَا، وَ قَدْ عَلِمْنَا عَكْسَ ذَلِكَ.

وَ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ انْتِفَاءُ ذَلِكَ التَّرْكِ الَّذِي هُوَ مَفْسَدَةٌ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَانْتِفَائِهِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ زَوَالُ الْمَفْسَدَةِ، وَ هِيَ زَانِلَةٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَعًا. وَ كَانَ يَجِبُ اسْتِوَاءُ الْحَالِ فِي فِعْلِ الصَّلَاةِ بِإِلَاحِ طَهَارَةٍ وَ فِعْلِهَا بِطَهَارَةٍ؛^٦ لِأَنَّ التَّرْكَ لَمْ يَقَعْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

وَ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا لَوْ لَمْ يَفْعَلِ الْمُكَلَّفُ الصَّلَاةَ وَ لَا التَّرْكَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ

١. من قوله: «ما هو لطف فيه وقتاً واحداً» إلى هنا - وهو قريب من أربع صفحات - ساقط من «خ، م، هـ» و المطبوع، و قد أثبتناه عن الأصل.

٢. في النسخ و المطبوع: «لا» بدل «بل»، و هو خطأ واضح لا يلائم السياق. و قد تقدّم قبل قليل ما يدلّ عليه.

٣. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «و مخصصة». و في «م، هـ»: «و مخصصه».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «العلم».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بغير».

٦. في «م، هـ»: «بطاهرة».

قائماً^١ مقام أن يفعل الصلاة ولا يفعل التَّرك.
وَكُلُّ ذَلِكَ فاسدٌ.

فإن قيل: ما (٦٤/ب) الذي يُفسدُ أن يكون ترك الصلاة يُقبحُ لأنه مفسدةٌ وإن كانت^٢ هي واجبةٌ للمصلحة، ويكون تركها قبيحاً من وجهين: المفسدة، والمنع من المصلحة؟

قلنا: لو كان كذلك لم يمتنع في بعض المكلفين أن يقبح منه ترك الصلاة وإن لم تكن الصلاة عليه واجبةً، كالحائض. وإذا بطل ذلك ثبت أن الوجه في قبح تركها منعه من المصلحة.

وأيضاً فلو^٣ كان ترك الصلاة مفسدةً لوجب أن يبينه^٤ الله تعالى للمكلف كما بين كونها مصلحةً،^٥ وإذا لم يبين ذلك قطع^٦ على ارتفاعه.

[بيان أن القبائح الشرعية لم تقبح لكون تركها مصلحة، بل لأنها مفسدة]

فأما^٧ الذي يدلُّ على أن القبائح الشرعية إنما قُبِحَتْ لأنها مفسدةٌ، لا لأن تركها^٨ مصالح - على ما ذهب إليه أبو علي الجبائي^٩ -: أن شرب الخمر لو لم

١. هكذا في الأصل. وفي «خ»: «تمام». وفي «م، ه» والمطبوع: «قائم».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كان».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لو».

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ»: «يتبين». وفي «م، ه» والمطبوع: «يبين».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مصلحه» بدل «كونها مصلحة».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قطع».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأما».

٩. في الأصل: «تركها».

١٠. راجع: المغني، ج ٦ (التعديل والتجوز)، ص ٦٣؛ و ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٩.

يَكُنْ مَفْسَدَةً، بَلْ لَأَنَّ^١ تَرَكَه مَصْلَحَةً، لَكَانَ الْغَرَضُ فِعْلُ التَّرْكِ الَّذِي^٢ هُوَ الْمَصْلَحَةُ؛ فَكَانَ^٣ لَا فَرْقَ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ التَّرْكَ^٤ بَيِّنَ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ أَوْ لَا يَشْرَبَهَا^٥ فِي اسْتِحْقَاقِهِ الْعِقَابَ، وَكَانَ يَجِبُ - عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ فِي جَوَازِ خُلُوقِ الْقَادِرِ مِنَ الْأَخْذِ وَالتَّرْكِ - مَتَى لَمْ يَشْرَبِ الْخَمْرَ^٦ وَلَمْ يَفْعَلِ التَّرْكَ أَنْ يَكُونَ عِقَابُهُ كِعِقَابِ شَارِبِ الْخَمْرِ. وَبَعْدَ، فَقَدْ^٧ كَانَ يَجِبُ (٦٥/الف) أَيْضاً أَنْ يُبَيِّنَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ التَّرْكَ الَّذِي هُوَ الصَّلَاحُ لِيُتَمَيَّزَ وَلِيُعْرَفَ^٨ وَجُوبُهُ كَمَا بَيَّنَّ فِي^٩ الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَدْ نَبَّهَ السَّمْعُ عَلَى وَجْهِ قُبْحِ شُرْبِ الْخَمْرِ بِأَنَّهُ يَصُدُّ^{١٠} عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى^{١١} وَعَنِ الصَّلَاةِ^{١٢} وَهَذَا تَصْرِيحٌ بَأَنَّ وَجْهَ الْقُبْحِ هُوَ الْمَفْسَدَةُ، وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^{١٣} فِي الصَّلَاةِ: إِنَّهَا تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ^{١٤}، فَبَيَّنَ وَجْهَ الْوُجُوبِ وَأَنَّهُ

١٨٩

١. كذا، والأنسب: «كان» بدل «لأن».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الذي».

٣. في الأصل: «وكان».

٤. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «ذلك». وفي «م، ه»: «ذلك الترك».

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «ولا يشرب». وفي «م، ه»: «أو لا يشرب».

٦. في الأصل: - «الخمر».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فقد».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ليتميز ويعرف».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جميع» بدل «في».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بأنها تصد».

١١. في الأصل: - «تعالى».

١٢. إشارة إلى قوله تعالى في سورة المائدة، الآية ٩١: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ».

١٣. في الأصل: «ولذلك قال تعالى».

١٤. إشارة إلى قوله تعالى في سورة العنكبوت، الآية ٤٥: «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ».

المصلحة. ومع هذا البيان في الأمرين لم تبق شبهة.
 فأما قول أبي علي: «لو كان شرب الخمر أو ما أشبهه من القبايح السمعية مفسدة، لوجب أن يمنع الله تعالى المكلف من فعله كما وجب أن يمنعه من أن يفعل ما هو مفسدة لغيره»^١ فغير صحيح؛ لأنه قد نهى المكلف عن هذا الفعل الذي هو مفسدة له، وحذره من فعله، ومكّنه من التحرز منه؛ فإذا فعل فمن قتل نفسه أتي، فلا يجب منعه. وإن وجب منع مثله^٢ من فعله^٣ ما هو مفسدة لغيره؛ لأن هذا المكلف الذي ذلك الفعل مفسدة له، (٦٦/ب) لا يمكنه إزالته والتحرز منه كما قدر على التحرز في الأول؛ فوجب على الله تعالى أن يمنع مما هو مفسدة في تكليفه مما لا يتمكن هو من دفعه، وإن لم يجب في الأول.

[حكم تكليف من تكون المفسدة له، إذا كانت من فعل غيره وغير الله تعالى]
 والقول المجرد^٤ في المفسدة إذا كانت من فعل غيره تعالى وغير من تلك المفسدة مفسدة له: أن تكليف من هي مفسدة له لا يحسن إلا بأحد أمور:
 إما بأن يعلم الله سبحانه^٥ أن من تلك المفسدة في مقدوره لا يختار فعلها.
 أو يكون من تلك المفسدة له يقدر على منع فاعلها من فعلها، فيكلفه^٦ الله تعالى المنع منها؛ سواء منعه أو لم يمنعه. كما أنه إذا كانت^٧ من فعل نفس

١. نقل بالمعنى. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٩.

٢. في الأصل: - «مثله».

٣. الأنسب: «من فعل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأنه» بدل «ما هو». والصواب ما أثبتناه.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المحرز».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يعلم تعالى».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيكلف».

٨. في الأصل: «كلف».

المُكَلَّف، كَلَّفَهُ^١ الامْتِنَاعَ منها؛ سَوَاءً أَطَاعَ أَوْ عَصَى.

أَوْ بَأَن يَمْنَعُ اللَّهُ تَعَالَى^٢ ذَلِكَ الْغَيْرَ مِنْ فِعْلِ الْمَفْسَدَةِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ سُقُوطِ تَكْلِيفِ مَا تِلْكَ الْمَفْسَدَةُ مَفْسَدَةٌ^٣ فِيهِ.

وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَلَّفَهُ مَعَ عِلْمِهِ بَأَن مَفْسَدَتِهِ تَحْصُلُ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتِمَكَّنُ (٦٦/ألف) مِنْ دَفْعِهِ، لَمْ يَكُنْ مُزِيحاً^٤ لِعِلَّتِهِ، وَلَا مُصِيراً لَهُ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ؛ كَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي مَقْدُورِهِ، أَوْ كَانَ دَفْعُهَا فِي مَقْدُورِهِ.

فَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا الْمُكَلَّفَ يَفْعَلُ فِي حَالِ نَوْمِهِ أَوْ سَهْوِهِ^٥ مَا هُوَ مَفْسَدَةٌ لَهُ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُهُ مَا تِلْكَ مَفْسَدَةٌ فِيهِ إِلَّا بَأَن يَمْنَعَهُ^٦، أَوْ يَعْلَمَ أَنَّ غَيْرَهُ يَمْنَعُهُ، أَوْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ^٧ تِلْكَ الْمَفْسَدَةَ.^٨

فَإِنْ سُئِلْنَا عَنْ دُعَاءِ إِبْلِيسَ إِلَى الشَّيْءِ^٩، وَكَيْفَ لَمْ يَمْنَعِ تَعَالَى مِنْهُ وَهُوَ مَفْسَدَةٌ؟^{١٠}

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جاز تكليف» بدل «كلفه».

٢. في الأصل: - «تعالى».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «مفسدة».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مريباً».

٥. هكذا في الأصل والتمهيد، ص ٢١١. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سهوه».

٦. في «خ» والمطبوع: «بأن يعلمه».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يختار».

٨. في «خ»: «المسألة».

٩. في تمهيد الأصول: «إلى الضلال».

١٠. في الأصل: - «إلى الشيء؛ وكيف لم يمنع تعالى منه وهو مفسدة؟».

قلنا: ^١ إِنْ دُعَاءَ إِبْلِيسَ ^٢ لَيْسَ بِمَفْسَدَةٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَنَعَ ^٣ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ.
وَعِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ كُلَّ مَنْ فَسَدَ بِدُعَاءِ إِبْلِيسَ فَالْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْعُهُ لَفَسَدَ؛
فَخَرَجَ مِنْ بَابِ ^٤ الْمَفْسَدَةِ. ^٥

وَأَبُو هَاشِمٍ يَقُولُ: إِنْ التَّكْلِيفُ مَعَ دُعَاءِ إِبْلِيسَ أَشَقُّ عَلَى الْمُكَلَّفِ، وَيَسْتَحِقُّ بِهِ
مِنَ الثَّوَابِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الدُّعَاءُ. وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُكَلِّفَهُ ^٦
عَلَى الْوَجْهِ الْأَشَقُّ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ مَزِيدَ الثَّوَابِ، خَرَجَ دُعَاءُ إِبْلِيسَ مِنْ بَابِ
الْمَفْسَدَةِ وَدَخَلَ فِي بَابِ (٦٦/ب) التَّمَكِينِ؛ لِأَنَّ بِهِ يَدْخُلُ التَّكْلِيفُ فِي أَنْ يَكُونَ
شَاقًّا، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمَقْصُودُ فِي التَّعْرِضِ لِمَزِيدِ الثَّوَابِ. ^٧

وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ فِي بَابِ التَّمَكِينِ، وَالتُّخْرُوجِ عَنْ حَدِّ
الْمَفْسَدَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَفْسَدَةَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً عَنْ ^٨ التَّمَكِينِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الجواب عن ذلك».

٢. في الأصل: - «إِنْ دُعَاءَ إِبْلِيسَ».

٣. هكذا في الأصل و «هـ». وفي «خ» والمطبوع: «لمنعه». وفي «م»: «منع».

٤. في الأصل: - «باب».

٥. راجع: المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٣٠٥؛ وج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٩.

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ يُكَلِّفَ».

٧. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٩٨.

٨. في الأصل: «من».

[٢]

فصل

في الدلالة على وجوب اللطف وقبح المفسدة

[الدليل الأول]

١٩١

الذي يدلُّ على ذلك: أن أحدنا لو دعا غيره إلى طعامه، وتأهَّب لحُضوره ذلك الطعام، وعرَّضه المقصودُ نفعُ المدعوِّ - وإن كانت للداعي في ذلك مَسَرَّةٌ فعلى سبيلِ التَّبَعِ للغرضِ الأولِ - و فرضنا أنه يعلمُ أو يَعْلِبُ في ظَنِّه أنه متى تَبَسَّمَ في وجهه، أو كلَّمَه باللطيفِ من الكلامِ، أو أنفَذَ إليه ابنه و ما أشَبَهَ ذلك - ممَّا لا مَشَقَّةَ عليه فيه ولا شيءَ من الكُلْفَةِ - حَضَرَ و لم يتأخَّرْ، و أنه متى لم يَفْعَلْ معه ذلك لم يَحْضُرْ على وجهٍ من الوجوه، وَجَبَ^١ عليه متى اسْتَمَرَّ على إرادته منه الحُضورَ و لم يرجع عنها أن (٦٧/ألف) يَفْعَلْ ذلك الذي عَلِمَ أن الحُضورَ لا يَقَعُ إلَّا معه، و متى لم يَفْعَلْهُ اسْتَحَقَّ الذَّمَّ، كما يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ لو أغلَقَ البابَ دونَه؛ و لهذا قالوا: «إِنْ مَنَعَ اللُّطْفُ كَمَنَعَ التَّمَكِينِ فِي الْقَبِيحِ وَ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ». و هذه الجُمْلَةُ^٢ تَقْتَضِي وجوبَ اللُّطْفِ^٣

١. في «خ» و المطبوع: «وجبت».

٢. في الأصل: «العلَّة».

٣. من قوله رحمه الله: «و لهذا قالوا: إن منع اللطف» إلى هنا لم يرد في «خ».

عليه تعالى^١ لَأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةٌ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَجِبُ مَنْ دَعَا غَيْرَهُ إِلَى طَعَامِهِ أَنْ يَلْطَفَ لَهُ، وَدَعَاوَهُ
إِيَّاهُ إِلَى الطَّعَامِ تَفْضُّلاً غَيْرَ وَاجِبٍ؟

وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ^٢ وَإِنْ كَانَ تَفْضُّلاً فَهُوَ سَبَبٌ لَوْجُوبٍ مَا مَعَهُ يُخْتَارُ،^٣ كَمَا أَنَّهُ
وَإِنْ كَانَ تَفْضُّلاً فَهُوَ سَبَبٌ لَوْجُوبٍ التَّمَكِينِ وَرَفْعِ الْمَوَانِعِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ تَكْلِيفَ اللَّهِ تَعَالَى لِلخَلْقِ^٤ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ تَفْضُّلاً، فَهُوَ سَبَبٌ
لْأُمُورِ وَاجِبَةٍ؛ مِنْ إِقْدَارٍ وَتَمَكِينٍ؟

وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَانَ سَبَبٌ وَجُوبِ اللَّطْفِ يَخْتَصُّ بِالدَّاعِي إِلَى طَعَامِهِ
دُونَ غَيْرِهِ، كَانَ وَجُوبُ فِعْلِ اللَّطْفِ مُخْتَصَّاً بِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ
هَذَا الدَّاعِي (ب/٦٧) التَّبَسُّمُ فِي وَجْهِ^٥ الْمَدْعُوِّ وَلَا شَيْءٌ مِمَّا مَعَهُ يَخْتَارُ الْحُضُورَ،
كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّمَكِينُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَلَيْسَ قَدْ تَتَغَيَّرُ دَوَاعِيهِ^٦ وَيَبْدُو لَهُ؟ فَلَا يَلْزَمُهُ اللَّطْفُ.
وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ شَرَطْنَا الاستِمْرَارَ فِي الدَّاعِي وَالْإِرَادَةِ، وَقَدْ يَجُوزُ مَعَ تَغْيِيرِ
حَالِهِ فِي الدَّاعِي وَالْإِرَادَةِ أَيْضاً أَنْ يُغْلَقَ الْبَابُ دُونَهُ؛ فَاللُّطْفُ إِذَا كَانَ بِالْصِفَةِ الَّتِي
ذَكَرْنَاهَا، إِنَّمَا يَجِبُ بَحِثُ التَّمَكِينِ،^٧ فَأَمَّا الْقَدِيمُ تَعَالَى فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ

١. كما وجب التمكن عليه تعالى.

٢. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «للأصل».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ ما معه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- للخلق».

٥. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «في وجوب».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يتغير داعيه».

٧. هكذا في الأصل والتمهيد. وفي «خ، هـ» والمطبوع: «بحيث يجب الممكن». وفي «م»:

«بحيث يجب التمكن».

هذا^١ البداء، فهو مُسْتَمِرُّ الداعي والإرادة؛ فوجوب اللطف عليه لا يَتَغَيَّرُ.
والعلمُ باستحقاق مَنْ^٢ ذَكَرْنَاهُ الذَّمَّ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ ضَرُورِيٌّ، كَالْعِلْمِ بِاسْتِحْقَاقِهِ إِذَا
دَعَاهُ وَأَغْلَقَ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ^٣ مع استمرار الداعي؛ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ يَدَّعِي
خِلَافًا فِي ذَلِكَ.

فإن قيل: هذا الذي ذَكَرْتُمُوهُ يَوْجِبُ مَتَى عَلِمَ الداعي أَنَّ مَنْ دَعَاهُ لَا يَحْضُرُ^٤ إِلَّا
بأن يَبْذُلَ لَهُ^٥ شَطْرَ مَالِهِ^٦ وَأَنْ يَقْتُلَ وَلَدَهُ^٧ أَوْ يَفْعَلَ مَا فِيهِ عَلَيْهِ^٨ ضَرَرٌ عَظِيمٌ
لَا يَتَحَمَّلُ مِثْلَهُ، أَنَّ (٦٨/ألف) يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

قلنا^٩: هذا سَوَالٌ لَا يَطْعَنُ فِي وَجوبِ اللطفِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ^{١٠}
فِعْلٍ يُسَارُّ إِلَيْهِ مِمَّا يَخْتَارُ الْمُكَلَّفُ عِنْدَهُ الطاعةَ مِنْ أَفْعَالِهِ تَعَالَى لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ عَزَّ
وَجَلَّ فِيهِ^{١١} وَلَا كُفَّةَ، جَرَتْ الْأَلْطَافُ مِنْ^{١٢} فِعْلِهِ تَعَالَى كُلُّهَا مَجْرِيٌّ مَا لَا كُفَّةَ فِيهِ
مِنْ تَبَسُّمٍ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَإِذَا^{١٣} ثَبَّتَ وَجوبُ ذَلِكَ^{١٤} عَلَيْنَا وَقَبِحَ مَنَعُهُ، ثَبَّتَ وَجوبُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «دونه» بدل «في وجهه».

٤. في «خ» والمطبوع: «لا يحضره». وفي التمهيد: «لا يحضر طعامه».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».

٧. في «م»: «أن».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه ما فيه».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. في الأصل: «كل».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جلَّ وعزَّ» بدل «عزَّ وجلَّ فيه».

١٢. هكذا في الأصل والتمهيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

١٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وما أشبه ذلك. وما».

١٤. أي التَّبَسُّمُ وما أشبهه.

جميع الألفاظ من فعله عز وجل^١ عليه؛ للاشتراك في العلة. وما يشبهه^٢ أو يلتبس من وجوب ذلك علينا إذا حصلت فيه المشاق^٣ العظيمة ليس [يطعن]^٤ بأصل اللطف من فعله تعالى؛ فأي شيء قلنا فيه لم يضرننا في وجوب اللطف من فعله تعالى.

و اعلم أن من كلف منا غيره أمراً من الأمور^٥ - من حضور طعامه^٦ أو غيره - لا يخلو من أن يكون غرضه نفع المأمور، أو نفع نفسه أو ما^٧ يرجع إليه. فإن كان الأول وجب عليه من اللطف له ما لا مشقة عليه فيه، و^٨ ما لا (٦٨/ب) يعتد^٩ باليسير من المشقة إذا اتفق فيه. وإذا كان فيه على الأمر^{١٠} مضاراً عظيمة، تغير الوجوب؛^{١١} لأن المشاق قد تغير في مواضع وجوب^{١٢} الفعل أو حسنه.^{١٣} ولو لم يبين^{١٤} ذلك إلا أن كل من أوجب على الداعي غيره إلى طعامه

١٩٣

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يشبه».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المضار».

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. في الأصل: - «من الأمور».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «طعام».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وما».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو» بدل «و».

٩. في «خ»: «لا يعتد».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على المأمور».

١١. في الأصل: «المأمور» بدل «الوجوب».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قد يعتبر في مواضع بوجوب».

١٣. في تمهيد الأصول، ص ٢١٣: «و متى كان فيه مضاراً عظيمة لم يجب، والمشاق معتبرة في وجوب الفعل وحسنه». ونحوه في الافتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٣٨.

١٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لو لم يبين».

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُ إِلَّا بِأَنْ يَتَبَسَّمَ^١ فِي وَجْهِهِ هَذَا التَّبَسُّمُ وَذَمُّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ،^٢ يُسْقِطُ عَنْهُ وَجُوبَ مَا فِيهِ عَلَيْهِ^٣ الْمَضَارُّ الْعَظِيمَةُ.

وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ غَيْرَهُ بِالْفِعْلِ غَرَضُهُ فِيهِ مَا يَعُودُ^٤ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْفِعْلِ دُونَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَجَبَ أَنْ يُمَثَّلَ^٥ بَيْنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُهُ بِقَوْتِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الضَّرَرِ عَلَيْهِ فِيمَا يَبْدُلُهُ^٦ لِيَقَعَ ذَلِكَ الْفِعْلُ، وَيَدْفَعَ الضَّرَرَ الْأَكْثَرَ بِالْأَقْلِ. وَهَذَا الدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الَّذِي يَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ فِي وَجُوبِ اللَّطْفِ؛ لِبُعْدِهِ مِنَ الْمَطَاعِينَ.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَيُمْكِنُ الاسْتِدْلَالُ عَلَى وَجُوبِ اللَّطْفِ^٧ بِقُبْحِ الْمَفْسَدَةِ؛ لِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا قُبْحَ مَا يَقَعُ عِنْدَهُ الْفَسَادُ وَلَوْلَاهُ لَمْ (٦٩/ألف) يَقَعْ، أَوْ يُنْصَرَفُ بِهِ عَنْ وَاجِبٍ وَلَوْلَاهُ^٨ لَمْ يُنْصَرَفْ، عَلِمْنَا وَجُوبَ مَا عِنْدَهُ يَقَعُ الْوَاجِبُ،^٩ وَلَوْلَاهُ لِأَخِلٍّ بِهِ، أَوْ ارْتَفَعَ عِنْدَهُ الْقُبْحُ وَلَوْلَاهُ لَمْ يَرْتَفَعْ. وَالْقُبْحُ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَالْقُبْحِ فِي الْآخَرِ، وَمَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ يَقْتَضِي وَجُوبَ فِعْلِ اللَّطْفِ. فَصَارَ

١. في «م»: «تبسم».

٢. في «م»: «لم يفعل».

٣. في الأصل: «فيه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «أ يعود». وفي المطبوع: «أن يعود».

٥. مَثَلٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: رَجَّحَ بَيْنَهُمَا. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٣٧ (ميل). وفي تمهيد الأصول: «يمثل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يبدله». وفي التمهيد والاقتصاد: «يفعله».

٧. من قوله رحمه الله: «لبعده من المطاعين» إلى هنا لم يرد في «خ، م، ه» والمطبوع، وما أثبتناه من الأصل.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلولاه».

٩. من قوله رحمه الله: «لم ينصرف» إلى هنا لم يرد في الأصل.

مَنْعٌ^١ اللَّطْفِ يَقْتَضِي وَقوعَ فِعْلِ قَبِيحٍ إِنْ كَانَ لُطْفًا فِي الْانْصِرَافِ عَنْ قَبِيحٍ، أَوْ
الْكُفِّ عَنْ وَاجِبٍ^٢ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْقَبِيحِ. وَمَا مَنَعُنَا^٣ مِنَ الْمَفْسَدَةِ إِلَّا لِأَجْلِ وَقوعِ
الْقَبِيحِ أَوْ الْانْصِرَافِ عَنِ الْوَاجِبِ.

[الدليل الثالث]

دَلِيلٌ آخَرٌ: وَمِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ^٤ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى إِرَادَةِ الْفِعْلِ يَدْعُو إِلَى فِعْلِ
مَا لَا يُخْتَارُ ذَلِكَ الْفِعْلُ إِلَّا مَعَهُ، كَمَا يَدْعُو إِلَى مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.
أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّاعِيَ لِأَحْدِنَا إِلَى إِرَادَةِ تَعَلُّمٍ^٥ وَلَدِهِ يَدْعُوهُ^٦ إِلَى فِعْلِ مَا لَا يَتِمُّ أَوْ
لَا يُخْتَارُ التَّعَلُّمُ إِلَّا مَعَهُ؟

١٩٤

وَلِهَذَا مَتَى أَرَادَ الْمُسَبِّبُ مِنْ غَيْرِهِ - وَهُوَ مِمَّا لَا يَحْدُثُ مِنْهُ إِلَّا عَنْ سَبَبٍ - يَجِبُ^٧
أَنْ يُرِيدَ السَّبَبَ، وَإِذَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ الْخَبَرَ أَرَادَ مَا لَا يَكُونُ خَبَرًا إِلَّا بِهِ مِنَ الْإِرَادَةِ.
وَإِذَا كَانَ غَرَضُهُ تَعَالَى فِي التَّكْلِيفِ (٦٩/ب) التَّعْرِضَ لِلثَّوَابِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ
لَا يُخْتَارُ^٨ الطَّاعَةُ إِلَّا عِنْدَ فِعْلِ^٩ يَفْعَلُهُ تَعَالَى،^{١٠} فَيَجِبُ أَنْ يَفْعَلَهُ؛ لِاتِّصَالِهِ بِالدَّاعِي.

١. فِي الْأَصْلِ: «مَع».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَالْكُفِّ عَنْ وَاجِبٍ». وَفِي «خ، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «أَوْ كُفِّ عَنْ وَاجِبٍ». وَفِي «م»:
«أَوْ كُفِّ عَنْ قَبِيحٍ وَاجِبٍ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «- مَنَعْنَا».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «رَبَّمَا اسْتَدَلَّ» بِدَلٍّ «وَمِمَّا اسْتُدِّلَّ بِهِ».

٥. فِي «م»: «الْعِلْمُ». وَفِي «هـ»: «لِلْعِلْمِ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَدْعُو».

٧. فِي «م»: «- يَجِبُ».

٨. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يُخْتَارُ». وَفِي «هـ»: «لَا يُخْتَارُ».

٩. فِي الْأَصْلِ: «فَعَلَهُ».

١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «- تَعَالَى».

وقد قُدِّحَ في هذه الطريقة بأنها إذا صَحَّتْ اقْتَضَتْ حُصُولَ اللُّطْفِ الْمُصَاحِبِ
للتكليف الذي لا يوصف - على ما تقدّم - بالوجوب، ولا تقتضي فعل ما لم
يُصَاحِبِ التكليف مما هو الواجب على الحقيقة.

و يُمكنُ أن يُقالَ في هذا القَدَحِ: إِنَّهُ تَعَالَى و إن كَانَ مُريدًا لَجَمِيعِ الطاعاتِ
الْمُسْتَقْبَلَةِ مِنَ الْمُكَلَّفِ في أَوَّلِ حَالِ التَّكْلِيفِ^١ و أَنَّ إِرَادَتَهُ لَا تَتَجَدَّدُ^٢، فَإِنَّ حُكْمَ
كَوْنِهِ مُريدًا بَاقٍ مُسْتَمِرًّا^٣، و الدَّاعِي إِلَى^٤ التَّكْلِيفِ مَا تَغَيَّرَ؛ فَيَجِبُ^٥ إِذَا عَلِمَ أَنَّ
الْمُكَلَّفَ لَا يَخْتَارُ مَا تَقَدَّمَتْ إِرَادَتُهُ لَهُ مِنْهُ - الَّتِي حُكْمُهَا بَاقٍ و إن تَقَضَّتْ^٦ - إِلَّا بِأَنْ
يَفْعَلَ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ الدَّاعِي إِلَى الْإِرَادَةِ دَاعٍ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا^٧ الْكَلَامُ فِي قُبْحِ الْمَفْسَدَةِ

فَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمَفْسَدَةَ إِذَا كَانَتْ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ أَوْ الْإِنْصِرَافُ عَنِ الْوَاجِبِ، أَوْ
كَانَ عِنْدَهُ أَقْرَبُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَظٌّ فِي (٧٠/ألف) التَّمَكِينِ مِنَ الْفِعْلِ،
فَالْمَعْلُومُ^٨ صَرُورَةُ قُبْحِ ذَلِكَ - وَ لَا عِتْبَارَ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ^٩ تَسْمِيَّتِهِ بِأَنَّهُ «اسْتِفْسَادٌ»؛
فَذَلِكَ خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ؛ - وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِي قُبْحِ ذَلِكَ مِنَّا، كَمَا لَا خِلَافَ

١. هكذا في الأصل. و في «خ، ه» و المطبوع: «ما تَغَيَّرَ، فيجب». و في «م»: «ما تَغَيَّرَ».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إن أَرَادَ بِهِ لَا يَتَجَدَّدُ».

٣. في الأصل: «بَاقِيًا مُسْتَمِرًّا». و في «خ»: «بَاقٍ يَسْتَمِرُّ».

٤. هكذا في الأصل. و في «خ، ه» و المطبوع: «إِلَى».

٥. هكذا في الأصل. و في «خ، ه» و المطبوع: «ما تَغَيَّرَ، فيجب». و في «م»: «ما تَغَيَّرَ».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «نَقَضَتْ».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فَأَمَّا».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فَمَعْلُومٌ».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عَنْ».

بَيْنَهُمْ فِي قُبْحِ الظُّلْمِ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ فِي وَجْهِ قُبْحِهِ، وَ قَدْ مَضَى فِي هَذَا الْكِتَابِ
الْكَلَامُ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ مُسْتَقْصًى.^١

و ما به نَعْلَمُ أَنَّ الْوَجْهَ فِي قُبْحِ الظُّلْمِ مِنَّا هُوَ كَوْنُهُ ظُلْمًا دُونَ مَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُ
لَنَا، بِمِثْلِهِ نَعْلَمُ أَنَّ^٢ وَجْهَ قُبْحِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ سَمَّيْنَاهُ بِأَنَّهُ «مَفْسَدَةٌ» كَوْنُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

١٩٥

١ . قد مضى الكلام في «بيان ما له يقبح القبيح» في الملخص، ص ٣٠٩ - ٣٢٢.

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في».

[٣]

فصل

في^١ تكليف من لا لطف له، أو من لطفه في القبيح^٢

إِعلَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٣ مِنْ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ أَنَّهُ يُطِيعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ يَعْصِي عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَيَكُونُ مِمَّنْ لَا لُطْفَ لَهُ، فَيَحْسُنُ تَكْلِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ مُتِمَكِّنٌ مِنَ الْفِعْلِ بِسَائِرِ^٤ ضُرُوبِ التَّمَكِّنَاتِ، وَلَيْسَ فِي الْمَعْلُومِ مَا يُقَوِّي^٥ دَوَاعِيَهُ فَيَجِبُ فِعْلُهُ بِهِ.

ولهذا الذي قلناه لا يَجِبُ عَلَى الْوَالِدِ الرَّفْقُ بِالْوَلَدِ وَاللُّطْفُ بِهِ^٦ وَهُوَ يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ يُطِيعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ يَعْصِي عَلَى (٧٠/ب) كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ^٧ الرَّفْقُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّ وَلَدَهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِهِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حكم».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «القبح».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. أي: بجميع.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرفق واللفظ بولده».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

وإنما يصح القول: «إن في بعض المُكَلِّفِينَ مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ»؛ يَعْنِي: مِنْ فِعْلِهِ^١ تَعَالَى، وَإِلَّا فَالْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ لُطْفٌ^٢ لِكُلِّ مُكَلِّفٍ عَلَى الْعُمُومِ.
وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فَيَمَنْ لُطْفُهُ فِي^٣ فِعْلٍ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ: إِنَّهُ يَحْسُنُ تَكْلِيْفَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَقْدُورِ مَا يَصِحُّ عِنْدَهُ.
هَذَا إِنْ صَحَّ تَقْدِيرُهُ^٤ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ لُطْفًا. وَذَلِكَ بَعِيدٌ غَيْرُ مَتَوَهِّمٍ؛ لِأَنَّ اللَّطْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا دَاعِيًا إِلَى الْفِعْلِ، فَكَيْفَ^٥ يَدْعُو إِلَى الْفِعْلِ مَا لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ وَلَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ؟

فَأَمَّا إِذَا قَدَرْنَا أَنَّ لُطْفَ بَعْضِ الْمُكَلِّفِينَ فِي أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلًا قَبِيحًا، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَكْلِيْفَهُ.

وَقَدْ مَضَى لِأَبِي هَاشِمٍ^٦ تَجْوِيزُ ذَلِكَ، وَأَجْرَاهُ مَجْرَى مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ.^٧
وَإِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ لَا يَحْسُنُ^٨ تَكْلِيْفَهُ» لِأَنَّ لَهُ لُطْفًا مَقْدُورًا لَا يُطِيعُ إِلَّا عِنْدَهُ، فَإِذَا^٩ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ فَقَدْ مَنَعَ التَّمَكِّيْنَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ.
وَبَعْدُ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُكَلِّفَ إِذَا كَانَ لُطْفُهُ (٧١/ألف) فَسَادًا لَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ

١. في «خ» و المطبوع: «في فعله». و في «م»: «في فعل».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى» بدل «سبحانه لطف».

٣. في الأصل: - «في».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يصلح».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تقديرًا».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وكيف».

٧. في «خ»: «أبي هاشم». و في المطبوع: «[عن] أبي هاشم».

٨. راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٦٧.

٩. في الأصل: «إنه يحسن».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إذا».

تكليفه مع تكليف ذلك الغير، ولا يكون بمنزلة من لا لطف له.

وَعَلِمَ أَيْضاً أَنَّ مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ فِي الْمَقْدُورِ يَحْسُنُ تَكْلِيفُهُ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.^١
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ تَكْلِيفَ مَنْ لُطْفُهُ فِي الْقَبِيحِ بِتَكْلِيفِ مَنْ لُطْفُهُ مَفْسَدَةٌ لِغَيْرِهِ أَشْبَهُ؛
لأنَّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعاً اللَّطْفُ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ، وَإِنَّمَا لَا يُفْعَلُ^٢ لَوَجْهِ قُبْحِ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ.

١ . في الأصل: «بَيَّنَّاهُ».

٢ . في الأصل: «لَا يَفْعَلُهُ». وفي «م»: «لَمْ يَفْعَلْهُ».

[٤]

فَصْلٌ

فِي أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^١ لَوْ لَمْ يَفْعَلِ اللَّطْفَ

لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ عِقَابُ الْمُكَلَّفِ

كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَلْطُفْ لِلْمُكَلَّفِ مَا حَسُنَ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَى الْقَبِيحِ. وَ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَيَقُولُ: وَ مَا كَانَ يَحْسُنُ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَذُمَّهُ عَلَى الْقَبِيحِ وَالْعُدُولِ عَنِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ حَسُنَ^٢ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَذُمَّهُ وَيُلَوِّمَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ لَوْ اسْتَفْسَدَهُ أَوْ أَمَرَهُ بِالْقَبِيحِ وَ رَغَّبَهُ^٣ فِيهِ.^٤

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْعِقَابِ مَعَ مَنَعِ اللَّطْفِ لَا يَحْسُنُ: أَنَّ^٥ الْمُكَلَّفَ إِنَّمَا أَتَى فِي فِعْلِهِ الْمَعْصِيَةَ وَالْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ مِنْ قِبَلِ مُكَلِّفِهِ لَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَلَا يَحْسُنُ عِقَابُهُ لَهُ (٧١/ب) كَمَا لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ لَوْ اسْتَفْسَدَهُ أَوْ أَمَرَهُ بِالْقَبِيحِ أَوْ حَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَ يَصِيرُ الْمُكَلَّفُ بِمَنَعِ اللَّطْفِ كَأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ مِنَ الْعِقَابِ.^٦

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٢. في «خ»: - «حسن».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «و يرغبه».

٤. راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٧٤.

٥. في الأصل: «لأن».

٦. في الأصل: «القبيح».

و لا يجري الذَّم الذي يَفْعَلُهُ تَعَالَى عَلَى الْقَبِيحِ مَجْرَى الْعِقَابِ؛ لِأَنَّ^١ جِهَةً
استحقاقِ الذَّم شائعةٌ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَقُّ الذَّم بِقُبْحِ^٢ الْفِعْلِ وَ تَمَكُّنِ^٣
الْمُكَلَّفِ مِنْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ فَاعِلٍ لَهُ، وَ هَذِهِ جِهَةٌ^٤ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِذَامٍ دُونَ غَيْرِهِ؛
فَيَجِبُ حُسْنُ الذَّمِّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ. وَ جِهَةٌ استحقاقِ الْعِقَابِ تَخْتَصُّ^٥ الْقَدِيمَ عَزَّ
و جَلَّ،^٦ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْعِ^٨ اللَّطْفِ يَقْبُحُ مِنْهُ الْعِقَابُ خَاصَّةً؛ لِاخْتِصَاصِهِ
بِجِهَةٍ استحقاقِهِ.

١ . في الأصل: «لأنه».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لقبح».

٣ . في المطبوع: «و يمكن».

٤ . في الأصل: - «جهة».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «له».

٦ . في «خ» و المطبوع: «يختص».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالقديم تعالى».

٨ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ممتنع».

فَصْلُ

فِي اللَّطْفِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ فِي الْفِعْلِ دُونَ وَجْهِ

كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَلِمَ فِي بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ أَنَّ ثَوَابَ إِيْمَانِهِ يَزِيدُ وَيَتَضَاعَفُ^١ عِنْدَ فَقْدِ اللَّطْفِ - لِأَنَّهُ أَشَقُّ عَلَيْهِ -، وَأَنَّهُ إِنْ لَطَفَ لَهُ فَعَلَّ الإِيْمَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فِيهِ^٢ نَقْصَانُ الثَّوَابِ، فَعَبَّرَ مُمْتَنِعٌ أَنْ يُكَلِّفَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَشَقِّ وَلَا يَلْطَفُ لَهُ وَإِنْ عَلِمَ (٧٢/ألف) أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الإِيْمَانَ؛ تَعْرِضاً لَهُ لِمَزِيدِ الثَّوَابِ. وَيُجْرِي وَجْهَيْ^٣ الْفِعْلِ مَجْرَى فِعْلَيْنِ، وَكَمَا^٤ يَجُوزُ^٥ أَنْ يُكَلِّفَهُ^٦ أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ لَزِيَادَةِ الثَّوَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ لُطْفٌ فِيهِ وَعَلِمَ أَنَّهُ^٧ لَا يَفْعَلُهُ، وَيَعْدِلُ عَنْ تَكْلِيفِهِ^٨ الْفِعْلَ الْآخَرَ النَاقِصَ الثَّوَابِ.^٩

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يُضَاعَف».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الوجه الذي فيه».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجها».

٤. الأنسب: «فكما».

٥. في «خ»: «لا يجوز».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يكلف».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

٨. في الأصل: + «إلى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكليف». وما أثبتناه هو المطابق لما في

تمهيد الأصول، ص ٢١٥.

٩. راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ١٧٢ - ١٧٣.

و حُكِيَ هذا المَذْهَبُ عن جَعْفَرِ بْنِ حَزْبٍ،^١ ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ.

و كان أَبُو عَلِيٍّ يَوْجِبُ اللَّطْفَ فِي هَذَا كُلِّهِ، وَ يُخَالِفُ أَبَا هَاشِمٍ فِي مَا حَكَّيْنَاهُ

عَنْهُ.^٢

و الصَّحِيحُ الْمُسْتَمَرُّ عَلَى الْأَصُولِ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو هَاشِمٍ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِذَا كَانَ عَلَى كِلَا^٣ وَجْهَيْهِ إِيْمَانًا وَ مَصْلَحَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَنَاوَلَ التَّكْلِيفُ الْإِيمَانَ^٤ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَعًا وَ إِنْ زَادَ ثَوَابُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَ نَقَصَ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ؛ سَوَاءٌ كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ فَيَصِيرُ شَاقًّا وَ يَتَزَايَدُ ثَوَابُهُ إِنَّمَا^٥ حَصَلَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ فَقْدِ اللَّطْفِ، أَوْ لغيرِ ذَلِكَ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ وَجْهَ وَجوبِ الْإِيمَانِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ وَ لَا يَكُونَ الْإِيمَانُ وَاجِبًا. وَ إِذَا كَانَ (٧٢/ب) وَجْهُ الْوُجوبِ يَتَسَاوَى فِيهِ الزَّائِدُ الثَّوَابِ وَ النَاقِصُ الثَّوَابِ، وَجَبَ تَنَاوُلُ التَّكْلِيفِ لَهُمَا. وَ إِذَا^٦ تَنَاوَلَهُمَا التَّكْلِيفُ وَ أَحَدُهُمَا

١. حكاه أبو هاشم عنه، ثم قال به. قال القاضي عبد الجبار: «فأما أبو هاشم رحمه الله فإنه قد أجاز ذلك على ما روى عن جعفر بن حرب...». وأما الرجل فهو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني، من كبار معتزلة بغداد و أحد أئمتهم، أخذ الكلام عن أبي الهذيل العلاف البصري، و انتهت إليه الرئاسة في وقته، وله تصانيف. توفّي سنة ٢٣٦ هـ. و عمره ٥٩ سنة. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢١٣؛ الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٥٧؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٠٥، الرقم ١٤٩٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٢٣.

٢. المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ١٧١ - ١٧٣.

٣. في النسخ كلها و المطبوع: «كلي». و الصحيح ما أثبتناه: «فإن «كلا» و «كلتا» يُعرَبان إعراب المثنى إذا أُضيفا إلى الضمير، و إن أُضيفا إلى الظاهر أعربا إعراب المقصور.

٤. في الأصل: «للايمان».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وإنما».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وإن».

معلوم أنه يَقَعُ عنده،^١ فلا بُدَّ من فعله، وإلا نَقَضَ ذلك^٢ وجوب اللطف. ولا اعتبار بالتفاضل في زيادة الثواب وكثرة المشقة مع حصول وجه الوجوب في الفعل.

ألا ترى أنَّ وجه الوجوب في الكفارات الثلاث في اليمين لما استوى وجبت على التخيير وإن تفاضلت في المشقة وكثرة الثواب؛ لأنَّ ثواب العتق أكثر من ثواب كُلِّ واحدٍ من الكسوة والإطعام؟

فإن قيل: «إنَّ الوجه الآخر الذي هو أخفُّ وأنقص ثواباً لا يكون الإيمان عليه إيماناً ولا مصلحة» سَقَطَتِ المسألة من أصلها؛ لأنَّ كلامنا^٣ إنما هو في فعلٍ له وجهان يصحُّ^٤ تناول التكليف لكُلِّ واحدٍ منهما، وما لا وجه فيه لمصلحة لا يصحُّ^٥ تناول التكليف له، فلا يجوز أن يقال فيه: عدل بتكليفه من وجه إلى^٦ آخر.

وقد قيل: لا بُدَّ - مع تكليفه الإيمان على أحد (٧٣/ألف) الوجهين دون الآخر - من طريقٍ يُمَيِّزُ به المكلف ما تناوله التكليف ممَّا لا يتناولُه؛ حتَّى يقصده بعينه، ويعلم إذا فعله عليه خروجه من الواجب في دميته، وفي العلم بأنه لا طريق إلى ذلك ما يفسد هذا المذهب.

١. في «خ»: «عنه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نقص من ذلك». وللمزيد راجع: تمهيد الأصول، ص ٢١٥.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلامه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فصح».

٥. في الأصل: «ولا يصح» بالواو، وهي زائدة.

٦. في «خ» والمطبوع: «إلى».

[الفصل الثاني عشر]^١

الكلام في الأصلح

[١]

فصل

في ذكر معاني ألفاظ^٢ تدور بين المتكلمين في هذه المسألة

لا بُدَّ من بيان فوائد ألفاظ يستعملها من أوجب الأصلح في غير الدين
يضعونها كثيراً في غير مواضعها، وزيماً استدلوا بإطلاقها على إثبات معانٍ تتبعها،
كقولنا: «أصلح» و «صالح» و ما يُضاف^٣ من ذلك إلى التدبير أو لا يُضاف،
و قولنا: «جود» و «جواد» و «بخل» و «بخيل» و «اقتصاد» و «مقتصد».

و قد بيّنا فيما سلف من هذا الكتاب^٥ أن «النفع» هو اللذة و السرور و ما أدى^٦

١ . في جميع النسخ - ما عدا الأصل - و المطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢ . في الأصل: - «ألفاظ».

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ينضاف».

٤ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و كقولنا».

٥ . قد سقط هذا المطلب ممّا وصل إلينا من كتاب الذخيرة، لكنّه مذكور في الملخص، ص ١٩٥.

٦ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو السرور أو ما أدى». و للمزيد راجع:

تمهيد الأصول، ص ٢١٦.

إليهما، أو إلى كُلِّ واحدٍ منهما.

[أ.] فأما «الصَّلاحُ» فهو عبارةٌ عن النفعِ الذي فَسَّرنا فائدته،^١ و يُقالُ عند (٧٣/ب) التزائيد: «أصلحُ» كما يُقالُ: «أنفعُ».

والذي يدلُّ على ما ذكرناه: أن كُلَّ شَيْءٍ عُلِمَ نفعاً عُلِمَ صلاحاً، وما لم يُعَلَمْ نفعاً لا يُعَلَمْ صلاحاً. و مَنْ يَسْتَحِيلُ عليه النِّفْعُ يَسْتَحِيلُ عليه^٢ الصَّلاحُ؛ كالقديمِ تعالى والجَمادِ والميتِ. و يُضَافُ الصَّلاحُ كما^٣ يُضَافُ النِّفْعُ، فيقالُ: «هذا صلاحٌ لفلانٍ، وهذا أصلحُ له»، كما يُقالُ: «نفعٌ له وأنفعُ له».^٥

[ب.] و «الصَّوابُ» هو الفعلُ الحسنُ^٦ اللائقُ بالحكمة؛ لإطرادِ استيعماله في ذلك. فمَنْ جَعَلَ فائدةَ الصَّلاحِ فائدةَ الصَّوابِ فقد أخطأ؛ لانفصالِ أَحَدِ الأمرينِ مِنَ الآخرِ؛ لأنَّ مَنْ غَضِبَ طَعاماً فَسَدَ^٧ به جوعته، أو دَرَهَمًا فَأَصْلَحَ به حاله، يَكُونُ ما فَعَلَهُ صلاحاً لا مُحالَةً وإن لَمْ يَكُنْ صواباً؛ وَكَيْفَ يُدْفَعُ كَوْنُهُ صلاحاً و قد صَلَحَ بذلك جِسْمُهُ و حاله؟! و لا يَمْتَنِعُ أَحَدٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ: «صَلَحَ جِسْمُهُ أو حاله بالمغصوبِ» وَكَيْفَ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّلاحِ الذي هو المَصْدَرُ؟

و عِقَابُ أَهْلِ الْآخِرَةِ صَوَابٌ و إن لَمْ يَكُنْ صلاحاً، و لا اعتِبَارَ بَمَنْ كَابَرَ فَقَالَ: هو صلاحٌ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «فائدة».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: - «النفع يستحيل عليه».

٣. في الأصل: - «كالقديم تعالى والجَمادِ والميتِ. و يضاف الصَّلاحُ كما».

٤. في الأصل: - «هذا صلاح لفلان، وهذا أصلح له، كما يقال».

٥. في الأصل: - «له».

٦. في الأصل: - «الحسن».

٧. هكذا في الأصل. و في «خ»: «فصد». و في «م، ه» و المطبوع: «قصد».

و الصَّوَابُ إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْحُسْنِ - كَمَا قُلْنَا - ^١ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ التَّزَايُدُ، كَمَا لَا يَصِحُّ فِي الْحُسْنِ التَّزَايُدُ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى كَثْرَةِ وَجْهِهِ الْحُسْنِ، وَإِلَّا فَمَعْنَى (٧٤/ألف) الْحُسْنِ لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّزَايُدُ. وَإِذَا قِيلَ: «أَصَوَّبُ» فَكَمَا يُقَالُ: «أَحْسَنُ» وَيُرَادُ بِهِ ^٢ مَا ذَكَرْنَاهُ.

[ج.] فَأَمَّا ^٣ إِضَافَةُ مَا يَفْعَلُهُ تَعَالَى مِنَ الصَّلَاحِ إِلَى «التَّدْبِيرِ»، فَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَرْجِعُ إِلَى التَّكْلِيفِ وَالمُكَلَّفِينَ، وَلِهَذَا نَقُولُ: «لَوْ فَعَلَ تَعَالَى الْقَبِيحَ لَكَانَ ذَلِكَ فَسَادًا فِي التَّدْبِيرِ»؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ الثَّقَةَ بِالتَّكْلِيفِ وَالْغَرَضَ فِيهِ. وَنَقُولُ فِي ضِدِّ ذَلِكَ: «إِنَّهُ صَلَاحٌ فِي التَّدْبِيرِ»؛ لِاسْتِقَامَةِ أَحْوَالِ التَّكْلِيفِ وَالمُكَلَّفِينَ مَعَهُ.

[د.] فَأَمَّا ^٥ «الجُودُ» فَهُوَ التَّفَضُّلُ بِالْإِحْسَانِ، وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ: «جَائِدٌ»، وَ لَا يُقَالُ: «جَوَادٌ» إِلَّا مَعَ الْإِكْتَارِ مِنَ الْإِنْعَامِ وَ الْإِحْسَانِ. وَ وَصَفَ الْفَرَسَ بِأَنَّهُ «جَوَادٌ» مَجَازًا^٦ وَ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ بِمَنْ يَتَبَرَّعُ^٧ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ حَتٍّ وَ لَا بَعْثٍ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَطْرَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ بِغَيْرِ^٨ شُبْهَةٍ. [هـ.] وَأَمَّا ^٩ «البُخْلُ» فَهُوَ مَنَعُ الْوَاجِبِ، وَ لَا يَجْرِي^{١٠} عَلَى مَنْ^{١١} مَنَعَ التَّفَضُّلَ؛

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قلناه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأما».

٤. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «و المراد».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأما».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و وصف الفرس بالجواد بأنه مجاز».

٧. في الأصل: «تبرع».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأما».

٩. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «و لا يجوز». وفي «م، هـ»: «و لا يجوز».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من».

لأنه اسم ذم، ومن منع التفضّل^١ لا يستحقّ ذمّاً. وقد ذمّ الله تعالى في كتابه ورسوله صلى الله عليه وآله في كلامه البخّل (٧٤/ب) والبخلاء؛ فدلّ ذلك على أنه عبارة عما ذكرناه.

والتعلّق بأنّ العرب تسمي^٢ مانع القرى^٣ بخيلاً غير كاف؛ لأن عباراتهم تجري على اعتقاداتهم، فلما اعتقدوا وجوب القرى سمّوا مانعَه بخيلاً، كما وصفوا الأصنام بأنّها آلهة لما اعتقدوا أنّ العبادة تحقّق لها. ويمكن أن يقال: إنّ ذلك تشبيه ومجاز؛ من حيث المنع والاشتراك فيه؛ كما قالوا: «بخلت السماء» إذا منعت قطرها، و«بخل الضرع» إذا منع^٥ درّه، وما أشبه ذلك كثير.

[و.] فأما «المقتصد» فهو الذي لا يمنع الواجب عليه فيكون بخيلاً، ولا يكثر من فعل الجود والإنعام فيكون جواداً. وأكثر ما تستعمل هذه اللفظة فيمن لم يسرف في النفقة فيكون مبدراً مسرفاً،^٦ ولم يقصّر عن الحاجة فيكون مقتراً مضيقاً.

و الكلام بيننا وبين من خالفنا في الأصل يجب أن يكون في المعاني، فهو المهم.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لأنه اسم ذم، ومن منع التفضّل».

٢. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «يسمي».

٣. القرى: الإحسان إلى الضيف. كتاب العين، ج ٥، ص ٢٠٤ (قري).

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مجاز» بدون الواو.

٥. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: - «منع».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و مسرفاً».

[٢]

فصل

في ذكر الأدلة على أن الأصل فيما لا يرجع إلى الدين^١
لا يجب عليه تعالى

[الدليل الأول]

أكد ما دلّ على ذلك: أنه تعالى قادرٌ من أجناس المنافع و اللذات على ما لا ينحصر، فلو وجب عليه عزّ وجلّ^٢ (٧٥/ألف) فعل المنافع بشرط أن لا تكون^٣ مفسدة - على ما يقولون - وقد علمنا أنه تعالى لا يفعل في الوقت الواحد من ذلك إلا ما هو محصورٌ مُتَنَاهٍ، فما زاد على هذا القدر المفعول من المنافع ولو بجزء واحد لا يخلو من أمور: إما أن يقال: إنه غير مقدور، وذلك يؤدي إلى تناهي مقدوره تعالى. أو هو مقدورٌ وليس بواجب؛ لأن فعل المنافع غير واجب، وذلك الصحيح الذي نذهب^٤ إليه. أو هو واجبٌ ولم يفعلهُ تعالى، وذلك يقتضي إخلاله تعالى بالواجب عليه، والإخلال بالواجب كفعل القبيح في استحقاق الذم؛

١. في الأصل: «إلى الدنيا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٣. في «خ، م» والمطبوع: «لا يكون».

٤. في «م، هـ»: «يذهب».

ولهذا^١ ألزم القوم أن يكون الله^٢ تعالى في كُلِّ حالٍ لا يَنفَكُ مِنَ الإحلالِ بالواجب؛ لأنه تعالى [لا]^٣ يفعل^٤ [في كُلِّ حالٍ إلّا] قدراً [محصوراً متناهياً]، ولما زادَ عليه صفته في الوجوب.

[تقرير آخر للدليل الأول]

و رُبَّمَا بُنِيَ هذا الدليلُ على تقديم الفعلِ في الأوقاتِ وقيل: إذا كانَ لا وقتَ فعلٍ فيه الفعلُ إلّا وممكن^٥ تقديمه عليه و الوجوبُ مُتعلِّقٌ بالتقديم، فلا يجوزُ التأخيرُ.

وهذا المذهبُ الفاسدُ يقتضي أن لا يستقرَّ ما يفعلُه تعالى من المنافع^٦ على عدَدٍ ولا وقتٍ. (٧٥/ب)

[بيان قدرته تعالى على الزائد مما فعله من المنافع]

فإن قيل: ذلُّوا على أن القدرَ الزائدَ على ما فعله تعالى من المنافع لا بُدَّ من كونه مقدوراً له.

قلنا:^٧ المنافعُ هي اللذاتُ وما أذى إليها، أو السرورُ وما أذى إليه. واللذة هي^٨ أن يُدركَ الحيُّ ما يشتهيهِ. وفي مقدوره تعالى من أجناسِ الشهواتِ والمُشتهياتِ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقد» بدل «ولهذا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الله».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. وهكذا ما بعده.

٤. في الأصل: «فعل».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ويمكن».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما فعله تعالى» بدل «ما يفعله... المنافع».

٧. في الأصل: «قيل».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «هي».

ما لا يَتَنَاهَى، و الشهوة لا تَحْتَاجُ إلى أَكْثَرٍ مِنْ بِنْيَةِ الْقَلْبِ، و كذلك سائرُ أفعالِ القلوبِ، و لا قَدَرٌ مِنَ الشَّهَوَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْقَلْبِ إِلَّا و فِي الْمَقْدُورِ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ. و يَجُوزُ اجْتِمَاعُ الْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ^١ مِنَ الشَّهَوَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ^٢ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ عِنْدَنَا و^٣ عِنْدَ مُحَالِفِينَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، و يَجُوزُ عِنْدَنَا خَاصَّةً اجْتِمَاعُ الْمُتَمَاثِلِ أَيْضاً، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الزَّائِدُ^٤ مِنَ الْمَنَافِعِ عَلَى مَا فَعَلَهُ مَقْدُوراً لَهُ تَعَالَى لَكَانَ مُتَنَاهَى الْمَقْدُورِ، وَ ذَلِكَ كُفِّرُ.

و قد قِيلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: لَوْ كَانَتْ الشَّهْوَةُ تَحْتَاجُ إِلَى بِنْيَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى بِنْيَةِ الْقَلْبِ وَ كَانَتْ كَالْقُدْرَةِ، لَكَانَ الْكَلَامُ صَحِيحاً؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ مِنَ الْبِنْيَةِ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، فَيَجِبُ الزِّيَادَةُ فِي الْبِنْيَةِ وَ إِنْ عَظُمَتِ الْخِلْقَةُ؛ لِتَحْصُلِ^٥ الشَّهْوَةُ وَ يَقَعَ الْإِنْتِفَاعُ.

[نفي أن يكون كل ما هو أصلح قد فعله الله تعالى]

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَصْلَحِ قَدْ (٧٦/ألف) فَعَلَهُ، وَ لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ^٦ وَ الْقَدَرُ الزَّائِدُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ إِنْ كَانَ^٧ صَلَاحاً فَقَدْ فُعِلَ^٨. وَ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ مُغَالَطَةٌ مِنْهُمْ لَا تَقْنَعُ^٩ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حَصَلْنَا^{١٠} وَ فَصَّلْنَا؛

١. في الأصل: «و يجوز وجود الأعداد الا».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «الواحد».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «يجوز».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لزائد».

٥. في غير الأصل: «ليحصل».

٦. في المطبوع: «على تحمله».

٧. في الأصل: «و كان» بدل «إن كان».

٨. في «خ»: - «من الأصلح قد فعله... فقد فُعل».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «مهم لا يقنع». و في المطبوع: «مهمة لا تقنع».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «جعلناه».

لأنَّ القَدَرَ المفعولَ لا بُدَّ من أن يكونَ محصوراً، و الزائدُ عليه - ممَّا لم يُفَعَّلْ - له صفتهُ في الوجوبِ، و هكذا كُلُّ قدرٍ زائدٍ على المفعولِ؛^١ فكَيْفَ يُقَالُ: «إنَّ كُلَّ ما هو أصلحُ قد^٢ فَعِلَ» و لا بُدَّ مع^٣ هذه المُحَاسِبَةِ مِن أن يكونَ فيما لم يُفَعَّلْ صفةُ الوجوبِ، و هذا يَقْتَضِي وجوبَ الإخلالِ بالواجبِ في كُلِّ حالٍ؟

[بيان الفرق بين الأصلح الواجب و الجائز]

و لَيْسَ لَهُم أن يَقُولُوا: نَحْنُ نوجِبُ مِنَ الأصلحِ ما تُجَوِّزُونَهُ، فإن لَزِمَتِ الإِحَالَةُ في الإيجابِ لَزِمَتِ في التجويزِ.

و ذلكَ أَنَّهُ^٤ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أن يَفَعَلَ اللهُ^٥ تَعَالَى فِعْلاً و يَجُوزُ أن يَفَعَلَ^٦ زِيَادَةً عليه و إن لَمْ يَفَعْلَهُ؛ لأنَّ ذلكَ لا يُلْحِقُ به نَقْصاً، و لا يوجِبُ^٧ دَمًا.

و لا يَجُوزُ أن يَفَعَلَ تَعَالَى فِعْلاً في وَقْتٍ، و يَجِبُ عليه أن يَفَعَلَ أَكْثَرَ منه في ذلكَ الوَقْتِ و لَمْ يَفَعْلَهُ؛ لأنَّ ذلكَ يوجِبُ الإِخْلَالَ بالواجبِ المُسْتَحَقَّ بِهِ الذَّمُّ.

و قد أَوْضَحَ ذلكَ بأنَّ الجسمَ يَجُوزُ أن يَتَحَرَّكَ في الثاني و يَسْكُنَ، و لا يَصِحُّ أن يَجِبَ فيه^٨ في الثاني الحَرَكََةُ و السكُونُ؛ فالجوازُ^٩ - على ما يَرَوْنَ - مُخَالَفٌ^{١٠}

١. في الأصل: - «و هكذا كُلُّ قدرٍ زائدٍ على المفعول».

٢. في الأصل: «فقد».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا يدفع» بدل «و لا بدَّ مع».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ذلكَ لَأَنَّهُ».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الله».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «تعالى».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إذ لا يوجب» بدل «و لا يوجب».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «فيه».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و الجواز».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمخالف».

(٧٦/ب) للجواب.

[مناقشة احتمال وجود مفسدة في الزائد على ما فعله تعالى]

فإن قيل: ما أنكرتم من أن يكون في^١ الزائد على ما فعله تعالى من المنافع^٢ فساد في الدين، فلذلك لم يفعله؟

٢٠٤

قلنا: ^٣كون الفعل مفسدة ليس بواجب لا محالة ولا راجع إلى أجناس الأفعال، وإنما هو تابع^٤ للمعلوم، وممكن فيما عليم أنه مفسدة أن لا يكون مفسدة؛^٥ فلو قدرنا^٦ أنه تعالى ما عليم في كل زائد أنه مفسدة،^٧ ليس كان واجباً فعله؟ ويقتضي ذلك أن لا ينفك تعالى في كل حال من الإخلال بالواجب.

ويمكن أن يقولوا - إذا^٨ انتهينا معهم إلى هذا الموضع -: ما أنكرتم من أن يكون كل شيء فعله تعالى واقتصر عليه من المنافع، هو تعالى عالم بأنه لو زاد عليه شيئاً^٩ آخر لكان الزائد مفسدة؟ فلو فرضنا في كل قدر زائد من المنافع أنه لا يكون مفسدة إلا^{١٠} في شخص من الأشخاص، قلنا: ^{١١}إن الله تعالى لا يخلق ذلك

١. في الأصل: - «في».

٢. في الأصل: «من النفع».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تابع».

٥. في «م» - «أن لا يكون مفسدة».

٦. في النسخ والمطبوع: «قدرناه»، والصحيح ما أثبتناه.

٧. في الأصل: - «أن لا يكون مفسدة... أنه مفسدة».

٨. في «خ» والمطبوع: «إذ».

٩. في «خ» والمطبوع: «شيء».

١٠. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «إلا».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قلنا».

الشخص؛ لأنه إذا خَلَقَهُ فَعَبْرُ مُمَكِّنٍ إِبْصَالُ النِّفْعِ إِلَيْهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ لَا يُفَارِقُهُ الإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ، وَهَذَا كَأَنَّهُ وَجْهٌ قُبِحَ يَمْنَعُ مِنْ وَجوبِ الفعلِ.

وَهَذَا السُّؤَالُ مِنْ أَشْكَلِ مَا^١ يُمَكِّنُ أَنْ يورَدَ عَنِ الْقَوْمِ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ. وَالجوابُ عنه:^٢ أَنَّ الإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ عَلَى مَذَاهِبِ^٣ مُخَالِفِينَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَا انْفِكَاءَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْلُقْهُ وَتَنْفَعَهُ - وَ قَدْ عَلِمَ تَعَالَى أَنَّهُ لَا^٤ مَفْسَدَةَ فِي خَلْقِهِ وَ إِبْصَالِ النِّفْعِ إِلَيْهِ - فَقَدْ أَخْلَى بِالْوَاجِبِ. وَ لَيْسَ (٧٧/ألف) يُنْجِي مِنَ الإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ إِلَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ إِبْصَالَ الْمَنَافِعِ^٥ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ إِبْصَالَهَا^٦ وَاجِبٌ لَا بُدَّ مِنَ الإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ.

وَ أَيْضاً: فَإِنَّ^٧ الْمَفْسَدَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَنْ^٨ هُوَ مُكَلَّفٌ، فَلَوْ فَرَضْنَا الْمَسْأَلَةَ فِي طِفْلِ أَوْ بَهِيمَةٍ - لَا يَشْعُرُ بِمَا يَصِلُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْمَنَافِعِ أَحَدٌ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ فَيَفْسُدُ بِذَلِكَ، وَ لَا هُوَ فِي^٩ نَفْسِهِ يَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ - لَكَانَ الْكَلَامُ لَزِماً، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَكُونُ لُطْفاً أَوْ مَفْسَدَةً مَعَ الْإِدْرَاكِ لَهُ وَ الْعِلْمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ لَا يَكُونُ دَاعِياً إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ أَوْ مَا قَامَ^{١٠} مَقَامَهُ، وَ لَوْ فَرَضْنَا خَلْقَ حَيَوَانٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ فِي قَعْرِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و هذا السؤال أشكل ممّا».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عنه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مذهب».

٤. في الأصل: - «لا».

٥. في الأصل: «إبصالها» بدل «إبصال المنافع».

٦. في الأصل: «إبصال المنافع».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن».

٨. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «ممن».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «في».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقوم».

بَحْرٍ أَوْ وَسَطٍ بَرٍّ بِحَيْثُ لَا مُكَلَّفٌ^١ يَشْعُرُ بِمَنَافِعِهِ فَيُفْسِدَ بِهَا أَوْ يَصْلَحَ لِلزِّمِّ الْكَلَامُ.
فَإِنْ ارْتَكَبُوا فِي كُلِّ شَخْصٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَ^٢ لَا يَشْعُرُ بِمَنَافِعِهِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْهِ
مُكَلَّفٌ، أَنَّهُ لَا يُخْلَقُ،^٣ وَ عَلَّلُوا بِمَا حَكَيْنَاهُ عَنْهُمْ، أَقْدَمُوا عَلَى عَظِيمٍ وَ^٤ قِيلَ لَهُمْ:
فَكَانَ^٥ الْأَصْلَحُ لَا يَجِبُ فِي حِكْمَتِهِ^٦ إِذَا عَلِمَ تَعَالَى أَنَّهُ وَ^٧ كُلُّ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ عَارٍ مِنْ
الْمَفَاسِدِ، بَلْ لَا يَحْسُنُ فِعْلُ ذَلِكَ^٨ مَعَ التَّعَرِّي مِنَ الْمَفَاسِدِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ وَيَجِبُ
إِذَا كَانَ فِي (٧٧/ب) بَعْضُ الزِّيَادَاتِ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ فِي
جَمِيعٍ مَنِ يَخْلُقُهُ^٩ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِمَا يُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ، وَ لَا مَفْسَدَةٌ لِأَحَدٍ فِي
تِلْكَ الْمَنَافِعِ، [لَلزِمَ]^{١٠} أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ وَجُوبُ خَلْقِ الْخَلْقِ وَ يُصَالِ النِّفْعُ إِلَيْهِمْ،
وَ وَجَبَ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَخْلُقَ خَلْقًا، وَ بَطَلَ قَوْلُهُمْ: «لَا بُدَّ^{١١} مِنْ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ
لِيُظْهِرَ حِكْمَتَهُ».

وَ يَفْضَحُ^{١٢} هَذَا الْارْتِكَابُ أَهْلَ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ الْوَاصِلَةَ^{١٣} فِي كُلِّ وَقْتٍ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يكلفه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

٣. في «خ» والمطبوع: «لا يخلو».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

٥. في الأصل: «وكان».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ» بدل «أنه و»

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا».

٩. في الأصل: «كلفه».

١٠. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يطل قولهم: إنه لا بد».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يفسخ».

١٣. في «خ» - «الواصل».

إلهم مُتَنَاهِيَّةً، وَ الزَائِدَ عَلَيْهَا مِمَّا يَتَنَفَّعُونَ بِهِ لَا مَفْسَدَةً فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ هُنَاكَ.
فَالْمَسْأَلَةُ لَازِمَةٌ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا مَحِيصَ عَنْهَا.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُكَلَّفِينَ، فَالْقَبِيحُ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ.

لَأَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، مِنْ كَوْنِ أَهْلِ الْآخِرَةِ كُلِّهِمْ مُلْجَأِينَ إِلَى تَجَنُّبِ الْقَبِيحِ، وَ سَدُّهُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ فِي مَوْضِعِهِ،^١ بِمَشِيَةِ اللَّهِ^٢ وَ عَوْنِهِ.

[بيان عدم افتقار زيادة الشهوة إلى زيادة البنية]

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا: أَنَّ زِيَادَةَ الشَّهَوَاتِ تَفْتَقِرُ إِلَى تَعْظِيمِ الْخَلْقَةِ وَ زِيَادَتِهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يُسْتَهْجَرَ وَ تَنْفَرُ^٣ النُّفُوسُ عَنْهُ، وَلَا يَتِمُّ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الشَّهْوَةَ لَا تَحْتَاجُ زِيَادَتَهَا إِلَى زِيَادَةِ الْبِنْيَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَجْرِي مَجْرَى الْقُدْرَةِ. وَلَوْ سَلَّمْ (٧٨/الف) - عَلَى فَسَادِهِ - أَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْبِنْيَةِ لَمَا لَزِمَ مَا ظَنُّوهُ مِنَ النَّفَارِ؛ لِأَنَّهُ^٤ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِ الْجَنَّةِ الشَّهَوَاتِ لِتِلْكَ الْخَلْقِ الْعَظِيمَةِ، فَيَلْتَذُّوا بِهَا^٥ وَلَا يَنْفَرُوا مِنْهَا.^٦

٢٠٦

[بيان الفرق بين الأصلح في الدين وفي الدنيا]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَلْزَمْكُمْ - إِذَا أَوْجَبْتُمْ عَلَيْهِ تَعَالَى الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ - مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، فَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مَنْ قَالَ بِالْأَصْلَحِ فِي الدُّنْيَا.

١ . يَأْتِي فِي ج ٢، ص ٣٦٠ - ٣٦٢.

٢ . فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَعَالَى».

٣ . فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «وَيَنْفَرُ».

٤ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْبَقَاءُ وَ لِأَنَّهُ».

٥ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَيَلْتَذُّونَهَا».

٦ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْهَا».

قلنا: ^١ «الأصلح في الدين» ليس نُشِيرُ به إلى أجناسٍ مخصوصةٍ لا بُدَّ أن يَتَعَلَّقَ كَوْنُهُ تَعَالَى ^٢ قادراً بما ^٣ لا يَتَنَاهَى منها ولا يَنْحَصِرُ؛ لأنَّ المُرَادَ بذلك ما المَعْلُومُ أنَّ الطاعة تَقَعُ ^٤ عنده، وقد يَجُوزُ أن يُعْلَمَ ذلك في جنسٍ دُونَ غَيْرِهِ، وفي قَلِيلٍ دُونَ كَثِيرٍ، وعلى وجهٍ دُونَ وجهٍ؛ ^٥ لَأَنَّهُ يَتَّبِعُ ^٦ العِلْمَ لا الجِنْسَ. وليس ^٧ كذلك «الأصلح في الدُّنْيَا»؛ لَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى المَنَافِعِ والشَّهَوَاتِ وَيَتَعَلَّقُ منها بما ^٨ لا نِهَايَةَ لأَجْنَاسِهِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أن يُقَالَ لنا: جَوِّزُوا في كُلِّ قَدَرٍ زائدٍ على ما وُجِدَ ^٩ مِنَ الأَفْعَالِ أن يَكُونَ فيه صَلَاحٌ دينيٌّ زائدٌ ^{١٠} حَتَّى لا يَقِفَ عَلَى حَدٍّ ولا غَايَةٍ.

والجوابُ عن ذلك: أنَّ الواجباتِ التي تَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ في كُلِّ وَقْتٍ لا بُدَّ مِن أن تَكُونَ مُتَنَاهِيَةً، فاللُّطْفُ فيها يَجِبُ تَنَاهِيهِ. ^{١١} وما يَوْجَدُ عِنْدَ الطَّاعَةِ مِنْ أَجْنَاسٍ (ب/٧٨) الأَفْعَالِ هُوَ اللُّطْفُ، وما زَادَ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ صِفَةُ اللُّطْفِ، ^{١٢} فَكَيْفَ ^{١٣} يَجِبُ؟

١. في الأصل: «قيل».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تعالى».

٣. في الأصل: «هي ما» بدل «بما».

٤. في «خ» والمطبوع: «يقع».

٥. في الأصل: + «غيره».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يمنع».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فليس».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مما» بدل «و» يَتَعَلَّقُ منها بما».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجه».

١٠. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «زائداً».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «متناهية».

١٢. في الأصل: «التكليف».

١٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وكيف».

و الأفعال المندوب إليها من أفعال الجوارح لا بُدَّ أيضاً من أن تكون مُتَناهيةً في كُلِّ وقتٍ، فَتَلَحُّقُ^١ في هذا الحُكْمِ بالواجباتِ.

أما^٢ أفعال القلوب فيمكن أن يُقال: إن المندوب إليه منها^٣ لا يَنْخَصِرُ، مِثْلُ العُزُومِ عَلَى الطاعاتِ المُسْتَقْبَلَةِ. ولا يَلَزَمُ عَلَى هذا الوجه ما لا يَتَناهَى مِنَ الأَلْطَافِ؛ لَأَنَّ العُزُومَ إِذَا كَثُرَتْ وَ تَزَايَدَتْ وَ خَرَجَتْ عَنِ الحَصْرِ لَمْ تَتَمَيَّزْ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا لُطْفٌ؛^٤ لَأَنَّ اللُّطْفَ إِذَا كَانَ دَاعِياً فَالدَّاعِي لَا يَدْعُو إِلَّا إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ وَ يَتَعَيَّنُ مِنَ الأَفْعَالِ.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرٌ: لَوْ كَانَ الْأَصْلَحُ وَاجِباً، لَمْ يَسْتَحَقِّ الْقَدِيمُ عَزّاً وَ جَلّاً^٦ الشُّكْرَ مِنَّا عَلَى مَا يَفْعَلُهُ بِنَا مِنَ الْإِحْسَانِ وَ الْإِنْعَامِ، وَ لَا اسْتَحَقَّ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّهَا كَيْفِيَّةٌ فِي الشُّكْرِ. وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الشُّكْرُ، وَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّفَضُّلِ الَّذِي لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ وَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ. يُوضَحُ ذَلِكَ: أَنَّ قَضَاءَ الدِّينِ وَ رَدَّ الْوَدِيعَةِ لَا يَجِبُ بِهِمَا الشُّكْرُ؛ لَوْجُوبِهِمَا.

وَ لَا يَلَزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا نَشْكُرَهُ تَعَالَى^٧ عَلَى إِبْصَالِ الثَّوَابِ وَ الْأَعْوَاضِ إِلَيْنَا

١ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و تلحق».

٢ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و أمّا».

٣ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ ما».

٤ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا يصح فيها اللطف».

٥ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلو».

٦ . هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «الله». وفي «م، هـ»: «الله تعالى» بدل «القديم عز وجل».

٧ . في الأصل: - «تعالى».

لوجوبها؛^١ و ذلك أنه تعالى يَتَفَضَّلُ^٢ بأسبابِ الثوابِ و الأعواضِ^٣، فصَارَ (٧٩/الف) كأنه مُتَفَضِّلٌ بهما. و كأن له تعالى أن لا يَفْعَلَ الثوابَ و لا العِوَضَ^٤ بأن لا يَفْعَلَ أسبابهما.

و مُخَالِفُنَا يوجبُ الأَصْلَحَ، و لا يُعْلَقُهُ بِسَبَبٍ مُتَفَضِّلٍ به. و لا يَلِزُ أن يَشْكُرَ الأَجِيرُ المُسْتَأْجِرَ له مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَفَضِّلاً بالاستِيجارِ الذي هو سَبَبٌ استحقاقِ الأجرِ، و ذلك أن المُسْتَأْجِرَ قَصَدَ بالاستِيجارِ نَفْعَ نَفْسِهِ دُونَ الأَجِيرِ،^٥ فلا يَسْتَحِقُّ شُكْرًا. و القَدِيمُ تعالى قَصَدَ^٦ بأصلِ التكليفِ الذي هو سَبَبٌ استحقاقِ هذه الأمورِ نَفْعَ المُكَلَّفِ، فاستَحَقَّ الشُّكْرَ بذلك.

[الدليل الثالث]

دليلٌ آخَرُ: و مما اسْتَدِلَّ به أن التَفَضُّلَ ضَرْبٌ مِنَ الضُّرُوبِ التي يَقَعُ عليها الأفعالُ كالواجبِ، و نَحْنُ قادرونَ على هذا الضَرْبِ؛ فَمَنْ كَانَ أَقْدَرَ مِنَّا و أَكْدَ حالاً في كَوْنِهِ قادراً، يَجِبُ أن يَكُونَ قادراً أيضاً عليه؛ لأنَّ مَنْ قَدَرَ على ضَرْبٍ مِنَ ضُرُوبِ الأفعالِ لا بُدَّ مِنْ أن يَكُونَ قادراً على سائرِ ضُرُوبِهِ. و على مَذْهَبِ القَوْمِ لا تَفَضُّلَ في أفعالِ القَدِيمِ^٧ تعالى؛ لأنَّ المَنَافِعَ الواصلةَ منه

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لوجوبه».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «متفضل».

٣. في «خ، م»: «الأعراض». و سبب الثواب و الأعواض هو التكليف - كما سوف يأتي بعد قليل - و هو تَفَضُّلٌ.

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أن لا يعوِّض».

٥. في الأصل: «الأجر».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقصد».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الله».

إلى العبادِ كُلِّها واجبةٌ عندهم. ولا يلزمُ على هذه الطريقةِ المُباحُ و أنّه خارجٌ من أفعاله تعالى؛ لأنّ في أفعاله عزّ وجلّ^١ ما له معنى المُباحِ، (٧٩/ب) وهو العقاب.

[الدليل الرابع]

دليل آخر: ومما استدِلُّ به أن إيصالَ المنافعِ إلى الغيرِ إذا خلا من مفسدةٍ لو كان واجباً عليه تعالى لكان واجباً علينا؛ لأنّ وجهَ الوجوبِ ثابتٌ في الحالين. ولا اعتبارَ بلُحوقِ المشقةِ لنا^٢ وفقدِها فيه تعالى؛ لأنّ أحوالَ الفاعلِ لا تؤثرُ فيما له وجبَ الفعلِ. ولهذا قلنا كُلُّنا: إن القبيحَ الذي يَقَعُ مِنّا على وجهٍ فيكونُ قبيحاً، لو فعَلَه تعالى لكانَ منه قبيحاً، وإن خالفت أحوالُه في نفسه تعالى^٣ لأحوالنا؛ لأنّ المُعتَبَرُ في القبحِ والحسنِ^٤ والوجوبِ بصفاتِ الفعلِ. وقد ثَبَتَ أيضاً^٥ أن قضاءَ الدينِ يَجِبُ مع المشقةِ الشديدةِ، وأن العطيةَ ضارّةٌ للمُعطيِ والمنعُ نافعٌ له؛ فكيف^٦ تؤثرُ المشقةُ في نفيِ الوجوبِ؟ ومعلومٌ أيضاً أن العباداتِ إذا كَثُرَتْ^٧ مشاقُّها كانت آكدَ وجوباً وأدخلَ فيه؛^٨ فكيف تُسْقِطُ المشقةُ الوجوبَ؟ و بعدُ، فإنّ في مُقابَلَةِ الضررِ الذي يُلْحَقُنا بإيصالِ المنافعِ إلى غيرِنا الثوابَ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عز وجل».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «منّا».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تعالى».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الحسن والقبح».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أيضاً».

٦. في الأصل: «وكيف».

٧. في الأصل: «كثر».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «منه».

العظيم، وذلك مُخْرِجٌ لَتِلْكَ الْمَشَقَّةِ مِنْ أَنْ تَكُونَ ضَرَرًا إِلَى أَنْ تَكُونَ نَفْعًا؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِيصَالُهَا وَاجِبًا عَلَيْنَا.

وأيضاً فَلَوْ كَانَ الضَّرَرُ مُرَاعَى فِي هَذَا الْبَابِ لَوَجَبَ أَنْ نَعْتَبِرَ زِيَادَتَهُ وَتُقْصَانَهُ، كَمَا (٨٠/ألف) نَعْتَبِرُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الضَّرَرِ^١ وَالنَّفْعِ إِذَا حَصَلَ فِي الْفِعْلِ. و قد عَلِمْنَا أَنَّ إِيصَالَ الْمَنَافِعِ إِلَى غَيْرِنَا لَا يَجِبُ عَلَيْنَا؛ سَوَاءً كَانَ اسْتِضْرَارُنَا^٢ بِذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ انْتِفَاعٍ مِنْ^٣ أَوْصَلْنَاهَا إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُ.

[الدليل الخامس]

دليلٌ آخَرٌ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَحَ غَيْرُ وَاجِبٍ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةَ كُلَّهَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْعُقُولِ، وَ يَتَنَاوَلُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ جُمْلَةً لَهَا - كَمَا نَقُولُهُ^٥ فِي وَجوبِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ الْعُقَلَاءُ ضَرُورَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ إِيصَالَ الْمَنَافِعِ وَاجِبٌ مَتَى خَلَا مِنْ مَفْسَدَةٍ أَوْ مَشَقَّةٍ عَلَى فَاعِلِهِ؛ وَ مَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

[إبطال ما استدل به على وجوب الأصلح]

فإن تَعَلَّقُوا بِمَا لَا يَزَالُونَ يَعْتَمِدُونَهُ وَ يَقُولُونَ^٦ بِهِ: مِنْ أَنَّ^٧ الْمَوْسِرَ الْمُكْثِرَ لَوْ رَأَى^٨

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في الضرر».

٢. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «استقرارنا».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «من انتفاع بمن». و في المطبوع: «من الانتفاع بمن».

٤. في «م، ه»: «الأصل».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «نقول».

٦. هكذا في «خ»: «و يهولون». و في المطبوع: «و يتولون».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن» بدل «من أن».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لو رأى».

ظامياً يَنْطَلِئُ^١ إلى جُرْعَةٍ مِنَ الْمَاءِ، وَبَذَلُهَا لَهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، لَوْ جَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَهَا لَهُ^٢ وَلَا يَمْنَعَهُ مِنْهَا، وَيَسْتَحِقُّ الدَّمَ مَتَى مَنَعَهُ. وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَصْلَحُ، وَلَا مَضَرَّةَ عَلَى فَاعِلِهِ. وَقَالُوا^٣: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْعَقْلِيُّ الَّذِي طَلَبْتُمُوهُ مِنَّا. فَالْجَوَابُ^٤: أَنَا لَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ بَذْلِ الْجُرْعَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَلْ نَقُولُ: إِنْ كَانَ مِمَّنْ^٥ يَغْتَمُّ بِضَرَرٍ ذَلِكَ الْعَطْشَانِ وَتَلْظِيهِ - وَهُوَ الْأَغْلَبُ مِنَ الْحَالِ وَالْأَكْثَرُ - (٨٠/ب) فَيَلْزِمُهُ الْفِعْلُ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْ^٦ نَفْسِهِ. وَإِنْ قَدَرْنَا أَنَّهُ^٧ لَا غَمَّ يَلْحَقُهُ فَعَبْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ عِنْدَنَا بَذْلُ الْجُرْعَةِ. فَبَطَلَ مَا ظَنُّوهُ مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ لِكُونِهِ أَصْلَحَ. عَلَى أَنَّ هَذَا الْمِثَالَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْخِلَافِ - لَوْ كَانَ صَحِيحاً؛ - لِأَنَّهُ يَقْتَضِي دَفْعَ الضَّرَرِ عَنْ غَيْرِنَا، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي إِيصَالِ الْمَنَافِعِ الَّتِي لَا يَضُرُّ مَنْ^٨ تَوَصَّلُ^٩ إِلَيْهِ فَوَثَّهَا.

و مِثَالُ مَوْضِعِ الْخِلَافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَصْحَابِ الْأَصْلَحِ: مُوسِرٌ كَثِيرُ الْمَالِ يَعْلَمُ حَالَ فَقِيرٍ فِي جَوَارِهِ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَى عَطِيَّتِهِ حَتَّى إِنْ فَاتَتْهُ اسْتَضَرَّ غَايَةَ الضَّرَرِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَتَنَفَّعُ بِمَا يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ هَذَا الْمَوْسِرُ مِنْ مَالِهِ، وَلَا كَثِيرُ ضَرَرٍ^{١٠} عَلَى الْمَوْسِرِ فِي

٢١٠

١. يَنْطَلِئُ، أَيِ يَتَلَهَّبُ مِنْ شِدَّةِ الْعَطْشِ. (الصَّحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٢) (لظي).

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَقَالَ».

٤. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: - «هُوَ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْجَوَابُ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٧. فِي «خ»: «عَلَى».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّهُ».

٩. فِي «خ» - «يَضُرُّ مَنْ». ١٠. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعِ: «يُوصِلُ».

١١. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا ضَرَرُ كَثِيرٍ».

إِصَالِ ذَلِكَ إِلَيْهِ. وَ مَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَوْجِبُ عَلَى هَذَا الْمَوْسِرِ الْعَطِيَّةَ. وَ هَذَا مِثَالُ مَوْضِعِ الْخِلَافِ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِقُبْحِ مَنَعِ أَحَدِنَا غَيْرِهِ مِنَ الْاسْتِظْلَالِ بِظُلِّ حَائِطِهِ، أَوْ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَرْمِيهِ مِنْ فَضْلِهِ مَا كُلِّهِ، أَوْ التَّقَاطُطِ الْحَبِّ الْمُتَنَاطِرِ مِنْ حَصَادِهِ، أَوْ النَّظَرِ فِي مِرَاةٍ مَنْصُوبَةٍ فِي دَارِهِ، وَ ادَّعَوْا أَنَّ الْعِلَّةَ فِي قُبْحِ مَنَعِ ذَلِكَ أَنَّهُ مَنَفَعَةٌ لَا ضَرَرَ عَلَى بَازِلِهَا.

فَالْجَوَابُ^١ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ وَجْهَ (٨١/ألف) قُبْحِ الْمَنَعِ مِمَّا^٢ ذَكَرُوهُ أَنَّهُ عَبَثٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَ الْعَبَثُ قَبِيحٌ. وَ لَوْ كَانَ فِي الْمَنَعِ مِنْ ذَلِكَ فَائِدَةٌ وَ إِنْ قُلْتُ،^٣ لَحَسَنَ الْمَنَعِ. يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَنِيِّ الْمَوْسِرِ -الَّذِي لَا يَسْتَضِيرُّ بِالتَّقَاطُطِ مَا تَنَاطَرَ مِنْ حَبِّ زَرْعِهِ، وَ لَا يَعْتَدُّ بِضَرَرٍ يَسِيرٍ إِنْ كَانَ^٤ فِي ذَلِكَ - أَنْ يَنْثُرَ شَيْئًا مِنَ الْحَبِّ لِيُلْتَقَطَ وَ يُنْتَفَعَ^٥ بِهِ، وَ وَجْهُ الْوُجُوبِ قَائِمٌ إِنْ كَانَ عَلَى مَا يَذْكُرُهُ مُخَالِفُونَ^٦، فَلَا فَصْلَ بَيْنَ الْمَنَعِ مِنَ التَّقَاطُطِ مَا^٧ يُنْثَرُ مِنَ الْحَبِّ وَ بَيْنَ اعْتِمَادِ نَثْرِ الْحَبِّ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و الجواب».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيما».

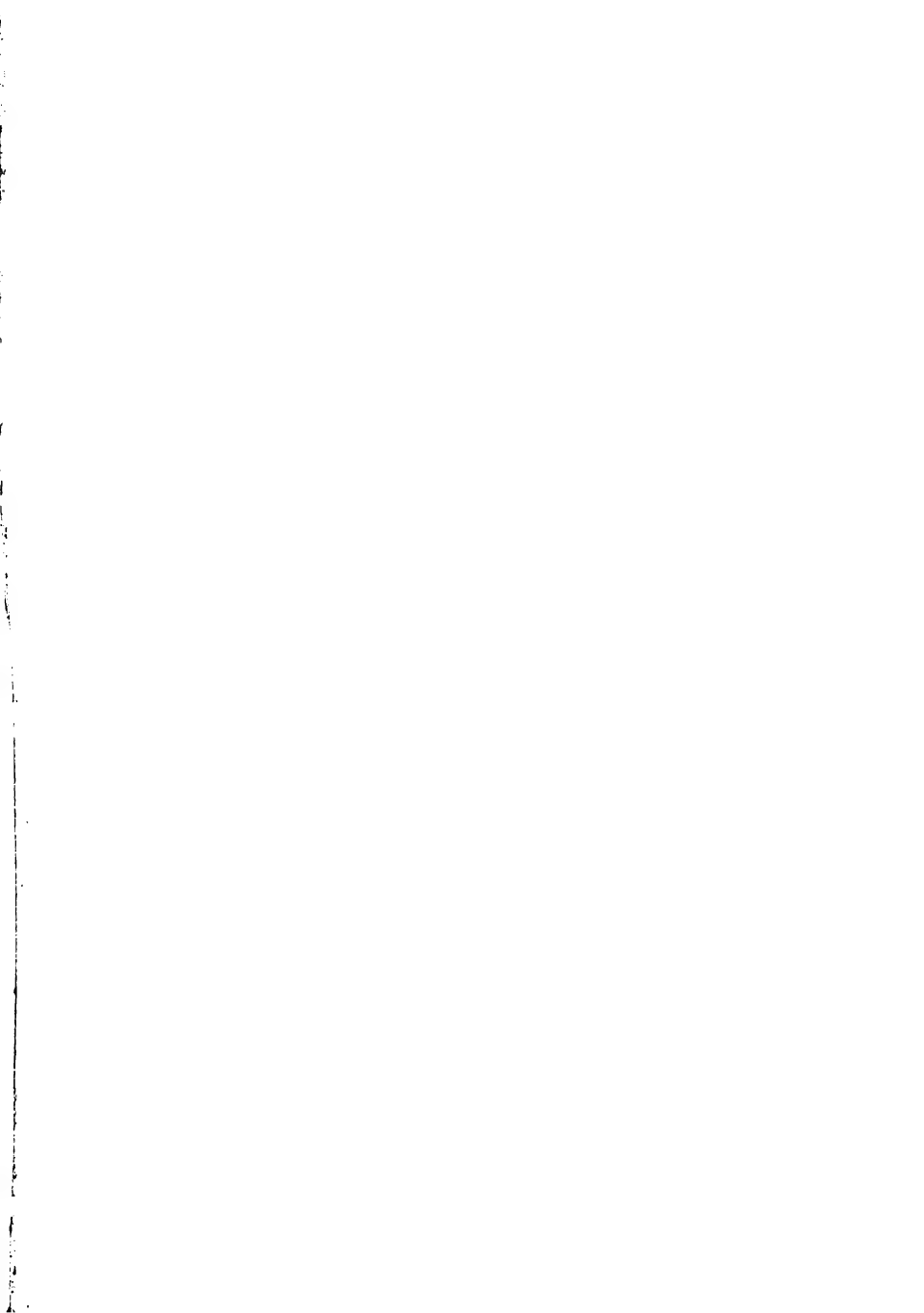
٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فإن قلت».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو لا يعتد بضرر يسير كان».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يلتقط و ينفع».

٦. في الأصل: «مخالفا».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الالتقاط لما».



[الفصل الثالث عشر]^١

الكلام في الآلام

[١]

فصل

في إثبات الآلم وذكر مُهمِّه^٢ أحكامه

الذي يَدُلُّ على إثباتِ الآلم: أَنْ أَحَدَنَا يَجِدُ - مِنْ طَرِيقِ الإدراكِ - نَفْسَهُ عِنْدَ تقطيعِ أعضائه على أمرٍ ما كَانَ يَجِدُهَا^٣ [عليه]^٤ قَبْلَ ذَلِكَ، كَمَا يَجِدُ ذَلِكَ^٥ عِنْدَ مُماسَّتهِ^٦ الحارَّ والباردَ؛ وَ يَفْصِلُ بَيْنَ العُضْوِ الذي يَأْلَمُ مِنْ جِهَتِهِ^٧، كَمَا يَفْصِلُ بَيْنَ العُضْوِ الذي يُدْرِكُ بهِ الحرارةَ والبرودةَ؛ فَكَمَا^٨ وَجَبَ في الحرارةِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى

١. في جميع النسخ - ما عدا الأصل - و المطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢. في «خ» و المطبوع: «فهم».

٣. هكذا في الأصل. و في «خ»: «على ما كان لا يجد». و في غيرهما: «على ما كان لا يجده».

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «ذلك».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مماسَّة».

٧. أي يميز بين العضو الذي يألم و بين غيره.

٨. في الأصل: «وكما».

مُدْرَكًا، فكَذَلِكَ فِي الْأَلَمِ؛ وَ إِنَّمَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَلَمَ يُدْرِكُ (٨١/ب) فِي مَحَلِّ الْحَيَاةِ بِهِ^١، وَ الْحَرَارَةُ وَ الْبُرُودَةُ^٢ تُدْرِكُ^٣ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ فِي غَيْرِهِ.
و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسَنَدَ هَذَا الْفَصْلُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ إِلَى التَّقْطِيعِ أَوْ الْوَهْيِ؛^٤
لأنَّهُمَا غَيْرُ مُدْرَكَيْنِ، وَ الْفَصْلُ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ نَجْدُهُ^٥ مِنْ طَرِيقِ الْإِدْرَاكِ، فَيَجِبُ أَنْ
يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مُدْرَكًا.

[بيان بعض أحكام الألم]

[أ.] وَ لَيْسَ لِلْأَلَمِ بَكُونُهُ أَلِمًا حَالٌ زَائِدَةٌ عَلَى إِدْرَاكِهِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَعَ نُفُورِ طَبْعِهِ عَنْهُ. وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ حَالًا لِلْحَيِّ - كَمَا نَقُولُهُ^٦ فِي الْعِلْمِ وَ الْإِرَادَةِ - لَوَجَبَ كَوْنُهُ أَلِمًا^٧ عِنْدَ وَجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ كَمَا يَجِبُ^٨ ذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ وَ الْاعْتِقَادِ. وَ لَوَجَبَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَلِمًا بِهَذَا الْمَعْنَى وَ إِنْ أَدْرَكَهُ وَ هُوَ مُشْتَبِهٌ^٩ لَهُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجَرْبَ^{١٠}

٢١٢

١. سوف يتكرر هذا التعبير أكثر من مرة، فتارة يقال: «في محل الحياة به» - كما في المتن - وأخرى: «بمحل الحياة فيه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو البرودة».

٣. في «خ، هـ» والمطبوع: «يدرك». وفي «م» «يدر».

٤. الوهي: الشق في الشيء. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٤٦٦ (وهي). والمراد إسناد الفصل إلى التقطيع أو الوهي دون الألم.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أثبتنا يحصل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نقول».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ألمًا».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجب».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مشتبه».

١٠. الجرب: من أصابه الجرب، وهو خلط غليظ يحدث تحت الجلد يكون معه بثور. المصباح المنير، ص ٩٤ (جرب).

يَلْتَذُّ بِحَكِّ الْجَرَبِ وَإِنْ حَدَثَ عَنْهُ الْمَعْنَى^١ الَّذِي يَأْلَمُ^٢ بِهِ إِذَا أَدْرَكَهُ وَهُوَ نَافِرٌ عَنْهُ، وَحَالُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^٣ مُشَابِهَةٌ لِحَالِهِ فِيمَا يُدْرِكُهُ مِنَ الْحَرَارَةِ وَالثَّرْوَةِ^٤؛ لِأَنَّ^٥ الْمَقْرُورَ^٦ يَلْتَذُّ بِإِدْرَاكِ حَرَارَةِ النَّارِ وَيَأْلَمُ بِإِدْرَاكِ بُرُودَةِ الثَّلْجِ، وَالمَحْرُورَ بِعَكْسِ ذَلِكَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْحَالُ^٧؛ لِأَنَّ الْحَرَارَةَ وَالثَّرْوَةَ^٨ تُدْرِكُ^٩ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ^{١٠} فِي غَيْرِهِ، وَالْأَلَمُ يُدْرِكُ (٨٢/ألف) بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ فِيهِ. وَالمُدْرِكُ وَإِنْ تَأْلَمَ بِمَا يُدْرِكُهُ^{١١} مِنْ حَرَارَةٍ أَوْ بُرُودَةٍ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّ الَّذِي أَدْرَكَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُسَمَّى أَلَمًا، وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ^{١٢} بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ^{١٣} مَا أَدْرَكَهُ فِي جِسْمِهِ وَهُوَ نَافِرٌ عَنْهُ.

[ب.] وَالصَّحِيحُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُدْرِكُ الْأَلَمَ كَمَا يُدْرِكُ سَائِرَ الْمُدْرَكَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَلَمًا^{١٤} بِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ النَّفَارِ عَلَيْهِ. بِخِلَافِ مَا نَفَاهُ بَعْضُ^{١٥} مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ هَذَا

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «المعنى».

٢. في «خ» والمطبوع: «يعلم».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نافر عنه في هذا إنما وضع».

٤. أي ما يدركه المقرور والمحور من الحرارة والبرودة. والظاهر أَنَّ في العبارة سقطاً. راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٢٢.

٥. هكذا في الأصل وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولأن».

٦. المقرور: مَنْ أَصَابَهُ الْقُرُّ، وَهُوَ الْبَرْدُ. الْمُغْرَبُ، ج ٢، ص ١٦٧ (قرر).

٧. أي حال الجرب وحال المقرور والمحور.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو البرودة».

٩. في غير الأصل: «يدرك».

١٠. في الأصل: «الحرارة».

١١. في الأصل: «وإن لم يألم بما يدركه». وفي «م»: «وإن تألم بما يدرك».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «اختص».

١٣. في «م»: «النسبة». وفي «هـ» الكلمة مبهمة.

١٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ألمًا».

١٥. هو أبو القاسم بن سهلويه، على ما نقل عنه في شرح الأصول الخمسة، ص ١١٣.

المَوْضِعُ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلإِدْرَاكِ - وَهُوَ كَوْنُ الْحَيِّ حَيًّا - حَاصِلٌ فِيهِ تَعَالَى، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُدْرِكًا.

[ج.] وأما^١ صفة جنس الأَلم فهي اختصاصه بأنه يُدْرِكُ في محلِّ الحياة به؛ لأنه لا يُعْقَلُ له صفة تُرْجَعُ إلى ذاته أَخْصُ مِنْ هذه الصفةِ، وَجَرَى في ذَلِكَ مَجْرَى مَا نَقُولُهُ مِنْ أَنَّ أَخْصَ صِفَاتِ التَّأْلِيفِ اخْتِصَاصُهُ بِالْمَحَلِّينَ.

[د.] وَيَجِبُ - عَلَى هَذَا - الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْأَلَامَ كُلَّهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ يُشَارُ إِلَيْهِ يَقْتَضِي اخْتِلَافَهَا.

[هـ.] وَالصَّحِيحُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَتَوَلَّدُ عَنِ التَّقْطِيعِ فِي جِسْمِ الْحَيِّ - كَثُرَ أَوْ قَلَّ - يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ عَلَى الْبَدَلِ، بِخِلَافِ قَوْلِ أَبِي هَاشِمٍ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛^٢ وَكَيْفَ (٨٢/ب) يَجُوزُ صِحَّةُ مَا قَالَهُ وَهُوَ مُؤَدِّ إِلَى أَنَّ^٣ أَحَدَ الضَّدَّيْنِ يَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ ضِدُّهُ الْآخَرُ، وَفِي هَذَا نَقْضُ الْأُصُولِ الْمُسْتَقَرَّةِ؟

٢١٣

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ قَدَرَ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْحَيِّ لَوْ كَانَ سِمْنًا^٤ فِي بَدَنِهِ، لَجَازَ أَنْ يَلْتَذَّ بِتَقْطِيعِهِ^٥ وَتَفْرِيقِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّذَاذِ الْجَرِبِ بِحُكِّ بَدَنِهِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ ذَلِكَ عُضْوًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ زِيَادَةً^٦ فِي الْبَدَنِ.

[و.] وَالَّذِي يُوَلَّدُ الْأَلَمَ عَلَى التَّحْقِيقِ هُوَ التَّفْرِيقُ، بِشَرْطِ انْتِفَاءِ صِحَّةِ الْحَيِّ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأما».

٢. شرح الأصول الخمسة، ص ١٤١.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أن».

٤. في الأصل: «سميناً».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بقطعه».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «زائداً».

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَلَمَ يَزِيدُ وَ يَنْقُصُ بِزِيَادَةِ وَ تَقْصَانِ مَا ذَكَرْنَاهُ.
و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاعْتِمَادُ هُوَ الْمُؤَلَّدُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْاعْتِمَادِ؛^١ بَدَلَالَةٍ
أَنَّ الْاعْتِمَادَ الْكَثِيرَ قَدْ يَتَزَايَدُ فِي الْمَوْضِعِ الصُّلْبِ، فَلَا يَحْصُلُ الْأَلَمُ عَلَى حَدِّ
حُصُولِهِ فِي الْمَوْضِعِ الرَّخْوِ مَعَ احْتِمَالِ الْمَحَلِّ لَهُ.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْاعْتِمَادَ هُوَ الْمُؤَلَّدُ لَهُ - وَ فُسِّرَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُؤَلَّدُ مَا يُؤَلَّدُهُ - جَازَ مَعَ
ارْتِفَاعِ^٢ الْإِبْهَامِ.

[ز.] وَ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ: أَنَّ الْأَلَمَ لَا يَجِبُ زِيَادَتُهُ بِزِيَادَةِ^٣ أَسْبَابِهِ، إِذَا كَانَ مَا يَنْتَفِي
مِنَ الصَّحَّةِ قَدْرًا مُتَسَاوِيًّا. وَ يَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ^٤ الْقَوِيَّ إِذَا غَرَزَ فِي بَدَنِ غَيْرِهِ
مِسْلَةً،^٥ وَجَدَ مِنْ أَلَمٍ غَرَزِهِ مِثْلَ مَا يَوْجَدُ عِنْدَ (٨٣/ألف) غَرَزِ الضَّعِيفِ، وَ إِنْ تَفَاضَلَا
فِي فِعْلِ السَّبَبِ؛ لِلْعِلَّةِ^٦ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا. وَ التَّرَمُّ نُصْرَةٌ^٧ لِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ الْأَلَمُ
مُتَوَلَّدًا عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ دُونَ بَعْضٍ.^٨

وَ قَدْ أَبَى ذَلِكَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَ قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَزَايَدَ الْأَسْبَابُ وَ لَا تَتَزَايَدَ
الْمُسَبَّبَاتُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَقْضًا لِلْأَصُولِ؛ وَ السَّبَبُ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُؤَلَّدَ مَعَ ارْتِفَاعِ
الْمَانِعِ، فَكَيْفَ يُؤَلَّدُ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ دُونَ الْآخَرِ؟ وَ انْتِفَاءُ الصَّحَّةِ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ فِي

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بزيادته».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ الكلمة مبهمه. و في المطبوع: «إيقاع».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «زيادة».

٤. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «فإن».

٥. المِسْلَةُ - بالكسر -: واحدة المَسَالِ، وَ هِيَ الْإِبْرُ الْعِظَامُ. وَ غَرَزَهَا فِي الْبَدَنِ: أَدْخَلَهَا فِيهِ. رَاجِعْ:

لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨٦ (غرز)؛ ج ١١، ص ٣٤٢ (سلل).

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «العلّة».

٧. في «خ» و المطبوع: «بضرة».

٨. رَاجِعْ: الْمُغْنِي، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٣٣.

التوليد حاصل، ولا اختصاص له بأحد السببين دون الآخر.^١
وفي هذه المسألة نَظَر، لَيْسَ هذا مَوْضِعُ تَقْصِيهِ،^٢ وَلَيْسَ التَّوَقُّفُ فِيهِ^٣ بِمَضْرُ
بَشْيٍ مِنَ الْأُصُولِ.

٢١٤

[ج.] وَالْأَلَمُ مِنْ فِعْلِنَا لَا يَقَعُ إِلَّا مُتَوَلِّدًا، وَيَجْرِي فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَجْرَى
التَّأْلِيفِ. وَ يَقَعُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى مُبْتَدَأً وَ مُتَوَلِّدًا. وَ يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ تَعَالَى الْأَلَمَ ابْتِدَاءً
مِنْ غَيْرِ وَهْيٍ؛ لِأَنَّ الْأَلَمَ لَا يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى الْوَهْيِ. وَ إِنَّمَا احْتَاجَ أَحَدُنَا فِيهِ
إِلَى الْوَهْيِ^٤ لِأَنَّا لَا نَفْعَلُهُ إِلَّا مُتَوَلِّدًا. وَ الْوَهْيُ هُوَ السَّبَبُ الْمُؤَلِّدُ لَهُ.^٥
وَ اسْتَدَلَّ أَبُو هَاشِمٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ (٨٣/ب) إِلَى الْوَهْيِ بِأَنَّ الْأَلَمَ تَعْظُمُ
وَ تَكْثُرُ عِنْدَ الصُّدَاعِ^٦ وَ التَّقْرِيسِ^٧ مِنْ غَيْرِ وَهْيٍ مَعْقُولٍ،^٨ وَ أَنَّ الْأَلَمَ لَا يَرْجِعُ
حُكْمُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَ كُلُّ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ مِنَ الْمَعَانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِ الْمَحَلِّ،
كَالْحَرَارَةِ وَ مَا أَشَبَّهَا.^٩

[ط.] وَالْأَلَمُ لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا^{١٠} أَنَّ صِفَةَ

١. راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ٥٥ - ٥٦.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقضيه».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «والتوقف فيه ليس». وفي المطبوع: «والتوفيق فيه ليس».

٤. في الأصل: - «وإنما احتاج أحدنا فيه إلى الوهي».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

٦. الصُّدَاعُ: وجع الرأس. كتاب العين، ج ١، ص ٢٩٢ (صدع).

٧. التَّقْرِيسُ - بالكسر -: ورم و وجع في مفاصل الكعبين وأصابع الرجلين. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٩٧ (نقرس).

٨. في «خ» الكلمة مبهمه. وفي المطبوع: «مقبول».

٩. راجع: المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ٥٢ - ٥٤.

١٠. تقدّم قبل قليل في ص ٣٤٩.

جِنْسِهِ الَّتِي بِهَا يَتَمَيَّزُ أَنْ أَحَدَنَا يُدْرِكُهُ بِمَحَلٍّ^١ الْحَيَاةِ فِيهِ، فَلَوْ وُجِدَ لَا^٢ فِي مَحَلٍّ
لَخَرَجَ عَمَّا بِهِ يَتَمَيَّزُ. وَلِأَنَّهُ لَا يُوَجِبُ لِلْحَيِّ حَالًا، وَ مَا لَا يُوَجِبُ حَالًا لِحَيٍّ^٣
لَا يَجُوزُ وَجُودُهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ.

[ي.] وَكَانَ أَبُو هَاشِمٍ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمُ يَمْنَعُ^٤ مِنْ وَجُودِ الْأَلَمِ فِي الْجَمَادِ، ثُمَّ جَوَزَ
فِي قَوْلِهِ الْحَادِثِ أَنْ يُوَجِدَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ^٥ فِيهِ حَيَاةً^٦.

و دَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّهُ لَا حُكْمَ يَرْجِعُ لِلْأَلَمِ إِلَى جُمْلَةٍ وَلَا حَيٍّ؛ فَجَرَى^٧ مَجْرَى
الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ^٨ فِي جَوَازِ وَجُودِهِمَا فِي كُلِّ مَحَلٍّ وَ إِنْ فَقِدَتِ الْحَيَاةُ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ
الْجَمَادَ لَوْ وُجِدَ فِيهِ جِنْسُ الْأَلَمِ فَغَيْرُ جَائِزٍ تَسْمِيَتِهِ - وَهُوَ فِي الْجَمَادِ - بِأَنَّهُ أَلَمٌ؛ لِأَنَّ
هَذَا الْأِسْمَ يَخْتَصُّ بِمَا يَتَأَلَّمُ^٩ بِهِ حَيٍّ^{١٠} وَ يُدْرِكُهُ مَعَ نِفَارِهِ عَنْهُ.

و لَا يَحْسُنُ مِنْهُ تَعَالَى (٨٤/ألف) أَنْ يُوَجِدَ الْأَلَمُ فِي الْجَمَادِ؛ لَكُونِهِ عَبَثًا؛ لِأَنَّ
الْجَمَادَ لَا يُدْرِكُهُ وَ لَا غَيْرَهُ مِنَ الْأَحْيَاءِ.

[ك.] وَ مِنْ شَأْنِ الْأَلَمِ^{١١} أَنْ لَا يَبْقَى؛ بَدَلَالَةٍ انْتِفَائِهِ عَنِ الْمَحَلِّ مَعَ احْتِمَالِهِ لَهُ مِنْ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «محَلٌّ».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «لا».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «للحيِّ حالًا».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يَمْتَنَعُ».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «و إن يكن». و في المطبوع: «و إن [لم] يكن».

٦. في الأصل: «حيًّا» بدل «فيه حياة». و راجع: المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ٦٢ و ٨٥.

٧. في النسخ و المطبوع: «يجري». و الصواب ما أثبتناه.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مجرى المرارة و الحرارة».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «تألم». و في المطبوع: «يألم».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الحي».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الاسم».

غَيْرِ ضِدٍّ، فَلَوْ كَانَ بَاقِيًا لَوَجَبَ أَنْ لَا يَنْتَفِيَّ إِلَّا بِضِدٍّ. وَلَوْ بَقِيَ الْأَلَمُ لِأَدْرَكَنَاهُ كَمَا تُدْرِكُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ^١ بَعْدَ الثَّامِ الْجُرْحِ لَا نَجِدُ أَلَمًا مَعَ^٢ نِفَارِ طَبْعِنَا، فَلَوْ كَانَ الْأَلَمُ بَاقِيًا لِأَدْرَكَنَاهُ وَ تَأَلَّمْنَا بِهِ.

و لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَلَمَ إِنَّمَا انْتَفَى بَعْدَ انْدِمَالِ الْجُرْحِ^٣ لِأَنَّ الْمَحَلَّ خَرَجَ مِنْ اِحْتِمَالِهِ لَهُ.^٤

و ذَلِكَ أَنَّ الْمَحَلَّ يَحْتَمِلُ الْأَلَمَ مَعَ الصَّحَّةِ وَ الْإِلْتِمَامِ، وَ لَا يَحْتَاجُ الْأَلَمُ إِلَى الْوَهْيِ - عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ^٥ - وَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ أَحَدُنَا إِلَى الْوَهْيِ لِيَكُونَ سَبَبًا فِي فِعْلِ الْأَلَمِ، وَ بَعْدَ وَجُودِ الْأَلَمِ مُتَوَلَّدًا يَجِبُ إِذَا كَانَ فِي جَنْسِهِ بَاقِيًا أَنْ لَا يَنْتَفِيَّ بِوُجُودِ الصَّحَّةِ.

وَ إِذَا كَانَ الْأَلَمُ غَيْرَ بَاقٍ وَ اسْتَمَرَّ التَّأَلُّمُ^٦ بِالْجُرْحِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ^٧ سَبَبَ هَذَا الْاسْتِمْرَارِ أَنَّ التَّفْرِيقَ الْمُتَقَدِّمَ يُؤَلِّدُهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا؛ كَمَا يُقَالُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ^٨ فِي الْاعْتِمَادِ الْإِلْزَامِ. وَ لَا^٩ يَمْتَنِعُ أَيْضًا تَجَدُّدُ انْتِفَاءِ الصَّحَّةِ بِتَجَدُّدِ افْتِرَاقَاتِ حَادِثَةٍ يَتَجَدَّدُ (ب/٨٤) مَعَهَا الْأَلَمُ.

وَ لَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ^{١٠} يَبْتَدِئُ فِعْلَ الْأَلَمِ فِي هَذَا الْجُرْحِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أَنَّ».

٢. في «خ» و المطبوع: «من».

٣. اندمال الجرح: تراجعه إلى البرء. المصباح المنير، ص ١٩٩ (دمل).

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «له».

٥. تقدّم قبل قليل في ص ٣٥٢.

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الألم». نعم، صُحِّحَتْ فِي حَاشِيَةِ «خ»، هـ، بِمَا أُثْبِتْنَاهُ.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إِنَّ».

٨. في الأصل: «- في مثل ذلك». و في المطبوع: «- في».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

وإن لم تُتجدَّد أسبابه، و نَظِيرُ ذلك ما قالوه في الأَلمِ الزائد^١ عن لَسْبَةِ^٢ العَقَرِ،
وأنه من فعلِ اللَّهِ تعالى بالعادة؛ لأنَّ حُمَةً^٣ العَقَرِ^٤ لا يجوزُ أن تَبْلُغَ^٥ في التفريقِ
والتقطيعِ^٦ أَكْثَرَ ممَّا يَبْلُغُهُ غَرَزُ الإبرةِ من الحديدِ، وقد عَلِمْنَا أنَّ التَّأْلِمَ بِالْحُمَةِ من
العَقَرِ أو الزُّبُورِ يَزِيدُ أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً عَلَى التَّأْلِمِ بَغَرَزِ الإبرة؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الزَّائِدَ
مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للزائد».

٢. في المطبوع «للسعة». وَلَسْبَتُهُ العَقَرُ: لدغته. معجم متن اللغة، ج ٥، ص ١٧٤ (لسب).

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جمة». وهكذا الكلام في قوله رحمه الله:
«بالحمة»، وهو في غير الأصل: «بالجمة».

٤. حُمَةُ العَقَرِ - هنا - : سَمَّهَا وَضَرَّهَا. لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٠١ (حمي).

٥. في غير الأصل: «يبلغ».

٦. في الأصل: - «والتقطيع».

[٢]

فَصْلُ

في ذكر الوجوه التي يحسنُ عليها الأَلَمُ أو يَقْبَحُ

الأَلَمُ يَحْسُنُ مَتَى خَلَا مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا و عَبَثًا و مَفْسَدَةً؛ لَأَنَّهُ لَا يَقْبَحُ إِلَّا مِنْ أَحَدٍ هذه الوجوه، فإذا ^١ عَرِيَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ^٢ وَجَبَ حُسْنُهُ. و سَنَدُّ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي بَعْدَ هَذَا.

[بيان الوجوه التي يقبح الأَلَمُ لأجلها]

و يَقْبَحُ الأَلَمُ لَأَنَّهُ ظُلْمٌ، و لَأَنَّهُ عَبَثٌ، و لَأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ. و حَدُّ الظُّلْمِ هُوَ: «الضَّرَرُ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ يُوفِي عَلَيْهِ، و لَا دَفْعَ ضَرَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، و لَيْسَ بِمُسْتَحَقٍّ». و الظُّرُّ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ (٨٥/ألف) يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ.

و يَجِبُ أَنْ يُزَادَ فِي هَذَا الْحَدِّ فَيَقَالَ: «و لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَافَعَةِ»؛ لِأَنَّ مَنْ دَفَعَ غَيْرَهُ و مَانَعَهُ فَوْقَ بِهِ مِنْ جِهَتِهِ ^٣ ضَرَرَ مَا قَصَدَهُ - بَلْ قَصَدَ إِلَى الْمُمَانَعَةِ فَقَطْ -

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إذا».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من هذه الوجوه» بدل «منها».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «جهة».

لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ^١ الْمُؤَلَّمُ عَوَضاً عَلَى الْمُؤَلِّمِ^٢ وَلَا يَكُونُ بِهِ^٣ ظَالِماً لَهُ. وَ هَذَا وَجْهٌ مُتَمَيِّزٌ مِنَ الْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ^٤؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ إِغْفَالُهُ؟

و لَا يُمْكِنُ أَنْ يُدْعَى دُخُولُ هَذَا الْوَجْهِ فِي جُمْلَةِ الْاسْتِحْقَاقِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَصَدَ^٥ إِيْلَامَ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ الْأَلَمُ، لَمْ يَسْتَحِقَّ بِذَلِكَ^٦ مِنْهُ أَلَمًا. وَالْأَلَامُ عَلَى سَبِيلِ الْعِقَابِ لَا يَسْتَحِقُّهَا بَعْضُنَا^٧ عَلَى بَعْضٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحَقًّا لِحُسْنٍ مِنَ الْمُدَافِعِ الْمُمَانِعِ أَنْ يَقْصِدَهُ وَيَعْتَمِدَهُ، كَمَا يَحْسُنُ فِي كُلِّ ضَرَرٍ مُسْتَحَقٍّ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ الْاعْتِمَادُ لَهُ. وَلِأَنَّ الضَّرَرَ الْمُسْتَحَقَّ أَيْضًا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَرِنًا بِالْإِهَانَةِ^٩ وَالْإِهَانَةِ^٨ وَ^{١٠} هَذِهِ الْجُمْلَةُ تُبَيِّنُ^{١١} تَمَيِّزَ^{١٢} هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ بَاقِي الْوَجْهِ.

و وَجَدْتُ لِبَعْضِ الْمُحْصِلِينَ^{١٣} كَلَامًا فِي وَجْهِ حُسْنِ الضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَافَعَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: وَجْهٌ حُسْنِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا^{١٤} أَوْجَبَ فِي عَقُولِنَا دَفْعَ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «على المؤلم».

٣. في الأصل: - «به».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الثلاثة».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «إلى».

٦. في الأصل: «لا يستحق» بدل «لم يستحق بذلك».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعضاً».

٨. هكذا في الأصل. وفي «خ، م» والمطبوع: «بالاستحقاق». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

٩. هكذا في الأصل و «م». وفي «ه» الكلمة مبهمه. وفي «خ» والمطبوع: «ولأنه».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

١١. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي «خ، ه» الكلمة مبهمه. وفي «م»: «يتبين».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تمييز».

١٣. وهو القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ).

١٤. هكذا في الأصل. وفي المطبوع: - «لما».

مَنْ يَقْصِدُ إِلَى (٨٥/ب) قَتَلْنَا وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى وَقُوعِ ضَرَرٍ بِهِ، فَقَدْ تَكْفَّلَ بِالْعَوَضِ
لِلْمَدْفُوعِ إِذَا اسْتَضَرَّ بِذَلِكَ الدَّفْعِ؛ كَمَا أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَبَاخَنَا ذَبَحَ الْبَهَائِمَ، كَانَ مُتَكَفِّلاً
بِعَوَضِ ذَبْحِهَا. قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي سُقُوطِ الْعَوَضِ عَنْهُ تَعَالَى كَوْنُ^١
الْمَدْفُوعِ ظَالِماً؛^٢ لِأَنَّ الْجَمَلَ الصَّوُولَ إِذَا صَالَ^٣ وَأَرَادَ قَتْلَ أَحَدِنَا، فَقَتَلَهُ دَافِعاً لَهُ،
فِعْوُضُهُ^٤ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَ^٥ تَعَالَى؛ مِنْ حَيْثُ أَبَاخَ دَفَعَهُ، وَإِنْ كَانَ جَانِياً بِمَا أَقْدَمَ
عَلَيْهِ ظَالِماً.^٦

٢١٧

وَلَوْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيحاً - وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ - لَمَّا احتِيجَ فِي حَدِّ الضَّرَرِ إِذَا
كَانَ ظُلْماً أَنْ يُقَالَ: «وَلَمْ يَقَعْ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَافَعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُدَافَعَةَ عَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ
قَدْ قَابَلَ الضَّرَرَ فِيهَا»^٧ النَّفْعَ الَّذِي ضَمِنَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ.^٨ وَهَذَا تَخْرِيجٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛
لَأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ حُسْنَ الْمُدَافَعَةِ - وَإِنْ وَقَعَ بِهَا ضَرَرٌ^٩ غَيْرُ مَقْصُودٍ - مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ
تَعَالَى، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ تَضَمَّنَ عَوَضَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ^{١٠} جَعَلَ حُسْنَ فِي عَقُولِنَا؛ فَلَوْ
كَانَ وَجْهُ الْحُسْنِ مَا ظَنَّنَهُ هَذَا الْمُسْتَدْرِكُ، لَكَانَ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ تَعَالَى يُذَمُّ عَلَى
الضَّرَرِ الْوَاقِعِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فِي حَالِ الْمُدَافَعَةِ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِوَجْهِ الْحُسْنِ. وَمَعْلُومٌ

١. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «كونه».

٢. في «م»: «ظُلماً».

٣. الصَّوُول - هنا -: الجملة الذي صار يقتل الناس ويعدو عليهم. والفعل صَوَّلَ من باب كَرَّمَ،
و صَالَ يصول أيضاً بمعناه. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٥٥٤ (صَالَ)؛ و ص ٥٥٧ (صُول).

٤. في الأصل: «عوضه».

٥. في الأصل: - «سبحانه و».

٦. نقل بالمعنى لما قاله القاضي عبد الجبار في المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٥٢ - ٤٥٤.

٧. في الأصل: «لها».

٨. في الأصل: «ضمنه القديم تعالى» بدل «ضمنه الله تعالى له».

٩. في الأصل: «وإن دفع بها ضرراً».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «حيث».

اشترأك العقلاء في العلم بحسن هذا الضرر، وسقوط (٨٦/ألف) الذم به؛ فعلم^١ أن وجه حسنه غير ما حكيناه عمّن ذكرناه.

وقد تقدّم في أول الكلام في العدل من هذا الكتاب الدلالة على أن الظلم^٢ يقبّح لكونه ظلماً.^٣

وحّد العبث: «ما لا غرض فيه» وإنما يكون الألم عبثاً إذا فعل لنفع يمكن الوصول إليه من دون ذلك الألم، ولم يكن فيه غرض زائد.

فأما الدلالة على أن الألم يقبّح لأنه عبث: فلا شبهة فيها؛ لأنه^٥ يقبّح من أحدنا أن يواطئ غيره ويراضيه على أن يضرّ به لعوض^٦ يدفعه إليه يرتضى بمثله في تحمّل^٧ ذلك الضرر؛ لأنه بالعوض قد خرج من أن يكون ظلماً، فلم يقبّح إلا لأنه عبث لا غرض فيه.

ولاشبهة في أن المفسدة وجه قبح؛^٨ فمتى عرّضت في فعل وجب لا محالة قبّحه.

[نفى الوجوه التي ادّعى أنها وجوه لقبح الألم]

وليس لأحد - مع تسليم المثال الذي ذكرناه - أن يجعل وجه القبح في ضرب من لا غرض في ضربه إلا بإصاّل العوض إليه تفويت الشكر؛ لأنّ باذِل هذا العوض

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وعلم».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الظلم».

٣. لقد سقط هذا البحث ممّا وصل إلينا من كتاب الذخيرة، لكنّه مذكور في الملخص، ص ٣١١.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأن».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعوض».

٧. في الأصل: «بمثله وتحمل»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «مثله في تحمل».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وهو وجه للقبح».

قد حَرَمَ^١ نَفْسَهُ السُّرُورَ^٢ بِالشُّكْرِ الَّذِي كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ أَوْصَلَ هَذَا النِّفْعَ إِلَى هَذَا الْمَضْرُوبِ (٨٦/ب) مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ.

وَذَلِكَ أَنَّ تَقْوِيَتَ الْمَنْفَعَةِ بِالشُّكْرِ إِنَّمَا يَقْبَحُ إِذَا كَانَ الشُّكْرُ حَاصِلًا أَوْ فِي حُكْمِ الْحَاصِلِ بِوُقُوعِ سَبَبِهِ، فَأَمَّا وَ لَيْسَ بِحَاصِلٍ وَ لَا فِي حُكْمِ الْحَاصِلِ فَلَيْسَ يَقْبَحُ تَقْوِيَتُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ قُبِحَ لَقَبِحَ أَنْ لَا يَتَفَضَّلَ^٣ الْإِنْسَانُ بِمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُهُ^٤ بِالْامْتِنَاعِ^٥ مِنَ التَّفَضُّلِ مَدْحٌ^٦ وَ ثَوَابٌ كَانَ يَسْتَحِقُّهُمَا لَوْ تَفَضَّلَ. وَ لَوَجَبَ قُبْحُ تَرْكِ النِّوَافِلِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَقْبَحَ تَرْكُ التَّجَارَةِ الْمُظَنُّونِ فِيهَا الرِّبْحَ وَ السُّرُورَ بِالْوُصُولِ^٧ إِلَى الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ بَتَرَكِ التَّجَارَةِ يَفُوتُهُ ذَلِكَ.

فَتَحَقَّقَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ وَجْهَ الْقُبْحِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ عَبَثًا.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبَحَ الْأَلَمُ لِكَوْنِهِ أَلَمًا^٨ - عَلَى مَا يُحْكِي عَنْ التَّنْوِيَةِ^٩؛ - لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا حُسْنَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَلَامِ ضَرُورَةً، كَالْأَلَمِ فِي تَنَاوُلِ الْأَدْوِيَةِ الْكَرِيهَةِ، وَ النَّظَرِ^{١٠} الشَّاقِّ، وَ الْهَرَبِ مِنَ السَّبْعِ بِالمَشْيِ^{١١} عَلَى الشُّوكِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا جرم».

٢. في الأصل: «للسرور».

٣. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «لا ينفصل». و في «م، هـ»: «لا يفضل».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تفويت».

٥. في الأصل: «بالانتفاع».

٦. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «قدح».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و الوصول».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يتألم» بدل «لكونه ألامًا».

٩. راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٧٩؛ الإرشاد للجويني، ص ١١٤.

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و المشي». و إنما أثبتنا ما في الأصل و ذلك

لما يأتي من المثل في ص ٣٦٩ و هو مثال الغدو على الشوك هرباً من السبع.

شَرَحَهُ^١ فَإِنْ عَنَى الْقَوْمُ بِالْقُبْحِ نِفَارَ الطَّبَعِ خَالَفُوا فِي عِبَارَةٍ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْقُبْحِ مَا يَقْتَضِي ذَمًّا فَاعِلِهِ. وَإِنْ جَعَلُوا الْقُبْحَ الَّذِي نَعْنِيهِ^٢ تَابِعًا لِنِفَارِ الطَّبَعِ فَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى مَا (٨٧/ألف) يُفْسِدُهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبَحَ الْأَلَمُ مِنْ حَيْثُ كَانَ ضَرَرًا - عَلَى مَا يُحْكِي عَنْ أَبِي هَاشِمٍ^٣؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ وَإِنْ اعْتَرَضَتْ فِي أَنَّ الْأَلَمَ بِالنَّفْعِ الْمُؤْفِي وَدَفَعَ الضَّرَرَ الزَّائِدَ عَلَيْهِ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَرَرًا، فَلَيْسَ^٤ يَشْتَبِهُ أَنَّهُ بِالِاسْتِحْقَاقِ لَا يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ ضَرَرًا، وَأَنَّ الْعِقَابَ ضَرَرًا لَا مَحَالَةَ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا^٥.

وَلَيْسَ يَقْدَحُ فِيهِ - عَلَى^٦ مَا يُحْكِي عَنْ أَبِي هَاشِمٍ - بِأَنَّ^٧ الْعَاصِيَ بِمَا تَعَجَّلَهُ مِنْ لَذَّةِ الْمَعْصِيَةِ قَدْ أَخْرَجَ الْعِقَابَ مِنْ كَوْنِهِ ضَرَرًا وَجَرَى مَجْرَى النِّفْعِ الْمُؤْفِي؛^٨ لِأَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعِقَابَ قَدْ يُسْتَحَقُّ عَلَى مَا لَا^٩ لَذَّةَ فِيهِ، بَلْ فِيهِ مَسَقَّةٌ، كَعِبَادَةِ^{١٠} الْأَصْنَامِ وَغَيْرِهَا. عَلَى أَنَّ لَذَّةَ الْمَعَاصِي يَسِيرَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَرَرِ الْعِقَابِ؛ فَكَيْفَ تُخْرِجُهُ^{١١} مِنْ كَوْنِهِ ضَرَرًا، وَيَجْرِي^{١٢} ذَلِكَ مَجْرَى النِّفْعِ الزَّائِدِ؟

١. يَأْتِي فِي ص ٣٦٩.

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بَعِينَهُ».

٣. رَاجِع: الْمَغْنِي، ج ١٣ (الْلُطْف)، ص ٢٩٣.

٤. فِي «م» - «فَلَيْسَ».

٥. فَيَكُونُ الْعِقَابُ قَبِيحًا؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا.

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْ أَنْ».

٨. رَاجِع: الْمَغْنِي، ج ١٣ (الْلُطْف)، ص ٢٩٣.

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَبَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ فِي الْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «لَا».

١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «لَعِبَادَةِ».

١١. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعِ: «يُخْرِجُهُ».

١٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِي».

وَكَمَا يَبْعُدُ^١ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ أَنَّ الْعِقَابَ لَيْسَ بِضَرَرٍ، يَبْعُدُ أَيْضاً قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِهِ: إِنْ كَوَّنَ الْأَلَمُ ضَرَرًا ثَابِتًا مَعَ النِّفْعِ الْمُؤَمِّي عَلَيْهِ، وَدَفَعَ الضَّرَرَ الْعَظِيمَ بِهِ؛^٢ لِأَنَّ هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ تَسْمِيَتَهُ بِأَنَّهُ ضَرَرٌ تَابِعَةٌ^٣ لِتَسْمِيَتِهِ بِالْأَلَمِ؛ وَمَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ ثَوْبًا يُسَاوِي دِرْهَمًا بَدِينَارًا، لَوْ (٨٧/ب) كَانَ الضَّرَرُ بِقُوَّةٍ^٤ انْتِفَاعِهِ بِالثَّوْبِ حَاصِلًا لَوْجَبَ أَنْ يُسَمَّى مُضِرًّا بِنَفْسِهِ. وَكَذَلِكَ مَنْ خَلَصَ غَرِيقًا مِنْ اللَّجَّةِ بِأَنْ خَدَشَ^٥ بَعْضَ جِلْدِهِ، لَوْ كَانَ مَا فَعَلَهُ بِهِ مِنَ الْأَلَمِ ضَرَرًا لَوْجَبَ أَنْ يُسَمَّى مُضِرًّا بِهِ؛ وَمَعْلُومٌ خِلَافُهُ.

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: إِنْ النِّفْعُ الزَّائِدُ فِي الْأَلَمِ أَوْ^٦ دَفَعَ الضَّرَرَ الْعَظِيمَ يُخْرِجُ الْأَلَمَ مِنْ أَنْ يُسَمَّى ضَرَرًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْرِجُ مَعَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ كَوْنِهِ كَذَلِكَ. وَلَوْ لَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمَا اسْتَحَقَّ تَعَالَى أَنْ يُسَمَّى ضَارًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْأَلَمَ بِغَيْرِ عَوَظٍ زَائِدٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ^٧ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْعِقَابِ، وَعَلَى مَذْهَبِ أَبِي هَاشِمٍ كَانَ يَجِبُ أَنْ^٨ لَا يُسَمَّى بِذَلِكَ الْبَتَّةَ.

وَيَجِبُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ يَكُونَ ظَنُّ النِّفْعِ - وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْمَظْنُونُ - يَجْرِي مَجْرَى النِّفْعِ فِي إِخْرَاجِ الْأَلَمِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَرَرًا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ مَنْ ظَنُّ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعد».

٢. قال به القاضي عبد الجبار في المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٨٦؛ ج ١٣ (اللفظ)، ص ٢٩٤.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تابع».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تقويت».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يخدش».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و» بدل «أو».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يُسَمَّى».

٨. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: - «أن».

٢٢٠

أَنَّ النِّفْعَ الْعَظِيمَ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ - كَالتِّجَارَةِ وَطَلَبِ الْعُلُومِ - مُضِرّاً بِنَفْسِهِ إِذَا تَكَلَّفَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُسَمُّونَهُ مُضِرّاً بِنَفْسِهِ فِيمَا فِيهِ نَفْعٌ حَاصِلٌ، وَأَقَامُوا الظَّنَّ مَقَامَ الْعِلْمِ فِي إِخْرَاجِ الْأَلَمِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَرَرًا كَمَا أَقَامُوهُ مَقَامَهُ فِي حُسْنِ^١ تَحْمُلِ الْأَلَمِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جنس».

[٣]

فصل

في الدلالة على أن الألف يحسن للنفع^١

إما معلوماً أو مظنوناً (٨٨/ألف)

الذي يدلُّ على ذلك: أنه يحسن من أحدنا أن يخرج الثوب أو الدار من يده على سبيل البيع بثمن حاضرٍ مقبوضٍ، إذا عليم أو ظنَّ أن انتفاعه بالثمن أكثر من انتفاعه بما أخرجه عن يده.^٢

وإنما حسن منه تفويت نفسه^٣ الانتفاع بمملكته؛ لأجل النفع الذي يُعجله. ولا شبهة على العقلاء في ذلك.

[مناقشة القول بأن وجه حسن تحمّل الضرر هو النفع لا العلم به]

وقد امتنع قومٌ من أن يقولوا: إن وجه حسن تحمّل الضرر هاهنا «العلم بالنفع» وقالوا:^٤ وجه حسنه «النفع» دون العلم به، و أجرؤه مجرى كون الجسم متحركاً

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «للنفع».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يفسد».

٤. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «وما» بدل «وقالوا». والكلمة مضطربة في «م، ه».

في أن عِلَّتَهُ^١ الحَرَكَةُ دُونَ الْعِلْمِ بِهَا.

وَلَيْسَ يَبْعُدُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحُسْنِ هُوَ الْعِلْمُ بِالنَّفْعِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ النِّفْعَ لَوْ حَصَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ وَلَا الظَّنُّ لَمَا حَسُنَ تَحْمُلُ الضَّرَرِ، وَمَتَى كَانَ عَالِمًا بِالنَّفْعِ أَوْ ظَانًّا^٢ حَسُنَ التَّحْمُلُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ التَّحَرُّكِ^٣ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ بِحُلُولِ الْحَرَكَةِ فِيهِ يَجِبُ كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا؛ عِلْمُهُ عَالِمٌ^٤ كَذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ. وَبِحَصُولِ النِّفْعِ فِي الْأَلَمِ لَا يَكُونُ حَسَنًا حَتَّى يَعْلَمْهُ مَنْ يَتَحَمَّلُهُ^٥.

[نفي أن يكون الظلم حسناً بسبب انتصاف الله تعالى للمظلوم]

فإن قيل: هذا يَقْتَضِي حُسْنَ الظُّلْمِ وَخُرُوجَهُ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا، بِانْتِصَافٍ^٦ (٨٩/ألف) اللَّهُ سُبْحَانَهُ^٧ مِنَ الظَّالِمِ بِمَا يَنْقُلُهُ مِنْ مَنَافِعِهِ^٨ إِلَى الْمَظْلُومِ.

قُلْنَا: ^٩ مِنْ حَقِّ الضَّرَرِ إِذَا حَسُنَ لِأَجْلِ النِّفْعِ أَنْ يَكُونَ النِّفْعُ فِيهِ مَقْصُودًا، وَالظَّالِمُ مَا فَعَلَ بِالْمَظْلُومِ الضَّرَرَ لِأَجْلِ الْإِنْتِفَاعِ^{١٠} بِالْإِنْتِصَافِ؛^{١١} بَلْ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عِلَّة».

٢. هكذا في الأصل. وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: - «أو ظانًّا».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المتحرك».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عالمًا».

٥. هكذا في الأصل و«م». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يتحمل».

٦. في الأصل: «و انتصاف».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المنافع».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أن يكون النفع فيه... لأجل الانتفاع».

١١. في «خ، م»: «بالانتفاع».

بِه^١ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ^٢ بِذَلِكَ.

وقد أُجِيبَ عن هذا السؤال: بَأَنَّ مِنْ حَقِّ النِّفْعِ الَّذِي يَحْسُنُ الضَّرْرُ لَهُ أَنْ يَكُونَ زَائِداً عَلَى ذَلِكَ الضَّرْرِ الْمُتَحَمَّلِ^٣ وَ مُوفِياً عَلَيْهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِياً لَهُ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ النِّفْعُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْتِصَافِ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ فِيهِ كَافِيَةٌ.

[تجوزيز حسن إلام الغير من دون رضاه على بعض الوجوه]

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ حَسَنَ مِنَّا أَنْ نَضُرَّ^٤ بِنَفْسِنَا لِلنِّفْعِ لَحَسَنَ مِنَّا أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِنَا^٥ مِنَ الْعُقَلَاءِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِرِضَاهُ، كَمَا يَحْسُنُ^٦ فِيمَا يُفْعَلُ مِنَ الْأَلَمِ لِدَفْعِ الضَّرْرِ. قُلْنَا: مَتَى^٧ بَلَغَ النِّفْعُ الْمُقَابِلُ لِلْأَلَمِ قَدْرًا عَظِيماً تَزُولُ الشُّبْهَةُ عَنِ الْعُقَلَاءِ فِي حُسْنِ تَحْمُلِ الضَّرْرِ لِمِثْلِهِ^٨، جَازَ أَنْ نَفْعَلَهُ^٩ بِالْعَاقِلِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِرِضَاهُ؛ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ رِضَا الْعُقَلَاءِ^{١٠} بِحَيْثُ يَجُوزُ دُخُولُ الشُّبْهَةِ فِيمَا يُقَابِلُ الْأَلَمَ مِنَ النِّفْعِ وَ تَخْتَلِفُ^{١١} أَحْوَالُهُمْ فِي تَحْمُلِ ذَلِكَ.

وَ إِنَّمَا حَكَمْنَاهُ (٨٩/ألف) بِهذه الجملة لأن النفع إذا بلغ الغاية في الزيادة

١. في المطبوع: - «به».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لنفعه بنفسه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «المحتمل».

٤. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «يضر».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لحسن أن يفعل ذلك لغيرنا».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و كما يحسن ذلك».

٧. في الأصل: «قيل».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمثله».

٩. في غير الأصل: «يفعله».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «العاقل».

١١. في «خ، هـ» و المطبوع: «و يختلف».

عَلَى الْأَلَمِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ الْعَاقِلِ لِتَحْمِيلِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ
بَدَّلَ^١ لَهُ عَلَى تَحْرِيكِ إصْبَعِهِ^٢ الْقَنَاطِيرُ مِنَ الذَّهَبِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَخْتَارَ^٣ تَحْرِيكَهَا
لِهَذَا النِّفْعِ الْعَظِيمِ، وَأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَخْتَرْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى نَقْصِهِ وَلِحَقِّ بَمَنْ^٤ يُؤَلَّى عَلَيْهِ،
وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُ؟! وَلِهَذَا^٥ حَسَنَ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَلِّمَ الْعُقَلَاءَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ
لِرِضَاهُمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى^٦ يُعَوِّضُهُمْ مِنَ النِّفْعِ بِمَا لَا بُدَّ إِذَا كَانُوا عُقَلَاءَ^٧ مِنْ أَنْ يَخْتَارُوهُ،
وَإِلَّا خَرَجُوا مِنْ أَنْ يَكُونُوا عُقَلَاءَ.

فَأَمَّا فِعْلُ الْأَلَمِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ: فَهَذَا حُكْمُهُ أَيْضًا فِي أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ نَفْعَلَهُ بِالْعَاقِلِ^٨
إِذَا زَالَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِرِضَاهُ. وَمَعَ اسْتِبَاهِ ذَلِكَ لَا نَفْعَلُهُ بِغَيْرِنَا
مِنَ الْعُقَلَاءِ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَإِنْ فَعَلْنَاهُ بِأَنْفُسِنَا وَبِمَنْ نَلِي عَلَيْهِ وَنُدَبُّهُ مِنْ أَوْلَادِنَا
بِحَسَبِ اجْتِهَادِنَا.

[فِي بَيَانِ حَسَنِ الْأَلَمِ مَعَ ظَنِّ النِّفْعِ]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ لِنَفْعِ مَظْنُونٍ: فَمِمَّا^٩ لَا شُبْهَةَ أَيْضًا فِيهِ؛^{١٠}

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يدل».

٢. في «خ» والمطبوع: «أصابه». نعم، صَحِّحَتْ فِي «خ» بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. في «م»: «من أن اختيار». وفي «ه» الكلمة مبهمة.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بما».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فهذا».

٦. في الأصل: - «تعالى».

٧. في «خ» والمطبوع: - «عقلاء».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يفعله العاقل».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وظنون».

١٠. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «فما».

١١. في المطبوع: «فيه أيضاً».

لأنه كما يحسن من أحدا إخراج العلق^١ النفيس^٢ من يده^٣ بتمن^٤ (٨٩/ب) مُعَجَّلٍ، كذلك يحسن بتمن مؤجل^٥؛ وإنما حسن في الوجه الثاني لظن النفع لا ليُحْصِله.

وكذلك يحسن منا^٦ طلب الأرياح بالأسفار البعيدة والمشاق الشديدة، وإتعا ب نفوسنا في طلب العلوم والآداب، وكل ذلك إنما حسن^٧ لظن^٨ النفع؛ بدلالة أنه يحسن عند حصوله من غير ترقب معنى سواه.

١. العلق - بالكسر -: النفيس من كل شيء. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٠ (علق).

٢. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «النفيس».

٣. هكذا في الأصل. وفي «خ، هـ» الكلمة مبهمه. وفي «م»: «في يده». وفي المطبوع: «مزيده».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. وفي الأصل الكلمة ممسوحة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعجل».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالثمن المؤجل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «منا».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يحسن».

٨. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «للظن».

في الدلالة على أن الألمَ يحسنُ لدفعِ الضررِ المعلومِ والمَظنونِ

الذي يدلُّ على ذلك: حُسْنُ الْعَدُوِّ عَلَى الشُّوكِ هَرَباً مِنَ السَّبْعِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَضَارِّ، وَشُرْبِ الْأَدْوِيَةِ الْكَرِيهَةِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ الْعِلَلِ، وَقَطْعِ الْأَعْضَاءِ لِسَلَامَةِ النَّفْسِ؛ وَأَمْثِلُهُ هَذَا الْوَجْهَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُحْصَى.^٢

وإنَّما يَحْسُنُ ذَلِكَ كُلُّهُ لِظَنِّ انْدِفَاعِ الضَّرَرِ، فَلَيْسَ يَكَادُ يُعْلَمُ^٣ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّ الضَّرَرَ يَنْدَفِعُ قَطْعاً؛ لَكِنَّا إِذَا عَلِمْنَا حُسْنَ تَحْمُلِ الضَّرَرِ لَظَنُّ انْدِفَاعِ الضَّرَرِ بِهِ، فَلَوْ عَلِمْنَا انْدِفَاعَهُ بِهِ كَانَ أَوْلَى بِالْحُسْنِ وَأَقْوَى.

وَمَا قِيلَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِثَالاً فِي دَفْعِ الضَّرَرِ الْمَعْلُومِ؛ مِنَ الْهَرَبِ مِنَ السَّبْعِ وَالنَّارِ^٤ بَعْدَ قُرْبِهِمَا مِنَ الْهَارِبِ،^٥ وَدَفْعِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَأَنَّ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «باب».

٢. في الأصل: - «وأمثله هذا الوجه أكثر من أن تُحصى».

٣. في الأصل: «الاندفاع للضرر، فليس في أن يُعلم».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو النار».

٥. هنا تنقطع نسخه الأصل.

ذَلِكَ^١ مَعْلُومٌ اِنْدِفَاعُهُ، وَ التَّوْبَةُ وَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ زَوَالَ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ [بِهَا].^٢

لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ لِلهَارِبِ مِنَ السَّبْعِ وَ النَّارِ بِأَن هَرَبَهُ يُنْجِيهِ، وَ إِنَّمَا الظَّنُّ فِي ذَلِكَ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُنْجِيَهُ الْهَرَبُ مِنَ الْمَصْرَةِ. وَ كَذَلِكَ الْجُوعُ وَ الْعَطَشُ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ عَلَى اِنْدِفَاعِهِمَا لَا مَحَالَةَ بِالْأَكْلِ وَ الشُّرْبِ.

فَأَمَّا التَّوْبَةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٣ جِهَةً وَجُوبِهَا اِنْدِفَاعُ الضَّرَرِ بِهَا؛ وَ إِنَّمَا يَجِبُ فِعْلُهَا لَوَجْهِ ثَابِتٍ فِيهَا. وَ لَوْ قَصَدَ بِالتَّوْبَةِ زَوَالَ الضَّرَرِ عَنْهُ وَ فَعَلَهَا لِذَلِكَ، كَمَا اسْتَحَقَّ بِهَا تَوَابًا، وَ لَا كَانَتْ مَقْبُولَةً؛ فَزَوَالَ الْعِقَابِ تَابِعٌ وَ لَيْسَ بِأَصْلٍ.

٢٢٤

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ حُسْنَ الْأَلَمِ هَاهُنَا إِنَّمَا هُوَ لِلنَّفْعِ، وَ هُوَ السُّرُورُ بِزَوَالِ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا السُّرُورَ لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ، وَ هُوَ نَفْعٌ لَا مَحَالَةَ.

وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حَسُنَ لِلنَّفْعِ الَّذِي هُوَ السُّرُورُ لَا لِدَفْعِ الضَّرَرِ بِهِ لَمَا وَجَبَ؛ لِأَنَّ تَحْمُلَ الضَّرَرِ لِلنَّفْعِ لَا يَجِبُ، وَ إِنَّمَا يَحْسُنُ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ تَحْمُلَ الضَّرَرِ لِدَفْعِ الْمَضَارِّ الْعَظِيمَةِ مَتَى لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْإِلْجَاءِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُوبِهِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَحْسُنْ لِلنَّفْعِ.

وَ قَدْ قِيلَ فِي هَذَا: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذُكِرَ، لَوَجَبَ فِيمَنْ عَرَّضَ غَيْرَهُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُحْسِنًا؛ لِأَنَّهُ عَرَّضَهُ لِمَا فِيهِ نَفْعٌ أَعْظَمُ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي تَحْمَلُهُ، وَ مَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

١. في النسخ و المطبوع: «له»، و هي زائدة.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في «خ، م» و المطبوع: «يكون».

فَصْلُ

فِي أَنَّ الضَّرَرَ قَدْ يَحْسُنُ لكَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا
وَهَلْ يَقُومُ الظَّنُّ فِيهِ مَقَامَ الْعِلْمِ؟

الْمُعْتَمَدُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ^١ هُوَ حُسْنُ ذَمِّ الْمُسِيءِ، وَإِنْ غَمَّهُ ذَلِكَ الذَّمُّ
وَأَلَمَهُ وَاسْتَضَرَّ بِهِ. وَمَعْلُومٌ حُسْنُ ذَلِكَ مَعَ تَعَرُّيهِ^٢ مِنَ النِّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ؛ فَلَا
وَجْهَ لِحُسْنِهِ إِلَّا الْاسْتِحْقَاقُ^٣.

[نفي أن يكون حسن المطالبة بالدين لأجل الاستحقاق]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الْأَصْلَ^٤ فِي هَذَا الْبَابِ حُسْنَ الْمُطَالَبَةِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ،
وَإِنْ أَضُرَّ ذَلِكَ بِالْمُطَالَبِ وَغَمَّهُ وَأَلَمَهُ.
وَذَلِكَ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْدَّيْنِ إِنَّمَا تَحْسُنُ وَإِنْ أَلَمَتْ؛ لِلنِّفْعِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْدَّيْنِ، وَأَنَّهُ
يَجْرِي مَجْرَى تَعْجِيلِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْعَمَلِ الشَّاقِّ.
وَمِنْ شَأْنِ مَا يَحْسُنُ مِنَ الْمَضَارِّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَحْسُنَ فِعْلُ الْإِنْسَانِ لَهُ

١. في المطبوع: «وذلك» بدل «على ذلك».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ الكلمة مبهمه. وفي المطبوع: «مع تعريضه».

٣. في النسخ والمطبوع: «لاستحقاق». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في «م»: «الأجل».

بِنَفْسِهِ^١، وَ قَدْ عَلِمَ حُسْنَ قَضَاءِ الدِّينِ ابْتِدَاءً لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَ تَحْمِلُهُ الْمَشَقَّةَ فِي قَضَائِهِ؛ فَعُلِمَ أَنَّ وَجَهَ حُسْنِهِ غَيْرُ الْاسْتِحْقَاقِ.

و يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ: مِنْ شَأْنِ الضَّرَرِ، إِذَا كَانَ كَوْنُهُ مُسْتَحَقّاً وَجَهَ حُسْنِهِ، أَنْ يُقَارِنَهُ الْاسْتِخْفَافُ^٢ وَ الْإِهَانَةُ؛ وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالَّذِينَ لَا تَجُوزُ^٣ مُقَارَنَةُ الْاسْتِخْفَافِ^٤ لَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: «إِنَّمَا^٥ يَحْسُنُ الضَّرَرُ لَكَوْنِهِ مُسْتَحَقّاً» وَ فَائِدَةُ^٦ كَوْنِهِ مُسْتَحَقّاً أَنْ يَحْسُنَ فِعْلُهُ، فَكَأَنْتُمْ قُلْتُمْ: «[إِنَّمَا^٧ يَحْسُنُ فِعْلُهُ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ فِعْلُهُ]».

قُلْنَا: إِذَا أَرَدْنَا التَّحْقِيقَ قُلْنَا: إِنَّمَا حَسَنَ دَمٌ^٨ الْعَاصِي وَ عِقَابُهُ لَوْ قُوعِ الْقَبِيحِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْقَبِيحِ هُوَ كَالسَّبَبِ فِي حُسْنِ الدَّمِ. وَ مَعْلُومٌ تَمَيُّزُ الْمَعْلُولِ مِنَ الْعِلَّةِ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ؛ وَ إِنَّمَا تَجُوزُ^٩ الشُّيُوخُ بِأَنْ قَالُوا: «يَحْسُنُ لَكَوْنِهِ مُسْتَحَقّاً» وَ أَرَادُوا سَبَبَ الْاسْتِحْقَاقِ.

[قيام الظن في الاستحقاق مقام العلم]

فَأَمَّا قِيَامُ الظَّنِّ فِي الْاسْتِحْقَاقِ مَقَامَ الْعِلْمِ: فَقَدْ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَنْصُصُ عَلَى ذَلِكَ وَ يُصَرِّحُ بِهِ،^{١٠} وَ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِحُسْنِ دَمٍ مَنْ عَلِمْنَا مِنْهُ فِعْلَ الْقَبِيحِ، ثُمَّ غَابَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَجُوزَ فِيهِ تَوْبَتَهُ وَ سُقُوطَ عِقَابِهِ وَ دَمُهُ، وَ يَحْسُنُ مَعَ هَذَا أَنْ نَدْمُهُ لَظُنِّ الْاسْتِحْقَاقِ.

١. أي ابتداءً بنفسه. راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٢٩.

٢. في «خ، م» و المطبوع: «الاستحقاق». ٣. في «خ، م» و المطبوع: «لا يجوز».

٤. في «خ، ه» و المطبوع: «الاستحقاق». و في «م»: «لاستحقاق». و الصحيح ما أثبتناه.

٥. في النسخ و المطبوع: «إذا». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٦. في «خ» و المطبوع: «و لا بد». ٧. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٨. في «خ» و المطبوع: «لدم». ٩. في المطبوع: «يجوز».

١٠. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٢٦.

و كَانَ يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى هَذَا لَمَا حَسَنَ مِنْ أَحَدٍ ذَمُّ مُسِيءٍ^١ وَلَا فَاعِلٍ لِقَبِيحٍ؛^٢ لَأَنَّهُ مُجَوِّزٌ فِي كُلِّ عَاصٍ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَهُ وَأَسْقَطَ عِقَابَهُ.
و كَانَ يَقُولُ فِي الشُّكْرِ وَالْمَدْحِ، وَ^٣ أَنَّهُمَا يَحْسُنَانِ مَعَ ظَنِّ الاستحقاقِ مِثْلَ ذَلِكَ.
و كَانَ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ حُسْنِ ذَمٍّ مَنْ ذَكَرْنَاهُ لِنَفْعٍ يَرْجِعُ إِلَى الذَّامِّ؛^٤
لَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ الْإِضْرَارُ بِالْغَيْرِ لِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَنَافِعِ. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِنَفْعٍ يَعُودُ
عَلَى الْمَذْمُومِ مِنْ ارْتِدَاعٍ^٥ عَنِ الْقَبِيحِ وَ انْزِجَارٍ؛^٦ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ حَاصِلٌ وَالنَّفْعَ غَيْرُ
مَعْلُومٍ.

و كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَمْنَعُ^٧ مِنْ ذَلِكَ وَ يَقُولُ: إِنَّ الضَّرَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْسُنَ لَظَرُّ
الاستحقاقِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مَعَ الْعِلْمِ. وَ يَقُولُ بِالْإِطْلَاقِ،^٨ وَ يَجْعَلُ^٩ وَجْهَ حُسْنِ هَذَا
الذَّمِّ - وَ إِنْ كَانَ مُشْرُوطاً - الْمَصْلَحَةَ^{١٠} وَ الرَّدْعَ وَ الرُّجْزَ.^{١١}
وَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ نَظَرٌ، وَ لَيْسَ هَذَا مَكَانَ تَقْصِيهِ.^{١٢}

١. هكذا في التمهيد. و في «خ» و المطبوع: «بشيء». و في «م، ه» الكلمة مبهمه.

٢. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «القبیح».

٣. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: - «و».

٤. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «الذم».

٥. هكذا في التمهيد. و في «خ، م، ه» و المطبوع: «أن تداع».

٦. هكذا في التمهيد. و في «خ، م»؛ «و أثر جاز». و في «ه»: «و أثر جار». و في المطبوع: «و الانزجار».

٧. في النسخ و المطبوع: «مع». و الصواب ما أثبتناه.

٨. في النسخ و المطبوع: «الإطلاق». و للمزيد راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٣٠.

٩. في «خ» الكلمة مبهمه. و في المطبوع: «و يجعله».

١٠. في «م»: «المصلحة».

١١. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٣٦٣ - ٣٦٥.

١٢. في «خ» و المطبوع: «يقتضيه». و في «م، ه»: الكلمة مبهمه.

[٦]

فصل

في الوجوه التي يفعل تعالى الأثم لها

الصحيح من المذهب: أن الله تعالى لا يفعل الآثم لدفع الضرر بها ولا الظن؛ وإنما يفعلها إما للنفع أو الاستحقاق.

فأما الظن فلا شبهة فيه؛ لأنه تعالى ممن لا تجب^١ عليه الظنون؛ لكونه عالماً لنفسه.

[في إثبات أن الله تعالى لا يفعل الأثم لدفع الضرر، و مناقشة الإشكالات الواردة عليه]

و أما الوجه في أنه تعالى لا يفعل الأثم لدفع الضرر - وإن جاز ذلك فينا -: فهو أن من شرط حسن ما يدفع به الضرر من المضاير في الشاهد أن يكون الدافع لها لا يتمكّن من دفعها إلا بما يفعل^٢ من الضرر. و من شرطه أيضاً أن يكون الضرر المدفوع من فعل غير الدافع.

و قد علمنا أنه لا شيء من المضاير التي يفعلها^٣ الله تعالى أو يفعلها العباد؛ إلا

١. في «خ» و المطبوع: «لا يجب».

٢. في النسخ و المطبوع: «فعله». و الصواب ما أثبتناه.

٣. في «خ، م، هـ» و المطبوع: «يفعله». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في «خ» - «العباد».

و هو تعالى قادرٌ على دفعه من غير فعلٍ شيءٍ من المضار.^١ وهذا وجهٌ يقتضي قُبْحَ فعله تعالى الضررَ ليدفع به ضرراً من فعله أو فعلٍ عباده.

و الشرطُ الآخرُ - الذي هو^٢ أن يكون الضررُ المدفوعُ من فعلٍ غيرِ الدافع - يقتضي قُبْحَ دفعه عن الغيرِ الضررَ من جهته تعالى بضررٍ.^٣

فإن قيل: كيف تدعون أن دفع الضرر بالضرر لا يحسنُ في الشاهد إلا بعد أن يكون ذلك الضررُ ممَّا لا يندفعُ إلا بالضررِ، و قد مضى في كلام الشيوخ أن من أمكنه تَخْلِيصُ الغريقِ مِنَ اللُّجَةِ من غير كسر يده، متى خلَّصه بكسر يده لاسْتَحَقَّ^٥ عليه بعدُ^٦ عَوْضاً؛ وإنما يكونُ فعله^٧ عَثْناً، و يَقْبُحُ من هذا الوجه، لأنه ظلم؟ قلنا: الصحيحُ غيرُ^٨ ذلك، و أن من كَسَرَ يَدَ الغريقِ حتَّى خلَّصه و هو مُتَمَكِّنٌ^٩ من التخليصِ من غيرِ إيلامٍ له، يَسْتَحَقُّ عليه العَوْضُ؛ لأنه قد أَضَرَ به ضرراً لا بُدَّ في مُقَابَلَتِهِ من نفعٍ أو ما جرى مجراه. و لَيْسَ يَجُوزُ أن يكونَ له في مُقَابَلَتِهِ تَخْلِيصُهُ؛ لأنَّ التخليصَ إنما يكونُ في مُقَابَلَةِ الأَلَمِ إذا لم يُمْكِنْ^{١٠} من دونِ أَلَمٍ، و كَسَرَ اليَدِ في هذا المَوْضِعِ كأنه مُبْتَدَأٌ^{١١} لَيْسَ في مُقَابَلَتِهِ شيءٌ.

١. في «خ» و المطبوع: «المضرات». و في «م»: «الضرر».

٢. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «هو الذي».

٣. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «ضرر».

٤. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «غير».

٥. في «خ، م» و المطبوع: «لا يستحق».

٦. في «خ، م» - «بعد».

٧. في «خ» - «فعله». و في المطبوع: «[فعله] يكون».

٨. في النسخ و المطبوع: «على» بدل «غير». و بما أثبتناه يستقيم المعنى.

٩. في «خ»: «حتَّى يحصله و هو ممكن». و في المطبوع: «حتَّى يخلصه و ممكن».

١٠. في «خ، م»: «لم يكن». و في «ه» الكلمة مبهمه.

١١. في «م» و المطبوع: «مبتدأ».

و بَعْدُ، فَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ: أَنَّ بَيْنَ الْأَلَمِ إِذَا فُعِلَ لِلنَّفْعِ وَ بَيْنَهُ إِذَا فُعِلَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ فَرْقًا فِي الشَّرْطِ الَّذِي يَحْسُنُ كُلُّ وَاحِدِهِ لَهُ؛ فَلَوْ كَانَ كَسْرُ يَدِ الْغَرِيقِ مَعَ إِمْكَانِ تَخْلِيصِهِ بِغَيْرِ أَلَمٍ يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا بِذَلِكَ^١، وَإِنَّمَا يَقْبَحُ لِلْعَبَثِ وَ فَقَدْ الْغَرَضُ، لَجَرَى^٢ فِي ذَلِكَ مَجْرَى النَّفْعِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَلَمَ غَيْرَهُ لِنَفْعٍ يَصِحُّ أَنْ يُوَصِّلَهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَلَمٍ^٣ يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَبَثًا. فَقَدْ تَسَاوَى الْمَوْضِعَانِ عَلَى هَذَا، وَ بَيْنَهُمَا^٤ فِي الْأَصُولِ فَرْقٌ قَدْ صَرَّحَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: جَوَّزُوا أَنْ يَفْعَلَ تَعَالَى أَلَمًا بِزَيْدٍ^٥ لِدَفْعِ ضَرَرٍ يَنْزِلُ بِهِ مِنْ عَمَرٍ وَعَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّ عَمَرًا يَفْعَلُ بِزَيْدٍ^٦ ذَلِكَ الضَّرَرَ لَا مَحَالَةَ مَتَى لَمْ يُولَمْ لِلَّهِ تَعَالَى زَيْدًا، فَإِنَّ أَلَمَهُ اخْتَارَ عَمَرُو الْامْتِنَاعَ مِنْ ظُلْمِ زَيْدٍ.

قُلْنَا: وَجْهُ حُسْنِ هَذَا الْأَلَمِ وَ وَجُوبِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ كَوْنُهُ لُطْفًا، لَا^٧ لِدَفْعِ الضَّرَرِ. وَ اللَّطْفُ يُوَجِّهُهُ التَّكْلِيفُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ التَّمَكِينِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُقَابَلَةَ بَيْنَ الْأَلَمَيْنِ الدَّافِعِ وَ الْمُدْفُوعِ هَاهُنَا^٨ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ (١٠٦/ألف)؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ إِبْلَامُهُ بِالكَثِيرِ مِنَ الْأَلَمِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لُطْفٌ فِي ارْتِفَاعِ وَقُوعِ ظُلْمٍ يَسِيرُ بِهِ،^٩ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ

٢٢٨

١. أي يدفع الضرر، وهو التخليص من الغرق في المثال.

٢. قوله رحمه الله: «لجری» جواب «لو».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. و في المطبوع: «[أن]» بدله.

٤. في النسخ و المطبوع: «أو بينهما». و الصواب ما أثبتناه.

٥. في «خ، م» و المطبوع: «يريد». و في «ه»: «يريد». و ما أثبتناه مستفاد من تمهيد الأصول.

٦. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «أن زيدا يفعل بعمره». و الصواب ما أثبتناه.

٧. هكذا في تمهيد الأصول. و في «خ، م»: «أطفالاً». و في المطبوع: «أطفاً؛ كلاهما بدل «لطفاً، لا».

٨. أي في باب اللطف.

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «به».

الضررُ التيسيرُ بالضررِ العظيم؟ فعلم أن الألم هاهنا إنما وجب للمصلحة واللفظ،^١ لا لدفع الضرر؛ ألا ترى أنه يجب هذا الألم وإن كان لطفاً في ارتفاع ظلم يقع بغير المؤلم، ويجب أيضاً إذا كان لا يختار عنده القبيح وإن لم يكن ذلك القبيح ظلماً ولا ضرراً؟ فعلم أن وجه حسنه غير دفع الضرر به.

فإن قيل: ألا جاز منه تعالى أن يؤلم أحدنا على سبيل دفع الضرر - الذي هو العقاب - عنه؟ كأنه يعلم أنه إن ألمه امتنع من فعل قبيح لو فعله استحق به العقاب. ولا يستحق على هذا الألم عوضاً؛ لأن بإزائه اندفاع العقاب، وهو من أعظم المضار.

قلنا: قد بينا أن الشرط في حسن فعل الضرر لدفع ضرر به أن يكون المدفوع من فعل غير الدافع، ولا يجوز أن يكون الألم الدافع هو^٥ والألم المدفوع من جهة فاعل واحد. والذي يدل على صحة ما ذكرناه من الشرط: أن كل ضرر في الشاهد حسن فعله لدفع ضرر لا بد من كونه بهذه الصفة، وأنه متى كانا من فاعل واحد بطلت جهة الحسن بلا شبهة. وهذا (١٠٦/ب) يوجب قبح فعله تعالى الضرر ليدفع به ضرراً من فعله.

ويبطل ذلك أيضاً ما تقدم ذكره من^٦ أن الشرط في حسن دفع الضرر بضر^٧

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للفظ والمصلحة».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «إذا».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جنس».

٥. في الأصل: - «هو».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بضر».

أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَنْدَفِعُ^١ إِلَّا بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ الْعِقَابِ، وَيَحْسُنُ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ هَذَا الضَّرَرِ.

وَأَيْضاً فَهَذَا الضَّرَرُ إِذَا كَانَ لُطْفاً فِي الْامْتِنَاعِ مِنْ قَبِيحٍ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ لُطْفٌ، وَجِهَةٌ وَجُوبُهُ كَوْنُهُ لُطْفاً، لَا انْدِفَاعُ^٢ الضَّرَرِ بِهِ. يُبَيِّنُ^٣ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَجِبُ فِيمَا لَا يُسْتَحَقُّ بِتَرْكِهِ ضَرَرٌ^٤ مِنَ النَوَافِلِ وَالْمَنْدُوبَاتِ.^٥

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْامْتِنَاعَ مِنَ الْقَبِيحِ وَفِعْلَ الْوَاجِبِ يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ؛ فَلَيْسَ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَلَمَ الَّذِي هُوَ لُطْفٌ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ أَوْ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ «إِنَّمَا حَسَنٌ لِلتَّخْلُصِ^٦ بِهِ مِنَ الْعِقَابِ» دُونَ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ جِهَةً حُسْنِهِ حُصُولُ الثَّوَابِ وَالنَّفْعِ الْعَظِيمِ بِهِ».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْأَلَمُ الَّذِي هُوَ لُطْفٌ^٧ فِي فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ امْتِنَاعٍ مِنْ قَبِيحٍ، يَحْسُنُ لِأَجْلِ الثَّوَابِ مِنْ غَيْرِ عَوَظٍ فِي مُقَابَلَتِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الثَّوَابَ فِي مُقَابَلَةِ فِعْلِ الطَّاعَةِ وَالتَّزَامِ الْمَشَقَّةِ بِهَا، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الثَّوَابُ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْأَلَمِ، فَلَا بُدَّ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْأَلَمِ^٨ مِنْ عَوَظٍ، وَإِلَّا كَانَ ظُلْماً.

١. في الأصل: «لا يدفع».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا اندفاع».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تبيين».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. والكلمة تبدو هكذا أيضاً في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ضرراً».

٥. في الأصل: - «والمندوبات».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التخلص».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «اللطف».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا بد من مقابله».

و بَعْدُ، فَمِنْ شَرَطِ حُسْنِ^١ مَا نَفَعْلُهُ^٢ (١٠٧/ألف) بَغْيَرِنَا مِنْ الْأَلَمِ لَدَفْعِ الضَّرَرِ^٣ أَنْ يَكُونَ مَنْ^٤ يُدْفَعُ عَنْهُ لَا يَتِمَكَّنُ هُوَ مِنْ إِزَالَةِ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ بِفِعْلِهِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَقْدِرُ عَلَى التَّخْلُصِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ بِالْقَبِيحِ؛ بَأَنَّ لَا يَفْعَلَهُ وَ يَعْدِلُ عَنْهُ، وَ بَعْدَ أَنْ فَعَلَهُ يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَةِ الْعِقَابِ بِالتَّوْبَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَعَلَ بِهِ الضَّرَرُ لِذَفْعِ ضَرَرٍ هُوَ قَادِرٌ عَلَى دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ.^٥

و مِمَّا قِيلَ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مِنْ حَقِّ مَا نَفَعْلُهُ بَغْيَرِنَا مِنْ الضَّرَرِ لَدَفْعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ مِنَ الْمَضَرَّةِ، أَنْ يَكُونَ مَنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ بِهِ مُلْجَأً^٦ إِلَى فِعْلِ مِثْلِهِ مَتَى عَلِمَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَكُونُ مُلْجَأً إِلَى إِزَالَةِ الْعِقَابِ عَنْ نَفْسِهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَ لَا بِفِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ الْأَلَمَ لِلْإِعْتِبَارِ لَا لِلْعَوَضِ]

و الَّذِي أَطْلَقْنَاهُ^٧ فِي صَدْرِ هَذَا الْبَابِ مِنْ «أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ الْأَلَمَ لِلنَّفْعِ الَّذِي هُوَ الْعَوَضُ» فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَوُّزِ. وَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ الْأَلَمَ فِي دَارِ الدُّنْيَا فِي الْبَالِغِينَ وَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَطْفَالِ وَ الْبَهَائِمِ لِلْإِعْتِبَارِ،^٨ وَ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ

١. فِي الْأَصْلِ: - «حَسَن».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي «خ، م» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ. وَ فِي «هـ»: «نَفْعَلُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَفْعَلُ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ الْأَلَمِ لَدَفْعِ الْمَضَارِّ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِمَنْ».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «بِفِعْلِهِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَقْدِرُ عَلَى التَّخْلُصِ...» إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ «خ» وَ الْمَطْبُوعِ.

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَنْ يَكُونَ مَنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ مُلْجَأً».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَطْلَقْنَاهُ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِلْإِعْتِبَارِ».

مِنَ الْعَوَضِ؛^١ لِأَنَّ الْأَلَمَ يَخْرُجُ بِالاعتبارِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِبْنًا،^٢ وَبِالْعَوَضِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا.

و قد مَضَى في كلامِ أبي هاشمٍ أَنَّهُ تَعَالَى^٣ يَفْعَلُ الْأَلَمَ لِلأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؛ (١٠٧/ب) لِلْعَوَضِ وَ الاعتبارِ.^٤ ٢٣٠

و الأولَى ما ذَكَرناه؛ لَأَنَّهُ تَعَالَى لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْصِدَ بِفِعْلِ الْوَاجِبِ الْوَجْهَ الَّذِي لَهُ وَجَبَ دُونَ غَيْرِهِ، وَ الْأَلَمُ إِذَا كَانَ لُطْفًا فِي التَّكْلِيفِ فَالتَّكْلِيفُ يَوْجِبُهُ؛ لَأَنَّهُ لُطْفٌ^٥ فِيهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ فِي فِعْلِهِ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي لَهُ وَجَبَ دُونَ غَيْرِهِ. وَ إِنَّمَا الْعَوَضُ^٦ تَابِعٌ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا^٧ يَفْعَلُ لِكَيْ يَخْرُجَ هَذَا الْأَلَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا، وَ إِلَّا فَالْعَرَضُ هُوَ مَا يَرْجِعُ^٨ إِلَى التَّكْلِيفِ مِنْ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً فِيهِ.^٩

وَ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يُجِيزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَلَمَ لِلْعَوَضِ مِنْ دُونَ اعْتِبَارِ^{١٠} وَ قد بَيَّنَّا^{١١} أَنَّ الْعَوَضَ مِمَّا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِهِ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَخْتَصُّ بِصِفَةٍ لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِهَا، كَمَا نَقُولُهُ فِي الثَّوَابِ. وَ إِذَا^{١٢} حَسَنَ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَبْتَدِئَ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عوض».

٢. في الأصل: «يخرج من أن يكون عبثاً بالاعتبار».

٣. في «خ» و المطبوع: - «تعالى».

٤. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٣٢؛ المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٣٩٠.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مصلحة».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «من».

٧. في الأصل: - «إنما».

٨. في الأصل: «ما هو يرجع».

٩. في «خ» و المطبوع: «منه».

١٠. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٣٢؛ المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٣٩٠.

١١. تقدّم في ص ٣٥٢.

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فإذا».

بمثلِ العَوَضِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُولَمَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَبَثٌ. وَقَدْ مَضَى لَنَا^١، أَنْ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى بَذْلِ النِّعَمِ لِمَنْ يَتَحَمَّلُ الضَّرْبَ^٢ وَيَرْضَى بِتَحَمُّلِهِ لِأَجْلِ الْمَنْفَعَةِ الْمَبْدُولَةِ - فِي أَنَّهُ قَبِيحٌ؛ لِأَجْلِ كَوْنِهِ عَبَثًا - وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنْ اسْتِيجَارٍ مَنْ يَنْقُلُ^٣ الْمَاءَ مِنْ نَهْرٍ إِلَى آخَرَ لَا لَغَرَضٍ أَكْثَرَ^٤ مِنْ إِيصَالِ الْأَجْرَةِ إِلَيْهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي: أَنَّ الْعَوَضَ عَلَى الْأَلَمِ يُقَارَنُ التَّعْظِيمُ وَالتَّجِيلُ كَالثَّوَابِ. وَذَلِكَ أَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا قَارَنَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُسْتَحَقُّ عَلَى الطَّاعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْمَدْحُ وَالتَّعْظِيمُ، وَالْأَلَمُ لَيْسَ (١٠٨/ألف) مِمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَقُّ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ وَالثَّمَنِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَعْظِيمٌ.

وَاعْتِذَازَ أَبِي عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ^٥ الْعَوَضَ لَهُ صِفَةٌ يَبِينُ بِهَا مِنَ التَّفَضُّلِ وَهِيَ كَوْنُهُ مُسْتَحَقًّا^٦، لَيْسَ^٧ بِعُذْرٍ صَحِيحٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى التَّفَضُّلِ فِي^٨ الشَّاهِدِ لِلْأَثْفَةِ^٩ الَّتِي تَلْحَقُ الْمُتَفَضَّلَ^{١٠} عَلَيْهِ، أَوْ لِأَنَّ الْمُتَفَضَّلَ يَمْتَنُّ بِتَفَضُّلِهِ^{١١}، أَوْ يُلْحَقُ فِيهِ بَعْضُ^{١٢}

١. هكذا في الأصل. وفي «خ، م» والمطبوع: «أما». وفي «هـ» الكلمة مبهمة.

٢. تقدّم في ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بذل النفع أن يتحمل الضرر».

٤. في «م»: «يفعل».

٥. في الأصل: - «من استيجار من ينقل الماء من نهر إلى آخر لا لغرض أكثر».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

٧. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٣٢.

٨. في الأصل: «فليس». في الأصل: «على».

٩. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «لا نفسه». وفي «م، هـ»: «الأثفة».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التفضل».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يمنن بفعله».

١٢. في الأصل: - «بعض».

الغَضاضة^١ وانحطاط الرُتبة، ولهذا يَخْتَلِفُ الحالُ بحسَبِ جَلَالَةِ الْمُتَفَضَّلِ وَعَظَمِ قَدْرِهِ وَعَكْسِ ذَلِكَ.

وَكُلُّ هَذَا غَيْرُ حَاصِلٍ فِيمَا يَتَفَضَّلُ بِهِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ^٢ عَلَى عِبَادِهِ؛ لَزَوَالِ كُلِّ مَا بَيْنَنَا أَنَّهُ يَصْرِفُ عَنِ التَّفَضُّلِ وَفَقْدِهِ مِنْ تَفَضُّلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ^٣ عَلَى الْعَبْدِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَجَمِيعِ أَحْوَالِهِ مِنْهُ تَعَالَى، فَلَا مَزِيَّةَ لِلِاسْتِحْقَاقِ عَلَى التَّفَضُّلِ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي أَلَمٍ سَاوَاهُ مَا لَيْسَ بِأَلَمٍ فِي كَوْنِهِ لُطْفًا وَمَصْلَحَةً؛ أَوْ تَوَجُّبُونَ أَنْ يَفْعَلَ تَعَالَى مَا لَيْسَ بِأَلَمٍ،^٤ أَمْ تَقُولُونَ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأَلَمِ وَمَا لَيْسَ بِأَلَمٍ؟ قُلْنَا: ^٥الصَّحِيحُ أَنَّهُ تَعَالَى^٦ مُخَيَّرٌ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُومُ مَقَامَ الْآخَرِ فِي الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ. وَالْأَلَمُ وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَضَرَّةٌ، فَبِالْأَعْوَاضِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تُوصَلُ إِلَى الْمُؤَلَمِ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَضَرَّةً إِلَى أَنْ يَكُونَ نَفْعًا وَإِحْسَانًا. فَجَرِيًا مَجْرَى فِعْلَيْنِ (١٠٨/ب) لَا ضَرَرَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَلَمَ قَدْ خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ ضَرَرًا بِالنَّفْعِ الْعَظِيمِ الزَّائِدِ، وَتَبَتَ^٧ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ حُصُولُ التَّخْيِيرِ بَيْنَهُمَا.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي: أَنَّ فِعْلَ الْأَلَمِ لِلْمَصْلَحَةِ وَهُنَاكَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهَا عَبَثٌ. وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبَثَ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ، وَلَيْسَ يَدْخُلُ الْفِعْلُ الَّذِي فِيهِ^٨ غَرَضٌ صَحِيحٌ

١. الغضاضة: الذلة والمنقصه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥١٧ (غضض).

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نعمة» بدل «كل نعمة».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «في كونه لطفًا ومصلحة».

٥. في الأصل: «قيل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تعالى».

٧. في «خ» والمطبوع: «و تثبت».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

في أن يكون عبثاً لأجل أن في المقدور ما يقوم مقامه؛ لأن ذلك يوجب في كل فعل له بدل في غرضه المقصود أن يكون عبثاً، ومعلوم خلاف ذلك.

ولا يشبه ما قلناه في اختيار أحدنا لأن يؤلم نفسه ليبلغ غرضاً يجوز أن يبلغه من غير ألم؛ لأن أحدنا ملجأ إلى أن لا يضراً بنفسه ضرراً يتمكّن من الوصول إلى الغرض فيه بغيره مما^٢ ليس بالألم، ولأنه يكون كأنه ألم نفسه ألماً ليس في مقابلته نفع ولا^٣ ما جرى مجراه.

وقد بينّا أن القديم تعالى بما يوصله إلى المؤلم من الأعواض العظيمة يخرج ألمه من أن يكون ضرراً إلى أن يكون^٤ نفعاً وإحساناً.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يضّر» بدون «لا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومما».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لا».

٤. في «خ» والمطبوع: - «ضرراً إلى أن يكون».

[٧]

فصل

في الرد على البكرية^١

[بيان السبب الذي دعا البكرية إلى مذهبهم في الآلام]

إنما أتيت هؤلاء القوم - في نفيهم ما هو معلوم من تألم الأطفال و البهائم -
لاعتقادهم^٢ الفاسد السابق^٣ أن الآلام لا تحسن^٤ (١٠٩/ألف) إلا على وجه
الاستحقاق، و رأوا أن الأطفال^٥ و من جرى مجراهم لا يستحقون الألم؛ فنقوا^٦
كونهم متألمين.

١ . البكرية: هم أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد، كان يوافق المعتزلة في أمور، و يوافق أهل السنة في أخرى، و انفرد بضلالات أكفرته الأمة فيها، منها ما انفرد به و عاند فيه العقلاء، و هو زعمه أن البهائم لا تحسن بالآلم، و أن الأطفال في المهد لا يألمون و إن قطعوا أو حرقوا، و أجاز أن يكونوا في وقت الضرب و القطع و الإحراق متلذذين مع ظهور البكاء و الصياح منهم. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٢٠٠ - ٢٠١؛ اعتقادات فرق المسلمين و المشركين، ص ٧٢.

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من اعتقادهم».

٣ . في «م، ه» و المطبوع: «السائق».

٤ . من قوله: «لاعتقادهم الفاسد السابق» إلى هنا ساقط من «خ».

٥ . هكذا تبدو الكلمة في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما».

٦ . في الأصل الكلمة مبهمه. و في غيرها: «فبقوا». و الصواب ما أثبتناه.

[مناقشة قول البكرية]

و قد دَلَّلنا على أَنَّ الأَلَمَ يَحْسُنُ لغيرِ الاستحقاقِ كَمَا يَحْسُنُ لَهُ؛^١ فَبَطَلَ أَصْلُ
هذا المَذْهَبِ.

و مِمَّا يَدُلُّ على بَطْلانِ مَذْهَبِهِم: أَنَّا نَعْلَمُ^٢ ضَرُورَةَ بَالَمِنَا في حَالِ الطُّفُولِيَّةِ و قَبْلَ
البُلُوغِ بِالْأَمْرَاضِ و ضُرُوبِ الْأَلَامِ، و لَا يَدْخُلُ عَلَيْنَا في ذَلِكَ شُبْهَةٌ، و مَنْ دَفَعَ ذَلِكَ
فهو مُكَابِرٌ.

فإن قالوا: نَحْنُ لَا نَدْفَعُ تَأَلُّمَ الطِّفْلِ بِمَا يَفْعَلُهُ فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ، و إِنَّمَا
نُنَكِّرُ أَنْ يُولِّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في حَالِ الطُّفُولِيَّةِ.

قلنا:^٣ المعروفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الطِّفْلَ و مَنْ جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْبَهَائِمِ لَا يَصِحُّ أَنْ
يَأْلَمَ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى فَقْدِ كَمَالِ الْعَقْلِ. و إِذَا رَضِيتُمْ بِهَذَا الْفَرْقِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا كَمَا
نَذْكُرُ مِنْ أَحْوَالِنَا تَأَلُّمَنَا في حَالِ الطُّفُولِيَّةِ بِمَا يَفْعَلُهُ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِينَا، كَذَلِكَ
نَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا مُتَأَلِّمِينَ بِمَا يَخْتَصُّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ^٥ مِنَ الْأَمْرَاضِ و الْأَوْجَاعِ الَّتِي^٦
لَا يَبْدُرُ عَلَيْهَا سِوَاهُ؛ فَمُنَكِّرُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَمُنَكِّرِ صَاحِبِهِ.

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ حُسْنُ إِدْخَالِنَا الْأَلَامَ عَلَى الْأَطْفَالِ و الْبَهَائِمِ لِلنَّفْعِ

١. تقدّم في ص ٣٧٤، و قد تقدّم في الفصول الماضية ص ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠ أَنَّ الأَلَمَ يَحْسُنُ مِنَّا
لِلنَّفْعِ و دَفْعِ الضَّرَرِ و الاستحقاقِ كَمَا تقدّم في ص ٣٧٤ أَنَّ الأَلَمَ يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِلنَّفْعِ
و الاستحقاقِ دُونَ دَفْعِ الضَّرَرِ، فَصَحَّ أَنْ يَقَالَ إِنَّ الأَلَمَ يَحْسُنُ لغيرِ الاستحقاقِ، و المراد به النفع
و دَفْعِ الضَّرَرِ إِذَا كَانَ الأَلَمُ مِنَّا، و النفع فقط إِذَا كَانَ مِنْهُ تَعَالَى.

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. و فِي سَائِرِ النُّسخ: «أَلَا نَعْلَمُ». و فِي الْمَطْبُوعِ: «أَلَا نَعْلَمُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «قِيلَ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «مِنْ أَحْوَالِنَا».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «الَّذِي».

وَدَفَعَ الضَّرَرَ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبِيحًا لَفَقِدَ الاستحقاقَ لَكُنَّا عَلَى ذَلِكَ مَذْمُومِينَ. وَ قَدْ عَلِمْنَا (ب/١٠٩) أَنَّ مَنْ سَقَى وَلَدَهُ - وَهُوَ طِفْلٌ - الْأَدْوِيَةَ الْكَرِيهَةَ وَقَطَعَ مِنْهُ^١ الْأَعْضَاءَ النَّفِيسَةَ دَفْعًا لِتَلَفِ نَفْسِهِ، مُحْسِنٌ إِلَيْهِ وَمَمْدُوحٌ عَلَى فِعْلِهِ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْبَكْرِيَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسِيئًا مَذْمُومًا.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّا نَجِدُ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ يَظْهَرُ مِنْهَا عِنْدَ قُرْبِ النِّيرانِ مِنْهَا مِنَ الْبُعْدِ وَالْهَرَبِ مِثْلُ مَا يَقَعُ مِنَ الْعَاقِلِ. وَلَوْلَا^٢ أَنَّ الطِّفْلَ يَأْلَمُ بِالْأَمْرَاضِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا لَمَا بَكَى وَجَزَعَ وَفَلَقَ^٣ وَظَهَرَ مِنْهُ مِثْلُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْبَالِغِ^٤ وَ قَدْ ادَّعَى الشُّبُوحُ أَنَّ تَأْلَمَ الْأَطْفَالَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ؛ كَتَأْلَمُ^٥ الْبَالِغِينَ.

وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ الطِّفْلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْلَمَ فِي حَالِ الطُّفُولِيَّةِ لَمَا جَازَتْ عَلَيْهِ اللَّذَّةُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَمَعْلُومٌ جَوَازُ اللَّذَّةِ، وَالْأَلَمُ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّ مَا اقْتَضَى جَوَازَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ثَابِتٌ فِي الْآخَرِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الطِّفْلَ قَدْ يَجُوعُ وَيَعْطَشُ لَا مَحَالَةَ، وَالْجُوعُ وَالْعَطَشُ أَلَمٌ وَمَشَقَّةٌ. وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ تَأْلَمِ الطِّفْلِ وَالْبَهِيمَةِ: أَنَّهُمَا حَيَّانٍ، وَالتَّفَارُّ وَالشَّهْوَةُ تُصَحِّحُهُمَا^٦ الْحَيَاةَ، وَقَدْ الْعَقْلُ وَالتَّمْيِيزُ لَا مَدْخَلَ^٧ لَهُ فِي الْإِدْرَاكِ وَصِحَّةِ التَّأْلَمِ؛ وَلِهَذَا أَدْرَكَ الْمَجْنُونُ وَتَأْلَمَ، وَكَذَلِكَ النَّائِمُ. وَإِذَا كَانَ الْمُقْتَضَى لِلتَّأْلَمِ؛ حَاصِلًا فِي

١. فِي الْأَصْلِ: - «مِنْهُ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَلَوْلَا».

٣. فَلَقَ - مِنْ بَابِ تَعَبٍ -: أَيِ اضْطَرَبَ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥١٤ (قَلَقَ).

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: + «وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَفَعَّلَهُ نَحْنُ وَمَا يَفَعَّلُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ لِغَيْرِ وَجْهِ اجْتِلَابٍ نَفَعُ أَوْ دَفَعَ ضَرَرَ، أَنَّهُ قَبِيحٌ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَتَأْلَمُ».

٦. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعِ: «مُصَحِّحُهُمَا».

٧. فِي «م»: «الْمَدْخَلُ» بَدَلَ «لَا مَدْخَلَ».

الأطفالِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى تَجْوِيزِ تَأْلِمِهِمْ وَوَقْعِ (١١٠/ألف) ذَلِكَ إِذَا ظَهَرَتْ دَلَالَتُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَسْتُمْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يُدْرِكَ أَحَدُنَا كُلُّ شَيْءٍ تَأْلَمَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ إِذَا كَانَ نَافِرًا عَنْهُ، وَيَلْتَذُّ بِهِ فِي حَالٍ أُخْرَى^١ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الشَّهْوَةَ لَهُ؟ فَعَلَى أَيْ وَجْهِ اسْتَبْعَدْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَطْفَالُ وَالْبَهَائِمُ يَلْتَذُّونَ بِمَا نَحْنُ مُتَأَلِّمُونَ بِهِ؟^٢ قُلْنَا: ^٣ مَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَلْتَذُّ حَيٍّ بِمَا يَأْلَمُ بِهِ آخَرُ وَأَنْ تَتَعَلَّقَ الشَّهْوَةُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّفَارُ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَكُونَ الْأَطْفَالُ غَيْرَ مُتَأَلِّمِينَ بِالنِّيرَانِ وَالْأَمْرَاضِ الشَّدِيدَةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا؛ لِمَا يَظْهَرُ مِنْهُمْ^٤ مِنَ الْأُمُورِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّأَلُّمِ وَالتَّوَجُّعِ. وَإِنْ شَكَّكُنَا مَا^٥ ذَكَرُوهُ فِي^٦ تَأْلَمِ الْأَطْفَالِ، فَهَلَا كَانَ مُشَكِّكًا لَنَا فِي تَأْلَمِ الْبَالِغِينَ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُمْ يَهْرَبُونَ مِنَ حَرَارَةِ النَّارِ، وَيَضْجُونَ أَعْظَمَ الضَّجِيجِ مِنَ النَّقْرِ^٧ وَالصُّدَاعِ؟^٨ وَأَلَّا جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونُوا لِذَلِكَ مُشْتَبِهِينَ وَبِهِ مُلْتَذِّينَ؟

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الطِّفْلَ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ فِي فَقْدِ الْعَقْلِ لَا يَأْلَمُ بِمَا يُفْعَلُ بِهِ مِنَ الْمَضَارِّ»^٩ أَنْ لَا يَقْبَحَ مِنَّا تَحْرِيقُ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ بِالنَّارِ وَقَطْعُ

١. كذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيلتذُّ به حالة الأخرى».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بما نحن به آلمون».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. في الأصل: «منهم».

٥. في الأصل: «فيما».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٧. النَّقْرِشُ - بالكسر -: ورم ووجع في مفاصل الكعبين وأصابع الرجلين. القاموس المحيط،

ج ٢، ص ٣٩٧ (نقرس).

٨. الصُّدَاع: وجع الرأس. كتاب العين، ج ١، ص ٢٩٢ (صدع).

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الأمراض».

أعضائهم، ولا نُذَمَّ على ذلك؛ لأنَّهم إمَّا أن يكونوا لِفَقْدِ الْعَقْلِ غَيْرَ مُتَأَلِّمِينَ بِذَلِكَ
ولا مُسْتَهْيِينَ لَهُ، أو يكونوا له^١ مُسْتَهْيِينَ فَنَكُونُ بِذَلِكَ إِلَيْهِمْ^٢ مُحْسِنِينَ.
وهذا المذهبُ أظهرُ فساداً مِن أن يُحتَاجَ فيه^٣ إلى الإطالة. (١١٠/ب)

١. في الأصل: - «له».

٢. في الأصل: - «إليهم».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فيه».

فصل

في الردِّ على أصحاب التَّنَاسُخِ^١

إِعْلَمَ أَنَّ بُطْلَانَ هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ اسْتُفِيدَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضاً؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ التَّنَاسُخِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْأَلَمَ لَا يَحْسُنُ إِلَّا لِلْإِسْتِحْقَاقِ،^٢ وَلَمْ يَقْدِمُوا عَلَى دَفْعِ إِيْلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِلْأَطْفَالِ^٣ وَالبَّهَائِمِ؛ فَادَّعَوْا^٤ أَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ لِمَعَاصِي تَقَدَّمَتْ وَتَكْلِيفِ سَبَقٍ.

وَإِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ^٥ لغيرِ الْإِسْتِحْقَاقِ، فَقَدْ بَطَلَ^٦ أَسْ^٧ هَذَا الْمَذْهَبِ.

١. أصحاب التناسخ: هم القائلون بتناسخ الأرواح في الأجساد والانتقال من شخص إلى شخص، وما يلقي الإنسان من الراحة والتعب والدعة والنصب فمرتب على ما أسلفه من قبل وهو في بدن آخر جزاء على ذلك. والإنسان أبداً في أحد أمرين: إما في فعل، وإما في جزاء. وما هو فيه فإما مكافأة على عمل قتمه، وإما عمل ينتظر المكافأة عليه. الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٩٩-٣٠٠.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنَّ الْأَلَمَ لَا لاسْتِحْقَاقٍ».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِيْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْأَطْفَالِ».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فَإِنَّمَا ادَّعَوْا».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- يَحْسُنُ».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يَبْطُلُ».

٧. في الأصل: «أمر».

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ: أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْآلَمِ إِذَا فُعِلَ عَلَى سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ
وَالِاسْتِحْقَاقِ أَنْ يُقَارِنَهُ الْاسْتِخْفَافُ وَالْإِهَانَةُ وَالْبَرَاءَةُ وَالذَّمُّ، وَقَدْ عَلِمْنَا قُبْحَ
فِعْلِ^٢ ذَلِكَ أَجْمَعَ بِالْأَطْفَالِ^٣ وَالْبَهَائِمِ، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْآلَامَ الْوَاقِعَةَ بِهَا^٤ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ تَسْتَحْسِنُوا ذَمَّ الْأَطْفَالِ وَلَعَنَهُمْ لِأَنَّهُمْ لَا تَعْتَقِدُونَ أَنَّ إِنْزَالَ الْآلَامِ
بِهِمْ عُقُوبَةٌ، وَنَحْنُ نَسْتَحْسِنُ^٥ ذَمَّهُمْ وَلَعَنَهُمْ لِعِتْقَادِنَا أَنَّ مَا^٦ فُعِلَ بِهِمْ مِنَ الْآلَامِ
عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْقَاقِ.

قُلْنَا: قُبْحُ ذَمِّ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ وَالِاسْتِخْفَافِ بِهَا^٨ وَاللَّعْنَةِ لَهَا وَالْبَرَاءَةِ مِنْهَا
مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ مِنْ كُلِّ عَاقِلٍ، وَعَلَى^٩ كُلِّ وَجْهِ وَسَبَبٍ؛ فَالْخُصُوصُ^{١٠} فِي هَذَا
الْبَابِ كَالْعُمُومِ.^{١١}

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْآلَامَ الشَّاقَّةَ وَالْأَمْرَاضَ الشَّدِيدَةَ وَالْمَصَائِبَ
الْمُؤَلِّمَةَ تَنْزِلُ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^{١٣} وَمَنْ عَلِمْنَا (١١١/ألف) طَهَارَتَهُ^{١٤} مِنْ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأن».

٢. في الأصل: - «فعل».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الأطفال».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بها».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «بها».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ما».

٧. في الأصل: «قيل».

٨. في المطبوع: - «بها».

٩. في الأصل: «على» بدون الواو.

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «والخصوص».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «دليل آخر».

١٢. في «خ» والمطبوع: «ذكرنا».

١٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليهم».

١٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «طهارتهم».

الصالحين والزهاد ممن يجِب علينا مدحه وتعظيمه؛ فدلَّ ذلك على^١ بطلان مذهب من يرى أن الآلام لا تحسن إلا للعقوبات.

وليس لهم أن يدَّعوا في الأنبياء عليهم السلام^٢ أنهم واقَعوا المعاصي قبل النبوة، فعوقبوا بها في حال النبوة.

وذلك أن الأدلة الصحيحة قد دلت على أنه لا يجوز وقوع شيء من المعاصي من الأنبياء عليهم السلام في حال النبوة ولا قبلها. وسنُشبع ذلك في الكلام على^٤ النبوات من هذا الكتاب^٥، بإذن الله تعالى ومشيئته^٦.

على أنهم لو كانوا واقَعوا ذلك قبل النبوة، لم تخل حالهم بعد النبوة من أمرين: إما أن يكونوا من تلك المعاصي تائبين، أو عليها مُصيرين. فإن كانوا تابوا منها،^٧ فلا يحسن إيلامهم، لا سيما عند من^٨ يذهب إلى أن الألم لا يحسن إلا مُستحقاً. وإن كانوا مُصيرين على المعاصي، وجب أن يستحقوا منا الاستخفاف والإهانة والذم واللعن في حال النبوة، ويحسن فعل ذلك بهم، وما يبلغ إلى هذا الموضع مُحصل^٩. ومما يدل على بطلان قول أصحاب^{١٠} التناسخ: أن الآلام المفعولة في الأطفال

١. هكذا في الأصل، وبين معقوفين في المطبوع. وفي سائر النسخ: - «على».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليهم».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وذلك لأن».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

٥. يأتي في ج ٢، ص ٣٤.

٦. في الأصل: - «ومشيئته».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن كانوا منها تائبين».

٨. في «م، ه»: - «من». نعم، استظهرت كذلك في «م».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «دليل آخر».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أصحاب».

لو^١ كانت على ذنوب سالفَةٍ فَعَلوها و هُم كَامِلو^٢ العقل، لَوَجَبَ مَعَ كَمَالِ عُقُولِهِمْ في أحوالِهِمْ^٣ هذه أن يَذْكُرُوا - لا سِيَّما مع التَذَكُّرِ الشَّدِيدِ - (١١١/ب) تِلْكَ^٤ الأحوال التي عَصَوْا فيها و جَنَوْا^٥ ما اسْتَحَقُّوا به الْعِقَابَ الذي نَزَلَ بِهِمْ و هُم أطفَالٌ؛ لأنَّ العَاقِلَ لا يَجُوزُ أن يَنْسَى مِثْلَ ذَلِكَ مع قُوَّةِ التَذَكُّرِ، و إن نَسِيَ بَعْضُهُ فلا يَجُوزُ أن يَنْسَى جَمِيعَهُ، و إن جَازَ أن يَنْسَاهُ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ لَمْ يَجُزْ أن يَنْسَاهُ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ. و تجويزُ ذَلِكَ مع^٦ بُعْدِهِ عن الْعُقُولِ كَتَجْوِيزِنَا^٧ أن يَنْسَى أَحَدُنَا أَنَّهُ كان أَمِيرًا في بَعْضِ الْبُلْدَانِ عَظِيمِ الْمَمْلَكَةِ كَثِيرِ الرِّعْيَةِ و رُزْقِ الْأَوْلَادِ و الْأُمُوالِ،^٨ ثُمَّ يَنْسَى جَمِيعَ ذَلِكَ حَتَّى لا يَذْكُرُ مِنْهُ^٩ شَيْئًا.

و اعترضَهُمْ هذا الدليل - بأنَّ أَحَدَنَا^{١٠} قد يَنْسَى ما أَصَابَهُ^{١١} في حالِ الطُّفُولِيَّةِ - لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأنَّا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا أن يَذْكُرَ أحوالَهُ^{١٢} التي كانَ فيها كَامِلَ الْعَقْلِ مُكَلَّفًا

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «لو».

٢. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «كامل».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وجب على كمال عقولهم في أحوال».

٤. في الأصل: «لتلك».

٥. هكذا في تمهيد الأصول. و في الأصل الكلمة ممسوحة. و في «خ» و المطبوع: «و حبوا».

و في «م» «الكلمة مبهمة».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في».

٧. في «خ» و المطبوع: «كتجويز».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الأموال و الأولاد»؛ بتقديم و تأخير.

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «منها».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بأنه» بدل «بأنَّ أحدنا».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أصاب».

١٢. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «أن بدء الأحوال». و في «م»: «أزيد الأحوال». و في

«ه»: «أن يذكر الأحوال».

مأموراً منهيّاً، وحال الطفولية بخلاف ذلك.

واعتراضهم بطول المدة ليس بشيء أيضاً؛ لأن طول المدة كقصرتها في هذا الباب؛ بدلالة ما ذكرناه من المثال؛ ولهذا نقول: إن أهل الجنة لا بُدَّ أن يذكروا أحوالهم في دار الدنيا أو أكثرها.

واعتذارهم بما تحلل بين الحالين من زوال العقل^١ وفقد الكمال غير صحيح؛ لأن أحدنا قد يذكر في يومه ما فعله بأمره، وإن تحلل بين الحالين نوم^٢ يجري في إزالة العقل مجرى الموت^٣. وقد يذكر أيضاً من الأمور ما تحلل دونه (١١٢/ ألف) جنون أو سُكْر أو إغماء.

وليس لهم أن يقولوا: جَوَّزُوا أن تكون المدة التي كُلِّفُوا فيها قبل^٥ حال الطفولية فعصوا^٦ كانت يسيرة^٧ جداً؛ فلهذا نُسيِت.

وذلك أن النسيان إنما يتوجه في الأمور اليسيرة الحَقيرة^٨ إذا كانت معتادة؛ فأما إذا كانت غير معتادة فلا يجوز أن تُنسى وإن قلَّ زمانها. ولو أن رجلاً لم يرَ شيئاً قط، ثم سافر إلى بلد الغيلة فرآها في أقصر زمان، لم يجز أن ينسى ذلك حتى لا يذكره^٩.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «العقل».

٢. في «خ، م» والمطبوع: «يوم».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الثواب».

٤. في الأصل: «كانوا».

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ، هـ» الكلمة مبهمه. وفي المطبوع: «مثل».

٦. في الأصل: «لعصوا».

٧. في «خ»: «سيرة». وفي «م»: «مسيرة».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «والحقيرة».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يذكر».

مع التذَكُّرِ لأجلِ قَصْرِ زَمَانِهِ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا^١ أَنَّ هَذَا لَوْ اتَّفَقَ فِي وَاحِدٍ وَ جَمَاعَةٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَتَّفَقَ فِي^٢ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ، وَإِنْ اتَّفَقَ فِي وَقْتٍ^٣ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَتَّفَقَ فِي كُلِّ وَقْتٍ^٤. وَ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ مِنْ حَقِّ الْأَلَمِ الْمَفْعُولِ عَلَى وَجْهِ الْعُقُوبَةِ وَ الْاسْتِحْقَاقِ^٥ أَنْ لَا يَجِبَ الرِّضَا بِهِ وَ الصَّبْرُ عَلَيْهِ، وَ يَحْسُنُ مِمَّنْ يُفْعَلُ^٦ بِهِ أَنْ يَهْرَبَ مِنْهُ وَ يَجْزَعَ^٧. وَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِخِلَافِ حُكْمِ الْأَمْرَاضِ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا وَ الرِّضَا بِهَا، وَ أَنْ لَا نَجْزَعَ مِنْهَا وَ لَا نَشْكُوها؛ لِأَنَّهَا نِعَمٌ فِي الْحَقِيقَةِ. فَعَلِمْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ^٨ الْأَمْرَاضَ لَيْسَتْ بِعُقُوبَاتٍ^٩.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يُؤْلِمَ نَفْسَهُ وَ يُعِيبَهَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ^{١٠} وَ الْأَدَبِ وَ التَّجَارَةِ، (١١٢/ب) فَلَوْ كَانَ الْأَلَمُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا عُقُوبَةً وَ مُسْتَحَقّاً لَمَا حَسُنَ مِنَّا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يُعَاقِبَ نَفْسَهُ^{١١}. وَ مِمَّا يَدُلُّ^{١٢} أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: حُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّكْلِيفِ، وَ هُوَ شَائِقٌ مُؤْلِمٌ.

٢٣٨

١. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً.

٢. فِي «م»:- «فِي».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَاحِدٌ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «دَلِيلٌ آخَرُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «الاسْتِخْفَافُ وَ الْعُقُوبَةُ». وَ فِي تَمْهِيدِ الْأُصُولِ: «فَمِنْ حَقِّ الْأَلَمِ الْمَفْعُولِ لِلْاسْتِحْقَاقِ أَنْ يُقَارَنَهُ اسْتِخْفَافٌ وَ إِهَانَةٌ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «فَعِلٌ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَخْدَعُ». وَ فِي «م» هـ: «وَ يَجْذَعُ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّ».

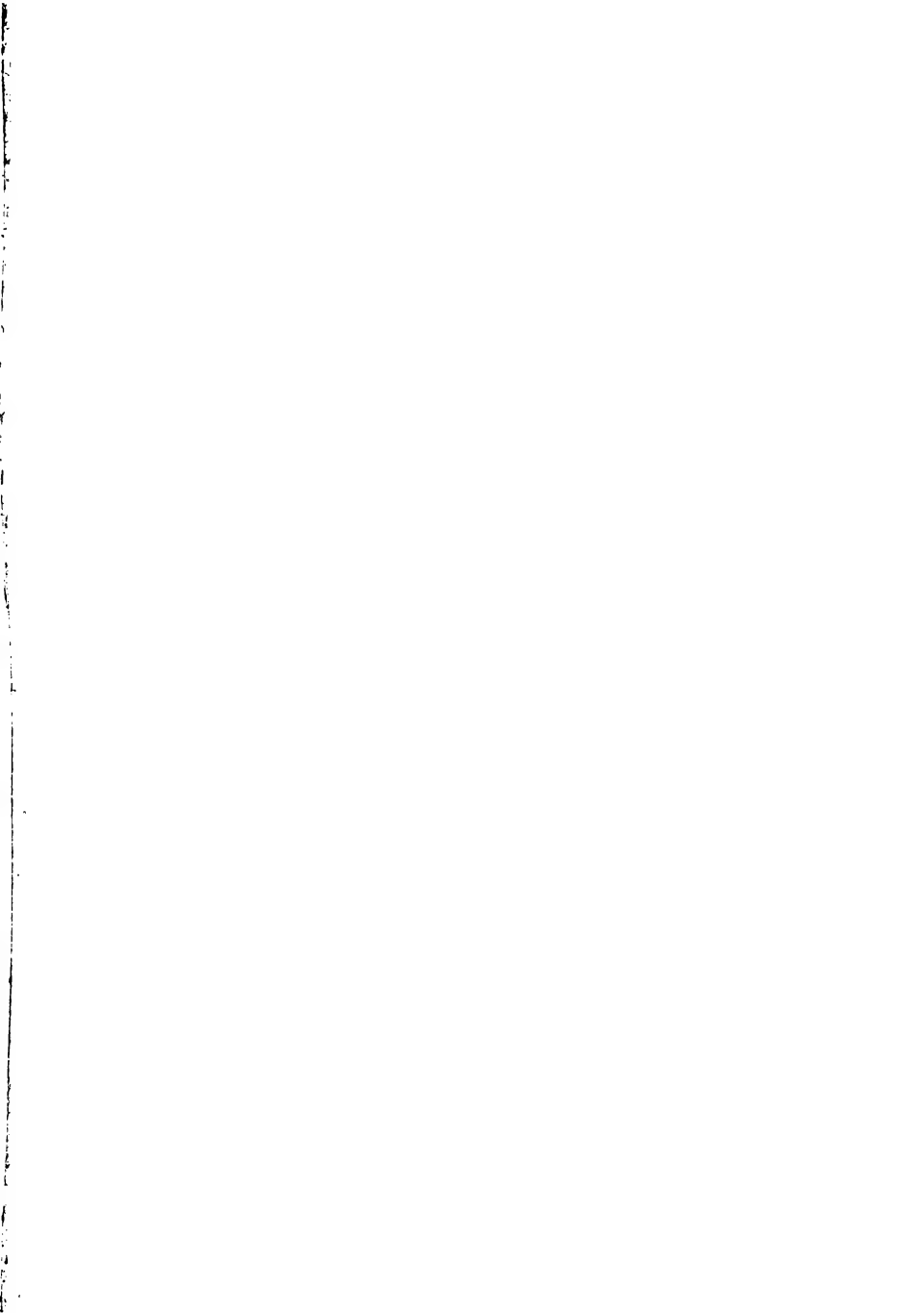
٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «دَلِيلٌ آخَرُ».

١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعُلُومُ».

١١. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «دَلِيلٌ آخَرُ».

١٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَدَلُّ».

و لا يُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ وجهَ حُسْنِهِ الاستحقاقُ؛ لأنَّا قد فَرَضنا أَنَّهُ ابتداءُ
 التكليفِ، فلا ذَنْبَ قَبْلَهُ ^١ يُسْتَحَقُّ بِهِ عُقوبَةٌ.
 وهذه جُمْلَةٌ كافِيَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم.



[الفصل الرابع عشر]^١

الكلام في الأعواض

[تعريف العوض]

إِعْلَمْ أَنَّ الْعَوْضَ هُوَ «النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِي مِنْ تَعْظِيمٍ وَ تَبْجِيلٍ». وَإِنَّمَا^٢
وَصَفْنَاهُ^٣ بِأَنَّهُ «نَفْعٌ» لِنُمِيزَهُ^٤ مِمَّا لَيْسَ بِنَفْعٍ مِنْ مَضَرَّةٍ وَ غَيْرِهَا، وَ^٥ بِأَنَّهُ «مُسْتَحَقٌّ»
لِنُمِيزَهُ مِنَ النَّفْعِ الْمُتَفَضَّلِ بِهِ، وَ^٦ بِ«الْخُلُوءِ مِنَ التَّعْظِيمِ وَ التَّبْجِيلِ» لِتُمِيزَ مِنَ الثَّوَابِ؛
لَأَنَّ الثَّوَابَ نَفْعٌ مُسْتَحَقٌّ لَكِنْ يُقَارَنُ التَّعْظِيمُ وَ التَّبْجِيلُ.

١. في جميع النسخ - ما عدا الأصل - و المطبوع: «باب» بدل ما بين المعقوفين.

٢. في غير الأصل: - «وإنما».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وصفناها».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ليميزه». و هكذا الكلام في قوله: «لنميزه»
الآن.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «وصفناها».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «وصفناها».

[١]

فَصْلُ

في الوجوه التي يُسْتَحَقُّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا الْعَوَضُ

[الوجه الأول: الألم المبتدأ منه تعالى]

إِعْلَمُ أَنَّ كُلَّ أَلَمٍ يَبْتَدِئُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَاقِلًا مُكَلَّفًا^٢ أَوْ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ طِفْلِ وَبَهِيمَةٍ، وَلَا يَكُونُ وَاقِعًا عِنْدَ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ فِي الْعَادَةِ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ، فَإِنَّ عَوَضَهُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ؛^٣ لِيُخْرِجَ بِالْعَوَضِ^٤ مَنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا.

[الوجه الثاني و الثالث أمره تعالى بالفعل أو بإباحته]

وَكُلُّ أَمْرٍ فُعِلَ بِأَمْرِهِ عَزَّ وَجَلَّ^٥ أَوْ إِباحَتِهِ أَوْ إِجَائِهِ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا كَالْحُدُودِ، فَإِنَّ عَوَضَهُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ (١١٣/ألف) عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا جَارٍ مَجْرَى فِعْلِهِ.

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «يُسْتَحَقُّ بِهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «يَبْتَدِئُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عَاقِلٍ مُكَلَّفٍ».

٣ . في غير الأصل: «عِنْدَ سَبَبٍ فِي الْعَادَةِ مِنْ فِعْلٍ، فَإِنَّ عَوَضَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى».

٤ . أي لِيُخْرِجَ الْأَلَمَ بِالْعَوَضِ. و في «خ، م، هـ» والمطبوع: «العوض».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «تَعَالَى».

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ عَنِ الذَّبْحِ لِلْبَهِيمَةِ إِذَا كَانَ بِأَمْرِ تَعَالَى عَلَى الذَّابِحِ دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَى الذَّابِحِ لَمْ يَخْرُجِ الذَّبْحُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبِيحاً وَ ظُلماً، كَذَبْحِهِ لِلْبَهِيمَةِ الَّتِي لَمْ يُبَحِّحِ اللَّهُ تَعَالَى ذَبْحَهَا. وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّ الذَّبْحَ إِذَا كَانَ بِأَمْرِ تَعَالَى أَوْ إِبَاحَتِهِ^١ يَخْرُجُ^٢ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلماً وَ لَا يَحْسُنُ ذَمُّ فَاعِلِهِ، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى بِالْأَمْرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ قَدْ تَضَمَّنَ الْعَوَضُ؛ فَخَرَجَ الذَّبْحُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلماً.

و بَعْدُ، فَلَوْ حَسَنَ الذَّبْحُ لِلزُّومِ عَوَضَهُ لِلذَّابِحِ لَمَا حَسُنَ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ الَّذِي يَتَنَصَّفُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى الضَّرَرِ الْمَفْعُولِ، وَ لَا يَخْرُجُ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلماً. وَ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ^٣ مِنَ الْأَعْوَاضِ^٤ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْأَلَامِ أَوْ يُبِيحُهُ أَوْ يَأْمُرُ^٥ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ بزيادةٍ عَظِيمَةٍ يَحْسُنُ لِمِثْلِهَا الْأَلَمُ وَ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلماً.

عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَحْسُنَ مِنَّا أَنْ نَبْتَدِئَ الذَّبْحَ وَ الْمَضَارَّ بِأَنْ يَتَضَمَّنَ^٦ الْعَوَضُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا قُبْحَ ذَلِكَ.

فَبِإِنْ قِيلَ: أَلَسْتُمْ تَوْجِبُونَ الْعَوَضَ وَ الْقَوْدَ^٧ عَلَى فَاعِلِ الْقَتْلِ دُونَ الْآمِرِ بِهِ^٨ وَ الْمَوْجِبِ لَهُ؟ فَكَيْفَ قُلْتُمْ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ الْقَدِيمُ تَعَالَى أَوْ^٩ يُوَجِّهُ خِلَافَ ذَلِكَ؟

١. في الأصل: «بأمر الله و إباحته».

٢. في الأصل الكلمة مبهمه. و في «خ» و المطبوع: «فخرج». و في «م»، «ه»: «مخرج».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما يفعله تعالى».

٤. في الأصل: - «من الأعواض».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو يأمره» بدل «أو يبيحه أو يأمر».

٦. كذا، و لعل الصواب: «تضمَّن».

٧. القود - بفتحيتين -: القصاص. المصباح المنير، ص ٥١٩ (قود).

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن».

قلنا: ^١ الفرق بين الأمرين أن أمره تعالى وإباحته دليل ^٢ حسن الفعل، ولا يكون ما يأمر به من الضرر حسناً إلا بأن يتكفل بعوضه. وليس كذلك من أمر منا غيره بالقتل؛ لأن (١١٣/ب) أمره بذلك ليس بدلالة على حسن القتل ووجوبه، ولا يخرج بالأمر ^٣ من أن يكون قبيحاً وظلماً؛ فيجب أن يكون ^٤ العوض على القاتل دون الأمر، بخلاف ما قلناه فيما يأمر به تعالى.

فإن ^٥ قيل: إذا كنتم توجبون فيما يفعله الله تعالى من الألم الاعتبار والعوض، فكذلك يجب أن تقولوا فيما يأمر به سبحانه ^٦؛ ولو كان في جميع ما يأمر به ويبيحه من الآلام ^٧ اعتباراً ولطف لكان إما واجباً أو ندباً، ولم يكن فيه مباح، وقد علمنا أن في ذبح البهائم ما هو مباح، فلو كان فيه لطف لوجب ^٨.

قلنا: ^٩ الجواب الصحيح عن هذا السؤال هو أن في الذبح المباح لطفاً ومصلحة لغير الذابح؛ لأن الواحد منا لا يجب عليه الفعل لمصلحة غيره. وإذا كان الذبح المباح فيه مصلحة لغير الذابح، ^{١٠} وعلم الله تعالى أن الذبح يقع، فقد تمت المصلحة؛ وإذا علم أنه لا يقع، فعل ما يقوم مقام ذلك في المصلحة.

١. في الأصل: «قيل».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على».

٣. في الأصل: «الأمر».

٤. الكلمة في الأصل كأنها: «أن يصير».

٥. في الأصل: «إن».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٧. في الأصل: - «من الآلام».

٨. في الأصل: «وإن كان فيه لطف واجب».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. في الأصل: - «لأن الواحد منا لا يجب عليه... مصلحة لغير الذابح».

و أيضاً فَإِنَّ الْمُخْرِجَ لِلْأَلَمِ^١ مِنْ كَوْنِهِ عَبَثًا فَائِدَةٌ بِهِ^٢ وَ الْمَنْفَعَةُ، وَ قَدْ تَكُونُ^٣ الْمَنْفَعَةُ بِهِ دُنْيَوِيَّةً^٤ وَ دِينِيَّةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ مِنَّا إِيْلَامُ غَيْرِنَا لِلْمَنَافِعِ الدُّنْيَوِيَّةِ،^٥ مَعَ تَضَمُّنِ الْأَعْوَاضِ^٦ عَنِ الْأَلَمِ؟! وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ^٧ أَنْ يَكُونَ الْمُخْرِجُ لِلذَّبْحِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَبَثًا لَإِنْتِفَاعٍ^٨ بِأَكْلِ الْمَذْبُوحِ. وَ لَيْسَ يَجِبُ الْفِعْلُ لِلْمَصَالِحِ الدُّنْيَوِيَّةِ.^٩

[الوجه الرابع: إجاؤه تعالى إلى المضرة]

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ وَ^{١٠} الْإِبَاحَةَ مِنْهُ تَعَالَى يَقْتَضِيَانِ تَضَمُّنَهُ لِلْعَوَاضِ، فَالْإِلْجَاءُ أَكْثَرُ مِنْهُمَا؛ فَمَتَى أُلْجَأَ تَعَالَى إِلَى مَضَرَّةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَضَمُّنِهِ لِعَوَاضِهَا؛ وَ لِهَذَا نَقُولُ (١١٤/الف): إِنَّهُ مَتَى أُلْجَأَ^{١١} بِالْبَرْدِ الشَّدِيدِ إِلَى الْعَدُوِّ عَلَى الشُّوْكِ طَلَبًا لِلْكَيْنِ،^{١٢} ضَمِنَ الْعَوَاضَ عَنِ التَّأَلُّمِ بِالشُّوْكِ.

وَ لَيْسَ يَلَزِمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَنْ شَاهَدَ سُبْعًا فَهَرَبَ مِنْهُ مَاشِيًا عَلَى الشُّوْكِ

١. في الأصل: - «للألم».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «يكون».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «دنياوية».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الدنياوية».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الأغراض».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «يمتنع».

٨. في «خ» و المطبوع: «المخرج من الذبح من أن يكون عبثاً لانتفاع».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الدنياوية».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الأمر و».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «نقول: متى أُلْجَأَ تعالى».

١٢. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «للسكن به». و في «م، هـ»: + «به». و الكين: البيت

و كل ما يرذ الحرّ و القُرّ من الأبنية. و جمعة: أكتان و أكتة. معجم متن اللغة، ج ٥، ص ١١٤

(كنن). و جاء في الذكر الحكيم: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾. النحل (١٦): ٨١.

يَجِبُ عَوْضُ أَلَمِهِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛^١ لَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لِمَضْرَةِ^٢ السَّبْعِ مِنْ فِعْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ،^٣ وَهِيَ مُلْجِنَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

و ذَلِكَ أَنَّ الْعَوْضَ هَاهُنَا فِي الضَّرَرِ الْوَاقِعِ بِالْمَشْيِ^٤ عَلَى الشُّوْكِ يَلْزَمُ السَّبْعَ دُونَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُلْجِي عَلَى الْحَقِيقَةِ بِفِعْلِ سَبَبِ الْهَرَبِ وَهُوَ الْإِقْبَالُ إِلَيْهِ^٥ وَالْقَصْدُ، وَلَا اعْتِبَارًا^٦ بِمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ حَاصِلَةٌ لِأَحَدِنَا قَبْلَ هُجُومِ السَّبْعِ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ مُلْجَأً إِلَى الْهَرَبِ؟! وَإِنَّمَا يُلْجَأُ إِلَى الْهَرَبِ عِنْدَ مَشْيِ السَّبْعِ إِلَيْهِ وَإِقْبَالِهِ عَلَيْهِ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ عَوْضَ اسْتِخْدَامِ الْعَبِيدِ، عَلَى اللَّهِ تَعَالَى]

و لَا شُبْهَةً فِي أَنَّ اسْتِخْدَامَ الْعَبِيدِ، الْعَوْضُ فِيهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ بِهِ وَ أَبَاحَهُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْتَضِيهِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَتْ خِدْمَةُ الْعَبْدِ^٧ لِلْمَوْلَى مِنْ جُمْلَةِ عِبَادَاتِهِ وَ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا ثَوَابًا، فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ الثَّوَابُ^٨ وَ الْعَوْضُ؟

قُلْنَا: الْعَبْدُ^٩ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ^{١٠} بِخِدْمَتِهِ لِمَوْلَاهُ وَ تَصَرُّفِهِ فِي طَاعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

٢٤٢

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يجب العوض إليه على الله تعالى».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «مضرة». وفي المطبوع: «بمضرة».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في المشي».

٥. في الأصل: - «إليه».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الاعتبار».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «العبيد».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يجتمع على الفعل الثواب».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «بالثواب».

تَكْلِفِهِ وَمَصَالِحِهِ، وَ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ بِهَذَا^١ بَعَيْنَهُ الْعَوَضَ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ بِمَا يَفْعَلُهُ بِهِ الْمَوْلَى مِنَ الْأَلَامِ؛ مِثْلُ^٢ أَنْ يُحْمَلَهُ ثِقْلًا وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ. (١١٤/ب) أَوْ يَسْتَحِقُّ الْعَوَضَ^٣ بِمَا يَنَالُهُ مِنَ الْغَمِّ بَزْوَالِ تَخْيِيرِهِ^٤ فِي الْإِسْتِخْدَامِ، وَ قَصْرِهِ^٥ نَفْسَهُ عَلَى خِدْمَةِ مَوْلَاهُ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ حُسْنَ اسْتِخْدَامِ الْبَهَائِمِ طَرِيقُهُ الْعَقْلُ]

فَأَمَّا رُكُوبُ الْبَهَائِمِ وَالْحَمْلُ عَلَيْهَا، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ طَرِيقَهُ السَّمْعُ وَ لَوْلَاهُ لَمَا حَسُنَ. وَ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ مَا فُعِلَ فِيهِ بِالسَّمْعِ فَالْعَوَضُ عَلَى الْأَمْرِ بِهِ وَ الْمُبِيحِ. وَ الْأَوَّلَى أَنَّ رُكُوبَ الْبَهَائِمِ وَ الْحَمْلَ عَلَيْهَا طَرِيقُهُ الْعَقْلُ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَتَكَفَّلَ أَحَدُنَا بِمُؤُونَةِ الْبَهِيمَةِ وَ قُوَّتِهَا، وَ يُغْنِيَهَا عَنْ طَلَبِ الْقُوَّةِ وَ مَحَلِّهِ،^٦ وَ يَرْكَبُهَا رُكُوبًا خَفِيفًا؛ لِأَنَّ اتِّفَاعَهَا بِمَا تَكْفُلُ بِهِ لَهَا أَكْثَرُ وَ أَزِيدُ^٧ مِنْ ضَرَرِ رُكُوبِهِ،^٨ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ^٩ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ بِمَنْ يَلِي عَلَيْهِ - مِنْ طِفْلِ وَ غَيْرِهِ - وَ يُدَبِّرَهُ مِثْلَ مَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ وَ يَخْتَارُهُ لَهَا، وَ لَا يَفْتَقِرُ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّمْعِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بها».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمثل».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالعوض».

٤. في غير الأصل: «تخييره» بالحاء المهملة.

٥. في «م»: «و مضرة».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «تطلب القوت و تجمله». و في المطبوع: «تطلب القوت

و تجمله». و الأنسب: «تمحله» من تمحل خيراً: طلبه. راجع لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٩ (محل).

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و أزيد».

٨. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «كونه».

٩. تقدم في ص ٣٦٧.

[٢]

فَصْلُ

في أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^١ بِالْتَمَكِينِ مِنَ الْمَضَارِّ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْأَعْوَاضِ عَنْهَا^٢
وَأَنَّ الْعَوَاضَ عَلَى مَنْ فَعَلَ الْأَلَمَ دُونَ مَنْ مَكَّنَهُ مِنْهُ^٣

[في بيان أَنَّهُ تَعَالَى يَضْمَنُ بِالْتَمَكِينِ الْإِتِّصَافَ، لَا الْعَوَاضَ]

إِعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى بِالْتَمَكِينِ مِنَ الْمَضَارِّ يَتَّصِفُ الْإِتِّصَافُ^٤ فِيمَا يَقَعُ مِنْهَا عَلَى
سَبِيلِ الظُّلْمِ، وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِ بِالْتَمَكِينِ تَضَمُّنُ الْعَوَاضِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ الْعَوَاضَ لِأَجْلِ التَّمَكِينِ لَوَجِبَ فِيمَنْ دَفَعَ
سَيْفَهُ إِلَى غَيْرِهِ لِيُجَاهِدَ بِهِ الْعَدُوَّ فَقَتَلَ بِهِ مُؤْمِنًا، أَنْ يَلْزَمَهُ بِالْتَمَكِينِ عَوَاضُ قَتْلِهِ؛ لِأَنَّهُ
لَوْلَا دَفْعُ السَّيْفِ مَا تَمَكَّنَ^٥ مِنْ ذَلِكَ. وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَدَّادُونَ وَطَائِعُو^٦
(١١٥/ألف) السُّيُوفِ مُتَضَمِّنِي عَوَاضِ الْجِنَايَاتِ بِهَذِهِ الْأَلَاتِ، وَمَعْلُومٌ خِلَافَ ذَلِكَ.

٢٤٣

١. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِالْأَعْوَاضِ عَلَيْهَا».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مُتَضَمِّنٌ لِلْإِتِّصَافِ».

٥. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعِ: «مَا يَمَكَّنُ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَمُبَايَعُو».

وَطَبَعَ السَّيْفُ وَالسَّنَانُ: صَاغَهُ. مَعْجَمُ مَتْنِ اللُّغَةِ، ج ٣، ص ٥٨١ (طبع).

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ تَضَمَّنَ الْعَوَضُ بِالْتَمَكِينِ، لَوَجِبَ فِيمَنْ غَضِبَ غَيْرَهُ ثَوْباً^١ أَنْ لَا يَحْسُنَ أَنْ يُتَنَزَّعَ مِنْ يَدِهِ^٢ وَيُرَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى بِتَضَمُّنِهِ الْعَوَضُ عَلَيْهِ قَدْ جَعَلَ مَا دَخَلَ عَلَى الْمَغْضُوبِ مِنَ الضَّرَرِ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْعَوَضِ كَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ. وَكَذَلِكَ^٣ يَجِبُ أَنْ يُسْتَرَدَّ الثَّوبُ مِنَ الْغَاصِبِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ غَمٌّ، وَتَلَزَمَهُ قِيَمَتُهُ إِذَا اسْتَهْلَكَهُ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ كَانَ لَا يَجِبُ لَوْ ضَمِنَ تَعَالَى الْعَوَضُ بِالْتَمَكِينِ.

[بَيَانُ كَيْفِيَةِ الْإِنْتِصَافِ]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ تَعَالَى بِالْتَمَكِينِ الْعَوَضُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ «الْعَوَضُ» عَنْ^٤ الظُّلْمِ عَلَى الْعَبْدِ، وَقد عَلِمْنَا أَنَّ الظَّالِمَ قَدْ يُتْلَفُ مِنَ النَّفْسِ وَيَسْتَهْلِكُ مِنَ الْأَمْوَالِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَعْوَاضٌ بِإِزَائِهِ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ الْإِنْتِصَافُ مِنْهُ؟ قُلْنَا: أَمَّا مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ^٥ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: إِنَّ مَنْ مَاتَ وَلَا عَوَضَ لَهُ وَ عَلَيْهِ حَقُّوْقٌ، تَفَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى^٦ عَلَيْهِ بِمَنَافِعَ يَنْقُلُهَا إِلَى مَنْ ظَلَمَهُ وَ اسْتَحَقَّ الْعَوَضَ عَلَيْهِ.

و هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِصَافَ وَاجِبٌ، وَ التَّفَضُّلَ لِلْمُتَّفَضِّلِ بِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ،^٨ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْإِنْتِصَافُ^٩ - وَهُوَ وَاجِبٌ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ -

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «غضب ثوباً من غيره».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يحسن أن ينزع عن يده».

٣. في الأصل: «و لذلك».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «على».

٥. في الأصل: «قيل».

٦. منهم أبو القاسم البلخي كما في هامش إحدى نسخ الأملاني للمرتضى، ج ١، ص ٣٧، هـ ١.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى أن يفعله» بدل «أن لا يفعله».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «به».

بأمر^١ يَجُوزُ أَنْ يُفَعَلَ وَأَنْ لَا يُفَعَلَ!

و الذي كَانَ يَقُولُهُ أَبُو هَاشِمٍ: أَنَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَمُوتُ وَ لَا عَوَضَ لَهُ يَسْتَحِقُّهُ (١١٥/ب) يُكَافِئُ^٢ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْوَاضِ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^٣ يَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِبَعْضِ الشَّوَاغِلِ. وَ كَانَ يُجِيزُ أَنْ يُمَكِّنَ اللَّهُ تَعَالَى^٥ مِنَ الظُّلْمِ مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي الْحَالِ مِنَ الْأَعْوَاضِ مَا يُوَازِي الْعَوَضَ عَنْ ذَلِكَ الظُّلْمِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ فِي طَوْلِ عُمُرِهِ وَ قَبْلَ مَوْتِهِ مِنَ الْعَوَضِ مَا يُكَافِئُ مَا عَلَيْهِ^٦.
و الصَّحِيحُ خِلَافُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ، وَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ^٧ لَا يُمَكِّنُ ظَالِمًا مِنْ ظُلْمِهِ إِلَّا وَ هُوَ فِي الْحَالِ يَسْتَحِقُّ مِنَ الْأَعْوَاضِ مَا يُكَافِئُ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الظُّلْمِ، وَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ مُسْتَحِقًّا لِذَلِكَ لَمْ يُمْكِنْهُ مِنَ الظُّلْمِ.

٢٤٤

وَ إِنَّمَا قَوَيْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَكَّنَّهُ مِنَ الظُّلْمِ^٨ فَلَا^٩ بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْإِتِّصَافِ مِنْهُ، وَ^{١٠} فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُمَكِّنُ الْإِتِّصَافُ مِنْهُ؛ لِقُصُورِ أَعْوَاضِهِ عَنْ^{١١} الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وقوعها من» بدل «وقوعه بأمر».

٢. في المطبوع: «يكافأ».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى».

٤. في غير الأصل: «إمّا نفسه أو بعض».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «اللَّهُ تَعَالَى».

٦. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٧٢.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٨. في الأصل: - «و إِنَّمَا قَوَيْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَكَّنَّهُ مِنَ الظُّلْمِ».

٩. في الأصل: «و لا».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

فإن جاز لأبي هاشم أن يقول: هو وإن لم يستحق في الحال، فقد علم الله تعالى أنه يستحق قبل موته ما يكافئ ما عليه من الحق.

جاز لغيره أن يقول: يجوز أن يرد الظالم القيامة وهو غير مستحق من الأعواض ما يوازي ما عليه؛ بأن يعلم الله تعالى أنه يتفضل عليه من الأعواض بما ينقله إلى صاحب الحق.

فإذا قال أبو هاشم: هذا تعليق للواجب من^١ الانتصاف بالتفضل. قيل له: وأنت قد علقت الواجب من الانتصاف بما يجري مجرى التفضل؛ من التبيقة التي يستحق فيها بإزاء ما عليه من الأعواض؛^٢ أ رأيت لو قبضه في الحال، أليس كان لا يمكن الانتصاف منه؟^٣

وقول أبي هاشم: «إن المراعى أن يكون في دار الانتصاف وقته مستحقاً لقدّر ما عليه، دون الحال التي لا يجوز أن يكون فيها انتصاف»^٤ تعلل بالباطل؛ لأن تأخير الانتصاف إلى الآخرة ليس بواجب؛ لأن توفير الحقوق من الأعواض على مستحقيها^٥ في دار الدنيا جائز وإن لم يعلموا بأنه من حقوقهم، وإنما أحر إلى الآخرة على وجه غير واجب؛ فجرى مجرى ما ذكرناه من التفضل الذي لا يجوز أن يتعلق وجوب الانتصاف به.

وليس يجري العوض في هذا الباب مجرى الثواب؛ لأن الثواب لا يجوز فعله في الدنيا؛ لمنافاة صفته لأحوال الدنيا. وقد أشبعنا الكلام في هذا الباب في مسألة

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

٢. هنا تنقطع نسخة الأصل.

٣. في «خ»: - «منه».

٤. راجع: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٢٢١.

٥. في النسخ والمطبوع: «مستحقها». والصواب ما أثبتناه.

أَمَلَيْنَاهَا فِي «كِتَابِ الْغُرَرِ».^١

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمَكِّنُ الْبَهَائِمَ وَمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنَ الظُّلُمِ [و] ^٢ قَدْ تَضَمَّنَ الْعِوَضَ عَنْهُ، وَأَنَّ الْعِوَضَ عَمَّا يَفْعَلُهُ ^٣ الْبَهَائِمُ مِنَ الظُّلْمِ عَلَيْهِ تَعَالَى دُونَهَا. وَيَقُولُونَ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَالْعُقَلَاءِ أَنَّ الْعُقَلَاءَ إِنْ مَكَّنُوا مِنَ الْقَبِيحِ فَقَدْ مَنَعُوا مِنْهُ بِالزَّجْرِ وَالتَّكْلِيفِ، وَهَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الْبَهِيمَةِ وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهَا. ^٤ وَالَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ مِنْ فِعْلِ الْبَهِيمَةِ، وَلَيْسَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا جَارِيًا مَجْرَى فِعْلِهِ، فَالْعِوَضُ عَلَيْهَا دُونَهُ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّمَكِينَ مِنَ الْمَضَارِّ لَا يُوَجِّبُ تَضَمُّنَ ^٥ الْعِوَضِ. ^٦ وَلَوْ كَانَ تَعَالَى مُتَضَمِّنًا لِعِوَضِ مَا يَفْعَلُهُ الْبَهَائِمُ مِنَ الظُّلْمِ، لَوَجَّبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الضَّرْبُ ^٧ مِنْهَا حَسَنًا غَيْرَ قَبِيحٍ؛ لِأَنَّ تَضَمُّنَهُ تَعَالَى عَنْهَا الْعِوَضَ يَقْتَضِي حُسْنَ، كَمَا اقْتَضَى ذَلِكَ فِي إِبَاحَةِ ذَبْحِ الْبَهَائِمِ، وَقَدْ عَلِمْنَا قُبْحَ ذَلِكَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا مَنَعُهَا مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ عَلَيْنَا الْمَنَعُ مِنَ الْحَسَنِ. وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا قُبِحَ ذَلِكَ مِنَ الْبَهِيمَةِ أَنْ يُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الدَّمُّ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الدَّمِّ مَشْرُوطٌ بِالْعَقْلِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ التَّحَرُّزِ مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ.

١. الأُمَالِي لِلْمُرْتَضَى، ج ١، ص ٧ - ٨، ذَيْلُ الْمَجْلِسِ الْأَوَّلِ؛ وَرَاجِعٌ أَيْضاً ص ٣٦ - ٣٨، ذَيْلُ الْمَجْلِسِ الرَّابِعِ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٣. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «يَفْعَلُ».

٤. نَسَبَهُ الشَّيْخُ الطُّوسِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ، ص ٢٣٩. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٤٧٥ - ٤٨٢.

٥. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَنَسَخَةُ الْأَصْلِ لَمْ تَشْمَلْ هَذَا الْمَوْضِعَ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَمَكِّنُ» بِدَلِّ «تَضَمَّنُ»؛ وَهُوَ خَطَأٌ.

٦. تَقَدَّمَ فِي ص ٤٠٤.

٧. فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ: «الْأَلَمُ» بِدَلِّ «الضَّرْبُ».

[٣]

فَصْلُ

في ذكر الوجوه التي يُستَحَقُّ عَلَى الْعِبَادِ بِهَا الْعَوْضُ

٢٤٦

إِعْلَمَ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ أَحَدُنَا بِنَفْسِهِ مِنَ الضَّرَرِ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ عَوْضًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِحْقَاقُ لَا يَدْخُلُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَنَفْسِهِ فِي شُكْرِ عَلَى نَفْعٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْاسْتِحْقَاقَاتِ. لَكِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ بِمَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ عَوْضًا، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِهِ ^١ ذَمًّا إِذَا كَانَ قَبِيحًا، وَمَدْحًا إِذَا كَانَ حَسَنًا عَلَى صِفَةٍ تَقْتَضِي ^٢ الْمَدْحَ.

[بيان وجوب العوض العباد]

[الوجه الأول: فعل المضار بالغير، وبيان شروطه]

وَأَمَّا يُسْتَحَقُّ الْعَوْضُ عَلَى أَحَدِنَا فِيمَا يَفْعَلُهُ بغيرِهِ مِنَ الْمَضَارِّ. وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ تَابِعٍ [السَّبَبِ يَقْتَضِيهِ مِنَ الْإِجَاءِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، بَلْ يَكُونَ فِي] حُكْمِ الْمُبْتَدَأِ؛ ^٣ لِأَنَّهُ لَوْ أُلْجِئَ إِلَى ضَرْرٍ يَقَعُ بغيرِهِ لَكَانَ

١. في النسخ والمطبوع: «+ إذا كان»؛ وهو زائد و تكرار واضح، و ذيل الكلام قرينة عليه.

٢. في «خ، م» والمطبوع: «يقتضي».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، أضفناه من المعني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٩٢ - ٤٩٣.

الْعَوَضُ عَلَى الْمُلْجِي دُونَهُ.

وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ تَابِعٍ لِإِبَاحَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ تَعَبُدٍ؛ لِأَنَّ مَا يَقَعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَوَضُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطٍ وَجُوبِ الْعَوَضِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ عَاقِلًا مُمَيِّزًا لِمَا يَفْعَلُهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ الْبَهِيمَةُ وَالطُّفْلُ مَعَ فَقْدِ التَّمْيِيزِ.^١

وَلَيْسَ يَجْرِي فِي هَذَا الْبَابِ الْعَوَضُ^٢ مَجْرَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَوَضَ فِي قَتْلِ الْخَطَا لَزِمَ لِلْقَاتِلِ كَمَا يَلْزَمُ السَّاهِي وَالنَّائِمَ.

[بيان أن عوض قتل الخطأ يكون على القاتل]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَلْزَمُ الْعَاقِلَةُ الدِّيَّةَ فِي قَتْلِ الْخَطَا وَ قَدْ قُلْتُمْ: «إِنَّ الْعَوَضَ فِي قَتْلِ الْخَطَا يَلْزَمُ الْقَاتِلَ»؟

قُلْنَا: الْإِزَامُ الْعَاقِلَةُ ابْتِدَاءً تَعَبُدٌ، وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ بَدَلًا عَنِ الْقَتْلِ، وَالْعَوَضُ فِي الْقَتْلِ ثَابِتٌ عَلَى الْقَاتِلِ يُسْتَوْفَى مِنْهُ فِي الْآخِرَةِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٣ أَنَّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي الشَّاهِدِ مِنْ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ غَيْرُ مَنْ وَقَعَ بِهِ الضَّرَرُ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَوَضًا عَنِ الضَّرَرِ بِهِ؟ وَإِنَّمَا الْعَوَضُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاصِلًا^٤ إِلَى الْمَضْرُورِ نَفْسِهِ.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ وَصُولُ الْعَوَضِ عَنْ قَتْلِهِ^٥ إِلَى وَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّ عَيْنَ مَالِهِ

«و في تمهيد الأصول، ص ٢٣٩: «و إنما استحقَّ العوض على أحدنا بما يفعله بغيره من المضار إذا كانت في حكم المبتدأ».

١. تقدم أنفاً في ص ٤٠٨.

٢. في النسخ والمطبوع: «لعوض»، وهو خطأ واضح. والصحيح ما أثبتناه.

٣. في «م» - «ذلك».

٤. في النسخ والمطبوع: «فاضلاً»، وهو خطأ قطعاً. والصحيح ما أثبتناه؛ كما في تمهيد الأصول، ص ٢٤٠.

٥. في «م»: «مثله».

بَعْدَ مَوْتِهِ يَنْتَقِلُ إِلَى وَرَثَتِهِ، وَكَذَلِكَ دُيُونُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مَا يَمْلِكُهُ.^١

٢٤٧

و طَعَنَ آخَرُونَ عَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِلَ عِوَضُ الاسْتِضْرَارِ بِالْقَتْلِ إِلَّا إِلَى الْمَقْتُولِ؛ لِيَقُومَ مَقَامَ مَا نَالَهُ مِنَ الْمَضَرَّةِ؛ لِأَنَّهَا بِهِ نَزَلَتْ، وَالْعِوَضُ عَنْهَا يَجِبُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، وَ لَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا كَانَ يَمْلِكُهُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دِينَ وَ انْتَقَلَ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ.^٢ وَ هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

و الْأُولَى أَنْ يَكُونَ مَا يَلْزَمُ الْعَاقِلَةَ ابْتِدَاءً عِبَادَةً، وَ الْعِوَضُ بَاقٍ عَلَى الْقَاتِلِ.

[الوجه الثاني: تسبيب المضار للغير]

وَ لَا شُبْهَةَ فِي أَنْ مَنْ أَلْجَأَ غَيْرَهُ إِلَى أَنْ يَضُرَّ بِنَفْسِهِ، فَالْعِوَضُ عَلَى الْمُلْجِئِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الضَّرَرُ مِنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِلْجَاءِ كَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ.

وَ كَذَلِكَ مَنْ وَضَعَ طِفْلاً تَحْتَ التَّبرِدِ حَتَّى هَلَكَ بِهِ، الْعِوَضُ لَازِمٌ لِلْوَاضِعِ دُونَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ بِهَذَا التَّعْرِيزِ قَدْ صَارَ كَأَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْقَتْلِ، وَ لِهَذَا يَذْمُو الْعُقْلَاءُ عَلَى هَلَاكِ الطِّفْلِ دُونَ وَضْعِهِ، وَ لَوْلَا أَنَّهُمْ أَجْرُوا هَلَاكَهُ بِالتَّعْرِيزِ لَهُ مَجْرَى فِعْلِهِ لَمْ يَذْمَوْهُ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ قِيلَ فِيمَنْ شَدَّ خَشَبَةً عَلَى ظَهْرِ بَهِيمَةٍ، وَ أَضُرَّتْ تِلْكَ الْخَشَبَةُ عِنْدَ مَشْيِ الْبَهِيمَةِ بِنَفْسٍ أَوْ مَالٍ: إِنَّ الْعِوَضَ عَنْ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى الشَّادِّ وَ لَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْبَهِيمَةِ؛ لِأَنَّ الشَّادَّ لِلْخَشَبَةِ^٣ فِي حُكْمِ الْمُمَكِّنِ مِنَ الضَّرَرِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا عِوَضَ عَلَى الْمُمَكِّنِ.^٤ وَ لَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ تِلْكَ الْمَضَرَّةَ.

١ . راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٩٥.

٢ . راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٤٩٤ - ٤٩٦.

٣ . في النسخ والمطبوع: «الخشبة». والصواب ما أثبتناه.

٤ . تقدّم في ص ٤٠٤.

فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَهِيمَةِ^١

و يَجْرِي شَدُّ الْخَشْبَةِ مَجْرَى مُنَاوَلَةِ السَّيْفِ لِمَنْ يَفْعَلُ بِاخْتِيَارِهِ الْقَتْلَ بِهِ، فِي أَنْ الْعَوَضَ عَلَى الْقَاتِلِ دُونَ الْمُمَكَّنِ. وَ هَذَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوطاً بِأَنْ يَكُونَ سَائِقُ هَذِهِ الْبَهِيمَةِ لَمْ يَسْقُهَا سَوْقاً يَوْقِعُ الضَّرَرَ بِالْخَشْبَةِ الَّتِي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْعَوَضُ عَلَيْهِ دُونَ الْبَهِيمَةِ.

[بيان معنى وجوب العوض على البهائم و من لا عقل له]

و فِي النَّاسِ مَنْ يُشْنَعُ عَلَيْنَا بِإِجَابِ الْعَوَضِ عَلَى الْبَهِيمَةِ وَ مَا لَا عَقْلَ لَهُ، [و] يَقُولُ فِي ذَلِكَ أَقْوَالاً مَعْرُوفَةً^٢ وَ لَا شِنَاعَةَ فِي حَقِّ إِلَّا عَلَى مَنْ [لَمْ] يُنْعِمِ النَّظَرَ فِيهِ. وَ لَمْ تُوجِبْ^٣ عَلَى الْبَهِيمَةِ عَوَضاً فَيُشْنَعُ [عَلَيْنَا] بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعَ فَقْدِ التَّمْيِيزِ^٤؛ وَ إِنَّمَا تُرِيدُ^٥ أَنْ عَوَضَ مَا وَقَعَ مِنْهَا مِنْ ضَرْبٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاصِلاً إِلَى مَنْ أَضَرَّتْ بِهِ، مِنْ جُمْلَةِ أَعْوَاضِهَا الَّتِي^٦ يَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^٧، كَمَا نَقُولُ: «إِنَّ النِّفَقَةَ وَاجِبَةٌ فِي مَالِ الصَّبِيِّ»، وَ نَعْنِي بِذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَ لِهَذَا^٨ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْتَصِفُ

٢٤٨

١. راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٥٠١ - ٥٠٢.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

٣. لم نعثر عليه، ولكن للمزيد راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٤٧٥ - ٤٨٢؛ المنفذ من التقليد، ج ١، ص ٣٤٤ - ٣٤٧.

٤. في «م، هـ» و المطبوع: «و لم يوجب».

٥. في النسخ و المطبوع: «التَّمْيِيزُ». و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٦. في «خ، م» و المطبوع: «يريد».

٧. في النسخ و المطبوع: «الذي». و الصحيح ما أثبتناه.

٨. أي أن الله تعالى يأخذ من أعواضها و يوصله إلى من أضرت به.

٩. في «خ، م، هـ» و المطبوع: «و هذا». و الصواب ما أثبتناه.

لِلْجَمَاءِ^١ مِنَ الْقَرْنَاءِ^٢، [و] كَيْفَ يُنَكِّرُ عَاقِلٌ مُحَصِّلٌ الْإِنْتِصَافَ مِنَ الْبَهَائِمِ
وَالْإِنْتِصَافَ لَهَا؟

-
١. في النسخ والمطبوع: «الجماء». والصحيح ما أثبتناه. والجماء: هي التي لا قرن لها، والقرناء بخلافها. كتاب العين، ج ٥، ص ١٤٣ (قرن)؛ وج ٦، ص ٢٧ (جمم).
 ٢. نُقِلَ بالمعنى. راجع: المحاسن، ج ١، ص ٧، ح ١٨؛ الكافي، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٢٩٩٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٧٢؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٥، ص ٣٣٥.
 ٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

[٤]

فصل

في هل العَوْضُ دائمٌ أو مُنْقَطِعٌ؟

كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ أَوَّلًا بَدَوَاهِ قَطْعًا، وَحُكِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ عَادَ إِلَى الْقَوْلِ بَانْقِطَاعِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ.^١

[أدلة انقطاع العوض]

[الدليل الأول]

وَدَلِيلُهُ عَلَى انْقِطَاعِهِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِ الْعَوْضِ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا لَمَا^٢ حَسَنَ مِنْ أَحَدِنَا تَحْمُلُ أَلَمٍ فِي الشَّاهِدِ لِنَفْعٍ مُنْقَطِعٍ، كَمَا لَا يَحْسُنُ مِنَّا تَحْمُلُ الْأَلَمِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ مِنَ النِّفْعِ لَمَّا كَانَ تَحْمُلُ الْأَلَمِ لَا يَحْسُنُ إِلَّا لِلنِّفْعِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا حُسْنَ تَحْمُلِ الضَّرَرِ لِلْمَنَافِعِ الْمُنْقَطِعَةِ.

وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا تَحْمُلُ مَشَقَّةِ الطَّاعَاتِ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ مِقْدَارَ ثَوَابِهَا. وَذَلِكَ أَنَّ وَجْهَ حُسْنِ الطَّاعَاتِ وَوَجوبِهَا لَيْسَ هُوَ الثَّوَابُ - وَإِنْ كَانَ الثَّوَابُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُسْتَحَقَّ عَلَيْهَا، بَلْ لَهَا وَجُوهٌ مُتَمَيِّزَةٌ تَجِبُ^٣ مِنْهَا. وَتَحْمُلُ الْمَشَقَّةِ إِنَّمَا

١. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٥٠٨.

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «إنما».

٣. في «خ» والمطبوع: «بحسب».

يَحْسُنُ لِأَجْلِ الْعَوِضِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَهْلُ بِصِفَتِهِ مُؤَثِّرًا فِي حُسْنِ تَحْمِيلِهِ.
وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ قَدْ تَجِبَ^١ الطَّاعَةُ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ الْمُسْتَحَقِّ
عَلَيْهَا، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَتَحَمَّلَ الْمَضَرَّةَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْأَعْوَاضِ.
فَإِنْ قِيلَ: جَوَّزُوا اخْتِلَافَ الْاِسْتِحْقَاقِ وَالْعَوِضِ؛ فَيَكُونُ مَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
دَائِمًا، وَمَا يَجِبُ عَلَيْنَا مُنْقَطِعًا.

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْعَوِضُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا يَجِبُ اسْتِحْقَاقُهُ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ، لَمْ
يَخْتَلِفْ حَالُهُ بِاخْتِلَافِ مَنْ يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ لَمَّا اسْتَحَقَّ عَلَى
سَبِيلِ الدَّوَامِ سَاوَى الْقَدِيمِ تَعَالَى الْمُحَدَّثِ فِي دَوَامِ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ^٢ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟! وَلَوْ كَانَ^٣ الثَّوَابُ مِمَّا يُسْتَحَقُّ عَلَيْنَا وَالْعِقَابُ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ بَعْضُنَا
عَلَى بَعْضٍ لَمَا اخْتَلَفَ دَوَامُهُمَا بِالْإِضَافَةِ إِلَيْنَا، وَلَكَانَتْ حَالُهُمَا فِي الدَّوَامِ كَحَالِ مَا
يُضَافُ إِلَيْهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْعَوِضُ يُسْتَحَقُّ مُنْقَطِعًا لَوَجِبَ أَنْ يَلْحَقَ الْمُعَوِّضُ فِي الْجَنَّةِ
غَمٌّ وَحَسْرَةٌ عَلَى قَطْعِهِ عَنْهُ، وَهَذَا يُكَدِّرُ ثَوَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مِنْ أَهْلِهِ وَجِبَ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِهَذَا الْغَمِّ أَعْوَاضًا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْآخِرَةِ.
قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ: إِنَّ الْعَوِضَ إِذَا كَانَ مُنْقَطِعًا جَازَ أَنْ يُؤَفَّرَ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ فِي
أَحْوَالِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ صِفَتَهُ لَا تُنَافِي^٤ التَّكْلِيفَ؛ فَلَا يَلْزَمُ حِينَئِذٍ مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ.
(٩٠/ألف) وَلَوْ قُلْنَا: «إِنَّهُ يَتَأَخَّرُ» لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَصِلَ إِلَى كُلِّ مُسْتَحَقٍّ لَهُ مَعَ الْعِلْمِ

١. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «يَجِبُ».

٢. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعُ: «أَنَّ» بَدَلَ «الْمَدْحِ وَالذَّمِّ».

٣. فِي النُّسخِ: «كَانَتْ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ.

٤. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَنَافِي».

وكمال العقل؛ لأنَّ العَوْضَ لا يَجْري في هذا البابِ مَجْزَى الثَّوابِ في اشتراطِ عِلْمِ
المُتَابِ بوصولِهِ إليه على جِهَةِ الاستحقاقِ. وإذا وَصَلَ إلى مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ، لَمْ
يَشْعُرْ بانقطاعِهِ فَيَتَأَلَّمْ بِذلك؛ لأنَّ مُجَرَّدَ قَطْعِ الْمَنَافِعِ لَيْسَ بِضَرَرٍ.

فإذا قِيلَ: فالسَّمْعُ قد وَرَدَ والإجماعُ قد وَقَعَ على أَنَّ الأَطْفَالَ وَالبَهَائِمَ يُعادُونَ
كاملِي^١ العقول.

قلنا: ^٢يجوزُ أن يُعِيدَهُمْ ولا يُكْمِلَ عُقُولَهُمْ و يُوفِّرَ عَلَيْهِمْ ما اسْتَحَقُّوهُ مِنْ
الأَعْوَاضِ، ثُمَّ يُكْمِلَ عُقُولَهُمْ وَتَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِالنَّعْمِ الدَّائِمِ.

فأَمَّا المُتَابُ الَّذِي يَتَأَخَّرُ أَعْوَاضُهُ إِلَى الجَنَّةِ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُفَرَّقَ إِيصالُ العَوْضِ
إِلَيْهِ فِي الأَوَاقِيتِ الْمُتَفَرِّقَةِ، حَتَّى لا يَشْعُرَ بِانقطاعِهِ إذا انْقَطَعَ، كَمَا نَقُولُهُ فِي تَوْفِيرِ ما
فَاتَهُ مِنَ الثَّوابِ - بَعْدَ الاستحقاقِ لَهُ^٣ - فِي أحوالِ الدُّنْيَا وَأحوالِ المَوْتِ.^٤

و بَعْدُ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُدِيمَ العَوْضَ عَلَى المُتَابِ بَعْدَ تَقْضِي^٥ مُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ
تَفَضُّلاً، وَإِنْ كَانَ لا يَسْتَحِقُّ فِي الأَصْلِ دَائِماً. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقالَ مِثْلُ ذلكِ فِي
الأَطْفَالِ وَالبَهَائِمِ.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَأَقْوَى ما يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ العَوْضَ مُنْقَطِعٌ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ
تَعَالَى يُولِّمُ مَنْ يَمُوتُ عَلَى كُفْرِهِ، بِالْغَا وَ فِي حَالِ الطُّفُولِيَّةِ، فَلَوْ كَانَتْ^٦ الأَعْوَاضُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كاملو».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. في الأصل: - «في توفير مافاته من الثواب بعد الاستحقاق له».

٤. أي في زمان البرزخ. راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٤١.

٥. في «خ» والمطبوع: «نقص».

٦. في غير الأصل: «كان».

(٩٠/ب) [منه] ^١ تُسْتَحَقُّ عَلَى الدَّوَامِ لَمَّا جَازَ وَصُولُ الْكَافِرِ إِلَى حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ - وَهُوَ فِي النَّارِ مُعَاقَبٌ - لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعَوَّضًا مَنفُوعًا ^٣ بِالْإِجْمَاعِ. فَيَجِبُ انْقِطَاعُ الْعَوَضِ؛ لِيُمْكِنَ تَوْفِيرُهُ فِي أَحْوَالِ الدُّنْيَا.

[بيان عدم إحباط عوض الكافر بالعقاب الذي يستحقه]

و لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ عَوَضَهُ يَحْبِطُ ^٤ بِالْمُسْتَحَقِّ عَلَى كُفْرِهِ ^٥ مِنَ الْعِقَابِ؛ لِأَنَّ التَّحَابُطَ بَيْنَ ^٦ الْمُسْتَحَقَّاتِ عِنْدَنَا بَاطِلٌ، وَ سَنَدُّهُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي الْوَعِيدِ، ^٧ بِإِذْنِ اللَّهِ وَ مَشِيئَتِهِ.

عَلَى أَنَّ شُبُهَةَ الْقَوْمِ فِي التَّحَابُطِ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ لَا تَنَاقُ ^٨ فِي الْعَوَضِ وَالْعِقَابِ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا تَحَابُطًا لِلتَّنَافِي الَّذِي بَيْنَهُمَا؛ مِنْ حَيْثُ اقْتَرَنَ بِالثَّوَابِ التَّبْجِيلُ ^٩ وَالتَّعْظِيمُ، وَبِالْعِقَابِ الْإِسْتِخْفَافُ وَالْإِهَانَةُ، وَهَذَا مَفْقُودٌ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْعِقَابِ، فَلَا تَنَافِي.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ: «إِنَّ الْعَوَضَ لَا يَنْحَبِطُ بِالْعِقَابِ، لَكِنَّهُ يَصِيرُ جُزْءً مِنَ الْعِقَابِ»، ^{١٠}

١. في النسخ والمطبوع: «من». والصحيح ما أثبتناه. والكلمة مطموسة في الأصل.

٢. في «خ، م» والمطبوع: «يستحق».

٣. في «خ» والمطبوع: «ومنفوعاً».

٤. في «خ»: «يحبط»، والظاهر أنه تصحيف عما في المتن.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الكفر».

٦. في غير الأصل: «من».

٧. يأتي في ص ٥٠٦.

٨. في «خ، هـ» والمطبوع: «لا يتأقن».

٩. في «خ، م» والمطبوع: «والتبجيل» بالواو. وفي «هـ»: «بالتبجيل» بالباء.

١٠. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٥٢٤.

فهذا^١ هو القول بالتحابط^٢ عنده؛ لأن الثواب والعقاب إنما يتحابطان عنده على هذا الوجه، وبأن يصير^٣ كل واحد جزء من صاحبه؛ فأني معنى لتفنيه إحباط العقاب للعوض، وقد قال بمعناه؟!

اللهم إلا أن يقول أبو هاشم: إن العوض لما لم يمكن^٤ اجتماع استحقاقه مع استحقاق العقاب صار جزء منه^٥ كالثواب.

والذي يفسد قوله^٦ هذا: أن الثواب إنما صار جزء من العقاب للتنافي بين الثواب والعقاب، فلما لم يمكن^٧ اجتماع استحقاقهما صار أحدهما تخفيفاً من صاحبه، والعوض لا تنافي بينه وبين العقاب؛ فكيف يصير جزء منه؟

(٩١/ألف) فإن قيل: إذا كان العوض دائماً ولم يمكن^٨ توفيره - وهو دائم - في الدنيا، فلا بد في الكافر المستحق للعقاب والعوض^٩ من أن يجعل العوض جزء من عقابه؛ لأنه لا يمكن وصوله إليه إلا على هذا الوجه.

قلنا: ^{١٠} انقلاب الحق إلى غير جنسه لا يجوز من غير تراض، والعوض ليس من جنس العقاب؛ فكيف يصير جزء منه؟

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وهذا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الإحباط».

٣. في «خ» والمطبوع: «+ به».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يكن».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- منه».

٦. في غير الأصل والمطبوع: «يفسده قول».

٧. في «خ» والمطبوع: «لم يكن». وفي «م، هـ»: «يمكن». وفي الأصل الكلمة مطموسة.

٨. في «خ» والمطبوع: «و لم يكن».

٩. في «خ» والمطبوع: «- والعوض».

١٠. في الأصل: «قيل».

فإن قيل: لأن دفع الضرر قد يقوم مقام النفع.

قلنا: ^١ هذا لا بُدَّ فيه من التراضي، وإلا فلا وجه لانقلاب النفع إلى أن يصير جزء من الضرر. ^٢

فإن قيل: الضرورة تدعو إلى ذلك؛ لأنه لا يجوز وهو في النار أن ينتفع بالعوض إلا على هذا الوجه الذي ذكرناه.

قلنا: ^٣ لا ضرورة تدعو إلى ما ذكرتموه بعينه؛ لأنه إذا كان العوض دائماً، وورد الكافر المستحق للعقاب الآخرة، وهو مستحق للعوض مضافاً إلى العقاب، فلا ضرورة في استيفائه ^٤ حقه من العوض إلى أن يجعل جزءاً من عقابه؛ لأنه يمكن أن يسقط عنه العقاب ويوفى العوض.

وإنما يقال: «دعت الضرورة إلى الشيء» إذا كان لا يمكن سواه؛ ولم كان العوض بأن يقلب عن جنسه وصفته بغير رضا من صاحبه أولى من أن يسقط العقاب حتى يستوفى العوض؟ بل هذا أولى؛ لأن العقاب حق لله سبحانه ^٥ يحسن منه إسقاطه، والعوض حق عليه لا بُدَّ من ^٦ أن يوفيه لمستحقه، ^٧ فإذا لم يجتمع (٩١/ب) ووصولهما فالأولى سقوط ما يحسن إسقاطه وهو العقاب؛ لأنه مما ^٨ يحسن

١. في الأصل: «قيل».

٢. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «الضرب».

٣. في الأصل: «قلت».

٤. في غير الأصل: «استبقائه».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مستحقه».

٨. في «خ» والمطبوع: «لأنهما».

إسقاطه و يُسْتَحَقُّ الْمَدْحُ عَلَى غُفْرَانِهِ، وَالْعَوَضُ لَا بُدَّ مِنْ تَوْفِيَّتِهِ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ.

[الدليل الثالث]

دليل آخر: ومما استدلَّ به على أنَّ الْعَوَضَ مُنْقَطِعٌ: أَنَّهُ^١ لَوْ كَانَ دَائِمًا لَحَسَنَ تَحْمُلُ الْمَضَارِّ مِنْ غَيْرِ نَفْعٍ عاجِلٍ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَحْسُنَ الظُّلْمُ؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ قَدْ عَرَّضَ^٢ الْمَظْلُومَ لِمَنْفَعَةٍ دَائِمَةٍ بِظُلْمِهِ^٣ لَهُ، عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ.

و هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُمْ^٤ إِذَا قَالُوا بِدَوَامِ جَمِيعِ الْأَعْوَاضِ، وَلَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْنَا مِنْهَا وَبَيْنَ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَهُمْ يَفْصِلُونَ^٥ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. غَيْرَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ - تَقْوِيَّةً لِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ -: إِذَا أَحْوَجَ^٦ تَعَالَى أَحَدَنَا بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ دَفْعُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ لِأَنَّ صَبْرَهُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي وَصُولَهُ^٧ إِلَى مَنَافِعَ دَائِمَةٍ.

وَمَتَى قِيلَ: يَلْزَمُهُ بِعَقْلِهِ دَفْعُ الْمَضَارِّ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ، فَلذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ. قُلْنَا:^٩ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ^{١٠} فِي عَقْلِهِ لَوْ كَانَ الْعَوَضُ دَائِمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ وَجوبَ دَفْعِ الضَّرَرِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ النِّفْعُ الدَائِمُ.

٢٥٣

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و قد استدلَّ على أنَّ العوض منقطع بأنه».

٢. في المطبوع: «قد عوض».

٣. في المطبوع: «لظلمه».

٤. أي يلزم القائلين بدوام العوض.

٥. في «خ»: «نستحق... يستحق». وفي «م»: «نستحق... نستحق».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «يفصلوا». وفي المطبوع: «[لم] يفصلوا».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ الله».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وصوله».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. في الأصل: - «ذلك».

فَصْلُ

فِي هَلْ يَسْقُطُ الْعَوَضُ بِالْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ أَمْ لَا؟^١

إِعْلَمَ أَنَّ كُلَّ عَوَضٍ يَسْتَحِقُّهُ^٢ أَحَدُنَا عَلَى غَيْرِهِ مُعْجَلًا مِمَّا يَجُوزُ تَوْفِيرُهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَمِمَّا لَهُ أَنْ يُطَالَبَ بِهِ وَيَسْتَوْفِيَهُ، فَإِنَّهُ مِمَّا^٣ يَسْقُطُ (٩٢/ألف) بِهِتِهِ وَإِبْرَائِهِ، مِثْلُ سَائِرِ^٤ حُقُوقِهِ.

فَأَمَّا الْأَعْوَاضُ الَّتِي تَجِبُ لِلْعَبْدِ^٥ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ،^٦ وَلِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عَلَى وَجْهِ تَأَخُّرٍ اسْتِيفَاؤُهُ إِلَى الْآخِرَةِ وَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُسْتَوْفِي لَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهِتِهِ وَإِبْرَائِهِ؛ لِأَنَّ سَقُوطَ الْحَقِّ يَتَّبِعُ جَوَازَ الْمُطَالَبَةِ بِهِ وَالِاسْتِيفَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَصَرُّفٌ فِي الْحَقِّ، فَمَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْحَقَّ وَلَا أَنْ يُطَالَبَ^٧ بِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ

١. فِي الْأَصْلِ: - «أَمْ لَا».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَسْتَحَقُّ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «مِمَّا».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «سَائِرِ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «الْعَبْد».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يُطَالَبُهُ».

يُسْقِطُهُ، وَلَوْ أَسْقَطَهُ^١ لَمَا^٢ سَقَطَ بِإِسْقَاطِهِ. وَلِإِذَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْيَتِيمِ عَلَى غَيْرِهِ بِهَيْبَتِهِ وَإِبْرَائِهِ وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ لَهُ^٣ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ بِهِ وَيَسْتَوْفِيَهُ وَهُوَ فِي حِجْرِ غَيْرِهِ.

وَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الْعَوَاضَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَوْ أَسْقَطَهُ^٤ صَاحِبُهُ فِي الْآخِرَةِ لَسَقَطَ؛ لِأَنَّهَا دَائِرُ الْإِسْتِيفَاءِ» لَمْ يَقُلْ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ فِي الْآخِرَةِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ بِهَذَا الْحَقِّ وَلَا أَنْ^٥ يَسْتَوْفِيَهُ، وَأَنْ^٦ اسْتِيفَاءَهُ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَعْرِفُ مَبْلَغَهُ وَالْوَقْتَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْإِسْتِيفَاءُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مَعْنَى لِلْإِبْرَاءِ وَالْإِحْلَالِ فِي الشَّاهِدِ إِذَا كَانَتْ الْأَعْوَاضُ لَا تَسْقُطُ^٧ بِهِمَا؟

قُلْنَا: ^٨ إِنَّمَا يُوَثِّرُ الْإِبْرَاءُ فِي الْحُقُوقِ الَّتِي لَنَا أَنْ نَتَصَرَّفَ فِيهَا^٩ بِقَبْضٍ وَاسْتِيفَاءٍ وَإِسْقَاطٍ كَالدُّيُونِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنَ الْحُقُوقِ؛ فَأَمَّا مَا يَسْتَحِقُّهُ^{١٠} أَحَدُنَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْأَلَمِ^{١١} عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَوْفِيهِ اللَّهُ

١. في «م»: «يسقط ولو أسقط».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لما».

٣. في «خ»: - «أن يسقطه... وإن كان الحق له».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أسقط».

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «بها الحق وأن». وفي «م، هـ»: «بهذا الحق وأن».

٦. كذا، والأنسب: «فإن» أو «لأن». راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٤٣.

٧. في غير الأصل: «الإخلال في الشاهد إذا كان الأعواض لا يسقط».

٨. في الأصل: «قيل».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فيها».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «استحقه».

١١. في الأصل: «فالآلم».

عَزَّوَجَلَّ^١ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْتِصَافِ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ الْإِبْرَاءَ مِنْهُ^٢ وَإِحْلَالَهُ^٣ لَا يُؤْثِرَانِ
فِي ذَلِكَ. (٩٢/ب)

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مِمَّا يَسْتَوْفِي اللَّهُ تَعَالَى».

٢. في «م»: «فيه». وفي «هـ» الكلمة مبهمّة.

٣. في غير الأصل: «والمحالة». وفي تمهيد الأصول، ص ٢٤٣: «فإن الإبراء والتحليل».

[٦]

فصل

في هل يَرِيدُ مَبْلَغُ الْعَوَاضِ بِالتَّأخيرِ أم لا؟^١

الصحيحُ في هذا البابِ أن يُقالَ: إنَّ التأخيرَ لِلْعَوَاضِ على ضَرَبَيْنِ: قَبِيحٍ، وَحَسَنِ.

فأما التأخيرُ^٢ الْحَسَنُ فَنَحْوُ ما يُوخِّرُهُ^٣ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَعْوَاضِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَلَيْهِ بما يَفْعَلُهُ مِنَ الْأَلَامِ، أو مِثْلُ تأخيرِهِ ما يَسْتَوْفِيهِ على سَبِيلِ الْإِنْتِصَافِ وَ يَنْقُلُهُ مِنَ الظَّالِمِ إِلَى الْمَظْلُومِ فِي الْآخِرَةِ؛ فهذا ممَّا لا يَجِبُ في تأخيرِهِ زيادةُ نَفْعٍ؛^٤ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أُخِّرَ لِمَصْلَحَةٍ هَذَا الْمُعَوَّضِ، فَقَدْ قَابَلَتْ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ ما لَعَلَّهُ يُقَدَّرُ مِنَ الضَّرَرِ بِالتَّأخيرِ.

وَأما التأخيرُ الْقَبِيحُ فَمِثْلُ أن يَجِبَ لِأَحَدِنَا عَوَاضٌ على غَيْرِهِ ممَّا يَصِحُّ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَيْهِ مُعْجَلاً فَيُوخِّرُهُ؛ فالواجِبُ أن يَسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْمُعَوَّضُ^٥ مِنَ الزِّيَادَةِ قَدَرًا ما بَيَّنَّ

١ . في الأصل: «في التأخير» بدل «بالتأخير أم لا».

٢ . في الأصل: «التأخر».

٣ . في غير الأصل: «فيجوز ما يُوخِّر».

٤ . في الأصل: - «نفع».

٥ . في «م»: «العوض»، وفي الأصل الكلمة مبهمة.

٦ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من».

السَّلْعَةُ بِنَسِئَةٍ وَبَيْعُهَا بِالنَّقْدِ. وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْتِحْقَاقُ الزَّيَادَةِ لِأَجْلِ التَّأْخِيرِ،
بَلِ الزَّيَادَةُ مُسْتَحَقَّةٌ عَلَى الْمَضَرَّةِ نَفْسِهَا بِشَرَطِ تَأْخُرِ عَوَضِهَا؛ فَلَا اسْتِحْقَاقٌ^١ لِلزَّيَادَةِ
يَرْجِعُ إِلَى وَجْهِ الْمَضَرَّةِ دُونَ التَّأْخِيرِ.

١. في «خ» والمطبوع: «والاستحقاق».

فصل

في أنه عَزَّوَجَلَّ^١ لا يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ الْعِوَضَ عِنْدَ فِعْلِ الضَّرَرِ

لا يَجِبُ^٢ أَنْ تُقَارَنَ^٣ إِرَادَتُهُ لِلْعِوَضِ^٤ لِمَا يَفْعَلُهُ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ
إِرَادَتُهُ لِمُرَادِهِ عَبَثٌ لَا غَرَضَ فِيهِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي جُمْلَةِ الْكَلَامِ فِي بَابِ الْإِرَادَةِ
مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.^٥

٢٥٥

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى: «أَنَّ الْأَلَمَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحُسْنِ إِلَّا بِأَنْ تُقَارَنَ
هَذِهِ الْإِرَادَةُ»؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^٦ إِذَا فَعَلَ الْأَلَمَ لِسُجُودِهِ^٧ الْعِوَضَ،
وَقَصَدَ (٩٣/ألف) إِلَى إِيقَاعِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يُعَوِّضُ^٨ الْمُؤَلِّمَ، كَفَى هَذَا فِي كَوْنِ
الْأَلَمِ حَسَنًا وَ مَفْعُولًا لِلْعِوَضِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي تَكْلِيفِهِ^٩ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ، بِأَنَّهُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٢. في «خ» والمطبوع: «و لا يجب» بالواو.

٣. في «خ، م» والمطبوع: «يقارن».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إرادة العوض».

٥. لقد سقط هذا البحث مما وصل إلينا من كتاب الذخيرة، لكنه مذكور في الملخص، ص ٣٦٣.

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و ذلك لأن الله تعالى».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لوجب».

٨. في «م» وحاشية «ه»: «يعرف».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكليف».

عَزَّوَجَلَّ^١ لَا يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ^٢ فَعَلَ الثَّوَابِ فِي حَالِ التَّكْلِيفِ، بَلْ يَكْفِي كَوْنُهُ مُرِيداً لِلطَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَحَقُّ بِهَا^٣ الثَّوَابُ.^٤

و عَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^٥ خَلَقَ الْخَلْقَ لِيَنْفَعَهُمْ، وَلَمْ يُرِدْ فِي ابْتِدَاءِ الْحَالِ وَقَوْعَ النِّفَعِ؛ لَكِنَّهُ أَرَادَ خَلْقَهُمْ لِهَذَا الْوَجْهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَلَوْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لِلْعَوَظِ فِي حَالِ فِعْلِهِ الْأَلَمِ^٦ حَتَّى يَكُونَ مُعَرَّضاً^٧ لَهُ بِالْأَلَمِ،^٨ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لِمَنَافِعِ الْخَلْقِ كُلِّهَا فِي ابْتِدَاءِ خَلْقِهِمْ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: خَلَقَهُمْ لَهَا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لِلْمُبَاحَاتِ مِنْ فِعْلِهِمْ.^٩

-
١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».
 ٢. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «لا يحب ولا يريد». وفي «م، هـ»: «لا يجب لا يريد».
 ٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «به».
 ٤. في تهديد الأصول: + «مع علمه أنه يفعل بهم الثواب إذا فعلوا الطاعة».
 ٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».
 ٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للألم».
 ٧. الكلمة في الأصل مطموسة لا تُقرأ. وفي تهديد الأصول، ص ٢٤٣: «غرضاً».
 ٨. في المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٥٣٩: «معوّضاً للألم».
 ٩. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «أن يكون يريد للمناجاة من فعله». وفي «م، هـ»: «أن يكون يريد للمباحات من فعله».

[٨]

فصل

في ذكر ما يلزم من الأعواض بإتلاف النفوس
وإزالة الأملاك وقطع المنافع

[بيان رأي أبي هاشم و مدرسته في الأعواض]

الذي يذهب إليه أبو هاشم و حرّره مُحصلو أصحابه في هذا الباب ما نحنُ
ذاكروه:^١

قالوا: إنَّ القتلَ يُستحقُّ به الأعواضُ؛ لأنَّه إيصالُ ضررٍ بغيرِ شبهةٍ إلى المقتول؛
فإن عِلِمَ المقتولُ قبلَ القتلِ أو ظنَّ نُزولَ القتلِ به، فذلك غمٌّ يُستحقُّ به عوضاً آخرَ.
و يُستحقُّ أيضاً عندهم - لقطعِهِ^٢ له و^٣ تقويته إيَّاه منافعهُ بإزالةِ حياته - العوضُ؛
لأنَّ تقويتهِ المنافعِ و المنعَ منها كإزالةِ المضارِّ؛ فإن كانَ هذا المقتولُ^٤ معلوماً لله
سُبْحانَهُ^٥ أنه (٩٣/ب) لو لم يُقتلْ لَماتَ،^٦ فلا عوضَ له على قاتلِهِ بتقويتهِ المنافعِ؛

١. راجع: المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٥٤٧ - ٥٥٤.

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بقطعه».

٣. في الأصل: - «و».

٤. في غير الأصل: - «منافعه بإزالة حياته... فإن كان هذا المقتول».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٦. في «خ» و المطبوع: «فمات».

لأنه ما فوّته^١ شيئاً، وإنما يكون له عليه عَوْضُ الْقَتْلِ و عَوْضُ الْغَمِّ بِالْقَتْلِ.^٢
و يُفَرِّقُونَ بَيْنَ قَتْلِ أَحَدِنَا لِمَنْ تَفَوُّتُهُ^٣ بِقَتْلِهِ الْمَنَافِعِ، وَ بَيْنَ إِمَاتَةِ اللَّهِ تَعَالَى
و تَفَوُّيْتِهِ بِذَلِكَ الْمَنَافِعِ؛ فيقولون: إنه^٤ لا عَوْضَ عليه تَعَالَى فيما فاتَه مِنَ الْمَنَافِعِ
بِالْمَوْتِ، وَ إِنْ كَانَ عَلَيْنَا ذَلِكَ فِي الْقَتْلِ؛ بَأَن يَقُولُوا: إنه تَعَالَى مَا قَطَعَهُ بِالْمَوْتِ^٥
عَنْ مَنَافِعٍ تَحْصُلُ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ، بَلْ عَنْ مَنَافِعٍ يَتَفَضَّلُ هُوَ بِهَا عَلَيْهِ، وَ لِلْمُتَفَضِّلِ أَنْ
لَا يَتَفَضَّلَ؛ فَكَأَنَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ^٦ إِنَّمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا.
وَ الْقَاتِلُ فَوَّتَهُ بِالْقَتْلِ - إِذَا كَانَ مَعْلُوماً أَنَّهُ يَبْقَى لَوْلا قَتْلُهُ - مَنَافِعٌ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ كَأَنَّ
تَحْصُلَ لَهُ لَا مَحَالَةَ لَوْلا الْقَتْلُ.

فَأَمَّا الْغَضَبُ وَ الْمَنَعُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْأَمْلاكِ^٨ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا،^٩ فَإِنَّهُمْ يَوْجِبُونَ
فِيمَا فَوَّتَهُ الْغَاصِبُ مِنَ الْمَنَافِعِ بِالْمَعْصُوبِ الْعَوْضَ، كَمَنْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ^{١٠}
بِدَارِهِ أَوْ تَوْبِهِ، وَ كَذَلِكَ مَنْ مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ^{١١} فِي تِجَارَاتِهِ وَ كَسْبِهِ؛ فَإِنْ^{١٢} كَانَ مَنَعَهُ

١. في «خ، م» و المطبوع: «ما فوّت».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «بالقتل».

٣. في النسخ - ما عدا الأصل - و المطبوع: «يفوته». و في الأصل أَوَّلُ الْكَلِمَةِ خَالٍ مِنَ النُّقَاطِ.

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بأنه».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بل يقولون».

٦. في «خ» و المطبوع: - «بالموت».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٨. في «خ» و المطبوع: - «بالأَمْلاك».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو ما جرى مجراها».

١٠. في الأصل: «بالانتفاع» بدل «من الانتفاع».

١١. في الأصل: «تصرف».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إن».

بَضَرَرٍ^١ أَدْخَلَهُ عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْعَوَاضُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الضَّرَرُ، وَالْآخَرُ تَقْوِيَةُ الْمَنَافِعِ.

و يَقُولُونَ فِيمَنْ حَبَسَ عَلَى غَيْرِهِ مِلْكَاً مِنْ أَمْلَاكِهِ، وَكَانَ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لَوْ لَمْ يَحْبِسْهُ عَلَيْهِ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَوَاضٌ فِي الْمَنْعِ مِنْ مَنَافِعِهِ.

و يَقُولُونَ فِيمَنْ (٩٤/ألف) غَصَبَ مَا يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، مِثْلُ مَنْ غَصَبَ ثَوْباً يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِاللُّبْسِ، أَوْ كُتُبَ عِلْمٍ أَوْ أَدَبٍ يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا بِالدَّرْسِ وَالنَّظَرِ فِيهَا: إِنَّ الْعَوَاضَ يَجِبُ عَلَيْهِ مُتَكَرِّراً^٢ بِقَدْرِ مَا فَاتَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ طَوْلَ ذَلِكَ الزَّمَانِ.

وَإِذَا غَصَبَهُ مَا لَا يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ،^٣ كَالطَّعَامِ الَّذِي إِنَّمَا يَكُونُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِأَكْلِهِ ثُمَّ يَنْقَطِعُ نَفْعُهُ، وَكَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ - لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِصَرْفِهَا^٤ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ دَفْعَةٌ^٥ وَاحِدَةٌ -، وَ عَلَى كِلَا الْقِسْمَيْنِ^٦ يَلْزَمُ إِعَادَةُ الْمَغْصُوبِ إِلَى مَالِكِهِ إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً، وَإِلَّا فَتَقِيمُهَا.

٢٥٧

[مناقشة المصنف لرأي أبي هاشم في العوض]

و يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْكَلَامِ: إِنَّ الْقَائِلَ يُسَيِّئُ إِلَى الْمَقْتُولِ بِإِدْخَالِ الضَّرَرِ عَلَيْهِ^٧ بِالْقَتْلِ وَبِالْغَمِّ^٨ أَيْضاً عَلَى مَا فَرَضُوهُ، وَهُوَ أَيْضاً يُسَيِّئُ

١. في «م»: «منعه من الضرر». وفي «هـ»: «منعه من بضرر».

٢. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «متكرّر».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٤. في غير الأصل والمطبوع: «تصرفها».

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «نفعة». وفي «م، هـ»: «فعة».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الأمرين».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه».

٨. هكذا في الأصل. وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «و الغم».

إليه بتفويته له^١ منافع حياته وقطعه لها، وليس يظهر أنه يستحق بهذا^٢ التفويت أعضاؤه، بل يستحق به الدَّم لِقَبْحه.^٣ وليس كُلُّ شَيْءٍ كَانَ كَالْإِسَاءَةِ واستحق به الدَّم فإنه يستحق به الأعضاؤه؛ ألا ترى أن «مَنْ شَتَمَ غَيْرَهُ وَنَالَ مِنْ عَرَضِهِ، وَسَعَى بِنَفْسِهِ أَوْ حَالِهِ وَمَالِهِ إِلَى السُّلْطَانِ الظَّالِمِ» مُسِيءٌ إِلَيْهِ، وَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ الدَّمَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى ذَلِكَ أَعْضَاءً إِلَّا عَلَى مَا يَلْحَقُهُ^٤ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الْغَمِّ؟

فإن أشاروا^٥ باستحقاق العوض على غمّه بتفويت منافع الزائد^٦ على غمّه بما يظهر أنه يلحقه من ألم القتل، فذلك صحيح. وليس يُريدون على الحقيقة ذلك؛ لأنهم (٩٤/ب) يُراعون المنافع المعلوم حصولها له لولا القتل، فيجعلون الأعضاؤه بإزائها. وهذا ليس بظاهر الصحة.

و الذي يبين الآن لنا: أن القاتل يستحق على القتل دماً زائداً على ما يستحقه على القتل^٧ والغم؛ من حيث فوّت المقتول ما هو مظنون من منفعته وإمكان انتفاعه، من غير مراعاة لما المعلوم^٨ من ذلك أنه يقع. ولأن الحياة يتمكّن من الانتفاع بكل شيء؛ عليم أنه يتفق انتفاعه به، أو لا يتفق.

١. هكذا في النسخ - ما عدا الأصل - والمطبوع و تهيد الأصول. وفي الأصل: «إليه». والأنسب: «عليه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على هذا».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لقبحه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما لا يلحقه».

٥. كذا في النسخ والمطبوع. ولعل الصواب: «فإن أرادوا». كما هو في تهيد الأصول.

٦. صفة «غمّه».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «القتل و».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مراعاته، والمعلوم».

وإنما حَمَلَهُمْ عَلَى مُرَاعَاةِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ أَعْوِاضاً عَلَى فَوْتِ الْمَنَافِعِ، وَرَأَوْا أَنَّ الْمَنَافِعَ الَّتِي كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تَحْصُلَ لَهُ لَا تَنْحَصِرُ وَلَا تَتَنَاهَى؛ وَكَيْفَ^١ يَسْتَحِقُّ أَعْوِاضاً مَحْصُورَةً عَلَى مَا لَا يَنْحَصِرُ؟ فَعَدَلُوا إِلَى مُرَاعَاةِ الْمَعْلُومِ، حَتَّى حَمَلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ^٢ إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْمَقْتُولَ يَمُوتُ لَوْلَا الْقَتْلُ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْمَقْتُولُ شَيْئاً مِنْ أَعْوِاضِ تَقْوِيَةِ^٣ الْمَنَافِعِ عَلَى الْقَاتِلِ.

٢٥٨

و هَذَا الْقَوْلُ يَدْفَعُهُ التَّامُّلُ؛ لِأَنَّ الْعُقَلَاءَ يَذْمُونَ كُلَّ قَاتِلٍ عَلَى تَقْوِيَةِ الْمَقْتُولِ الْإِنْتِفَاعَ بِحَيَاتِهِ وَ إِنْ جَوَّزُوا أَنَّهُ لَوْلَا هَذَا الْقَتْلُ لَكَانَ يَمُوتُ أَوْ يَقْتُلُهُ قَاتِلٌ آخَرُ، وَ يَعْدُونَ هَذَا التَّقْوِيَةَ إِسَاءَةً إِلَيْهِ، وَ يَذْمُونَهُ^٤ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مُرَاعَاةِ بَقَائِهِ لَوْلَا الْقَتْلُ صَحِيحاً، لَمْ يَكُنْ هَذَا مُسَيِّئاً عَلَى كُلِّ حَالٍ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَمَذْمُوماً لِمَا^٥ قَوَّتهُ مِنْ (٩٥/الف) الْمَنَافِعِ. وَ مَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

و يُقَالُ لَهُمْ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: مَا تَقُولُونَ فِيمَنْ قَتَلَ غَيْرَهُ، وَ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ لَقَتَلَهُ قَاتِلٌ آخَرُ ظُلْماً، وَ أَنَّ ذَلِكَ الْقَاتِلَ الثَّانِي لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ^٦ لَكَانَ يَعِيشُ مَدَّةً طَوِيلَةً يَنْتَفِعُ فِيهَا بِالْأَمْوَالِ وَ الْأَحْوَالِ؟ عَلَى^٧ مَنْ تَوَجَّبُونَ عَوَاضَ تَقْوِيَةِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فكيف».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «بأنه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من الأعواض بتقوية».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و يذمون».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بما».

٦. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «أو لم يقتله».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أعلى».

لِلْمَنَافِعِ فِي الْمُدَّةِ^١ الَّتِي عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ^٢ أَنَّهُ لَوْلَا الْقَتْلُ الثَّانِي^٣ لِأَحْيَا^٤ إِلَيْهَا؟
فَإِنْ قَالُوا: عَلَى الْقَاتِلِ الْأَوَّلِ.

قِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ تَقُولُونَ ذَلِكَ وَ عَلَى مَا أَصْلَحْتُمُوهُ^٥ مَا^٦ فَوَّتَهُ الْقَاتِلُ الْأَوَّلُ شَيْئاً مِنْ
مَنَافِعِهِ؟ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ لَقَتَلَهُ قَاتِلٌ آخَرُ. وَ نَرَاكُمْ تَحْدُونَ تَفْوِيتَ الْمَنَافِعِ
بِمَا تَفَوْتُ^٧ الْمَنَافِعِ عِنْدَهُ وَ لَوْلَاهُ لَحَصَلَتْ؛ وَ لِهَذَا قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^٨ لَوْ كَانَ يَعْلَمُ
أَنَّهُ يُمِيتُهُ لَوْلَا قَتْلُ الْقَاتِلِ لَهُ لَمَا اسْتَحَقَّ الْمَقْتُولُ^٩ عَلَى الْقَاتِلِ عَوْضاً عَلَى فَوْتِ تِلْكَ
الْمَنَافِعِ.

وَإِنْ قَالُوا: اسْتَحَقَّ^{١٠} الْأَعْوَاضَ بِتَفْوِيتِ^{١١} الْمَنَافِعِ عَلَى الْقَاتِلِ الثَّانِي.
قِيلَ: ^{١٢} هَذَا أَبْعَدُ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ؛ وَ ^{١٣} كَيْفَ يَسْتَحَقُّ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئاً وَ
لَمْ يُفَوْتُ نَفْعاً؟ وَ إِنَّمَا كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ لَوْلَا فِعْلُ غَيْرِهِ، وَ هَذَا كُلُّهُ لَمْ
(٩٥/ب) يَكُنْ. فَمَا بَقِيَ^{١٤} إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ عَوْضاً^{١٥} عَلَى أَحَدٍ بِتَفْوِيتِ هَذِهِ

٢٥٩

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «المنافع في مدة». و في المطبوع: «المنافع في المدة».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٣. في «خ»: - «الثاني».

٤. في المطبوع: «لا حياة».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «قلنا: كيف ذلك و على ما أسلمتموه».

٦. كذا، و الأنسب: «وما».

٧. في «م» و المطبوع: «يفوت». و في «ه»: «يقون».

٨. في الأصل: - «تعالى».

٩. في الأصل: - «المقتول».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يستحق».

١١. في «خ» و المطبوع: «بتفوت». و في «ه»: «ستوت».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «قلنا».

١٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و».

١٤. في الأصل الكلمة مطموسة. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيما بقي». و الصواب ما أثبتناه.

١٥. في الأصل: «عوضه».

الْمَنَافِعِ. وَ هَذَا لَا يَصِحُّ فِي الْأَصُولِ إِلَّا فِيمَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، فَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بِهِ غَيْرُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعَوَاضِ فِيمَا يُسْتَحَقُّ بِمِثْلِهِ الْأَعْوَاضُ.

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: فَأَنْتُمْ كَيْفَ تَقُولُونَ^١ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَوْجِبُ الْأَعْوَاضَ فِيمَا فَاتَ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَلَا نُرَاعِي فِي ذَلِكَ الْمَعْلُومَ وَقَوُّهُ دُونَ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ؛ بَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ^٢ الذَّمَّ عَلَى قَطْعِ مَنَافِعِ هَذَا الْمَقْتُولِ، وَمَنْعِهِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِحَيَاتِهِ الْمَظْنُونِ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَفِعُ بِهَا لَوْلَا الْقَتْلُ. وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ عَلَى هَذَا التَّفْوِيتِ أَعْوَاضاً.

و هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكَوْهَا تَوْجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْعُقَلَاءُ عَنْ ذَمِّ مَنْ حَبَسَ غَيْرَهُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِأَمْوَالِهِ وَتِجَارَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا لَوْ لَمْ يَحْبِسْهُ لَقَطَعَهُ عَنْ ذَلِكَ قَاطِعٌ آخَرُ، وَحَبَسَهُ حَابِسٌ آخَرُ، فَيَخْرُجُ هَذَا الْحَابِسُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفَوَّتاً لِلْمَنَافِعِ وَ مُسَيِّئاً. وَمَعْلُومٌ خِلَافَ ذَلِكَ، وَ أَنَّ الْعُقَلَاءَ يَذُمُّونَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ جَوَّزُوا مَا قَدَّرْنَاهُ.

و يَجِبُ أَيْضاً فِيمَنْ سَلَبَ غَيْرَهُ مَالاً - وَمَعْلُومٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْلَا سَلْبُهُ إِيَّاهُ لَكَانَ (٩٦/ألف) يَتَنَاجَى بِهِ^٣ طَعَاماً مَسْمُوماً مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ فَيَأْكُلُهُ وَ يَتَلَفُّ بِهِ - أَنَّهُ مُحْسِنٌ إِلَى هَذَا الْمَسْلُوبِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَلَصَهُ مِنْ تَلَفِ نَفْسِهِ. وَ يَجِبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْسِناً - مِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِحْسَانُ يَفْتَقِرُ إِلَى قَصْدٍ^٤ إِلَيْهِ - أَنْ لَا يَكُونَ مُسَيِّئاً وَ لَا مُفَوَّتاً لِنَفْعِ الْمَالِ، بَلْ قَاطِعٌ عَنِ الْمَضَرَّةِ بِالْمَالِ.

١. فِي «خ، م»: «يَقُولُونَ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

٣. هَكَذَا فِي النُّسخِ - مَا عَدَا الْأَصْلَ - وَ الْمَطْبُوعَ وَ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ. وَ فِي الْأَصْلِ: «مِنْهُ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقَصْد».

والذي فَرَّقُوا به^١ بَيْنَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَبَيْنَ^٢ أَحَدِنَا فِي أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٣ إِذَا أَمَاتَهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْأَعْوَاضَ بِتَقْوِيَةِ الْمَنَافِعِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَاعِيَّ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَقْوِيَةُ مَا كَانَ حَاصِلًا أَوْ مُمَكِّنًا^٤ مِنَ الْمَنَافِعِ؛ سَوَاءً كَانَتْ تَفْضُلًا أَوْ اسْتِحْقَاقًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ^٥ غَيْرَهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْلَا الْقَتْلُ كَانَ يَنْتَفِعُ بِأَمْوَالٍ تَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى جِهَةِ التَّفْضُلِ، يَسْتَحِقُّ الدَّمَ بِلَا خِلَافٍ - عَلَى تَقْوِيَةِ^٦ هَذِهِ الْمَنَافِعِ - وَالْعَوَاضَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ؟ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُقَوِّتَهُ مَنَافِعٌ وَاجِبَةٌ لَهُ أَوْ مَنَافِعٌ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ. وَالَّذِي فَرَّقُوا به^٧ بَيْنَ الْمَالِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فَتَكْثُرُ الْأَعْوَاضُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَالَ لَا يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؛^٨ لِأَنَّ (٩٦/ب) صَاحِبَ الْمَالِ تَسْكُنُ نَفْسُهُ وَيَقْوَى قَلْبُهُ^٩ فِي كُلِّ حَالٍ بِحُصُولِ الْمَالِ فِي يَدِهِ، وَيُسَرُّ أَيْضًا بِذَلِكَ سُورًا دَائِمًا مُتَّصِلًا؛ فَقَدْ جَرَى الْمَالُ مَجْرَى غَيْرِهِ مِنَ اللَّبَاسِ وَسَائِرِ مَا ذَكَرُوهُ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ غُصِبَ وَ^{١٠} حِيلَ بَيْنَ مَالِكِهِ وَبَيْنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ،^{١١}

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٢. في الأصل: - «بين».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. في «م»: «متمكناً».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مثل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تقويت».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ليس بصحيح؛ لأن المال يتكرر الانتفاع به».

٩. في الأصل: «و يقوى عليه».

١٠. في «خ» والمطبوع: - «و».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بذلك».

فإنَّ الذَّمَّ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعُقَلَاءِ عَلَى هَذِهِ الْإِسَاءَةِ إِنَّمَا يَزِيدُ وَيَتَضَاعَفُ بِحَسَبِ
الْإِنْتِفَاعِ بِذَلِكَ الْمَغْصُوبِ؛ فَإِنْ زَادَ الْإِنْتِفَاعُ إِنَّمَا مُتَكَرِّرًا أَوْ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ تَضَاعَفَ^١
الذَّمُّ، وَإِنْ نَقَصَ نَقَصَ الذَّمُّ بِنُقْصَانِهِ.

وَمِمَّا يَلْزَمُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ: أَنْ يَكُونَ مَنْ غَضِبَ دِينَارًا، وَمَعْلُومٌ مِنْ حَالِ
الْمَغْصُوبِ أَنَّهُ لَوْلَا الْغَضَبُ لَكَانَ يَبْتَاعُ بِهِ مَا يَرْبِحُ^٢ فِيهِ أَلْفَ دِينَارٍ، أَنْ يَسْتَحِقَّ مِنَ
الذَّمِّ ثُمَّ مِنَ الْأَعْوَاضِ عَلَى تَقْوِيَةِ مَنَافِعِ هَذَا الدِّينَارِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ مَنْ غَضِبَ
خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ، لَوْلَا الْغَضَبُ لَمَا كَانَ يَنْتَجِرُ بِهَا وَلَا يَتَكَسَّبُ^٣.

بَلْ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَزِيدَ ذَمُّ «مَنْ غَضِبَ الدِّينَارَ الْوَاحِدَ الَّذِي حَالُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ»
وَأَعْوَاضُهُ الْمُسْتَحَقَّةُ عَلَى ذَمِّ «مَنْ غَضِبَ قِنْطَارًا^٤ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْلَا الْغَضَبُ لَأَهْلَكَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ^٥ هَذَا الْمَالُ أَوْ غَضَبَهُ غَاصِبٌ آخَرُ». وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّ غَاصِبَ
الدِّينَارِ الَّذِي (٩٧/ألف) ذَكَرْنَا حَالَهُ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى غَضَبِ الدِّينَارِ وَعَلَى تَقْوِيَةِ
الْمَنَافِعِ الْعَظِيمَةِ بِهِ، وَيَسْتَحِقُّ أَعْوَاضًا كَثِيرَةً تُوَازِي تِلْكَ الْمَنَافِعَ؛ وَغَاصِبُ الْقِنْطَارِ
الَّذِي وَصَفْنَا حَالَهُ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى غَضَبِ الْقِنْطَارِ فَقَطْ، وَلَا يَسْتَحِقُّ ذَمًّا وَلَا
عَوَضًا عَلَى تَقْوِيَةِ الْمَنَافِعِ بِهِ؛ فَإِنَّهَا فَائِتَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ بغيره.

عَلَى أَنَّ الذَّمَّ فِي الْغَضَبِ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ لِأَجْلِ تَقْوِيَةِ الْمَنَافِعِ؛ فَإِذَا رَاعَيْنَا مَا فِي
الْعِلْمِ أَنَّهُ نَفْعٌ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ غَضِبَ مَا فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ «لَوْلَا الْغَضَبُ لَتَلَفَ بِاللَّهِ

١. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يَضَاعَفُ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَيَرْبِحُ» بِدَلِّ «مَا يَرْبِحُ».

٣. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَكْتَسِبُ».

٤. الْقِنْطَارُ: هُوَ أَرْبَعَةُ أَلْفِ دِينَارٍ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٠٨ (قِنْطَر).

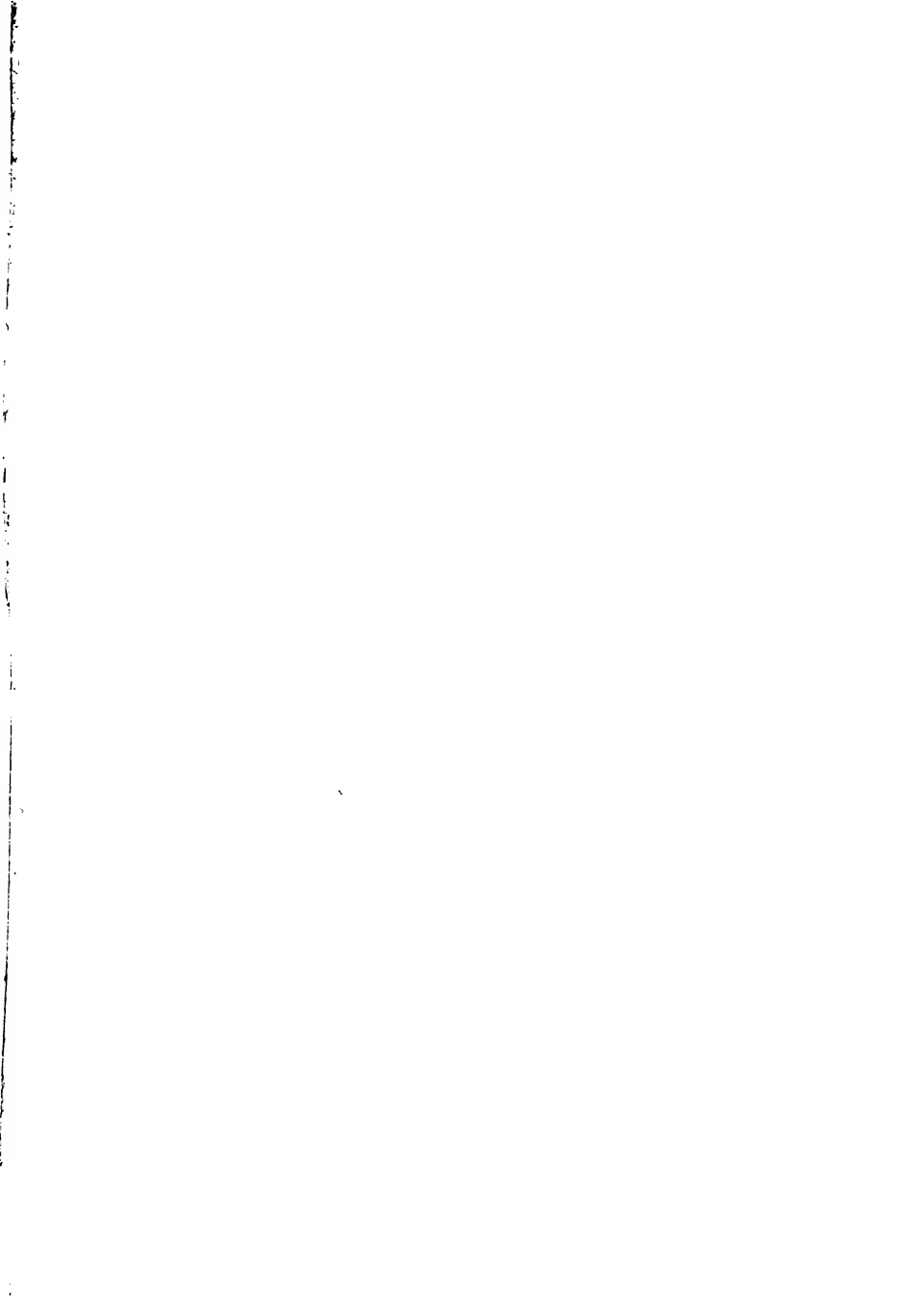
٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

تَعَالَى أَوْ بغيرِهِ» أَنْ لَا يَسْتَحِقَّ ذِمًّا قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً؛ لِأَنَّهُ مَا فَوَّتَ نَفْعاً بَغْصِهِ.
وَلَنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَأْمُلٌ وَنَظَرٌ، وَلَعَلَّنَا أَنْ نَسْتَقْصِيهِ وَنَذْكُرَ مَا يَتَحَرَّرُ^١ لَنَا فِيهِ
فِي مَكَانٍ آخَرَ،^٢ وَمِنَ اللَّهِ تَعَالَى نَسْتَمِدُّ^٣ الْمَعُونَةَ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و نتحرّر» بدل «ما يتحرّر».

٢. لم يتعرض له في هذا الكتاب، كما لم نعثر على ذكره في كتاب آخر له.

٣. في «خ» والمطبوع: «أستمد».



[الفصل الخامس عشر]

الكلام في الآجال

[١]

فصل^١

في حقيقة الأجل وفائدته

[بيان معنى الأجل والوقت]

إِعْلَمُ أَنَّ الْأَجَلَ هُوَ «الْوَقْتُ»، وَالْوَقْتُ هُوَ «الْحَادِثُ الَّذِي يُعَلِّقُ^٢ حَدُوثُ غَيْرِهِ بِهِ»؛ فَيُجْعَلُ^٣ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَقْتًا لِقُدُومِ زَيْدٍ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْلَمُ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَقْدَمُ زَيْدٌ؛ فَمَتَى كَانَ عَالِمًا بِقُدُومِ زَيْدٍ وَغَيْرِ عَالِمٍ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ،^٤ (٩٧/ب) جَازَ أَنْ يُوقَّتَ طُلُوعُ الشَّمْسِ بِقُدُومِ زَيْدٍ.

وَقَدْ يُمَكِّنُ التَّوَقُّيْتُ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَادِثِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَادِثًا عَلَى

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فصل».

٢. في غير الأصل: «تعلق».

٣. في «خ، هـ» والمطبوع: «فنجعل». وفي «م»: «فتجعل». وفي الأصل الكلمة خالية من النقاط.

٤. في الأصل: - «بطلوع الشمس».

الحقيقة، مثل أن نقول^١: «زَيْدٌ يَدْخُلُ^٢ الدَّارَ عِنْدَ تَلَفِ حَيَاةِ عَمْرٍو»؛ لَأَنَّ تَلَفَ الْحَيَاةِ مُتَجَدِّدٌ، فَجَرَى^٣ مَجْرَى الْحَادِثِ.

ولأجل المُرَاعَاةِ فِي الْوَقْتِ أَنْ يَكُونَ حَدِثًا أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى الْحَادِثِ، لَمْ يَجْزِ التَّوَقُّيْتُ بِالْقَدِيمِ عَزَّ وَجَلَّ^٤ وَلَا بِالْبَاقِيَاتِ.

فَأَجَلَ^٥ الدَّيْنَ هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَحُلُّ فِيهِ الدَّيْنُ وَيُسْتَحَقُّ عِنْدَهُ، وَأَجَلَ الْمَوْتِ هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْمَوْتُ، وَكَذَلِكَ أَجَلَ الْقَتْلِ^٦ هُوَ وَقْتُ الْقَتْلِ. وَكَمَا^٧ لَا وَقْتُ لِمَوْتِهِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ - وَهُوَ^٨ الَّذِي حَدَثَ مَوْتُهُ فِيهِ - فَكَذَلِكَ لَا أَجَلَ لِمَوْتِهِ إِلَّا الْوَقْتُ الَّذِي وَقَعَ^٩ مَوْتُهُ فِيهِ. وَالْقَتْلُ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ.

[نفى أن يكون للإنسان أكثر من أجل واحد]

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ الَّذِي يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْقَاتِلُ لَعَاشَ إِلَيْهِ وَمَاتَ فِيهِ، أَجَلًا لَهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ صَحَّ بِضَرْبٍ مِنَ التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَجَلًا لِمَوْتِهِ، فَإِنَّ مَوْتَهُ لَمْ (٩٨/ألف) يَقَعْ فِيهِ؛ فَلَا يُسَمَّى - وَالْمَوْتُ غَيْرُ وَاقِعٍ فِيهِ -

٢٤٢

١. في غير الأصل والمطبوع: «يقول».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يدخل زيد».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأن طلب الحياة متجددة يجري».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و أجل».

٦. هكذا في النسخ - ما عدا الأصل - والمطبوع. وفي الأصل: «القتل».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكما».

٨. في المطبوع: «+ الوقت».

٩. هكذا في الأصل. وفي «م، ه» والمطبوع: «حدث فيه الموت». وفي «خ»: - «وكذلك أجل

القتال ... حدث موته فيه».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكذلك الأجل لموته إلا ما وقع».

أَجَلًا لَهُ، كَمَا لَا يُسَمَّى بِأَنَّهُ وَقْتُ لِمَوْتِهِ وَلَمْ يَقَعْ مَوْتُهُ فِيهِ؛ وَ لِهَذَا لَا يُقَالُ: إِنَّ
لِلْإِنْسَانَ الْوَاحِدِ أَجَالًا كَثِيرَةً.

و بالتقدير لا يجوز إطلاق الاسم؛ كَمَا لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ^١ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ
بَقِيَ هَذَا الْمَقْتُولُ رَزَقَهُ الْأَمْوَالُ وَالْأَوْلَادَ وَالْأَحْوَالَ الْعَظِيمَةَ وَالْوِلَايَاتِ السَّنِيَّةَ، أَنْ
يُطْلَقَ بِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ رِزْقٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَوْ وَصَلَ إِلَيْهِ لَقِيلَ: إِنَّهُ رَزَقَهُ.

و التعلُّقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى
عِنْدَهُ»^٢ فِي إِبْثَاتِ أَجَلَيْنِ، غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُصَرِّحْ فِي الْآيَةِ بِأَنَّ الْأَجَلَيْنِ
لِأَمْرِ وَاحِدٍ، وَ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِالْأَجَلِ الْأَوَّلِ أَجَلَ الْمَوْتِ، وَ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ
الْمَوْتُ، وَ بِالْأَجَلِ الثَّانِي أَجَلَ حَيَاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ مِمَّا لَهُ أَجَلٌ كَالْمَوْتِ.
وَ يَقْوَى هَذَا الْوَجْهَ: أَنَّهُ عَمَّ الْجَمِيعَ^٣ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَ لَيْسَ لِلْجَمِيعِ أَجْلَانِ^٤
بِالْمَوْتِ، وَ إِنَّمَا هُوَ - عَلَى قَوْلِ مُخَالِفِنَا - لِبَعْضِهِمْ، وَ حَمَلَ الْقَوْلَ عَلَى عُمُومِهِ^٥
أَوَّلِي، وَ لَا يَلِيقُ (ب/٩٨) الْعُمُومُ^٦ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ
لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ»^٧.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٢. الأنعام (٦): ٢.

٣. في الأصل: - «الجميع». و في سائر النسخ والمطبوع: «أعم» بدل «عم».

٤. في الأصل: «للجمع» بدل «للجميع»، و في سائر النسخ والمطبوع: «أجلاً» بدل «أجلان». و

للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٧٠ - ١٧١.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «العموم».

٦. في الأصل: - «العموم».

٧. المنافقون (٦٣): ١٠.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ^١ حَاكِياً عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا
 * يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى»،^٢ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ
 تَسْمِيَةُ الْمُقَدَّرِ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ بِأَنَّهُ أَجَلٌ؛ مَجَازاً وَتَشْبِيهاً،^٣ فَمَجَازُ الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ
 أَنْ يُحْصَى، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَقِيقَةً.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٢. نوح (٧١): ٣ - ٤.

٣. في المطبوع: «أو تشبيهاً».

[٢]

فَصْلُ

فِي أَنْ الْمَقْتُولَ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَعِيشَ لَوْلَا الْقَتْلُ
وَأَنْ مَوْتَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُ وَاجِبٍ

[بيان توقف المصنف في المسألة]

تَبْقِيَةُ الْمَقْتُولِ لَوْلَا الْقَتْلُ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلَةٍ، كَمَا أَنَّ إِمَاتَتَهُ كَذَلِكَ؛ وَ لَا دَلِيلٌ
يَذُلُّ قِطْعًا عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ وَالشُّكُّ.

و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ الصَّلَاحُ فِيَمَنْ قَتَلَهُ^١ أَحَدُنَا فِي أَنْ يُحْيِيَهُ^٢ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى
مُدَّةٍ أُخْرَى، كَمَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الصَّلَاحُ أَنْ يُمِيتَهُ^٣ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ؛ وَالشُّكُّ^٤
وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ قَطَعَ أَجَلَهُ الَّذِي
جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى^٥ لَهُ.

١ . هكذا في الأصل . وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقتله».

٢ . أي أن يبقيه حيًّا.

٣ . هكذا في الأصل . وفي سائر النسخ والمطبوع: + «اللَّهُ تَعَالَى».

٤ . هكذا في الأصل . وفي سائر النسخ والمطبوع: «فالشُّكُّ».

٥ . في الأصل: - «تعالى».

وذلك أننا قد بينّا أن أجل القتل هو الوقت الذي يقع فيه القتل، (٩٩/ألف) دون ما يجوز أن يبقى إليه ويموت^١ فيه تقديراً؛ فليس فيما أجزناه^٢ قطع أجل. على أن ما يعلم الله عز وجل^٣ أنه لو لم يقتل لمات فيه من الأوقات إنما جعل أجلاً بالعلم والتقدير، وذلك لا يمنع^٤ من القدرة على خلافه؛ لأن تعلق القدرة بما تناوله^٥ لا يتغير بأن يعلم أو يكتب خلافه، والعلم بالشيء إنما يتناوله على ما هو به، ولا يجعله على ما هو به^٦. ولو كان العلم يوجب المعلوم له^٧ لكان كالسبب، وكنا^٨ إذا علمنا من غيرنا أنه يفعل شيئاً فقد أوجبنا فعله، ويجب إضافة ذلك الفعل إلينا^٩. ولو كان العلم يوجب لكان أكد من القدرة؛ لأن القدرة قد بينّا أنها لا توجب الأفعال؛ وهذا يقتضي الاستغناء بالعلم في وقوع الفعل عن القدرة. وأخذنا يقدّر على الصّدين، ويعلم الله تعالى أنه يفعل أحدهما، ولا يخرج عن كونه قادراً على الآخر؛ لأننا لو جاوزنا ذلك لانتقضت حقيقة كونه قادراً.

٢٦٤

[مناقشة قول من جزم بالمسألة]

وقد أزم من قال ذلك^{١٠} القول بأن كل من مات بسبب يتعلّق بالله تعالى - من

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو يموت».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أجزناه».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يمتنع».

٥. في «خ، م» والمطبوع: «يتناوله».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ولا يجعله على ما هو به».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

٨. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «قلنا» بدل «وكنا». وفي «م، هـ»: «فكنا».

٩. في الأصل: «إليه».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذا».

عَزَقٍ وَهَذِمٌ^١ وَمَا أَشْبَهُهُمَا - أَنَّهُ كَانَ يَمُوتُ لَا مَحَالَةَ لَوْ لَمْ يَمُتْ بِهَذَا السَّبَبِ.
وَأَلْزَمُوا أَيْضاً أَنْ يَكُونَ^٢ مَنْ ذَبَحَ بِهِمَةَ غَيْرِهِ وَغَنَمَهُ^٣ مُحْسِناً إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ (٩٩/ب)
لَوْ لَمْ يَذْبَحْهَا لَمَاتَتْ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الذِّمَّ^٤ وَالتَّوْبِيخَ.
وَلَيْسَ يَلْزَمُ هَذَا عَلَى تَجْوِيزِنَا مَوْتَ الْغَنَمِ لَوْلَا الذَّبْحُ؛ لِأَنَّ التَّجْوِيزَ فِي هَذَا
الْبَابِ يُخَالِفُ الْقَطْعَ، وَبِالتَّجْوِيزِ لَا يُخْرَجُ الذَّابِحُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً فِي مِلْكِ
غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ يَقْبُحُ. وَمَا التَّجْوِيزُ لِمَوْتَ الْغَنَمِ فِي أَنَّهُ لَا يُخْرَجُ الذَّبْحُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
قَبِيحاً إِلَّا كَتَّجْوِيزِ^٥ أَحَدِنَا فَيَمَنْ يَسْلُبُهُ الْمَالَ أَنْ يَكُونَ الْفَقْرُ أَصْلَحَ لَهُ فِي دِينِهِ مِنْ
الْغِنَى، وَلا يَقْتَضِي ذَلِكَ حُسْنَ سَلْبِ الْمَالِ؛ فَالتَّجْوِيزُ^٦ يُخَالِفُ الْقَطْعَ فِي مِثْلِ^٧
هَذَا الْمَوْضِعِ.

١. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَوْ هَذِمَ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَبَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ فِي الْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: - «أَنْ يَكُونَ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْ ذَبَحَ غَنَمَ غَيْرِهِ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الذِّمَّة».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «لِتَجْوِيزِ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «بِالتَّجْوِيزِ وَ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «مِثْلِ».

[٣]

فصل

في أن المقتول لا يجب القطع على أنه لو لم يقتل لَبَقِيَ لا محالة

[بيان توقف المصنف في المسألة]

الجملة التي قَدَّمناها في صدر^١ الفصلِ المُتَقَدِّمِ لهذا الكلامِ تَدُلُّ على أنَّ المَقْتُولَ كما لا يَجِبُ القَطْعُ على أنه لو لا القَتْلُ لَمَاتَ لا محالة، كذلك لا يَجِبُ القَطْعُ على أنه كانَ يَعِيشُ لا محالة؛ لأنَّ الدَّلِيلَ القاطِعَ على أَحَدِ الأمرينِ مَفْقُودٌ، و لأنه مِنَ الجائِزِ أن يَعْلَمَ اللهُ تَعَالَى أنه^٢ لو بَقَا لَو لا القَتْلُ لَتَعَلَّقَتْ بِبَقَائِهِ مَفْسَدَةٌ فَيَجِبُ اخْتِرَامُهُ.

[بيان وجوه كون القاتل ظالماً]

و لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كُنَّا لَا نَقْطَعُ على بَقَائِهِ لَو لا القَتْلُ أن لا يَكُونَ القَاتِلُ^٣ ظالِماً بَقْتَلِهِ؛ لأنَّ القَاتِلَ مُضَرِّبُهُ^٤ على وَجْهِ الظُّلْمِ (١٠٠/ألف) و قاطِعٌ له عن المَنَافِعِ التي

٢٦٥

١. في الأصل: + «هذا».

٢. في الأصل: - «أنه».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «القاتل».

٤. في المطبوع: «مضرته».

يُظَنُّ حُصُولُهَا لَهُ لَوْلَا الْقَتْلُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الظَّالِمُ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ عَلَى الْقَتْلِ
لَا مُحَالَةَ.

و قد قِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ تَعَالَى قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُمَيِّتَهُ مِنْ غَيْرِ أَلَمٍ، فَلَيْسَ يَخْرُجُ
إِبْلَامُ الظَّالِمِ لَهُ مِنْ صِفَةِ الظُّلْمِ^١.

و قِيلَ أَيْضاً: إِنَّهُ^٢ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ فِيمَا يَفْعَلُهُ^٣ مِنْ أَلَمِ الْمَوْتِ بِهَذَا
الْمَقْتُولِ لَوْلَا الْقَتْلُ مَصْلَحَةٌ فِي الدِّينِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ الْقَاتِلُ مِنَ الْأَلَمِ.
و قِيلَ: إِنَّ الْأَلَمَ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْقَاتِلُ لَهُ صِفَةُ الظُّلْمِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَوَظٌ عَلَى
سَبِيلِ الْإِنْتِصَافِ. وَ مَا يَفْعَلُهُ الْقَدِيمُ عَزَّ وَ جَلَّ^٤ مِنَ الْمَوْتِ لَهُ صِفَةُ الْإِنْعَامِ؛ لِأَنَّهُ
يُعَوَّضُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنَافِعِ مَا^٥ يَصْغُرُ فِي جَنْبِهِ تَحْمُلُ ضَرَرَ الْمَوْتِ.

[مناقشة قول من جزم بالمسألة]

و مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمَقْتُولَ لَوْلَا الْقَتْلُ لَكَانَ
يَعِيشُ لَا مُحَالَةَ، لَوْجَبَ فِيمَنْ أَتْلَفَ ثَوْبَ غَيْرِهِ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُتْلَفْ لَكَانَ
يَبْقَى صَحِيحاً؛ وَ مَعْلُومٌ بِطُلَانِ الْقَطْعِ عَلَى ذَلِكَ^٦، وَأَنَّ الثَّوْبَ كَانَ يَجُوزُ لَوْلَا تَلْفُهُ
بِهَذَا الْمُتْلَفِ أَنْ يَتْلَفَ بِسَبَبِ آخَرَ. وَ كَمَا أَنَّ تَجْوِيزَ بَقَاءِ الثَّوْبِ لَا يُخْرِجُ مُتْلَفَهُ مِنْ
أَنْ يَكُونَ ظَالِماً، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقَتْلِ.

١. هكذا في الأصل و «خ». و في «م، ه» و المطبوع: «العلم».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «إنه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى في أن ما يفعله».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما يفعل القديم سبحانه و تعالى».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بما».

٦. في الأصل: - «على ذلك».

وأيضاً فَقَدْ ثَبَّتَ فِيمَنْ أَمَاتَهُ اللَّهُ بِسَبَبٍ مِنْ فِعْلِهِ - مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ هَذِمٍ -، أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ (١٠٠/ب) أَنْ يَعِيشَ لَوْلَا اتِّفَاقُ^١ هَذِهِ الْأَسْبَابِ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمَقْتُولِ.^٢

[بيان أَنَّ البحث يدور حول مقتول معين، لا حول جماعة كبيرة من المقتولين]

فإن قيل: كَيْفَ الْقَوْلُ عِنْدَكُمْ فِي قَاتِلِ قَتَلَ جَمْعاً عَظِيماً، أ تُجِزُونَ أَنْ يَكُونَ الصَّلَاحُ إِمَاتَتَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَوْلَا الْقَتْلُ، أَمْ لَا تُجِزُونَ ذَلِكَ؟ فَإِنْ أَجَزْتُمُوهُ فَهُوَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ، كَمَا لَا يَتَّفِقُ الصَّدُقُ فِي الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَائِزاً بَطُلَ قَوْلُكُمْ فِي كُلِّ مَقْتُولٍ أَنَّ جَوَازَ بَقَائِهِ كَجَوَازِ مَوْتِهِ.

٢٦٦

قيل:^٣ الصحيح أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ قَتْلُ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى^٤ أَنَّ الصَّلَاحَ لَوْلَا الْقَتْلُ اخْتِرَامُ جَمِيعِهِمْ فِيهِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُبْطِلٍ لِمَا قُلْنَا؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي مَقْتُولٍ مُعَيَّنٍ أَنْ تُجَوِزَ بَقَائِهِ وَمَوْتُهُ^٥ عَلَى حَالَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ قَتْلُهُ فِي وَقْتٍ كَانَ الصَّلَاحُ فِيهِ أَنْ يَمُوتَ لَوْلَا الْقَتْلُ، كَمَا يَتَّفِقُ الصَّدُقُ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَجُزِ اتِّفَاقُهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «اتِّفَاقٌ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «فكذلك القول في القتل في هذا السؤال». وفي المطبوع: «فكذلك القول في القتل هذا السؤال».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الجواب: قلنا» بدل «قيل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «موته وبقائه».

[الفصل السادس عشر]

الكلام في الأرزاق

[١]

[فصل]

[في حقيقة الرزق والملِك والفرق بينهما]

[بيان معنى الرزق]

إِعْلَمُ أَنَّ الرِّزْقَ^١ هُوَ مَا صَحَّ^٢ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْمَرْزُوقُ وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ. وَرُبَّمَا قِيلَ: مَا هُوَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ أَوَّلَى.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِّ: أَنَّ مَا اخْتَصَّ بِهِذِهِ الصِّفَةِ سُمِّيَ رِزْقًا، وَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا لَا يُسَمَّى رِزْقًا.

[ثبوت معنى الرزق والملِك في البهيمة]

وَالْبَهِيمَةُ مَرْزُوقَةٌ (١٠١/الف) عَلَى هَذَا الْحَدِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ صَحَّ أَنْ تَنْتَفِعَ^٣ بِهِ، وَ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهَا مَنَعُهَا مِنْهُ، فَهُوَ رِزْقٌ لَهَا. وَ لِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَا تَمْلِكُهُ مِنَ الزَّرْعِ رِزْقًا

١. فِي الْأَصْلِ: «الْمُرْزَقُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَصَحَّ».

٣. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يَنْتَفِعَ».

للبهائم؛ لأنَّ لَنَا مَنَعَهَا مِنْهُ، وَ لَيْسَ لَنَا مَنَعُهَا مِنَ الْكَلَاءِ وَالْمَاءِ. غَيْرَ أَنَّ الْكَلَاءَ وَالْمَاءَ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَهُ^١ الْبَهَائِمُ بِأَفْوَاهِهَا لَا يَكُونُ رِزْقًا لَهَا، وَإِنَّمَا يُسَمَّى^٢ رِزْقًا لَهَا إِذَا حَصَلَ فِي أَفْوَاهِهَا؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَمْنَعَهَا مِنْهُ،^٣ وَقَبْلَ هَذِهِ الْحَالِ لَنَا أَنْ نَمْنَعَهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ بِأَنْ نَسْبِقَ إِلَيْهِ؛ فَلَا يَتَّبَعُ فِيهِ قَبْلَ التَّنَاولِ شَرْطُ التَّسْمِيَةِ بِالرِّزْقِ.

فَإِنْ سُمِّيَ الْكَلَاءُ وَالْمَاءُ قَبْلَ التَّنَاولِ وَالْحِيَاظَةُ بِأَنَّهُ رِزْقٌ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ - مِنْ عَاقِلٍ أَوْ بَهِيمَةٍ - فَعَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّعِ، وَ الْمُرَادُ أَنَّهُ^٤ يَصِيرُ رِزْقًا مَتَى تُنَوَّلَ. وَمَعْنَى «الْمَلِكِ» ثَابِتٌ فِي الْبَهِيمَةِ، بِخِلَافِ مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ؛ لِأَنَّهَا بِحِيَاظَةِ الْكَلَاءِ وَالْمَاءِ وَحُصُولِهِ فِي فِيهَا يَقْبَحُ^٥ مَنَعُهَا مِنْهُ، كَمَا يَقْبَحُ ذَلِكَ فِي الْعَاقِلِ. إِلَّا أَنَّهُمْ لِلتَّعَارُفِ لَا^٦ يُسَمُّونَ بِالْمَلِكِ إِلَّا مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَ تَمْيِيزٌ، حَاصِلَانِ أَوْ مُتَوَقَّعَانِ؛^٧ كَالطُّفْلِ وَالْمَغْلُوبِ عَلَى^٨ عَقْلِهِ.

٢٦٨

[بيان الفرق بين الرزق والملك، ومناقشة قول أصحاب أبي هاشم]

وَمَعْنَى الرِّزْقِ يَقْرُبُ مِنْ مَعْنَى الْمَلِكِ، وَهُمَا مُتَدَاخِلَانِ فِي الشَّاهِدِ لَا يَكَادَانِ^٩

١. في «خ» والمطبوع: «يأخذه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سُمِّي».

٣. في الأصل: - «منه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فعلى جهة التوسع؛ والمراد به أنه».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يصح».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا» بالواو.

٧. في «خ» والمطبوع: «ومتوقعان» بالواو. وفي «ه» الكلمة مهمة.

٨. في الأصل: «عن».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يكاد».

يَنْفَصِلَانِ، وَإِنَّمَا يَنْفَرِدُ الْقَدِيمُ تَعَالَى^١ بِالْمَلِكِ دُونَ الرَّزْقِ؛ فَيُعَلِّمُ^٢ بِذَلِكَ (١٠١/ب) أَنَّ صِحَّةَ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ شَرْطِ التَّسْمِيَةِ بِالرَّزْقِ، دُونَ التَّسْمِيَةِ بِالْمَلِكِ.^٣

و قد مضى لأبي هاشم هذا الذي أشرنا إليه في كلامه، وإِنَّمَا أَصْحَابُهُ تَشَدَّدُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ مَعْنَى الرَّزْقِ وَالْمَلِكِ،^٤ وَادَّعَوْا أَنَّ الْمَلِكَ فِي الشَّاهِدِ يَنْفَصِلُ مِنَ الرَّزْقِ؛ فَإِنَّهُ يَجْرِي فِينَا عَلَى مَا لَا يُسَمَّى رِزْقًا. وَتَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ بِأَشْيَاءَ:

[١]. منها:^٥ أَنَّ الْكَلَاءَ وَالْمَاءَ رِزْقٌ لِلْبَهَائِمِ^٦ وَالْعُقْلَاءِ، وَلَيْسَ بِمِلْكٍ لَهُمْ.

[٢]. ومنها:^٧ أَنَّ الْمُبِيحَ لغيره طَعَامَهُ يوصفُ ذَلِكَ الطَّعَامُ بِأَنَّهُ رِزْقٌ لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ، وَ لَا يوصفُ بِأَنَّهُ مِلْكٌ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْوِزَهُ.

[٣]. ومنها:^٨ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَمْلِكُ الضَّارَّ وَالنَّافِعَ^٩ مِنْ أَعْمَالِهِ،^{١٠} وَ لَا يوصفُ الضَّارُّ^{١١} بِأَنَّهُ رِزْقٌ لَهُ.

[٤]. ومنها:^{١٢} أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَدًا وَ عَقْلًا» لَمَّا كَانَ مُخْتَصًّا

١. في الأصل: - «تعالى».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فُعَلِّمَ».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «دون التسمية الملك». وفي المطبوع: «دون الملك».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «معنى الملك و الرزق».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الأول في» بدل «منها».

٦. في الأصل: «رزقاً للبهائم». وفي سائر النسخ والمطبوع: «رزق البهائم». والصواب ما أثبتناه.

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الثاني».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الثالث».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «الضارَّ و النافع». وفي المطبوع: «المضارَّ و المنافع».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أمواله».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: + «و النافع من أمواله و لا يوصف الضارَّ». وفي المطبوع:

+ «و النافع من أمواله».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرابع».

بالانتفاع بهما، ولا يُسمَوْن^١ ذلك ملكاً.

والجواب عن الأول: أنا قد بينّا أن الكَلأَ والماءَ ليسَ برِزقٍ قَبْلَ التَّنَاولِ؛ وكيفَ يَكُونُ رِزقاً على أصولكم، و حَدُّكم في الرِّزقِ لا يَتَبَيَّنُ فيه؟ لأنكم تَشْرِطُونَ^٢ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ المَنْعُ منه، وهذا غَيْرُ مَوْجُودٍ في الكَلأِ والماءِ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ^٣ يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ غَيْرَهُ مِنْهُ بِالسَّبْقِ^٤ إليه.

والجواب^٥ عن الثاني: أنَّ للمُبِيحِ^٦ طَعَامَهُ^٧ غَيْرَهُ^٨ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ وَ يَحْصُلَ (١٠٢/ألف) في يَدِهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ رِزقاً لَهُ قَبْلَ التَّنَاولِ، وَ شَرَطُ الرِّزقِ لَمْ يَتَبَيَّنْ فيه؟ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ كَالْقَوْلِ فِي الكَلأِ والماءِ.

والجواب^٩ عن الثالث: أَنَّ الضَّارَّ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ الْبَتَّةَ مِنْ أَفْعَالِنَا^{١٠} لَا نَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّ لَغَيْرِنَا مَنَعًا مِنْهُ لِقُبْحِهِ، فَكَيْفَ يوصَفُ بِالْمَلِكِ وَ شَرَطُ هَذَا الوَصْفِ لَا يَتَبَيَّنُ فيه؟^{١١} والجواب^{١٢} عن الرابع: أَنَّا لَا نَمْتَنِعُ^{١٣} مِنْ وَصْفِ الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِنْتِفَاعَ

٢٤٩

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا يكون».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تشترون».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أحد».

٤. في الأصل: «بالسبق».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الجواب».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المبيح».

٧. في الأصل: «إطعامه».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لغيره له».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الجواب».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أموالنا».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فيه».

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الجواب».

١٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا نمنع».

بَوْلِدِهِ وَعَقْلِهِ، كَمَا نَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ رِزْقُهُ. وَإِذَا أُطْلِقَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ رِزْقٌ فَمَعْنَاهُ أَنَّ
الانْتِفَاعَ بِهِ رِزْقٌ، وَكَذَلِكَ الْمِلْكُ.

[بيان معنى الملك]

فإن قيل: فما معنى المِلْكِ؟

قلنا: ^١كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي شَيْءٍ وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُ سُمِّيَ مَالِكاً
له، وَإِنَّمَا وُصِفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ^٢بأنه «مَالِكٌ» ^٣يَوْمَ الدِّينِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى دُونَ
غَيْرِهِ. وَإِنَّمَا وُصِفَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ «يَمْلِكُ عَبْدَهُ وَدَارَهُ» لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى التَّصَرُّفِ
فِيهِمَا، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُ مِنَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا لَا يَصِفُونَ ^٤دَارَ غَيْرِهِ بِأَنَّهُا مِلْكُهُ وَإِنْ قَدَرَ
عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا؛ لِأَنَّ لِيَغْيِرَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ.

وَالْوَكِيلُ وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْمُوَكَّلِ فَلَا يوصَفُ بِالْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ غَيْرِهِ،
وَالنَّفْعُ بِذَلِكَ التَّصَرُّفِ عَائِدٌ عَلَى مُوَكَّلِهِ.

(١٠٢/ب) وَإِنَّمَا فَارَقَ الرِّزْقُ الْمِلْكَ ^٥- عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - مِنْ حَيْثُ فَارَقَ الرِّزْقُ ^٦
الانْتِفَاعَ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ ^٧فِي الْمِلْكِ، وَإِنْ كَانَ رُبَّمَا عَرَضٌ ^٨فِيهِ.

١. في الأصل: «قيل».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٣. في الأصل: «ملك».

٤. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «لا يتصفون».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فارق الملك الرزق».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

٧. في الأصل: «واجب».

٨. في الأصل: «عارض».

[٢]

فصل

في أن الرِّزْقَ لا يكونُ إلَّا حلالاً وأنَّ الحَرَامَ لا يوصَفُ بذلك

[١]. إذا ثَبَّتَ أنَّ الرِّزْقَ ما لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعٌ^٢ المَرْزُوقِ مِنَ الانْتِفَاعِ بِهِ، فلا يَجُوزُ أن يَكُونَ الحَرَامُ رِزْقاً؛ لأنَّ الحَرَامَ يَجِبُ المَنَعُ منه.
[٢]. وأيضاً فلا بُدَّ مِنَ اخْتِصاصِ للرِّزْقِ^٣ بِمَنْ يُضَافُ إليه:
فإن كَانَ مِنَ حَيْثُ صَحَّ أن يَنْتَفِعَ بِهِ^٤ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ،^٥ فهو الصَّحِيحُ، وَ يَقْتَضِي^٦ أن يَكُونَ الحَرَامُ خَارِجاً عَنْهُ.

٢٧٠

وإن كَانَ وَجْهُ الاختِصاصِ صِحَّةَ الانْتِفَاعِ بِهِ وَ التَّمَكُّنُ مِنْهُ، فَيَجِبُ أن تَكُونَ^٧ أَمْوَالُ النَّاسِ رِزْقاً لِكُلِّ غَاصِبٍ جَائِرٍ^٨ تَمَكَّنَ مِنْ أَخْذِهَا، وَ كَانَ يَجِبُ فِيمَنْ تَمَكَّنَ

١ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أن».

٢ . هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «المنع».

٣ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرِّزْق».

٤ . في الأصل: «من حيث كان ينتفع به».

٥ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «منه».

٦ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و هو الصحيح يقتضي».

٧ . في غير الأصل: «يكون».

٨ . في الأصل: - «جائر».

مِنْ وَطِيٍّ زَوْجَةٍ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رِزْقاً لَهُ كَمَا هُوَ فِيْمَا أُبَيِّحَ لَهُ، وَكَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ الْمُحَرَّمَاتُ^١ وَالْخَمْرُ وَالْخِنْزِيرُ وَالْمَيْتَةُ لَنَا أَرْزَاقاً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

[٣.] وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِأَنْ^٢ تُنْفَقَ مِمَّا رَزَقْنَاهُ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَا مِنْهُمْ عَنْ الْإِنْفَاقِ مِنَ الْحَرَامِ؛ فَلَيْسَ بِرِزْقٍ لَنَا.

[٤.] وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ^٣ مَدَحَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ رِزْقِهِ، وَجَعَلَ هَذِهِ الصِّفَةَ مِنْ سِمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَضَائِلِهِمْ،^٤ فَلَوْلَا أَنْ^٥ فِي الْمُتَنَفِّقِينَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ غَيْرِ رِزْقِهِ لَمَا كَانَ لِذَلِكَ وَجْهٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ (١٠٣/الف) يُنْفَقُ مِمَّا لَمْ يُرَزَقْ؟ وَكَيْفَ يَأْكُلُ رِزْقَ غَيْرِهِ؟ قُلْنَا: كَمَا جَازَ أَنْ يُنْفَقَ مِمَّا لَمْ يَمْلِكْ، وَكَمَا جَازَ أَنْ يَأْكُلَ مِلْكَ غَيْرِهِ وَمَالَ غَيْرِهِ وَمَا^٧ أَنْعَمَ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ. وَلَيْسَ فِي أَكْلِ الْإِنْسَانِ رِزْقَ غَيْرِهِ مُغَالَبَةً لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا جَعَلَهُ رِزْقاً لَهُ بِأَنْ حَكَمَ بِذَلِكَ وَدَلَّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ تَنَاوُلِهِ وَيَحْمِلُ الْمَرْزُوقَ عَلَى أَكْلِهِ لَا مُحَالَةً؛ فَلَا مَعْنَى لِذِكْرِ الْمُغَالَبَةِ، كَمَا لَا مَعْنَى لِذِكْرِهَا فِي تَنَاوُلِ^٨ الْإِنْسَانِ مِلْكَ غَيْرِهِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من» بدل «و».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وخصائصهم».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومما».

٨. في الأصل: «+ في تناول»، وهو تكرار سهوي.

[٣]

فصل

في إضافة الرزق وكيفية طلبه واجتلابه

والرد على من حرّم المكاسب

[صحة إضافة الرزق إلى الله تعالى وإلينا]

الرزق^١ إن كان عبارة عن الجسم الذي يصح الانتفاع به أو بطعمه^٢ و أرايحه^٣، فمعلوم أن ذلك بالله تعالى و من خلقه؛ فإضافته إليه واجبة.

و إن كان عبارة^٤ عن تصرفنا فيه^٥ على الوجه الذي يستفَع به، فلولا تَعَالَى ما صحَّ مِنَّا هذا التصرف و الانتفاع؛ لأنه سبحانه مَكَّن^٦ منه بالقَدَرِ و الآلاتِ، و لو لم يَكُنْ إلَّا خَلْقُ الْحَيَاةِ و الشهوة - و هما الأصل في المَنَافِعِ - فالإضافة أيضاً للرزق

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إن».

٢. في الأصل: «على طعمه». و في سائر النسخ و المطبوع: «عن طعمه». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لما جاء في الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٧٥.

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إن أريحه». و الأراييح: جمع الأرواح و هو جمع الريح. المحكم و المحيط الأعظم، ج ٣، ص ٥٠٧ (روح).

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عبارة».

٥. في الأصل: «تصرفاته».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تمكّن».

إليه تعالى من هذا الوجه واجبة.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ مع هذا أَنْ تُضَيَّفَ^١ الرِّزْقُ إلينا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِذَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ^٢ وَ مَا يَجْرِي (١٠٣/ب) مَجْرَاهُمَا؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: «رَزَقَ السُّلْطَانُ جُنْدَهُ».^٣ وَ لَا يُقَالُ فِيمَا يُمْلِكُ بِالْبَيْعِ: «إِنَّهُ رَزَقَ مِنَ الْبَائِعِ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الْعَوَضَ عَنْهُ. وَ لَا يُقَالُ فِي الْإِرْثِ: «إِنَّهُ رَزَقَ مِنَ الْمَمْرُوثِ»؛ لِأَنَّ السَّبَبَ الَّذِي وَقَعَ التَّمْلُكُ^٤ بِهِ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ وَ لَا تَابِعٍ لِاخْتِيَارِهِ. وَ كَذَلِكَ لَا يُقَالُ فِي الْغَنَائِمِ: «إِنَّهَا رَزَقَ مِنَ الْكُفَّارِ»؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

[فِي بَيَانِ حُسْنِ طَلَبِ الرِّزْقِ، وَ الرَّدِّ عَلَى خَطَرِ الْمَكَاسِبِ]

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ خَطَرَ الْمَكَاسِبَ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ دَالٌّ عَلَى حُسْنِ طَلَبِ الرِّزْقِ وَ اجْتِنَابِ الْمَنَافِعِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي لَا قُبْحَ فِيهَا، وَ نَعْلَمُ حُسْنَ ذَلِكَ ضَرُورَةً. وَ زُبْمًا لَمْ تَزِدْ^٥ صِفَةً «التَّوَصُّلِ إِلَى النِّفْعِ» عَلَى الْحُسْنِ، فَيَكُونُ مُبَاحًا؛ وَ أُمِثِلْتُهُ مِنْ طَلَبِ الْأَرْبَاحِ وَ ضُرُوبِ الْمَزَارَعَاتِ وَ التَّجَارَاتِ كَثِيرَةً.

وَ زُبْمًا كَانَتْ لَهُ صِفَةُ النَّدْبِ بِأَنْ يَنْفَعَ بِذَلِكَ غَيْرَهُ؛ مِنْ أَهْلِهِ، أَوْ إِخْوَانِهِ.^٦ وَ زُبْمًا كَانَتْ لَهُ صِفَةُ الْوَاجِبِ بِأَنْ يَدْفَعَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا، مِنْ غَيْرِ بُلُوغٍ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ، وَ زُبْمًا بَلَغَ حَدُّ^٧ الْإِلْجَاءِ.

١. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يُضَيَّفُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْوَصِيَّةُ وَ الْهَبَةُ»؛ بِتَقْدِيمِ وَ تَأْخِيرِ.

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْجُنْدُ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِلْمَمْرُوثِ» بِدَلِّ «مِنِ الْمَمْرُوثِ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «التَّمْلِكِ».

٦. فِي «م» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَرِدْ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِخْوَانِهِ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «حَدٌّ».

فَكَيْفَ يُدْفَعُ حُسْنُ مَا هَذِهِ^١ حَالُهُ، وَ يُدْعَى تَحْرِيمُهُ؟

و قد أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِطَلَبِ الرِّزْقِ وَ التَّوَصَّلِ إِلَى الْمَنَافِعِ وَ الْمَتَاجِرِ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾،^٢ وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾،^٣ وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاقْضُوا﴾،^٤ وَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ (١٠٤/ألف) يُحْصَى.

وَ إِنَّمَا حَمَلَ مُحَرِّمِي الْمَكَاسِبِ عَلَى إِظْهَارِ هَذَا الْمَذْهَبِ الْكَسَلُ وَ عَادَةُ الْعَجْزِ؛ وَ رُبَّمَا - وَ هُوَ الْأَغْلَبُ - جَعَلُوا تَرْكَ التَّكْسِبِ طَرِيقاً إِلَى التَّكْسِبِ وَ اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ.^٥ وَ يَجِبُ أَنْ لَا يَتَنَاوَلُوا مَا قَدَّمَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ وَ أَنْ لَا يَمْدُوا^٦ إِلَيْهَا يَدًا، بَلْ يَلْزَمُ^٧ أَنْ لَا يَمْضُغُوا اللَّقْمَةَ بَعْدَ حُصُولِهَا فِي الْفَمِ وَ لَا يَبْلَعُوهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُفَارَقَةٌ لِلتَّوَكُّلِ الَّذِي يَدَّعُونَ التِّزَامَهُ، وَ إِذَا جَازَ أَنْ يُفَارِقُوهُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ جَازَ فِي أَشْيَاءَ.

[بَيَانُ أَنَّ التَّوَكُّلَ لَا يَنَافِي طَلَبَ الرِّزْقِ]

فَأَمَّا التَّوَكُّلُ فِي الْحَقِيقَةِ فَهُوَ طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ جِهَتِهِ، وَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُبَيِّحَ لَهُ طَلَبُهُ مِنْهُ، وَ أَنْ لَا يَقَعَ جَزَعٌ وَ قُتُوطٌ عِنْدَ فَوْتِهِ؛ وَ لِهَذَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ^٩ حَقَّ التَّوَكُّلِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُو

١. فِي الْأَصْلِ: «هَذَا».

٢. الْجُمُعَةُ (٦٢): ١٠.

٣. النِّسَاءُ (٤): ٢٩.

٤. الْمَائِدَةُ (٥): ٢.

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «اِحْتِذَاءً بِالْمَنَافِعِ» بَدَلِ «وَاجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَأَنْ لَا يَهْدُوا». وَ فِي «م، هـ»: «وَأَنْ لَا عُدُوا».

٧. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَلْزَمُ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ الْمَصَادِرِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

خِمَاصاً،^١ وَ تَرَوْحُ بِطَاناً^٢،^٣ فَسَمَّاهَا مَعَ الْغُدُوِّ وَالرَّوَّاحِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ: «مُتَوَكِّلَةً». عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ حَمَلَهُ التَّوَكُّلَ عَلَى الْكَفِّ^٤ عَنْ طَلَبِ الْحَلَالِ مِنَ الرِّزْقِ مِنْ جِهَاتِهِ الْمُبَاحَةِ، وَ بَيْنَ مَنْ حَمَلَهُ^٥ ذَلِكَ عَلَى الْكَفِّ عَنْ طَلَبِ الْأَوْلَادِ وَالْعُلُومِ وَالْآدَابِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ^٦ مِنْ قَبِيلِ الْمَنَافِعِ.

[بيان أن اختلاط الحلال بالحرام لا ينافي طلب الرزق]

و تَعَلَّقُفَهُمْ بِأَنَّ الْحَلَالَ قَدْ اخْتَلَطَ بِالْحَرَامِ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ يَدَ الْغَيْرِ إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً عَلَى شَيْءٍ فَالظَاهِرُ (١٠٤/ب) أَنَّهُ مِلْكٌ^٧ لَهَا مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَ قَوْلُ مَنْ فِي يَدِهِ حَرَامٌ وَ حَلَالٌ إِذَا كَانَ عَدَلًا مَقْبُولٌ فِي تَمْيِيزِ الْحَلَالِ مِنَ الْحَرَامِ، وَ مَا عَلَيْنَا أَكْثَرُ مِنَ الظَّاهِرِ، كَمَا لَيْسَ عَلَى الْوَارِثِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ مِيرَاثٌ قَرِيبُهُ أَنْ يَفْحَصَ^٨ عَنْ جِهَاتِ مِلْكِ الْمَوْرُوثِ، بَلْ يَتَّبِعُ الظَّاهِرَ.

[بيان أن دفع الأعشار للظلمة لا ينافي جواز طلب الرزق]

و تَعَلَّقُفَهُمْ بِأَنَّ فِي التَّكْسِبِ مَعُونَةً لِلظُّلْمَةِ بِمَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنَ الْأَعْشَارِ^٩ وَ الضَّرَائِبِ، بَاطِلٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مُعْتَبَرٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ

١. هكذا في الأصل والمطبوع والمصادر. وفي سائر النسخ: «أخمصاً».

٢. أي تغدو بكرّة وهي جِياع، و تروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف. النهاية، ج ٢، ص ٨٠ (خمص).

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٩٤، ح ٤١٦٤؛ المستدرک للحاکم، ج ٤، ص ٣١٨.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حمل التوكّل عن الكفّ».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حمل».

٦. في «م»: «كل».

٧. الكلمة مطموسة في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يملك». والصحيح ما أثبتناه.

٨. هكذا يبدو في الأصل. وفي سائر النسخ: «أن تفحص». وفي المطبوع: «أن يتفحص».

٩. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «الاعتبار».

التاجر لم يقصد بالتجارة نفع أصحاب العُشور بما يصل إليهم، وإنما قصد نفع نفسه، وهو على غاية الكراهة لما يؤخذ عن ذلك من ضربة؛ فكيف يوصف بأنه معين^١ ومقو للظلمة؟^٢ ولو جاز ذلك لجاز وصفه تعالى بأنه معين ومقو للكفار والظلمة بما خلقه فيهم من القدر والآلات والصحة^٣.

وهل ما يأخذه الظلمة من ذلك إلا كما يأخذه اللصوص في الطرقي من الأموال في أنه لا يقبض التجارة، أو كما يأخذه الذئب من الغنم في أنه لا يقبض اقتناء^٤ الغنم إذا غلب في الظن أن الذي يبقى منها توفي^٥ منفعته على مشقة احتياطها^٦.
ومن جملة طلب الرزق وابتغاء المنافع الدعاء لله عز وجل^٧ والمسألة له في أن يرزق وينفع.

وليس لأحد أن يطعن في طلب الرزق بالدعاء بأن يقول: كيف يطلب ما لا يأمن كونه مفسدة وقيحاً؟

وذلك أن الداعي لله تعالى في أن^٨ يرزقه لا بد أن يشترط -مُسِرّاً أو مُعَلِناً- متى

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: -«و».

٢. في الأصل: «للكفار».

٣. في الأصل: -«ولو جاز ذلك لجاز وصفه... والصحة».

٤. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «لاقتناء». وفي «م»: «لاقتناء». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

و اقتصني يقتني اقتناء أي اتخذته لنفسه، لا للبيع. كتاب العين، ج ٥، ص ٢١٧ (قنو).

٥. أي تزيد. وفي غير الأصل: «وقى».

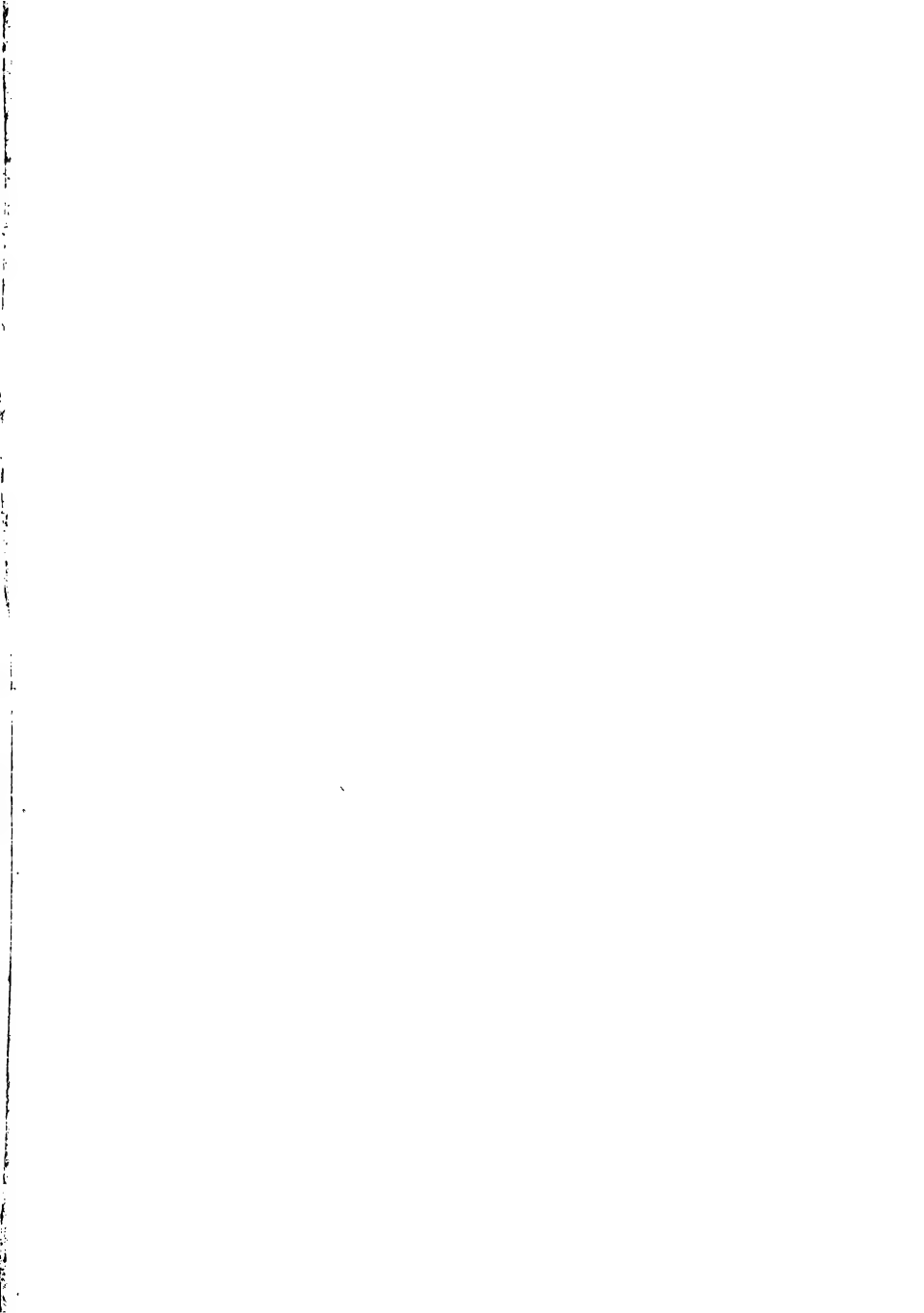
٦. عبط الذبيحة واعتبطها: نحرها من غير علة، وهي سميعة فتية؛ ومات عطية شاباً صحيحاً. وأعطه الموت واعتبطه القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٦٦ (عبط). وفي غير الأصل: «ارتباطها» بدل «اعتباطها».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أنه».

لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَبِيحًا، وَإِذَا شَرَطَ ذَلِكَ خَرَجَ الدُّعَاءُ مِنْ (١٠٥/الف) أَنْ يَكُونَ طَلَبًا
لِمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْسَدَةً.

وَالكَلَامُ فِي شُرُوطِ الدُّعَاءِ وَمَوَاقِعِهَا وَأَحْكَامِهَا طَوِيلٌ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ
تَقْصِيهِ.^١



[الفصل السابع عشر]

الكلام في الأسعار

[فصل]

[في حقيقة السعر، والرخص والغلاء]

[بيان معنى السعر]

إِعْلَمُ أَنَّ السَّعْرَ هُوَ تَقْدِيرُ الْبَدَلِ فِيمَا تُبَاعُ بِهِ الْأَشْيَاءُ. وَلَا يُسَمَّى نَفْسُ الْبَدَلِ بِأَنَّهُ سِعْرٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّرَاهِمَ لَا تَوْصَفُ بِأَنَّهَا أَسْعَارٌ - وَإِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا لِلْمَبِيعَاتِ -، وَإِنْ وُصِفَ تَقْدِيرُهَا بِذَلِكَ فَيُقَالُ: هَذَا الْمَتَاعُ^١ بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا. وَقِيَمُ الْمُتَلَفَاتِ لَا يَلَزُمُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ أَنْ تَكُونَ أَسْعَارًا؛ لِأَنَّا إِنَّمَا خَصَّصْنَا اسْمَ السَّعْرِ بِتَقْدِيرِ الْبَدَلِ فِي الْبَيْعِ، وَقِيَمُ الْمُتَلَفَاتِ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَبِيعَاتِ. وَ مِنْ النَّاسِ مَنْ شَرَطَ فِي حَدِّ السَّعْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ التَّرَاضِي؛ احْتِرَازًا مِنْ قِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ. وَ لَيْسَ يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْإِحْتِرَازِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْبَيْعِ يُغْنِي عَنْهُ فِي إِخْرَاجِ قِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ مِنْهُ.

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «المبتاع».

[بيان معاني الرُخص والغلاء]

و لَمَّا كَانَ السَّعْرُ يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ الْوَصْفُ بِالْغَلَاءِ وَ الرُّخْصِ، وَجَبَ أَنْ يُحَدَّ الرُّخْصُ وَ الْغَلَاءُ.

و حَدَّ «الرُّخْصِ» هُوَ انْحِطَاطُ السَّعْرِ عَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي وَقْتٍ وَ مَكَانٍ مَخْصُوصَيْنِ؛^١ لِأَنَّ انْخِفَاضَ سَعْرِ التَّلْجِ فِي الْحَالِ الْبَارِدَةِ لَا يُعَدُّ رُخْصًا، وَكَذَلِكَ فِي زَمَانِ الشِّتَاءِ؛ (١٠٥/ب) فَلِذَلِكَ^٢ اشْتَرَطْنَا الْوَقْتَ وَ الْمَكَانَ.

وَ «الْغَلَاءُ» هُوَ^٣ زِيَادَةُ السَّعْرِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ وَ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ.

٢٧٥

[في بيان إضافة الرُخص والغلاء إلى الله تعالى تارةً، و إلى العباد تارةً أخرى]

وَ يَجِبُ أَنْ يُضَافَ كُلُّ وَاحِدٍ^٤ مِنَ الرُّخْصِ وَ الْغَلَاءِ إِلَى مَنْ فَعَلَ مَا هُوَ كَالسَّبَبِ فِيهِ؛ فَإِنْ قَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَدَدُ النَّاسِ - بِأَنْ أَمَاتَهُمْ أَوْ نَقَصَ مِنْ تَنَاسُلِهِمْ - أَوْ ضَعُفَ شَهَوَاتِهِمْ إِلَى الْأَقْوَاتِ، أَوْ كَثُرَ ذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي نَقَصَ سِعْرَهُ، كَانَ الرُّخْصُ مُضَافًا إِلَيْهِ. وَ بِالْعَكْسِ^٥ مِنْ ذَلِكَ الْغَلَاءُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَثُرَ عَدَدُ^٦ النَّاسِ، أَوْ قَوَّى شَهَوَاتِهِمْ، أَوْ^٧ قَلَّ فِي الْأَصْلِ^٨ إِنْبَاتُ^٩ أَقْوَاتِهِمْ، فَالْغَلَاءُ مُضَافٌ^{١٠} إِلَيْهِ تَعَالَى؛ وَلِذَلِكَ وَجَبَ الصَّبْرُ

١. في «خ» و المطبوع: «في وقت مخصوص و مكان مخصوص».

٢. في «خ، م، هـ»: «فكذلك».

٣. في غير الأصل: «واحدة».

٤. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «أو بالعكس».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عدد».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الأصل».

٨. في «خ» و المطبوع: «إنبات».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مضافاً».

عليه و الرضا به و التسليم من غير تسخطٍ ولا تضرٍ؛ لأنه تابع للمصلحة.
و إذا كان سبب الرخص من جهة العباد - لتسعيرهم الأمتعة بالثمن الناقص،
و منعهم من الاحتكار و الإدخار، أو جلبهم الأمتعة^١ و تسهيلهم السبيل إلى وفورها
- فالرخص مضاف إليهم. و^٢ بالعكس من ذلك الغلاء؛ لأن الظلمة إذا ادخروا
الأقوات و منعوا الناس من بيع ما في أيديهم منها لتتوفر أسعار ما يختصون به^٣، أو
حملوا الناس بالرهبة على تسعير وافر لبعض أغراضهم^٤، أو أكثروا^٥ فيما يلزمونه
الناس^٦ من الأعشار و الضرائب حتى زاد السعر، فالغلاء مضاف إليهم، و هم
المذمومون عليه^٧.

١. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «للأمتعة».

٢. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «أو».

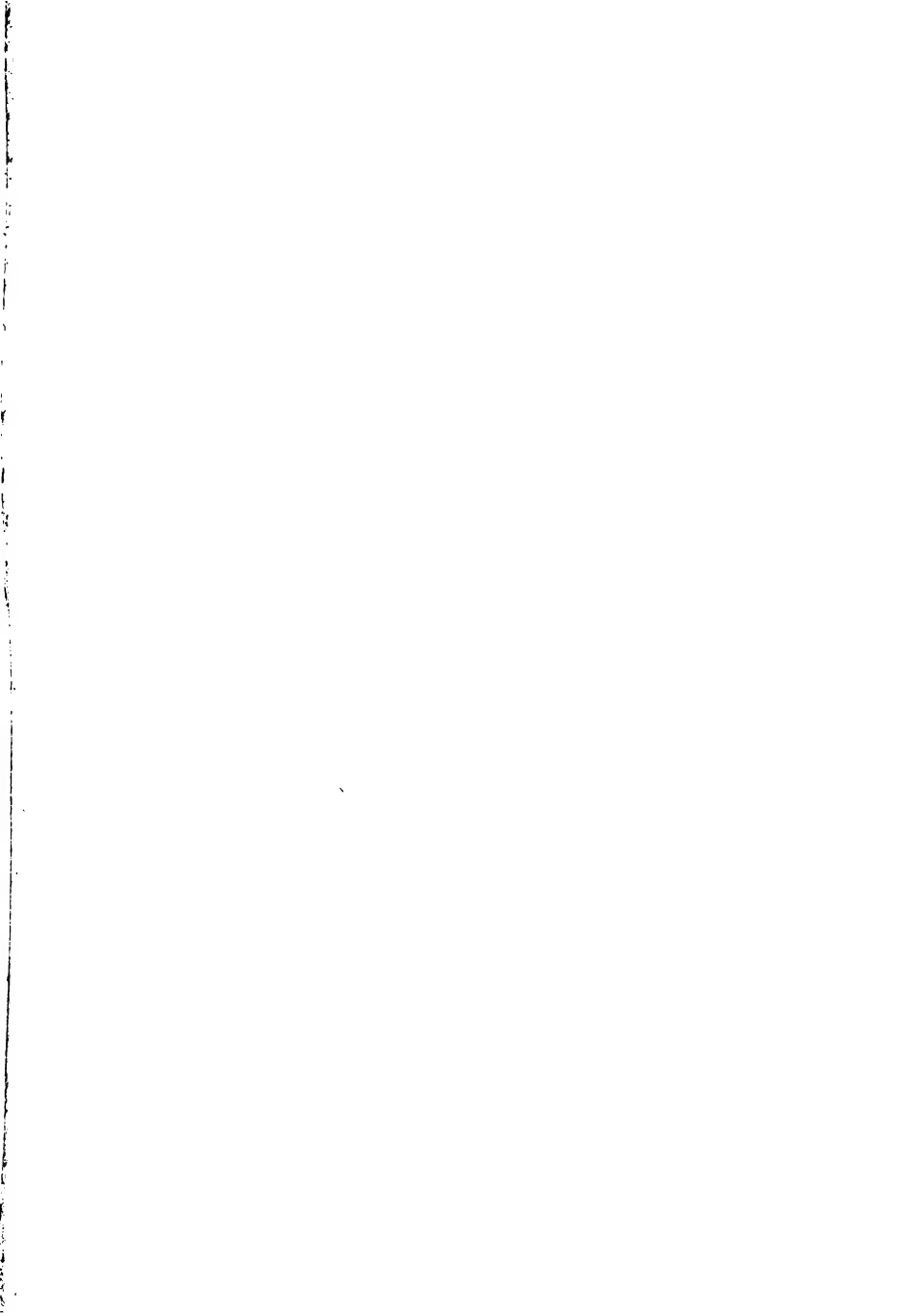
٣. في الأصل الكلمة مطموسة. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما خصصهم». و الصواب ما أثبتناه
وفقاً لما جاء في المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٥٧.

٤. في الأصل الكلمة مبهمه. و في سائر النسخ و المطبوع: - «لبعض أغراضهم». و الصواب ما
أثبتناه وفقاً لما جاء في المصدر السابق.

٥. في غير الأصل: «و أكثر».

٦. في غير الأصل: - «الناس».

٧. في غير الأصل: - «عليه». و هنا تنقطع نسخة الأصل.



[الفصل الثامن عشر]

الكلام في الأفعال وما يُستحقُّ بها وعليها
وتمييز أحكام ذلك وتفصيله^١

[١]

[فصل]

[في بيان ما يُستحقُّ على الأفعال]

قد ذكّرنا في صدر الكتاب عند كلامنا في العدل أقسام الأفعال في حسنٍ وقبحٍ،
وأقسام الفعل الحسن ومراتبه^٢، ونريد الآن أن نبيّن في هذا الموضع ما يُستحقُّ
على هذه الأفعال من ضروب الاستحقاقات وأحكامها.
والمستحقُّ من الأفعال مدحٌ، وثوابٌ، وشكرٌ، وذمٌّ، وعقابٌ، وعوضٌ.

[بيان معاني ما يُستحقُّ من الأفعال]

وحدّ «المدح» هو: القولُ المُنبيُّ عن عِظَمِ حالِ الممدوحِ.
وحدّ «الثواب» هو: النِّفعُ المُستحقُّ المُقارنُ للتعظيمِ والتبجيلِ، ورُبما زيدَ في

١. لقد تحدّث المصنّف رحمه الله هنا عن بعض الأبحاث المتعلقة بالوعيد، ويمكن تسمية هذا الفصل بالوعيد العقلي، وأما الوعيد السمعي فسوف يأتي في الباب السادس من هذا الكتاب.

٢. لقد سقط هذا البحث ممّا بأيدينا من كتاب الذخيرة، لكنّه مذكور في الملخص، ص ٣٠٦.

ذَلِكَ فَقِيلَ: النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِصُ.

وَحَدُّ «الشُّكْرِ» هُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ.

وَحَدُّ «الذَّمِّ»: مَا أَنْبَأَ عَنْ اتِّضَاعٍ^١ حَالِ الْمَذْمُومِ.

وَحَدُّ «الْعِقَابِ» هُوَ الضَّرَرُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلِاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ.

فَأَمَّا «الْعَوَضُ» فَقَدْ بَيَّنَّا حَدَّهُ وَ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ مِنَ الْآلَامِ فِيمَا تَقَدَّمَ^٢؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

[تفصيل الكلام فيما يُستحقُّ من الأفعال]

[١]. والقول^٣ لا يَكُونُ مَدْحًا إِلَّا بِشَرَايِطَ:

الأوَّل: أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِلْإِعْظَامِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقْصِدَ قَائِلُهُ إِلَى التَّعْظِيمِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمَادِحُ عَالِمًا بِعِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ.

٢٧٧

وَقَدْ أَجْرَى قَوْمُ الْإِعْتِقَادِ وَالظَّنِّ لِعِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ بِمَجْرَى الْعِلْمِ. وَالْدَّلِيلُ عَلَى [بَطْلَانِ ذَلِكَ]^٤ أَنَّ الْمَدْحَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِالْإِعْظَامِ؛ إِمَّا ثَابِتًا نَحْوَ مَنْ نَمَدَّحُهُ وَ نَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي التَّعْظِيمَ، أَوْ مَشْرُوطًا نَحْوَ مَدْحِ مَنْ غَابَ عَنَّا بِشَرَطِ بَقَائِهِ عَلَى الْحَالِ الْمَوْجِبَةِ لِلتَّعْظِيمِ.

وَالْمَدْحُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبْرًا، وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّصْدِيقُ وَ التَّكْذِيبُ. وَلَا شُبْهَةَ

١. الاتِّضَاعُ: نَقِيضُ الْارْتِفَاعِ. شَمْسُ الْعُلُومِ، ج ١١، ص ٧٠٣ (وَضْع).

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٩٧ وَمَا بَعْدَهَا.

٣. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْفِعْلُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ مَا تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ الْمَدْحِ وَ مَا سَيَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ.

٤. رَاجِعْ: تَهْمِيدِ الْأَصُولِ، ص ٢٤٩.

في أنه إذا قال: «فلان عالم» أو «فاضل»، وقصد إلى تعظيمه، فإنه ممدوح له. وليس يمتنع أن يُسمى ما يرجع من ذلك إلى القلب مدحاً؛ إما على طريق التحقيق أو التجويز، كما سموا بالشكر ما يرجع إلى القلب من تفرقة بين المحسن وبين من لم يحسن مع القصد إلى إعظام المحسن، فتكون أيضاً التفرقة بين المستحق المدح ومن لا يستحقه مع القصد إلى الإعظام مدحاً، وإن كان الأصل هو القول.

فأما «الإعظام» فيدخل في القول والفعل معاً؛ لأن من قام لغيره قاصداً إلى التعظيم فقد أعظمه، كما يكون كذلك من قبل رأسه - و«الإكرام» مثل الإعظام؛ فصار الإعظام «كل قول أو فعل وضع للإنباء عن عظم حال المعظم».

[٢]. فأما «الثواب» فلا شبهة في أنه بالصفة التي ذكرنا؛ لأن بكونه نفعاً يبين مما ليس بنفع من ضرر وغيره، وبكونه مستحقاً يبين من الفضل، وبمقارنة التعظيم والتبجيل^٢ يبين من العوض.

[٣]. وإما قلنا: إن حدَّ «الشكر» ما ذكرناه؛ لأن من اعترف بنعمة غيره مع تعظيم له يُسمى شاكراً، ولو عري الاعتراف من التعظيم لما كان شاكراً، كما لو عري التعظيم من الاعتراف وقارَّ الجحود لم يكن كذلك.

وقد يكون الشكر عندهم باللسان وهو الأصل، وقد يكون بالقلب، على ما تقدم ذكره.

و«الحمد» هو الشكر بعينه.

١. في النسخ والمطبوع: «فيكون».

٢. هكذا في تهذيب الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «و لمقارنة التعظيم ليس».

[٤]. و حُكْمُ «الذَّم» في أَنَّهُ الْقَوْلُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْقَصْدِ وَالْعِلْمِ بِحَالِ الْمَذْمُومِ حُكْمُ الْمَدْحِ الَّذِي قَدَّمَاهُ، وَإِنْ وُصِفَ بِهِ مَا يَرْجَعُ إِلَى الْقَلْبِ فَعَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، كَمَا قُلْنَاهُ^١ فِي الْمَدْحِ وَالشُّكْرِ.

فَأَمَّا «الاسْتِخْفَافُ» و «الِإِهَانَةُ» فَيَكُونَانِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مَعًا؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقُمْ لغيرِهِ وَهُوَ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يُقَامَ لَهُ، يُعَدُّ ذَلِكَ مِنْهُ اسْتِخْفَافًا.

[٥]. وَ إِنَّمَا حَدَدْنَا «الْعِقَابَ» بِمَا ذَكَّرْنَاهُ؛ لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالضَّرَرِ^٢ يُمَيِّزُهُ^٣ مِمَّا لَيْسَ بِضَرَرٍ مِنْ نَفْعٍ وَغَيْرِهِ، وَ وَصْفَهُ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ يُمَيِّزُهُ مِنَ الظُّلْمِ وَغَيْرِهِ، وَ بِمُقَارَنَةِ الْاسْتِخْفَافِ وَ الْإِهَانَةِ يَتَمَيَّزُ مِمَّا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَمْرَاضِ، وَإِنْ كَانَ بِكَوْنِهِ^٤ مُسْتَحَقًّا أَيْضًا يَتَمَيَّزُ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ.

[بيان ما يستحق به المدح، وشروطه]

و الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ هُوَ الْوَاجِبُ، وَ النَّدْبُ، وَ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْقَبِيحِ.
وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ مَا عَدَا مَا ذَكَّرْنَاهُ هُوَ الْمُبَاحُ وَ الْقَبِيحُ، وَ لَا حَظَّ لَهُمَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ.

وَ لَا فِعْلٌ يُسْتَحَقُّ بِالْإِخْلَالِ بِهِ^٥ الْمَدْحُ إِلَّا الْقَبِيحُ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا الْقَبِيحَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُبَاحُ، وَ الْوَاجِبُ، وَ النَّدْبُ. وَ لَا نَصِيبَ لِلْمُبَاحِ فِي ذَمٍّ وَ لَا مَدْحٍ. وَ الْإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ يَقْتَضِي الذَّمَّ، وَ هُوَ مُنَافٍ لِلْمَدْحِ. وَ النَّدْبُ لَوْ اسْتَحَقَّ بِالْإِخْلَالِ بِهِ الْمَدْحُ

١ . هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «قلنا».

٢ . في «خ»: «بالضرورة».

٣ . في النسخ: «و».

٤ . في «خ» و المطبوع: «بكونه».

٥ . في «خ» و المطبوع: «به الإخلال به».

لَكَانَ تَرَكُّهُ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ، وَ فِي ذَلِكَ نَقْضُ كَوْنِهِ نَدْبًا.

فَأَمَّا شَرْطُ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ فَهُوَ أَنْ يَفْعَلَهُ إِمَّا لِرُجُوبِهِ، أَوْ لِحُجَّتِهِ وَجُوبِهِ. وَلَا يَفْعَلُهُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِرُجُوبِهِ، أَوْ وَجْهِ وَجُوبِهِ.

٢٧٩

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الشَّرْطِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَصَحَّ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ وَإِنْ فَعَلَهُ^١ سَاهِيًا.

وَأَيْضًا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَيْهِ وَإِنْ فَعَلَهُ لِلشَّهْوَةِ وَاللَّذَّةِ وَالْمَنَافِعِ الْحَاضِرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ وَجْهُ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ إِنَّمَا هُوَ إِيقَاعُ نَفْسِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يُغَيِّرِ الْحَالُ قَصْدُ الشَّهْوَةِ وَاللَّذَّةِ.

أَمَّا النَّدْبُ فَيَجِبُ أَنْ يَفْعَلَهُ لِكَوْنِهِ نَدْبًا حَتَّى يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَيْهِ، وَلَا^٢ يَفْعَلَهُ لِلنَّفْعِ الْحَاضِرِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَى [ذَلِكَ]^٣ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٤.

وَأَمَّا الْقَبِيحُ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ لِكَوْنِهِ قَبِيحًا أَوْ لِرُجُوبِهِ قَبِيحِهِ، فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْقَبِيحِ وَوَجْهِهِ.

١. في «خ»: - «والذي يدل على وجوب الشرط ... وإن فعله».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «وإنما». والصواب ما أثبتناه.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. تقدم قبل ذلك بسطور.

فصل

في صفات الثواب وأحكامه والكلام في ذوامه وانقطاعه

[بيان ما يستحق به الثواب، مع اشتراط المشقة]

أما الثواب فيُستحقُّ بما يُستحقُّ به المدح من الوجوه الثلاثة التي ذكرناها^١ في استحقاق المدح^٢، باشتراط^٣ حصول المشقة بذلك؛ إما بالفعل نفسه، أو في سببه وما يتصل به.

وإنما ذكرنا السبب وما يجري مجراه لأن الأخبار وردت بأن وطء الرجل زوجته يُستحقُّ به الثواب^٤، وهو لذة بغير مشقة. وإنما جاز ذلك لأن في قصر نفسه على هذه الجهة وعدوله عن الوطي الحرام مشقة عليه^٥. وإنما يُبين^٦ أنه لا بد من اشتراط المشقة في استحقاق الثواب؛ أنه لولا وجوب ذلك، لجاز أن يُستحقَّ الثواب على اللذات وضرور المنافع.

١. في «خ، م، هـ»: «الذي ذكرنا».

٢. تقدمت آنفاً في ص ٤٧٠.

٣. أي مع اشتراط.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٤٩٥ - ٤٩٦، ح ٢، ٣، ٤؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٧٨،

ح ٣٦٧٣؛ وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ١٠٨ - ١٠٩، ح ٢٥١٦٠، ٢٥١٦١ و ٢٥١٦٣.

٥. لعل فيه إشارة إلى ما ورد في الكافي، ج ٥، ص ٤٩٥ - ٤٩٦، ح ٣.

٦. في «خ» و المطبوع: «يتبين».

و أيضاً فإنَّ الثوابَ في مُقابَلَةِ ما لَوَلاهُ لَكَانَ ظُلْماً، و لَوَلاهُ لَمْ يَحْسُنِ الإِيجابُ؛
و هذا يُبَيِّنُ حُصُولَ المَشَقَّةِ لا مَحالَّةً.

و يُبَيِّنُ ذلكَ: أَنَّهُ لو لَمْ تُعْتَبَرْ^١ في اسْتِحْقاقِ الثوابِ المَشَقَّةُ لاسْتَحَقَّ القَدِيمُ
تَعالَى بِفِعْلِ الواجِبِ و الامْتِناعِ مِنَ القَبِيحِ الثوابَ كَمَا يَسْتَحَقُّ المَدَحُ.
فإن قيل: و ما الدليلُ على أَنَّ الثوابَ يُسْتَحَقُّ بالواجِبِ إذا كانَ شاقًّا؟
قُلنا: لأنَّهُ لا فَرَقَ في العُقُولِ بَيْنَ^٢ إلزامِ المَشَقَّةِ و إدخالِ المَضَرَّةِ؛ فكَمَا لا يَحْسُنُ
إِنْزالُ المَضَرَّةِ التي لا تُسْتَحَقُّ^٣ إلَّا لِنَفْعٍ^٤، فكذلكَ إلزامُ الفِعْلِ الشاقِّ.

[بيان وجه لزوم الثواب على فعل الواجب]

إن قيل: إذا ثَبَّتَ بما ذَكَرْتُمُوهُ أَنَّهُ لا بُدَّ في^٥ فِعْلِ الواجِبِ مِنْ نَفْعٍ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ
الثوابُ دُونَ غَيْرِهِ؟

قُلنا: إذا ثَبَّتَ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ نَفْعٍ، فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ عَظِيماً و اِفْراً حَتَّى يَحْسُنَ
إِلْزامُ الشاقِّ لأجلِهِ. ثُمَّ لا يَخْلُو هَذَا النِّفْعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَدْحاً، أو عَوْضاً، أو ثَوْباً.
و لا يَجوزُ أَنْ يَكُونَ مَدْحاً؛ لأنَّ المَدَحَ في نَفْسِهِ لَيْسَ بِنَفْعٍ، و إِنَّمَا يُسْتَفْعُ
بِالسُّرورِ الذي يَتَّبَعُهُ. و ما يَتَّبَعُهُ مِنْ سُرورٍ لا يَبْلُغُ إلى الحَدِّ الذي يُقَابَلُ ما في فِعْلِ
الواجِبِ و الامْتِناعِ مِنَ القَبِيحِ مِنَ المَشاقِّ العَظيمةِ؛ و ذلكَ مَعْلومٌ صَرورةً.
و لا يَجوزُ أَنْ يَكُونَ عَوْضاً؛ لأنَّ العَوْضَ لا يُصاحِبُهُ تَعظيمٌ و إجلالٌ، و مِنْ حَقِّ

١. في «خ، م» و المطبوع: «لم يُعتبر».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «من» بدل «بين».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «لا يُستحق».

٤. في التمهيد و الاقتصاد: «للفن» و قد تقدّم البحث عن أَنَّ الضرر و الألم يحسن للنفع في

ص ٣٦٤.

٥. في النسخ و المطبوع: «من». و الصحيح ما أثبتناه.

ما يُسْتَحَقُّ عَلَى الطَّاعَةِ مِنْ نَفْعٍ أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلتَّعْظِيمِ.
وَأَيْضًا فَالْعَوَضُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِفِعْلِ مَنْ اسْتَحَقَّ^١ الْعَوَضُ عَلَيْهِ أَوْ مَا
جَرَى مَجْرَى فِعْلِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْ فِعْلِ مُسْتَحَقِّ الْعَوَضِ. وَالطَّاعَةُ مِنْ فِعْلِنَا، لَا مِنْ
فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَحَقُّ^٢ عَلَيْهَا عَوَضًا.
وَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْجَاعِلُ لِلوَاجِبِ شَاقًّا وَ الْمُلْزِمُ لَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ،
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ^٣ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُخْتَصُّ بِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ عَلَيْهِ^٤ دُونَ غَيْرِهِ.

[بحث حول دوام الثواب والعقاب وانقطاعهما]

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي الْعَقْلِ عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ، وَكَذَلِكَ الْعِقَابُ. وَأَنْ
الْمَرْجِعُ فِي دَوَامِ الثَّوَابِ وَفِيمَا يَقْطَعُ^٥ عَلَى دَوَامِهِ مِنَ الْعِقَابِ إِلَى الْإِجْمَاعِ
وَالسَّمْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي الْعَقْلِ عَلَى دَوَامِ ذَلِكَ وَإِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يُسْتَحَقَّ دَائِمًا.
وَفَرَضُ الشُّكِّ فِي الشَّيْءِ أَنْ يُعْتَرَضَ دَلِيلُ الْقَاطِعِ عَلَيْهِ.

٢٨١

[مناقشة الأدلة التي أقيمت على دوام الثواب والعقاب]^٦

[الدليل الأول]

وَقَدْ اسْتَدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى دَوَامِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، بِأَنْ حَمَلَهُمَا عَلَى الْمَدْحِ
وَالذَّمِّ فَقَالَ: الْوَجْهُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَالثَّوَابِ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ فِي

١. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «بِه». ٢. فِي «م، هـ»: «بِه».

٣. فِي «خ، م، هـ»: «هُوَ».

٤. هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأُصُولِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

٥. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَقَعُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٦. سَوْفَ يَنْاقِشُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا دَلِيلًا وَاحِدًا مِنْ أَدَلَّةِ دَوَامِ الْعِقَابِ، فَإِنَّ بَاقِيَ الْأَدَلَّةِ
مُخْتَصَّةٌ بِدَوَامِ الثَّوَابِ، وَسَوْفَ يَتَعَرَّضُ إِلَى بَاقِي الْبَحْثِ عَنْ دَوَامِ الْعِقَابِ فِي ص ٥٠١ وَمَا بَعْدَهَا.

استحقاقِ الذمِّ والعقابِ واحدٌ؛ فإذا وَجَبَ دَوَامُ المَدْحِ والذِّمِّ، وَجَبَ دَوَامُ الثَّوَابِ والعِقَابِ.

و رُبَّمَا أَكْدُوا^١ ذَلِكَ^٢ بَأَنَّ مَا أَزَالَ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الثُّبُوتِ يُزِيلُ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ النَّدَمَ عَلَى الطَّاعَةِ والعِقَابِ الزَّائِدَ عَلَى الثَّوَابِ لَمَّا أَزَالَ الثَّوَابُ أَزَالَ المَدْحَ، وَكَذَلِكَ النَّدَمُ عَلَى المَعْصِيَةِ وَالثَّوَابِ الزَّائِدَ عَلَى الْعِقَابِ لَمَّا أَزَالَ الْعِقَابُ أَزَالَ الذِّمِّ؛ فَيَجِبُ فِي الْجَمِيعِ الدَّوَامُ.^٣

فَيُقَالُ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ: غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكُمْ أَنَّ وَجَهَ اسْتِحْقَاقِ المَدْحِ والذِّمِّ هُوَ وَجَهُ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ والعِقَابِ؛ وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَالْقَدِيمُ تَعَالَى يَسْتَحِقُّ المَدْحَ عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ وَلَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ، وَلَوْ فَعَلَ الْقَبِيحَ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ - لَا سَتَحَقُّ^٤ الذِّمُّ دُونَ الْعِقَابِ؟

و عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ^٥ لَوْ كَلَّفَ وَلَمْ يَلْطُفْ، لَمْ يَسْتَحَقِّ الْمُكَلَّفُ - مَتَى عَصَى - الْعِقَابَ وَإِنْ اسْتَحَقَّ الذِّمُّ. وَلَوْ عَرَّفَ الْمُكَلَّفُ أَنَّهُ يَغْفِرُ لَهُ^٦ عِقَابَهُ، لَكَانَ مُغْفِرِيًّا لَهُ بِالْمَعَاصِي؛ فَإِنْ عَصَى اسْتَحَقَّ الذِّمُّ وَلَمْ يَسْتَحَقِّ مِنْهُ الْعِقَابَ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَحَدِنَا مَشَقَّةٌ وَكُلْفَةٌ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ، لَكَانَ إِذَا فَعَلَهُ يَسْتَحَقُّ المَدْحَ دُونَ الثَّوَابِ.^٧ وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ فِي اسْتِحْقَاقِ الْجَمِيعِ مُخْتَلِفٌ.

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «كدوا».

٢. في «خ» والمطبوع: - «ذلك».

٣. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ٥٠٨ - ٥١٠.

٤. في «خ، م» والمطبوع: «لا يستحق».

٥. في «م، هـ»: + «أنه».

٦. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «له».

٧. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤١٥ - ٤١٧، و ص ٤٣١ - ٤٣٣.

و كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَدْعُوا^١ أَنْ وَجَهَ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَ الثَّوَابِ وَاحِدٌ، وَ وَجَهَ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ^٢ وَاحِدٌ، وَ أَنْتُمْ تُصَرِّحُونَ فِي كُتُبِكُمْ بِأَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى مَشَقَّةِ الْفِعْلِ، وَ الْعِقَابُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الْقَبِيحِ لِإِثَارِ الْمُكْلَفِ لَهُ عَلَى مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَ مَنَفَعَةٌ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: الْمَشَقَّةُ شَرْطٌ، وَ إِثَارُ الْقَبِيحِ عَلَى مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ أَيْضاً شَرْطٌ، وَ لَيْسَ بَوَجْهِ اسْتِحْقَاقٍ. وَ وَجْهُ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ الْمَدْحِ وَاحِدٌ وَ هُوَ فِعْلُ الْوَاجِبِ، وَ كَذَلِكَ وَجْهُ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ وَاحِدٌ وَ هُوَ قُبْحُ الْفِعْلِ.

قُلْنَا: لَنَا «فِي أَنْ ذَلِكَ شَرْطٌ وَ لَيْسَ بَوَجْهِ» كَلَامٌ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي جَوَابِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ الْأَوَّلِ^٣؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَعِيدِ هُنَاكَ مُسْتَقْصَى مُسْتَوْفَى.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْلَا أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الشَّرْطِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَ الثَّوَابِ وَ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ يُجَبِّزُ اخْتِلَافَهُمَا فِي الدَّوَامِ وَ يَمْنَعُ مِنْ تَسَاوِيهِمَا فِيهِ، وَ يَجْرِي الْاِخْتِلَافُ فِي الشَّرْطِ مَجْرَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْوَجْهِ؟

١. فِي النسخ وَ المَطْبُوعِ: «يَدْعُوا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «خ» وَ المَطْبُوعِ: «المدح وَ الذَّم». وَ فِي «م، هـ»: «العقاب وَ الذَّم».

٣. جَوَابُ الْمَسَائِلِ الْمُوصِلِيَّاتِ الْأُولَى: وَ رَدَّتْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ عَلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سَنَةِ ٣٨٠ وَ نَيْفٍ، وَ هِيَ مَكُونَةٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَائِلَ: فِي الْوَعِيدِ، وَ الْقِيَاسِ، وَ الْاعْتِمَادِ. وَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ مَفْقُودَةٌ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ الطُّوسِيَّ حَفِظَ لَنَا أَكْثَرَ أَلْفَاظِ مَسْأَلَةِ الْقِيَاسِ مِنْهَا، كَمَا تَمَّ تَجْمِيعُ مَا تَبَقَّى مِنْ أَلْفَاظٍ وَ مَضَامِينِ مَسْأَلَةِ الْوَعِيدِ، وَ ذَلِكَ فِي ضَمَنِ كِتَابِ الْمُتَبَقِّيِّ مِنَ التَّرَاثِ الْمَفْقُودِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى. رَاجِعْ: رَسَائِلَ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، ج ١، ص ٢٠٤؛ فَهَرَسْتِ النَّجَاشِي، ص ٢٧١؛ عِدَّةُ الْأَصُولِ، ج ٢، ص ٧١٩.

٤. «لَوْلَا» هَذِهِ مِنْ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ، مِثْلُ «هَلَا».

ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا هَذَا كُلَّهُ، لَمْ نَحْصُلْ^١ مِنْهُمَا^٢ إِلَّا عَلَى الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا تَسَاوَا فِي وَجْهِ الاستِحْقَاقِ وَ شَرْطُهُ أَنْ يَجِبَ تَسَاوِيُهُمَا فِي الدَّوَامِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا مَعَ التَّسَاوِيِ فِيمَا ذَكَرُوهُ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الْمَدْحُ مِنْ جِنْسِ الثَّوَابِ وَلَا الذَّمُّ مِنْ جِنْسِ الْعِقَابِ، وَلَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ اسْتِحْقَاقٌ عَلَيْهِ الْآخَرُ؟ وَ إِذَا كَانَ اتِّفَاقُهُمَا فِيمَا ذَكَرُوهُ لَمْ يَجِبْ^٣ [مَعَهُ] تَسَاوِيِ أَحْكَامِهِمَا فِي الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، جَازَ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الدَّوَامِ كَمَا اخْتَلَفَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ. وَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِي أَنْ «مَا أَزَالَ الْمَدْحَ يُزِيلُ الثَّوَابَ، وَ مَا أَزَالَ الذَّمُّ يُزِيلُ الْعِقَابَ» يَجْرِي عَلَى مَا نَهَجْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ، فَتَقُولُ: أَلَيْسَ الْأَحْكَامُ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا مُخْتَلِفَةٌ مَعَ الْإِتْفَاقِ^٤ فِي الْإِزَالَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا؟ فَأَلَا كَانَ الدَّوَامُ يَجْرِي مَجْرَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْمُخْتَلِفَةِ وَ إِنْ كَانَ الْمُزِيلُ وَاحِدًا؟

[الدليل الثاني]

و مِمَّا اسْتَدَلُّوا [بِهِ] عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ: أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لَا يَتَعَدَّى وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَبَّرُ فِيهِ مَبْلَغًا بَعَيْنَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ بِالْأَوْقَاتِ.

وَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا بِالْأَوْقَاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِمَبْلَغِ بَعَيْنِهِ، كَاسْتِحْقَاقِ الشُّكْرِ

عَلَى النَّعْمِ، وَ الْمَدْحِ عَلَى الْوَاجِبِ، وَ الذَّمُّ عَلَى الْقَبِيحِ.

فَإِنْ^٥ كَانَ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ، فَمَا هَذِهِ حَالُهُ يَصِحُّ^٦ أَنْ يَوْصَلَ إِلَى

١. في «خ، م» و المطبوع: «لم يحصل».

٢. في «خ» و المطبوع: «فيهما».

٣. كذا في النسخ و المطبوع، و الصحيح بشهادة السياق: «لم يوجب».

٤. في النسخ و المطبوع: «+ و»، و هي زائدة.

٥. في النسخ و المطبوع: «و إن:» و الصواب ما أثبتناه، و يشهد له ما جاء في تمهيد الأصول،

ص ٢٥٢، فقد جاء فيه: «فلو».

٦. في «خ» و المطبوع: «لا يصح».

المُسْتَحَقُّ في حالٍ واحدةٍ؛ لأنَّ الْمُعْتَبَرَ بِقَدْرِهِ، لا بالأوقات التي يُفَعَّلُ فيها. ولو جُمِعَ للمُثَابِ ما يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الثَّوَابِ في حالٍ واحدةٍ ثُمَّ قُطِعَ عنه، لَمْ يُقَابَلْ ذَلِكَ ما عُرِضَ لَهُ مِنْ مَشَقَّةِ التَّكْلِيفِ، وَلَمْ يَحْسُنِ التَّكْلِيفُ وَالتَّعْرِيضُ. فَثَبَّتَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ^١ هو عَلَى الْوَجْهِ^٢ الثَّانِي الْمُقَدَّرِ بِالْأَوَاقَاتِ، وَلَيْسَ بَعْضُهَا فِيهِ بِأَوْلَى مِنْ بَعْضٍ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَعْمَ الْجَمِيعُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ عَقْلاً أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الثَّوَابِ مَقَادِيرَ بَعَيْنِهَا، غَيْرَ أَنَّهَا تَوْصَلُ إِلَى الْمُكْلَفِ فِي الْأَوَاقَاتِ الْمُتَمَدِّدَةِ - لِيَزِيدَ سُرُورُهُ بِهَا وَتَمَتُّعُهُ^٣ بِوَصُولِهِ إِلَيْهَا -، وَلا تُجْمَعُ^٤ لَهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ يَجِبُ أَنْ يَصِيرَ^٥ إِلَى الْمُثَابِ عَلَى أَسْرَرِ الْوَجْهِ وَاكْمَلِهَا وَأَنْفَعِهَا.

وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَوْجَبْنَا فِي أَهْلِ الثَّوَابِ أَنْ يَكُونُوا كَامِلِي^٦ الْعُقُولِ؛ لِيَزِيدَ ذَلِكَ فِي سُرُورِهِمْ وَابْتِهَاجِهِمْ، وَأَوْجَبْتُمْ فِيمَا يُوفَّرُ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ - عَوَضاً عَمَّا فَاتَهُمْ مِنْهُ فِي أَحْوَالِ التَّكْلِيفِ - أَنْ يَكُونَ مُتَفَرِّقاً فِي الْأَوَاقَاتِ غَيْرِ مُجْتَمِعٍ؛ حَتَّى لَا يُحَسَّ^٧ بِانْقِطَاعِهِ إِذَا انْقَطَعَ.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ مِنَ الْمُسَلَّمِ وَالْمَعْلُومِ أَنَّ الثَّوَابَ لَوْ جُمِعَ لِلْمُكْلَفِ مَعَ وَفُورِهِ وَزِيَادَةِ عَدَدِ أَجْزَائِهِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، لَكَانَ لَا يَحْسُنُ تَحْمُلُ مَشَقَّةِ التَّكْلِيفِ لَهُ

١. في النسخ: «استحقاق». وفي المطبوع: «استحقاق [الثواب]». والصحيح ما أثبتناه.

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «وجه».

٣. في المطبوع: «وَيَمَتُّعُهُ».

٤. في «خ» والمطبوع: «وَلَا يُجْمَعُ».

٥. في تمهيد الأصول: «يَصِلُ» بدل «يَصِيرُ».

٦. هكذا في تمهيد الأصول والمطبوع. وفي النسخ: «كاملو»، وهو خطأ واضح.

٧. في «خ، م»: «لَا يَحْسُنُ».

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْسُنَ التَّكْلِيفُ لِأَجَلِهِ وَإِنْ لَمْ يُنَلَّ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِجَلَالَةِ قَدَرِهِ
و تَضَاعَفِ عَدَدُهُ وَوُفُورِهِ.

[الدليل الثالث]

و مِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ^١ عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ: أَنَّهُ لَوْ اسْتَحَقَّ مُنْقَطِعاً لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
التَّفْضُلُ زَائِداً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُدِيمَ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَفَضَّلَ بِهِ مِنَ الْمَنَافِعِ.
و الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ دَوَامَ التَّفْضُلِ وَانْقِطَاعَ الثَّوَابِ لَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ
التَّفْضُلُ أَعْلَى^٢ مَنَزَلَةً مِنْهُ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يَبِينُ وَ يَشْرُفُ لَوْقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ
و التَّبْجِيلِ الَّذِي لَا يَقَعُ عَلَيْهِ^٣ التَّفْضُلُ، فَدَوَامُهُ كَانْقِطَاعِهِ فِي عُلُوِّ مَنَزَلَتِهِ عَلَى
التَّفْضُلِ.

و يَلْزَمُ عَلَى هَذَا قُبْحُ إِدَامَةِ التَّفْضُلِ حَتَّى لَا يُسَاوِيَ الثَّوَابَ فِي الدَّوَامِ، وَ قَدْ
أَجْمَعُوا عَلَى حُسْنِ إِدَامَةِ^٤ التَّفْضُلِ.

وَإِذَا كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ أَقْلَ مَا يَسْتَحَقُّ بِالطَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنَ الثَّوَابِ،
فَكَيْفَ يَقُولُونَ: «إِنَّهُ لَا يَحْسُنُ التَّفْضُلُ بِأَقْلٍ قَلِيلِ الثَّوَابِ»؟ وَ هَلْ شَيْءٌ أَقْلُ مِنْ
جُزْءٍ وَاحِدٍ؟

فَإِنْ تَمَلَّلُوا بِمَا يَقُولُونَهُ: مِنْ أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمُتَفَضِّلِ عَلَيْهِ وَ الْمُثَابِ إِنَّمَا يَحْسُنُ
لَأَقْلٍ مَا عُرِّضَ لَهُ الْمُكَلَّفُ وَ هُوَ تَكْلُفٌ طَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ إِنَّمَا يُكَلَّفُ الطَّاعَاتِ

١. في النسخ: «أنه» بدل «به». و في المطبوع: - «به». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. في النسخ و المطبوع: «على» بدل «أعلى»، و هو سهو؛ و لعله تصحيف عما في المتن.

٣. في النسخ و المطبوع: «عليها». و الصواب ما أثبتناه.

٤. هكذا في تمهيد الأصول و المطبوع: و في النسخ: «أدلة».

الكثيرة من المعارف^١ وغيرها، والثواب على ذلك عظيم لا يتفصل بمثله.^٢
 وهذا^٣ تعلل منهم بالباطل؛ لأن التكليف متناول لكل طاعة في نفسها، ووجه
 حسن تكليفها لا يتعلق بغيرها. وإذا استحق بالطاعة الواحدة الجزء^٤ الواحد من
 الثواب الذي حسن التعريض له^٥ من أجله، وحسن التفصل بمثل هذا الجزء^٦
 الواحد، فقد سقط الكلام.^٧

[الدليل الرابع]

و مما استدلوا [به]^٨ على دوام الثواب: أن انقطاعه يؤدي إلى تكدير^٩ الثواب
 وشو به بالمضار؛ لأن المثاب إذا جاوز انقطاع ثوابه، لحقه من ذلك غم وحسرة،
 وخرج عن صفة المثاب.^{١٠}

٢٨٥

والجواب عن ذلك: أن الله تعالى يصرف المثابين عن الفكر في انقطاع ثوابهم،
 ويُلهمهم بما هم فيه من اللذات العظيمة عن تذكره والتفكير فيه، فقد نرى^{١١}

١. في المطبوع: «المعارض».

٢. يريد أن يقول: إن المكلف لا يكلف بطاعة واحدة، حتى يتساوى ثوابها مع التفصل، بل يكلف بطاعات كثيرة، وثواب هذه الطاعات كثير لا يحسن التفصل بمثله.

٣. كذا في النسخ والمطبوع، والأصح: «فهذا».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «الجزاء».

٥. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «لها».

٦. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ: «الخبر». وفي المطبوع: «الجزاء».

٧. في المطبوع: «فقط».

٨. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٩. في «خ» والمطبوع: «تكرير».

١٠. في «م»: «الثواب».

١١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «يرى».

كثيراً من أهل الدنيا يشغلهم^١ وفور اللذات وكثرة وصولهم إلى الشهوات عن الفكر^٢ في انقطاع ما هم فيه حتى لا يخطر ببال مع كمال عقولهم.

وقد استقصينا الكلام في هذا الاستدلال في جواب مسائل [أهل]^٣ الموصلي التي أشرنا إليها،^٤ وعارضناهم بأن أهل الجنة إذا لم يتغنصوا ويغنموا بعلم كثير منهم بعقاب^٥ أولادهم وأقاربهم - الذين يجرون مجرى نفوسهم في التألم - ويتألموا^٦ به وحصولهم في النيران، وكذلك إذا لم يُنغص نعيمهم علم بعضهم بزيادة مرتبة بعضهم في الثواب على بعض، جاز أن لا يتألموا بتجويز انقطاع نعيمهم.

فإن اعتمدوا على أنه تعالى يصرفهم^٧ عن الفكر في^٨ أحد الأمرين، قلنا مثله في الآخر.

فإن قيل: إن ما ذكرتموه لا يؤلمهم؛ لأنه^٩ مستحق.

قلنا بمثله في الانقطاع؛ حذو النعل بالنعل.

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «بشغلهم»، وهو سهو. والظاهر أنه تصحيف عما في المتن.

٢. في «خ، م» والمطبوع: «عن فكر».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. وهكذا ما بعده.

٤. هي المسائل الموصليات الأولى، وقد تقدمت الإشارة إليها في ص ٤٧٦، وتقدم هناك التعريف بها في الهامش، وبيان أنها من تأليفاته المفقودة.

٥. في النسخ والمطبوع: «لعقاب». والصواب ما أثبتناه.

٦. في النسخ والمطبوع: «ويتألمون»، والصحيح ما أثبتناه.

٧. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «يصرف».

٨. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «الفكر في».

٩. في النسخ والمطبوع: «بأنه». والصواب ما أثبتناه.

و في الناس مَنْ يَذْهَبُ: إِلَى أَنْ خُلُوصَ الثَّوَابِ مِنَ الثَّوَائِبِ مِمَّا يُوجِبُهُ الْعَقْلُ،
و يَدَّعُونَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخْلُصْ مِنَ الثَّوَائِبِ لَمَا كَانَ مُقَابِلًا لِمَشَاقِّ التَّكْلِيفِ، وَلَا^١ كَانَ
الترغيبُ بِمِثْلِهِ تَامًا.

وَالصَّحِيحُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خُلُوصِ الثَّوَابِ؛
لَأَنَّ الثَّوَابَ مُقَابِلٌ لِمَشَاقِّ التَّكْلِيفِ وَإِنْ كَانَ يَتَخَلَّلُهُ غَيْرُهُ؛ لِعِظَمِهِ فِي نَفْسِهِ
وُفُورِهِ، وَ^٢ لِمُقَارَنَةِ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ لَهُ الَّذِي بَانَ بِهِ. وَإِنَّمَا عَلِمْنَا خُلُوصَ
ثَوَابِ^٣ الْمُتَابِعِينَ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الثَّوَائِبِ بِالسَّمْعِ وَالْإِجْمَاعِ.

١. في «خ» والمطبوع: «ولما».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «و».

٣. في المطبوع: - «ثواب».

في استحقاقِ الذِّمِّ وَوَجْهِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَتَفْصِيلِ أَحْكَامِهِ

[بيان ما يُسْتَحَقُّ به الذِّمُّ، و شرطه]

الذِّمُّ يُسْتَحَقُّ بِفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَبَأَنْ لَا يُفْعَلَ الْوَاجِبُ.
وإنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَعْدُو الْفِعْلَ الْقَبِيحَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِ هُوَ الْوَاجِبُ
وَالنَّدْبُ وَالْمُبَاحُ. وَالْوَاجِبُ وَالنَّدْبُ يُسْتَحَقُّ بِفِعْلِهِمَا الْمَدْحُ، فَكَيْفَ يُسْتَحَقُّ
بِهِمَا الذِّمُّ؟! وَالْمُبَاحُ لَا يُسْتَحَقُّ الذِّمُّ بِفِعْلِهِ وَلَا الْمَدْحُ.
وَلَا يَسْتَحَقُّ الذِّمُّ فَاعِلَ الْقَبِيحِ وَالْمُخِلَّ بِالْوَاجِبِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْ
الِإِحْتِرَازِ مِنْ ذَلِكَ؛ إِمَّا بَأَنْ^١ يَكُونَ عَالِمًا بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وَوَجوبِ^٢ الْوَاجِبِ، أَوْ مُتَمَكِّنًا
مِنْ الْعِلْمِ بِهِ^٣.

وَخَالَفَ أَبُو عَلِيٍّ فِي^٤ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الذِّمَّ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا عَلَى

١. في المطبوع: «أن».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «وجوب».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «به».

٤. في «خ، ه»: + «ذلك».

فَعِلْ، وَادَّعَى أَنْ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِتَرْكِ لَهُ قَبِيحٍ^١
لأَجْلِهِ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ.^٢

[بيان التعريف الصحيح للواجب، و مناقشة تعريف متقدمي المعتزلة]

و قد كَانَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ يَحْدُونُ الْوَاجِبَ بِمَا^٣ لَهُ تَرْكٌ قَبِيحٌ.^٤
و الصحيح^٥ فِي حَدِّهِ: مَا اسْتَحَقَّ الذَّمُّ بِأَنْ لَا يَفْعَلَ.

و الذي يُبَيِّنُ بَطْلَانَ حَدِّهِمُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ: أَنَّ قُبْحَ التَّرْكِ تَابِعٌ لَوْجُوبِ الْوَاجِبِ،
فَوْجُوبُ الْوَاجِبِ هُوَ الْأَصْلُ؛ فَكَيْفَ يُحَدُّ بِمَا ذَكَرُوهُ وَ هُوَ مُؤَدِّ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّقَ
و جُوبُهُ بِقُبْحِ تَرْكِهِ، وَ يَتَعَلَّقَ قُبْحُ تَرْكِهِ بِوَجُوبِهِ؟ وَ هَذَا يَقْتَضِي تَعَلُّقَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
بصاحبه.

و يَنْقُضُ هَذَا الْحَدَّ أَيْضًا: أَنَّ فِي الْوَاجِبَاتِ مَا لَا تَرْكَ لَهُ أَصْلًا، وَ التَّرْكَ لَا يَدْخُلُ
فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَ إِنْ دَخَلَ فِيهَا الْوَجُوبُ.

٢٨٧

و أَيْضًا فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي مَعْنَى الْوَاجِبِ وَ فَائِدَتِهِ، لَكَانَ لَا يَصِحُّ
أَنْ يَعْلَمَ الْوَاجِبَ وَاجِبًا مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ تَرْكًا قَبِيحًا. وَ الْمَعْلُومُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا
نَعْلَمُ وَجُوبَ رَدِّ الْوَدِيعَةِ عَلَى مَنْ طَوَّلَ بِهَا، وَ نَعْلَمُ أَنَّهُ مَا رَدَّهَا إِذَا لَمْ يَزَلْ مِنْ
مَكَانِهِ، وَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ فَعَلَ^٦ تَرْكًا لَهُ قَبِيحًا. وَ لَوْ عُلِمَ التَّرْكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَكَانَ

١ . هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «لترك القبيح»، و هو خطأ.

٢ . راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٢٣٣.

٣ . في النسخ و المطبوع: «ما». و الصواب ما أثبتناه.

٤ . راجع: المغني، ج ٦ (التعديل و التجوير)، ص ٤٤.

٥ . في النسخ و المطبوع: «فالصحيح». و الصواب ما أثبتناه.

٦ . هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «أنه فعل». و هكذا بالنسبة إلى كلمة «له»

مَعْلُومًا بِالْإِسْتِدْلَالِ، وَوَجُوبُ رَدِّ الْوَدِيعَةِ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْنَاهُ وَفَانَدْتُهُ مَعْلُومِينَ بِالْإِدْلِيلِ؟!

[بيان حقيقة الترك]

فإن قيل: فما حَدُّ التَّرْكِ؟

قُلْنَا: لِلتَّرْكِ وَالمَتْرُوكِ^١ شُرُوطٌ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَيْهِمَا وَاحِدًا، وَأَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ الَّذِي يُفْعَلَانِ فِيهِ وَاحِدًا، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولَيْنِ بِالْقُدْرَةِ، وَ يَكُونَا ضِدَّيْنِ مُبْتَدَأَيْنِ.

وَأَخْصَرُ^٢ مِنْ ذَلِكَ وَأَوْلَى أَنْ نَقُولَ: حَدُّ التَّرْكِ مَا ابْتَدَى بِالْقُدْرَةِ، بَدَلًا مِنْ ضِدِّ لَهُ يَصِحُّ ابْتِدَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَاسْتَغْنَيْنَا بِقَوْلِنَا: «بَدَلًا مِنْ ضِدِّهِ» عَنْ أَنْ نَشْتَرِطَ كَوْنَ الْوَقْتِ وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْبَدَلِ لَا يَصِحُّ مَعَ تَغَايُرِ الْوَقْتِ. وَلِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ فِي أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي وَقْتٍ آخَرَ وَإِنْ تَضَادَّا، وَمِنْ شَأْنِ التَّرْكِ وَالمَتْرُوكِ أَنْ لَا يَحْصُلَا^٣ فِي الْوُجُودِ^٤.

وَإِغْنَانَا قَوْلِنَا: «مَا ابْتَدَى بِالْقُدْرَةِ» عَنْ أَنْ نَشْتَرِطَ أَنْ يَكُونَ مُبَاشَرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْمُبَاشَرُ. وَإِغْنَانَا [عَنْ] ^٥ أَنْ نَقُولَ: «مَا ابْتَدَى بِالْقُدْرَةِ فِي مَحَلِّهَا»؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يُبْتَدَأُ بِهَا إِلَّا فِي مَحَلِّهَا.

١. يريد بالمتروك، الفعل الذي يُترك كالواجب والندب.

٢. في النسخ والمطبوع: «وَأَخْصَرُ». والصواب ما أثبتناه. راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٥٥.

٣. في تمهيد الأصول: «لَا يَدْخُلَا».

٤. في «خ» والمطبوع: «الوجوه».

٥. ما بين المعقوفين أضفناه من الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٨٦.

و أغنى ذلك أيضاً عن أن تَشْتَرِطَ أن يَكُونَ الفاعِلُ واحداً؛ لأنَّ قولنا «بَدَلْ» لا يَصِحُّ إلاَّ والمَحَلُّ واحدٌ، و الجملةُ واحدةٌ. فَمِثَالُ الأوَّلِ: ما يَتَضَادُّ^١ عَلَى المَحَلِّ من الأكوَانِ. و مِثَالُ الثاني: الإِرَادَةُ و الكَرَاهَةُ الْمُتَضَادَّتَانِ عَلَى الجُمْلَةِ؛ لأنَّ أَحَدَنَا لَوْ فَعَلَ إِرَادَةً فِي جُزْءٍ مِنْ قَلْبِهِ لَكَانَتْ بَدَلًا مِنْ ضِدِّهَا مِنَ الكَرَاهَةِ و تَرَكَّا لَهَا و إِنْ حَلَّتْ مَحَلًّا آخَرَ مِنْ أَجْزَاءِ قَلْبِهِ.

و لا اعتَبَارُ أيضاً بَأَن تَكُونَ القُدْرَةُ عَلَى التَّرْكِ و المَتْرُوكِ واحدةً؛ و لهذا قُلْنَا: «ما ابْتَدَأَ بالقُدْرَةِ»، و لَمْ نَقُلْ: بِقُدْرَةٍ واحدةٍ. و إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ اعتَبَارٌ لأنَّ القُدْرَةَ الَّتِي يَفْعَلُ بِهَا الإِرَادَةَ فِي جُزْءٍ مِنْ قَلْبِهِ غَيْرُ القُدْرَةِ الَّتِي يَفْعَلُ بِهَا الكَرَاهَةَ فِي الجُزْءِ الآخَرِ مِنَ القَلْبِ و إِنْ كَانَتْ الإِرَادَةُ تَرَكَّا لِلْكَرَاهَةِ^٢.

[و] مَن تَأَمَّلَ ما حَدَدْنَا بِهِ التَّرْكَ، عَلِمَ أَنَّ التَّرْكَ لا يَدْخُلُ فِي أفعالِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لأنَّا شَرَطْنَا فِيهِ الْإِبْتِدَاءَ بِالْقُدْرَةِ. و عَلِمَ أيضاً أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ لا يَدْخُلُ فِيهَا تَرْكٌ؛ لأنَّا شَرَطْنَا فِي التَّرْكِ^٤ الْإِبْتِدَاءَ بِالْقُدْرَةِ، و ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ التَّرْكِ فِي الْمُتَوَلِّدِينَ و فِي الْمُتَوَلَّدِ^٥ وَ الْمُبَاشِّرِ^٦.

١ . هكذا في تهديد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «يضاد».

٢ . هكذا في تهديد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «و إن كان ... لكراهة».

٣ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤ . في تهديد الأصول: «و المتروك»، و هو أنسب، باعتبار ما يأتي.

٥ . هكذا في تهديد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «المتولدات» بدل «المتولدين و في المتولد و». و الصواب ما أثبتناه.

٦ . جاء في المغني، ج ١٤، ص ٢٠٦: «و بعد، بأن الترك و المتروك من حقهما أن يصح من القادر أن يختار كل واحد منهما بدلاً من الآخر، و الحال واحدة حتى لا يحتاج في اختياره لأحد الأمرين إلى شيء لا يحتاج إليه في الأمر الآخر؛ و ذلك لا يبالي في المتولدين و لا في المتولد و المباشر».

[بيان الأدلة على أن الذم يستحق بأن لا يفعل الواجب]

فإن قيل: دلوا على أن الذم يستحق بأن لا يفعل الواجب.

قلنا: الدليل على ذلك أن العقلاء كلهم يستحسنون ذم من كانت^١ عنده وديعة طولب بها ولم يزدها مع زوال العذر، وإن لم يعلموا غير هذه الجملة من فعل ترك أو غيره؛ فوجب أن يكون ما علموه كافياً في حسن الذم وغير مفتقر إلى غيره. يبين ما ذكرناه: أن العلم بحسن الشيء أو قبحه تابع للعلم بما له حسن أو قبح؛ جملة أو تفصيلاً. فلولا أن كونه غير رادٍّ للوديعة وجه في حسن ذمه لما حسن ذمه^٢ عند العلم بما ذكرناه، ولوجب أن نكون عالمين بحسن الذم من غير^٣ علم بجهته، وذلك باطل.

و يقوي ما ذكرناه: أننا إذا علمناه مستحقاً للذم عند فعل القبح، قطعنا على أن كونه فاعلاً للقبح وجه في استحقاق الذم، من غير التفات إلى غيره؛ فذلك القول في كونه غير فاعل للواجب.

فإن طعن طاعن على ما قلناه - من أن العلم بحسن الذم تابع للعلم بما له حسن - :
بأن النبي صلى الله عليه وآله لو خبر بأن زيداً يستحق الذم، لعلمنا بخبره حسن ذمه وإن لم نعلم الوجه فيه.

فالجواب: أن العلم بصدقه صلى الله عليه وآله يقتضي بأن يكون هناك وجه

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «كان».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «لما حسن ذمه».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «بغير» بدل «من غير».

٤. الظاهر أن المقصود بالنبي في أمثال هذه الموارد مطلق النبي، لا خصوص نبينا صلى الله عليه وآله.

يُسْتَحَقُّ مِنْهُ الذَّمُّ؛ كَمَا لَوْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي رَجُلٍ بَعِيْنِهِ: «إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى فِعْلِ قَبِيْحٍ» لَعَلِمْنَا عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنَّهُ فَعَلَ قَبِيْحاً - فَيَسْتَحِقُّ الذَّمَّ - وَإِنْ لَمْ يَتَفَضَّلْ^١ لَنَا.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ كَوْنَهُ غَيْرَ فَاعِلٍ لِلوَاجِبِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ قَبِيْحاً فَيَسْتَحِقُّ بِهِ الذَّمَّ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى ذَلِكَ.

لأنَّه كَانَ يَجِبُ فِيمَنْ لَمْ يَعْلَمْ «أَنْ كَوْنَهُ غَيْرَ فَاعِلٍ لِلوَاجِبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ قَبِيْحاً»، أَنْ لَا يَعْلَمْ حُسْنَ ذَمِّهِ عَلَى أَنَّهُ^٢ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ كُلَّ مَنْ لَا يَعْلَمْ مَا ذَكَرُوهُ - مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعَامَّةِ - أَيْضاً لَا يَعْلَمُونَ حُسْنَ ذَمِّ مَا ذَكَرُوهُ.

دَلِيلٌ آخَرُ:

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْ كُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يُعَلِّقَ^٤ الذَّمَّ بِأَنَّ الْقَادِرَ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ فَيَذْمُونَ مَنْ لَمْ يَزِدَّ الْوَدِيعَةَ - مَعَ الْمُطَالَبَةِ وَتَكَامُلِ الشَّرَاطِطِ - عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِدَّهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ. فَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ «كَوْنَهُ غَيْرَ فَاعِلٍ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ» جِهَةً لِحُسْنِ الذَّمِّ، لَمَا حَسُنَ تَعْلِيْقُ الذَّمِّ بِهِ، كَمَا لَا يَحْسُنُ تَعْلِيْقُهُ بِكُلِّ وَجْهِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الذَّمُّ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي أَنْ تَعْلِيْقُ الذَّمِّ بِأَنْ لَا يُفْعَلَ الْوَاجِبُ إِنَّمَا حَسُنَ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً لِلْقَبِيْحِ.

وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعُقَلَاءَ لَا يَعْلَمُونَهُ فَاعِلاً لِقَبِيْحٍ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ،

١. فِي «خ»: «لَمْ يَتَفَضَّلْ». وَفِي «م»: «لَمْ يَنْفَضِّلْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَفَضَّلْ».

٢. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَوْ»، وَهِيَ زَائِدَةٌ.

٣. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ وَالْاِقْتِصَادِ، وَهُوَ الصَّحِيْحُ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «لَا».

٤. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ وَالْاِقْتِصَادِ، وَهُوَ الصَّحِيْحُ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَعْلَقُ».

و مع ذلك فَيُعْلَقُونَ الذَّمَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ.

و لا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ تَعْلِيْقَ الذَّمِّ بِالْقَبِيْحِ مِنْ حَيْثُ كَانَ فاعِلُ الْقَبِيْحِ ^١ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَارِكاً لِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ فالذَّمُّ ^٢ بترك الواجب، لا بفعل القبيح. ^٣

و لا لَهُ أَنْ يَقُولَ: مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ يُقَالُ: «إِنَّهُ أَسَاءَ أَوْ ظَلَمَ»؛ وَ ذَلِكَ يَفْتَضِي أَنَّهُ فَعَلَ قَبِيْحاً.

[و ذلك أَنَّ هَذَا أَسَاءَ] ^٤ بِأَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ الْوَدِيعَةَ وَ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْإِسَاءَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِعْلاً؟

و لَوْ جازَ مَا قَالُوهُ لَجَازَ تَعْلِيْقُ الذَّمِّ بِمَنْ فَعَلَ الْقَبِيْحَ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ؛ مِنْ حَيْثُ قَالُوا فِيهِ: «إِنَّهُ لَمْ يُنْصِفْ وَ لَمْ يَعْدِلْ».

دَلِيلُ آخَرُ:

و هو أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَفْعَلِ الثَّوَابَ وَ اللَّطْفَ لَاسْتَحَقَّ ^٥ الذَّمَّ، وَ التَّرْكَ لَا يَجُوزُ ^٦ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَيُنْسَبُ اسْتِحْقَاقُ الذَّمِّ إِلَى تَرْكِ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ

١. في «خ، م» و المطبوع: «من حيث كان فاعلاً للقبيح».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: «و الذم».

٣. في النسخ و المطبوع: «و الذم و بترك الواجب لا يفعل القبيح». و الصحيح ما أثبتناه. و للمزيد راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٥٧.

٤. ما بين المعوفين ساقط من النسخ و المطبوع، و قد أضفناه من تمهيد الأصول.

٥. في «خ، م» و المطبوع: «بأنه».

٦. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع و الاقتصاد: «لا يستحق». و الصواب ما أثبتناه.

٧. في «خ» و المطبوع: «و الترك بما يجوز».

كَمَا قِيلَ فِينَا؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الثَّوَابَ قُبْحَ التَّكْلِيفِ.

لَأَنَّ التَّكْلِيفَ قَدْ تَقَدَّمَ وَقَوُّهُ وَتَكَامَلَتْ شُرُوطُ حُسْنِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى الْقُبْحِ لِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ.

وَلَا لَهُمْ أَنْ يَعْتَرِضُوا بِأَنَّ التَّكْلِيفَ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا عَلِمَ الْمُكَلَّفُ تَعَالَى أَنَّهُ مَتَى أَطَاعَ الْمُكَلَّفُ فَعَلَ بِهِ الثَّوَابَ، فَمَتَى أَطَاعَ وَلَمْ يَفْعَلِ الثَّوَابَ ذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فِي حَالِ التَّكْلِيفِ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِأَنَّهُ يُثِيبُ الْمُكَلَّفَ مَتَى أَطَاعَ، فَيَكُونُ التَّكْلِيفُ فِي حَالٍ وَقَوُّهُ قَبِيحًا؛ لِتَعَرُّيهِ مِنَ الشَّرْطِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ.

٢٩١

وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَحِقَّ فِي الْحَالِ ذَمًّا مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ قَبْلُ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ تَعَالَى مَتَى لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ مِنَ الثَّوَابِ لَا يَسْتَحِقُّ ذَمًّا فِي حَالِ إِخْلَالِهِ بِالْوَاجِبِ، وَإِنَّمَا يَكْشِفُ ذَلِكَ عَنْ^١ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ عَلَى أَصْلِ التَّكْلِيفِ. وَهَذَا يَنْقُضُ مَا اسْتَقَرَّ فِي الْعُقُولِ مِنْ وَجوبِ اسْتِحْقَاقِ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ الذَّمَّ فِي الْحَالِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ نَقَضَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ وَبَيْنَ مَنْ نَقَضَ وَجوبَ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

ذَلِيلُ آخَرُ:

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّمَّ يَسْتَحِقُّ بِأَنْ لَا يَفْعَلِ الْوَاجِبَ: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ جَوَازُ خُلُوءِ^٢ الْقَادِرِ مِنَّا مِنَ الْأَخْذِ وَالتَّرْكِ، وَثَبَتَ أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ نَذُمَّ^٣ إِذَا أَخْلَّ بِالْوَاجِبِ؛

١. في «خ، م» والمطبوع: «من».

٢. هكذا في تهديد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «خلق»، وهو خطأ.

٣. في النسخ والمطبوع: «يذمه». والصواب ما أثبتناه.

و لا وَجَهَ يُسَدُّ اسْتِحْقَاقَ هَذَا الذَّمِّ إِلَيْهِ - مع ما فَرَضْنَاهُ مِنْ جَوَازِ خُلُوهٍ مِنَ الْأَخْذِ وَ التَّرْكِ - إِلَّا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ فَاعِلٍ لِلوَاجِبِ .
و إِذَا ثَبَّتَ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ حُسْنَ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ عَلَى أَنْ لَا يُفَعَّلَ الْوَاجِبُ، ثَبَّتَ أَنَّ الْعِقَابَ أَيْضاً يُسْتَحَقُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ جِهَةَ اسْتِحْقَاقِ الْأَمْرَيْنِ وَاحِدَةٌ^١ وَ إِنْ كَانَ لِلْعِقَابِ^٢ شَرْطٌ زَائِدٌ.

[بيان أدلة جواز خلو القادر من الفعل و الترك]

و يَجِبُ الْآنَ أَنْ تُبَيَّنَ جَوَازَ خُلُوهِ الْقَادِرِ مِنَ الْأَخْذِ وَ التَّرْكِ .
وَ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَخْلُو مِنْ فِعْلِ الْمُبَاشِّرِ أَوْ ضِدِّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعاً، وَ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُتَوَلَّدِ^٣ .
وَ الصَّحِيحُ خِلَافُ ذَلِكَ؛ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ:

أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَادِرُ مِمَّنْ لَا يَخْلُو مِنَ الْأَخْذِ وَ التَّرْكِ لَكَانَ وَجُوبُ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ قَادِراً، وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مَتْنًى لَمْ يَفْعَلِ الشَّيْءَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً لِضِدِّهِ . وَ مَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى غَيْرُ فَاعِلٍ فِيهَا الْحَرَكَةَ وَ لَا ضِدَّهَا مِنْ السُّكُونِ، مَعَ صَحَّةِ^٤ وَجُودِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

فَإِنْ قِيلَ: وَ مِنْ أَيْنَ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَوْ وَجِبَ لَرَجَعَ إِلَى كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِراً؟
وَ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَرْجَعَ ذَلِكَ إِلَى الْقُدْرَةِ أَوْ مَحَلِّهَا؟
قُلْنَا: صِحَّةُ الْفِعْلِ لَا شُبْهَةَ فِي رُجُوعِهَا إِلَى الْقَادِرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَادِراً، وَ وَجُوبُ

١ . فِي النسخ و المطبوع: «واحد». و الصواب ما أثبتناه.

٢ . فِي المطبوع: «العقاب».

٣ . راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٣٢؛ المعني، ج ٤، ص ٣٣١؛ ج ٩، ص ١٣-١٤.

٤ . هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ . وَ فِي النسخ و المطبوع: - «صحة».

أَنْ يَفْعَلَ أَحَدٌ مَقْدُورِيَهُ حُكْمٌ زَائِدٌ عَلَى الصَّحَّةِ، فَيَجِبُ رُجُوعُهُ إِلَى مَنْ رَجَعَتْ الصَّحَّةُ إِلَيْهِ. وَ ذَلِكَ يُحَقِّقُ^١ تَسَاوِي الْقَادِرِينَ فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ لِرُجُوعِهِ إِلَى مُجَرِّدِ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَوْ رَجَعَ إِلَى الْقُدْرَةِ لَاسْتَوَى فِيهِ الْمُتَوَلَّدُ وَالْمُبَاشَرُ؛ لِأَنَّهُمَا مَعًا مِنْ مَقْدُورِي الْقُدْرَةِ. وَلَوْ عَادَ أَيْضًا إِلَى الْمَحَلِّ لَوَجَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْقُدْرَةِ قَدْ يَكُونُ مَحَلًّا لِلْمُتَوَلَّدِ كَمَا يَكُونُ مَحَلًّا لِلْمُبَاشَرِ.

دَلِيلُ آخَرُ:

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّا نَعْلَمُ تَصَرُّفَ النَّاسِ فِي أَسْوَاقِهِمْ، وَ لَا تُرِيدُ ذَلِكَ وَ لَا تَكْرَهُهُ؛ وَ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ خُلُوقِ الْقَادِرِ بِقُدْرَةٍ مِنَ الْأَخِذِ وَ التَّرَكِّ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا: أَنَّ هُنَاكَ «إِعْرَاضًا» هُوَ ضِدُّ لِهَما.

وَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْإِعْرَاضَ الَّذِي ادَّعِيَ إِذَا كَانَ ضِدًّا لِلْإِرَادَةِ وَ الْكَرَاهَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَوْجِبَ حَالًا لِلْحَيِّ، وَ أَنْ يَجِدَهَا مِنْ نَفْسِهِ كَمَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مُرِيدًا وَ كَارِهًا، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّا لَا نَجِدُ هَذِهِ الْحَالَةَ عَلَى وَجْهِهِ وَ لَا سَبَبٍ.

دَلِيلُ آخَرُ:

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَوِيَّ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الضَّعِيفَ تَحْرِيكُ يَدِهِ فِي حَالِ يَقْظَتِهِ، يُمَكِّنُ هَذَا الضَّعِيفَ تَحْرِيكُهَا فِي حَالِ نَوْمِهِ. وَ هَذَا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ: «إِنَّ الْقَادِرَ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدًا مَقْدُورِيَهُ فِي حَالِ عِلْمِهِ وَ سَهْوِهِ»؛ لِأَنَّ النَّائِمَ الْقَوِيَّ لَوْ كَانَ يَفْعَلُ مَا ادَّعَوْهُ لَامْتَنَعَ عَلَى الضَّعِيفِ تَحْرِيكُ يَدِهِ فِي حَالِ نَوْمِهِ، وَ لَسَاوَتْ حَالُ النَّوْمِ حَالُ الْيَقْظَةِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا جازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَوِيَّ فِي حَالِ يَقْظَتِهِ يَعْتمِدُ بِيَدِهِ،
فَيَتَوَلَّدُ فِيهَا^١ السُّكُونُ، فَيَقَعُ الْمَنْعُ بِالْمُتَوَلَّدِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ النَّائِمُ.
و الْجَوَابُ: ^٢ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الشَّيْءِ إِنَّمَا هُوَ بِضِدِّهِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَ الْمُتَوَلَّدُ
كَالْمُبَاشِرِ فِي أَنَّهُ ضِدٌّ لِلْحَرَكَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الْمَنْعُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.
وَ لَا لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمُسْتَقِظَ إِذَا اعْتَمَدَ بِيَدِهِ، انْصَافَ مَا يَتَوَلَّدُ فِيهَا مِنَ
السُّكُونِ إِلَى السُّكُونِ الْمُبَاشِرِ، فزَادَ عَلَى مَقْدُورِ الضَّعِيفِ؛ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ النَّوْمِ.
وَ ذَلِكَ أَنَّ كَثْرَةَ السُّكُونِ فِي الْيَدِ إِنَّمَا تَكُونُ^٣ بِمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْإِعْتِمَادِ، وَ بَأَن تَكَثَّرَ
الْقَدَرُ وَ تَنَضَاعَفَ، فَيُفَعَّلُ بِالْجَمِيعِ مِنْ أَجْزَاءِ السُّكُونِ مَا يَكْثُرُ عَدَدُهُ، وَ لَوْ فَرَضْنَا
النَّائِمَ أَقْوَى مِمَّا هُوَ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ لَكَانَ الْحُكْمُ لَا يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِ تَحْرِيكِ
الضَّعِيفِ لِيَدِهِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِمَا ذَكَرُوهُ.

وَ اعْلَمْ أَنَّ خُلُوَّ الْقَادِرِ مِنَ الْفِعْلِ وَ ضِدُّهُ مُتَعَلِّقٌ^٤ بِالْأَدْوَاعِي، فَإِنْ^٥ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَاعٍ
إِلَى أَنْ يَفْعَلَ الْفِعْلَ أَوْ ضِدُّهُ لَمْ يَجْزِ - مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا - أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا،
وَ مَتَى قَوِيَّتْ دَوَاعِيهِ إِلَى فِعْلِ أَحَدِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ.

وَ الصَّحِيحُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ وَ فَعَلَ لَهُ تَرْكَاءً، أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى
الْوَجْهَيْنِ مَعًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جِهَةٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ
يَخْتَصَّ الذَّمُّ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

١. في النسخ والمطبوع: «فيولد فيه». والصواب ما أثبتناه.

٢. كذا في النسخ والمطبوع. ومقتضى السياق: «وذلك».

٣. في «خ، م» والمطبوع: «يكون».

٤. في «خ» والمطبوع: «يتعلق».

٥. هكذا في تهديد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «وإن».

فَأَمَّا تَضَاعُفُ الدِّمِّ وَتَزَايِدُهُ^١ فَيُنْظَرُ فِيهِ:

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُخْلُ بِالْوَاجِبِ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِهِ إِلَّا بِأَنْ يَفْعَلَ التَّرْكَ - مِثْلُ مَنْ وَقَفَ فِي دَارٍ مَغْصُوبَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ أَنْ يُخْلَلَ بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهَا إِلَّا بِأَنْ يَفْعَلَ فِي نَفْسِهِ فِعْلاً قَبِيحاً؛ مِنْ سُكُونٍ أَوْ غَيْرِهِ - فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ يَسْتَحِقُّ الدِّمَّ وَالْعِقَابَ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ وَالتَّرْكِ مَعاً^٢ وَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَى التَّرْكِ ذِمّاً زَائداً عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا التَّرْكَ وَأَخْلَى بِالْوَاجِبِ.

وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ غَيْرُ مُتِمَّكِنٍ مِنْ أَنْ يُخْلَلَ بِالْوَاجِبِ مِنْ دُونِ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا التَّرْكَ، فَصَارَ التَّرْكَ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ مِنَ الْإِخْلَالِ، فَالذِّمُّ عَلَيْهِمَا وَاحِدٌ.

وَإِنْ كَانَ يَتِمَّكُنُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِ تَرْكِ قَبِيحٍ - مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَلْقِياً^٣ فِي الدَّارِ وَ قَدْ أَمَرَهُ صَاحِبُهَا بِالْخُرُوجِ بَعْدَ مَا كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي الْاسْتِلْقَاءِ - فَهَذَا مَتَى فَعَلَ هَذَا التَّرْكَ يَسْتَحِقُّ عِقَاباً زَائداً عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لِمُجَرَّدِ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ مُتِمَّكِنٌ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ^٤ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ التَّرْكِ الْقَبِيحِ. فَلِلتَّرْكِ حُكْمُ نَفْسِهِ، فَإِذَا ضَمَّه إِلَى الْإِخْلَالِ تَزَايَدَ عِقَابُهُ.

١. في تمهيد الأصول: «تضاعف الدِّمُّ بذلك».

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «معاً».

٣. الاستلقاء: النوم على الففا. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٤٤٣ (لقي).

٤. في «خ»: - «لأنَّه متمكِّن من الإخلال بالواجب».

في أحكام العقاب وجهة استحقاقه و تفصيل أحواله

قد تقدّم ذكر حدّ العقاب و الدلالة على صحّته.^٢

[بيان ما يستحقّ به العقاب، و شروطه]

فأمّا ما به يُستحقّ العقاب فهو ما يُستحقّ به الذمّ ممّا قدّمنا ذكره^٣؛ و هو فعلُ القبيح، و أن لا يُفعل الواجب.

و لا بُدّ في العقاب من زيادة شرطٍ على وجه استحقاق الذمّ؛ و هو أن يكون فاعلُ القبيح أو المُخلّ بالواجب اختاره على ما فيه منفعة و مصلحة من فعل الواجب؛ لأنّا لو^٤ لم نعتزّ بهذا الشرط، أدّى ذلك إلى أن يكون القديم سبحانه و تعالى لو فعل القبيح - تعالى عن ذلك - يستحقّ العقاب.

و لا اعتبار بقول من يعتذر في ذلك بأن يقول: «إنّه جلّ و عزّ لا يصحّ فيه استحقاق العقاب»؛ لأنّ ذلك إذا لم يصحّ فيه فيجب أن لا يصحّ منه أن يفعل

١. في النسخ و المطبوع: «باب».

٢. تقدّم ذكر حدّه في ص ٤٦٨، و ذكر الدلالة على صحّة ذلك الحدّ في ص ٤٧٠.

٣. تقدّم في ص ٤٨٣.

٤. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «لو».

الموجب لاستحقاق العقاب. فَبَانَ أَنَّ اشْتِرَاطَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاجِبٌ.
وَأَمَّا اسْتَحَقُّ فَاعِلُ الْقَبِيحِ أَوْ الْمُخِلُّ بِالْوَاجِبِ الْعِقَابَ وَالدَّمَّ إِذَا كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ
التَّحَرُّزِ مِنْ ذَلِكَ؛ إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وَوَجوبِ الْوَاجِبِ، أَوْ مُتَمَكِّنًا مِنْ
الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِحْتِرَازِ مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ
وَالْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ.

٢٩٦

[بيان الأدلة العقلية على استحقاق العقاب و مناقشتها]

[الدليل الأول]

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ: فَالَّذِي اعْتَمِدَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ
تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَيْنَا الْوَاجِبَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّاقِّ عَلَيْنَا مَعَ إِمْكَانِ تَعَرِّيٍّ^١ هَذَا
الْإِجَابِ مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَ إِمَّا عَرَضْنَا بِالْمَشَقَّةِ لاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ بِفِعْلِ الْوَاجِبِ.
و مُجَرَّدُ النِّفْعِ غَيْرُ كَافٍ فِي حُسْنِ إِجَابِ الْفِعْلِ، وَ إِمَّا يُوْثِّرُ فِي إِجَابِهِ حُصُولُ
الضَّرَرِ فِي الْإِخْلَالِ بِهِ.^٢ فَيَجِبُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمُكَلَّفِ ضَرَرٌ فِي
الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ.

و دَلُّوا عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ النِّفْعِ لَا يَكْفِي فِي إِجَابِ الْفِعْلِ: بِأَنَّ النَّافِلَةَ لَا يَحْسُنُ
إِجَابُهَا، وَ إِنْ كَانَ فِي فِعْلِهَا ثَوَابٌ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِخْلَالِ بِهَا ضَرَرٌ.
وَ كَذَلِكَ الْمَكَاسِبُ فِي ضُرُوبِ التَّجَارَاتِ لَا يَحْسُنُ إِجَابُهَا لِمُجَرَّدِ النِّفْعِ،
وَ يَحْسُنُ^٣ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي تَرْكِهَا ضَرَرٌ.

١. في النسخ: «التعري». و ما أثبتناه موافق للمطبوع و مستفاد من التمهيد و الاقتصاد.

٢. هكذا في تمهيد الأصول و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: «به».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «و الحسن».

وَيُمْكِنُ الاعتراضُ على هذا الكلامِ بأن يُقَالَ: ما أنكرتم أنه كَفَى في حُسْنِ الإيجابِ وَجْهٌ وجوبُ الأفعالِ؟ لأنه تعالى بالإيجابِ إِنَّمَا أَعْلَمْنَا^١ وجوبَ الأفعالِ علينا، وإِنَّمَا تَجِبُ علينا لَوَجْهِ وجوبِها؛ فالإيجابُ إِنَّمَا يَحْسُنُ لهذه الوجوه بأعيانِها. وأما جَعَلَهُ تعالى ذَلِكَ الفعلُ^٢ شاقًّا فبإزاءِ الْمَشَقَّةِ التعريضُ للثوابِ؛ والإيجابُ إِنَّمَا حَسُنَ لَوَجْهِ الوجوبِ.

وأما النافِلَةُ فَإِنَّمَا^٣ لَمْ يَحْسُنْ إيجابُها لأنه لَيْسَ لها وَجْهٌ وجوبٍ، كَمَا أَنَّ للواجباتِ وجوهاً معقولةً تَجِبُ منها، مِثْلُ كَوْنِهَا رَدًّا لِلْوَدِيعَةِ وَقَضَاءً لِلدَّيْنِ^٤ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ. وكذلك التَّجَارَاتُ لَا وَجْهَ لها تَجِبُ مِنْ أَجْلِهِ.

[الدليل الثاني]

وقد استدلَّ أبو هاشم على أَنَّ الْعِقَابَ يُسْتَحَقُّ: بأنَّ اللَّهَ تعالى فَعَلَ في الْمُكْلَفِ شَهْوَةَ الْقَبِيحِ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُكْلَفُ أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ على مُوَاقَعَةِ الْقَبِيحِ ضَرَرٌ لَكَانَ اللَّهُ تعالى قد أَغْرَاهُ بِالْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ لَا يُحْفَلُ بِمِثْلِهِ وَلَيْسَ بِضَرَرٍ، وَالثَّوَابُ^٥ على تَرْكِ الْقَبِيحِ مُتَأَخِّرٌ، فَلَا يَتَرَكُ لَهُ^٦ الوصولُ إِلَى الْمَنَافِعِ الْعَاجِلَةِ.

وهذا أَيْضاً يُمْكِنُ اعتراضُهُ: بأنَّ الإغراءَ يَزُولُ بِتَجْوِيزِ الْمُكْلَفِ استحقاقَ الْعِقَابِ على فِعْلِ الْقَبِيحِ زائداً على الدَّمِ، وهذا التَّجْوِيزُ كافٍ في الزَّجْرِ

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «علمنا». والصواب ما أثبتناه.

٢. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «ذلك الفعل».

٣. في النسخ: «وإنما».

٤. في «خ»: - «مثل».

٥. في النسخ والمطبوع: «الدين». وما أثبتناه من الاقتصاد، ص ١٩٠.

٦. هكذا في التمهيد، وهو الصحيح. وفي النسخ والمطبوع: «والصواب».

٧. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «له».

و مُخْرِجٌ عَنِ الْإِغْرَاءِ. وَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا^١ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُغْرِباً بِالْقَبِيحِ
لِلْمُكَلَّفِينَ فِي أَرْزَامِ مُهْلَةِ النَّظَرِ وَ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفُوا اللَّهَ تَعَالَى وَ يَعْلَمُوا أَنَّ الْعِقَابَ
يُسْتَحَقُّ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُونُوا عِنْدَ أَحَدٍ مُغْرِبِينَ - لِتَجْوِيزِ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ -
فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي غَيْرِهِمْ.

وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ فَوَتْ الثَّوَابَ بِفِعْلِ الْقَبِيحِ يُخْرِجُ الْمُكَلَّفَ مِنَ الْإِغْرَاءِ؛
لَأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ بِفِعْلِ الْقَبِيحِ يَفُوتُهُ^٢ النِّفْعُ الْعَظِيمُ مِنَ الثَّوَابِ، وَ فَوَتْ الْمَنَافِعِ كُوصُولُ
الْمَضَارِّ فِي الدُّعَاءِ وَ الصَّرْفِ.

فَأَمَّا ذِكْرُ أَبِي هَاشِمٍ لِتَأَخُّرِ الثَّوَابِ، فَمَا تَأْخِيرُهُ إِلَّا كِتَاخِيرِ الْعِقَابِ؛ فَإِنْ كَانَ
الْعِقَابُ مَعَ تَأْخِيرِهِ الْمُتَمَتِّدُ زَاجِراً وَ مُخْرِجاً مِنَ الْإِغْرَاءِ، فَكَذَلِكَ فَوَتْ الثَّوَابِ.

[الدليل الثالث]

فَإِنْ اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ مِنْهُمْ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ بِالْعَقْلِ: بِأَنَّ الْخَاطِرَ إِنَّمَا يُلْقَى إِلَى
الْمُكَلَّفِ - إِذَا تَبَّهَهُ عَلَى النَّظَرِ -: «أَنْتَ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ لَكَ صَانِعٌ، وَ أَنْتَ تَسْتَحِقُّ
الْعِقَابَ عَلَى الْقَبِيحِ مِنْهُ؛ إِذَا عَرَفْتَهُ وَ عَرَفْتَ أَنَّهُ يُعَاقِبُ عَلَى الْقَبِيحِ، كُنْتَ أَقْرَبَ إِلَى
تَجَنُّبِ الْقَبِيحِ». وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بِالْعَقْلِ يُعْلَمُ اسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْخَاطِرَ إِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: «إِذَا عَرَفْتَ الصَّانِعَ عَرَفْتَ أَنَّكَ تَسْتَحِقُّ أَنْ
يُعَاقِبَكَ عَلَى الْقَبِيحِ»، وَ لَيْسَ فِي جُمْلَةٍ مَا يورِدُهُ الْخَاطِرُ: «كَيْفَ تَعْرِفُ^٣ ذَلِكَ إِذَا
عَرَفْتَ اللَّهَ تَعَالَى؟ وَ هَلْ تَعْرِفُ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ بِطَرِيقٍ سَمْعِيٍّ؟»

٢٩٨

١. أي إذا لم يكن تجويز استحقاق العقاب كافياً في الزجر و مخرجاً عن الإغراء للزجر...
و الأنسب في العبارة أن يقال: «و يلزم على خلاف هذا...».

٢. في «خ، م»: «يفعل القبيح بفوته» و في المطبوع: «يفعل القبيح بفوته».

٣. هكذا في المطبوع و تمهيد الأصول، ص ٢٦١، و هو الصحيح. و في النسخ: «يعرف».

ولا شبهة في أنه لا يصح أن يعرف استحقاق العقاب إلا بعد أن يعرف الله تعالى، لكن كيف يعرف ذلك؛ هل بالسمع يعرفه أو بالعقل؟ ولا ينكر أن يكون طريق معرفته السمع بعد معرفته بالله تعالى.

والصحيح في استحقاق العقاب^١ على القبيح: التعويل على الإجماع والسمع. ولا خلاف بين المسلمين في أن القبائح يستحق عليها العقاب الشديد الذي هو ضرر محض، وإنما اختلفوا في دوام بعضه؛ على ما سيأتي في موضعه بإذن الله تعالى.^٢

[بيان أن الله تعالى هو المختص بفعل العقاب]

والمختص بأن يستحق أن يفعل العقاب هو تعالى، دون من سواه من العباد. وخالف في ذلك أبو علي الجبائي، فزعم أن بعضنا يستحق على بعض العقاب.^٣

وإذا كنا قد بينا أن طريق معرفة استحقاق العقاب على الأفعال في الجملة هو السمع دون العقل، فالطريق إلى تحقيق من يستحق أن يفعله يجب أيضاً أن يكون السمع؛ ولا خلاف في أن الله تعالى هو المختص بذلك، والإجماع قد سبق خلاف أبي علي في هذه المسألة.

ويمكن أن يعتمد في ذلك على أن الثواب قد ثبت أنه تعالى هو المنفرد باستحقاقه عليه دون العباد، وفي مقابلة الثواب العقاب، فيجب أن يكون تعالى

١. هكذا في تمهيد الأصول، ص ٢٥٩. وفي النسخ والمطبوع: «العقل»، وهو خطأ قطعاً.

٢. سيأتي في ص ٥٠٢ - ٥٠٤.

٣. راجع: المغني، ج ٦ (التعديل والتجوير)، ص ٢٠٨.

هو المُنْفَرِدَ باستحقاقٍ [استيفائه]؛^١ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَدْحَ لَمَّا كَانَ فِي مُقَابَلَةِ الدَّمِّ، اسْتَحَقَّ أَنْ يَفْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَفْعَلَ الْآخَرَ؟

و يُمَكِّنُ [أَنْ يُعْتَمَدَ]^٢ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْعِقَابَ إِذَا ثَبَتَ اسْتِحْقَاقُهُ وَ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ إِبْثَاتِ مُسْتَحَقٍّ لِأَنْ يَفْعَلَهُ وَ إِلَّا انْتَقَضَ^٣ كَوْنُهُ مُسْتَحَقّاً، وَ عَلِمْنَا أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَفْعَلَ الْعِقَابَ بَبَعْضٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى عُمُومِ ذَلِكَ جَمِيعِ^٥ الْعُقَلَاءِ، كَمَا عَمَّ حُسْنُ الدَّمِّ عَلَى الْقَبِيحِ لَهُمْ، وَ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَحْسُنَ أَنْ يُعَاقِبَ الْعَاصِيَ كُلُّ مَوْجُودٍ مِنَ الْخَلْقِ وَ مَنْ سَيَوَجَدُ، وَ يُوَدِّي إِلَى فِعْلِ زِيَادَةٍ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الْعِقَابِ. وَ إِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَ لَا^٦ بُدَّ مِنْ مُسْتَحَقٍّ، ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى الْمُنْفَرِدُ بِهِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ مُخْتَصٌّ بِمَنْ^٧ الْإِسَاءَةُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِسَاءَةَ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ عَلَيْهَا لِقُبْحِهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ انْفَرَدَتْ بِالْقُبْحِ عَنْ كَوْنِهَا إِسَاءَةً لَاسْتَحَقَّ^٨ عَلَيْهَا الْعِقَابُ، وَ لَوْ انْفَرَدَ كَوْنُهَا إِسَاءَةً عَنِ الْقُبْحِ^٩ تَقْدِيرًا لَمْ يُسْتَحَقَّ عَلَيْهَا الْعِقَابُ. وَ هَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِسَاءَةَ كَغَيْرِهَا مِنَ الْقَبَائِحِ فِي أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى هُوَ الْمُخْتَصُّ بِاسْتِحْقَاقِ أَنْ يُعَاقِبَ عَلَيْهَا.

١. في النسخ والمطبوع: «استبقائه»، وهو خطأ.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «نقص». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «+ على»

٥. هكذا في تمهيد الأصول والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «- جميع».

٦. في النسخ والمطبوع: «فلا». والصواب ما أثبتناه.

٧. في النسخ والمطبوع: «من». والصواب ما أثبتناه. راجع: الاقتصاد، ص ١٩١.

٨. في النسخ والمطبوع: «لا يستحق». والصواب ما أثبتناه.

٩. في النسخ والمطبوع: «القيح». والصواب ما أثبتناه.

و تَمْلُقُ أَبِي عَلِيٍّ بَأَنَّ وَلِيَّ الدِّمِ يَسْتَوْفِي الْقَوْدَ^٢ فِي الْفِعْلِ وَ هُوَ عُقُوبَةٌ^٣،
لَيْسَ^٤ بِمُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى السَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ، وَ اسْتِيفَاءُ الْوَلِيِّ
لِذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِهِ، كَمَا أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْإِمَامِ لَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقُّهُ،
وَ إِنَّمَا الْمَصْلَحَةُ تَعَلَّقَتْ بِهِ؛ وَ كَيْفَ يَسْتَحِقُّ الْإِبْنُ الْعُقُوبَةَ عَلَى هَذِهِ الْجِنَايَةِ وَ هِيَ
عَلَى الْأَبِ دُونَهُ؟^٥

وَ إِسْقَاطُ وَلِيِّ الدِّمِ لِقَوْدِ الْقَتْلِ وَ سُقُوطُهُ بِإِسْقَاطِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ حَقٌّ مِنْ
حُقُوقِهِ؛ بَلْ ذَلِكَ تَابِعٌ لِلْسَّمْعِ. وَ الْإِسْقَاطُ مِنَ الْوَلِيِّ كَاشِفٌ عَنْ تَغْيِيرِ الْمَصْلَحَةِ فِي
اسْتِيفَائِهِ لِذَلِكَ، فَلِهَذَا سَقَطَ^٦ الْعِقَابُ فِي الدُّنْيَا وَ أُجِّلَ إِلَى الْآخِرَةِ.

[نفي الدليل العقلي على دوام العقاب]

وَ لَا دَلِيلَ فِي الْعَقْلِ عَلَى دَوَامِ الْعِقَابِ كَمَا قُلْنَا مِثْلَهُ فِي الثَّوَابِ. وَ هَذَا أُبَيِّنُ
فِي الْعِقَابِ؛ لِأَنَّ^٧ الثَّوَابَ يَدُلُّ الْعَقْلُ عِنْدَنَا عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ فِيهِ عَلَى
دَوَامٍ وَ لَا انْقِطَاعٍ، وَ الْعِقَابُ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلَالَةً عِنْدَنَا^٨ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ؛ فَكَيْفَ

١. في المطبوع: «أبو».

٢. الْقَوْدُ -بفتح حين-: القصاص. المصباح المنير، ص ٥١٩ (قود).

٣. راجع: المغني، ج ١٣ (اللفظ)، ص ١٠٥، و ليس فيه ذكر وليّ الدم و القود، و ج ١٤ (الأصلح، استحقاق الدم، التوبة)، ص ٤٣٨ و ليس فيه ذكر أبي عليّ و ظاهره أنّ المطالبة بالقود حقّ الولي، ولكن استيفاء حقّ الإمام، و قد صرح به في ج ٢٠ (الإمامة، ق ٢)، ص ١٥٦ من نفس كتاب.

٤. في النسخ و المطبوع: «و ليس» بالواو. و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٥. أي كيف يستحقّ الابن - و هو وليّ الدم - أن يعاقب قاتل أبيه، مع أنّ الجنائية وقعت على الأب دون الابن.

٦. في المطبوع: «أسقط».

٧. في النسخ و المطبوع: «و لأن».

٨. في النسخ و المطبوع: «على الدوام» بدل «عندنا»، و هو خطأ قطعاً.

يَدُلُّ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ فِي دَوَامٍ أَوْ انْقِطَاعٍ؟!

و قد تَكَلَّمْنَا فيما مَضَى عَلَى حَمْلِهِمُ الثَّوَابَ فِي الدَّوَامِ عَلَى الْمَدْحِ، وَ حَمْلِهِمُ الْعِقَابَ فِي الدَّوَامِ عَلَى الذَّمِّ بِمَا فِيهِ كَفَايَةٌ.^١
و إن تَعَلَّقُوا فِي دَوَامِ الْعِقَابِ بِأَنَّهُ مَتَى جُوزَ انْقِطَاعُهُ لِحَقِّ الْمُعَاقَبِ^٢ بِذَلِكَ رَاحَةً وَ كَانَ عِقَابُهُ مَشُوباً وَ خَرَجَ عَنِ صِفَتِهِ، فَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي دَوَامِ الثَّوَابِ^٣، وَ سَيَأْتِي مِنْهُ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي التَّحَابُّطِ^٥ مَا تُوقَفُ^٦ عَلَيْهِ؛ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

[التفصيل بين عقاب الكفر و عقاب المعاصي في الدوام و عدمه]

و الَّذِي نَذَهَبُ^٧ إِلَيْهِ: أَنَّ عِقَابَ الْكُفْرِ دَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي دَوَامِهِ. وَ أَمَّا عِقَابُ الْمَعَاصِي الَّتِي لَيْسَتْ بِكُفْرٍ فَلَا دَلِيلَ عَلَى دَوَامِهِ؛ بَلْ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجوبِ انْقِطَاعِهِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.^٨

و مَا^٩ يَعْتَمِدُهُ الْمُخَالَفُ فِي أَنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا يُسْتَحَقُّ بِهَا الْعِقَابُ الدَّائِمُ - وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ كُفْراً، وَ قَارَنْتَ الْإِيمَانَ -: بِأَنَّ^{١٠} وَجَهَ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ الدَّائِمِ إِذَا كَانَ هُوَ قُبْحٌ

١ . تقدّم في ص ٤٧٤ - ٤٧٧.

٢ . في «خ» و المطبوع: «العاقب».

٣ . تقدّم في ص ٤٨٠.

٤ . في «خ» و المطبوع: «فيه هذا» بدل «منه عند». و في التمهيد: «تمامه» بدل «منه».

٥ . يأتي في ص ٥١٢ - ٥١٤.

٦ . في «م»: «يوقف».

٧ . في النسخ «يذهب». و الصواب ما أثبتناه.

٨ . سيأتي ذكره في السطور القادمة.

٩ . في النسخ و المطبوع: «و ممّا». و الصحيح ما أثبتناه؛ ليكون مبتدأ، و قوله رحمه الله: «ليس

بمعتمد» خبره.

١٠ . كذا في النسخ و المطبوع، و لعل الصحيح «من أن».

الفعل، وَجَبَ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِكُلِّ قَبِيحِ الْعِقَابِ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ.
لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ وَ^١ إِنْ كَانَ قُبْحُ الْفِعْلِ، فَقَدْ يَتَزَايَدُ الْعِقَابُ وَيَتَضَاعَفُ
مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْقُبْحِ، وَلَا^٢ يَوْجِبُ الْإِشْتِرَاكُ^٣ فِيهِ تَسَاوِيَّ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الْعِقَابِ
فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ فَالْأَجَازُ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْقُبْحِ أَنْ يَكُونَ عِقَابُ أَحَدِ الْقَبِيحِينَ دَائِمًا
وَالْآخَرُ مُنْقَطِعًا؟

وَلَا مَا يَعْتَمِدُونَهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنْ الْأُمَّةُ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ
يَسْتَحِقُّ بِمَعَاصِيهِ كُلِّهَا الْعِقَابَ الدَّائِمَ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ
لِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ أَنْ يَسْتَحَقَّ لِأَجْلِ كُفْرِهِ الْعِقَابَ الدَّائِمَ^٤ عَلَى الْمُبَاحَاتِ؛ لِأَنَّ
مُضَامَاةَ الْكُفْرِ لِلْمُبَاحِ كَمُضَامَاةِ^٥ لِلْمَعَاصِي، فَإِنْ أَثَّرَ فِي الْبَعْضِ أَثَرٌ فِي الْجَمِيعِ.
[و] لَيْسَ بِشَيْءٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّا نُخَالِفُ فِي الْإِجْمَاعِ الَّذِي ادَّعَاهُ وَلَا نُسَلِّمُهُ. وَالَّذِي
وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّ الْكَافِرَ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ الدَّائِمَ، وَهَلْ يَسْتَحِقُّ الدَّوَامَ عَلَى
كُلِّ مَعْصِيَةٍ؟ فِيهِ الْخِلَافُ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا تَبَرُّعًا، لَمْ تُنْكَرْ أَنْ تَكُونَ مَعَاصِي الْكَافِرِ تَقَعُ عَلَى وُجُوهِ مِنْ
الْقُبْحِ تَقْتَضِي دَوَامَ الْعِقَابِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَقُوعُ مِثْلِ ذَلِكَ مِمَّنْ لَيْسَ بِكَافِرٍ؛
وَيَكُونُ كَوْنُهُ كَافِرًا دَلِيلًا لَنَا عَلَى دَوَامِ عِقَابِ مَعَاصِيهِ، لَا أَنَّهُ وَجْهٌ مُؤَثِّرٌ.
وَهَذَا كَمَا يَقُولُهُ كُلُّنَا فِي أَنَّ كُلَّ طَاعَةٍ مِنْ طَاعَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَكْثَرُ

١. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «و».

٢. في «خ، م» والمطبوع: «ولو».

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: - «الاشتراك».

٤. في «خ» - «ليس يجوز أن يكون ... العقاب الدائم».

٥. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «لمضامته».

ثَوَاباً مِنْ طَاعَةِ أَحَدِنَا؛ لَا لِأَنْ كَوْنَهُ نَبِيًّا مُؤَثَّرًا^١ فِي ذَلِكَ، لَكِنَّهُ دَلِيلٌ^٢ عَلَى أَنَّهُ لَا^٣ يَخْتَارُ مِنَ الطَّاعَاتِ إِلَّا مَا هَذِهِ صِفَتُهُ؛ فَلَا اعْتِبَارَ فِيهَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الْأَفْعَالِ بِالصُّورِ^٤ وَالتَّجَانُّسِ، بَلْ بِالْوَجُوهِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا.

وَلَا يَلْزَمُ - عَلَى مَا قُلْنَا فِي طَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - أَنْ يَكُونَ الْمُبَاحُ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ، وَتَكُونَ النُّبُوَّةُ مُؤَثَّرَةً فِيهِ كَمَا أَثَّرَتْ فِي طَاعَتِهِ؛ لِإِمَّا^٥ ذِكْرَانِهِ مِنْ أَنَّ النُّبُوَّةَ دَلَالَةٌ لَنَا عَلَى مَا قَطَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ كَثَرَةِ الثَّوَابِ، وَالمُؤَثَّرُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْوَجُوهُ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الطَّاعَاتُ؛ فَالنُّبُوَّةُ دَلَالَةٌ، كَمَا أَنَّ كَوْنَهُ كَافِرًا دَلَالَةٌ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَجَّبُوا مِنْ أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الْوَجُوهِ مُؤَثَّرًا فِي دَوَامِ الْعِقَابِ؛ لِأَنَّهَا كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَوَثَّرَ فِي تَزَايِدِ الْعِقَابِ وَتَضَاعُفِهِ، يَجُوزُ أَنْ تَوَثَّرَ فِي دَوَامِهِ؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ صَرَبٌ مِنَ التَّزَايِدِ وَالتَّضَاعُفِ.

١ . فِي النسخ والمطبوع: «مؤثراً»، وَهُوَ خَطَأً قِطْعاً.

٢ . فِي «خ»، م، هـ: «دليلة»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٣ . هَكَذَا فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ. وَفِي النسخ والمطبوع: - «لَا».

٤ . فِي «م»: «بِالصَّوْتِ».

٥ . فِي «خ» وَالمطبوع: «كَمَا».

في ذكر ما يُزيلُ الثواب أو العقاب من الوجوه
وَيَدْخُلُ في ذلك الكلام في التحايط

إِعْلَمَ أَنَّ الثَّوَابَ عِنْدَنَا لَا يُزِيلُهُ شَيْءٌ بَعْدَ ثُبُوتِهِ. وَ الْعِقَابُ إِذَا ثَبَتَ فَإِنَّمَا يُزِيلُهُ الْعَفْوُ مِنْ مَالِكِهِ وَ الْمُسْتَحَقُّ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَ لَا يَزُولُ إِلَّا بِذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ لَا يَزُولُ إِلَّا بِسَبَبٍ مُتَفَضِّلٍ^١ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجَهَ يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ زَوَالِهِ.

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ إِنَّمَا تُبَيِّنُ بِالذَّلَالَةِ عَلَى مَا يُدْعَى مِنْ إِبْطَالِ التَّحَايُطِ؛ لِأَنَّ مُخَالَفَتَنَا يَدْعُونَ أَنَّ الثَّوَابَ وَإِنْ كَانَ لَا يَزُولُ تَفْضُّلاً - لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ تَعَالَى - فَإِنَّهُ يَزُولُ بِالنَّدَمِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَ بِعِقَابِ الْكَبِيرَةِ^٢ الَّذِي يُوْفِّي عَلَى ثَوَابٍ فَاعِلِهَا. وَ الْعِقَابُ^٣ يَزُولُ بِالتَّفَضُّلِ، وَ بِالنَّدَمِ الَّذِي هُوَ التَّوْبَةُ، وَ بِزِيَادَةِ ثَوَابِ الطَّاعَاتِ عَلَى عِقَابِ الْمَعْصِيَةِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُسَمَّوْنَ الْمَعْصِيَةَ صَغِيرَةً.

١. في «خ» و المطبوع: «منفصل».

٢. في «خ»: «الكثيرة». و في «م»: «الكثير». و في تهيد الأصول: «كثير». و في «هـ» الكلمة مبهمه كأنها كالمطبوع موافقة لما أثبتناه.

٣. يذكّر هنا وجوه زوال العقاب عند المخالفين، و الأول منها فقط هو المقبول عند المصنّف رحمه الله.

[في بطلان التحابط، وبيان الأدلة على ذلك]

والذي يدل على نفي التحابط: أن نفي الشيء لغيره إنما لتضاد^١ أو ما يجري مجراه؛ ولا تضاد بين الطاعة والمعصية، بل هما من جنس واحد عندنا وعندهم، بل نفس ما يقع طاعة يمكن أن يقع معصية^٢.

ولا تضاد أيضاً بين الثواب والعقاب لهذا الذي ذكرناه بعينه؛ لأن الجنس واحد. ونفس ما كان ثواباً كان يجوز أن يقع عقاباً؛ لأن الثواب هو النفع الواقع على بعض الوجوه، ولا شيء كان منفعة إلا وكان^٣ يمكن أن يكون مضرّة بأن يدرك مع النفع. ولو كان بين الثواب والعقاب تضاد وتناف، لما صح أن يتضادا وهما معدومان؛ لأن الضد الحقيقي لا ينفي ضده في حال عدمه. وعندهم أن التحابط يقع بين المستحقين من الثواب والعقاب، والمستحق لا يكون إلا معدوماً. وإن شئت أن تختصر هذه الجملة فتقول: ^٥ قد ثبت استحقاق الثواب بالطاعة، ولا^٦ وجه يقتضي زواله؛ فيجب أن يحكم باستمرار استحقاقه.

وستكلم على ما يدعى من الوجوه المزيله له.

دليل آخر:

ومما يدل على نفي التحابط: أن القول به يوجب فيمن جمع بين إحسان وإساءة أن يكون عند العقلاء بمنزلة من لم يحسن ولم يسيء - بأن يتساوى

١. في «خ» والمطبوع: «إلا [لكونه] مضاداً». وفي «م، هـ»: «إلا مضاداً». والصواب ما أثبتناه.

٢. في «خ» والمطبوع: «جرى».

٣. في حاشية «خ»: «كضرب اليتيم للتأديب أو التعذيب».

٤. في «خ» والمطبوع: - «كان». وفي «م» وحاشيتها: «حالاً وكأنه» بدل «إلا وكان».

٥. في «م»: «يختص هذه الجملة فيقول». وفي المطبوع: «نختصر هذه الجملة فنقول».

٦. هكذا في تمهيد الأصول. وفي النسخ والمطبوع: «فلا». والصواب ما أثبتناه.

وَيَتَعَادَلُ مَا يُسْتَحَقُّ مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ عَلَى إِحْسَانِهِ وَإِسَاءَتِهِ - أَوْ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يُحْسِنْ إِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى إِسَاءَتِهِ هُوَ الزَّائِدُ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يُسِيئْ إِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى إِحْسَانِهِ هُوَ الزَّائِدُ.^١ وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ خِلَافَ ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كَلَامِنَا عَلَى الْوَعِيدِ مِنْ جُمْلَةِ جَوَابَاتِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ^٢ دَلِيلَيْنِ آخَرَيْنِ فِي نَفْيِ الْإِحْبَاطِ كَأَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِمَا «الْخَالِدِيُّ»^٣ لَمْ نَذْكُرْهُمَا هَاهُنَا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمَا اعْتِرَاضاً.^٤ وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ الْآنَ كِفَايَةً.

[مناقشة الأدلة التي أُقيمت لإثبات التحابط]

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِالتَّحَابُطِ بِأَشْيَاءَ:

[الدليل الأول: أَنَّ الثَّوَابَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَارَنَهُ التَّعْظِيمُ وَالتَّجْهِيلُ، وَلَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا كَذَلِكَ؛ وَالعِقَابُ أَيْضاً يُسْتَحَقُّ عَلَى طَرِيقِ الْإِهَانَةِ وَالِاسْتِخْفَافِ. وَمَعْلُومٌ اسْتِحَالَةُ تَعْظِيمِ أَحَدِنَا لغيرِهِ مَعَ اسْتِخْفَافِهِ^٥ بِهِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ إِذَا تَكَامَلَتْ لَهُ شُرُوطُ ثَلَاثَةٍ: الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ الذَّمُّ وَالْمَادِحُ وَاحِداً، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الزائد».

٢. هِيَ الْمَسَائِلُ الْمَوْصِلِيَّاتُ الْأُولَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا مِنْ تَأْلِيفَاتِهِ الْمَفْقُودَةِ.

٣. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

وَأَمَّا الرَّجُلُ فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْ غَيْرِ أَبِي هَاشِمٍ، وَكَانَ فِي الْبَصْرَةِ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى الْإِرْجَاءِ وَيَتَشَدَّدُ فِيهِ، وَهُوَ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَهَابٍ، وَكَانَ فَقِيهاً مُتَكَلِّماً أَخَذَ الْكَلَامَ عَنْ الْبَرْذَعِيِّ، وَهُوَ بَغْدَادِيّ الْمَذْهَبِ يَتَعَصَّبُ لَهُمْ عَلَى الْبَصْرِيَّةِ. طَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ، ص ١١٠.

٤. وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ سَدِيدُ الدِّينِ الْحَمَّصِيُّ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ مِنْ جَوَابِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الدَّلِيلَيْنِ السَّابِقَيْنِ: «وَقَدْ اسْتَدَلَّ عِلْمُ الْهَدْيِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ فِي الْمَوْصِلِيَّاتِ فِي الْوَعِيدِ عَلَى بَطْلَانِ الْقَوْلِ بِالتَّحَابُطِ بِدَلِيلَيْنِ آخَرَيْنِ...». الْمُنْقِذُ مِنَ التَّقْلِيدِ، ج ٢، ص ٤٣.

٥. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَفِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَسْتِخْفَافُهُ» بِدَل «مَعَ اسْتِخْفَافِهِ». وَفِي «م»، «هـ» «مَعَ اسْتِحْقَاقِهِ».

الممدوح والمذموم أيضاً واحداً، والثالث^١ أن يكون الوقت واحداً.
وإذا تعذر فعل شيء تعذر استحقاقه؛ لأن الاستحقاق مبني على صحة الفعل.
فيقال لهم: ما ادعيتم أنه معلوم، فيه من الخلاف؛ فإن أحلتم على الضرورة
فالعقلاء لا يختلفون فيها، وإن استندتم إلى دليل فاذكروه.

وبعد، فليس يخلو ما ادعيتم تنافيه - من المدح والذم، والتعظيم والاستخفاف -:
هو ما ينطق به اللسان، أو ما يعتقد في القلب.^٢

فإن كان الأول فمعلوم أنه جائز؛ لأن أحدنا لا يمتنع^٣ أن يمدح غيره على
فعل بلسانه ويذم^٤ على فعل آخر بما يكتبه بخط^٥ يده، ولو خلق له لسانان لتأتى
منه أن يمدح بأحدهما ويذم بالآخر؛ فعلم أنه حيث يتعذر إنما يتعذر لشيء يرجع
إلى الآلة.

يوضح ما ذكرناه: أن بالكلام الواحد لا يجوز أن يذم زيداً ويمدح عمراً في
حال واحدة - وإن كان لا تنافي^٦ عند خصوصنا بين ذلك؛ لأن من شروطهم في
التنافي أن يكون الممدوح والمذموم واحداً - فعلم أن التعذر إنما هو لشيء يرجع
إلى الآلة.

وإن أرادوا بالتعذر ما يرجع إلى القلب، ففيه الخلاف؛ ولو قلنا: «إن المعلوم

١. في «خ» والمطبوع: «الثالث». وفي «م، هـ»: «لثالث» بدل «و الثالث».

٢. في تهديد الأصول، ص ٢٦٤ والاقتصاد، ص ١٩٥: «ثم لا يخلو ما ادعيتم تنافيه من المدح والذم والتعظيم والاستخفاف أن يريدوا به ما ينطق به اللسان، أو ما يعتقد بالقلب».

٣. هكذا في المصدرين السابقين. وفي النسخ والمطبوع: «لا يمنع».

٤. في التهديد والاقتصاد: «ويذمه».

٥. في النسخ: «وبخط». وفي المطبوع: «ويخط».

٦. هكذا في تهديد الأصول. وفي «خ» والمطبوع: «يتنافى». وفي «م، هـ»: «لا يتنافى».

خِلافُهُ» لَكُنَّا أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ مِنْهُمْ.

على أَنَّهُمْ ادَّعَوْا فِيمَا يَتَعَذَّرُ حُصُولُ شُرُوطِ ثَلَاثَةٍ، وَلَوْ أَضَافُوا شَرْطاً رَابِعاً لَوَقَعَ الْوِفَاقُ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَاحِداً.

على أَنَّ دَعْوَى تَنَافِي^١ الذَّمِّ وَالْمَدْحِ مَعَ تَغَايِيرِ مُتَعَلِّقَيْهِمَا، ظَاهِرَةٌ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْمُتَعَلِّقَاتِ إِنَّمَا تَتَنَافَى^٢ بِأَنْ يَتَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمُتَعَلِّقٍ الْآخَرِ.

وَإِذَا فَرَّعُوا إِلَى أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ الذَّمَّ وَالْمَدْحَ لَا يَتَعَلَّقَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَتَعَلَّقِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا يَتَجَوَّزُ بِذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ فِيهِمَا» كَانَ ذَلِكَ أَقْوَى فِي لُزُومِ الْكَلَامِ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَلَّقَ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِذَا كَانَ لَا يَتَنَافَى وَيَتَضَادُّ مَعَ تَغَايِيرِ مُتَعَلِّقِهِ، فَلَا وَلِيَّ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ فِيمَا هُوَ مُشَبَّهٌ بِهِ.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّعَذُّرِ الَّذِي ادَّعَوْهُ هُوَ لِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُعْظَمِ الْمُسْتَخَفِّ بِهِ، أَوْ لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُعْظَمِ الْمُسْتَخَفِّ^٣.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ اسْتِحَالَةُ ذَلِكَ مِنْ فَاعِلَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لَا يَخْتَلِفُ تَعَذُّرُهُ عَلَى الْفَاعِلِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ؛ كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَفِعْلِ كُلِّ ضِدِّينِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ. وَمَعْلُومٌ جَوَازُ ذَلِكَ مِنْ فَاعِلَيْنِ بِإِلَّا خِلَافٍ^٤. وَإِنْ كَانَ وَجْهُ التَّعَذُّرِ لِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَاعِلِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا تَنَافٍ^٥ فِي ذَلِكَ؛ لَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَلْبِ، وَلَا فِيمَا يُفَعَّلُ بِاللِّسَانِ. وَلَا شُبْهَةٌ فِي [ذَلِكَ]؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا

١. فِي «م، ه»: «يَنَافِي».

٢. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَنَافَى».

٣. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «+ بِهِ».

٤. فِي «م، ه»: «+ ذَلِكَ».

٥. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَتَنَافَى» بَدَلُ «لَا تَنَافَى».

تَنَافَى بَيْنَ^١ الاعترافِ بِالنَّعْمَةِ وَتَوَطُّينِ النَّفْسِ [على شُكْرِهَا، وَبَيِّنَ اعتقادِ الإِسَاءَةِ وَتَوَطُّينِ النَّفْسِ] عَلَى الذَّمِّ^٢ بِهَا؟ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ ذَلِكَ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ إِنَّمَا يَتَعَدَّرُ لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى الْآلَةِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا: أَنَّ امْتِنَاعَ ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّنَادُّ فَهُوَ لِأَجْلِ الدَّوَاعِي وَ الصَّوَارِفِ. وَ أَنَّ مَا يَدَّعُو إِلَى تَعْظِيمِ زَيْدٍ يَصْرِفُ عَنِ الاسْتِخْفَافِ بِهِ. وَ ذَلِكَ: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّوَاعِي إِلَى إعْظَامِ زَيْدٍ صَارِفٌ عَنْ إِهَانَتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ صَارِفًا لِمَنْ غَرَضُهُ نَفْعُ زَيْدٍ وَ مَسَرَّتُهُ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ تَتَعَدَّى^٣ إِلَيْهِ مَنَفَعَتُهُ وَ مَضَرَّتُهُ. فَأَمَّا مَنْ كَانَ غَرَضُهُ فِعْلُ الْمُسْتَحَقِّ بِهِ، سَوَاءٌ صَرَّهُ أَوْ نَفَعَهُ، وَ كَانَ مِمَّنْ لَا تَتَعَدَّى^٤ إِلَيْهِ مَنَفَعَتُهُ وَ لَا مَضَرَّتُهُ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ الْأَمْرَيْنِ، وَ لَا يَصْرِفُهُ فِعْلُ أَحَدِهِمَا عَنِ فِعْلِ الْآخَرِ.

وَ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ، وَ بَيِّنَ مَنْ ادَّعَاهُ فِي الْأَلَمِ وَ اللَّذَّةِ وَ الْمَنَفْعَةِ وَ الْمَضَرَّةِ، وَ ادَّعَى أَنَّ أَحَدَهُمَا صَارِفٌ عَنْ فِعْلِ الْآخَرِ؟ وَ لَا خِلَافَ بَيِّنًا فِي أَنَّ فِعْلَ الْأَلَمِ وَ اللَّذَّةِ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ جَائِزٌ غَيْرُ مُتَنَافٍ. وَ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ خَاصَّةً أَنَّ الْمُحْسِنَ يَسْتَحِقُّ بِإِحْسَانِهِ الشُّكْرَ مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ، وَ إِنْ كَانَ كَافِرًا أَوْ صَاحِبَ كَبِيرَةٍ مُسْتَحَقًّا لِلْعِقَابِ وَ الاسْتِخْفَافِ.^٥

٣٠٦

١. ما بين المعقوفين أضفناه من تمهيد الأصول، ما عدا كلمة: «ذلك» فقد أضفناها لمقتضى السياق. وهكذا أضفنا ما بعده من تمهيد الأصول أيضاً.

٢. في تمهيد الأصول: «الندم» بدل «الذم».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «يتعدى».

٤. في «خ، م» و المطبوع: «لا يتعدى».

٥. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٢٤ - ٤٢٥؛ المغني، ج ١٤ (الأصلح، استحقاق الذم،

التوبة)، ص ٢٨٤.

فَقَدْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ اسْتِحْقَاقُ التَّعْظِيمِ وَالاسْتِخْفَافِ، وَ لَمْ يَتَنَافَا عِنْدَهُ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟

فَإِنْ قَالَ: التَّعْظِيمُ الْمُقَابِلُ لِلنُّعْمَةِ بِخِلَافِ التَّعْظِيمِ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى الطَّاعَاتِ. لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى تَلْزِيْقٍ^١ مِنْهُ؛ لِأَنَّ التَّعْظِيمَ إِنْ نَافَى الِاسْتِخْفَافَ فَلْأَجْلِ أَنَّهُ تَعْظِيمٌ وَ ذَلِكَ اسْتِخْفَافٌ، لَا لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى أَسْبَابِهِ، فَإِنْ جَازَاجْتِمَاعُهُمَا فِي مَوْضِعٍ جَازَاجْتِمَاعُهُمَا فِي مَوْضِعٍ^٢ آخَرَ^٣. وَ لِهَذَا ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ يُحِيطُ الشُّكْرَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى النُّعْمَةِ^٤.

فَإِنْ قِيلَ: مَوْضِعُ الشُّبْهِهٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؛ وَ هُوَ أَنَّكُمْ قَدْ حَدَدْتُمْ الْمَدَحَ بِمَا أَنْبَأَ عَنْ عِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ، وَ الذَّمَّ بِمَا أَنْبَأَ عَنْ انْتِضَاعٍ^٥ حَالِ الْمَذْمُومِ. وَ مَعْلُومٌ تَنَافَى الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ وَاحِدَةً لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَظِيمَةً مُتَضَعَةً، وَ مَعْنَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يَقْتَضِي نَفْيَ مَعْنَى الْآخَرِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا - بِأَنَّ حَدَّ الْمَدَحِ مَا أَنْبَأَ عَنْ عِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ، وَ الذَّمَّ مَا أَنْبَأَ عَنْ^٦ انْتِضَاعِ حَالِهِ - الْإِشَارَةَ إِلَى حَالَتَيْنِ^٧ لَهُ؛ إِحْدَاهُمَا عَظِيمَةٌ، وَ الْآخَرَى وَضِيعَةٌ. وَ لَيْسَ الْمَرْجِعُ بِالْأَمْرَيْنِ إِلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ، فَيَتَبَيَّنُ التَّنَافَى بَيْنَهُمَا. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ [أَنْ

١. كَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الْأَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: «لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى ذَلِكَ، وَ هُوَ تَلْزِيْقٌ مِنْهُ». وَ التَّلْزِيْقُ: فِعْلُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِحْكَامٍ وَ لَا إِتْقَانٍ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٥٢ (لِزْق).

٢. فِي «خ» - «جَازَاجْتِمَاعُهُمَا فِي مَوْضِعٍ».

٣. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: + «عَلَى النُّعْمَةِ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٤. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

٥. الْإِنْتِضَاعُ: نَقِيضُ الْارْتِفَاعِ. شَمْسُ الْعُلُومِ، ج ١١، ص ٧٢٠٣ (وَضْع).

٦. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ». وَ فِي «ه» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ.

٧. هَكَذَا فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْحَالَتَيْنِ» بَدَلِ «حَالَتَيْنِ».

تَكُونُ^١ للشخص الواحد حالة رَفِيعَةً، و حالة أُخْرَى هَابِطَةً ذَنِيَّةً.

[الدليل الثاني]

٣٠٧

طَرِيقَةً أُخْرَى لَهُمْ: و مِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَنَّ مِنْ حَقِّ الثَّوَابِ و الْعِقَابِ أَنْ يَكُونَا صَافِيَيْنِ غَيْرِ مَشُوبَيْنِ؛ فَلَوْ اسْتَحَقَّا فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يُسْتَحَقَّ فَعْلُهُمَا عَلَى الْجَمْعِ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ. فَإِنْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا خَرَجَا عَنْ الصِّفَةِ الْوَاجِبَةِ لِهَمَا^٢ مِنَ الْخُلُوصِ و الصِّفَاءِ. وَ إِنْ فُعِلَا عَلَى الْبَدَلِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُيْهِمَا قُدِّمَ عَلَى صَاحِبِهِ فَالْمَفْعُولُ بِهِ مُنْتَظَرٌ لَوْ قَوَّعَ الْآخَرِ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي الشُّوبَ وَ نَفْيَ الْخُلُوصِ وَ الْخُرُوجَ عَنْ الصِّفَةِ الْوَاجِبَةِ. وَ إِذَا امْتَنَعَ فَعْلُهُمَا، امْتَنَعَ اسْتِحْقَاقُهُمَا كَالصَّادِقَيْنِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: أَمَّا الْعَقْلُ فَغَيْرُ دَالٍّ عَلَى أَنَّ الثَّوَابَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَافِيًا خَالِصًا، وَ كَذَلِكَ الْعِقَابُ؛ فَمَنْ ادَّعَى فِي ذَلِكَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا لَمْ يَجِدْهُ.

و الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ: أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَمْتَزِجُ بِالْعِقَابِ، وَ كَذَلِكَ الْعِقَابُ. وَ عُلِمَ أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ الثَّوَابَ الْوَاصِلَ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ فِي الْآخِرَةِ^٣ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ عِقَابٌ وَ إِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْعَقْلِ. وَ لَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ وَ لَا سَمْعِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ^٤ ثَوَابٌ، وَ مَعَ هَذَا فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ إِذَا تَعَقَّبَ الْعِقَابَ الثَّوَابُ أَنْ يَكُونَ الْمُعَاقَبُ فِي رَاحَةٍ وَ لَذَّةٍ، وَ أَنْ يَخْرُجَ عِقَابُهُ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي اسْتَحَقَّ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يُلْهِمَهُ عَنْ ذَلِكَ وَ يَشْغَلَهُ عَنِ الْفِكْرِ فِيهِ. عَلَى أَنَّ لِلْمُعَاقَبِ بِعِقَابٍ^٥

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و قد استفدنا من تهديد الأصول، ففيه: «أن يكون».

٢. هكذا في تهديد الأصول. و في «خ، م، هـ» و المطبوع: «لها».

٣. في «خ»: - «في الآخرة».

٤. في «خ»: - «عقاب، و إن كان جائزاً... أَنَّ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ».

٥. في النسخ و المطبوع: «بعقاب». و الصواب ما أثبتناه.

أهل النار شُغلاً بما هو فيه عن الأفكار.

و لو قيل أيضاً: إن عِلْمَ أهل النار بانقطاع عقابهم لا يكون^١ فيه راحة يُعتدُّ بمثلها؛ لأن الذي هم فيه من ضروب الآلام وفنون المكاره يخرجهم من الانتفاع بهذا العلم. و يجري ذلك مجرى ما يقوله^٢ جماعتنا؛ من^٣ أن عِلْمَ أهل الجنة الضروري بالله تعالى إنما يكون الخبر به بشارة لأهل الجنة دون أهل النار، وإن كان قد سقط عن الكل كلفة النظر في المعارف؛ من حيث لا اعتداد^٤ لأهل النار مع ما هم فيه من العذاب بزوال هذه المشقة اليسيرة^٥ التي يعتد بها أهل الجنة.

على أن أهل النار يعلمون حصول أعدائهم معهم في العقاب، وأن بعض أحبائهم وأولادهم في النعيم المقيم، وهذه راحة ولذة مخففة عنهم. فأي شيء قالوا في هذا - من أن الله تعالى يشغل عنه ويلهي، ومثله لا يعتد به - قلنا فيما سألو عنه بنظيره.

فأما قولهم: ما استحال فعله استحالة استحقاقه.

فصحيح إذا أريد أن ما استحال فعله استحالة استحقاقه على الوجه الذي استحال الفعل عليه. والثواب والعقاب إنما يستحيل فعلهما على سبيل الجمع، فاستحقاق فعلهما على الجمع لا يصح، ولا يمتنع أن يفعا على سبيل البدل، فالاستحقاق لهما على البدل جائز. وليس في ذلك بأكثر من الضدين اللذين

١. كذا في النسخ والمطبوع، والأصح: «لا تكون».

٢. في النسخ والمطبوع: «يقول». وفي تمهيد الأصول: «نقوله».

٣. هكذا في تمهيد الأصول والاقتصاد. وهكذا ما بعده.

٤. في تمهيد الأصول والاقتصاد: «أهل النار» بدل «أهل الجنة». والأنسب: «أهل الجنة والنار».

٥. في «خ» والمطبوع: «وإنما».

٦. في «خ، م» والمطبوع: «الاعتداد».

٧. في النسخ والمطبوع: «ليسره». والصواب ما أثبتناه. والمراد بالمشقة مشقة النظر.

يَسْتَحِيلُ فَعِلُهُمَا عَلَى الْجَمْعِ، وَ يَجُوزُ عَلَى الْبَدَلِ؛ فَالْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ^١ بِفَعِلِهِمَا عَلَى الْبَدَلِ دُونَ الْجَمْعِ.

فَإِنْ تَعَجَّبُوا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَاقِبًا فِي حَالٍ^٢ هُوَ فِيهَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ وَ التَّعْظِيمَ. قُلْنَا: أَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةٍ يَسْتَحِقُّ فِيهَا بَعَيْنِهَا الثَّوَابَ الْخَالِصَ الصَّافِي، مُكَلَّفًا مُتَّحِمًا^٣ لِلْمَسَاقِ^٣، أَوْ مَيِّتًا تُرَابًا فِي قَعْرِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ عِنْدَكُمْ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ عَقِيبَ فِعْلِ الطَّاعَةِ، وَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْوُصُولِ إِلَى الثَّوَابِ^٤ أَحْوَالٌ كُلُّهَا تُنَافِي الثَّوَابَ.

[الدليل الثالث]

طَرِيقَةُ أُخْرَى لَهُمْ: قَالُوا: مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةُ قُبْحِ الذَّمِّ عَلَى الْإِسَاءَةِ الصَّغِيرَةِ - كَكَسْرِ قَلَمٍ - لِمَنْ لَهُ مِنَ الْإِحْسَانِ أَعْظَمُهُ وَ أَفْحَمُهُ؛ كَتَخْلِصِ^٥ النَّفْسِ مِنَ الْمَهَالِكِ، وَ الْإِغْنَاءِ بَعْدَ الْفَقْرِ، وَ الْإِعْزَازِ بَعْدَ الذُّلِّ. وَ تِلْكَ الْإِسَاءَةُ وَ إِنْ صَغُرَتْ فِي جَنْبِ الْإِحْسَانِ، فَإِنَّ^٦ انْفَرَدَتْ لِحَسَنِ الذَّمِّ عَلَيْهَا، وَ لَا وَجْهَ لِقُبْحِ الذَّمِّ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَّا لِأَنَّهُ سَقَطَ وَ أَحْصِطَ^٧. وَ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الذَّمِّ وَ الْمَدْحِ، ثَبَّتَ مِثْلُهُ^٨ فِي الثَّوَابِ. يُقَالُ لَهُمْ: نَحْنُ نُخَالِفُ فِيمَا ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ مَعْلُومٌ؛ وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُذَمَّ بِالْإِسَاءَةِ

٣٠٩

١. فِي النسخ: «يَتَعَلَّقُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا فِي الْمَطْبُوعِ.

٢. فِي «خ، م»: «مِنْ حَالٍ». ٣. وَ ذَلِكَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ.

٤. وَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الْجَنَّةِ.

٥. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ الْإِحْسَانِ الْعَظِيمَةِ وَ أَفْحَمُهُ؛ كَتَخْلِصِ»، وَ لَا يَخْفَى مَا فِيهَا مِنْ الْاضْطِرَابِ، أَصْلَحْنَاهَا بِمَا بِهِ يَزُولُ الْاضْطِرَابُ. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعْ: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٦٧؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ١٩٨.

٦. كَذَا فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ: «أَوْ». وَ فِي الْاِقْتِصَادِ: «لَوْ».

٧. لَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «وَ انْحِطَ»، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

٨. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَعِلَ». وَ فِي «م»: «مِثْلَ».

الصغيرة فاعلها وإن استحق المدح على الإحسان الكثير، ولو كان هذا ضرورياً لاشتراكنا فيه.

وما يبيِّن صحَّة ما ذكرناه: أنَّ هذا المُسيءَ بالإساءة الصغيرة^١ في جنب الإحسان العظيم لو ندِمَ على إحسانه لحسُن^٢ بلا خلاف بين العقلاء أن يدْمَ بتلك الإساءة التي لم يستحسنوا أن يدُموا بها في جنب ذلك الإحسان. وهذا يدلُّ على أنَّ المُستحقَّ على تلك الإساءة باقي، ما انحبط بذلك الإحسان؛ لأنه لو كان انحبط لما عاد، فليس من مذهب مخالفينا أنَّ المُنحبط من ثواب أو عقاب يعود بعد زواله. فإن قالوا: كُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ حُكْمَ هَذَا المُسيءِ بِالْحَقِيرِ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِذَا انْفَرَدَتْ، بِخِلَافِ حُكْمِهِ إِذَا قَارَنْتَ^٣ الْإِحْسَانَ الْعَظِيمَ.

قلنا: لا شبهة في اختلاف الحكمين؛^٤ لأنه مع الانفراد يستحق الذم المحض والتعنيف الصَّرف، وإذا قارنت الإحسان استحق المدح العظيم والتعظيم الكثير مضافاً إلى ذلك.

ثم نحن نفرض موضعاً يدعى فيه العلم الضروري يدلُّ على بطلان مذاهبهم في الإحباط ونجعلُه - لظهوره - الأصل ونحمل عليه ما عداه، فنقول: قد علمنا أنه يحسن ممن أحسن إليه بعض الناس بإحسانٍ وأساء إليه بإساءة^٥ - لا يظهر زيادة

١. في «م»: - «فاعلها وإن استحق المدح... بالإساءة الصغيرة».

٢. هكذا في التمهيد والاقتصاد، وهو الصحيح. وفي النسخ والمطبوع: «يحسن».

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «قارنه».

٤. في «خ»: «الحكم».

٥. هكذا العبارة في تمهيد الأصول، ص ٢٦٧ والاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٩٨. وفي النسخ والمطبوع: «أنه يحسن من يحسن إليه بعض الناس بإحسان وإساءة - في المطبوع: وإساءة - إليه».

أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ - أَنْ يَمْدَحَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ وَيَذُمَّ^١ عَلَى إِسَاءَتِهِ، وَيَقُولُ لَهُ فِي الْمَحَافِلِ: «قَدْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فِي كَذَا» وَيَمْدَحَهُ وَيَشْكُرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَكِنَّكَ أَسَأْتَ فِي كَذَا - وَيُعَنِّفُهُ^٢ وَيُبَكِّتُهُ - فَلَوْ تَجَرَّدَ إِحْسَانُكَ لَخَلَصَ لَكَ مَدْحِي وَشُكْرِي». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقَيْنِ وَبُطْلَانِ^٣ مَا يَدْعُوهُ مِنَ التَّحَابُطِ. وَإِذَا اجْتَمَعَا^٤ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عُلِمَ فُسَادُ مَا يُدْعَى مِنَ التَّنَافِي، وَحُمِلَ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ الظَّاهِرِ مَا يَغْمُضُ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا - تَطَوُّعًا وَتَبَرُّعًا - قُبْحَ دَمِّ كَاسِرِ الْقَلَمِ إِذَا كَانَتْ لَهُ النِّعَمُ الْعَظِيمَةُ، لَمْ يَجِبْ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ أَنَّ الْقُبْحَ إِنَّمَا هُوَ لِسُقُوطِ الْمُسْتَحَقِّ؛ لِأَنَّ هَاهُنَا مَوَاضِعَ كَثِيرَةً يَقْبَحُ فِيهَا^٥ الْمُسْتَحَقُّ، فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا لَمْ يَسْقُطْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ فِعْلَ الثَّوَابِ عَقِيبَ الطَّاعَةِ، وَالعِقَابِ عَقِيبَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَحْسُنُ، وَلَمْ يَقْبَحْ ذَلِكَ لِسُقُوطِ اسْتِحْقَاقِ، بَلِ اسْتِحْقَاقُ ثَابِتٌ لَا مُحَالَةَ - بِإِلَّا خِلَافٍ بَيْنَنَا -، وَفِعْلُ الْمُسْتَحَقِّ قُبْحٌ؟ وَكَيْفَ^٦ يَجْعَلُونَ قُبْحَ فِعْلِ الذَّمِّ - فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَعَلَّقُوا بِهِ - دَلَالَةً عَلَى سُقُوطِهِ وَزَوَالِ اسْتِحْقَاقِهِ؟

فَإِنْ قَالُوا:^٧ ثَبُوتُ الْمُسْتَحَقِّ يَقْتَضِي حُسْنَ فِعْلِهِ، وَقُبْحُ فِعْلِهِ يَقْتَضِي زَوَالَ اسْتِحْقَاقِهِ، إِلَّا أَنْ يُعْرِضَ عَارِضٌ أَوْ يَمْنَعُ^٨ مَانِعٌ مَعْقُولٌ. وَالْمُسْتَحَقُّ مِنَ الثَّوَابِ

١. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «و يذم».

٢. هكذا في المصدرين السابقين والمطبوع. وفي «خ، م»: «و يعتقه». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

٣. هكذا في تمهيد الأصول. وهو الصحيح. وفي النسخ والمطبوع: «و يبطلان».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. وفي «خ» والمطبوع: «اجتمعنا». وفي «م، هـ»: «اجتمعنا».

٥. في «خ، هـ» والمطبوع: - «فيها».

٦. كذا في النسخ والمطبوع، والصحيح: «فكيف».

٧. في المطبوع: «فإن قيل». وفي «م»: + «فالواجب».

٨. هكذا في تمهيد الأصول، وهو الصحيح. وفي النسخ والمطبوع: «و لا يمنع» بدل «أو يمنع».

و العِقَابِ إِنَّمَا قُبِحَ فَعِلُهُمَا عَقِيبَ الطَّاعَةِ وَ الْمَعْصِيَةِ لَوَجْهِ مَعْقُولٍ؛ وَ هُوَ اقْتِضَاءُ ذَلِكَ الْإِلْجَاءُ^١ وَ بُطْلَانُ التَّكْلِيفِ وَ الْغَرَضُ بِهِ^٢ وَ قُبِحَ فِعْلُ الذَّمِّ لِكَاسِرِ الْقَلَمِ لَا وَجَهَ لَهُ يُعْقَلُ إِلَّا زَوَالُ الْاسْتِحْقَاقِ.

قُلْنَا: قَدْ بَطُلَ أَنْ يَكُونَ قُبِحَ فِعْلُ الشَّيْءِ دَلَالَةً عَلَى بُطْلَانِ اسْتِحْقَاقِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ^٤ هُوَ الَّذِي قَصَدْنَاهُ، وَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مُطَالَبَتُنَا بِذِكْرِ وَجْهِ قُبْحِ ذَمِّ كَاسِرِ الْقَلَمِ عَلَى التَّفْصِيلِ، كَمَا أَشْرُتُمْ أَنْتُمْ إِلَى قُبْحِ فِعْلِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الطَّاعَةِ وَ الْمَعْصِيَةِ عَقِيبَهُمَا. وَ ذَكَرَ الْوَجْهِ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ غَيْرَ لَازِمٍ لَنَا، وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُعْلَمَ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَجْهِ قُبْحٍ [وَ] ذَلِكَ غَيْرُ سَقُوطِ الْمُسْتَحَقِّ وَ زَوَالِهِ، وَ إِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ^٥ لَنَا؛ لِأَنَّ عِلْمَ^٦ الْجُمْلَةِ هَاهُنَا كَافٍ فِي التَّكْلِيفِ، وَ لَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ^٧.

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْمُنْعِمَ بِالنَّعَمِ الْكَثِيرَةِ لَوْ نَدِمَ عَلَى نِعَمِهِ لَحَسُنَ مِمَّنْ كُسِرَ قَلَمُهُ أَنْ يَذُمَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ -؛ فَلَوْلَا أَنَّ الذَّمَّ بِكَسْرِ الْقَلَمِ

١. هكذا في التمهيد، و هو الصحيح. و في النسخ و المطبوع: «الحاق».

٢. في «م»: «فيه».

٣. في التمهيد: «فقد».

٤. هكذا في تمهيد الأصول. و في النسخ و المطبوع: - «و».

٥. كذا، و لعل الأنسب: «يتفصل».

٦. في «م»: «تعلم».

٧. و جاء في تمهيد الأصول بيان وجه القبح، و ذلك كما يلي: «على أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ فِي ذَلِكَ أَنَّ كَثْرَةَ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ وَ عَظَمَ نِعَمَتِهِ عَلَيْهِ مَانِعَةٌ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ بِهِ، كَمَا أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِائَةُ أَلْفِ قِطَارٍ دَنَانِيرَ، وَ لَذَلِكَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ رِبْعُ شَعِيرَةٍ، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ أَنْ يُطَالِبَهُ بِالرِّبْعِ الشَّعِيرَةِ، وَ إِنْ كَانَ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى سَقُوطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ. وَ إِذَا اخْتَلَفَ جِنْسَاهُمَا، احْتِجَ إِلَى التَّرَاضِي فِي سَقُوطِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ. وَ لَوْ كَانَ قَدْ سَقَطَ، لَمَا حَسُنَ مَتَى قُضِيَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّنَانِيرِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِرِبْعِ الشَّعِيرَةِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ يَحْسُنُ».

ثابِتُ الاستِحْقاقِ لَمَّا حَسُنَ بَعْدَ النَّدَمِ عَلَى النَّعَمِ؛ لِأَنَّ مَا انْحَبَطَ لَا يَعُودُ عِنْدَهُمْ
وَلَا يَحْسُنُ فِعْلُهُ بَعْدَ انْحِبَاطِهِ.

وَإِذَا عَلِمْنَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ بَثْبُوتِهِ، وَعَلِمْنَا - عَلَى مَا سَلَّمْنَاهُ تَبَرُّعاً - قُبْحَ فِعْلِهِ،
عَلِمْنَا أَنَّ هُنَاكَ وَجْهًا لَهُ قُبْحٌ غَيْرُ زَوَالِ الاستِحْقاقِ.

وَمِمَّا قِيلَ لَهُمْ فِي الرَّدِّ عَلَى مَا يَحْكُمُونَ بِهِ مِنْ بُطْلَانِ الذَّمِّ الَّتِي فِي جَنْبِ
الْمَدْحِ الْكَثِيرِ: إِنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ حُسْنِ مَدْحٍ مَنْ كَانَ عَلَى صِفَاتٍ كَثِيرَةٍ تَقْتَضِي
الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ، مِثْلَ كَمَالِ الْعَقْلِ وَوُفُورِ الْحِلْمِ وَشَرَفِ النَّسَبِ وَإِنْ حَسُنَ ذَمُّهُ
عَلَى خُلُقِيٍّ مَذْمُومٍ يَكُونُ عَلَيْهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عَجُولاً سَرِيعَ الْغَضَبِ. وَأَنْ أَحَدَ
الْأَمْرَيْنِ وَإِنْ كَثُرَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْآخَرِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ كَثِيرِ الذَّمِّ
وَقَلِيلِهِ، وَأَنْ أَحَدَهُمَا لَا يُوْثِّرُ فِي صَاحِبِهِ.

[الدليل الرابع]

فَإِنْ اسْتَدَلُّوا عَلَى التَّحَابُطِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّرَّاتِ﴾^٢،
وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾^٣، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَرْفَعُوا
أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ
أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^٤، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^٥.

وَالْجَوَابُ^٦ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِهَذِهِ الْآيَاتِ ظَاهِرٌ يَقْتَضِي بُطْلَانًا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ
مِنْ نَفْيِ التَّحَابُطِ، لَوَجَبَ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا؛ لِلأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي

١. فِي النسخ والمطبوع: «أَنَّهُ». وَالصواب ما أثبتناه.

٢. هود (١١): ١١٤. ٣. البقرة (٢): ٢٦٤.

٤. الحجرات (٤٩): ٢. ٥. الزمر (٣٩): ٦٥.

٦. كذا فِي النسخ والمطبوع، والصحيح: «فالجواب».

لَا تَحْتَمِلُ وَلَا تَدْخُلُ^١ الْمَجَازَ؛ فَكَيْفَ وَلَا ظَاهِرَ لَهَا إِلَّا وَهُوَ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ بِصَحَّةِ قَوْلِنَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْإِحْبَاطَ الْمَذْكُورَ فِي جَمِيعِ الْآيَاتِ مُعَلَّقٌ بِالْأَعْمَالِ دُونَ الْجَزَاءِ عَلَيْهَا^٢، وَخُصُومُنَا يَذْهَبُونَ إِلَى التَّحَابُطِ بَيْنَ الْجَزَاءِ عَلَى الْأَعْمَالِ؛ فَلَا شَاهِدَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِذَا أَمْكَنَّا تَأْوِيلَ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ غَيْرِ عُذُولٍ عَنْ ظَوَاهِرِهَا كُنَّا أَوْلَى مِنْهُمْ بِهَا.

وَمَعْنَى^٣ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» أَنْ مَنْ اسْتَكْتَرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَأَدَمَّنَ عَلَى فِعْلِهَا، كَانَ ذَلِكَ لُطْفًا لَهُ فِي الْامْتِنَاعِ مِنَ السَّيِّئَاتِ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ يُوَافِقُ الظَّاهِرَ، وَلَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى أَنْ نَقُولَ: إِنَّ جَزَاءَ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُ جَزَاءَ السَّيِّئَاتِ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْآيَاتِ الْبَاقِيَاتِ فَتَبَيَّنَ بِمَا تَقَدَّمَ^٤؛ وَهُوَ أَنَّ إِبْطَالَ الْعَمَلِ وَإِحْبَاطَهُ عِبَارَةٌ عَنْ وَقُوعِهِ عَلَى خِلَافِ الْوَجْهِ الْمُتَنَفِّعِ بِهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ جَعَلَ لغيرِهِ عَوْضًا عَلَى نَقْلِ تُرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، لَكَانَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْعَوْضَ إِذَا نَقَلَهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ. وَلَوْ نَقَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ لَقِيلَ: «أَحْبَطْتَ^٥ عَمَلَكَ وَأَبْطَلْتَهُ وَأَفْسَدْتَهُ؛ مِنْ حَيْثُ أَوْفَعْتَهُ^٦ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَحِقُّ^٧ بِهِ نَفْعًا، وَعَدَلْتَ^٨ عَنِ الْوَجْهِ

١. فِي النسخ والمطبوع: «لا يحتمل ولا يدخل».

٢. وَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى الْأَعْمَالِ.

٣. كَذَا فِي النسخ والمطبوع، وَالْأُولَى: «فَمَعْنَى».

٤. كَذَا فِي النسخ والمطبوع. وَالْأَنْسَبُ: «فَيَبَيَّنُ بِمَا تَقَدَّمَ». أَوْ: «بِأَنْ نَقُولَ» كَمَا فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ.

٥. فِي «م»: «أَحْبَطْتَ».

٦. فِي «خ، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «أَوْفَعْتَ».

٧. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَسْتَحِقُّ».

٨. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَفِي النسخ والمطبوع: «وَأَعْدَلْتَ».

الذي تَسْتَحِقُّ^١ معه النفع؛ ومعلوم أنه هاهنا ما كَانَ يَسْتَحِقُّ شَيْئاً فأبْطَلَهُ وَأَحْبَطَهُ، بَلِ الْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَمَّا^٢ كَانَتْ الصَّدَقَةُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِهَا^٣ الثَّوَابُ إِذَا خَلَصَتْ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا فُعِلَتْ بِالْمَنْ وَالْأَذَى خَرَجَتْ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ مَعَهُ الثَّوَابُ،^٤ فَقِيلَ: بَطَلَتْ. وَكَذَلِكَ رَفَعَ الصَّوْتِ عَلَى صَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِجَابَةِ لَهُ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ لَأَسْتَحِقُّ بِهِ الثَّوَابُ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ بَطَلَ الْفِعْلُ وَانْحَبَطَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ^٥ عَبَدَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى شَرِيكاً، يوصَفُ عَمَلُهُ بِالْبُطْلَانِ وَالْانْجِبَاطِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى وَجْهِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ. وَلَوْ أَخْلَصَ الْعِبَادَةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَفْرَدَهَا لَانْتَفَعَ بِهَا.

[بيان الدليل على أن العقاب يسقط بالتفضل من قبل مالكة]

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّ الْعِقَابَ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ مَالِكِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْضِيلِ؛^٦ فَذَلُّوا عَلَيْهِ.

قُلْنَا: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعِقَابَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، إِلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْقَبْضِ^٧

١. في «خ، م» والمطبوع: «يستحق».

٢. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «فلما».

٣. هكذا في التمهيد والاقتصاد والمطبوع. وفي «م، هـ»: «به».

٤. من قوله: «إذا خلصت لوجه الله» إلى هنا ساقط من «خ».

٥. هكذا في تمهيد الأصول، ص ٣٩٤؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٠١. وهو الصحيح.

و في النسخ والمطبوع: «لمن».

٦. هكذا في الاقتصاد، ص ٢٠١. وفي النسخ والمطبوع: «التفصيل». وقد تقدّم هذا الادّعاء في

بداية الفصل، ص ٥٠٥.

٧. في النسخ: «القبض». وفي المطبوع: «[و] القبض». والصواب ما أثبتناه.

و الاستيفاء،^١ و الإسقاط لا يمتنضي إسقاط حق منفصل لغيره^٢. فيجب أن يسقط^٣ بإسقاطه كالدين؛ لأن الدين إنما يسقط عند إسقاط مستحقه لاختصاصه بهذه الصفات.

يُبين ذلك: أنه لو لم يكن إليه إسقاطه^٤ لم يكن إليه قبضه و استيفاءه؛ لأن كل ذلك تصرف في هذا الحق، فمن ملك بعضاً ملك الجميع، و من لم يملك بعضاً لم يملك الجميع؛ ألا ترى أن الطفل لو أسقط حقه من دين على غيره لما سقط و إن كان حقاً له؛ لأن التصرف في هذا الحق بالقبض و الاستيفاء ليس إليه، بل إلى وليه، و هو محجور عليه في هذا الحق.

و إنما شرطنا في صدر الدليل أن يكون «حقاً له» حتى لا يلزم إسقاط الحقوق عليه - كالثواب و العوض - بإسقاط مستحقه.

و شرطنا «التصرف بالقبض و الاستيفاء» ليثبت^٥ له الولاية. و لا يلزم سقوط الثواب أو العوض بإسقاط مستحقه؛ لأن الولاية في الثواب و العوض إلى غير المستحق، و هو الله تعالى.

و شرطنا أن لا يتعلق بحق لغيره منفصل، احترازاً من سقوط الذم المستحق على القبيح لقبحه بإسقاطنا؛ لأن هذا الذم تابع للعقاب، و لا يجوز زواله مع ثبوت العقاب، فلو سقط بإسقاطنا لسقط العقاب، و هو حق لغيرنا منفصل.

١. في النسخ: «والاستبقاء». و ما أثبتناه استفدناه من تمهيد الأصول و الاقتصاد.

٢. في تمهيد الأصول: «و لا يتعلق بإسقاطه إسقاط حق للغير منفصل منه» بدل «و الإسقاط لا يقتضي إسقاط حق منفصل لغيره».

٣. في «خ» و المطبوع: «نسقط».

٤. في النسخ و المطبوع: «إسقاط».

٥. كذا في النسخ و المطبوع. و الأنسب: «لثبت».

و راعينا الانفصال لأنَّ الذَّمَّ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ؛ لَأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ،^١ كَسْقُوطِ كُلِّ حَقٍّ يَتَعَلَّقُ بِالذِّينِ - مِنْ أَجْلِ وَخِيَارٍ وَغَيْرِهِمَا - عِنْدَ سُقُوطِ الدِّينِ. وَ لَا يَسْقُطُ الْعِقَابُ بِإِسْقَاطِ الذَّمِّ؛ لَأَنَّ الْعِقَابَ لَيْسَ بِتَابِعٍ لِلذَّمِّ.

عَلَى أَنَّ الذَّمَّ لَيْسَ بِحَقٍّ خَالِصٍ لَنَا؛ لِأَنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِهِ، وَ فِيهِ صَلَاحٌ فِي الدِّينِ لَنَا، فَهُوَ كَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْنَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَ لَأَنَّهُ أَيْضاً مِمَّا يَرْدَعُ الْمَفْعُولَ بِهِ، فَكَأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، وَ لَمْ يَخْلُصْ كَوْنُهُ حَقّاً لَنَا كَالذِّينِ وَ مَا أَشْبَهَهُ.

وَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ فِي الْأَصْلِ: الْعِقَابُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَ اسْتِيفَاؤُهُ، يَتَعَلَّقُ بِاسْتِيفَائِهِ ضَرَرٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَسْقُطَ بِإِسْقَاطِهِ كَالذِّينِ.

وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّحْرِيرِ الثَّوَابُ وَ الْعَوَاضُ وَ الْمَدْحُ وَ الشُّكْرُ؛ لَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ يَتَعَلَّقُ بِاسْتِيفَاءِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.^٢ وَ لَا يَلْزَمُ أَيْضاً الذَّمُّ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَضُرُّ^٣ اسْتِيفَاؤُهُ، وَ لَأَنَّ الذَّمَّ أَيْضاً حَقٌّ لِلْفَاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ بِهِ، عَلَى مَا قَدَّمَاهُ.

٣١٥

[فِي بَيَانِ حُسْنِ عَفْوِ اللَّهِ تَعَالَى وَ إِسْقَاطِهِ الْعِقَابَ تَفَضُّلاً]

فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْعِقَابَ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَسَناً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ انْتَفَتْ عَنْهُ وَجُوهُ الْقُبْحِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ التَّفَضُّلِ وَ الْإِحْسَانِ، وَ فِي حُكْمِ إِبْصَالِ الْمَنَافِعِ عَلَى سَبِيلِ التَّفَضُّلِ، فَكَمَا لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ اشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ وَجُوهِ الْقُبْحِ فَكَذَلِكَ هُنَا.

١. هكذا في التمهيد و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: + «و لا يسقط العقاب بإسقاط الذَّمِّ؛ لَأَنَّهُ أَصْلُ مَتَّبَعٍ»، وَ هِيَ زِيَادَةٌ عَلَى الْمَتْنِ يَرْفُضُهَا السِّيَاقُ؛ وَ كَأَنَّهَا لِأَحَدِ الْمُحَشِّينَ، أَضَافَهَا النَّسَاجُ سَهْواً إِلَى الْمَتْنِ.

٢. فِي «خ» - «و لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا... بِاسْتِيفَاءِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ».

٣. فِي النسخ و المطبوع: «يُضَرُّ». وَ فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ: «بُضَرُّ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَعَفُوَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُذْنِبِينَ فِي الْآخِرَةِ تَفْضُّلٌ بِإِسْقَاطِ ضَرَرٍ عَظِيمٍ عَنْهُمْ، وَلَا وَجْهَ يُعْقَلُ فِيهِ مِنْ وُجُوهِ الْقَبِيحِ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِحُسْنِهِ.

وَدَعَا مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مَفْسَدَةٌ أَوْ إِغْرَاءٌ بِالذُّنُوبِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْآخِرَةِ بَحَيْثُ لَا تَكْلِيفَ وَلَا مَفْسَدَةَ فِيهِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِطْمَاعَ فِي الْعَفْوِ فِيهِ إِغْرَاءٌ بِالذُّنُوبِ فِي الدُّنْيَا وَمَفْسَدَةٌ. وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ فِي الْمُكْلَفِينَ مَنْ يَكُونُ مَعَ رَفْعِ^١ الطَّمَعِ فِي الْعَفْوِ وَالتَّشَدُّدِ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ،^٢ فَالْأَحْوَالُ مُخْتَلِفَةٌ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْإِطْمَاعَ فِي الْعَفْوِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ زَجَرَ عَنِ الْمَعَاصِي بِغَايَةِ الزَّجْرِ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَهُمْ: وَمِنْ أَيْنَ وَجُوبُ غَايَةِ الزَّجْرِ عَلَيْهِ تَعَالَى؟ فَمَا ذَلِكَ إِلَّا دَعْوَى. ثُمَّ مَا الْمُرَادُ بِغَايَةِ الزَّجْرِ؛ أَتُرِيدُونَ غَايَةَ الْمَقْدُورِ؟ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ فِي الْمَقْدُورِ غَايَاتٍ كَثِيرَةً^٣ مَا انْتَهَى الزَّجْرُ إِلَيْهَا. وَإِنْ أَرَادُوا غَايَةَ مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ، فَبَأَيِّ شَيْءٍ عَلِمُوا أَنَّ الْقَطْعَ عَلَى الْعِقَابِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؟

وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ يُخَبِّرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَدَدِ أَجْزَاءِ الْعِقَابِ الْوَاقِعَةِ بِالْمُكْلَفِ فِي كُلِّ حَالٍ وَتَفْصِيلِ ذَلِكَ وَكَيْفِيَّةِ وَصُولِهِ؛^٤ لِأَنَّ ذِكْرَ ذَلِكَ أَزَجِرُ لَا مَحَالَةَ. وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ هَذَا فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ زَاجِرًا بِغَايَةِ الزَّجْرِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ جَوَازَ سُقُوطِ الْعِقَابِ بِالْعَفْوِ، فَالْعَفْوُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَعَالَى:

١. فِي النسخ و المصطوب: «وقع». و ما أثبتناه استفدناه من تمهيد الأصول.

٢. فِي التمهيد و الاقتصاد: + «و فيهم من يكون بخلافه».

٣. فِي «خ» - «كثيرة».

٤. فِي التمهيد: «وكيفية وصولها إليه».

«قد أسقطت عقوبة زيد^١ وسمحت^٢ بعقابه» فيسقط بهذا القول العقاب المستحق،
و يقبض فعله مستقبلاً. و يجري مجرى سائر الحقوق - من دين و غيره - في أنه
يسقط بالإبراء الذي هو «القول».

و عند مخالفتنا في الوعيد: أنه يسقط بهذا الوجه الذي ذكرناه، و يسقط بوجه
آخر؛ و هو أن لا يفعل^٣ تعالى العقاب، و الحال حال يحسن فيها استيفاء العقاب.
غير أنهم يقولون: إن هذا الوجه يقتضي إسقاط ما لم يفعل^٤ من العقاب في تلك
الحال خاصة دون المستقبل.

و هذا الوجه غير صحيح؛ لأن العدول عن استيفاء الحق - وإن كانت الحال حالاً
لاستيفائه - لا يدل على الإسقاط؛ ألا ترى أن من لم يستوف الدين منا في وقت
حلولة لا يحكم عليه بأنه أسقطه؟ بل نقول: «آخره، و الحق ثابت»؛ فالأكان العقاب
بهذه الصفة؟

فاذا قيل: أي فائدة في التأخير^٥، و الوقت وقت الاستيفاء؟
قلنا: لا يمتنع ارتفاع الدواعي إلى الاستيفاء و الدواعي إلى الإسقاط، و ليس
بعدهما إلا التأخير. و غير ممتنع أن يتعلّق بالتأخير فائدة كما يتعلّق بالاستيفاء.
و من هذا الذي يخفى عليه أن ترك المطالبة بالوديعة في الوقت الذي تجوز

١ . في تمهيد الأصول: «أو».

٢ . لعله من المسامحة و التساهل.

٣ . في «خ، ه» و المطبوع: «و هو أن لا يفعله».

٤ . في «ه»: «لم يحصل».

٥ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «التأخر». و هكذا في قوله: «و ليس بعدهما إلا
التأخير».

المُطَالَبَةُ بِهَا^١ فِيهِ لَيْسَ بِإِسْقَاطٍ لَهَا وَمُسَامَحَةٍ بِهَا؟

[بحث حول التوبة]

[بيان الدليل على أن التوبة لا تزيل العقاب]

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَبْطَلْتُمْ أَنْ يَقَعَ التَّحَابُطُ بَيْنَ ثَوَابِ الطَّاعَاتِ وَعِقَابِ الْمَعَاصِي؛ فَيَبْتَنُوا^٢ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَوْثُرُ فِي زَوَالِ^٣ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الْعِقَابِ.

قُلْنَا: مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى نَفْيِ التَّحَابُطِ يَتَنَاوَلُ هَذَا الْمَوْضِعَ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ عِنْدَ مُخَالَفَتِنَا تُسْقِطُ عِقَابَ مَا هِيَ تَوْبَتُهُ وَتُحْبِطُهُ^٤، كَمَا يُحْبِطُ الثَّوَابُ الزَّائِدُ^٥ الْعِقَابَ النَّاكِصَ. غَيْرَ أَنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَمْ تُسْقِطِ الْعِقَابَ لِعِظَمِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا مِنَ الثَّوَابِ، بَلْ لَوَجْهِ آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّهَا بَذَلُ الْمَجْهُودِ فِي تَلَاوِي الْمَعْصِيَةِ.

وَالدَّلِيلُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ - فِي أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُحْبِطُ غَيْرَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَضَادٌّ وَتَنَافٍ^٦ - يُبْطِلُ مَذْهَبَهُمْ أَيْضاً فِي التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ إِذَا لَمْ تَوْثُرْ فِي إِسْقَاطِ الْعِقَابِ بِكَثْرَةِ ثَوَابِهَا الَّذِي يَدَّعُونَ أَنَّهُ كَالْمُنَافِي لِلْعِقَابِ^٧، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا تَضَادٌّ وَلَا تَنَافٍ بَيْنَهَا نَفْسِهَا وَبَيْنَ الْعِقَابِ؛ فَكَيْفَ تُبْطِلُ مَا لَا تَنَافِيَهُ؟^٨

١ . هكذا في تمهيد الأصول. والكلمة غير واضحة في النسخ، كأنها تقرأ «يجاعها»، وهي غير مفهومة، وفي المطبوع: «يجاء بها».

٢ . في «خ»: «فتبتنوا». وفي المطبوع: «فتبتنوا».

٣ . في «خ» والمطبوع: «ذلك» بدل «زوال».

٤ . في النسخ: «يسقط... ويحبط». وفي المطبوع: «تسقط... تحبط». والصواب ما أثبتناه.

٥ . في «م»: «و الزائد».

٦ . في النسخ والمطبوع: «و بين تضاده تناف»، وهو غير مفهوم، والصحيح ما أثبتناه.

٧ . في «خ، م»: «العقاب».

٨ . في النسخ والمطبوع: «يبطل ما لا ينافيه».

و الْعِقَابُ الْمُسْتَحَقُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْدُومًا، وَ الْمَوْجُودُ لَا يَنْفِي الْمَعْدُومَ.

[مناقشة أدلة القائلين بأن التوبة تزيل العقاب وجوباً]

[الدليل الأول]

فَإِنْ اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ تُزِيلُ الْعِقَابَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، بِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَقَبِحَ تَكْلِيفُ الْفَاسِقِ بَعْدَ فِسْقِهِ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ إِنَّمَا يَحْسُنُ تَعْرِضًا لِلثَّوَابِ، وَ الْفَاسِقُ مَعَ اسْتِحْقَاقِهِ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى إِزَالَةِ الْعِقَابِ؛ لِيَتَنَفَّعَ بِمَا عُرِضَ لَهُ مِنْ ثَوَابٍ طَاعَاتِهِ. وَ لَيْسَ ذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَّا التَّوْبَةُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُسْقِطَةً وَجُوبًا لِلْعِقَابِ.

قِيلَ: قَدْ بَنَيْتُمْ هَذَا الْاسْتِدْلَالَ عَلَى دَعْوَى تُخَالِفُونَ فِيهَا؛ وَ هِيَ ^١ أَنَّ الْفَاسِقَ الْمُسْتَحِقَّ لِلْعِقَابِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ بِطَاعَاتِهِ حَتَّى يَجْتَمِعَ لَهُ الْاسْتِحْقَاقَانِ ^٢، وَ هَلِ الْخِلَافُ إِلَّا فِي ذَلِكَ؟ وَ عِنْدَنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَجْتَمِعَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ [معاً، وَ أَنْ لَا يُؤْتَرَكُلُّ وَاحِدٌ مِنَ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ] ^٣ فِي صَاحِبِهِ؛ وَ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ ^٤.

وَ لَوْ صَحَّ لَكُمْ تَأْثِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ فِي صَاحِبِهِ، وَ أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، ثَبَّتَ مَا تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي التَّوْبَةِ وَ الطَّرِيقُ وَاحِدٌ، فَكَيْفَ تَبْنُونَ الشَّيْءَ عَلَى نَفْسِهِ؟

وَ بَعْدُ، فَإِنَّا نُسَلِّمُ لَكُمْ هَذَا الْمَوْضِعَ وَ نَتَجَاوَزُ عَنْهُ وَ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ - إِذَا كُفِّلَ

١. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَهُوَ».

٢. فَإِنَّ اجْتِمَاعَ الْاسْتِحْقَاقَيْنِ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَهُمْ.

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٥٠٦.

الفاسيقُ المُسْتَحِقُّ للعِقَابِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْإِنْتِفَاعِ بِطَاعَاتِهِ، وَلَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا إِلَّا بِزَوَالِ عِقَابِهِ، وَ قَدْ جُعِلَ لَهُ^١ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقٌ، وَ هُوَ إِعْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ أَنَّهُ يَنْفَضُّلُ عَلَيْهِ عِنْدَ فِعْلِهِ التَّوْبَةِ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ عَنْهُ، فَيَنْتَفِعُ حِينَئِذٍ بِثَوَابِ طَاعَاتِهِ.

و لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى إِزَالَةِ الْعِقَابِ - بَيْنَ^٢ أَنْ يَكُونَ قَبُولُ التَّوْبَةِ وَاجِباً أَوْ تَفَضُّلاً، فَمِنْ أَيْنَ وَجُوبُهُ؟

وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ - زَائِداً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ -: مَا الْمُنْكَرُ^٣ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ إِلَى إِزَالَةِ الْعِقَابِ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ الْفِسْقِ هُوَ بَأَنْ يَسْتَكْثِرَ مِنَ الطَّاعَاتِ الَّتِي يَزِيدُ^٤ ثَوَابُهَا عَلَى عِقَابِ مَا مَعَهُ مِنَ الْفِسْقِ، فَيُسْقِطَ الْعِقَابَ وَ يَنْتَفِعَ بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الطَّاعَاتِ؟!

فَإِذَا قِيلَ: هَذِهِ الطَّاعَاتُ الَّتِي يُقَابِلُ ثَوَابُهَا لِعِقَابِ ذَلِكَ الْفِسْقِ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ تَكْلِيفِهِ، وَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْإِنْتِفَاعِ بِثَوَابِهَا مَعَ عِقَابِ ذَلِكَ الْفِسْقِ.

قُلْنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الطَّاعَاتِ الَّتِي مَتَى فَعَلَهَا يُقَابِلُ^٥ ثَوَابُهَا عِقَابَ ذَلِكَ الْفِسْقِ إِلَّا وَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِثَوَابِهَا بَعِينِهَا؛ بَأَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ عَلَيْهَا طَاعَاتٍ يُقَابِلُ ثَوَابُهَا عِقَابَ ذَلِكَ الْفِسْقِ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ طَاعَةٍ - يُشَارُ إِلَيْهَا - أَزَالَ ثَوَابُهَا عِقَابَ ذَلِكَ الْفِسْقِ. فَقَدْ صَارَ فِي إِمْكَانِهِ بِهَذَا التَّقْدِيرِ إِزَالَةُ الْعِقَابِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ التَّوْبَةِ.

فَإِذَا قَالُوا: مَا قَابِلٌ مِنَ الطَّاعَاتِ ثَوَابُهُ لِعِقَابِ الْفِسْقِ لَا يُمْكِنُهُ الْآنَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ يَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ بَأَنْ يُقَدَّمَ الطَّاعَاتِ الْكَثِيرَةُ قَبْلُ.

١. هكذا في التمهيد والاقتصاد، و هو الصواب. و في النسخ و المطبوع: «به».

٢. في «خ، ه» و المطبوع: «من» بدل «بين».

٣. في النسخ و المطبوع: «فالمنكر»، و الصحيح ما أثبتناه بشهادة السياق.

٤. في «خ» الحرف الأول غير منقوط. و في المطبوع: «تريد».

٥. هكذا في التمهيد، و هو الصحيح و في النسخ و المطبوع: «مقابل».

قلنا: وكذلك ما يفعله صاحبُ هذا الفسقِ الكثير^١ عندكم من الطاعات لا يتمكّنُ المُكَلَّفُ الآنَ من الانتفاعِ بثوابه معه، لكنّه كانَ يَتِمَكَّنُ من ذلك بأن يُقدِّمَ التوبة^٢؛ فقد تساوى في هذا الوجه.

[الدليل الثاني]

فإن استدلوا على وجوب قبول التوبة بوجوب قبول الاعتذار في الشاهد، وأن المعتذر إليه إذا غلب في ظنه صدق المعتذر قبح منه من الذم^٣ على الإساءة ما كان يحسن منه قبل هذا الاعتذار. وإذا كان هذا الاعتذار هو التوبة في المعنى - وإنما يختص باسم «الاعتذار» إذا كان واقعا من إساءة بعضنا إلى بعض، ويسمى «توبة» إذا وقع من القبيح^٤ -، فقد ثبت أن التوبة مزيل لل عقاب على سبيل الوجوب. قلنا: ومن سلم لكم أن المعتذر - وإن غلب في الظن^٥ صدقه - يقبح من المساء إليه ذمه، حتى يثبت على ذلك وجوب قبول التوبة؟!

وقد تكلمنا على نظير هذه الطريقة؛ حيث ادّعيت قبح^٦ الذم بكسر القلم لمن له^٧ النعم الكثيرة، وقلنا: إننا نخالف في ذلك ولا نسلّم صحته^٨. فإن ادّعوا

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «الكبير».

٢. في «خ»: - «التوبة».

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «يقبح منه الذم».

٤. هكذا في التمهيد. وفي «خ» والمطبوع: «إذا ومعنى». وفي «م، ه»: «إذا ومعنى».

٥. في «خ» والمطبوع: «القبح». وفي «ه» الكلمة مبهمة.

٦. في النسخ والمطبوع: «أن المعتذر إليه - وإن غلب في ظنه». والصواب ما أثبتناه.

٧. في النسخ والمطبوع: «يقبح». والصحيح ما أثبتناه.

٨. في النسخ والمطبوع: «عليه». والصواب ما أثبتناه.

٩. تقدّم في ص ٥١٤.

الضَّرورة في المَوْضِع الذي خالفنا فيه، فَالضَّروراتُ^١ لَا تَخْتَصُّ وَيجِبُ اشتراكُ العقلاءِ فيها. وَلئن جازَ لَهُم أن يدَّعوا الضَّرورةَ فيما نُخالفُ^٢ فيه، ادَّعينا الضَّرورةَ في حُسْنِ دَمٍّ^٣ المُعْتَذِرِ، وإن خالفونا في ذلك.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أيضاً أن نقولَ على هذه الطريقة: لو كانَ دَمُّ المَسيءِ بالاعتذارِ قد سَقَطَ وَبَطَلَ،^٤ لَمَّا حَسَنَ - مَتى نَدِمَ^٥ على هذا الاعتذارِ وَوَدَّ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ - أن يُدَمَّ^٦ على تِلْكَ الإساءةِ التي تَقَدَّمَ^٧ الاعتذارُ عنها؛ فَلَمَّا حَسَنَ - بِإِشْكَ مِمَّنْ أَنْصَفَ - إذا نَدِمَ على اعتذارِهِ أن يُدَمَّ على الإساءةِ المُتَقَدِّمةِ، عَلِمْنَا أنَّ الدَّمَّ ما سَقَطَ بالاعتذارِ؛ لِأَنَّهُ لو سَقَطَ لَمَّا عادَ.

وَبَعْدُ، فَكَيْفَ يَجوزُ أن يَسْقُطَ شَيْءٌ عِنْدَ شَيْءٍ، وَلا وَجَهَ يَقْتَضِي سُقُوطَهُ به؟ وَهَبْهُمْ تَعَلَّلُوا في سُقُوطِ الثَّوابِ بِالْعِقَابِ وَالعِقَابِ بِالثَّوابِ - لَمَّا طالَبْنَاهم بِالوَجْهِ الْمُقْتَضِي لذلِكَ - بأن يَقولوا بأنَّ «الثَّوابَ يُقَارِئُهُ التعظيمُ، وَالعِقَابَ يُقَارِئُهُ الاستِخفافُ، وَالتعظيمُ وَالاستِخفافُ مُتَنافِيانِ وَلا يَجْتَمِعَانِ» - وإنَّ^٨ كُنَّا قد بَيَّنَّا بَطْلانَ ذلكَ^٩؛ - مِن أينَ لَهُم مِثْلُ هذا التعلُّلِ في التَّوبَةِ إذا لَمْ يَذْهَبُوا إلى أَنَّها تُسْقُطُ

١. في النسخ والمطبوع: «و الضرورات». والصحيح ما أثبتناه.

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «يخالف».

٣. في المطبوع: «الدم».

٤. في النسخ والمطبوع: «ويبطل». ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٥. في النسخ والمطبوع والتمهيد: «يدم». والصواب ما أثبتناه.

٦. في «خ، م» والمطبوع: «يدمه». وهكذا في قوله: «أن يدم على الإساءة المتقدمة».

٧. في «خ» والمطبوع: «يقدم».

٨. في النسخ والمطبوع: «وإذا». والصواب ما أثبتناه.

٩. تقدم في ص ٥٠٧ وما بعدها.

العقاب بزيادة ثوابها؟ وأي تنافٍ بين التوبة نفسها - أو^١ ما يجري مجرى التنافي -
و بين عقاب الذنوب؟

[الدليل الثالث]

فإن استدّلوا على أن التوبة تُسقط العقاب من جهة الوجوب: بأن التوبة تجب عقلاً، ولا وجه لوجوبها في العقل إلا إسقاط العقاب؛ لأنه لا يجوز أن يكون وجه وجوبها استحقاق الثواب؛ لأن النفع لا يدخل الفعل في الوجوب.
قلنا: ومن أين أن التوبة تجب عقلاً؟ وما أنكرتم أن يكون وجه وجوبها كونها لطفاً في ترك القبيح وفعل الواجب، وإنما عُلِمَ ذلك بالسمع كما عُلِمَ في أمثاله؟ وإذا عُلِمَ بالسمع أن الله تعالى يتفضل عندها بإزالة العقاب وجبت^٢؛ لأنها قد صارت طريقاً إلى إزالته. ولا فرق بين أن يزول العقاب عندها وجوباً أو تفضلاً في أنها تجب ليزول^٣ العقاب بها عن مستحقه.

[حقيقة التوبة التي يقطع على سقوط العقاب عندها]

فإن قيل: إذا ذهبتم إلى أن التوبة إنما يزول العقاب عندها تفضلاً، وأنكم إنما علمتم ذلك بالسمع والإجماع، فما هذه التوبة التي تعلمون^٤ بالسمع أن الله تعالى يتفضل بإسقاط الذنوب عندها؟
قلنا: يجب أن تكون التوبة التي يقطع على أن الله تعالى يسقط عندها العقاب،

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «و» بدل «أو».

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «وجبت».

٣. في «م»: «لزال».

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «هذه».

٥. في النسخ: «تعملون» بتقديم الميم، وهو من سهو الناسخ.

هي النَّدَمَ عَلَى الْفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَالْعَزَمَ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ الْفَاعِلُ إِلَى مِثْلِهِ^١ فِي الْقُبْحِ.
وإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ التَّوْبَةَ هِيَ الَّتِي أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ بِهَا خِلَافٍ بَيْنَهُمْ عَلَى
أَنَّ الْعِقَابَ يَسْقُطُ عِنْدَهَا، فَأَمَّا إِذَا قَارَنَ النَّدَمَ الْعَزَمَ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مِثْلِهِ فِي وَجْهِ
الْقُبْحِ أَوْ فِي الْعِظَمِ وَزِيَادَةِ الْعِقَابِ، فَبَيَّنَ الْأُمَّةَ خِلَافٍ فِي أَنَّ الْعِقَابَ يَسْقُطُ هَاهُنَا:
فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى سُقُوطِهِ^٢ وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى
أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وَهُوَ أَبُو هَاشِمٍ وَأَصْحَابُهُ^٣.

وإِنَّمَا سَأَغَ اخْتِلَافُ الْقَوْمِ فِي سُقُوطِ الْعِقَابِ عِنْدَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّهُمْ ذَهَبُوا
إِلَى أَنَّ التَّوْبَةَ تَوْجِبُ إِسْقَاطَ الْعِقَابِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَزَمُ مُتَنَاوِلًا لِهَيْئَةِ اسْتِحْقَاقِ
الْعِقَابِ؛ مِنْ الْقُبْحِ الْمُجَرَّدِ أَوْ وَجْهِ الْقُبْحِ. وَإِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُزِيلُ
الْعِقَابَ وَجُوبًا^٤ وَعَلَى سَبِيلِ الْمُنَافَاةِ، وَإِنَّمَا بِالسَّمْعِ عَلِمْنَا أَنَّ الْعِقَابَ يَزُولُ
عِنْدَهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى أَنَّ الْعِقَابَ يَزُولُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ
عَلَى زَوَالِهِ فِيهِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَلَا نَتَعَدَّاهُ^٥ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا لَمْ يَقْطَعْ عَلَى
زَوَالِ الْعِقَابِ فِيهِ.

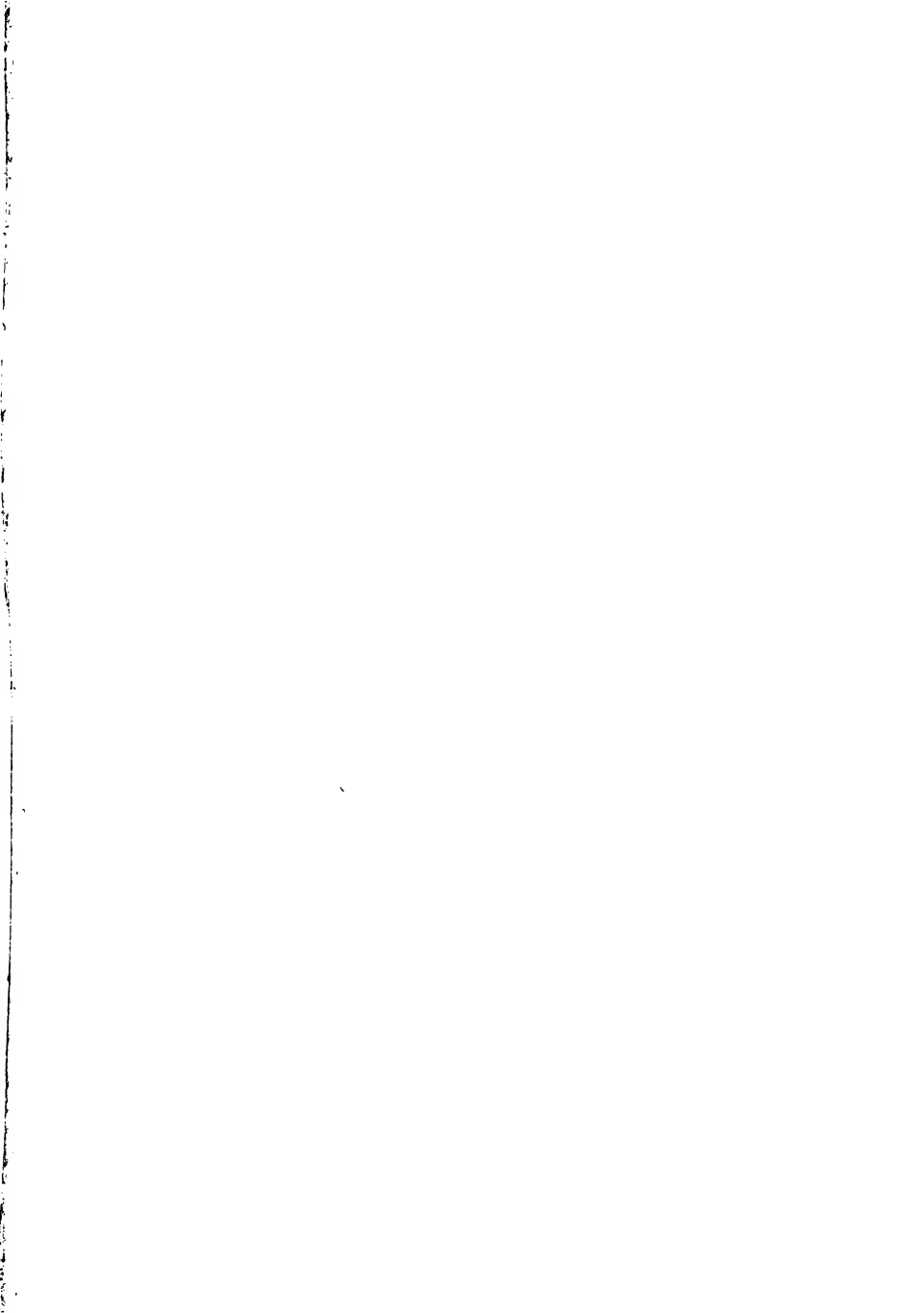
١. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «فَعَلَهُ».

٢. فِي النُّسخِ: «سُقُوطٌ».

٣. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٤٣٥ - ٤٣٦، وَ ص ٥٣٥ - ٥٤٢: الْمَغْنِي، ج ١٤ (الْأَصْلَحُ،
اسْتِحْقَاقُ الذَّمِّ، التَّوْبَةُ)، ص ٣٣٧ - ٣٤٤.

٤. أَيْ لَا تُزِيلُهُ وَجُوبًا عَقْلًا، وَإِنْ أَرَاكَ كَذَلِكَ سَمْعًا.

٥. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَتَعَدَّاهُ».



فهرس المطالب

٧	مقدمة التحقيق
٧	الفصل الأول: بين يدي الكتاب
١٣	ترتيب الكتاب
١٨	تعريف ببعض مطالب الكتاب
١٨	أما باب العدل
٢٠	و أما باب النبوة
٢٠	و أما باب الإمامة
٢١	و أما باب الوعيد
٢١	و أما باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢١	و أما باب أسماء الله تعالى
٢٢	اسم الكتاب
٢٣	نسبة الكتاب
٢٤	تاريخ التأليف
٢٤	الاهتمام بالكتاب
٣٠	الفصل الثاني: نصوص مفقودة من الكتاب
٣٠	مطالب ونصوص ساقطة من القسم الأول والثاني من الذخيرة:
٣٠	أولاً: مطلب مختصر من أول الذخيرة
٣٣	ثانياً: أربعة فصول من القسم الأول للذخيرة

- فَصَلِّ: فِي أَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدًا لَا ثَانِيَّ لَهُ فِي الْقِدَمِ ٣٤
- فَصَلِّ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الثَّنَوِيَّةِ ٣٧
- فَصَلِّ: فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَجُوسِ ٣٨
- فَصَلِّ: فِي الْكَلَامِ عَلَى النَّصَارَى ٤٠
- ثَالِثًا: فَصْلَانِ مِنْ بَدَايَةِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الذَّخِيرَةِ ٤١
١. فَصَلِّ فِي إِفْسَادِ قَوْلِهِمْ بِالْكَسْبِ ٤١
٢. فَصَلِّ فِي ذِكْرِ مَا يَلْزَمُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَخْلُوقِ ٤٣
- الفصل الثالث: طبعات الكتاب ومخطوطاته والعمل عليه ٤٧
- النسخ المعتمدة في التحقيق ٤٧
- عملنا في الكتاب ٦٠
- كلمة الشكر ٦٢
- نماذج من تصاوير النسخ ٦٣

الذخيرة في علم الكلام

تَمَّةُ الْبَابِ الثَّالِثِ: وَهُوَ بَابُ الْكَلَامِ فِي الْعَدْلِ

- الفصل السادس: الكلام في التوليد ٨٣
١. فصل: فِي أَنَا نَفْعَلُ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ ٨٣
- الدليل الأول ٨٣
- الدليل الثاني ٨٤
- الدليل الثالث ٨٤
- الدليل الرابع ٨٤
- الدليل الخامس ٨٥
- الدليل السادس ٨٦
- مناقشة الإشكالات التي أوردت على القول بالتولد ٨٦
- الإشكال الأول ٨٦

٨٧	الإشكال الثاني
٨٨	الإشكال الثالث
٨٩	بيان الأقوال النافية لنسبة الأفعال المتولدة إلينا
٨٩	إبطال نظرية الطبع
٩٠	٢. فصل: في أنه تعالى يفعل على سبيل التوليد
٩٠	الدليل الأول
٩٠	الدليل الثاني
٩١	الدليل الثالث
٩١	مناقشة الإشكالات التي أوردت على كونه تعالى فاعلاً على سبيل التوليد
٩١	الإشكال الأول
٩٢	الإشكال الثاني
٩٢	الإشكال الثالث
٩٤	الإشكال الرابع
٩٥	الإشكال الخامس
٩٦	٣. فصل: في أن من فعل الفعل متولداً، هل يجوز أن يفعله بعينه مبتدأ؟
٩٧	بيان أدلة عدم جواز أن يكون الفعل بعينه متولداً و مبتدأ
٩٧	الدليل الأول
٩٧	الدليل الثاني
٩٧	الدليل الثالث
٩٨	الدليل الرابع
٩٩	الفصل السابع: الكلام في الاستطاعة وأحكامها وما يتعلق بها
٩٩	١. فصل: في إثبات القدرة وإشارة إلى مهم أحكامها
٩٩	الدليل الأول
٩٩	الدليل الثاني

- ١٠٠ الدليل الثالث
- ١٠١ بيان بعض أحكام القدرة
- ١٠١ ١. في بيان وجوب وجود ما نكون به قادرين
- ١٠١ ٢. في بيان حلول القدرة في بعض القادر
- ١٠٢ ٣. في بيان أنَّ القدرة غير الصَّحَّة
- ١٠٤ ٢. فَصْل: في أنَّ القُدْرَةَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَقْدُورٌ...
- ١٠٤ أ. إِنَّ القُدْرَةَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَقْدُورٌ يَصَحُّ فَعْلُهُ
- ١٠٥ ب. بيان تعلُّق القدرة بالضدِّين
- ١٠٥ ج. بيان تعلُّق القدرة بما يقع في الوقت العاشر
- ١٠٥ د. إِنَّ تعلُّق القدرة لا يكون إلَّا لوجه الحدوث
- ١٠٥ هـ. إِنَّ القدرة غير موجبة للفعل
- ١٠٩ ٣. فَصْل: في أنَّ القُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَّفِقِ وَالْمُخْتَلِفِ مِنْ ...
- ١٠٩ في بيان تعلُّق القدرة بالمتَّفِقِ والمختلف
- ١١٠ إبطال أن يكون تعلُّق القدرة بالعادة
- ١١١ في بيان تعلُّق القدرة بالضدِّين والمختلفين
- ١١٢ بيان بعض أحكام تعلُّق القدرة بالأفعال
- ١١٥ ٤. فَصْل: في الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ القُدْرَةَ يَجِبُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْفِعْلَ
- ١١٥ الدليل الأول
- ١١٥ جواب إشكالات الدليل
- ١١٥ بيان عدم لزوم تقدُّم الإرادة والعلم والسبب المقارن
- ١١٦ بيان وجه لزوم تقدُّم النظر على العلم، وفرقه مع الإرادة
- ١١٨ بيان الفرق بين القدرة وسائر ما يحتاجه الفعل من حيث التقدُّم أو...
- ١٢٠ الدليل الثاني
- ١٢٠ جواب إشكالات الدليل

- ١٢٠ بيان عدم تعلّق القدرة بالباقي.
- ١٢١ بيان أنّ مقدور القُدْر يخرج من كونه مقدوراً عند بقائه.
- ١٢٢ بيان حقيقة بقاء «الاعتماد».
- ١٢٢ بيان أنّ جهة الحاجة إلى القدرة تمنع من تعلّقها بالفعل حدوثاً أو بقاءً.
- ١٢٤ بيان أنّ الفعل يستغني عن الفاعل في حالتي الحدوث والبقاء.
- ١٢٤ بيان تفسير صحيح للقول: بأنّ الفعل متعلّق بالفاعل في.....
- ١٢٥ بيان أنّ «الكون» يمنع في حال الحدوث دون البقاء والوجه في ذلك.
- ١٢٥ الدليل الثالث.
- ١٢٦ جواب الإشكال على الدليل.
- ١٢٧ الدليل الرابع.
- ١٢٧ جواب الإشكال على الدليل.
- ١٣١ ٥. فصل: في الكلام على بقاء القُدْر وبيان الصحيح منه.
- ١٣٢ مناقشة دليل القول بأنّ القدرة لا تبقى.
- ١٣٢ مناقشة أدلّة القول بأنّ القدرة تبقى.
- ١٣٢ الدليل الأوّل.
- ١٣٦ الدليل الثاني.
- ١٣٨ الدليل الثالث.
- ١٤٠ ٦. فصل: في إبطال تكليف ما لا يُطاق.
- ١٤٠ إبطال بعض الوجوه المدّعاة لقبح تكليف ما لا يُطاق.
- ١٤١ جواب بعض إشكالات المجبرة.
- ١٤٥ ٧. فصل: في إبطال البدل.
- ١٤٥ وجوه بطلان المعنى الخاطئ للبدل.
- ١٤٦ بيان المعنى الصحيح للبدل.

- ١٤٩..... الفصل الثامن: الكلام في التكليف
- ١٤٩..... فصل تمهيدِيّ: في جُملة أصول هذا الباب
- ١٥١..... ١. فصل: في حقيقة التكليف
- ١٥١..... التعريف الأول وهو المختار
- ١٥١..... التعريف الثاني
- ١٥٢..... التعريف الثالث
- ١٥٥..... ٢. فصل: في صفات المُكَلَّفِ تعالى
- ١٥٧..... فصل: في بيان الغرض بالتكليف وجه الحكمة فيه وفي ابتداء الخلق
- ١٥٧..... بيان حقيقة التعريض وشروطه
- ١٥٨..... وجه اشتراط الإرادة في التعريض
- ١٥٩..... وجه اشتراط العلم في التعريض
- ١٦٠..... نفي اشتراط إرادة الثواب في حال التعريض
- ١٦٠..... وجه الحكمة في التكليف وبيان بعض أحكامه
- ١٦٢..... بيان وجه الحكمة في ابتداء الخلق
- ١٦٥..... ٣. فصل: في بيان صفات الأفعال التي يتناولها التكليف
- ١٦٦..... تقسيم التكليف إلى واجب وندب، ونفي المباح
- ١٦٧..... ٤. فصل: الكلام فيما يتعلق بالمُكَلَّفِ وما يجب أن يكون عليه
- ١٦٩..... أ. فصل: في ماهية الإنسان
- ١٦٩..... بيان الأقوال في حقيقة الإنسان
- ١٧١..... إقامة الدليل على التعريف المختار للإنسان
- ١٧١..... إبطال الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان
- ١٧١..... إبطال قول معمر
- ١٧٢..... إبطال قول ابن الراوندي والفوطي والأسواري
- ١٧٣..... وجوه أخرى لإبطال قول معمر وغيره

- ١٧٦..... تفصيل الأدلة على القول المختار
- ١٧٧..... إبطال قول النظام
- ١٧٩..... إبطال قول ابن الإخشيد
- ١٨٠..... دفاع المصنّف عن رأيه في الإنسان
- ١٨١..... ب. فصل: في الصفات والشرائط التي يَكُونُ عليها المُكَلَّفُ
- ١٨٢..... تعريف العقل
- ١٨٣..... أقسام العلوم التي تسمّى عقلاً
- ١٨٧..... أقسام الإلجاء
- ١٨٩..... بيان الأمور التي لا تشترط في المكلف
- ١٩١..... ٥. فصل: الكلام في تكليف الله تعالى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ
- ١٩١..... أ. فصل: في صحّة إرادة ما عِلِمَ المریدُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ
- ١٩١..... الدليل الأول
- ١٩٢..... الدليل الثاني
- ١٩٣..... الدليل الثالث
- ١٩٣..... الدليل الرابع
- ١٩٤..... ب. فصل: في حُسن تكليف الله تعالى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ
- ١٩٤..... الدليل الأول
- ١٩٥..... بيان الوجه في حُسن تكليف مَنْ عِلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ
- ١٩٥..... بيان انتفاء وجوه القبح عن تكليف مَنْ عِلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ
- ٢٠٥..... الدليل الثاني
- ٢٠٥..... بيان حسن تكليف مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى كُفْرِهِ
- ٢٠٦..... بيان قبح بعثة نبيّ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُوَدِّي الرّسالة
- ٢٠٧..... ج. فصل: في تمييز وجوه حُسن تكليف مَنْ المعلوم أَنَّهُ يَعْصِي
- ٢٠٧..... بيان وجهين لقبح تكليف مَنْ عِلِمَ أَنَّهُ يَعْصِي

- ٢٠٩ في بيان حال تكليف الكافر الذي علم تعالى أنه إن أبقاه آمن أو تاب
- ٢٠٩ جواز تكليف المكلف بما يعصي فيه دون ما يطيع فيه، و.....
- ٢١٤ حكم بقية المؤمن الذي إذا بقي كفر.....
- ٢١٥ ٦. فصل: في وجوب انقطاع التكليف.....
- ٢١٦ إشارة إلى تكليف الملائكة في الآخرة.....
- ٢١٧ ٧. فصل: في أن الثواب لا يقتصر بالتكليف ولا يتعقبه من غير تراخ.....
- ٢١٧ عدم جواز اقتران الثواب بالتكليف.....
- ٢١٨ عدم جواز تعقب الثواب للتكليف، مع عدم تحديد الوقت الذي.....
- ٢١٩ كيفية قطع تكليف آخر المكلفين.....
- ٢٢١ الفصل التاسع: الكلام في الإعادة وما يتعلق بها ويرجع إليها.....
- ٢٢١ ١. فصل: في جواز الفناء على الجواهر.....
- ٢٢٣ ٢. فصل: في ذكر ما يدل على فناء الجواهر من جهة السمع.....
- ٢٢٣ الدليل الأول.....
- ٢٢٣ الدليل الثاني.....
- ٢٢٤ الدليل الثالث.....
- ٢٢٦ ٣. فصل: في أن الجواهر لا تفنى إلا بضد.....
- ٢٢٦ إجمال الدليل على ذلك.....
- ٢٢٦ تفصيل الدليل.....
- ٢٢٦ المقدمة الأولى: أن جنس الجواهر باق.....
- ٢٢٧ إبطال أن يحدث الله تعالى الجواهر ويحدثها دائماً.....
- ٢٢٨ إبطال انتهاء الجواهر إلى وقت تنعدم فيه بلاضد.....
- ٢٢٨ المقدمة الثانية: حاجة الجوهر في وجوده إلى غيره.....
- ٢٢٨ نفى حاجة الجوهر في وجوده إلى معنى «الكون».....
- ٢٣٠ بحث حول بقاء الأكوان وبعض الأعراض.....

- ٢٣١ نفى حاجة الجوهر في بقائه إلى معنى «البقاء»
- ٢٣٢ ٤. فصل: في وجوب فناء الجواهر بالضد الواحد
- ٢٣٤ ٥. فصل: في صحة الإعادة عليه
- ٢٣٤ بيان جواز الإعادة على الجواهر
- ٢٣٤ بيان قدرة الله تعالى على إعادة مقدوراته
- ٢٣٦ ٦. فصل: في ذكر ما يجب إعادته ولا يجب وكيفية الإعادة
- ٢٣٦ أصناف من تجب إعادته أو لا تجب عقلاً أو سمعاً
- ٢٣٧ بيان كيفية الإعادة، والأجزاء التي يجب إعادتها
- ٢٣٨ عدم وجوب إعادة الحياة، مع تفصيل في ذلك
- ٢٣٨ عدم وجوب إعادة التأليف
- ٢٤١ الفصل العاشر: الكلام في المعارف والنظر وأحكامهما وما يتعلق بهما
- ٢٤١ ١. فصل: في حد العلم وبيان مهم أحكامه
- ٢٤١ تعريف العلم، وبيان كونه من جنس الاعتقاد
- ٢٤٢ أقسام العلم
- ٢٤٦ بيان معنى «صحة العلم»
- ٢٤٧ الفرق بين العلم والظن
- ٢٤٨ ٢. فصل: في ذكر النظر وبيان مهم أحكامه
- ٢٤٨ بيان حقيقة النظر وكونه متحداً مع الفكر
- ٢٤٨ بيان أحكام النظر
- ٢٥٢ ٣. فصل: في أن النظر يؤلّد العلم ولا يؤلّد الظنّ و...
- ٢٥٢ في بيان توليد النظر للعلم
- ٢٥٢ الدليل الأول
- ٢٥٣ إبطال أن يكون النظر طريقاً أو داعياً إلى العلم
- ٢٥٤ إبطال كون حصول العلم عند النظر بالعادة

- ٢٥٤ الدليل الثاني
- ٢٥٤ نفى أن يكون الإدراك والتذكر مولدين للعلم
- ٢٥٥ تبعية العلم للنظر في الزيادة والنقصان
- ٢٥٦ نفى أن يكون الخبر مولداً للعلم
- ٢٥٧ نفى توليد العلم بالدليل للعلم بالمدلول
- ٢٥٨ نفى أن يكون المخالفون ينظرون كنظرنا
- ٢٥٨ في بيان عدم توليد النظر للظنّ والشكّ والنظر والجهل
- ٢٦١ ٤. فصل: في فساد التقليد
- ٢٦١ الدليل الأول
- ٢٦١ الدليل الثاني
- ٢٦٢ الدليل الثالث
- ٢٦٢ الدليل الرابع
- ٢٦٣ ٥. فصل: في أنّ العبادَ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَعَارِفِ وَأَنَّهَا مِنْ فِعْلِهِمْ
- ٢٦٣ الدليل الأول
- ٢٦٤ الدليل الثاني
- ٢٦٤ إبطال أن تكون المعارف بالطبع
- ٢٦٥ نفى أن يكون تكيف المعرفة تكليفاً بما لا تُعلم عاقبته
- ٢٦٧ ٦. فصل: في وجوب النظر في معرفة الله عزَّ وجلَّ
- ٢٦٧ بيان وجوب النظر
- ٢٦٨ بيان أنّ العلم بوجوب النظر مكتسب غير ضروري
- ٢٦٩ بيان وجوه انتفاء الخوف من ترك النظر عند بعض العقلاء
- ٢٧١ نفى أن يكون العلم بوجوب النظر أول الواجبات
- ٢٧٢ في بيان أنّ النظر أول الواجبات
- ٢٧٤ ٧. فصل: في كيفية حصول الخوف للعاقل حتّى يَجِبَ عليه

- ٢٧٤ بيان وجوه حصول الخوف الموجب للنظر.
- ٢٧٦ بحث حول «الخاطر».
- ٢٧٦ في بيان الدليل على أن الخاطر من جنس الكلام.
- ٢٧٧ إبطال أن يكون الخاطر إشارة و تجويزه أن يكون كتابة.
- ٢٧٩ إبطال أن يكون الخاطر اعتقاداً.
- ٢٨٠ إبطال أن يكون الخاطر ظناً.
- ٢٨٢ بيان مضمون الخاطر.
- ٢٨٤ معارضة الخاطر بخاطر آخر.
- ٢٨٨ ٨. فصل: في أنه تعالى موجب على كل عاقل معرفته.
- ٢٨٨ في بيان أن اللطف في التكليف لا يتم إلا بمعرفة الله تعالى.
- ٢٨٩ في بيان أن المعرفة الضرورية لا تُغني عن المكتسبة في اللطف.
- ٢٩٢ وجوب تبقية المكلف قدرًا من الزمان.
- ٢٩٩ الفصل الحادي عشر: الكلام في اللطف.
- ٢٩٩ ١. فصل: في معنى اللطف والعبارة المختلفة عنه و...
- ٢٩٩ تعريف اللطف وأقسامه، و تسميات أقسامه.
- ٣٠٠ بيان بعض أحكام اللطف.
- ٣٠١ أقسام أخرى للطف.
- ٣٠٢ حكم دخول الأبدال في الألفاظ.
- ٣٠٣ بيان أحكام الألفاظ من حيث الوجوب والندب والإباحة.
- ٣٠٤ بيان أقسام الشرعيات.
- ٣٠٥ بيان أن الصلاة لم تجب لكون تركها مفسدة، بل لأن فعلها مصلحة.
- ٣٠٦ بيان أن القبائح الشرعية لم تقبح لكون تركها مصلحة، بل لأنها مفسدة.
- ٣٠٨ حكم تكليف من تكون المفسدة له، إذا كانت من فعل غيره وغير الله تعالى.
- ٣١١ ٢. فصل: في الدلالة على وجوب اللطف وقبح المفسدة.

- ٣١١ الدليل الأول
- ٣١٥ الدليل الثاني
- ٣١٦ الدليل الثالث
- ٣١٧ وأما الكلام في قبح المفسدة
- ٣١٩ ٣. فصل: في تكليف من لا لطف له، أو من لطفه في القبح
- ٣٢٢ ٤. فصل: في أنه عز وجل لو لم يفعل اللطف
- ٣٢٤ ٥. فصل: في اللطف إذا كان على وجه في الفعل دون وجه
- ٣٢٧ الفصل الثاني عشر: الكلام في الأصلح
- ٣٢٧ ١. فصل: في ذكر معاني ألفاظ تدور بين المتكلمين في هذه المسألة
- ٣٣١ ٢. فصل: في ذكر الأدلة على أن الأصلح فيما لا يرجع إلى الدين لا يجب عليه تعالى
- ٣٣١ الدليل الأول
- ٣٣٢ تقرير آخر للدليل الأول
- ٣٣٢ بيان قدرته تعالى على الزائد مما فعله من المنافع
- ٣٣٣ نفي أن يكون كل ما هو أصلح قد فعله الله تعالى
- ٣٣٤ بيان الفرق بين الأصلح الواجب والجائز
- ٣٣٥ مناقشة احتمال وجود مفسدة في الزائد على ما فعله تعالى
- ٣٣٨ بيان عدم افتقار زيادة الشهوة إلى زيادة البنية
- ٣٣٨ بيان الفرق بين الأصلح في الدين وفي الدنيا
- ٣٤٠ الدليل الثاني
- ٣٤١ الدليل الثالث
- ٣٤٢ الدليل الرابع
- ٣٤٣ الدليل الخامس
- ٣٤٣ إبطال ما استدل به على وجوب الأصلح

- ٣٤٧ الفصل الثالث عشر: الكلام في الآلام.
- ٣٤٧ ١. فصل: في إثبات الألم و ذكر مهم أحكامه.
- ٣٤٨ بيان بعض أحكام الألم.
- ٣٥٦ ٢. فصل: في ذكر الوجوه التي يحسن عليها الألم أو يقبح.
- ٣٥٦ بيان الوجوه التي يقبح الألم لأجلها.
- ٣٥٩ نفي الوجوه التي ادعى أنها وجوه لقبح الألم.
- ٣٦٤ ٣. فصل: في الدلالة على أن الألم يحسن للنفع إما معلوماً أو مظنوناً.
- ٣٦٤ مناقشة القول بأن وجه حسن تحمّل الضرر هو النفع لا العلم به.
- ٣٦٥ نفي أن يكون الظلم حسناً بسبب انتصاف الله تعالى للمظلوم.
- ٣٦٦ تجويز حسن إبلام الغير من دون رضاه على بعض الوجوه.
- ٣٦٧ في بيان حسن الألم مع ظنّ النفع.
- ٣٦٩ ٤. فصل: في الدلالة على أن الألم يحسن لدفع الضرر المعلوم والمظنون.
- ٣٧١ ٥. فصل: في أن الضرر قد يحسن لكونه مستحقاً.
- ٣٧١ نفي أن يكون حسن المطالبة بالدين لأجل الاستحقاق.
- ٣٧٢ قيام الظنّ في الاستحقاق مقام العلم.
- ٣٧٤ ٦. فصل: في الوجوه التي يفعل تعالى الألم لها.
- ٣٧٩ في بيان أن الله تعالى يفعل الألم للاعتبار لا للعوض.
- ٣٨٤ ٧. فصل: في الردّ على البكرية.
- ٣٨٤ بيان السبب الذي دعا البكرية إلى مذهبهم في الآلام.
- ٣٨٥ مناقشة قول البكرية.
- ٣٨٩ ٨. فصل: في الردّ على أصحاب التناسخ.
- ٣٩٧ الفصل الرابع عشر: الكلام في الأعواض.
- ٣٩٧ تعريف العوض.
- ٣٩٨ ١. فصل: في الوجوه التي يستحقّ على الله عزّ وجلّ بها العوض.

- الوجه الأول: الأثم المبتدأ منه تعالى ٣٩٨
- الوجه الثاني والثالث أمره تعالى بالفعل أو بإباحته ٣٩٨
- الوجه الرابع: إلجاؤه تعالى إلى المضرة ٤٠١
- في بيان أن عوض استخدام العبيد، على الله تعالى ٤٠٢
- في بيان أن حسن استخدام البهائم طريقه العقل ٤٠٣
٢. فصل: في أنه عزَّ وجلَّ بالتمكين من المضارِّ لم يتَّصَمَّنِ الأعواضُ ٤٠٤
- في بيان أنه تعالى يضمن بالتمكين الانتصاف، لا العوض ٤٠٤
- بيان كيفية الانتصاف ٤٠٥
٣. فصل: في ذكر الوجوه التي يستحقُّ على العباد بها العَوَضُ ٤٠٩
- بيان وجوه وجوب العوض العباد ٤٠٩
- الوجه الأول: فعل المضارِّ بالغير، وبيان شروطه ٤٠٩
- بيان أن عوض قتل الخطأ يكون على القاتل ٤١٠
- الوجه الثاني: تسبیب المضارِّ للغير ٤١١
- بيان معنى وجوب العوض على البهائم ومن لا عقل له ٤١٢
٤. فصل: في هل العَوَضُ دائمٌ أو مُنْقَطِعٌ؟ ٤١٤
- أدلة انقطاع العوض ٤١٤
- الدليل الأول ٤١٤
- الدليل الثاني ٤١٦
- بيان عدم إحباط عوض الكافر بالعقاب الذي يستحقُّه ٤١٧
- الدليل الثالث ٤٢٠
٥. فصل: في هل يَسْقُطُ العَوَضُ بالهبة والإبراء أم لا؟ ٤٢١
٦. فصل: في هل يَزِيدُ مَبْلَغُ العَوَضِ بالتأخير أم لا؟ ٤٢٤
٧. فصل: في أنه عزَّ وجلَّ لا يَجِبُ أن يُرِيدَ العَوَضُ عندَ فعلِ الضَّرَرِ ٤٢٦
٨. فصل: في ذكر ما يَلَزَمُ مِنَ الأعواضِ باتِّلافِ النُّفُوسِ وإزالة ٤٢٨

- ٤٢٨..... بيان رأي أبي هاشم ومدرسته في الأعواض
- ٤٣٠..... مناقشة المصنّف لرأي أبي هاشم في العوض
- ٤٣٩..... الفصل الخامس عشر: الكلام في الأجَلِ
- ٤٣٩..... ١. فصل: في حقيقة الأجل وفانديته
- ٤٣٩..... بيان معنى الأجل والوقت
- ٤٤٠..... نفي أن يكون للإنسان أكثر من أجل واحد
- ٤٤٣..... ٢. فصل: في أن المقتول كان يجوز أن يعيش لولا القتل وأن.....
- ٤٤٣..... بيان توقف المصنّف في المسألة
- ٤٤٤..... مناقشة قول من جزم بالمسألة
- ٤٤٦..... ٣. فصل: في أن المقتول لا يجب القطع على أنه لو لم يقتل لَبَقِيَ لا محالة
- ٤٤٦..... بيان توقف المصنّف في المسألة
- ٤٤٦..... بيان وجوه كون القاتل ظالماً
- ٤٤٧..... مناقشة قول من جزم بالمسألة
- ٤٤٨..... بيان أن البحث يدور حول مقتول معين، لا حول جماعة
- ٤٤٩..... الفصل السادس عشر: الكلام في الأرزاق
- ٤٤٩..... ١. فصل: في حقيقة الرزق والملك والفرق بينهما
- ٤٤٩..... بيان معنى الرزق
- ٤٤٩..... ثبوت معنى الرزق والملك في البهيمة
- ٤٥٠..... بيان الفرق بين الرزق والملك، ومناقشة قول أصحاب أبي هاشم
- ٤٥٣..... بيان معنى الملك
- ٤٥٤..... ٢. فصل: في أن الرزق لا يكون إلا حلالاً وأن الحرام لا يوصف بذلك
- ٤٥٦..... ٣. فصل: في إضافة الرزق وكيفية طلبه واجتلابه
- ٤٥٦..... صحة إضافة الرزق إلى الله تعالى وإلينا
- ٤٥٧..... في بيان حُسن طلب الرزق، والرد على خطر المكاسب

- ٤٥٨ بيان أنَّ التوكَّل لا ينافي طلب الرزق.
- ٤٥٩ بيان أنَّ اختلاط الحلال بالحرام لا ينافي طلب الرزق.
- ٤٥٩ بيان أنَّ دفع الأعشار للظلمة لا ينافي جواز طلب الرزق.
- ٤٦٣ الفصل السابع عشر: الكلام في الأسعار.
- ٤٦٣ فصل: في حقيقة السَّعر، والرُّخص والغلاء.
- ٤٦٣ بيان معنى السَّعر.
- ٤٦٤ بيان معنَى الرُّخص والغلاء.
- ٤٦٤ في بيان إضافة الرُّخص والغلاء إلى الله تعالى تارةً، وإلى العباد تارةً أُخرى.
- ٤٦٧ الفصل الثامن عشر: الكلام في الأفعال وما يُستحقُّ بها.
- ٤٦٧ ١. فصل: في بيان ما يُستحقُّ على الأفعال.
- ٤٦٧ بيان معاني ما يُستحقُّ من الأفعال.
- ٤٦٨ تفصيل الكلام فيما يُستحقُّ من الأفعال.
- ٤٧٠ بيان ما يُستحقُّ به المدح، وشرطه.
- ٤٧٢ ٢. فصل: في صفات الثوابِ وأحكامه والكلام في دَوامه وانقطاعه.
- ٤٧٢ بيان ما يُستحقُّ به الثواب، مع اشتراط المشقَّة.
- ٤٧٣ بيان وجه لزوم الثواب على فعل الواجب.
- ٤٧٤ بحث حول دوام الثواب والعقاب وانقطاعهما.
- ٤٧٤ مناقشة الأدلة التي أُقيمت على دوام الثواب والعقاب.
- ٤٧٤ الدليل الأول.
- ٤٧٧ الدليل الثاني.
- ٤٧٩ الدليل الثالث.
- ٤٨٠ الدليل الرابع.
- ٤٨٣ ٣. فصل: في استحقاقِ الذَّمِّ وجهه وكيفيته وتفصيل أحكامه.
- ٤٨٣ بيان ما يُستحقُّ به الذَّم، وشرطه.

- ٤٨٤ بيان التعريف الصحيح للواجب، و مناقشة تعريف متقدمي المعتزلة
- ٤٨٥ بيان حقيقة الترك
- ٤٨٧ بيان الأدلة على أن الذم يستحق بأن لا يفعل الواجب
- ٤٩١ بيان أدلة جواز خلو القادر من الفعل و الترك
- ٤٩٥ ٤. فصل: في أحكام العقاب و جهة استحقاقه و تفصيل أحواله
- ٤٩٥ بيان ما يستحق به العقاب، و شروطه
- ٤٩٦ بيان الأدلة العقلية على استحقاق العقاب و مناقشتها
- ٤٩٦ الدليل الأول
- ٤٩٧ الدليل الثاني
- ٤٩٨ الدليل الثالث
- ٤٩٩ بيان أن الله تعالى هو المختص بفعل العقاب
- ٥٠١ نفي الدليل العقلي على دوام العقاب
- ٥٠٢ التفصيل بين عقاب الكفر و عقاب المعاصي في الدوام و عدمه
- ٥٠٥ ٥. فصل: في ذكر ما يُزيل الثواب أو العقاب من الوجوه
- ٥٠٦ في بطلان التحابط، و بيان الأدلة على ذلك
- ٥٠٦ دليل آخر:
- ٥٠٧ مناقشة الأدلة التي أقيمت لإثبات التحابط
- ٥٠٧ الدليل الأول
- ٥١٢ الدليل الثاني
- ٥١٤ الدليل الثالث
- ٥١٨ الدليل الرابع
- ٥٢٠ بيان الدليل على أن العقاب يسقط بالتفضل من قبل مالكة
- ٥٢٢ في بيان حسن عفو الله تعالى و إسقاطه العقاب تفضلاً
- ٥٢٥ بحث حول التوبة

- بيان الدليل على أنَّ التوبة لا تزيل العقاب ٥٢٥
- مناقشة أدلة القائلين بأنَّ التوبة تزيل العقاب وجوباً ٥٢٦
- الدليل الأول ٥٢٦
- الدليل الثاني ٥٢٨
- الدليل الثالث ٥٣٠
- حقيقة التوبة التي يُقطع على سقوط العقاب عندها ٥٣٠